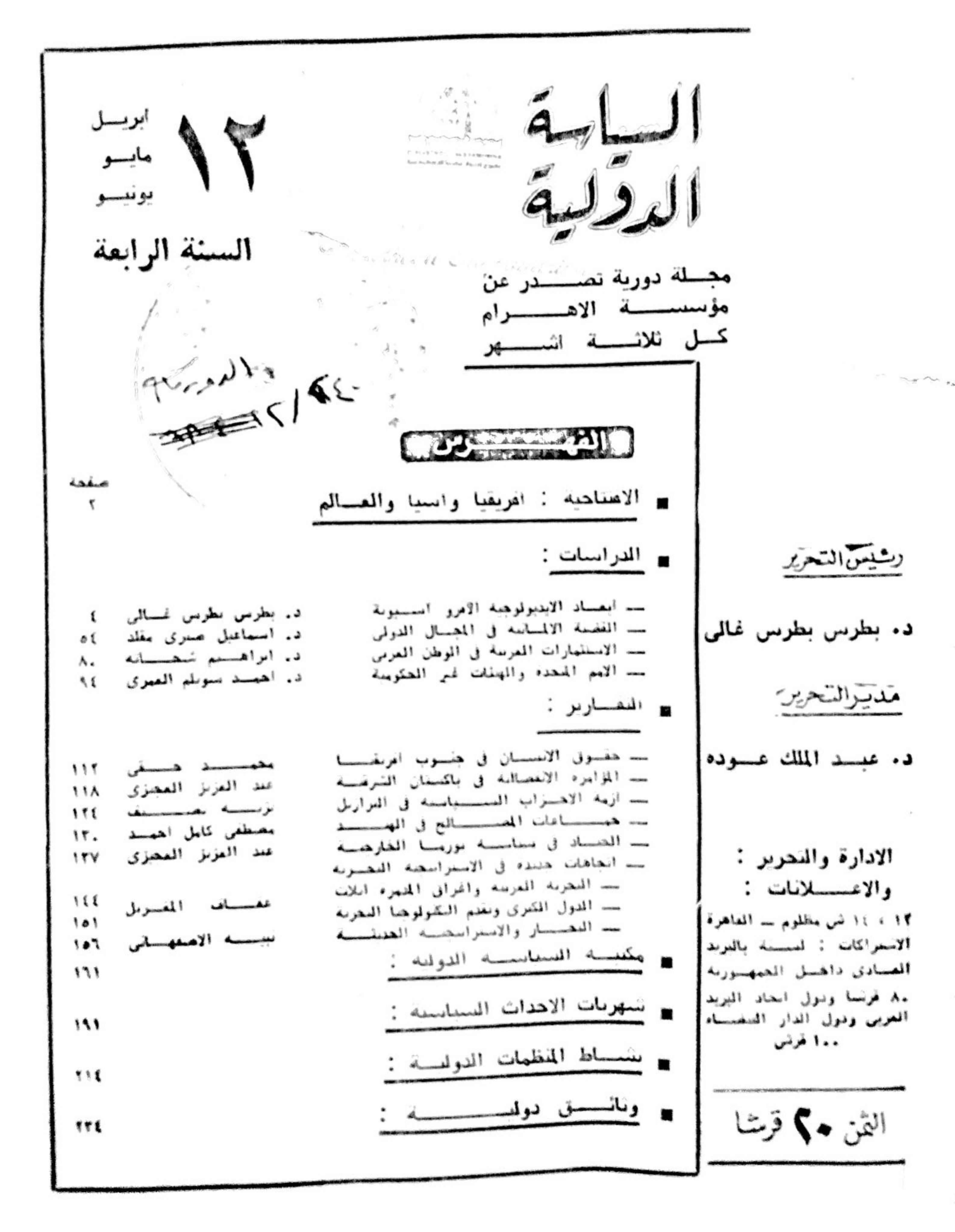


السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الاهرام
كل ثلاثة اشهر

١٢
ابريل
مايو
يونيو

السنة الرابعة

الفهرس

رئيس التحرير

د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير

د. عبد الملك عوده

الادارة والتحرير :
والاعلانات :

١٢ ، ١٤ ش مظلوم — القاهرة
الاشتراكات : لسنة بالبريد العادى داخل الجمهورية ٨٠ قرشا ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش

الثمن ٢٠ قرشا



أفريقيا وآسيا والعالم

منذ ثلاثة عشر عاما انعقد مؤتمر باندونج فى منتصف هذا الشهر (١٨ ابريل سنة ١٩٥٥) فكان أول اجتماع دولى يجمع بين دول افريقية ودول آسيوية يعمل على اثبات حق هاتين القارتين فى الوجود الدولى الكريم .

وهذه الاعوام التى مضت منذ عقده حتى الآن قد ساعدت على ظهور تغييرات هامة فى المجتمع الدولى منهـا :

أولا ــ جميع الدول الآفرو آسيوية على وجه التقريب قد حظيت باستقلالها ، ولم يعد باقيا تحت نير الاستعمار الا بعض اقاليم فى جنوب القارة الافريقية . وعلى الرغم من المرارة التى يحسها الافريقيون من بقاء الاستعمار فى هذه الاقاليم ، وعلى الرغم من ان هذه الاقاليم قد لا تستطيع الخلاص من الاستعمار عاجلا فان الخطوات التى خطتها القارتان الشقيقتان نحو تصفية الاستعمار خطوات جريئة وعظيمة لا يمكن انكارهـا .

ثانيا ــ قد اتفقت الدول الآفرو آسيوية كلها على أن أهم مشكلة تواجه هاتين القارتين هى مشكلة التخلف ، وان المؤتمر الذى عقد فى الشهر الماضى بمدينة نيو دلهى ان لم يكن قد ابتكر جديدا فى قضية التخلف فانه بدون شك يعتبر خطوة الى الامام فى هذا الطريق .

ثالثا ــ اذا كانت الدول الافرو آسيوية قد اتفقت فيما بينها على ان قضية التخلف هى أهم القضايا بالنسبة لها فان الدول الغنية قد ادركت ذلك أيضا ، وفهمت ان العالم اصبح وحدة واحدة ، وأنها لا تستطيع ــ مهما تكن انانيتهـا ــ أن ترفض الحوار مع العالم المتخلف بشأن التعاون معه .

تلك هى الخطوات الايجابية التى اتيح للقارتين الشقيقتين أن تحققها فى طريق النمو والاستقرار . الا أن هناك عقبات جديدة قد ظهرت فى مدى الثلاثة عشر عاما الماضية واعترضت سبيل التحرر والنمو الافرو آسيوى ، ومن هذه العقبات :

« ... واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة افريقية ، ويؤمن بتضامن آســـيوى أفريقى ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين تربط مصالحهم بـــه ، ويؤمن برباط روحى وثيـــق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنـــة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة » .

(الميثاق الوطنى ـــ الباب العاشر)

أولا ـــ الانفجار السكانى الذى أدى الى زيادة سكان هاتين القارتين زيادة ابتلعت كل تنمية حققتها القارتان ، وعلينا أن نذكر أنه عندما أنعقد مؤتمر باندونج كان عدد سكان جمهوريتنا مثلا نحو ثلاثة وعشرين مليون نسمة ، واذا هو يصبح اليوم واحدا وثلاثين مليون نسمة .

ثانيا ـــ التجزئة التى منيت بها القارتان ـــ والقارة الافريقية بوجه خاص ـــ بقيت كما هى ، بل أن خطورتها قد زادت ، فكلما استقلت دولة جديدة اضافت جديدا الى عدد الاجزاء . والحركات الوحدوية التى قامت اخفقت كلها ، أو تجمدت بعد ظهورها ، ولا تقدم ولا تنمية الا فى اطار الوحدات الـــكبرى ، والاسواق المشتركة ، فبينما نرى فى أوربا بشطريها ، وفى أمريكا الوسطى ، وأمريكا اللاتينية اسواقا مشتركة جديدة ووحدات جديدة لا نرى لذلك مثيلا فى افريقيا أو آسيا .

ثالثا ـــ أن الثورة التكنولوجية لا تقف بل تطالعنا كل يـــوم بمخترع جديد ، وتقدم جديد يجعل الآلات والاجهزة والمفاهيم التى اتيحت للدول الآفرو آسيوية غير قادرة على مواجهة هذا الجديد الذى تبرزه الثورة التكنولوجية التى تنمو بعيدا عن شواطىء هاتين القارتين .

هل يعنى ذلك أننا نقبل النظرة التشاؤمية التى يرددها البعض ممن يقولون ان من فاتته الثورة التكنولوجية فاته الخلاص من التخلف والتجزئة .

اننا لا نقبل تلك النظرة لاقتناعنا بأن الثورة التكنولوجية هى نفسها التى ستعالج التخلف بما تنتجه من أساليب جديدة ومفاهيم جديدة ، وهى التى ستمكن من اجتياز الهوة بين العالم الغنى فى أوربا وأمريكا ، والعالم الفقير فى افريقيا وآسيا .

هذا ، وقد خصصنا فى هذا العدد من المجلة دراسة للتطور الفكرى والايديولوجى الذى أدى الى بعث القارتين المتخلفتين . وسيتضح من هذه الدراسة انه على الرغم من العقبات التى اعترضت التنمية السياسية الآفرو آسيوية ، وعلى الـــرغم من الازمة التى تلوح فيها أن هناك أملا فى مستقبل مشرق غير بعيد .

رئيس التحرير

دراسة

أبعاد الايديولوجية الآفروآسيوية

د. بطرس بطرس غالى

*استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ويعمل حاليا استاذا زائرا للدراسات العليا بجامعة السوربون بباريس .

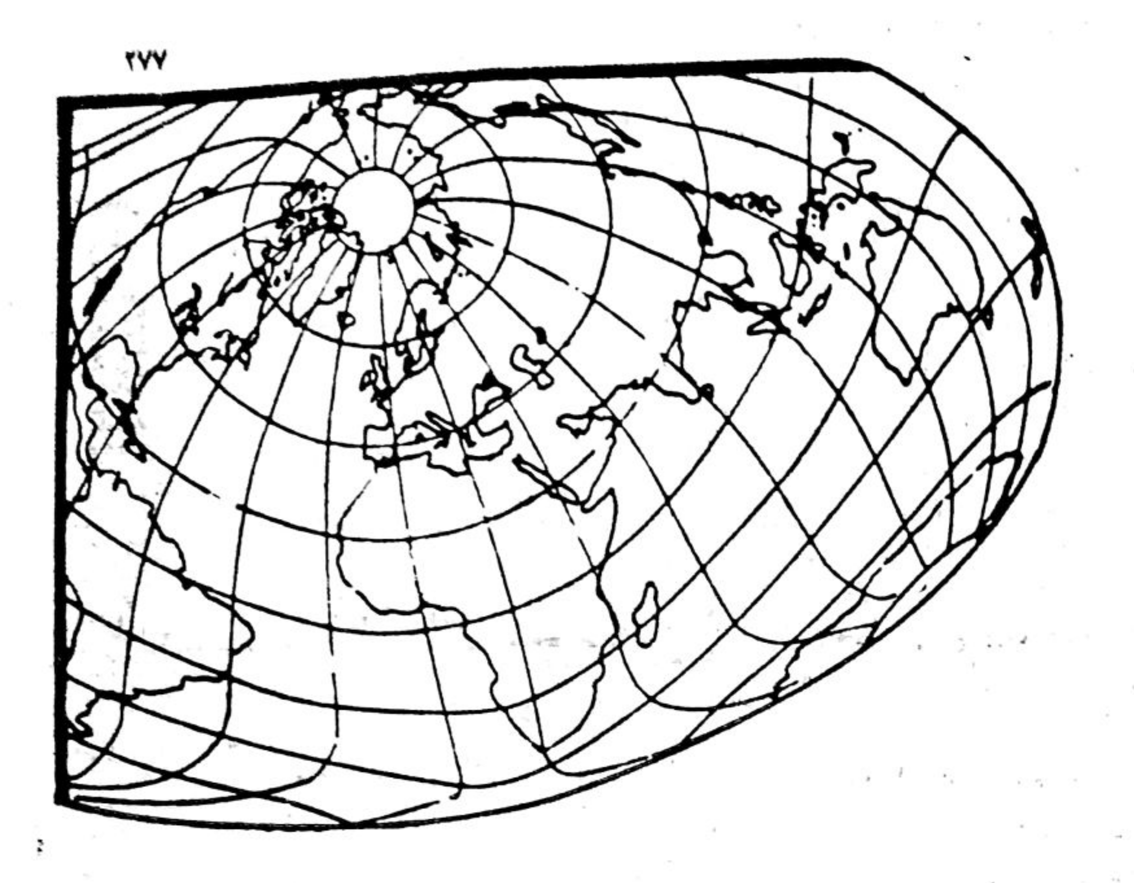
الافرو آسيوية ، تلك الحركة التى تنادى بالتضامن بين القارتين اللتين قضت الظروف بتخلفهما لتصحيح مكانهما فى المجتمع الدولى ، الافرو آسيوية بوصفها هذا تجتاز الان ازمة خطيرة تهدد كيانها ، بل ويخشى أن تقضى عليها .

ومن الخطأ الا نبالى بتلك الازمة ، وأن نعاون — من حيث لا ندرى — على تصعيدها بأن نجعل قصارى جهدنا شعارات مجرد شاعرات نرفعها دون أن ننقلها الى عمل ايجابى . وقد راينا من بعض واجباتنا أن نواجه الازمة بمحاولة تقديم تحليل علمى لاسبابها *.

ان ازمة الافرو آسيوية ، واية ازمة على غرارها ، لها جذور لا تسترعى الانتباه لها الا بعد وقوع حادث يثير الاهتمام بالكشف عنها .

ولقد كان الحادث الذى كشف لنا عن ازمة الافروآسيوية هو حادث تأجيل مؤتمرها الذى كان محددا لعقده يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ بمدينة الجزائر بعد أن ظلت المشاورات دائرة بشأن عقده اكثر من عامين .

وكان قد تقرر ان تكون مدينة الجزائر مكانا لعقده بعد ان عقد المؤتمر الاول فى مدينة باندونج بأندونيسيا فيما بين ١٨ و ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٨ ،



واختيار مدينة افريقية لدورته الثانية بعد أن عقدت دورته الاولى بمدينة آسيوية اختيار موفق لانه يرمز الى المساواة بين القارتين الشقيقتين. ثم شاء القدر ان يؤجل عقد هذه الدورة الثانية من شهر يونية سنة ١٩٦٥ الى أكتوبر من العام نفسه لاسباب جزائرية داخلية نتجت عن ابعاد الرئيس بن بيلا عن الحكم وتولى الرئيس هوارى بومدين مكانه ، واذا كان تأجيل المؤتمر الى أجل مسمى بسبب الظرف الطارىء فى الجزائر أمرا معقولا (١) ، فان تأجيله بعد ذلك الى اجل غير مسمى وبدون اعلان أسباب تبرر هذا التأجيل أمر غير معقول ، ولا يمكن تفسيره الا بأن ظروفا دولية قد طرأت فيما بين يونيه سنة ١٩٦٥.

(١) سبق ان علقنا على هذا التأجيل فى العدد الاول من مجلة « السياسة الدولية » الصادر فى أول يوليو ١٩٦٥ ، وقد جاء فى هذا التعليق ما نصه : « علينا أن نثبت للعالم أن تأجيل المؤتمر لم يزد عن كونه حادثا طارئا لا يمس من قريب ولا من بعيد ما بين المجموعة من تضامن ، بل أن التضامن الافريقى الاسيوى قوى نشيط متجدد ، وان المؤتمر ان لم ينعقد اليوم فسينعقد غدا او بعد غد ، وأن انعقاده سيكون فى مدينة الجزائر نفسها ، أو أى مدينة أفريقية اخرى .. » .

واكتوبر ١٩٦٥ ، أو بأن الدول الافريقية الآسيوية قد فقدت ثقتها فى جدوى مثل هذه المؤتمرات ، أو بأنها أصبحت تتحاشى عقدها لكى لا ينكشف الستار خلالها عن الخلافات والانقسامات الواقعة بين اعضائها ... وسواء صحت هذه الاسباب كلها أو بعضها ، أو كان هناك اسباب غيرها فانها ــ كيفما كنت ــ دليل يشير بوضوح الى وجود أزمة فى الافرو آسيوية .

وقد يقال أن عقد المؤتمر الافريقى الاسيوى الثانى ليس الا دليلا واحدا من دلائل قيام التضامن بين القارتين ، وعدم عقده لا يعنى فقدان هذا التضامن ، لما للمجموعة من نشاط مشترك واضح فى الامم المتحدة وفى غيرها من المنظمات الدولية الفنية كاليونسكو وهيئة العمل الدولى وغيرهما ، وهذا النشاط المشترك دليل على حيوية الحركة الافرو آسيوية .

وفى الرد على هذا الذى قد يقال نذكر أن الدراسات العلمية التى تناولت نشاط المجموعة الافرو آسيوية فى اطار الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية قد أثبتت أن تضامن تلك المجموعة مبالغ فيه ، وأنه لا يكاد يكون محققا فعلا الا فى ثلاثة ميادين هى : تصفية الاستعمار ، والتمييز العنصرى ، وقضية التخلف . بل انه حتى فى هذه الميادين قد تجلى الانقسام بين أعضاء المجموعة فى الدورة غير العادية للجمعية العامة للامم المتحدة التى انعقدت فى يولية سنة ١٩٦٧ لبحث قضية العدوان الصهيونى على الوطن العربى الذى تتمثل فيه القارتان معا .. ظهر الانقسام على الرغم من أن القضية المعروضة على الجمعية العامة تمثل الاستعمار على اعتبار أن اسرائيل أداة للاستعمار ، وتمثل التمييز العنصرى على اعتبار أن اسرائيل قائمة على العنصرية ، وذلك دليل واضح على وجود الازمة .

ومن اسباب اهتمامنا بدراسة الآفروآسيوية أن بلادنا هى الدولة الوحيدة التى تمثل الافرآسيوية أصدق تمثيل فى حين أن كل الدول الاخرى اما افريقية فقط ، واما آسيوية فقط ، وذلك أن جزءا من اقليم وطننا يقع فى افريقية ، وجزءا يقع فى آسيا ، فعند بلادنا تلتقى القارتان جغرافيا ، هذا وان أول منظمة دولية أفروآسيوية قامت كانت هى جامعة الدول العربية لانها منذ قيامها تجمع بين دول افريقية ودول آسيوية ، وهذه الاعتبارات فى مجموعها هى التى أثارت اهتمامنا بالافرو آسيوية .

ودراسة الافرو آسيوية تقتضى دراسة التيارات الفكرية والسياسية التى ادت الى ظهور تلك الايديولوجية الجديدة ، ثم دراسة المؤتمرات الدولية التى عقدت باسم التضامن الافرو آسيوى (٢) .

المطلب الاول

التيارات المكونة للافرو آسيوية

سبقت الافرو آسيوية بتيارات كانت بتفاعلها عاملا فى تكوينها . ومن هذه التيارات : التيار

(٢) من اهم المؤلفات التى عالجت الايديولوجية الافروآسيوية :

— Bennabi Malek. L'Afro-Asiatisme. Etudes Sélectionnées, No. 2. Le Caire, Imprimerie Misr 1956.
— Y. Etinger, O. Melikian. Neutralisme et Actualité. Traduit du russe par V. Joukov. Edition du Progrès. Moscou 1965.
— Farajallah Samaan Boutros. Le Groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies. Librairie Droz, Genève, 1963.
— Guitard O. Bandoeng et le réveil des peuples colonisés. Presses Universitaires de France. Paris 1961.
— Jansen G. H. Afro-Asia and Non-Alignment. Faber & Faber. London 1966.
— Lyon Peter. Neutralism. Leicester University Press. Leicester 1963.
— Queille Pierre. Histoire de l'Afro-Asiatisme jusqu'à Bandoeng, La naissance du Tiers-Monde. Payot. Paris 1965.

الذي ينادى بالوحدة الاسيوية ، والتيار الذى ينادى بالوحدة الاسلامية ، والتيار الذى ينادى بالوحدة العربية ، والتيار الذى ينادى بالوحدة الافريقية ، والتيار الذى ينادى بالماركسية . وهذه التيارات الخمسة قد تفاعلت تفاعلا ادى الى ظهور الافرو آسيوية .

أولا ــ الوحدة الاسيوية والافرو آسيوية :

كان مما قاله الرئيس نهرو فى احدى خطبه السياسية : « ان آسيا قارة واسعة ، وعندما تتكلم عن الشعور الاسيوى لا أدرى على وجه التحديد ما يعنى ذلك ، لاننا معشر الآسيويين يختلف بعضنا عن بعض أشد الاختلاف . فينا دول كبيرة مثل الصين واليابان والهند وأندونيسيا وبورما ودول الشرق الاوسط ، وهذه الدول ذات ثقافات موروثة ، وتقاليد قديمة ، وتراث تاريخى ضخم ، وتجارب واسعة . ومن الصعب انجمع بينها ونسميها آسيا على أساس أنها تقوم فى منطقة جغرافية واحدة . ومع ذلك فاننى أحسب أن الاطار الحالى فيه شىء كالشعور الآسيوى على الرغم من وجود الفوارق الكبرى بين هذه البلاد فان هذا الشعور ربما يكون هو رد الفعل بالنسبة لوجود أوربا فى آسيا حقبة تمتد الى مائتين أو ثلاثمائة سنة » (٣) . وهذا يعنى ان الآسيوية فى راى الرئيس جواهر لال نهرو انما هى رد الفعل للوجود الغربى فى آسيا .

الا أن كثيرا من الباحثين وكثيرا من المؤرخين يرون أن أصل الحركة الآسيوية لا يرجع الى رد الفعل هذا بقدر ما يرجع الى السياسة اليابانية التى اتخذت « آسيا للاسيويين » شعارا لها . فاليابان هى الدولة الآسيوية الوحيدة التى لم تكتو بنار الاستعمار ، والتى فهمتأنها اذا أرادت حماية نفسها من نير الاستعمار فعليها أن تسلك فى سياستها واقتصادها نفس المسلك الذى استمد الغرب منه القوة ، ومن ذلك سياسة التوسع والتسلط . وقد بدأت الحركة اليابانية الرامية الى تمكين اليابان من تزعم آسيا بانشاء جمعية « التنين الاسود » سنة ١٩٠١ ، الا أن انتصار اليابان على روسيا (١٩٠٤ ــ ١٩٠٥) هو الذى هز العالم الآسيوى الافريقى هزة كبرى ، وكان له دوى شديد فى شتى أنحاء افريقية وآسيا ، واشادت به أقلام الكتاب المصريين ، وانطلق فيه خيال الشعراء ، وسجلت الصحف والمجلات المصرية فى ذلك الحين فرحة مصر بانتصار دولة آسيوية على دولة أوربية(٤) ، ولقد وضع هذا الانتصار حدا لخرافة أن الدول الامبريالية الاوربية لايمكن أن يقف فى سبيلها أحد ، وكان لهذا الانتصار آثار فى حزب المؤتمر الهندى الذى أنشىء سنة ١٨٨٥ اذ نفخ من روح الثورة مالم يكن من قبل .

أما فى اندونيسيا فان هذا الانتصار قد بعث فى التنظيمات السياسية روح الأمل ، وأشاع فيها روح التفاؤل بالنسبة للمستقبل .

---

(٣) Opening Address to the 11th Conference of the Institute of Pacific Relations at Lucknow India, in Asian Nationalism and the West edited by Holland W.L., New York 1958, p. 350.

(٤) من ذلك قصيدتان طويلتان لشاعر النيل حافظ ابراهيم احداهما بعنوان « غادة يابانية » نشرت فى ٤ أبريل ١٩٠٤ ، يقول ضمنها :

أنــا يابانيـــة لا أنثنى	عن مرادى أو أذوق العطبا
أنــا ان لم أحسن الرمى ولم	تستطع كفاي تقليب الظبـا
أخدم الجرحى وأقضى حقهـم	وأواسى فى الوغى من نكبـا
هكذا (الميكاد) قد علمنـا	أن نـرى الاوطان أما وأبا

اما القصيدة الثانية فنشرت فى ١٠ نوفمبر ١٩٠٤ تحت عنوان « الحرب اليابانية الروسية » وفيها يصف المعركة وصفا رائعا ويقول فى ختامها :

أتى على الشرق حيـن	اذا ذكـر الاحياء لا يذكـر
حتى أعاد « الصفر » أيامه	فانتصف الاسـود والاسمـر
فرحمـة الله على أمـة	يروى لهـا التـاريخ ما يؤثر

وقد سافر الى اليابان عالم ازهرى وعاد لينشر عام ١٩٠٨ كتابا بعنوان « الرحلة الى اليابان » يشيد فيه بتقدم اليابان ونهضتها وانتصارها ، وهو المرحوم الشيخ على أحمد الجرجاوى .

٢٨٠

واذا كانت السياسة اليابانية فى مطلع هذا العصر من العوامل التى ساعدت على تبلور فكرة الوحدة الآسيوية فان الثورة الصينية التى تمت على يد سان يات سن هى التى ابرزت فى الواقع هذه الفكرة ، وقد كان مما قاله سان يات سن « ان الدعوة الى الوحدة الاسيوية هى «العتلة» للشعوب الآسيوية فى علاقاتها مع أوربا » .

ومما لاشك فيه ان اتفاقات الصلح التى تلت الحرب العالمية الاولى لم تكن نكبة على البلاد العربية وحدها ، بل كانت نكبة كذلك على البلاد الآسيوية عامة . وقد عبر سان يات سن عن مرارة خيبة آمال تلك الشعوب بقوله « الشعوب الضعيفة ساعدت الحلفاء على أعدائهم ، وكانت تنتظر أن تجازى بأن تمنح حقها فى الحرية بعد الانتصار ، ولكن المؤلم أن هذه البلاد شعرت بخيبة الامال حين عرفت نتائج مؤتمر الصلح ، ولهذا فان جميع البلاد من نحو أنام ، وبورما ، وجاوة ، والهند ، والهند النيرلاندية (اندونيسيا) ، وتركيا ، وايران ، وافغانستان ، ومصر ، وعشرات من الدويلات الاوربية .. جميع هذه البلاد قد ايقظتها خيبة الامل ، وجعلتها تدرك أن حق تقرير مصير الشعوب الذى وعد به الحلفاء لم يكن الا سرابا خادعا . (٥) » ، وقد كانت خيبة الامل هذه أيضا من الدوافع التى جعلت الدول الافريقية تشعر بضرورة تضامنها لنيل حقوقها فى الحياة الحرة .

ولم يقف الامر عند خيبة الامل فحسب بل صاحبها أيضا شعور بجرح فى الكرامة حين لم تستطع اليابان ان تسجل مبدأ المساواة بين الاجناس فى معاهدة فرساى ، وحين أصدر البرلمان الامريكى قانونا بتقييد هجرة الآسيويين الى الولايات المتحدة تقييدا اقرب ما يكون الى المنع التام . عندئذ تجلى واضحا لدول آسيا أن الغرب يضن عليها بحقوقها فى الحرية من جهة ، ويأبى عليها حقها فى الكرامة من جهة أخرى . وقد عبر الدكتور مياكى الكاتب اليابانى عن هذه الحالة بقوله « ضعف آسيا مصدره عدم قدرة شعوبها المختلفة على أن تتحد ، وهذا الاتحاد ليس شيئا مستحيلا بل انه ممكن ولكنه يحتاج الى جهاد طويل شاق ، وتستطيع اليابان أن تتولى زعامة الكفاح فى سبيل تلك القضية الكبرى (٦) ، وقد تجلت تلك القيادة والزعامة فى المؤتمرات الدولية التى عقدتها اليابان للبحث فى الوحدة الآسيوية » .

مؤتمر نجازاكى (١ ـ ٣ أغسطس ١٩٢٦) :

أهمية مؤتمر نجازاكى الذى انعقد فى مطلع شهر اغسطس سنة ١٩٢٦ ترجع الى أنه كان أول مؤتر دولى آسيوى ينادى بضرورة اقامة تعاون وترابط وجدوى بين البلاد الاسيوية ، وقد دعا الى هذا المؤتمر اعضاء البرلمان اليابانى ، وحضره اثنان واربعون مندوبا منهم ثلاثون يمثلون اليابان ، وخمسة يمثلون الصين ، واثنان يمثلان الهند ، ومندوب واحد لكل من الفلبين وانام وأفغانستان وماليزيا وكوريا . وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات هامة تطالب بالتعاون بين الدول الآسيوية ، وانشأ منظمة سميت « جامعة الشعوب الآسيوية » وتقرر أن تكون مدينة طوكيو مقرا لها .

وهذا المؤتمر لم تظهر له أية نتيجة ايجابية ، لان المنظمة التى أنشأها لم تظهر الى عالم الوجود ، ولان القرارات التى اتخذها لم ينفذ منها شىء ، ومع ذلك فحسبه ما سيكون له من شأن فى تاريخ الافرو آسيوية باعتباره أول مؤتمر آسيوى تم عقده .

مؤتمر طوكيو (٥ ، ٦ نوفمبر ١٩٤٣) :

مما لا شك فيه أن مؤتمر طوكيو يعتبر من أهم المؤتمرات الآسيوية التى انعقدت فى النصف الاول من القرن العشرين ، وقد اشترك فيه ممثلو الدول الآسيوية التى احتلتها الجيوش اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية ، ووضع

---

(٥) انظر : سمعان فرج الله ـ المرجع السالف الذكرصفحة ٣١ .
(٦) المرجع السالف الذكر صفحة ٢٥

المؤتمر الخطوط العريضة للتضامن الآسيوى تحت قيادة اليابان ، ويمكن ايجاز مقتضيات هذا التضامن فى النقط التالية :

١ — منح الاستقلال للفيليبين وبورما واندونيسيا ، وماليزيا . أما منطقة سنغافورة والمضايق فتكون ملحقة بالامبراطورية اليابانية نظرا لما لها من أهمية استراتيجية .

٢ — العمل على تصفية نفوذ الغرب فى آسيا ، والقضاء على الشيوعية فيها . ولا شك أن العداء للاستعمار الغربى من ناحية ، وللشيوعية من ناحية أخرى قد مهد لفكرة عدم الانحياز التى اصبحت فيما بعد مبدأ من أهم مبادىء الآفرو آسيوية .

٣ — تنسيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين مختلف الدول الآسيوية مع الاحترام المتبادل لسيادة كل منها واستقلالها السياسى الا أن هزيمة اليابان قد أنهت كل هذه المشروعات التى كانت تهدف اكثر ما تهدف الى التوحيد بين البلاد الآسيوية بزعامة اليابان .

مؤتمر نيودلهى الاول

(٢٣ مارس — ٢ أبريل ١٩٤٧) (٧) :

بعد الحرب العالمية الثانية رأت الهند انها تستطيع ان تحل محل اليابان فى زعامة الدول الآسيوية ، لاسيما وان الحرب الاهلية بدأت تشتد فى الصين التى كانت الدولة الآسيوية الكبرى ، والتى كان يراد لها أن تحل فى الزعامة محل اليابان . لذلك عملت الهند على عقد مؤتمر فى نيودلهى فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ اى قبل اعلان استقلالها بخمسة اشهر ، وكان هذا المؤتمر بدعوة جمعية علمية هندية لدراسة المشاكل الآسيوية . وقد اشترك فى هذا المؤتمر الذى دام انعقاده اثنى عشر يوما نحو ١٩٣ مندوبا يمثلون مختلف الدول الآسيوية ومنها أفغانستان ، وأرمينيا ، وأذربيجان ، وبوتان ، وبورما ، وكمبوديا ، ولاوس ، وسيلان ، والصين ، وجورجيا ، واندونيسيا ، وايران ، وكزاخستان ، وكوريا ، وماليزيا ، ومنغوليا ، ونيبال ، والفيليبين ، وسيام وتاججستان ، والتبت ، وتركيا ، وتركمانستان ، وازبكستان ، وفيتنام ، ومصر على رغم أنها افريقية آسيوية .

هذا الى جانب عدد كبير من المراقبين منهم مندوب عن جامعة الدول العربية ، ومندوب عن الجامعة العبرية فى القدس الذى اعتبر نفسه ممثلا لفلسطين اليهودية ، وقد أعلن نهرو فى خطابه الذى افتتح به المؤتمر أن الهدف منه هو التقريب بين القيادات الآسيوية والجمع بينها على منهج مشترك للعمل ، وليس الغرض من المؤتمر انشاء مجموعة آسيوية مناهضة للمستعبدين السابقين لآسيا .

وفى جدول أعمال المؤتمر ، وفى المناقشات التى دارت فيه ، والقرارات التى اتخذها نجد أهم النظريات التى ارتكزت عليها الآفرو آسيوية فيما بعد ، ومنها :

١ — مساندة الحركات التحررية الآسيوية .

٢ — العمل على انهاء التسلط الاجنبى ، وبخاصة التسلط البريطانى .

٣ — آسيا فى مجموعها يجب أن تعلن أن الاستعمار يجب أن ينتهى تسلطه على أى منطقة فى آسيا ، واذن فعلى الدول الآسيوية أن ترفض منح أى تسهيلات للمستعمر من نحو استخدام الموانىء أو المطارات أو نحوها من المساعدات .

٤ — الغاء جميع الفوارق الجنسية بين المجموعات الجنسية فى آسيا ، وذلك عن طريق التربية والتبادل الثقافى .

٥ — العمل على الانتقال من الاقتصاد الاستعمارى الى الاقتصاد القومى ، وذلك عن طريق التخلص من النفوذ الاجنبى الممثل فى رأس المال الاجنبى ، والخبراء الاجانب .

---

(٧) ج.هـ جانسن المرجع السالف الذكر ص ٥١ الى صفحة ٧٥ ، سمعان فرج الله المرجع السالف الذكر ص ٣٦ الى ص ٣٧ .

٦ — المعيار الحقيقي للاستقلال فى آسيا هو بقدرة دولها على التصنيع .

وقد قدر المؤتمر فى جلسة ٢ ابريل انشاء منظمة دولية سميت منظمة العلاقات الآسيوية، وتقرر أن تكون أهدافها :

(أ) تنمية الدراسات الخاصة بالمشاكل والعلاقات الآسيوية فى اطار العلاقات الآسيوية، وفى اطار العلاقات الدولية .

(ب) تنشيط علاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب الآسيوية وبعضها ، وبينها وبين شعوب العالم .

(ج) العمل على تقدم الشعوب الآسيوية ورفاهيتها (٨) .

ولكن هذه المنظمة الدولية الجديدة لم يقدر لها أن تظهر فى عالم الواقع ، ولم يبق لمؤتمر نيودلهى اي أثر ماعدا اعتباره أول مؤتمر آسيوى عقد بعد الحرب العالمية الثانية . وفى رأى بعض الباحثين أن هذا المؤتمر قد وضع أسسا لنظرية مونرو آسيوية مجملها أن اى محاولة من الدول الاستعمارية لاسترداد مستعمراتها فى آسيايجب أن تقابل بمبادرة من جميع الدول الآسيوية لصدها . ان الرئيس نهرو يعتبر — الى حد ما — متبعا لرسالة الرئيس مونرو ، ولكن فى منطقة جغرافية جديدة ، وفى فترة تاريخية جديدة .

مؤتمر نيودلهي الثاني (٢٠ —٢٣ يناير ١٩٤٩) :

كان من أول أهداف هذا المؤتمر مناقشة القضية الاندونيسية ، ومواجهة المحاولات الإستعمارية الهولندية التى تسوف فى استقلال اندونيسيا . وقد وجه الرئيس نهرو دعوة عاجلة الى حكومات الدول الآسيوية لكى تشترك فى هذا المؤتمر . وجدير بالملاحظة انه قد كان ممن وجهت اليهم الدعوة كل من استراليا ونيوزيلنده ، ولكن لم توجه الدعوة الى الصين ، ولا الى الاتحاد السوفييتى .

وعلى الرغم من ان المؤتمر كان فى واقعه مؤتمرا آسيويا ينعقد لمناقشة قضية آسيوية فان دولتين افريقيتين اشتركتا فيه وهما مصر واثيوبيا .

وفى ٢٣ يناير أصدر المؤتمر قراراته ، وكان القرار الاول خاصا بتأكيد استقلال اندونيسيا ، وأما القرار الثانى والقرار الثالث فيقترحان تكوين مجموعة أفرو آسيوية يناط بها الاشراف على تنفيذ ماجاء فى القرار الاول ، سواء أكان أعضاء هذه المجموعة من الاعضاء فى الامم المتحدة ، أو من غير الاعضاء فيها ، كما كلفت هذه المجموعة الجديدة بأن تتشاور فيما بينها فى اطار الامم المتحدة فى حل المشاكل الخاصة بالمنطقة المعنية ، وتنشيط التعاون فيما بين اعضائها .

مؤتمر باجيو (٢٦ — ٣٠ مايو ١٩٥٠) :

ان انهيار حكومة شان كاى تشيك فى الصين، ووصول ماوتسى تونج الى الحكم كان حادثا ذاأثر فعال فى تاريخ الوحدة الآسيوية ، اذ كان سببا فى دخول الحرب الباردة الى هذه المنطقة من العالم بعد ان كانت بمنأى عنها من قبل . ونتيجة لذلك فان رؤساء الصين الوطنية (شان كاى تشيك) وكوريا الجنوبية (سيجمان رى) ، والفيلبين (كيرينو) قد حاولو اقامة كتلة آسيوية جديدة تواجه الصين الشيوعية وتقف فى وجه الخطر الشيوعى على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن حينئذ مستعدة لان تساند مثل هذه الكتلة وتمدها بالسلاح والعتاد، وعلى الرغم من أن الهند قد عارضت قيام مثل هذه الكتلة معارضة شديدة . وأمام كل ذلك اكتفى الرئيس كيرينو رئيس جمهورية الفيلبين بأن يعقد مؤتمرا آسيويا اشتركت فيه سبع دول

---

(٨) انظر النص الكامل لقرارات المؤتمر فى :
Pierre Queuille, Histoire de l'Afro-Asiatisme, op. cit., pp. 304 - 307.
وانظر تعليقنا على هذا الكتاب فى عدد ١٥ أكتوبر ١٩٦٧ من مجلة الاهرام الاقتصادى .

آسيوية هي : الهند ، وسيلان ، واندونيسيا ، وباكستان ، والفيليبين ، وتايلاند ، واستراليا . وقد اتفقت هذه الدول في مؤتمرها المنعقد في باجيو على توثيق العلاقات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول المكونة لهذا المؤتمر ، واشارت الى ضرورة عقد اجتماعات دورية للتشاور الدبلوماسي .

الا أن قيام الحرب في كوريا (٢٤ يونية ١٩٥٠) قد افقدت هذا المؤتمر كل فعاليته وآثاره ، بل ان هذه الحرب نتج عنها ظهور سياسة أمريكية جديدة في المنطقة الآسيوية اتضحت بوجه خاص بعد تدخل الصين في الحرب الكورية (٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠) ، وقد كان من نتائج هذا التدخل تأخير سير آسيا نحو الوحدة بسبب انقسام دولها الى فريقين : فريق منحاز الى السياسة الامريكية لانه يراها مدعمة لمركزه ، وفريق يناهض هذه السياسة عن طريق اسلوب جديد هو أسلوب « عدم الانحياز » .

السياسة الإمريكية في آسيا

فيما بين سنة ١٩٥٠، سنة ١٩٥٥

ان انتصار قوات ماوتسي تونج على قوات شان كاي تشيك في الصين قد سبب انقلابا في السياسة الامريكية في آسيا . فقد كانت الاستراتيجية الامريكية ترتكز على الصين باعتبارها من حلفاء الحرب ومن المساعدين على هزيمة اليابان ، واذا هذا الحليف الاكبر يتحول الى عدو شرس ، وللرد على هذا اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحلاف ، والقواعد العسكرية لمحاصرة الصين الشعبية (٩) .

وتختلف سياسة الاحلاف العسكرية الإمريكية في آسيا عنها في القارة الامريكية أو في أوربا نظرا الى ما بين دول آسيا وبعضها من بعد جغرافي يصل الى آلاف الكيلومترات مما لايوجد له مثيل في القارات الاخرى ، ونظرا الى ما بين بعض الدول الآسيوية وبعضها الاخر من عداء لم تستطع امريكا استئصاله كما فعلت في العداء الذي كان مثلا بين فرنسا والمانيا . لذلك لجأت الدبلوماسية الامريكية الى سياسة الاحلاف الثنائية مع الدول الاسيوية التي بينها وبين جاراتها خلافات ، ولجأت الى أسلوب المحالفات الجماعية مع الدول التي لا عداء بينها والتي يمكن أن تتعاون مع بعضها .

وقد لجأت الى سياسة الاحلاف الثنائية مع جمهورية الفيليبين (٣٠ اغسطس سنة ١٩٥١) ثم عقدت محالفة ثلاثية بينها وبين استراليا وزيلندة الجديدة (أول سبتمبر سنة ١٩٥١) ثم عقدت معاهدة الصلح مع اليابان ، وعقدت معها بعد ذلك محالفة ثنائية (٨ سبتمبر سنة ١٩٥١) وفي ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ عقدت محالفة ثنائية مع باكستان ، وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عقدت محالفة جماعية عرفت باسم « حلف جنوب شرقي آسيا » أو « حلف مانيلا » أو « حلف السياتو » بين كل من انجلترا ، وباكستان ، وتايلاند ، وفرنسا ، واستراليا ، وزيلندة الجديدة ، والفيليبين . كما عقدت محالفة ثنائية مع الصين الوطنية . أما في الشرق الاوسط فقد عملت على ابرام معاهدة جماعية بين كل من تركيا والعراق وايران وباكستان وانجلترا وان كانت لم تشترك هي فيه رسميا ، وسميت هذه المحالفة باسم « حلف بغداد » وعند انسحاب العراق من الحلف سنة ١٩٥٨ سمى « الحلف المركزي » أو « السانتو » .

وأمام تلك السياسة الجديدة تكتلت بعض الدول الآسيوية والافريقية لمناهضة هذه الإحلاف، وللحفاظ على استقلالها السياسي مما ادي الى تقسيم آسيا الى مجموعتين : مجموعة الدول المنحازة الى الولايات المتحدة الإمريكية ، والدول التي جعلت عدم الانحياز مبدأ لها .

وفي يولية سنة ١٩٥٣ انتهت الحرب الكورية

(٩) انظر مؤلفنا « الاستراتيجية والسياسة الدولية » — القاهرة ١٩٦٧ ، الاحلاف العسكرية الغربية في آسيا ، صفحة ١٣٦ الى صفحة ١٣٨ .

حيث اشتركت فيها بعض الدول الآفرو آسيوية الى جانب الولايات المتحدة وضد الصين ، وهذه الدول هى : الفيلبين وتايلاند ، وأثيوبيا ، وتركيا . الا أنه بعد ابرام اتفاقية الهدنة تلاشت خطورة الفرقة بين المجموعتين ، وأصبح من الممكن أن يعاد التفكير من جديد فى اقامة وحدة آسيوية بين جميع دول آسيا على الرغم من الحرب الباردة التى فرقت بين هذه الدول من قبل .

مؤتمر كولمبو (أبريل ١٩٥٤) (١٠) :

مالك بن نبى الذى يعتبر من كبار المفكرين فى الايديولوجية الآفروآسيوية يرى أن مؤتمر كولومبو من أهم المؤتمرات التى وضعت قواعد الآفرو آسيوية ففى هذا المؤتمر تحولت الآفرو آسيوية من تكتل سياسى الى مذهب سياسى . فقدكانت الافرو آسيوية ممثلة فى المجموعة العربية الآسيوية داخل الامم المتحدة والتى حاولت عن طريق تكتلها أن تدافع عن مصالحها وعن مصالح القضية الاندونيسية . وفى مؤتمر كولومبو تعمقت الآفرو آسيوية وثبتت جذورها ، وتحولت من مناورة دبلوماسية مؤقتة ذات حدود ضيقة الى ايديولوجية سياسية دائمة ذات حدود واسعة .

ما الذى تم فى مؤتمر كولومبو ؟

فى ٥ ابريل سنة ١٩٥٤ عقد رؤساء حكومات بورما وسيلان والهند واندونيسيا وباكستان مؤتمرا للعمل على انهاء الحرب الدائرة فى الهند الصينية بين القوات الاستعمارية الفرنسية والقوات الوطنية المطالبة بالاستقلال ، وكان هذا المؤتمر تدعيما لمؤتمر جنيف الذى كان منعقدا وقتئذ للعمل على استتباب الصلح فى الهند الصينية . ولكن سرعان ما تخلص مؤتمركولومبو من الهدف الضيق المحدود المنحصر فى تصفية الصراع فى الهند الصينية لينتقل الى مناقشة القضايا السياسية الكبرى التى كونت فيما بعد قواعد مذهب الآفرو آسيوية . ومن هذه القضايا وقف انتاج الاسلحة الذرية ، ومنع التجارب الذرية ، وتصفية الاستعمار ، وقبول الصين الشيوعية فى الامم المتحدة ونحوها .

وعلى ضوء هذا التحول أصبح سهلا على وزير خارجية اندونيسيا الدكتور ساسترا مينجوجو أن يطالب بعقد مؤتمر أوسع نطاقا يتكون من الدول الافريقية والدول الاسيوية لمناقشة القضايا التى عرضت فى مؤتمر كولومبو على نطاق أوسع ، وبذلك تحول مؤتمر كولومبو من مؤتمر عقد لمناقشة قضية الهند الصينية الى مؤتمر تحضيرى للمؤتمر الافريقى الاسيوى الاكبر الذى عقد فيما بعد بمدينة باندونج .

الاتفاق الصينى الهندى (٢٩ أبريل ١٩٥٤) :

الاتفاق الذى انعقد فى التاسع والعشرين من ابريل سنة ١٩٥٤ بين الصين والهند خاصا باقليم التبت له شأن كبير فى تاريخ الحركة الآسيوية خاصة ، وفى تاريخ الافرو آسيوية عامة . وذلك لانه تضمن فى ديباجته المبادىء الخمسة أو « البانشا شيلا » ، وهذه المبادىء هى :

١ — الاحترام المتبادل للوحدة الاقليمية والسيادة .

٢ — عدم الاعتداء .

٣ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

٤ — المساواة وتبادل المنافع .

٥ — التعايش السلمى .

وفى رأى كل من الرئيس نهرو ، والرئيس شواين لاى أن البانشاشيلا أسلوب جديد مبتكر لتنظيم العلاقات بين الدول وبعضها ، تدوضعه أكبر دولتين آسيويتين لتكون مثالا تحتذيه الدول الاخرى .

وقد أكد الزعيمان هذه الفكرة فى اجتماع لهما بمدينة نيودلهى فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٤ حيث

(١٠) ج . ه جانسن المرجع السالف الذكر صفحة ١٤٣ الى ١٦٧ .

جاء فى البيان المشترك الذى اذيع عقب اجتماعهما: « رئيسا الوزراء يؤكدان مرة أخرى هذه المبادىء الخمسة ، ويريان أن هذه المبادىء يجب تطبيقها فى علاقات كل منهما مع الدول الآسيوية الاخرى، وكذلك مع باقى دول العالم ».

ونفس الفكرة نجدها كذلك فى البيان الصينى البورمانى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤، اذ قد جاء فيه « بغية استتباب السلام فى آسيا ، وفى العالم كله ، يرغب رئيسا الوزراء أن تتبنى الدول الاسيوية المبادىء الخمسة »(١١) ».

على أن هذا البحث ليس مكانا لتحليل سياسى وقانونى لهذه المبادىء الخمسة (١٢) وابانة ما اذا كانت تتضمن قواعد جديدة فى القانون الدولى أما انها مجرد تكرار لمبادىء سجلها ميثاق الامم المتحدة،ولكن الذى يعنينا هنا هو أن هذه المبادىء قد ساعدت على تعميق مفهوم حركة الوحدة الاسيوية ، وساعدت على التمهيد لمؤتمر باندونج الذى عقد فيما بعد ، وكانت أبرز مظهر من مظاهر الحركة الآفرو آسيوية . وبايجاز نرى أن حركة الوحدة الآسيوية قد مرت فى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : فيما بين الحربين العالميتين حين تزعمت اليابان هذه الحركة اذ كانت الدولة الآسيوية الوحيدة المتمتعة بالاستقلال السياسى، والمتمتعة ايضا بالقدرة على أن تتزعم حركة وحدوية ».

المرحلة الثانية : وتبدأ بعد الحرب العالمية الثانية اذ هزمت اليابان ، ومزقت الحرب الاهلية الصين ، واذ نرى الهند بزعامة الرئيس نهرو تتسلم قيادة الحركة الوحدوية الآسيوية ، هادفة من وراء ذلك الى تدعيم استقلالها ، ومواجهة التحديات الباكستانية ».

المرحلة الثالثة : تبدأ بعودة الصين الى ميدان العمل على الصعيد الآسيوى بعد انتصار الشيوعيين فى الحرب الاهلية ، واستقرارهم فى الحكم ، واتفاقهم مع الهند فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٤ على التعاون بينهما فى قيادة الوحدة الاسيوية فى ظل المبادىء الخمسة التى تضمنها اتفاق ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٤ الذى لم يقدر له البقاء طويلا بينهما وان كان قد ساعد على تبلور الايديولوجية الآفروآسيوية ونموها ».

ثانيا ــ الاسلام والافرو آسيوية :

الاسلام أكثر الديانات تمشيا مع الآفروآسيوية اذ أن محور العالم الاسلامى من طنجة الى جاكارتا يتطابق مع محور العالم الآفرو آسيوى. والدين الاسلامى ذو صلة وثيقة بكافة الديانات والحضارات والثقافات التى نبتت فى دول العالم الآفرو آسيوى . فاى حركة تدعو الى الوحدة الاسلامية تتضمن فى ثناياها دعوة الى تضامن البلاد الواقعة فى افريقية وفى آسيا ».

وفى القرن التاسع عشر كانت معظم البلاد الاسلامية فى آسيا وافريقية خاضعة للاستعمار الاوروبى باستثناء تركيا التى كانت الرجل المريض الذى تقاسمت اوربا تركته ». وكان هذا الاستعمار سبيلا الى بعث حياة جديدة فى الاسلام أساسها الرغبة فى التخلص من الاستعمار ، وتلك الثورة الفكرية الاسلامية نجد آثارها ظاهرة فى الثورة الاحمدية فى الهند وافغانستان ، وفى السنوسية فى المغرب العربى وفى المهدية فى السودان وفى غيرها ».

تلك الحركات كانت تنادى بتطهير الاسلام مما ادخل فيه من البدع ، والعودة به الى جوهره النقى لكى يستطيع المسلمون باتحادهم أن يواجهوا الاستعمار المتسلط عليهم ، فالسيد محمد بن على السنوسى مثلا كان ينادى بتوحيد افريقيا

---

(١١) انظر :
L. Focsanéanu. Les cinq principes de la coexistence et le droit international. Annuaire Français de Droit International, Volume II, 1956, pp. 150 - 180.

(١٢) انظر هذا التحليل فى كتابنا « دراسات فى السياسة الدولية » الناشر مكتبة الانجلو ــ القاهرة سنة ١٩٦١ صفحة ٧ ــ ١٢ .

الاسلامية أولا ثم توحيد العالم الاسلامى بعد ذلك لكى تعود الى الاسلام قوته ومجده ».

ومن المفكرين الذين طالبوا بالوحدة الاسلامية رجلان لهما أثر كبير فى ذلك وهما جمال الدين الافغانى ، وعبد الرحمن الكواكبى ».

جمال الدين الافغاني واتحاد المسلمين :

وآراء جمال الدين الافغانى فى أمور الوحدة الاسلامية تتلخص فيما يلى : (١٣) :

أولا — لا تعارض بين تعاليم الاسلام والفنون العلمية والصناعية الحديثة المنتشرة فى الغرب ، ولا حرج على المسلمين من اقتباسها ».

ثانيا — فى عقيدة المسلمين أوثق الاسباب لارتباط بعضهم ببعض ».

ثالثا — المسلمون بحكم شريعتهم ونصوصها الصريحة مطالبون بالمحافظة على ما يدخل فى ولايتهم من البلدان لا فرق فى هذا الواجب بين مسلم ومسلم ، على تفاوت اللغات والاجناس والالوان ».

رابعا — من واجب علماء المسلمين ان يجعلوا كل مسجد وكل مدرسة مكانا للدعوة الى تآخى المسلمين واتحادهم حتى يصير كل وطن بمثابة حلقة فى سلسلة واحدة اذا اهتزت هزت معها كل حلقة أخرى ».

خامسا — ليس معنى وحدة المسلمين ان يكونوا جميعا تحت حكم شخص واحد بل ان ذلك أمر عسير ، ولكن معنى الوحدة أن يكون سلطانهم جميعا القرآن ، وكل ذى ملك يسعى جهده لحفظ ملك اخيه الملك المسلم الآخر ».

عبد الرحمن الكواكبى وأم القرى :

أما المفكر الثانى وهو السيد عبد الرحمن الكواكبى فانه وان كان أقل شهرة من السيد جمال الدين الافغانى فانه يعتبر من أسبق علماء المسلمين الى وضع مشروع كامل عن اقامة منظمة اسلامية دولية تضمنها كتابه « أم القرى» (١٤) وقد تخيل أن مؤتمرا عقد فى مكة فى موسم الحج تمثلت فيه شتى البلاد الاسلامية ، وقال ان كاتم اسراره يدعى السيد الفراتى ، وهو يعنى نفسه ». ثم عرض لتفصيل ما دار فى هذا المؤتمر الذى تخيله ، وعدد جلساته ، وعدد أعضائه ، وما دار فيه من حوار ومناقشة ».

وانتهى الى مشروع باقامة منظمة اسلامية دولية تتكون من عدة هيئات منها الجمعية العامة وتتألف من مائة عضو وتنعقد مرة كل عام فى أوائل شهر ذى القعدة بمدينة مكة المكرمة التى هى مركز المنظمة ، وقد اختار هذا التاريخ ليتمكن الاعضاء من الحضور باسم أداء فريضة الحج ، وبذلك تتم لهم صفة السرية التى تقوم فى ظلها الجمعية فى أول نشأتها . وهناك هيئات أخرى مثل الهيئة العاملة ، والهيئة الاستشارية ». وتكون للمنظمة فروع فى مختلف الاقاليم الاسلامية تنظم على نمط المركز الرئيسى للمنظمة ، ولكنه لم يوضح اختصاص كل هيئة من هذه الهيئات ».

وأفكار الكواكبى ان كانت لم تثمر خلال حياته، وان كان مشروعه لم يقدر له الظهور الى عالم الواقع الا أنها كانت نواة صالحة أثمرت فيما بعد ، وساعدت على انتشار فكرة ضرورة اقامة المؤتمرات والمنظمات الدولية بين الشعوب الاسلامية لكى تتوحد كلمتها ويكون ذلك عاملا من أكبر عوامل نهوضها ».

وعندما ووجه العالم الاسلامى باول مشكلة خطيرة عقب الحرب العالمية الثانية وهى مشكلة الخلافة بعد أن أصدر البرلمان التركى فى ٢٤ مارس ١٩٢٤ قرارا بالغاء الخلافة كان أول ما عمله هو

---

(١٣) Hassan Saab. The Arab Federalists of the Ottoman Empire — Djambatan Amsterdam 1958.

(١٤) انظر دراستنا « الكواكبى والجامعة الاسلامية » المنشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى — المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧ ».

عقد مؤتمر على غرار المؤتمر الذى كان يحلم بمثله السيد عبد الرحمن الكواكبى .

المؤتمرات الاسلامية(١٥) :

وقد انعقد هذا المؤتمر فى القاهرة برياسة شيخ الازهر ، وذلك فى مايو سنة ١٩٢٦واشترك فيه مندوبون عن مصر وليبيا وتونس والمغرب وافريقيا الجنوبية واندونيسيا ودولة جوهور بماليزيا والهند واليمن والحجاز وفلسطين والعراق وبولونيا .

وهذا الحادث يعتبر حادثا تاريخيا لا فى تاريخ الاسلام فحسب ولكن ايضا فى تاريخ الحركة الافرو آسيوية ، وان كان لم يضع قرارا حاسما بشأن قضية الخلافة ، وفى يونيه سنة ١٩٢٦، دعا عبد العزيز آل سعود الذى استولى على الحجاز الى عقد مؤتمر فى مكة لمناقشة مستقبل الاماكن المقدسة ، وقد تقرر انشاء منظمة اسلامية دولية يكون مقرها مكة تعقد مرة كل عام لمناقشة مشاكل العالم الاسلامى ، الا أن هذه المنظمة لم تظهر الى عالم الوجود .

وفى ديسمبر سنة ١٩٣١ انعقد المؤتمر الاسلامى الثالث(١٦) بمدينة القدس ، وكان من الداعين اليه شوكت على الزعيم الهندى ،والحاج محمد امين الحسينى مفتى فلسطين . وكان الهدف من هذا المؤتمر مناقشة شئون المسلمين، وجدول أعماله كان يتضمن البنود التالية :

١ ـ التعاون الاسلامى ٢ ـ نشر الثقافة الاسلامية ٣ ـ الدفاع عن الاماكن المقدسة وفيها القدس ٤ ـ الدفاع عن التقاليد الاسلامية ٥ ـ انشاء جامعة اسلامية فى القدس .

وبدأ المؤتمر أعماله فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ واشترك فيه ممثلون عن كل الدول الاسلامية المستقلة وممثلون عن الهند وسيلان واندونيسيا والصين وتركستان ويوغسلافيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ونيجيريا . وقد تقرر المؤتمر انشاء منظمة دولية دائمة ،ووضعت اهداف تلك المنظمة فى المادة الثانية من قانونها الاساسى وهى :

اولا ـ تنمية روح التعاون بين المسلمين .

ثانيا ـ الدفاع عن المصالح وعن الاماكن المقدسة الاسلامية .

ثالثا ـ حماية المسلمين من نشاط الارساليات المسيحية .

رابعا ـ انشاء جامعات اسلامية وعربية .

وكان مفروضا أن ينعقد المؤتمر كل سنتين بمدينة القدس ، وينتخب له مجلس تنفيذى يتألف من ستة وعشرين عضوا ، وهو بدوره ينتخب مكتبا مكونا من سبعة أعضاء .

ويهمنا هنا ان نوضح التوزيع الجغرافى لمقاعد المجلس التنفيذى فقد كان عشرة مقاعد للعرب من المشرق (فلسطين ـ سوريا ـ العراق ـ السعودية) واربعة مقاعد للهنود ، واربعة للمغرب العربى ، وثلاثة لمصر ، ومقعد واحد لايران ومقعد واحد لجاوا (اندونيسيا) ومقعد واحد للبوسنة (يوغوسلافيا) وواحد لتركيا وجدير بالملاحظة أن نذكر أن مندوب ايران مع أنه من الشيعة قد انتخب امينا عاما للمنظمة التى قامت بدور كبير فى السنة الاولى من حياتها، وكان من مظاهر نشاطها الاتصال بالهيئات الاسلامية فى مختلف دول العالم ، والاتصال بعصبة الامم ، وحين قامت الحرب بين السعودية واليمن سنة ١٩٣٤ ارسل المؤتمر الاسلامى وفدا يشترك فى مفاوضات الصلح ، تلك

---

(١٥) Achille Sekaly. Les deux congrès musulmans de 1926. Revue du Monde Musulman, Tome 64. 1926.

H.A.R. Gibb. The Islamic Congress at Jerusalem in December 1931. Survey of International Affairs 1934, pp. 99 - 109.

المفاوضات التى كانت ثمرتها معاهــدة صــلح الطائف فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ ولكن تجمــدت المنظمة بعد ذلك ، ثم راحت فى طى النسيان ».

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ أصبح لمصر سياسة خارجية ذات ابعاد أوسع واعمق مما كانت قد اتخذته سياسة لها من قبل . وقد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن ثلاث دوائر لتلك السياسة هى « الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ثم تبقى الدائرة الثالثة ... الدائرة التى تمتد عبر قارات ومحيطات ، والتى قلت انها دائرة أخوان العقيدة الذين يتجهون معا أينما كانمكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات . ولقد اذداد ايمانى بمدى الفاعلية الايجابية التى يمكن ان تترتب على تقوية الرباط الاسلامى بين جميع المسلمين أيام ذهبت مع البعثة المصرية الى المملكة العربية السعودية لتقديم العزاء فى وفاة عاهلها الراحل الــكبير . ولقد وقفت أمام الــكعبة وأحسست بخواطرى تطوف بكل ناحية من العالم وصل اليها الاسلام ، ثم وجدتنى اقول لنفسى : « يجب ان تتغير نظرتنا الى الحج ، لايجب ان يصبح الذهاب الى الكعبة تذكرة بدخول الجنة بعد عمر مديد او محاولة ساذجة لشراء الغفران بعد حياة حافلة يجب ان تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم الىمتابعة أبنائه،لابوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء الصحف وانما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيــه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الراى فيها ، وعلمائها فى كافة انحاء المعرفة ، وكتابها ، وملوك الصناعة فيها وتجارها وشبابها ليضعوا فى هذا البرلمان الاسلامى العالمى خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام... »(١٧) ».

وقد حاولت بعض الدول الاسلامية تحقيق هذه الامنية ، وفى اغسطس سنة ١٩٥٤ اجتمع كل من الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر (وكان حينئذ رئيسا لمجلس الوزراء) والرئيس محمد على رئيس وزراء باكستان فى مكة وهم يؤدون فريضة الحج وقرروا انشاء منظمة اسلامية دولية جديدة ، وعين السيد انور السادات امينا عاما لهذه المنظمة . وقد نشر القانون الاساسى لهذه المنظمة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ».

ووفقا لهذا القانون الاساسى كانت المنظمة الجديدة تتكون من ثلاث هيئات عاملة :

١ ـــ المجلس التنفيذى الذى ينعقد سنويا فى مكة أثناء فترة الحج ، ويتألف من رؤساء وزراء الدول الاسلامية المستقلة ، ورؤســاء الدول الاسلامية غير المستقلة ، وينتخب المجلس رئيسا له فى كل دورة ».

٢ ـــ الجمعية العامة وهى مفتوحة لكلممثلى اى منظمة اسلامية وممثلى أى دولة اسلامية ».

٣ ـــ الامانة العامة الدائمة التى يعاونهالجان فنية دائمة منها لجنة التربية ولجنة الاقتصاد ، ولجنة الادارة ، واللجنة المالية ».

اما المصاريف اللازمة لتلك المنظمة الجديدة فيساهم فيها مختلف الدول والمنظمات الاسلامية

وكان مفروضا ان تلك المنظمة الاســلامية الدولية تتعاون مع جامعة الدول العربية ، ومع المنظمات الاسلامية المماثلة (١٨) ولكن هذا المشروع لم تتح له الظروف ان يقوم على الصورة التى رسمت له ، وقدر له ان يتحول الى مجرد مركزا ثقافى مقره القاهرة ».

كل تــلك المؤتمرات والمحاولات التنظيميــة الاسلامية اذا كانت لم تنجح فهى على الاقل قد اسهمت فى تدعيم الفكرة الآفــرو آسيوية وفى بلورتها ، اذ كانت دائما تجمع بين دول افريقية ودول آسيوية كما انها لم تكتف بمعالجة المشكلات

---

(١٧) أنظر فلسفة الثورة ـــ طبعة اخترنا لك رقم ٣دار المعارف ص ٧٩ .
(١٨) أنظر جريدة الاهرام عدد ١٩٥٤/٩/١٧ .

الدينية بل امتد نشاطها الى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما ساعد توطيد التعاون بين الدول الآفرو آسيوية .

ويتضح من ذلك ان التضامن بين الدول الاسلامية قد ساعد على الايديولوجية الآفرو آسيوية ، وان الاسلام — من حيث كونه دينا ودنيا — ركن من اركان الآفرو آسيوية .

ثالثا — العروبة والافرو آسيوية :

ليست العروبة فى الواقع الا آفرو آسيوية على نطاق اقليمى محدد ، لانها حركة ترمى الى جمع الشمل بين دول عربية افريقية مع دول عربية آسيوية .

والعروبة كذلك حركة من حركات الوحدة الاسلامية المحددة اذ انها ترمى الى جمع الشمل بين مجموعة محددة من الدول الاسلامية هى الدول العربية دون الدول الاسلامية الاخرى .

والمحاولات التى كانت ترمى الى ربط منطقة الشرق الاوسط الأفرو آسيوية سابقة لقيام العروبة فيها بآلاف السنين ، فالحلف الذى ابرم بين رمسيس الثانى وحاتسوليس الثالث ملك الحيثيين سنة ١٢٨٠ قبل الميلاد قد يكون اول محالفة آفرو آسيوية عرفها التاريخ .

وبعد ذلك بنحو سبعة عشر قرنا استطاع الخلفاء الراشدون ان يوحدوا هذه المنطقة من العالم تحت راية الاسلام والعروبة . وبذلك جمعوا بين اقاليم تقع فى آسيا واخرى تقع فى افريقية لتتكون من ذلك امبراطورية عربية كانت عاصمتها دمشق فى عهد الامويين ثم بغداد فى عصر العباسيين ثم القاهرة فى عصر الفاطميين .

وابتداء من القرن الثانى عشر الميلادى تفككت تلك الامبراطورية وصارت غنيمة للامبراطورية العثمانية ثم تسلمتها منها يد الاستعمار الغربى .

والقومية العربية ليست الا تلك الحركة الداعية الى تحرير البلاد العربية من الاستعمار الذى تسلط عليها ، والداعية كذلك الى ربط اجزائها ببعضها .

ومن الحركات العربية تلك الحركة التى قام بها الوالى محمد على فى النصف الاول من القرن الماضى حيث تمكن ابنه ابراهيم من الربط بين مصر والمشرق العربى ، غير أن تلك المحاولة الوحدوية اخفقت بعوامل يذكرها التاريخ .

وفى بداية هذا القرن كانت البلاد العربية خاضعة للاستعمار الغربى على اختلاف دوله واختلاف أساليبه الاستعمارية ، وكانت العلاقات بين البلاد العربية وبعضها فى حكم المعدومة ، وان كانت الدعوة للقومية العربية قد بدأت تتبلور (١٩) .

وعقب الحرب العالمية الثانية كانت هناك آمال كبيرة فى أن تتحد البلاد العربية بعد تحررها من التسلط العثمانى ، ولكن التجزئة التى فرضها عليها الاستعمار الانجليزى والفرنسى والصهيونى قد حالت دون نجاح تلك الحركة الوحدوية .

ويضاف الى ذلك أن مصر التى هى قلب العروبة لم تكن فى هذا الحين متحمسة لها ، بل كانت تحصر نشاطها السياسى فى المطالبة بالاستقلال ووحدة وادى النيل . وأكثر من ذلك ان الحركات التحررية التى قامت فى مختلف البلاد العربية قامت فردية لا سند لها من البلاد العربية الاخرى فثورة ١٩١٩ فى مصر ، والحركة الهاشمية فى سوريا ، والثورة السنوسية فى ليبيا ، وثورة الريف فى المغرب ، والحركة الدستورية فى تونس ، والثورة المناهضة للصهيونية فى فلسطين كانت كلها تقع محليا دون ان تتجاوب معها البلاد العربية الاخرى : ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت دوافع جديدة لبعث العروبة من

(١٩) انظر : Georges Antonius. The Arab Awakening. Hamish Hamilton, London (Reprinted 1955).

Hazem Zaki Nuseibeh. The Ideas of Arab Nationalism. Cornell University Press Ithaca, New York 1956.

جديد ، وكان أول مظهر تأسيس لذلك هو جامعة الدول العربية التى تم التوقيع على ميثاقها فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ وليس هدفنا فى هذه الدراسة أن نقوم بتحليل جامعة الدول العربية ، أو التنظيمات الوحدوية التى تفرعت عنها بقدر ما نرمى الى تبيان دور العروبة فى تغذية الحركة الافرو آسيوية وتدعيمها ، ويظهر ذلك فيما يلى :

اولا — على النطاق التأسيسى فان جامعة الدول العربية تعتبر أول منظمة دولية أفرو آسيوية قامت فى العالم ، بل ان قيامها سابق لقيام منظمة الامم المتحدة . فالجامعة اذن كيفما كانت ، هى أول تجربة أفروآسيوية استمدت منها تجارب أخرى تالية لها .

ثانيا — على النطاق السياسى فان الحركة العربية فى بداية أمرها كانت مقصورة على بلاد المشرق العربى فى آسيا ، ثم تغلغلت فى مصر ، ثم فى ليبيا والسودان ، ثم امتدت حتى وصلت الى شاطىء المحيط الاطلسى وبذلك ربطت بين جزء من آسيا مع جزء من أفريقية .

ثالثا — على نطاق الامم المتحدة فان الدول الافرو آسيوية العربية كونت أول مجموعة فى الامم المتحدة واطلق عليها اسم المجموعة العربية(٢٠) والحق أن تلك المجموعة تعتبر فى الواقع سابقة لقيام الامم المتحدة اذ تكونت منذ مؤتمر سان فرنسسكو الذى وضع ميثاق الامم المتحدة . وتلك المجموعة العربية انضمت اليها بعض الدول الآسيوية لتكون المجموعة العربية الآسيوية التى تحولت فيما بعد الى المجموعة الافريقية الآسيوية التى تعتبر اليوم أكبر مجموعة فى الامم المتحدة .

ومما يثير العجب ان الحركة العربية قد أفادت الشعوب الافرو آسيوية بعامة أكثر مما أفادت الشعوب العربية ، ولكن يذهب العجب حين يعرف الباحث عن الحقيقة أن العروبة فى صميمها ليست الا افرو آسيوية مصغرة .

رابعا — الوحدة الافريقية والافرو آسيوية :

كانت الدوافع الى الوحدة الافريقية فى الماضى تختلف عن الدوافع التى كانت تدعو الى الوحدة الآسيوية ، وذلك لان الوحدة الافريقية فى ابان نشأتها كانت تقوم على عنصرية ممثلة فى الزنجية بمعنى دعوة جميع السود الى الاتحاد والتضامن للتخلص مما يعانونه من ألوان الرق والاستعباد تحت نير التسلط الابيض ، اما الحركة الاسيوية فلم تكن على هذا الوضع من العنصرية .

وكان أول المفكرين فى عقد مؤتمر افريقى للدفاع عن شئون الزنوج هو محام أسود من جزيرة ترينتاد يدعى سلفستر وليم ، وقد تم عقد هذا المؤتمر فى لندن سنة ١٩٠٠ لاثارة الراى العام الانجليزى ومطالبته بحماية الشعوب الافريقية من العدوان والنهب مما كان يستعمله البيض ضد السود . وقد اشترك فى المؤتمر نحو ثلاثين مندوبا من السود الذين يعيشون فى انجلترا وفى جزر الكاريبى ، ودعا المؤتمر الى وحدة الشعوب السوداء والى تحررها من الاستعمار ، وكانت هذه أول مرة تظهر فيها كلمة « الافريقية » . وعاد سلفستر وليم الى موطنه ، ووافاه الاجل بعد عودته بقليل ، وبموته انطوت فكرة الدعوة الى الوحدة الافريقية ، الى ان عمل على نشرها بعد الحرب العالمية الثانية كل من الرئيس ماركوس جارفى من جزيرة جامايكا ، والمفكر الامريكى الزنجى الدكتور ديبوا .

أما أفكار ماركوس جارفى فكانت خيالية اذ كان ينادى بعودة جميع السود الموزعين فى شتى أنحاء المعمورة الى افريقيا لاقامة امبراطورية افريقية مستقلة وقوية . ولتنفيذ مشروعه الذى سمى « عودة السود الى أفريقيا »(٢١) حاول

---

(٢٠) انظر : Moussa Dib. The Arab Bloc in the United Nations. Djambatan — Amsterdam 1956.

(٢١) «Back to Africa movement».

جارفى أن يتعاون مع رئيس الجمهورية الافريقية الوحيدة وقتئذ وهى جمهورية ليبيريا . وفى سنة ١٩٢٠ أوفد جماعة من تنظيمه السياسى الى ليبيريا لكى تسمح بهجرة الزنوج اليها مقابل مساعدات فنية ومالية تقدم اليها ، وهذه الهجرة كان يراد منها ان تكون خطوة اولى نحو اقامة الامبراطورية الافريقية الكبرى ،كما قام ماركوس جارفى ايضا بانشاء خط ملاحى سمى « خط النجمة السوداء »(٢٢) لنقل الزنوج الى مقرهم الجديد . الا انه فى سنة ١٩٢٤ رفض رئيس جمهورية ليبيريا هذا المشروع ، وطرد وفد التنظيم السياسى الذى اوفده ماركوس جارفى مرة اخرى للاشراف على تنفيذ العملية ، وأمر رئيس جمهورية ليبيريا بمصادرة معداته وامواله ، وبذلك انتهت حركة العودة لافريقيا الذى حلم بها ماركوس جارفى وخطط لها .

وعلى الرغم مما شاب حركة ماركوس جارفى من حيلية مفرطة فانها قد تركت اثرا ظهر فى القيادات الافريقية فى جنوب افريقية كما اعترف بذلك كل من الزعيم كوامى نكروما والزعيم أزيكواى فقد قررا أنهما تأثرا الى حد كبير بآراء ماركوس جارفى(٢٣) .

اما الدكتور ديبوا الزنجى الامريكى فيعتبر من كبار المفكرين فى القضايا الزنجيه وقضايا الملونين بوجه عام ، وفى وسائل رفع مستوى هذه الطوائف وتخليصها من التخلف والاستبداد .

ومساهمة الدكتور ديبوا فى الدعوة الى الوحدة الافريقيه لم تكن مقصوره على كتاباته ودراساته فحسب ، ولكن ايضا ظهرت فى المؤتمرات الافريقية التى دعا اليها فيما بين الحربين العالميتين(٢٤) .

المؤتمر الافريقى الاول (باريس — سنة ١٩١٩):

اراد الدكتور ديبوا أن يستفيد من انعقاد مؤتمر فرساى بباريس لابرام معاهدة الصلح فى اعقاب الحرب العالمية الاولى لكى يعقد مؤتمرا افريقيا يستطيع عن طريقه توجيه انظار الدول المنتصرة الى مشاكل الزنوج والشعوب الملونة . ورغم معارضة الحكومة الامريكية فى عقد مثل هذا المؤتمر فانه قد استطاع عقده بعد ان ظفر بمعاونة بليز دياجنى النائب السنغالى الاسود الذى استطاع ان يحصل على موافقة من الزعيم الفرنسى جورج كليمنصو . وقد انعقد المؤتمر واشترك فيه سبعة وخمسون عضوا من افريقيا وجزر الكاريبى والولايات المتحدة الامريكية . وأصدر هذا المؤتمر عدة قرارات كان منها :

١ — ان المستعمرات الالمانية فى افريقيا توضع تحت رقابة دولية حتى يتم ظفرها بالاستقلال مستقبلا . ٢ — بسط حماية دولية على الاهالى الافريقيين ٣ — الاراضى الافريقية تمنح للافريقيين ليتولوا زرعها . ٤ — منح الامتيازات فى افريقيا يجب أن يوضع لها نظام يمنع استغلال الاهالى ٥ — الاهالى الافريقيون يسمح لهم بالاشتراك فى الحكومات القائمة فى افريقيا ليمكن ان تصبح افريقيا فى وقت مناسب محكومة بحكومات يرضى عنها الافريقيون .

كانت هذه هى المرة الاولى التى تسجل فيها مطالب للافريقيين فى مؤتمر دولى ، وكما قال مندوب صحيفة « نيويورك ايفننج جلوب » وهو فى باريس فى وصف هذا المؤتمر : هذه أول مرة فى التاريخ يتم فيها عقد مثل هذا المؤتمر لتوجيه نداء الى مؤتمر السلام لكى يمنح الجنس الاسود فى افريقيا حق النمو دون أن تحول الاجناس الاخرى بين هذا الجنس وبين حقه فى النمو .

---

(٢٢) « Black Star Line ».

(٢٣) Miller K. After Marcus Gavey — What of the Negro in the Contemporary Review Vol. 81 , April 1927.

(٢٤) George Padmore, Pan Africanism or Communism, Denis Dobson, London, Chapter 7.

المؤتمر الافريقى الثانى

(لندن ــ بروكسل ــ باريس ١٩٢١)(٢٥) :

بدأ المؤتمر الافريقى الثانى بدعوة من الدكتور ديبوا أيضا وذلك فى لندن فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢١ واشترك فيه ١١٣ مندوبا منهم ٤١ من افريقيا و ٣٥ من الولايات المتحدة الامريكية و ٢٤ من السود المقيمين فى أوربا و ٧ من جزر الكاريبى وآخرون . ثم عقدت دورة ثانية لهذا المؤتمر فى مدينة بروكسل للتصديق على القرارات التى اتخذت فى الدورة الاولى المنعقدة فى لندن ، أما الدورة الثالثة لهذا المؤتمر فكانت فى باريس برياسة بليز دياجنى الذى رأس المؤتمر الافريقى الاول السالف الذكر ، وفى الجلسة الختامية للمؤتمر وافق المندوبون على اصدار اعلان عالمى حرره الدكتور ديبوا مطالبا فيه بالمساواة المطلقة بين الاجناس ، وبالمطالب الاتية :

١ ــ عودة السود الى أراضيهم ، والعمل على حمايتهم من طغيان رأس المال المستغل .

٢ ــ انشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الامم تكون مهمتها دراسة مشاكل الزنوج .

٣ ــ انشاء مكتب خاص فى هيئة العمل الدولى التابع لعصبة الامم ليتولى حماية الايدى السوداء العاملة .

٤ ــ أن يكون ضمن لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الامم عضو من أصل زنجى عندما يشغر أى مكان . وكانت هذه اللجنة تتكون من عشرة اوربيين يعينهم مجلس عصبة الامم خمسة منهم ينتمون الى دول تشرف على اقاليم مشمولة بنظام الانتداب ، وخمسة من دول ليس لها هذا الاشراف أما مستقبل أفريقيا البعيد فكان فى تصور ديبوا ومؤتمره لا يخرج عن أحد أمرين : اما تقسيم افريقيا بين دولتين أو ثلاث دول كبرى تقوم كل منها على المساواة التامة بين السود والبيض ، وأما اقامة دولة أفريقية كبرى تنهض بذلك اذا تعذر التقسيم الاول .

المؤتمر الافريقى الثالث

(لندن ــ لشبونه سنة ١٩٢٣) :

بدأ المؤتمر الافريقى الثالث أول اجتماع له فى لندن فى صيف سنة ١٩٢٣ ، وهو يختلف عن المؤتمرين اللذين سبقاه بأن بعض الشخصيات الانجليزية الاشتراكية المعروفة قد اشتركت فيه مثل الاستاذ هارولد لاسكى ، والكاتب هـ.ج. ولس ....

أما القرارات التى اتخذها المؤتمر فى دورته هذه فانها لا تختلف كثيرا عن القرارات التى سبق اتخاذها فى المؤتمرين السابقين له ، ومن هذه القرارات :

ــ اشتراك الاهالى فى الحكومات التى تقوم فى أفريقيا ــ حق الافريقيين فى تملك الأراضى والافادة من خيراتها ــ استنكار التسخير والاسترقاق ــ تنمية أفريقيا لمصلحة الافريقيين لا لمصلحة الاوربيين وحدهم ..

وختمت القرارات بما يلى : « وختاما فاننا نطالب العالم أجمع بان يعامل الرجل الأسود معاملة الانسان ، ولا نرى غير ذلك سبيلا لنشر السلام والتقدم » ثم تتوجه القرارات بمخاطبة الجنرال سماوث الذى يعتبر واحدا من واضعى أسس عصبة الامم فيقول « ما هذه الشخصية المتناقضة التى تبرز امام العالم الان ممثلة فى شخص رئيس دولة جنوب افريقية ، تلك الشخصية التى تحاول أن تبنى السلام وتقيم

(٢٥) عبد الملك عوده ــ فكرة الوحدة الأفريقية ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩٦٦ ــ ص ٣٥
جورج بادمور ــ المرجع السالف الذكر ــ ص ١٤٠ الى ١٤٦ .
سمعان فرج الله ــ المرجع السالف الذكر ــ ص ٤٨

علاقات حسنة فى أوربا على أساس من حسن النية فى حين انه يضع قدميه فوق أعناق وقلوب ملايين الافريقيين السود ؟ ! »(٢٦) .

أما الدورة الثانية من هذا المؤتمر فقد عقدت بمدينة لشبونة لمناقشة قضية معينة هى قضية السخرة التى تتبعها الحكومة البرتغالية فى مستعمراتها الافريقية . وقد اشترك فى هذه الدورة وزيران برتغاليان سابقان ، ووعدابالعمل جاهدين على الغاء السخرة ، وعلى ادخال أصلاحات فى المستعمرات البرتغالية فى أقرب فرصة ممكنة .

المؤتمر الافريقى الرابع (نيويورك سنة ١٩٢٧) :

أنعقد المؤتمر الافريقى الرابع فى مدينة نيويورك سنة ١٩٢٧ واشترك فيه أكثر منمائتى مندوب ، وان كان أكثرهم من المنظمات النسائية الزنجية الأمريكية . وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات لا تكاد تختلف عما سبق أن اتخذته المؤتمرات السالفة من قرارات وتوصيات . وتقرر أن المؤتمر المقبل يجب أن يتم عقده فى افريقية ، ووقع الاختيار على مدينة تونس باعتبارها مكاناً ملائماً . الا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية التى كانت مسيطرة على تونس فى هذا الحين قد أفهمت الدكتور ديبوا أن المؤتمر يمكن عقده فى مارسيليا او أى مدينة فرنسية أخرى ، أما عقده فى افريقية فهذا أمر غير مقبول (٢٧) .

وبعد هذا وقعت الازمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى مدينة نيويورك ثم كان لها أكبر أثر سىء على حركة الوحدة الافريقية ، اذ انها أضرت كثيراً بالطبقة المتوسطة من الزنوج ،وهى الطبقة التى كانت تمول هذه الحركة وتلك المؤتمرات ، والاموال التى يأمل الدكتور ديبوا ان يحصل عليها لعقد مؤتمره الخامس قد تلاشت .

غزو أثيوبيا وأثره على حركة الوحدة الافريقية :

الغزو الذى شنته ايطاليا الموسولينية على اثيوبيا سنة ١٩٣٥ يعتبر حادثا أوجد دافعا قويا لحركة الوحدة الافريقية ففى مصر والسودان مثلاً أنشئت لجان وجماعات تعمل على جمع التبرعات العينية ، والمساعدات الادبية اسهاما فى المجهود الذى تقوم به اثيوبيا فى وجه العدوان الفاشستى ، وارسل عديد من المتطوعين المصريين وكثير من الاسلحة لتحقيق هذهالمساعدة، وفى انجلترا أنشئت منظمة سميت « الاصدقاء الدوليون من أصل افريقى لاثيوبيا » وكان من أهداف هذه المنظمة تعبئة الرأى العام البريطانى لدفعه على مد يد المعونة لمساعدة ضحاياالعدوان الفاشى فى اثيوبيا ، والعمل بكافة الوسائل على حفظالوحدة الاقليمية لاثيوبيا والمحافظة على استقلالها السياسى ، وكان من أعضاء هذه المنظمة شخصيات ضالعة فى حركة الوحدة الافريقية مثل جومو كينياتا ، وجورج بادمور ، وآمى جارفى زوجة الزعيم الزنجى وغيرهم .

وعندما ظهر ان الدول الأوربية وعصبة الامم لا تعمل على الحيلولة دون الغزو الفاشى لاثيوبيا، وان آخر دولة افريقية مستقلة معرضة للانهيار تحت وطأة الاستعمار شعرت الحركة الافريقية كلها بخيبة أمل مريرة ، وقد عبر الدكتور كوامى نكروما عن ذلك بقوله فى سيرته الذاتية التى نشرت فيما بعد مسجلاً ما أحس به وهو يمر بلندن فى طريقه الى الولايات المتحدة : « فى هذه اللحظة غمرنى شعور بأن لندن كلها قد أعلنت الحرب ضدى شخصيا ، ولم يمر على سماعى بخبر الغزو الا لحظات حتى غشى على عينى وحتى اصبحت لا أرى الا تلك الوجوه التى تبدو هادئة وانا أسأل نفسى : أهؤلاء الناس فى قدرتهم أن يتصوروا مدى فظائع الاستعمار ؟ ... ان

---

(٢٦) انظر جورج بادمور ـ المرجع السالف الذكر ص ١٥٠.
عبد الملك عوده ـ المرجع السالف الذكر ص ٣٩
(٢٧) جورج بادمور ـ المرجع السالف الذكر ص ١٥٣

وطنيتى قد انفجرت ، ولقد كنت على استعداد لان اذهب الى الجحيم اذا اقتضى الامر لتحقيق هدف الاسمى الذى يتمثل فى القضاء على الاستعمار(٢٨) ، أما جورج بادمور أحد مفكرى الحركة الافريقية فقد علق على هذا الغزو بقوله : « ان الاستيلاء المفاجىء على اثيوبيا مضافا اليه الموقف الماجن للدول الكبرى قد اقنع الافريقيين والشعوب الافريقية المنبثة فى العالم كله بأن البيض لن يترددوا فى التضحية بحقوق السود اذا كانت تلك الحقوق تتعارض مع مصالحهم الاستعمارية »(٢٩) .

المكتب الدولى للخدمات الافريقية

بعض أعضاء جمعية « الاصدقاء الدوليون من أصل افريقى لاثيوبيا » قرروا بالاتفاق مع بعض الافريقيين الاخرين انشاء منظمة جديدة فى بداية سنة ١٩٣٧ سميت « المكتب الدولى الافريقى للخدمات » الذى حل محله سنة ١٩٤٤ « الاتحاد البان افريقى » . وكان من أهم اعضائه النقابى والاس جونسون ، وجوموكينياتا ، وماكون . وكان من اهداف هذا المكتب اثارة الرأى العام العالمى ولا سيما الرأى العام الانجليزى لفهم الظروف الحقيقية لمختلف المستعمرات والاقاليم الموضوعة تحت الحماية أو المشمولة بنظام الانتداب فى افريقيا وفى جزر الكاريبى . وفى سنة ١٩٤٤ انضم المكتب الافريقى الى بعض المنظمات الافريقية الاخرى وتالف من هذا ما سمى « الاتحاد البان افريقى » الذى جعل من أهدافه العمل على تنفيذ أهم القرارات والتوصيات التى كانت قد اتخذتها المؤتمرات الافريقية السابقة له . ومن أهم هذه القرارات .

١ ـ تنمية رخاء الشعوب الافريقية ووحدتها.
٢ ـ المطالبة بحق تقرير المصير ، والاستقلال للشعوب الافريقية ، والشعوب الاخرى المستعبدة
٣ ـ العمل على المساواة فى الحقوق المدنية بين الافريقيين وغيرهم ، والغاء جميع مظاهر التمييز العنصرى ٤ ـ تنظيم التعاون بين الشعوب الافريقية والشعوب الاخرى التى لها نفس الظروف ولها نفس الآمال .

ويجدر فى هذا المقام أن نتقدم بملاحظتين على طبيعة الحركة الافريقية الزنجية أما الملاحظة الاولى فانها خاصة بالعلاقات القائمة بين الحركة الافريقية والحركة الشيوعية ، فعلى الرغم من مساعى التنظيمات الشيوعية للاقتراب ثم التغلغل فى الحركات الافريقية رجاء أن تؤلف معها جبهة أو تحالفا فان هذه المساعى لم تصب اى نجاح فى مسعاها لان التقارب كان عن طريق الحزب الشيوعي البريطانى فى حين كانت تحيط بكافة التنظيمات البريطانية شبهات خدمة الاستعمار . وقد عبر جورج بادمور عن ازمة الثقة هذه بقوله « ان السود الذين تحقق لهم ادراك سياسى كانوا يحتقرون انتهازية الشيوعيين الانجليز الذين كانوا ينظرون الى الافريقيين على أنهم أعضاء متخلفون وساذجون فى المجموعة البشرية .

اما الملاحظة الثانية فانها تتعلق بعدم تمثيل أفريقيا الناطقة بالفرنسية فى المؤتمرات والتنظيمات الافريقية الاخيرة . وفى هذا يقول النائب السنغالى بليز دياجن الذى رأس أول مؤتمر افريقى عقد فى باريس فى خطاب أرسله الى الزعيم ماركوس جارفى « نحن ــ السود الفرنسيين من أنصار أن نبقى فرنسيين مادامت فرنسا قد منحتنا كل الحريات وسوت بيننا وبين أفراد شعبها الاوربيين دون أن تضمر غير ما أظهرت لنا . ولا يوجد بيننا من يأمل أن يرى افريقيا الفرنسية خاضعة للافريقيين فحسب كما يطالب بذلك الزنوج الامريكيون الذين تقفون فى طليعتهم دون أى اختصاص » .

وازمة الثقة بين الحركة الافريقية والحركة الشيوعية ، وعدم تمثيل الاقاليم الافريقية الخاضعة للاستعمار الفرنسى فى المؤتمرات التى عقدت اخيرا ، هذا وذاك قد تعرض للتغير فى المؤتمر الافريقى الخامس الذى سنعرض له بعد .

(٢٨) N'Krumah. Autobiography.
(٢٩) جورج بادمور ـ المرجع السالفة الذكر ـ ص١٥٥

المؤتمر الافريقي الخامس (منشستر سنة ١٩٤٥):

هذا المؤتمر يختلف عما سبقه من المؤتمرات ، وذلك لاسباب منها :

أولا — رغم أن رياسة المؤتمر كانت للدكتور ديبوا الزنجي الامريكي فان قيادته الحقيقية كانت فى يد زعماء افريقيين من افريقا نفسها .

ثانيا — كان المؤتمر منعقدا فى فترة انعقاد الاتحاد العالمي للنقابات العمالية ، مما سمح لكثير من النقابيين الافريقيين أن يشتركوا فى مداولات المؤتمر مما أسبغ عليه صفة اليسارية الماركسية التي لم تظهر من قبل فى اي مؤتمر أفريقي سبقه .

وقد اتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات هامة كان منها :

١ — وحدة افريقيا الغربية . وقد قال المؤتمر فى هذا الصدد « ان التقسيمات المصطنعة والحدود الاقليمية التي انشأتها الدول الاستعمارية كلها تدابير قد اتخذت لقصد الحيلولة دون اقامة وحدة سياسية بين شعوب غرب افريقية .

٢ — الاستقلال التام الكامل لشعوب غرب افريقية هو الحل الوحيد لقضاياهم .

٣ — فيما يتعلق بشعوب افريقية المطلة على البحر الابيض المتوسط فان المؤتمر يؤيد مطالب اهالي تونس والجزائر والمغرب وليبيا .

٤ — الغاء الحكم الثنائي البريطاني المصري فى السودان ، وتأييد حق السودانيين فى الاستقلال التام .

كما عبر المؤتمر عن أمله فى أنه عندما يتاح لشعوب آسيا وافريقية أن تتخلص من قيود الاستعمار فانها ستتعاون كشعوب حرة فى العمل على الدفاع عن حريتها واستقلالها لعدم تمكين الاستعمار الغربي من العودة الى وطنهم ، ولحمايته من مخاطر الشيوعية . .

وقد أنهى المؤتمر قراراته بارسال انذار الى الدول الاستعمارية لكي تنفذ مبادىء تصريح الاطلنطي ، وجاء فى هذا الانذار « ان المؤتمرين يؤمنون بالسلام ، وكيف لا يؤمنون بالسلام وهم يعلمون أنه علي مدى اجيال كان الافريقيون ضحايا للقهر والرق . اذا كان العالم الغربي يصر على ان يحكم المجتمع البشري بالقوة فان الافريقيين سيكونون حيال ذلك مضطرين الى استعمال القوة فى سبيل نيل حرياتهم ، حتي ولو ادى ذلك الى القضاء عليهم او القضاء على العالم . . » (٣٠)

ان المؤتمر الافريقي الخامس قد وضع خطة الكفاح من أجل الاستقلال وكان علي القيادات الافريقية أن تتولى تنفيذ تلك الخطة لتخليص القارة من الاستعمار . وكان الدكتور نكروما زعيم ساحل الذهب (غانا فيما بعد) هو اول من استطاع ان يحقق اهداف الحركة الافريقية فى دولته ، وحاول بعد ذلك أن يجعل تلك الحركة تمتد الى ارجاء افريقية كلها . وفى ابريل سنة ١٩٥٨ استطاع ان يعقد فى دولته اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة ليدلل بذلك علي ان الحركة الافريقية قد انتقل مقر نشاطها من أوربا الي افريقية ، وبذلك بدأت الحركة الافريقية فى طور جديد .

وكان هذا المؤتمر الدولي علي المستوي الحكومي بداية لسلسلة من المؤتمرات الافريقية وصلت فيما بين ابريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر ١٩٦١ الي نحو ثمانين مؤتمرا واجتماعا دوليا(٣١) علي انه لم يدخل فى الحساب تلك المؤتمرات

---

(٣٠) جورج بادمور — المرجع السالف الذكر — ص١٧٨
عبد الملك عوده — المرجع السالف الذكر — ص ٤٧

(٣١) أنظر :
François Borella, Annuaire Français de Droit International, 1961, p. 778, No. 4.
وانظر ايضا مؤلفنا « منظمة الوحدة الافريقية » — مكتبة الانجلو — القاهرة ١٩٦٤ ص ٩ الى ٥٠ .

والاجتماعات التى تمت بين دول افريقية واخرى غير افريقية وكل ذلك مما يدل على مدى ديناميكية الحركة الوحدوية الافريقية عندما انطلقت فى القارة . لذلك لم يكن غريبا انه على الرغم من التناقضات التى كانت تسود القارة فتقسمها الى افريقيا سوداء واخرى بيضاء — افريقية عربية واخرى غير عربية .. افريقيا ناطقة بالانجليزية ، وافريقيا ناطقة بالفرنسية .

.. افريقيا معتدلة ، وافريقيا ثورية ... على الرغم من كل هذا فانه لم يكن غريبا أن يستطيع التيار الوحدوى الافريقى أن يتخطى كل هذه التناقضات ويتغلب على العقبات ثم يؤدى الى قيام أول منظمة دولية قارية فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ يعدها أكثر من مؤلف انتصارا للافرو آسيوية ولعدم الانحياز معا (٣٢) .

خامسا — الماركسية والافرو آسيوية :

مامدي تأثير الماركسية على الافرو آسيوية ؟ وما حقيقة العلاقة بين هذين المذهبين ؟

هذا ما سنحاول أن نجيب عنه فى هذا المقام (٣٣) .

ويجدر بنا أن نبدأ فنقول أن الماركسية قد ابتكرت لتكون أسلوبا لمواجهة مشاكل الدول الرأسمالية فى أوربا ، ووفقا للنظرية الماركسية فان المجتمع الرأسمالي الاوربى سيتحول الى مجتمع اشتراكى بعد نجاح ثورة البروليتاريا الاوربية ضد البورجوازية الاوربية . ويظهر من ذلك انه لا توجد علاقة بين الماركسية وبين الشعوب الافريقية الاسيوية ، أو بين الماركسية وبين الدول الافريقية والاسيوية التى كانت خاضعة للاستعمار الاوربى . وقد نجد فى بعض آراء كارل ماركس أشارات عابرة الى الاوضاع الاقتصادية فى الدول الاسيوية مثل الهند والصين . الا أن الفكر الماركسي كان قبل كل شيء محصورا فى القارة الاوربية . والاشارات التى تبدو فى دراسات كارل ماركس متعلقة بالعالم غير الاوربى انما كان محورها فكرة مبسطة هى أن خلاص هذا العالم سيكون عن طريق اخذه بالاوربية .

والحق أن لينين هو الذى فهم أن الماركسية قد وضعت أسسها لاوربا فقط ، فاذا أريد منها أن تتحول الى نظرية عالمية فمن الواجب تطويرها حتى تصبح ملائمة لمقتضيات المجتمعات الآسيوية والافريقية ، ولذلك فانه يعتبر أول ماركسى ساهم فى تغلغل الفكر الماركسى فى الشعوب غير الاوربية. ومع انه كان كثير الاهتمام بتطوير الماركسية تطويرا يجعلها تتلاءم مع متطلبات الشعوب غير الاوربية فان ذلك كان من أجل تعجيل الثورة الشيوعية فى أوربا . ويتجلى ذلك من المبادىء الاربعة التالية التى دفعت لينين الى الاهتمام بالبلاد الافرو آسيوية وهى :

١ — ان العمل على اقامة الثورات فى المستعمرات سيحرم البورجوازية الاوربية المستغلة لتلك المستعمرات من مكاسبها الضخمة، وذلك بدوره يعجل بالثورة فى أوربا .

٢ — المستعمرات عامة تعتبر وسيلة من وسائل اخماد نشاط الطبقة العاملة الكادحة فى أوربا ، فعن طريق المكاسب الضخمة التى تجنى من المستعمرات تستطيع البورجوازية الاوربية تقديم الرشوة للطبقة العمالية لتجعلها تفضل الحلول الاصلاحية على الحلول الثورية . فقيام الثورة فى المستعمرات تحول بينهم وبين تقديم هذه الرشوة .

٣ — الاستعمار اذا كان يوقف عجلة الدفع

(٣٢) أنظر على سبيل المثال جانسن المرجع السالف الذكر .
Y. Etinger, O. Melikian. Neutralisme et Actualité, op. cit., p. 115.

(٣٣) استندنا فى هذا التحليل على الوثائق الماركسية التى نشرت فى كتاب :
H. Carrere d'Encause et S. Schram. Le Marxisme et L'Asie, 1853-1964. Armand Colin, Paris 1965.
والكتاب يتضمن نحو ٣٦٠ صفحة من الوثائق مرتبة ترتيبا تاريخيا موضوعيا .

الثورى لدى طبقة العمال فانه من ناحية أخرى يخلق الثورات القومية لدى الاقاليم الخاضعة للاستعمار ، وتلك الثورات القومية تناهض عالمية الماركسية ، وبالتالى فالحركة الماركسية تفقد امكانيات النجاح فى الدول الاوربية وايضا فى الدول غير الاوربية ، ولو كان ذلك لاسباب مختلفة . لذلك فمحاربة الاستعمار والقضاء عليه هو المهمة الاولى للماركسية .

٤ — فى الدول الافريقية وفى الدول الآسيوية يكون القطاع الرأسمالى ضعيفا ، وضعف هذا القطاع قد يساعد على أن تتغلب الثورة عليه .

تلك المبادىء النظرية هى التى دفعت لينين ورفقاءه الى الاهتمام بالبلاد الافرو آسيوية ، على الرغم من النظرية الماركسية التى لم تجعل هذه البلاد من مواضع تفكيرها .

الى جانب تلك الاسباب النظرية توجد أسباب سياسية تطبيقية أجبرت القيادة الماركسية على الاهتمام بقضايا البلاد الافريقية الآسيوية ومنها:

١ — ان الرفيق لينين حينما انفرد بالحكم فى موسكو وجد نفسه على رأس دولة أوربية آسيوية فكان لزاما عليه أن يطور الفكر الماركسى الى حيث يتناول المجتمعات الاسيوية الى جانب المجتمع الاوربى . ويضاف الى ذلك انه بعد هزيمة القيصرية بدأت الامبراطورية الروسية تتفكك ، وان القوميات الروسية قد حاولت أن تستقل ، وكان لابد ان يضع حدا لذلك .

٢ — كان لينين مقتنعا بأن الثورة الشيوعية التى نجحت فى روسيا ستمتد الى المانيا ولكن بعد اخفاق الثورة فى المانيا اتجه نحو البلاد غير الاوربية ومنها الصين .

٣ — اتصال لينين منذ المؤتمر الشيوعى الثانى الذى انعقد سنة ١٩٢٠ بالقيادات الشيوعية الآسيوية مثل الزعيم روى ممثل الهند ، والزعيم سينفليت ممثل اندونيسيا وهذا الإتصال جعله يدرك حقيقة مشكلات المجتمعات الافريقية الآسيوية .

وقد تبلورت محاربة الاستعمار على الصعيد الدولى فى جميع مؤتمرات الكومنترن ففى المؤتمر الاول (سنة ١٩١٩) استنكرت مبادىء ولسون الخاصة بحق تقرير المصير ، والتسى اعتبرت خديعة . وفى المؤتمر الثانى (١٩٢٠) صدرت الموافقة على نظريات لينين الخاصة بالمسائل الاستعمارية والقومية ، وفحوى قرارات الموافقة هذه :

أولا — على جميع الاحزاب الشيوعية ان تساعد الحركات الثورية فى البلاد الخاضعة للاستعمار .

ثانيا — أمام ضعف الطبقة البروليتارية فى البلاد الافريقية الآسيوية يجب على الحركة الشيوعية الدولية أن تتعاون مع الطبقة البورجوازية الوطنية تعاونا مؤقتا ، بل ولا مانع من التحالف معها فى سبيل التخلص من الاستعمار على ألا تندمج فيهما .

ثالثا — يجب محاربة أعوان الاستعمار الذين يعملون وراء ستار الارساليات المسيحية ، والحركات التى تنادى بالوحدة الاسلامية ، أو الوحدة الآسيوية لان تلك الحركات اذا كانت تحارب الاستعمار الاوربى أو الاستعمار الامريكى فانها فى ذات الوقت تعمل على تقوية النفوذ التركى ، والاستعمار اليابانى ، وسيطرة النبلاء وكبار الملاك .

كانت تلك هى الاستراتيجية الشيوعية حتى سنة ١٩٢٧ . وفى المؤتمر السادس (سنة ١٩٢٨) للكومنترن الذى انعقد فى موسكو تأكدت أهمية الحركات الثورية فى الاقاليم غير الاوربية عامة وفى الشرق خاصة . وقد طالب المؤتمر بمساعدة الحركات الثورية فى كل من الصين والهند واندونيسيا وسوريا وشمال افريقية .

الا أن ظهور الهتلرية فى المانيا قد حد من هذا النشاط ، وحال دون تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة ، اذ وجدت الماركسية انها مضطرة الى تعبئة كل امكانياتها لمكافحة الفاشية فى أوربا نفسها ، ولكن هناك عوامل أخرى أضعفت من نفوذ الماركسية فى العالم الافرو آسيوى فيمابين الحربين . ومن هذه الظروف :

أولا ــ الماركسية نظرية أوربية محضة جعلت البروليتارية الاوربية وحدها هى التى تقوم بالدور الاساسى فى الثورة العالمية . وقد أكد لينين ذلك بقوله ان انتصار العمال الاوربيين هو الذى سيحرر شعوب أوربا كما سيحرر شعوب آسيا . فحصر الدور الحركى والقيادى فى العمال الاوربيين يتجلى فيه ما يشبه التمييز العنصرى الذى لا يمكن أن يستميل الافريقيين أو الآسيويين .

ثانيا ــ الكفاح من أجل تحرير المستعمرات ــ الذى وكل أمره الى العمال الاوربيين وفقاللنظرية الماركسية ــ لم يتحمس لهالعمال الاوربيون الذين كانت تشغلهم مشاكلهم الخاصة عن كل ماعداها .

ثالثا ــ الماركسية لم تقبل وقتذاك التحالف بين البورجوازية والبروليتارية فى افريقية وآسيا الا على اساس أنه تحالف مؤقت ينتهى بوصول البروليتارية الى الحكم ، وهذا كان يعنى أن نطالب البورجوازية الاسيوية والافريقية أن تعمل لانجاح حركة ستكون هى أول ضحاياها بعد أن تنجح ، وهذا مما لم يكن مشجعا للطبقاتالفكرية التى كانت بورجوازية كلها حينئذ على اعتناق الماركسية أو الجهاد فى سبيلها .

رابعا ــ كانت الماركسية ترفض أى تكتل اقليمى أو قارى بين الدول الافريقية أو الدول الآسيوية ، وحتى المشروعات التى نادى بها بعض مفكرى الشيوعيين المسلمين كسلطان جاليف ، أو حنفى مظفر ونحوهما من الذينطلبوا انشاء دولية شيوعية تتألف من الدول التى كانت خاضعة للاستعمار . . هذه المشروعات قد رفضت، واعتبرت خروجا على الحركة الشيوعية الدولية . .

ونرى من ذلك أن التناقض بين حركة القومية فى البلاد الافريقية الآسيوية والحركة الماركسية كان منذ البداية يقف حائلا دون انتشار الماركسية فى العالم الافريقى الآسيوى . وحينما انكرت الماركسية امكان قيام صراع طبقى فى افريقيا وآسيا لعدم وجود طبقة بروليتارية قوية كانت كأنها تنكر اصلا امكان قيام الدفع الثورى لدى الشعوب الافريقية الآسيوية ، وهذا كان يعنى ان الثورة الدولية لا يمكن أن تقوم بها الا الشعوب الاوربية .

الا أن الاوضاع تغيرت حين استطاع الشيوعيون أن يستولوا على الحكم فى الصين اذ قد قامت دولة آسيوية كبرى تعمل على أقلمة الماركسية لتلائم الظروف الخاصة بالعالمالافريقى الآسيوى . وهذا بدوره شجع الحزب الشيوعى السوفييتى على أن يعمل على تطوير مفاهيم الماركسية لاسيما فيما يتعلق بعلاقاتها بدول العالم الثالث . وقد تجلى هذا الاتجاه الجديد فىالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد فى فبراير سنة ١٩٥٦ (٣٤) .

ونستطيع أن نلخص ذلك الاتجاه الجديد للماركسية بالنسبة لقضايا العالم الافريقى الآسيوى فيما يلى :

١ ــ الدول الافريقية الآسيوية التى كانت تابعة ، ولم يكن لها دور ما فى السياسة الدولية قد اصبح لها دور ايجابى فى مصير العالم كله واصبحت تقوم بدور هام فى العلاقات بين الدول (٣٤) .

٢ ــ هذه الفترة التاريخية الجديدة تتميز بانشاء منطقة وسط بين الكتلتين المتناهضتين ، ومنطقة السلام هذه مفتوحة أمام الدول الأفرو آسيوية الجديدة التى لم تعد مضطرة الىالالتزام بأحد أمرين اما الانضمام الى العالم الغربى ، واما الانضمام الى العالم الشيوعى بل أصبح لها أن تختار الطريق الثالث وهو طريق الحياد بين الكتلتين .

٣ ــ رغبة الشعوب العربية والافريقية والشعوب الأخرى فى الوحدة لها سند تاريخى ولها مشروعية (٣٥) .

(٣٤) انظر تقرير الرفيق خروتشوف فى المؤتمر العشرينللحزب الشيوعى السوفيتى فى فبراير ١٩٥٦ .
(٣٥) من مناقشات المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى .

٤ — فى البلاد الافريقية والآسيوية حيث أن البروليتارية ضعيفة ، وحيث أن طبقة الفلاحين غير منتظمة فان التحالف مع الطبقة البورجوازية جائز ، بل انه سيكون تحالفا مستمرا لان تلك البورجوازية تستطيع ان تخرج عن طبيعة طبقتها. ذلك لان التناقضات القائمة بين البورجوازية الآفرو آسيوية والاستعمار أعمق كثيرا من التناقضات القائمة بينها وبين البروليتارية الآفرو آسيوية ، ويتضح من هذه النظريات التى أشرنا اليها أن الماركسية قد جددت نفسها بالنسبة لنظرتها الى الدول الحديثة الاستقلال التى ظهرت فى افريقيا وآسيا ، وعلى ذلك فالتناقض بين الايديولوجية الآفرو آسيوية والايديولوجية الماركسية قد زال ، بل اصبحت الماركسية تنظر الى الآفرو آسيوية على أنها حركة تاريخية تتمشى مع مقتضيات العصر ، وهى متممة للماركسية ومعززة لها .

ومن هنا فانه لم يكن باقيا الا خطوة واحدة تتمخض عن نظرية ماركسية آسيوية تتخلص من الوصاية الغربية . وهذه الخطوة قد تمت فى ظل الصراع الايديولوجى الصينى السوفييتى. وليس هدفنا هنا أن نتولى بالدرس موضوع الصراع الصينى السوفييتى ولكننا نعنى توضيح خصائص الماركسية الصينية بالنسبة للافرو آسيوية .

والاتجاهات الجديدة للماركسية الصينية يمكن ايجازها فى النظريات التالية :

اولا — منطقة العواصف الثورية قد انتقلت من العالم الغربى الى البلاد الافريقية الآسيوية ، أما بركان الغرب الثورى فقد خمد .

ثانيا — اذا كان الاوربيون يرفضون اعادة النظر فى حقيقة توزيع القوى الثورية فى العالم فان هذا راجع الى رغبتهم فى الاحتفاظ بالاحتكار الثورى . ومعنى ذلك أن العقلية الأبوية مازالت مسيطرة على الشيوعية الغربية .

ثالثا — مصير الثورة البروليتارية العالمية معلق بالجهاد الثورى لشعوب آسيا وأفريقيا الذين تتكون منهم الاغلبية الساحقة من شعوب العالم »

هذا بايجاز هو ملخص أهم النظريات التى تدارستها المؤتمرات والندوات فى الاوساط الماركسية وبخاصة فى الصين ، وهذه النظريات — ولسنا نهدف الى مناقشتها هنا — تجعل للافرو آسيوية مكانة جديدة فى مجال الثورة البروليتارية خاصة ، وفى مجال العلاقات الدولية عامة .»

من هذه العجالة يستخلص أن الحوار بين الآفرو آسيوية والماركسية قد مر فى ثلاث مراحل:

ففى المرحلة الاولى كانت الماركسية تنادى بتحرر البلاد الافرو آسيوية ، ولكن هذا التحرر لم يكن الا هدفا تكتيكيا بعيدا يراد منه تنشيط الثورة البروليتارية فى أوربا .

وفى المرحلة الثانية اعترفت الماركسية بالوضع الثقافى والاجتماعى فى البلاد الآفرو آسيوية ، وقبلت اختلاف الاساليب الثورية فى هذه البلاد عن الاساليب الثورية التى رسمها مؤسسوها للعالم الاوربى .

وفى المرحلة الثالثة أرادت الصين ، التى هى أقوى واكبر دولة آسيوية ، أن تحتضن الثورة الآفرو آسيوية التى تعتبرها حلقة رئيسية فى الثورة العالمية .

وختاما فاذا لم تكن الا مجموعة ضئيلة من البلاد الافرو آسيوية قد اعتنقت الماركسية فالذى لا شك فيه هو ان الاغلبية العظمى من هذه البلاد قد تأثرت بها ، وافادت من بعض نظرياتها فى تكييف سياستها ومواقفها فى العلاقات الدولية.

المطلب الثانى

المؤتمرات الافرو آسيوية

ان المؤتمر الافروآسيوى الذى انعقد بمدينة باندونج فى ابريل سنة ١٩٥٥ يعتبر بلا مراء من أهم الاحداث السياسية الدولية التى وقعت فى النصف الثانى من القرن العشرين ، بل ان الزعيم السياسى المفكر ليوبولد سانجور يعده

اهم أحداث البشرية منذ عهد النهضة حتى اليوم. لذلك فاننا سنخصص جزءا من هذه الدراسة لتحليل هذا المؤتمر ، وتقييم قراراته .

وتلا هذا المؤتمر الدولى سلسلة من المؤتمرات الأفروآسيوية منها مؤتمرات تضامن الشعوب الافرو آسيوية التى انعقدت فى القاهرة (ديسمبر سنة ١٩٥٧) وفى كوناكرى (ابريل سنة ١٩٦٠).

ومنها مؤتمرات الكتاب الآفرو آسيويين التى انعقدت فى طشقند (أكتوبر سنة ١٩٥٨) وفى القاهرة (فبراير سنة ١٩٦٢) . ومنها مؤتمرات اقتصادية أفرو آسيوية التى انعقدت فى القاهرة (ديسمبر سنة ١٩٥٨ ومايو سنة ١٩٦٠) ومنها مؤتمر التنمية الاقتصادية الذى انعقد فى القاهرة (يوليه سنة ١٩٦٢) ومنها مؤتمرات أفروآسيوية اسلامية كالذى انعقد فى باكستان أو الذى انعقد فى اندونيسيا .

ومن بين هذه المؤتمرات المتنوعة والمتعددة والتى تحمل كلها معنى التضامن الافرو آسيوى وتستند الي مفاهيمه وترمى الى تحقيق اهداف سياسته سنكتفى بدراسة مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز ومؤتمر القاهرة لما لهما من اهمية سياسية ، وتأثير فى الحركة الافرو آسيوية ، ثم نختتم هذا المطلب بايجاز الملابسات التى فى ظلها أخفق مؤتمر الجزائر الذى كان مقدرا له أن يكون باندونج الثاني للافرو آسيوية ، ولكنه جاء نذيرا بازمة خطيرة تهددها .

أولا — مؤتمر باندونج

وازدهار الافرو آسيوية :

فى المطلب الاول من هذه الدراسة أوضحنا أن فكرة عقد مؤتمر افرو آسيوى فى باندونج ولدت فى مؤتمر كولومبو (ابريل سنة ١٩٥٤) وتنفيذا لهذه الفكرة اجتمع رؤساء وزراء الدول الخمس المشتركة فى مؤتمر كولومبو بمدينة بوجور فيما بين ٢٨ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لوضع الترتيبات النهائية للمؤتمر الافروآسيوى الكبير المزمع عقده بمدينة باندونج فيما بعد . وقد تم الاتفاق على خط سير العمل فى هذا المؤتمر ، ويتضمن خط السير هذا :

١ — السعى فى توطيد التعاون بين الدول الافرو آسيوية .

٢ — بحث مشاكل هذه الدول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣ — بحث قضاياها وخاصة قضايا السيادة القومية ومكافحة التمييز العنصرى .

٤ — تحديد موقف كل من آسيا وافريقيا تجاه العالم الحديث ومساهمة كل منهما فى قضية السلام والتعاون الدولى .

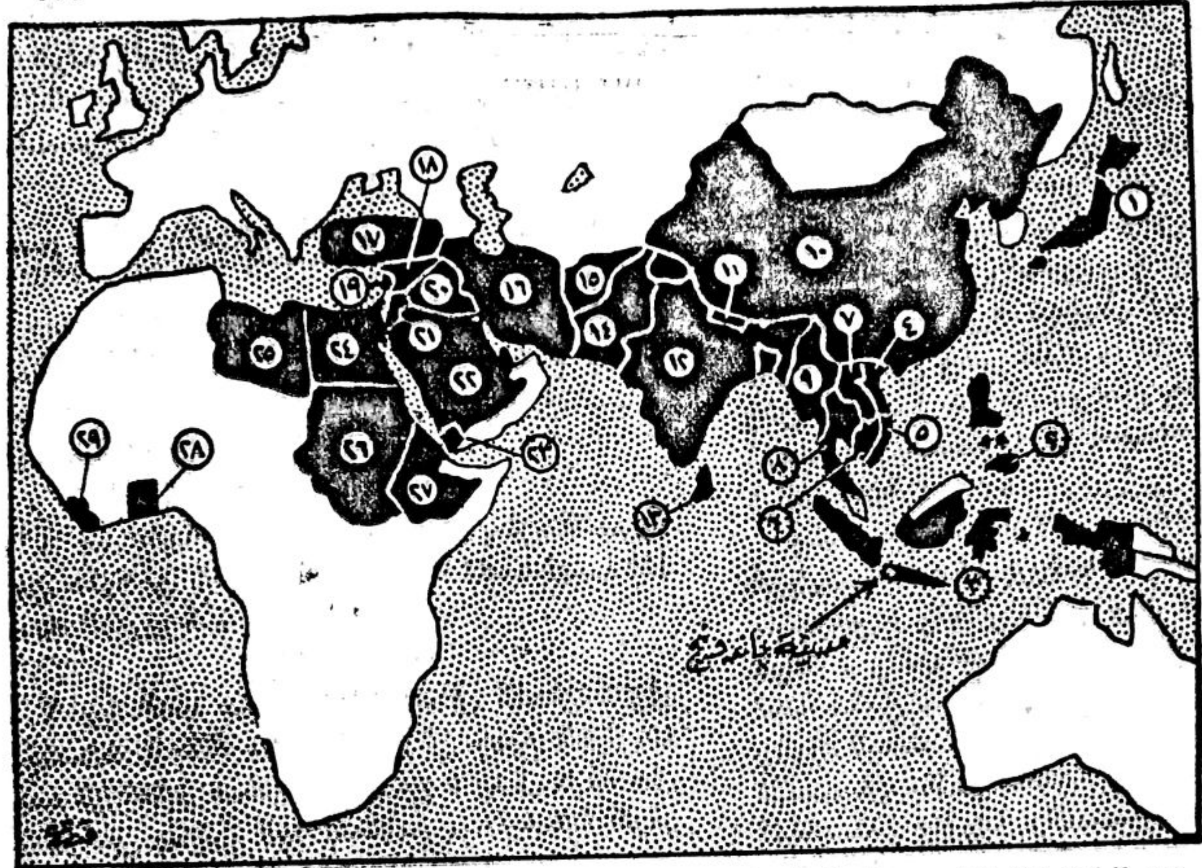
وقد تم الاتفاق ايضا على أن اشتراك الدول فى المؤتمر لا يعنى الاعتراف ببعض الحكومات التى ستكون موجودة فى المؤتمر ، وسيكون محرما توجيه النقد الى نظام الحكم أو النظام الاجتماعى لاى دولة مشتركة فى المؤتمر ، كما تم الاتفاق على انه ليس فى نية المشترك العمل على انشاء كتلة دولية جديدة أو وضع اسس لمنظمة دولية جديدة . وعلى ضوء هذا المنهج قبلت الدول الاشتراك فى هذا المؤتمر .

تشكيل مؤتمر باندونج :

تكون المؤتمر من تسع وعشرين دولة هى الدول الخمس التى اشتركت فى مؤتمر كولومبو، ومؤتمر بوجور التحضيرى ، وهى : بورما ، وسيلان ، والهند ، واندونيسيا ، وباكستان، واربع وعشرون دولة مدعوة وهى : افغانستان، والعربية السعودية ، وكمبوديا ، والصين ، وساحل الذهب (سمى غانا بعد الاستقلال) ، ومصر ، واثيوبيا ، والعراق ، وايران ، واليابان ، والاردن ، ولاوس ، ولبنان ، وليبيريا ، وليبيا ، ونيبال ، والفيلبين ، وتايلاند ، والسودان ، وسوريا ، وتركيا ، وفيتنام الجنوبية ، وفيتنام الشمالية ، واليمن .

وتكوين المؤتمر على هذا الوجه يدعو الى بعض الملاحظات ومنها :

١ — المؤتمر مع انه افريقى أسيوى — كما يسمى — فانه لم يشمل جميع دول هذا النطاق



■ ■

حضرت مؤتمر باندونج ٢٣ دولة من قارة آسيا و ٦ دول من قارة افريقيا ..

■ ■

(١) اليابان (٢) الفلبين (٣) أندونسيا (٤) فيتنام الشمالية (٥) فيتنام الجنوبية (٦) كمبوديا (٧) لاوس (٨) تايلاند (٩) بورما (١٠) الصين (١١) نيبال (١٢) الهند (١٣) سيلان (١٤) باكستان (١٥) افغانستان (١٦) ايران (١٧) تركيا (١٨) سوريا (١٩) لبنان (٢٠) العراق (٢١) الاردن (٢٢) العربية السعودية (٢٣) اليمن (٢٤) مصر (٢٥) ليبيا (٢٦) السودان (٢٧) اثيوبيا (٢٨) ساحل الذهب (غانا) (٢٩) ليبريا

الجغرافى الذى أخذ منه اسمه اذ لم تدع اليه كل من استراليا ، وكوريا الجنوبية ، وكوريا الشمالية ، والصين الوطنية (فرموزا) واسرائيل، ومنغوليا الخارجية ، وزيلندة الجديدة . كما لم يدع اليه اتحاد جنوب افريقية .

٢ — من بين الدول التسع والعشرين التى اشتركت فى مؤتمر باندونج فان ست عشرة منها نالت استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية ، ودولتان هما ساحل الذهب والسودان لم تكن كل منهما قد استقلت حين اشتراكها فى المؤتمر ، ورؤساء وفود هذه الدول كانوا ممن لم يسبق لهم اشتراك فى المحافل الدولية .

٣ — اكثر دول المؤتمر ترتبط بالكتلة الغربية بطريق مباشر أو غير مباشر ، وهذا الارتباط اما عن طريق أحلاف عسكرية ثنائية ، أو عن طريق معونات اقتصادية . وقد حصلت عشرون دولة من دول المؤتمر على معونة اقتصادية وعسكرية من امريكا بلغت فى مجموعها خمسمائة مليون دولار فى سنة ١٩٥٥ .

٤ — كل دولة من دول المؤتمر كان يمثلها اكبر شخصياتها السياسية فاربعة عشر وفدا منها كان على رأسه رؤساء وزارات ، وسبعة منها على رأس كل منها وزير خارجية ، وثلاثة وفود يمثل كل منها أمير وهى السعودية العربية، وتايلاند ، واليمن . أما الملك السابق لكمبوديا فكان على رأس وفد بلاده .

٥ — اشترك فى المؤتمر ممثل للجزائر ، ولقبرص ، والمغرب ، وفلسطين ، وتونس بصفتهم مراقبين اذ لم تكن بلادهم قد تخلصت بعد من الاستعمار ، واشترك هؤلاء المراقبون فى لجان المؤتمر بصفة اعضاء بعض وفود الدول الصديقة لهم ، فقد اشترك الامين العام لجامعة الدول العربية (السيد عبد الخالق حسونة) بصفته عضوا فى الوفد المصرى ، والحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين اشترك بصفته عضوا

٣٠٢
فى الوفد اليمنى ، وممثلو دول المغرب العربى الثلاث اشتركوا بصفتهم اعضـاء فى الـوفد العــراقى .

تنظيم مؤتمر باندونج (٣٦) :

اجتمعت وفود الدول الاعضاء فى ١٧ ابريل سنة ١٩٥٥ قبل الافتتاح الرسمى لوضع جدول أعمال المؤتمر ونظامه الداخلى . وتم الاتفـاق خلال ذلك على المبادىء الاتية :

١ ــ انشاء ثلاث لجان تعمل بطريقة سرية ومن حقها أن تنشىء لجانا فرعية تابعة لهـا اذا دعت الضرورة .

٢ ــ الغاء عملية التصويت فى اللجان ، وفى الجلسات العامة على أساس أن جميع القرارات يجب أن تعتبر صادرة بالاجماع ، ولكل دولة حق الاعتراض بمعنى أنها تستطيع بمعارضتها لقرار ما أن تحول دون اصدار هذا القرار .

٣ ــ تم الاتفاق على أن يكون رئيس المؤتمر هـو رئيس وزراء أندونيسيا الدكتور ساسترا مينجوجو الذى كان أيضا رئيسا للجنة السياسية ويلاحظ أن رئيس اللجنتين الاخريين كانا كذلك من الاندونيسيين فكان يرأس اللجنة الثقـافية السيد محـمـد يمين وزير التعـليم الاندونيسى . ويرأس اللجنة الاقتصادية الاستاذ روسينا وزير الشئون الاقتصادية . أما الدكتور راسولين عبد الغنى الاندونيسىفقد عين سكرتيرا عاما للمؤتمر وقد تقرر أن تكون الانجليزية هى لغة المؤتمر .

٤ ــ جدول اعمـال المؤتمر قد استند الى الموضوعات التى تم الاتفـاق عليهـا فى مؤتمر بوجور التحضيرى وهى : التعاون الاقتصادى التعاون الثقافى ، حقوق الأنسـان وحق تقرير المصير ، مشاكل الشعوب التابعة ، دعم السلام والتعـاون الدولى ، اسلحة الـدمار الشامل ، العضوية فى الأمم المتحدة .

والخطبتان الافتتاحيتان اللتان القاهما كل من الرئيس سـوكارنو ، والدكتور على ساسترا مينجوجو فى ١٨ فبراير ، والخطب التى القـاها تسعة عشر من رؤساء الوفود وضحت منذ بداية المؤتمر المفاهيم السياسية التى ستكون أساسا لقرارات المؤتمر وتوصياته وهى : الاستعمار ، والتضـامن الأفروآسيوى ، ومسـاندة الأمم المتحدة ، وضرورة تنشيط التعاون الاقتصادى ونزع السلاح وغير ذلك . أما الموضوعات التى يظن انهـا ستكون موضع خلاف فمنها قضية الاحلاف العسـكرية والاسـتعمار الايديولوجى (الشيوعية) .

وقد بدات اللجنة السياسية أعمالهـا فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٥ برياسة الدكتور على ساسترا مينجوجو ، واختير الامير وان أمير تايلاند مقررا للجنة . واثناء عملها كونت عدة لجان فرعية منها لجنة تتكون من لبنان وتايلاند وباكستان والصين والهند للبحث عنحل بالنسبة لربط مسألة حقوق الأنسـان بالأمم المتحدة ومنها لجنة مكونة من افغانستان وبورما والصـين ، وباكسـتان ، والفلبين، وسـوريا لوضع قرار بشأن قضية فلسـطين ، ولجنة لمناقشة التفرقة العنصرية تتكون من تايلاند والهنـد وباكستان والفلبين والاردن واثيوبيا ، وليبيريا ، ولجنة تتكون من اثنتى عشرة دولة لمنـاقشة قضية التعـايش السلمى ، ولجنة تتكون من عشر دول لمنـاقشة قضية الاستعمار ، وتعريفه .

أما اللجنتـان الرئيسيتان وهمـا اللجنـة الاقتصادية واللجنة الثقافية فالمناقشات فيهمـا كان يسودها الهـدوء ، ووصلت فى يسر الى القرارات التى أدرجت تحت القسم أ ، والقسم ب من قرارات المؤتمر النهائية .

المفــاهيم السـياسية التى نــوقشت فى مؤتمـر باندونج

الدول التى اشتركت فى مؤتمر باندونج لـم تتقيد بالارتباطات أو بالتـكتلات التـى كانت ترتبط بها قبل المؤتمر مثل مجموعة الكومنولث،

(٣٦) انظر عبد الخالق حسونة ــ تقرير الامانة العامةلجامعة الدول العربية الخاص بالمؤتمر الاسيوى الافريقى الاول القاهرة اغسطس ١٩٥٥ الذى يتضمن بيانات هامة عن المؤتمر .

ومجموعة كولومبو ، وجامعة الدول العربية ، أو حلف بغداد ، ولكن ساد المؤتمر ثلاثة اتجاهات :

١ ـ المناهضون للشيوعية والمؤيدون للانحياز المدافعون عن الكتلة الغربية وفى مقدمتهم الفيلبين واليابان وفيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند وتركيا وباكستان واثيوبيا ولبنان وليبيا وليبيريا والعراق وايران .

٢ ـ المؤيدون للشيوعية وهم الصين وفيتنام الشمالية .

٣ ـ الحياديون انصار البانشاشيلا (المبادىء الخمسة) وفى مقدمتهم : افغانستان ، وبورما ، واندونيسيا ، والهند ، ومصر ، وسوريا .

أما باقى المشتركين فى المؤتمر فلم يكن لهم اتجاه خاص ووزعت ميولهم بين المجموعات السابقة حسب القضايا التى نوقشت وحسب الملابسات المحيطة بتلك المناقشات .

ونحب مبدئيا أن نتقدم بالملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : مجموعة كولومبو وهى الداعية الى المؤتمر ، والتى نجحت فى أن تجمع حول مائدة واحدة ممثلين للكتلة الشيوعية ، وممثلين للكتلة الغربية المناهضة للشيوعية .. هذه المجموعة قد انقسمت على نفسها داخل المؤتمر فبدلا من القيام بدور الوسيط بين ممثلى الكتلتين المتناهضتين وجدنا سيلان وباكستان قد تزعمتا الكتلة الغربية بينما الهند وبورما واندونيسيا حاول مندوبوها بذل كل جهد ممكن للتوفيق بين التيارات المتعارضة .

الملاحظة الثانية : قد يبدو غريبا أن نقول ان شواين لاى ممثل الصين الشيوعية هو الذى قام بدور الوسيط فى الصراع الذى دار بين انصار الانحياز ، وانصار عدم الانحياز (٣٧) .

الملاحظة الثالثة : روح التسامح والتراضى التى سادت أعمال المؤتمر مكنته من اصدار قرارات اجماعية تعبر عن سياسة مشتركة بالنسبة لبعض القضايا وبعض المواقف السياسية على الرغم من التباين الكبير بين الدول المشتركة فى المؤتمر .

أما المفاهيم السياسية التى دارت حولها مناقشات المؤتمر فهى : الاستعمار ، وعدم الانحياز ، والتخلف .

(أ) **الاستعمار** : روح الكراهية المسيطرة على كل الشعوب الافرو آسيوية للاستعمار كانت أهم ركيزة من ركائز هذا المؤتمر ، ولكن شاب ذلك اختلاف فى وجهات النظر من حيث تعريف هذا الاستعمار . اذ كان من رأى البعض أن الاستعمار سياسة غربية محضة فلا استعمار من غير الدول الغربية ، وكان من رأى بعض آخر أن الاستعمار قد يكون غربيا كما يمكن أن يكون شرقيا بمعنى أنه يمكن أن يكون من قبل العالم الشيوعى ، وقد طالب أصحاب هذا الرأى بأن يصدر قرار المؤتمر باستنكار الاستعمار فى صورته الغربية وفى صورته الشيوعية وكان من أنصار هذا الرأى جون كوتيلاوا رئيس وزراء سيلان ومحمد على رئيس وزراء باكستان وفاضل الجمالى الوزير العراقى ، وتصدى شواين لاى لهذا الرأى موضحا أن الشيوعية فى جملتها ليس لها أية سياسة استعمارية . واشتد الخلاف بين انصار الرأيين وبخاصة عندما تمسكت مجموعة الدول المرتبطة بالغرب باصدار قرار باستنكار جميع أنواع الاستعمار ، واستمر الخلاف محتدما الى الرابع والعشرين من ابريل حين استطاع كريشنا مينون أن يوفق إلى عبارة ترضى الجانبين وهى عبارة « الاستعمار فى جميع مظاهره » بدلا من عبارة « الاستعمار فى جميع أنواعه » ، فهذه العبارة التى وفق اليها كريشنا مينون فى نظر الدول الشيوعية والدول غير المنحازة تعنى أنه

(٣٧) انظر خطاب شواين لاى فى :
China and the Asian-African Conference (Documents) Foreign Languages Press, Peking 1955.

٣٠٤

ليس هناك غير استعمار واحد هو الاستعمار الغربى الذى يتخذ مظاهر مختلفة ، وهو فى نظر الآخرين يعنى أن الاستعمار قد يتخذ صورا واشكالا متعددة منها الاستعمار الغربى ومنها الاستعمار السوفييتى ، والاستعمار الصينى ، والنوعان الاخيران فى رأى هذا الفريق أشد خطرا من الاستعمار الغربى الذى هو فى طريقه الى الزوال .

(ب) **عدم الانحياز** : والمفهوم الثانى من مفاهيم المؤتمر ، والذى دار حوله جدل كثير هو مفهوم عدم الانحياز . فبالنسبة للدول غير المنحازة فان سياسة عدم الانحياز يجب أن تكون عمود سياستها الخارجية لتستطيع أن تعمل على التوفيق بين تيارى السياستين المتناهضتين ، وأن تعمل بذلك على استتباب الامن والسلام ، أما الدول المنحازة فكانت ترى أن مثل هذه السياسة مآلها أن تؤدى الى بلشفة الدول الافروآسيوية ووقوعها واحدة تلو أخرى فى براثن الشيوعية . وطال الجدال بين الفريقين وأشتد ، ودافع الرئيس نهرو عن عدم الانحياز دفاعا مجيدا تجلى فى أحدى خطبه المؤثرة اذ وضح مدى الاهانة التى تتعرض لها أى دولة افروآسيوية تقبل أن تدور فى فلك أحد المعسكرين المتناهضين . وقد أكد السيد أحمد الشقيرى هذا المعنى فى خطبة القاها بصفته عضوا فى الوفد السورى فقال : « أننا نمثل أكبر قارتين على الارض .. وفى أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الاستراتيجية فاذا قررنا بارادتنا مجتمعة ألا تقع حرب استراتيجية فان مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع » .

أما الدول المنحازة فقد دافع عن موقفها كل من فاضل الجمالى (العراق) ، وشارل مالك (لبنان) ، والجنرال رومولو (الفيلبين) واستندوا فى دفاعهم على حجتين :

١ — يجب التفرقة بين الدول الصغيرة التى اذا شاءت ضمانا لاستقلالها فانه لا مناص لها من أن تتحالف عسكريا ، وبين الدول الكبيرة مثل الهند التى هى بسبب حجمها الاقليمى ليست فى حاجة الى مثل هذا التحالف .

٢ — مادامت الهند والدول الافروآسيوية الاخرى لم تتفق فيما بينها على انشاء كتلة عسكرية خاصة بالدول الافروآسيوية فان الدول الصغيرة فى هذه المنطقة ستظل فى حاجة الى حماية الاحلاف العسكرية . ورغم حدة الخلاف هذا فان المؤتمر قد وفق الى حل ارتضاه الطرفان ، ففى البند الخامس من النقط العشر التى تم الاتفاق عليها ورد اعتراف بسياسة الاحلاف وسياسة الانحياز اذ جاء فى هذا البند : « احترام حق كل دولة فى الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا وفقا لميثاق الامم المتحدة » وذلك يعنى اباحة الدخول فى الاحلاف العسكرية مادامت الدولة محتاجة اليها . أما النقطة السادسة فتضمنت عكس هذا المعنى اذ جاء فيها « الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاى دولة من الدول الكبرى » وبما أن أية دولة صغيرة كانت أو كبيرة لا تدخل فى حلف عسكرى أو تنظيم دفاعى جماعى الا اذا كان لها مصلحة ذاتية فى ذلك فمعنى ذلك عدم اباحة الدخول فى الاحلاف العسكرية ، ومع ما فى هاتين النقطتين من تناقض فقد استراح اليهما كل المجتمعين فى المؤتمر .

(ج) **التنمية الاقتصادية** : قضية التنمية الاقتصادية كانت بدورها سببا فى نقاش حاد فى المؤتمر ، ولكن استطاعت الدول أن تتفق بشأنها على المبادىء التالية :

١ — يرفض المؤتمر فكرة انشاء كتلة اقتصادية ، أو منظمة اقتصادية تكون أى منهما خاصة بمجموعة الدول الافروآسيوية .

٢ — يوصى المؤتمر بالتعاون بين دول المجموعة والدول الاجنبية عن المنطقة الافروآسيوية ، بل ويعلن أن المساعدات الاجنبية قد أفادت الدول النامية ، ومن الجدير بالملاحظة أن الدول الوحيدة التى كانت تقدم المساعدات وقتذاك هى الدول الغربية ، ورغم ذلك وافقت الصين الشعبية على هذا القرار .

٣ — طلب المؤتمر أن تكون المساعدات عن طريق الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . والذى نلاحظه هنا أن اسهام المؤتمر فى معالجة قضية التخلف لم يكن كما ينبغى ، وذلك فى رأينا يرجع الى عدة اعتبارات منها أن ابعاد مشكلة

التكتل الافرواسيوى لم تكن حينئذ واضحة ، ولم تسهم الدول بتقديم اقتراحات بحلول جديدة لهذه المشكلة ، ومنها أن روح التفاؤل التى كانت تسود المؤتمر حالت دون وضوح الرؤية لحقيقة المشكلة .

قرارات مؤتمر باندونج

القرارات التى أعلنت فى البلاغ الرسمى الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ تتكون من ثمانية أجزاء :

١ — **التعاون الاقتصادى** ، وقد أوصى المؤتمر بتعاون الدول فيما بينها لتنمية اقتصادياتها ، ووضح أن هذا التعاون ليس من شأنه أن يحول دون قيام أى تعاون اقتصادى مع دول خارجية عن المنطقة الافرواسيوية .

ومن الوسائل التى أقترحها المؤتمر : انشاء مراكز للتدريب الفنى على المستوى الدولى ، أو المستوى القومى وأنشاء معاهد للابحاث ، وانشاء معارض أقليمية ودولية ، والتنويع فى الصادرات ، والعمل على تخفيض أجور النقل البحرى ، وانشاء مصارف وشركات تأمين ..

وأوصى المؤتمر كذلك بانشاء صندوق فى الامم المتحدة لتنمية التقدم الاقتصادى فى الدول الافرواسيوية وانشاء هيئة مالية دولية لاستثمار رءوس الاموال فى البلاد الافريقية والاسيوية .

٢ — **التعاون الثقافى** : وقد ذكر المؤتمر أن العلاقات الثقافية بين البلاد الافرواسيوية قد توقفت خلال القرنين الماضيين بسبب الاستعمار ، وأن من أسمى أهداف المؤتمر تجديد تلك العلاقات وتدعيمها . ولتحقيق ذلك وضعت القواعد التالية :

على البلاد الافرواسيوية أن تنشىء جامعات ومعاهد علمية وتقدم التسهيلات اللازمة لالتحاق كل راغب فيها من القادمين من بلاد أفريقية أو اسيوية أخرى تكون أقل استعدادا فى هذا المجال . وطالبت بتبادل المعلومات ، وتنمية الصلات الثقافية ، ومحاربة كل اضطهاد ثقافى أو تعليمى يقع من أى دولة استعمارية . وقد أكد المؤتمر أن التعاون الثقافى يجب أن يتم فى ظل التعاون الثقافى العالمى ، ولا يخرج عن نطاقه لان ثقافات افريقية وأسيا قامت على أسس روحية عالمية لا على أسس اقليمية أو قومية محدودة الافق .

٣ — **التعاون السياسى** : وقد ورد هذا التعاون فى باقى بنود قرارات المؤتمر التى تتضمن مبادىء عامة سجلها المؤتمر ، واتخذها أساسا لتأييد مطالب سياسية معينة لبعض الدول الافرواسيوية .

أما المبادىء العامة التى سجلها المؤتمر فى قراراته فيمكن اجمالها فيما يلى :

أولا — مبادىء وأهداف الامم المتحدة (ذكرت الامم المتحدة سبع عشرة مرة فى القرار النهائى للمؤتمر) **ثانيا** — مبادىء حقوق الانسان كما وردت فى ميثاق الامم المتحدة ، وفى الاعلان العالمى لحقوق الانسان **ثالثا** — مبدأ حق تقرير المصير ومكافحة الاستعمار فى جميع مظاهره **رابعا** — مبدأ نزع السلاح ، وتحريم انتاج الاسلحة الذرية والهيدروجينية وتجاربها واستخدامها **خامسا** — مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

وبناء على هذه المبادىء قرر المؤتمر تأييد المطالب السياسية التالية ، ومناصرة الشعوب المناضلة فى سبيل تحقيقها وهى :

١ — تأييد قضية ضحايا التمييز العنصرى . ٢ — تأييد قضية شعب فلسطين . ٣ — تأييد أندونيسيا فى قضية ايريان الغربية . ٤ — تأييد شعوب الجزائر والمغرب وتونس فى نيل استقلالهم . ٥ — تأييد انضمام كل من كمبوديا وسيلان واليابان والاردن وليبيا ونيبال وفيتنام بشطريها بعد الاتحاد الى الامم المتحدة . ٦ — اعادة النظر فى توزيع المقاعد غير الدائمة بمجلس الامن لاتاحة الفرصة للدول الافرواسيوية أن تمثل تمثيلا جغرافيا عادلا تستطيع عن طريقه أن تسهم فى صيانة السلام . ٧ — تأييد اليمن فى قضية عدن وفى مناطق الجنوب المعروفة باسم المحميات . وقد أنتهت قرارات المؤتمر بالنقط العشر التى تجمع بين المبادىء الخمسة (البانشا شيلا) مضافا اليها مبادىء جديدة تقدمت بها الدول المشتركة فى المؤتمر ، ولا تخرج هذه النقط عن

مبادىء الامم المتحدة • والنقط العشر يمكن ايجازها فيما يلى :

١ — احترام حقوق الانسان • ٢ — احترام سيادة جميع الامم • ٣ — المساواة بين الامم والاجناس • ٤ — الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول • ٥ — احترام حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى • ٦ — الامتناع عن استخدام الاحلاف العسكرية التى تخدم المصالح الذاتية للدول الكبرى • ٧ — عدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية • ٨ فض المنازعات بالطرق السلمية • ٩ — تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل • ١٠ — احترام العدالة والالتزامات الدولية •

صدى مؤتمر باندونج فى العالم :

كان لمؤتمر باندونج صدى مدويا فى شتى انحاء العالم ، وتجلى ذلك فى التعقيبات السياسية والتحليلات والمقالات التى نشرتها الصحف والمجلات المتخصصة وفى التصريحات التى أدلى بها الدبلوماسيون والسياسيون والمسئولون •

أما الدوائر السوفيتية فانها رأت فى هذا المؤتمر انتصارا باهرا لقضية الشيوعية الدولية اذ اعترفت بالصين الشعبية ثمان وعشرون دولة هى دول المؤتمر أن لم يكن اعترافا قانونيا فانه اعتراف واقعى ذو اثر عملى أقوى وأفضل • وقد عبرت عن ذلك مجلة (نيوز تايم) السوفيتية فى عددها الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ اذ قالت « هناك نتيجة واحدة هامة لمؤتمر باندونج وهى ان لم تكن قد ذكرت صراحة فى قراراته فانها نتيجة صحيحة لا مرية فيها ، وتلك هى أنه عزز نفوذ جمهورية الصين الشعبية ودعم مركزها(٣٨) ، وقد أكدت الدوائر الغربية هذا الانتصار اذ نشرت جريدة « الموند » الفرنسية بالخط العريض فى أولى صفحات أعدادها « ان شواين لاى هو المنتصر الاكبر فى مؤتمر باندونج » (٣٩) •

أما الدوائر الغربية فكان اهتمامها بالمؤتمر مشوبا بالخوف من أن يكون المؤتمر بمثابة ادعاء عام ضد الجرائم التى اقترفها ويقترفها الرجل الابيض • وبالخوف من أن يكون فاتحة للائتلاف والتآزر بين هذه العناصر الملونة ضد الغرب • ولما انعقد المؤتمر فعلا تبين للغربيين من مناقشاته ومن الروح السائدة فيه أنه لا يتضمن معنى العدوان العنصرى ، وأنه ليس للجهاد ضد الرجل الابيض وانما هو دعوة صادقة الى التعاون العالمى فى ظل مبادىء الامم المتحدة وأهدافها ، وعندئذ ساد هذه الدوائر بعض الاطمئنان اليه، وبعد أن كانوا مجمعين على استنكاره أخذت آراؤهم تتشعب فالولايات المتحدة اقنعت نفسها بأنها كسبت من هذا المؤتمر ، وقبلته انجلترا بهدوء ، أما فرنسا فقد ثارت عليه واعتبرت قراراته ، وخاصة ما كان منها بشأن دول شمالى أفريقيا والجزائر التى كانوا يعدونها جزءا أصيلا من دولتهم ، مخالفة لمبادىء الامم المتحدة • وقد جاء على لسان رئيس وزراء فرنسا حينذاك « أن المؤتمرين فى باندونج خالفوا ميثاق الامم المتحدة اذ تدخلوا فى صميم الشئون الداخلية لدولتنا(٤٠) » •

أما الدوائر الافرواسيوية فقد استقبلت المؤتمر بالتهليل واعتبرته نجاحا بينا للحركة الافرواسيوية ، ودارت معان كثيرة مما نشرته الصحف والمجلات والدراسات فى هذه المنطقة حول أن مؤتمر باندونج هو مؤتمر الدول المهضومة الحق التى بدأت تعرف حقها ، وهبت تطالب به، الدول المتخلفة التى بدأت تحس بوجودها وتعرف قدر نفسها فهى تصرخ فى وجه العالم محاولة الخلاص من السلبية ومن التبعية التى لازمتها دهرا طويلا(٤١) •

---

(٣٨) وردت هذه الترجمة فى تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية عن مؤتمر باندونج ص ٢٠٢ •
(٣٩) عدد ٢٦ أبريل ١٩٥٥ •
(٤٠) جريدة الموند الفرنسية عدد ٣٠ ابريل ١٩٥٥
(٤١) هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت دراسة مؤتمر باندونج نذكر منها :
— Kahin G. The Asian-African Conference. Bandung, Indonesia, April 1955, Ithaca, Cornell University Press, 1956.

ثانيا — مؤتمر بلغراد وتطوير الافرو آسيوية

كان المقدمة لهذا المؤتمر ذلك المؤتمر المحدود الذى انعقد فى شهر يوليه سنة ١٩٥٦ واشترك فيه كل من الرئيس تيتو ، والرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس نهرو وكان ذلك بمدينة بريونى بيوغسلافيا . والقرارات التى صدرت فى ختام هذا المؤتمر تضمنت كثيرا من المبادىء والاهداف التى سجلت فى مؤتمر باندونج ومنها تأكيد المبادىء العشرة التى تم وضعها فى مؤتمر باندونج ، والمطالبة بالضمان الجماعى على مستوى دولى لا على مستوى اقليمى ، ونزع السلاح وحظر التجارب الذرية والنووية . كما طالب هذا المؤتمر بمنح مزيد من المساعدات للدول النامية .

وقد خصص هذا المؤتمر جانبا كبيرا من قراراته لقضية الجزائر ، وأعلن استنكاره للاستعمار الفرنسى وطالب بابرام هدنة بين طرفى النزاع واجراء مفاوضات بغية تطبيق حق تقرير المصير. وكان هذا المؤتمر بمضمونه هذا نواة لمؤتمر بلغراد الذى نتج عن مقابلات واتصالات بين حكومات اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة والهند ويوغوسلافيا . وعلى أثر هذه المقابلات وجهت كل من الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا واندونيسيا الدعوة لعقد مؤتمر تحضيرى بمدينة القاهرة فيما بين ٥ و ١٣ يونية سنة ١٩٦١ . وقد لبى الدعوة الى هذا المؤتمر التحضيرى احدى وعشرون دولة منها سبع عشرة دولة أفرو آسيوية(٤٢) وممثل للحكومة الجزائرية المؤقتة ودولة أوربية هى يوغسلافيا، ودولة أمريكية هى كوبا. أما البرازيل فكان يمثلها مراقب . واتفق فى المؤتمر التحضيرى على النقط التالية :

١ — ينعقد المؤتمر بمدينة بلغراد فى أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

٢ — مقياس عدم الانحياز الذى تدعى الدول الى المؤتمر المزمع عقده فى بلغراد على أساسه سيحدد وفقا للمعايير التالية(٤٣) . يجب أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو تكون قد أظهرت اتجاها يؤيد مثل هذه السياسة — أن تكون تؤيد دائما حركات الاستقلال القومى — الا تكون الدولة عضوا فى حلف عسكرى جماعى عقد فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى — الا تكون عضوا فى اتفاقية ثنائية منعقدة مع دولة كبرى — الا تكون قد سمحت لدولة أجنبية باقامة قواعد عسكرية فى اقليمها(٤٤) وبعد طول بحث ومناقشات لم توجه الدعوة فعلا الا الى أربع دول جديدة هى : قبرص ، والكونغو ، (ليوبولدفيل) ، ولبنان ، وتونس .

= ←

— Conte Arthur, Bandoeng tournant de l'Histoire. Robert Laffont, Paris 1965.
— C. Romulo. The Meaning of Bandung. The University of North Carolina Press, 1956.
— Rasulain Abdelgani. The Afro-Asian Conference is retrospect Foreign Affairs Report, Indian Council of World Affairs, New Delhi, August 1965.
— Boutros Boutros-Ghali. La Conférence Bandoeng. Internationales Jahrbuch der Politik. Isar Verlag Murchen, Oktober 1955.
— Appadoraï A. The Bandung Conference in India Quarterly, Vol. XI, No. 3, 1955.
— G.H. Jansen, op. cit., pp. 169 - 226.

(٤٢) افغانستان — بورما — كمبوديا — سيلان — اثيوبيا — غينيا — الهند — أندونيسيا — العراق — مالى — المغرب — نيبال — العربية السعودية — الصومال — السودان — الجمهورية العربية المتحدة — اليمن .

(٤٣) انظر : د. سامى منصور — مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز — رسالة دكتوراه غير منشورة .

(٤٤) تلك المعايير الخمسة لم تنشر رسميا لذلك نجد صياغتها تختلف فى مرجع عن الاخر .

٣٠٨
٣ ـ تم الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر مشتملا على الموضوعات الاتية :

تبادل الاراء بشأن الموقف الدولى ـ اقرار وتدعيم السلام والامن الدوليين ـ الكفاح ضد الاستعمار التقليدى والاستعمار الجديد ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ـ التفرقة العنصرية ـ نزع السلاح ـ التعايش السلمى ـ النظر فى تنظيم ودور الامم المتحدة ـ مشكلة التفاوض فى التنمية الاقتصادية .

وقد تم عقد مؤتمر بلغراد فيما بين ١ و ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، واشترك فيه ٢٥دولة مضافا اليها البرازيل وأكوادور وبوليفيا ممثلة عن طريق مراقبين .

أما المفاهيم السياسية التى دارت حولها مناقشات المؤتمر فان محورها كان حول أبعاد سياسة عدم الانحياز الافرو آسيوية(٤٥) .ويمكن تلخيص المناقشات التى دارت فى حوار كان قد دار حول محاولة الاجابة على الاسئلة التالية :

أولا ـ هل رسالة عدم الانحياز تدور حقا حول محاولة حل النزاع بين الغرب والشرق ، أم انها تدور حول فض النزاع بين الجنوب والشمال ؟ .

ثانيا ـ هل رسالة عدم الانحياز هى الدفاع عن استقلال الدول الافرو آسيوية وحدها أم أنها تدور حول الدفاع عن المجتمع الدولى كافة؟

ثالثا ـ هل رسالة عدم الانحياز فى حاجة الى اقامة تنظيم دولى لتدغيمها أم أن اقامة مثل هذا التنظيم مناقض لرسالة عدم الانحياز ؟ .

عن التساؤل الاول : يستفاد من الحوارالذى دار حول هذا التساؤل انه يتصل بأوليات أكثر مما يتصل بمفاضلة بين أمرين : فهل الصراع بين الشيوعية الدولية والرأسمالية الدولية أشد خطرا على قضية السلام الدولى من الصراع بين الاستعمار ومناهضى الاستعمار ؟.

انقسم مؤتمر بلغراد فى هذا الى فريقين فأندونيسيا وبعض الدول الافريقية الثورية كان من رأيها أن مكافحة الاستعمار الذى يتبلور فى الشمال المسيطروالجنوب المتسلط عليهالاستعمار يجب أن يكون المقدم على كل اعتبار آخر ، وان نزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية ، والخلاف المذهبى بين الشيوعية والرأسمالية .. هذه كلها قضايا ثانوية بالنسبة لقضية تصفية الاستعمار التى فى سبيلها أخذت الافرو آسيوية بسياسة عدم الانحياز . ويرون كذلك أن عدم الانحياز فى الصراع بين الشرق والغرب يجب أن يقابله الانحياز فى الصراع بين الشمال والجنوب لمصلحة الجنوب الذى تنتمى اليه الدول الافرو آسيوية .

أما الفريق الثانى وكان على رأسه الزعيم نهرو فكان يرى أن الاولوية يجب أن تكونللصراع بين الشرق والغرب ، لان الحرب اذا وقعت بين العملاقين المتناهضين فان جميع المفاهيم الاخرى التى تكافح فى سبيلها الدول الافرو آسيوية ستسقط تحت أنقاض تلك الحرب .

وقد أنحاز المؤتمر فى النهاية الى رأى الرئيس نهرو ومؤيديه ، وان كانت قضية تصفية الاستعمار التى هى الركن الاقوى فى النظرية الافرو آسيوية قد ظلت تحتفظ بما لها من شأن فى مناقشات المؤتمر وقراراته .

عن التساؤل الثانى : يستفاد من الحوارالذى دار حول هذا التساؤل انه يتعلق بجانب خطير من جوانب سياسة عدم الانحياز . فوفقا لاراء بعض الدول الافريقية الثورية ورأى أندونيسيا فى أن عدم الانحياز يرمى الى تغيير قواعد العلاقات الدولية تغييرا كاملا ، ويرمى الى بناء مجتمع دولى جديد يقوم على مفاهيم سياسية

(٤٥) خطب رؤساء الدول والحكومات فى مؤتمر بلغرادوقرارات المؤتمر نشرت فى كتاب :
La Conférence des Chefs d'Etat ou de Gouvernement des pays non-alignés, Belgrade, 1-6 septembre 1961, publié par Publicisticko Izdavacki Zavod, Jugoslavia, Beograd, 1962.

وخلفية جديدة تخالف المفاهيم التى قامت عليهما العلاقات الدولية خلال السيطرة الاوربية (*) وانصار هذا الرأى يقولون انه عند بداية ظهور تلك السياسة كانت تقوم على نزعة دفاعية اذ كانت ترمى قبل كل شىء الى الدفاع عن الاستقلال الحديث الذى ظفرت به الدول الافريقية والاسيوية ولكن اليوم قد مر على استقلالها سنوات ، واستتبب لها هذا الاستقلال فان سياسة عدم الانحياز يجب أن تتحول عن نطاقها الاقليمى المحدود ومهمتها الدفاعية الى سياسية عالمية ايجابية وبناءة (*)

وهذا الاتجاه الجديد الذى ذهبت اليه بعض الدول المجتمعة فى بلغراد قد اعترض عليه الرئيس نهرو ، وقال فى احدى خطبه الجامعة ان القوة الحقيقية ليست لدى دول عدم الانحياز ولكنها فى يد العملاقين وحدهما ، وبالتالى فسياسة عدم الانحياز لا تستطيع أن تأمر فتطاع بل ان قوتها الحقيقية معنوية واخلاقية أكثر مما هى مادية . وعلى هذا فان سياسة عدم الانحياز لا يجوز تكليفها بما لا طاقة لها به (*)

وقد أخذ المؤتمر برأى وسط بين الرأيين اذ اعترف فى قراراته بأن السلام العالمى يقوم قبل كل شىء على العلاقات بين الدول الكبرى ، ويؤكد أيضا ما لسياسة عدم الانحياز من دور فعال فى توطيد هذا السلام (*)

عن التساؤل الثالث : كان الحوار حول هذا التساؤل مستترا ، لم يظهر بوضوح فى خطب رؤساء الدول ، ولكنه دار بين يوغوسلافيا من ناحية ومجموعة من الدول الافرو آسيوية من ناحية أخرى . فقد كان من رأى يوغوسلافيا انشاء منظمة دولية جديدة تقوم على سياسة عدم الانحياز ، وتتولى تنظيم العلاقات بين دول عدم الانحياز وبخاصة العلاقات الاقتصادية . وكانت تبرر رأيها هذا بحاجة الدول الافرو آسيوية فى مواجهة التكتل السوفييتى الاوربى ، والتكتل الاوربى الغربى الى الاتحاد والتكتل (*)

الا أن أغلبية الدول الافرو آسيوية رفضت هذا الاتجاه وتمسكت بأن من خصائص عدم الانحياز عدم الارتباط بالتكتلات ، فاذا هى انشأت تكتلا جديدا خاصا بها تكون قد ناقضت نفسها . وقد سجل المؤتمر فى قراراته عدم الاخذ بانشاء تكتل بين دوله ، وان كان قد أوصى بالعمل على عقد مؤتمر دولى لدراسة مشاكل التنمية الاقتصادية ، وتلبية لتلك التوصية انعقد مؤتمر القاهرة فى يوليه سنة ١٩٦٢ الذى بحث موضوع التنمية الاقتصادية وان كان بدوره قد رفض أيضا فكرة انشاء منظمة دولية خاصة بدول عدم الانحياز مفضلا انشاء منظمة عالمية ، وهى التى انشئت فيما بعد بجنيف وسميت « الاونكتات » (*)

كان ذلك أهم ما دار فى مؤتمر بلغراد . أما القرارات التى أصدرها فجاءت متضمنة المبادىء والتوصيات التالية :

١ — المؤتمر يستنكر بشدة :

(أ) سيطرة الاستعمار القديم والجديد بجميع مظاهرهما (*)

(ب) النظرية التى تقول أن الحرب الساخنة والحرب الباردة لا مفر منهما (*)

(جـ) التكتلات العسكرية القائمة (*)

(د) القواعد العسكرية لدول فى اقليم دول أخرى أجنبية لاسيما اذا لم تكن هذه القواعد برضا الاقليم المقامة فيه (*)

(هـ) كل محاولة خارجية لفرض أى نظام اجتماعى أو سياسى على الشعوب بالقوة (*)

٢ — المؤتمر يؤيد تأييدا كاملا كل القضايا الاتية :

(أ) كفاح الشعب الجزائرى من أجل الاستقلال ووحدة اقليمية بما فيه منطقة الصحراء.

(ب) كفاح الشعب الانجولى من أجل الحصول على حقه فى الاستقلال (*)

(جـ) جلاء القوات العسكرية الفرنسية عن جميع أجزاء الوطن التونسى .

(د) تنمية الكونغو (ليوبولدفيل) على أساس احترام سيادته ووحدته الاقليمية .

(هـ) عودة الشعوب العربية الفلسطينية الى ديارها وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة (*)

« (و) جلاء القاعدة العسكرية الامريكية عن جوانتا نامو بكوبا ».

٣ — المؤتمر يؤكد المبادئ التالية من أجل تحقيق مقاصده ، ومن أجل العمل على استتباب السلام الدولي ، وتلك المبادئ هي :

(أ) مبدأ حق تقرير المصير . (ب) مبادئ التعايش السلمي . (ج) حق الشعوب في أن تتمتع بخيرات بلادها وبمواردها الطبيعية . (د) نزع السلاح نزعا عاما وكاملا . (هـ) قصر استخدام الفضاء الدولي الخارجي على الاغراض السلمية . (و) حظر التجارب الذرية والنووية . (ز) الغاء التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . (ح) تقوية الامم المتحدة عن طريق اعادة النظر في ميثاقها واصلاح الامانة العامة .

وقد وجه المؤتمر نداء عالميا للسلام ، وكان أهم ما تضمنه هو أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للبلاد غير المنحازة يشعر بالقلق البالغ ازاء الموقف الخطير القائم بالنظر الى التوتر الدولي الماثل .. ويرى المؤتمر أنه يجب تجنب هذه الكارثة بأن توقف الاطراف المعنية فورا وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي استعداداتهما الحالية للحرب . وأن تستأنف المفاوضات من أجل الوصول الى تسوية سلمية لاى خلافات قائمة بينهما ».

وقد وجه أقطاب المؤتمر رسالة خاصة الى كل من الرئيس كندى والرئيس خروتشوف تدعوهما الى الدخول في مفاوضات من أجل السلام ، وسافر وفد من رؤساء الدول الى كل من واشنطن وموسكو لابلاغ الرسالتين . وقد رد الرئيس كندى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ وجاء في رده « على استعداد لاستخدام الوسائل المناسبة الموجودة حاليا لتحقيق أمكان تخطى المأزق الحالى » كما جاء رد الرئيس خروتشوف بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ متضمنا « أن الحكومة السوفييتية على اتم استعداد للدخول في محادثات وبوجه خاص لعقد مؤتمر للسلم لابرام معاهدة صلح بشأن المانيا » ، كما جاء فيه أيضا « أن الحكومة السوفييتية تقدر قرارات المؤتمر المتعلقة بالاستعمار أسمى تقدير » .

وقد كان لمؤتمر بلغراد آثار هامة على تطور الحركة الافرو آسيوية ، ومنها(٤٦) :

١ — عمل على تدعيم الحركة على أساس من التوازن بين القارتين . ففي باندونج كانت أفريقية تمثلها ست دول وآسيا تمثلها ثلاث وعشرون دولة أما في بلغراد فقد مثلت القارتان بأعداد متساوية اذ مثل كلا منهما احدى عشرة دولة .

٢ — زاد النفوذ السوفييتي على المجموعة الافرو آسيوية على حساب النفوذ الغربي بدليل أن المؤتمر لم يستطع أن يستنكر في قراراته قيام الاتحاد السوفييتي بتفجير قنبلته الذرية في أول أيام المؤتمر ، بل ان من بين جميع رؤساء الدول والحكومات لم يجرؤ أن يعلن عدم ارتياحه الى هذا التحدى السوفييتي الا سبعة رؤساء كان في

(٤٦) من أهم الدراسات التي اهتمت بمؤتمر بلغراد :

— Africanus. « La Conférence de Belgrade. Revue de Défense Nationale, Paris, Novembre 1961.
— B. Boutros-Ghali. La Conférence de Belgrade, R.E.D.I., Vol. 17, Le Caire, 1961.
— Etinger O. Melikian. O Neutralism... op. cit., pp. 136 - 149.
— Jansen G.H. Afro-Asia, op. cit. pp. 291 - 302.
— La Couture J. « A chacun son neutralisme » in Le Monde Diplomatique, No. 90, Paris, octobre 1961.
— د. سامى منصور — مؤتمر بلغراد — المرجع السالف الذكر .

مقدمتهم الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس نهرو .

٣ ـ تبلور التحول فى مفهوم عدم الانحياز الذى بمقتضاه أضيفت اليه قضية كانت قد أهملت فى مؤتمر باندونج اذ لم تنل فيه ما تستحق من عناية وتلك هى قضية التخلف والتنمية الاقتصادية

٤ ـ أعلنت الدول الافرو آسيوية المجتمعة فى بلغراد ايمانها بالامم المتحدة فى أكثر من مناسبة وايمانها بأن هذه المنظمة هى خير اطار تحل داخله القضايا والمشكلات الدولية .

ثالثا ـ مؤتمر القاهرة ونضوج الافرو آسيوية :

فيما بين مؤتمر بلغراد ومؤتمر القاهرة كانت قد وقعت ثلاثة أحداث كان لها أثر كبير على الحركة الافرو آسيوية ، وهذه الاحداث هى :

١ ـ وقوع الصراع العسكرى بين الهند والصين فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ مما أدى الى عقد مؤتمر كولومبو بين خمس دول افرو آسيوية للوساطة فى هذا الخلاف(٤٧) . وقد كان هذا الخلاف سببا فى اضعاف التضامن الاسيوى ، واضعاف زعامة الهند داخل المجموعة الافرو آسيوية .

٢ ـ انعقاد مؤتمر التجارة والتنمية فى جنيف فى يونية سنة ١٩٦٤ الذى ارتفع بقضية التخلف الاقتصادى والتنمية الى المرتبة الاولى بين المشاكل الدولية على حساب القضايا الافرو آسيوية الاخرى .

٣ ـ وفاة الزعيم نهرو فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ باعتباره من أبرز قادة الحركة .

وقد انعقد المؤتمر التحضيرى لمؤتمر القاهرة فى مدينة كولومبو بسيلان فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ وكان الحاضرون فيه عشر دول أفريقية(٤٨) وعشر دول أسيوية(٤٩) ودولتان أوربيتان هما قبرص ويوغوسلافيا ودولة من أمريكا اللاتينية هى كوبا .

واتخذ هذا المؤتمر التحضيرى موقفا يخالف الموقف الذى كان قد اتخذه المؤتمر التحضيرى لمؤتمر بلغراد ، فبدلا من أن يضغط الدعوة الى الدول توسع فيها ، كما خالف المؤتمر السابق أيضا فى انشاء لجنة دائمة مهمتها ، تنظيم اجراءات المؤتمر وتتألف من عشر دول على أن تعين هذه الدول العشر دولتين أخريين من مجموعة الدول التى ستوجه اليها الدعوة ليصبح أعضاء هذه اللجنة اثنى عشر ، وفى عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول المدعوة للاجتماع قبيل انعقاد المؤتمر الذى سيتم عقده فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وقد تم الاتفاق فى المؤتمر التحضيرى على جدول أعمال مؤتمر القاهرة الذى تضمن نظرة عامة على الموقف الدولى ، والعمل على استتباب السلام عن طريق تدعيم موقف القوى الوطنية الجديدة فى مساهمتها فى الشئون الدولية ، وعن طريق مناقشة المفاهيم والقضايا التالية: التعايش السلمى ـ الاستعمار ـ التمييز العنصرى ـ فض المنازعات بالطرق السلمية ـ نزع السلاح ـ الاحلاف العسكرية والقواعد الاجنبية ـ دور الامم المتحدة ـ مشكلة التعاون والتنمية الاقتصادية .

وقد انعقد المؤتمر بمدينة القاهرة فيما بين ٥ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مؤلفا من الدول التالية : ثلاث عشرة دولة آسيوية وهى : أفغانستان ـ السعودية ـ بورما ـ كمبوديا ـ

---

(٤٧) انظر كتاب على حمدى الجمال ـ النزاع بين الهند والصين ـ القاهرة سنة ١٩٦٣ ، وانظر كذلك الدكتور محمد محمد سطيحة ـ حرب الحدود الهندية الصينية ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد العاشر ـ أكتوبر ١٩٦٧ .

(٤٨) الدول الافريقية هى : الجزائر ـ الكونغو (ليوبولدفيل) ـ اثيوبيا ـ غانا ـ غينيا ـ المغرب ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ الصومال ـ السودان ـ تونس .

(٤٩) الدول الاسيوية هى : افغانستان ـ العربية السعودية ـ كمبوديا ـ سيلان ـ الهند ـ اندونيسيا ـ العراق ـ لبنان ـ نيبال ـ اليمن .

[illegible] — العراق — أندونيسيا — الهند — سيلان — الاردن — الكويت — لبنان — نيبال — اليمن — وتسع وعشرون دولة أفريقية هى : الجزائر — انجولا — بوروندى — الكمرون — الكونغو (برازافيل) — داهومى — أثيوبيا — غانا — غينيا — كينيا — ليبيريا — ليبيا — ملاوى — مالى — المغرب — موريتانيا — نيجيريا — أوغندة — السنغال — سيراليون — الصومال — السودان — وتشاد — توجو — تونس — الجمهورية العربية المتحدة — وجمهورية أفريقيا الوسطى — تنزانيا — زامبيا — ومن الدول التى لا تنتمى الى المجموعة الافرو آسيوية حضرت كل من كوبا ، وقبرص ، ويوغوسلافيا ، فمجموعة الدول التى اشتركت فى هذا المؤتمر بلغت سبعا وأربعين دولة فى حين أن الدول التى اشتركت فى مؤتمر بلغراد كانت خمسا وعشرين دولة .

ومما تجدر ملاحظته أن عشر دول أخرى قد أرسلت مراقبين وهى : الارجنتين — بوليفيا — البرازيل — شيلى — فنلندا — جامايكا — المكسيك — ترينيداد وتوباجو — أورجواى — فنزويلا — وكذلك جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية كانت كل منهما ممثلة فى هذا المؤتمر بأمينها العام .

ومن أهم القضايا التى نوقشت أمام هذا المؤتمر :

(أ) **الخلاف الصينى الهندى** : وقد حاولت الدبلوماسية الهندية على لسان الزعيم شاستري (الذى خلف الرئيس نهرو) أن تحصل على نوع من التأييد فى موقفها من الصين ، وذلك عن طريق ايفاد بعثة الى بكين تطالب الصين بالامتناع عن السير فى الطريق النووى(٥٠) ، وعن طريق اصدار قرار بقدسية الحدود السياسية . واذا لم تكن الهند قد صادفت نجاحا فى المسعى الاول اذ لم يوافق المؤتمر على ايفاد البعثة . فانها نجحت فى المسعى الثانى اذ تضمنت قرارات المؤتمر تقديس الحدود السياسية وحرمتها .

(ب) **الخلاف بين أندونيسيا وماليزيا** : اراد الرئيس سوكارنو أن ينال تأييد الدول الافرو آسيوية فى مجابهته لماليزيا على أساس أنها عميلة للاستعمار ، وأنه لا تعايش سلمى فى الصراع بين الجنوب والشمال . ولكن المؤتمر لم يأخذ بهذا الرأى لان ماليزيا على كل حال دولة آسيوية ولو كانت متحالفة مع الشمال . والخلافات بين الدول الاسيوية — كما يقول الرئيس شاسترى — يجب أن تفض بالتوفيق لا بالمجابهة .

(ج) **قضية الاستعمار** : قد رأينا أنه فى مؤتمر بلغراد قد قرر المؤتمر تقديم الاهتمام بالخلاف بين الغرب والشرق على الخلاف بين الجنوب والشمال . الا أنه فى مؤتمر القاهرة قد عاد الى المرتبة الاولى النزاع بين الجنوب والشمال أى أن مشاكل تصفية الاستعمار ، ومقاومة الاستعمار الجديد صارت مقدمة على الصراع الايديولوجى بين الشيوعية الدولية والرأسمالية الدولية . ويرجع هذا التغير الى أن الخلاف بين الغرب والشرق كانت حدته قد خفت بعد التقارب بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، وأن الدول الافريقية كانت لها أغلبية عددية فى مؤتمر القاهرة .

(د) **قضية القواعد العسكرية** : قد اهتم المؤتمر بالقواعد العسكرية المقامة فى أقاليم الدول الافرو آسيوية ، واعتبر تلك القواعد مهددة للسلام الدولى ولسيادة هذه الدول . واستنكر المؤتمر كذلك مشروع اقامة قواعد عسكرية على جزر المحيط الهادى معتبرا هذا المحيط بحيرة أفرو آسيوية . وفى هذا الصدد طلبت السيدة باندرانايكة رئيس وزراء سيلان جعل المحيط الهندى منطقة مجردة من السلاح النووى .

---

(٥٠) لم يؤيد الهند فى هذا المطلب غير قبرص . أما الدول الاخرى فرأت أن مثل هذا المسعى لا جدوى منه ، وكانت على حق اذ أن الصين فجرت أول قنبلة ذرية لها بعد انتهاء المؤتمر بأسبوع واحد (١٦ أكتوبر ١٩٦٤) — أنظر فى هذا دراستنا بعنوان (القنبلة الذرية الصينية) المنشور فى العدد الاول من مجلة السياسة الدولية .

(هـ) **القضايا الاخرى التى ناقشها المؤتمر :**

ومما كان موضع اهتمام المؤتمر من القضايا أيضا قضية عدم الانحياز حيث تمسك مندوب كوبا بكون أن دولته قد اختارت الماركسية مذهبا لها لا يعنى أنها تحسب دولة منحازة الى أحد المعسكرين ، وقد أيد الرئيس نكروما هذا الاتجاه وقال : أن الدولة غير المنحازة لها أن تختار النظام السياسى الذى يلائمها دون أن يعتبر ذلك ماسا بعدم انحيازها ، واستنكر الاراء التى ذهبت الى أن نظام الدولة غير المنحازة يجب أن يكون نظاما وسطا بين الرأسمالية والشيوعية .

ومن القضايا الاخرى كذلك قضية نزع السلاح واستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية، ودعا الدول التى لم تكن قد وقعت على معاهدة موسكو لحظر التجارب الذرية الى التوقيع عليها.

كما اهتم كذلك بقضية التخلف والتنمية الاقتصادية . وكان لقرارات مؤتمر جنيف فى يونية سنة ١٩٦٤ أثر فى المناقشات التى دارت فى المؤتمر ، الا أنه على الرغم من الجهود التى بذلتها بعض الدول فان المؤتمر لم يخرج بآراء جديدة فى هذا الصدد .

قرارات مؤتمر القاهرة :

صاغ مؤتمر القاهرة قراراته فى أحد عشر بابا :

الباب الاول عنوانه « عمل مشترك من أجل تحرير البلاد التى لا تزال غير مستقلة للقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية» وتضمن هذا الباب الوسائل التى بموجبها يتحقق القضاء على الاستعمار ، وهى :

١ — استخدام السلاح فى سبيل القضاء على الاستعمار لانه من حق الشعوب الخاضعة للاستعمار أن تستعين به لضمان حقها فى تقرير المصير .

٢ — الاعتراف الكامل بالقيادات الوطنية التى تحارب من أجل التحرر من السيطرة والاستعمار

٣ — تقديم العون الضرورى المادى، والمالى والعسكرى للمناضلين .

ثم ينتقل من هذه المبادىء العامة الى التخصيص فيذكر أمورا منها : تأييد وحدة الكونغو (برازافيل) وتأييد حكومة أنجولا الثورية ، والتنديد بسياسة حكومة روديسيا ، والتنديد بالسياسة الاستعمارية فى فلسطين وفى عمان ، والمطالبة باستقلال غينيا البريطانية بأمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبى التى ما زالت غير مستقلة ، والمطالبة باستقلال الصومال الفرنسى (جيبوتى) .

أما الباب الثانى فيؤكد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ويستنكر استخدام القوة فى منع ممارسة هذا الحق .

أما الباب الثالث فقد خصص لسياسة التفرقة العنصرية ، وتضمن المطالبة بتوقيع عقوبات على جمهورية جنوب أفريقية .

أما الباب الرابع فقد خصص لتقنين مبادىء التعايش السلمى باعتباره خير طريق لتدعيم قضية السلام القائم على الحرية والمساواة والعدل .

أما الباب الخامس فقد خصص لسيادة الدول وسلامة أراضيها ، وقد تناول ثلاث مشكلات سياسية هى مشكلة الدول المجزأة ، ومشكلة قبرص ، ومشكلة كوبا .

أما الباب السادس فخصص لفض المنازعات بالطرق السلمية ، وأشار الى النزاع الدائر فى الهند الصينية ، واقترح على الدول المعنية عقد مؤتمر جديد على نسق مؤتمر جنيف الذى عقد سنة ١٩٥٤ و سنة ١٩٦٢ .

أما الباب السابع فقد خصص لنزع السلاح ، وناشد الدول التى لم تنضم الى معاهدة موسكو أن تبادر بالانضمام ، وطالب بتوسيع نطاق هذه المعاهدة بحيث تشمل حظر التجارب التى تتم تحت سطح الارض ، واقترح وضع اتفاق دولى على حظر استخدام الفضاء الخارجى فى الاغراض العسكرية ، واقترح كذلك تجريد مناطق معينة من العالم من الاسلحة الذرية .

أما الباب الثامن فخصص للتنديد بالاحلاف والقواعد العسكرية .

أما الباب التاسع فقد تضمن للامم المتحدة فأعلن المؤتمر تأييده القوى لهذه المنظمة الدولية وأشار الى ضرورة قبول الصين الشعبية فيها (٥) .

أما الباب العاشر فكان خاصا بالتعاون الاقتصادي ، فبدأ بتوضيح فكرة خطورة الفقر على السلام العالمى مبينا أن البنيان الحالى الاقتصادى لم يستطع تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، واقترح علاجا لذلك التعجيل بانشاء وكالة متخصصة للتنمية الصناعية واعطاء البلاد التى لامنافذ لها على البحار حق حرية العبور الى أقرب منفذ بحرى اليها فى بلد مجاور (٥) واقترح كذلك توجيه الموارد المستغلة فى التسلح الى تنمية المناطق المتخلفة (٥) .

أما الباب الحادى عشر فانه يتعلق بالتعاون الثقافى والعلمى والتربوى وتعزيز المؤسسات العالمية والاقليمية العاملة فى هذا الميدان (٥) .

وأخيرا فان مؤتمر القاهرة لعدم الانحياز جاء تعبيرا عن نضوج الحركة الافرو آسيوية . وان كان نضوجا يشير الى قرب بداية الشيخوخة ، فحركة الوحدة الافريقية من ناحية وحركة وحدة المتخلفين من ناحية أخرى تشيران الى قرب وقوع أزمة يخشى أن تهز الافرو آسيوية . الا أن تلك الازمة لم تظهر بوادرها الا عند مؤتمر الجزائر .

رابعا ــ مؤتمر الجزائر

وأزمة الافرو آسيوية(٥١) :

ليست هذه الدراسة مجالا لسرد المناورات والمساومات التى سبقت عقد مؤتمر الجزائر ، والتى لازمته فى الاجتماعات التمهيدية التى انتهت بتأجيله الى أجل غير مسمى ، ولكنها ترمى الى تبيان التيارات السياسية التى أدت الى الازمة .

بناء على اقتراح من الرئيس الاندونيسى احمد سوكارنو اجتمع بمدينة جاكارتا فيما بين ١٣ و١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ ممثلون لاحدى وعشرين دولة أفريقية آسيوية للتحضير لمؤتمر باندونج الجديد واقترح الرئيس سوكارنو أن تكون مدينة باندونج مقرا لمؤتمر باندونج الثانى وأيده فى ذلك وزير خارجية الصين الشعبية ، الا أن الدول الافريقية رأت أن المساواة بين القارتين تقتضى أن ينعقد فى مدينة أفريقية على أن يكون اختيار هذه المدينة من اختصاص منظمة الوحدة الافريقية فوافق المؤتمر التحضيرى على ذلك ، واختار مجلس وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية فى ١٧ يولية سنة ١٩٦٤ مدينة الجزائر لتكون محل انعقاد هذا المؤتمر (٥) .

وقد تم الاتفاق على الدول التى ستشترك فى المؤتمر الجديد وهى الدول التسع والعشرون التى اشتركت فى مؤتمر باندونج الاول ، والدول الافريقية الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، وخمس دول آسيوية أخرى (منغوليا الخارجية ــ كوريا الجنوبية ــ كوريا الشمالية ــ الكويت ــ ساموا الغربية) ودولة أخرى هى قبرص ، وتم الاتفاق كذلك على عدم قبول اشتراك كل من اسرائيل وجنوب أفريقية ، وفيتنام الجنوبية ، ولكنها لم تتوصل الى الاتفاق بشأن دعوة الاتحاد السوفييتى على اعتبار أنه دولة آسيوية .

ولم تكن روسيا قد اشتركت فى مؤتمر باندونج الاول سنة ١٩٥٥ الا أنها كانت راغبة فى أن تشترك فى مؤتمر باندونج الثانى سنة ١٩٦٥ ، وكانت الهند وسيلان تؤيدان دعوة الاتحاد السوفييتى ولكن عارضت فى ذلك الصين واندونيسيا . ومن الجدير بالملاحظة انه لاول مرة تعارض الصين الشعبية الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر دولى(٥٢) . وقرر المؤتمر التحضيرى تمشيا مع سياسة عدم الانحياز الا يتدخل فى هذا النزاع فأجل اتخاذ القرار الخاص بدعوة الاتحاد

---

(٥١) Guy J. Pauker. The Rise and Fall of Afro-Asian Solidarity, Asian Survey, September 1965.

(٥٢) Dmitry Volsky. Why the Afro-Asian Summit was postponed, New Times, Moscow, 15-11-1965.

السوفييتى وأحاله الى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الافرو آسيوية الذى تقرر أن ينعقد بالجزائر فى يونية سنة ١٩٦٥ قبيل انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (*).

ولم تسكت الدبلوماسية السوفييتية على تلك الاهانة الصينية ، ففى ٤ مايو سنة ١٩٦٥ نشرت وكالة تاس المذكرة الدبلوماسية التى وجهتها موسكو الى الحكومات الافرو آسيوية ، وكان اهم ما تضمنته هذه المذكرة هو :

١ — علمت روسيا أن الصين اعترضت على اشتراك الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر الافرو آسيوى المزمع عقده على أساس حجة واحدة هى أن روسيا ليست دولة آسيوية . وتلك الحجة باطلة لان الاقاليم الروسية فى آسيا تمثل ٤٠٪ من هذه القارة أى ما يعادل ضعف الاقاليم الصينية . ويضاف الى ذلك أنه اذا كانت الصين فى آسيا والاتحاد السوفييتى ليس فى آسيا فكيف يكون بين الدولتين حدود مشتركة تمتد الى ٧٠٠٠ كيلو متر . ؟

٢ — موقف الصين يقوم على التمييز العنصرى اذ تحاول التفرقة بين الشعوب الملونة والشعوب البيضاء وذلك أمر تأباه الافرو آسيوية .

٣ — وجود الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر القادم أمر تمليه الضرورة اذا كان هدف هذا المؤتمر توحيد القوى التى تناضل الامبريالية .

وقد وصل أغلب وزراء خارجية الدول الافرو آسيوية الى الجزائر استعدادا لعقد المؤتمر ولكن حدث أن وقع الانقلاب الجزائرى ضد الرئيس بن بيلا ، وتسلم الرئيس هوارى بومدين مقاليد الحكم . وأمام هذا الحادث الجديد انقسم وزراء الخارجية على انفسهم وتحولوا الى شيع وتكتلات :

(أ) انصار توجيه الدعوة الى الاتحاد السوفييتى وفى المقدمة الهند ، وقد وجدوا فى الانقاب الجزائرى فرصة لتأجيل عقد المؤتمر أملا أن تتاح الفرصة للحصول على تأييد انضمام الاتحاد السوفييتى الى المؤتمر (*).

(ب) انصار عدم دعوة الاتحاد السوفييتى تتزعمهم الصين واندونيسيا ، وكان هؤلاء يرون عقد المؤتمر فى موعده لاعتقادهم أنهم سينالون أغلبية بمقتضاها لا تتم دعوة الاتحاد السوفييتى الى المؤتمر .

(ج) الدول العربية وبعض الدول الافريقية كانت لم تبت بعد فى الموقف.

وكانت الحكومة الجزائرية الجديدة ترغب فى أن يعقد المؤتمر فى موعده لتثبت بذلك أن الجزائر فى حالة استقرار ، وليكون انعقاد المؤتمر بمثابة اعتراف بالوضع الجديد فى البلاد . وكان السيد بوتفليقة وزير خارجية الجزائر على وشك أن ينجح فى مساعيه ولكن حدث أن انفجرت قنبلة فى المكان المعد لعقد المؤتمر فى صباح يوم ٢٧ يونية فكان ذلك نذيرا بنجاح مساعى انصار التأجيل ، وتم الاتفاق فعلا على هذا التأجيل الى اكتوبر سنة ١٩٦٥ .

وعندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الافرو آسيوية فى أكتوبر كان موقف الدول من المؤتمر قد تغير ، فالصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وباكستان بعد التحمس لعقد المؤتمر تحولوا الى اعلان الرغبة فى تأجيله الى اجل غير مسمى(٥٣) ، أما الهند وانصار دعوة الاتحاد السوفييتى الى المؤتمر فقد تحمسوا هذه المرة لعقده فى أكتوبر .

فيا ترى ما الذى حدث فيما بين يونية واكتوبر وأدى الى هذا التحول كله ؟

---

(٥٣) انظر مذكرة الصين التى كانت تطلب فيها تأجيل المؤتمر فى :
Information Bulletin of the People's Republic of China, in U.A.R., No. 199, October 27, 1965.

١ ــ وقعت حرب بين الهند وباكستان انتهت بانتصار الهند مما رفع من شأن حكومة نيودلهي وجدد أملها في الدور القيادي للمؤتمر (*).

٢ ــ الانتصار الهندي لم يكن هزيمة لباكستان فحسب ، ولكنه أيضا للحليف الجديد لباكستان أي الصين التي لم تستطع أن تساعد باكستان ، ولم تنفذ على الهند ما كانت قد هددت به (*).

٣ ــ كانت احتمالات دعوة الاتحاد السوفييتي الى المؤتمر أكبر كثيرا مما كانت في المرات السابقة (*).

وماذا كان يمكن أن يصبح موقف الدول الافرو آسيوية من دعوة الاتحاد السوفييتي ؟ لو انعقد المؤتمر بدون الاتحاد السوفييتي فهذا يعني مناهضة الاتحاد السوفييتي وهو أمر لا ترضاه كثير من الدول الافرو آسيوية . ولودعي الاتحاد السوفييتي فهذا يعني مناهضة الصين الشيوعية وهذا بدوره لا ترضاه كثير من الدول الافرو آسيوية (*).

وسبيلا للخلاص من هذه الحيرة قد اختار المؤتمرون أن يقوموا بدعوة الاتحاد السوفييتي باعتباره دولة آسيوية ، ثم يؤجل عقد المؤتمر الى أجل غير مسمى ، وبهذا تتم ترضية الاتحاد السوفييتي وترضية الصين في وقت واحد ،وذلك تمشيا مع مقتضيات عدم الانحياز الذي يتطلب من الدول التي تعتنقه الا تنحاز الى عملاق دون آخر (*).

ونرى من ذلك أن عدم الانحياز الذي منح الافرو آسيوية ما كان لها من حيوية وديناميكية هو نفسه الذي قضى عليها ، فطالما أن سياسة عدم الانحياز تطبق في مواجهة خلافات تقع خارج المجموعة فانها تكون سياسة مساندة للوحدة الافرو آسيوية ومدعمة لها . اما حين تطبق على خلاف يقع داخل المجموعة وبين دول أفروآسيوية فانه يصبح نذيرا بضعف المجموعة بل بتفككها وانهيارها (*).

ان الافرو آسيوية التي ولدت في مؤتمر باندونج ، وازدهرت بسبب الحماس الحيادي في بلغراد والقاهرة قد انهارت في الجزائر لان الافرو آسيويين بسبب التمسك بهذه السياسة لم يستطيعوا الانحياز الى موسكو ، او الانحياز الى بيكين حتى كان ما كان مما قدر ان يكون نهاية للافرو آسيوية لا يدري أحد ماذا سيكون بعده من مصير .

المطلب الثالث

نحو نظرية أفرو آسيوية

التيارات الخمسة التي عرضنا لدراستها وتحليلها في المطلب الاول من هذا البحث كانت في بداية أمرها غير منسقة مع بعضها ، بل كان يعارض بعضها بعضا أكثر مما كان يعتبر بعضها مكملا لبعض . والحركة نحو الوحدة الاسيوية لم يكن بينها وبين الحركة نحو الوحدة الافريقية اتصال مباشر ، بل ان كلا من الحركتين كان يعمل على حدة ، وفي دائرة النشاط الذي يلائمها، ووفقا للمفاهيم السائدة في مجتمع كل منهما .

والاجتماع الذي أتيح لطوائف من شباب افريقية وشباب آسيا في لندن وباريس فيما بين الحربين العالميتين حيث كان هؤلاء وأولئك يتلقون العلم في عواصم الدول التي كانت لها السيادة على بلادهم .. هذا الاجتماع كان أول لقاء بين الطليعة الافريقية والطليعة الاسيوية فوق أرض المستعمرين ، وهذا اللقاء نلمح بعض آثاره في المؤتمر الافريقي الثاني الذي عقد سنة ١٩٢١، والذي جاء في محاضره « أنه استقبل وفودا شقيقة من الهند ، والفيليبين ، وآنام مشيرا بهذا الى التضامن الذي بدأ يتجلى بين أفريقيا وآسيا. وفي مؤتمر الشعوب المغلوبة على أمرها والذي انعقد في بروكسل سنة ١٩٢٧ نجد كذلك اشارة الى التلاقي بين القيادات الاسيوية وعلى رأسها نهرو ومدام سن يات سن ، وبين القيادات الافريقية .

كذلك فان الحركة نحو الوحدة الافريقية ، والحركة العربية كانت كل منهما منفصلة عن الاخرى ، انفصالا منشؤه التفرقة بين أفريقيا الكائنة شمالي الصحراء وأفريقيا الكائنة جنوبها بين افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء . بين افريقيا العربية وأفريقيا غير العربية . وكانت تجارة

الرقيق التى سادت فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، والتى كانت مقصورة فى أفريقيـة على السود دون البيض . هذه التجارة كانت من العوامل التى باعدت بين الحركتين .. الا أن الحركة الافرو آسيوية جاءت فى اطار حـركة لتصفية الاستعمار وللمزج بين شطرى أفريقية . ويوضح هذا ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر فى الخطبة التى القاها فى مؤتمر أديس أبابا اذ قال فيها : « أن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها الى شمال الصحراء وجنوب الصحراء .. الى أفريقية بيضـــاء وسوداء وسمراء.. الى أفريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالانجليزية .. قد انهارت جميعـا وجرفتها الحقيقة الافريقية الاصيلة .. لم يبـق على الارض فى أفريقية غير لغة واحدة هى لغة المصـــير المشـــترك مهمـــا اختلفت أساليب التعبير .. »(٥٤) .

كذلك فان الحوار بين الحركة الماركسية من ناحيـــة وكل من الحـــركة الاسيوية والحـــركة الاسلامية ، والحركة الافريقية من ناحية أخرى كانت تبدو فى صورة الامر غير الممكن ، وعبثـا حاول سلطان جاليف وحنفى مظفر فى بدايـــة الثورة الشيوعية أن يقنعا بضرورة التعاون بين الفكر الماركسى والفكر الاسلامى ، على الاقل فى بداية الثورة لكى تقوى أواصرها ، وعبثا حاول تان ملاكا الشيوعى الاندونيسى أن يفهم القيادات الماركسية أن الحركة الاسلامية والحركة الاسيوية انما هى حركات قومية تقدمية لانها تـرمى الى محاربة الاستعمار والامبريالية ، ولـكن هـذه المحاولات لم تصادف نجاحا ، وتم تصفية المنادين بها لانه ـــ كما قال الرفيق ستالين : « الاساس السياسى لدكتاتورية البروليتاريا تتكون أصـــلا وقبل كل شىء من المناطق الصناعية التى توجد فى القلب وليس فى الأطراف حيث تسود المنـــاطق الزراعية » وقد عبر كالينين عن هذه الفـــكرة نفسها اذ قال : « ان سياسة السوفييت يجب أن تـــرمى الى تعليم شعوب الاحراج : قرغـــيز ، واوزبيك ، والتركمان أن يقبلوا مفاهيم العـــامل فى لينينجراد »(٥٥) . واذا كانت الحركة الماركسية وقتذاك لم تقبل التعاون مع الحركات الاسلامية والاسيوية والافريقية فان هذه الحركات أيضـــا كانت تجعل من مناهضة الشيوعية هدفا مماثلا لهدف مناهضتها للاستعمار . أما الحركة الافريقية فقد اصطدمت مع عنصرية الشيوعية الاوربيـــة التى نظرت الى العمال والفـلاحين من السود على أنهم « وقـــود الثورة الشيوعية »(٥٦) .. بهذا كله تعذر أن تتلاقى هذه الحركات مع بعضها .

وعندما استطاع ماوتسى تونج أن يستولى على الحكم فى الصين ظهر أول تحول فى المـــاركسية تجلى فى محاولة أن تفهم المـــاركسية حقيقـــة خصائص الافـــرو آسيوية وأن تقبـــل التعايش السلمى مع الحركات الاسيوية ، والاسلاميـــة والعربية والافريقية(٥٧) ومن جهة أخرى فان قيام البانشاشيلا ، وانعقاد مؤتمر باندونج قد ساعدا على أن كلا من الحركة الاسلاميـــة والاسيوية والافريقية تقبل الحوار مع الماركسية بصفـــاء ووضوح .

وهذا التفاعل بين تلك الحركات الخمس هو الذى أدى الى ظهور تلك الحركة الـكبرى التى سميت « الافرو آســيوية » والتى تبـــلورت فى مؤتمرات باندونج وبلغراد والقاهرة هذا التفاعل كان موضوعا لمؤلفـــين أولهما : الكتاب الـــذى وضعه المفكر الجزائرى مالك بن نبى وصدر فى القاهرة سنة ١٩٥٦ بعنوان : « الافريقيـــة الاسيوية » .. وثانيهما : كتاب الصحفى الهندى ج.ه جانسون الذى صدر بالانجليزية فى لنـــدن سنة ١٩٦٦ وعنوانه «أفرو آسيا وعدم الانحياز» وسنعرض لأهم آراء كل من هذين المفكرين .

مالك بن نبى والافرو آسيوية الانسانية :

ولـــد مالك بن نبى بمدينة قسنطينة بالجزائر سنة ١٩٠٥ فى عائلة مسلمة محافظة ، وكانت

(٥٤) أنظر كتابنا « منظمة الوحدة الافريقية » السالف الذكر ص ١٤٥ .
(٥٥) هيلين كيرير دانكوس ـــ المرجع السالف الذكرص ٥٨ .
(٥٦) انظر جورج بادمور ـــ المرجع السالف الذكر فى ترجمته الفرنسية ص ٣٠٤ .
(٥٧) أنظر كتاب المؤلفين السوفيتيين ايتنجر ، مليكان عن الحيادية السالف الذكر ص ٨ الى ٢٢

بداية تفكيره مالحظه ابان اصطدام الاستعمار الفرنسى للجزائر بالاسلام . وقد ألف كتاب الافرو آسيوية فى فترة اقامته بالقاهرة ابان ثورة الجزائر على الاستعمار . ويرى مالك بن نبى أن العالم يرتكز على محورين يتمثلان فى الشعوب المتقدمة التى تعيش فى أوربا وأمريكا ، والشعوب المتخلفة التى تعيش فى أفريقيا وآسيا . وهذا التقسيم يرتكز بدوره على محورين :

محور واشنطن — موسكو الذى يأخذ بمنطق القوة ، ومحور طنجة — جاكرتا الذى يعمل بمنطق البقاء . والظاهرة الجديدة أن السياسة الدولية لم ترسم فى أوربا وحدها ولكن ترسم على أساس من هذين المحورين . ويرى أن هذا الحوار بين هاتين المنطقتين يبدو فى ازدواجية تامة ، العناصر التى تجلبها الدول الكبرى من ناحية ، والعناصر التى تجلبها الشعوب الافرو آسيوية من ناحية أخرى .. القوة من جانب ، وعدم العنف من الجانب الاخر ، دار الحرب من ناحية ، ودار السلام من الناحية الاخرى .. استراتيجية التطويق من ناحية ، وعدم الانحياز والحياد من ناحية أخرى . . الاستعمار المشترك من ناحية ، والافرو آسيوية من ناحية أخرى .. وهذا الازدواج يرسم الصورة الراهنة للعالم ويكشف عن جميع القوى التى تكيف تطوره ومستقبله .

ويرى مالك بن نبى أن فكرة الافرو آسيوية كانت عند ظهورها غير واضحة وغير محددة المعالم ، ولا سند لها من حاجة ملحة أو نظرية محددة ولكنها كانت مجرد تكتيك سياسى لارضاء متطلبات المجموعة العربية الاسيوية داخل الامم المتحدة . ولكن فى مؤتمر كولومبو الذى انعقد فى ابريل سنة ١٩٥٤ تحولت الفكرة الافروآسيوية من تكتيك سياسى الى ايديولوجية سياسية تمتد جذورها الى متطلبات الشعوب التى تعيش على محور طنجة — جاكرتا ، متمشيا مع آمال تلك الشعوب وعقليتها وفلسفتها الشعبية .

ولكن مالك بن نبى لم يشرح كيف تم هذا التحول ، وان كان يشرح أهداف الافرو آسيوية التى تدور حول تحقيق رسالتين أولاهما على محور طنجة — جاكرتا ، وهى مساعدة الشعوب المتخلفة على التحرر من تخلفها ، والتغلب على عقبات الضعف . وأما الرسالة الثانية فعلى محور واشنطن — موسكو ، وذلك أن تقوم دول هذا المحور بالعمل على التخفيف من خطورة قوتها .

ولكن كيف تتمكن الافرو آسيوية من تحقيق تلك الرسالة المزدوجة ؟ يجيب مالك بن نبى على هذا التساؤل بعرض أهم النظريات التى نوقشت فى المؤتمرات الاسيوية والافريقية ومنها :

أولا — العمل على تعجيل تصفية الاستعمار ، الا أن مناهضة الاستعمار ليست الا رد فعل لقيامه ، وبمجرد تصفيته تنتهى هذه الحركة . لذلك يجب على الافرو آسيوية الا تستند على هذا المنهج وحده .

ثانيا — تغيير العلاقات المشبوهة التى قامت بين النصفين من البشرية خلال القرن التاسع عشر ، وذلك لالغاء المسافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى تفصل بين الشعوب الافرو آسيوية وبين الشعوب التى تعيش على محور واشنطن — موسكو .

ثالثا — اشراك الدول الافرو آسيوية فى حل المشاكل العالمية فان الشعوب الافرو آسيوية هى الشعوب البروليتارية فى العالم . وتلك الشعوب الكادحة هى التى تستطيع وحدها أن تنقذه .

وأخيرا : ما الفكرة الاساسية التى يدور حولها كتاب مالك بن نبى ؟

ان هذه الفكرة يمكن اجمالها فيما يلى :

الازمة التى يتخبط فيها العالم الان انما هى نتيجة لسيطرة أوربا على العالم أخلاقيا وسياسيا طوال قرنين ، وكل أزمة يعانيها العالم اليوم ليست الا نتيجة لهذه السيطرة . اذ ان أوربا احتكرت طوال هذين القرنين موارد العالم ، ولفائدتها وحدها احتكرت الحرية والعمل والسلام فأحدثت تفرقة بين الاخلاق والسياسة . أما الافرو آسيوية فترمى الى الغاء تلك التفرقة .

هل الاحداث التى مر بها العالم علمة ، والعالم الافريقى الاسيوى خاصة قد حققت ما يدعو اليه

مالك بن نبي ؟ هل أنشأت الافرو آسيوية فعلا في مواجهة محور القوة الممتـد من واشنطن الى موسكو محورا آخر ذا أساس أخلاقي هو محور عدم العنف الممتد من طنجة الى جاكرتا ؟ »

ان الاجابة على هذا السؤال نجدها في كتاب وضعه صحفي هندي هو السيد ج.هـ. جانسن الذي وضع مؤلفا في اكثر من أربعمائة صفحة بعنوان أفرو آسيا وعدم الانحياز ».

ج. هـ. جانسن والافرو آسيوية الحيادية :

جانسن اشترك في جميع المؤتمرات الافـرو آسيوية بصفته صحفيا وجعل من تحليلها محورا لكتابه ». ويستخلص من هذا التحليل أن الافرو آسيوية لا تعتبر نظرية سياسية جديدة تستطيع أن تقدم أساسا أخلاقيا للعلاقات الدولية ولـكن في رأيه أن الدول الافريقية والاسيوية لا تتصرف في أمور السياسة الخارجية بمقتضى تصرف الدول الاوربية التي كانت تسيطر على العالم في القرنين المـاضيين ».

هذا ما وصل اليه كتاب جانسن ، ولـكن من الخير أن نعرض لهذا بشيء من التفصيل .

اذا كان مالك بن نبي فيلسوفا يهتم بالافكار قبل كل شيء فان جانسن صحفي يهتم بالاحداث قبل كل شيء ». والافرو آسيوية عنـد جانسن ولدت في مارس سنة ١٩٤٧ عندما اجتمع المؤتمر الاسيوي الاول بمدينة نيودلهي ، ذلك المؤتمـر الذي عرضنا له آنفا قد وضع اسس عـدم الانحياز الذي هو في رأى جانسن المحور الحقيقي للافرو آسيوية ». ويضـيف جانسن الى ذلك أن المؤتمر الاسيوي الثاني الذي عقد في نيودلهي في يناير سنة ١٩٤٩ يجب أن ينظر اليه على انـه أول تعبير تنظيمي للافرو آسيوية لسببين : أولهما أن المؤتمر كان على مستوى حكومي ، وثانيهما أن أفريقيا كانت ممثلة فيه عن طريق دولتين هما مصر واثيوبيا ». واذا كانت الافـرو آسيوية في السنوات الخمس التالية قد مرت بشيء من الفتور بالنسبة للمؤتمرات فانها تبلورت وقويت في اطار الامم المتحدة حيث نمت المجموعة الافروآسيوية وقامت بدور هام داخل المنظمة الدولية ».

ويهتم جانسن في كتابه بايضاح العلاقة الوثيقة بين الافرو آسيوية وعدم الانحياز ويرى أن هذين المفهومين يكمل كل منهما الاخر لان الافروآسيوية تمخضت عن عدم الانحياز ، وعدم الانحياز أصبح القاسم المشترك الـذي يربط بين الـدول التى استقلت حديثا في آسيا وأفريقيا(٥٨) ».

ويرى الصحفي الهندي أن العلاقة بين الافرو آسيوية وعدم الانحياز جعلت لعدم الانحياز أهمية أكثر مما يستحق ». وينتقد العلاقة التي تحدثوا عنها بين البانشاشيلا (المبادىء الخمسة) وعدم الانحياز ، تلك العلاقة التي أضفت على عـدم الانحياز نوعا من القدسية والعمق ليست كلهـا صحيحة بالنسبة له(٥٩) ».

ثم ينتقل الى الحديث عن مؤتمر باندونج الذي يعتبره قمة الحركة الافرو آسيوية اذ أن هذا المؤتمر — في رأيه — كان في واقع الامر صراعا بين انصار البانشاشيلا وأنصار الكفاح ضـد الشيوعية بالتعـاون مع الدول الاستعمارية ، وهذا التصادم انتهى بالوصول الى حـل وسط مجمله أن الاشتراك في الاحـلاف العسكرية أمر عادل مفيد اذا كان الغرض منه تنمية مبدأ الدفاع الشرعي الجماعي لمصلحة الدول الافرو آسيوية أما اذا كان الاشتراك في الاحلاف العسكرية يخدم مصالح الدول الـكبرى الاجنبية فانه يتنافى مع مبادىء الافرو آسيوية ». وهذا التعبير المرن قد أدى الى نمو روح باندونج وهيولاه ».

ومن هنـا استطاعت الدبلوماسية الشيوعية أن تسيطر على الفكرة الافرو آسيوية وتستعين

(٥٨) أنظر في هذا الصدد كتاب بيتر لا يونس السالف الذكر .

(٥٩) أنظر رأي مخالف في كتاب :

J.W. Burton, International Relations. A General Theory, Cambridge University Press, 1965, Part V, pp. 160-240.

بها فى تحقيق مآربها . ونتج من ذلك عشرات من المؤتمرات الشعبية من نحو مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، ومؤتمر فقهاء القانون الافرو آسيويين ، ومؤتمر الكتاب الافرو آسيويين ، والمؤتمرات الاقتصادية ...»

وبعد ذلك تقدمت بعض الدول وعلى رأسها يوغوسلافيا والجمهورية العربية المتحدة بتقديم مفهوم جديد للافرو آسيوية بغية تجديد الحركة وتدعيمها وهذا المفهوم الجديد يتمثل فى قضية التخلف التى تصبح محور مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ومؤتمر القاهرة فى يوليه سنة ١٩٦٢ »

وفى ختام هذا الكتاب يبحث المؤلف عن الاهداف العليا التى تريد الافرو آسيوية أن تحققها ويجملها فى أنه :

أولا — ارادت الافروآسيوية أن تنشىء اخلاقا سياسية دولية جديدة ، وقد سجلت هذه الاخلاق فى المبادىء الخمسة (البانشاشيلا) ، وفى المبادىء العشرة التى وضعت فى باندونج . غير أن الدول الافرواسيوية خانت تلك المبادىء الاخلاقية التى وضعتها لنفسها فى قضيتين أولاهما قضية بودابست سنة ١٩٥٦ عندما دخلت القوات المسلحة السوفيتية ، بلاد المجر ، وثانيهما قضية الخلاف الصينى الهندى عندما اقتحمت قوات الصين حدود الهند سنة ١٩٦٢ . ففى هاتين القضيتين تخلت الدول الافرواسيوية عن روح باندونج ورفضت أن تدين المعتدى مفضلة الحلول الوسط والمساومات على الحكم العادل .»

ثانيا — كان الهدف الثانى هو عدم الانحياز ، وقد تعرضت تلك السياسة لازمة عنيفة بعد أن صارت سياسة عدم الانحياز منافسة للافروآسيوية بعد أن كانت مكملة لها .

ويرى المؤلف أن الخلاف الايديولوجى بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى هو السبب الرئيسى فى أزمة العلاقة بين عدم الانحياز والافرو آسيوية فروسيا السوفييتية تهدف الى تدعيم التضامن بين دول عدم الانحياز على حساب التضامن الافروآسيوى اذ أن الصين الشعبية بسبب انحيازها لا تستطيع أن تشترك فى أعمال مجموعة عدم الانحياز ، بينما تريد الصين الشعبية أن تدعم المجموعة الافرواسيوية على حساب مجموعة عدم الانحياز اذ أن الاتحاد السوفييتى ويوغسلافيا لا تستطيع كل منهما الاشتراك فى أعمال تلك المجموعة الاخيرة . وبمعنى أخر فان سياسة باندونج تتعارض مع سياسة بلغراد ، وعدم الانحياز يتعارض مع الافرواسيوية رغم حاجة كل منهما الى الاخر .

ثالثا — يتكلم المؤلف الهندى عن مؤتمر باندونج ، وعن روح باندونج حين يوضح كيف أن المثل العليا التى تم الاتفاق عليها فى باندونج تصادمت مع مقتضيات حياة الشعوب . فالمثل العليا تمثلت فى اللقاء الذى تم فى باندونج بعد قرنين من التناكر والفرقة ، ومقتضيات الحياة اتضحت بعد انتهاء المقابلة ، واتضح للشعوب الافرو اسيوية أنه اثناء فرقتهم الطويلة قد نما كل منهم وتطور بمعزل عن الاخر . وتلك الحقيقة ستتضح يوما بعد يوم حين تفهم البلاد الافرواسيوية أن الكفاح المشترك ضد الاستعمار لم يكن كافيا للابانة عن ضرورة التضامن ، وأن اعلان سياسة خارجية مشتركة لم يكن عاملا فى فض منازعاتهم القومية »

أن ما وصل اليه الصحفى الهندى فى نهاية كتابه قد يبدو لنا قاسيا بالنسبة للحركة الافروآسيوية اذ أنه يقرر أن موقف الدول الافروآسيوية فى سياستها الخارجية لا هو خير ولا هو أسوأ من مواقف الدول الاستعمارية التى كانت الدول الافروآسيوية تتهمها بمجافاة الاخلاق . كما أنه يرى أن عدم الانحياز الافرواسيوى لا يخرج عن كونه تكتيكا سياسيا يرمى الى تحقيق مكاسب عاجلة اكثر مما هو

ايديولوجية جديدة تحاول أن تسهم فى قضـايا الحرب والسلام فى النصف الثانى من القـرن العشرين (٦٠) . ثم يرى أخـيرا أن مناهضـة الاستعمار حركة فقدت قوة الدفع بسبب انحلال الاسـتعمار ، ومن نتـائج ذلك أن الحـركة الافروآسيوية فقدت قوتها الضاربة ..

ولكن هذا النقد اللاذع للحركة الافرواسيوية لم يمنع المؤلف الهندى أن يعترف بما أمكن ان تحققه تلك الحركة من انجازات هى — فى رأيه :

أولا — الافرو اسيوية هى التى ساهمت فى تكوين منظمة الوحدة الافريقية فى اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ .

ثانيا — سياسة عدم الانحياز المنبثقـة عن الحركة الافرواسيوية والتى ستظل حيـة حتى ولو ماتت الافرواسيوية قد لعبت وستظل تلعب دورا هاما فى العمل على استتباب الامن والسلام فى العـالم ، ولعبت وستلعب أيضا دورها فى حل بعض القضايا الدولية الخطيرة مثل قضية نزع السلاح ، وقضية التخلف .

ثالثا — الافرواسيوية كانت بمثابة حاضنة للدول حديثة الاستقلال تتولى ارشادها ومعونتها على أن تخطو اولى خطواتها فى ذلك المجتمـع الدولى ، وتعينها على فهم أساليب الدبلوماسية والسياسة الخارجية ، وشجعتها على أن تدلى بدلوها فى خضم هذا المجتمع الذى كانت تتهيبه .

وبعد هذه الدراسة يستطيع القارىء أن يطلب تعرف رأينا فى الافروآسيوية ، وفيما تقدم به المفكرون والسياسيون عن الافرواسيوية .

والحقيقـة أننـا قد وجـدنا أن ايسر طريق للتعقيب على هذه الاراء من ناحية ، ولتوضيح رأينا الخاص من ناحية أخرى هو تقديم تعريفنا للافرو آسيوية .

نحو تعريف الافروآسيوية :

يمـكن تعريف الافرواسـيوية بأنها حـركة سـياسية امتداد لحركة مكافحة الاستعمار ، وتهدف الى تدعيم الاستقلال الجديد لكل دولة تحصل عليه من أفريقيا أو آسيا عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز وعن طريق تعاون تلـك الدول فيما بينها فى اطار مؤتمرات وتنظيمـات دولية لغرض تنسيق مطالبها تجاه الدول الغنية، وتوطيـد مكانتها فى الحقل الدولى .

وهذه الحركة الواسعة النطاق ، الممتـدة على قارتين من كبريات القارات ، وترتكز على أربعة مذاهب سياسية اقتصادية هى : مكافحة الاستعمار ، والحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والتنمية الاقتصادية، ومكافحة التمييزالعنصرى. وتلك المذاهب الاربعة يتفاعل بعضها مع بعض رامية فى ظل هذا التفاعل الى العمل علىاستتباب السلام الدولى ، والامن العالمى .

وفيما يلى ايضاح للكيفية التى ترتكـز بها الافروآسيوية على هذه المذاهب :

أولا — مكافحة الاستعمار : مكافحةالاستعمار مذهب يتمثـل فيه الهدف الاول من اهـداف الافروآسيوية . ويرمى هذا المذهب الى تحقيق ثلاثة أهداف واضحة هى :

(٦٠) انظر اراء مخالفة لهذا الراى فى كتاب :

Fayez A. Sayegh. The Dynamics of Neutralism in the Arab World. A symposium, Chaudler Publishing Company, San Francisco 1964.

١ ـ تقوية الاستقلال السياسى والاقتصادى الجديد للدول الافروآسيوية .

٢ ـ حماية هذا الاستقلال الجديد من عودة الاستعمار على صورته القديمة ، أو فى صورته الجديدة التى تعرف باسم « الاستعمار الجديد » .

٣ ـ تحرير البلاد الافروآسيوية التى مازالت خاضعة للاستعمار .

وهذه الاهداف الثلاثة تتفاعل مع بعضها وتعمل على استتباب السلام ، اذ أن الاستعمار سبب من أسباب الحروب لان نظامه الظالم يثير الكراهية فى النفوس ، ويسبب الصراع بين الشعوب . فاى معركة مناهضة للاستعمار انما هى معركة من أجل السلام .

ثانيا ـ الحياد وعدم الانحياز : سياسة عدم الانحياز التى تبنتها أكثر الدول التى قدر لها أن تتحرر فى افريقيا وآسيا تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف :

١ ـ توجيه الدول الافرواسيوية نحو سياسة خارجية مبتكرة تساعد على القيام بدور ايجابى فى السياسة الدولية وقد كانت محرومة من مثل هذا بسبب خضوعها للمستعمر ، أو وقوعها فى مناطق نفوذه .

٢ ـ تعزيز استقلالها السياسى والاقتصادى، وصون هذا الاستقلال من مغبة الدخول فى التكتلات العسكرية ، وصونها من منح القواعد العسكرية فوق أرضها .

٣ ـ تمكينها من اقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع جميع دول العالم على قدم المساواة وهذه الاهداف تتفاعل مع بعضها ، وتعمل على استتباب السلام اذ أن الحيادية حينما ترمى الى توسيع منطقة السلام فى العالم فانها بذلك تعمل على استتبابه ، كما انها أيضا تمكن الدول الاخذة بها من أن تقوم بدور الوسيط ، ودور الموفق بين الدول الكبرى لتعديل ميزان القوى فى صالح السلام .

ثالثا ـ التنمية الاقتصادية : أن الكفاح ضد التخلف هدف من أهداف النظرية الافروآسيوية، ولتحقيق ذلك تعمل هذه الدول على دفع عجلة التنمية فى محيطها عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادى ، وعن طريق السعى الى تقسيم جديد للعمل الدولى ، والسعى الى ضمان الحصول على أسعار مجزية ومستقرة للمواد الاولية التى تنتجها ، وعن طريق الحصول على مساعدات ضخمة تساعدها على التخلص من تخلفها . وهى فى اطار تعاونها وعدم انحيازها تستطيع أن تحقق :

١ ـ نيل المساعدات من الكتلتين المتناهضتين معا .

٢ ـ الحصول على هذه المساعدات دون مساس باستقلالها الاقتصادى أو السياسى مادامت مساعدات الدول الراسمالية ستكون مقابلة لمساعدات الدول الشيوعية .

٣ ـ تمكين دول هذه المجموعة من تدويل تلك المساعدات وجعلها تتم داخل نطاق المنظمات الدولية .

وهذه الاهداف تتفاعل مع بعضها وتعمل على استتباب السلام اذ أن تلك المساعدات تجنب المجتمع الدولى خطر صراع الطبقات على مستوى الدول .

رابعا ـ مكافحة التمييز العنصرى : ان الصراع من أجل القضاء على العنصرية وعلى التمييز العنصرى هو الهدف الاكثر عمقا ، والاكثر اتصالا بضمير الشعوب الافروآسيوية لانه متصل بحقوق الانسان . وتلك الشعوب قد ذاقت كثيرا من آلام التمييز العنصرى من جانب البيض

المستعمرين فعمل الافروآسيوى فى سبيل المساواة مع غير الافرو آسيوى ايمانا بالمساواة بين الاجناس هو قبل كل شىء جهاد فى سبيل استرداد كرامته .

الخاتمة : مستقبل الافروآسيوية

قلنا فى مطلع هذه الدراسة أن الافروآسيوية تجتاز ازمة ، وفى سبيل شرح هذه الازمة عرضنا للتيارات المكونة للافروآسيوية ، ثم حللنا المؤتمرات الدولية الافرو آسيوية التى كانت من عوامل تدعيم هذه الحركة السياسية وعوامل تنميتها ، ثم خصصنا الجزء الاخير من الدراسة لعرض لكتابين حاول مؤلفاهما فلسفة تلك الايديولوجية ، وعقبنا على تلك الدراسات بتعريفنا للافروآسيوية .

وهنا نريد وضع بعض العلامات التى تحدد معالم مستقبل هذه الحركة السياسية الدولية .

ويجب مبدئيا ان نفرق بين الافروآسيوية من حيث كونها حركة سياسية فكرية ، وبين المذاهب والتيارات السياسية التى ترتكز عليها تلك الحركة، ونعنى من هذه التفرقة ان الافروآسيوية يمكن أن تنهار او تتلاشى ، فى حين أن المذاهب السياسية التى ترتكز عليها قد تزدهر وتنمو . ومن ناحية اخرى نستطيع أن نتصور بقاء الافرو آسيوية باعتبارها حركة تضامنية بين مجموعة دول القارتين المتخلفتين فى حين تتلاشى بعض المذاهب التى ترتكز عليها . فاذا تم مثلا تصفية الاستعمار اصبحت مناهضته امرا غير ذى موضوع فيتلاشى هذا المذهب ولكن تبقى الافروآسيوية .

ويمكن تصور عدة اسباب مما قد يدعو الى ضعف الافروآسيوية او الى تلاشيها ، فمن ذلك :

اولا — قد تضعف الافرو آسيوية او تتلاشى اذا قدر للتضامن القائم بين القارة الاسيوية والقارة الافريقية ان ينهار ، وذلك امر ليس مستحيل الوقوع بل انه محتمل اذ ان العوامل الانفصالية التى تهدد هذا التضامن اكثر اغراء من العوامل الوحدوية التى قام عليها هذا التضامن . فالقارة الأفريقية وحدة اقليمية مترابطة معزولة عن بقية القارات أشبه ما تكون بجزيرة كبرى ، ثم ان تلك القارة لم تتغلغل فيها الحرب الباردة بنسبة تغلغلها فى القارة الاسيوية او فى القارة الاوربية . اما آسيا فليست مترابطة الاجزاء كترابط اجزاء افريقيه ، وتغلغلت فيها الحرب الباردة بل وتعرضت للحرب الساخنة . يضاف الى هذا وذاك ان افريقيا لم تتعرض لصراع كذاك الصراع الذى تعرضت له آسيا من نحو الصراع بين الهند وباكستان ، او بين الهند والصين ، او بين شطرى كوريا ، وشطرى فيتنام ..

ومن هذا نستخلص ان التضامن القارى الافريقى ايسر نموا من التضامن القارى الاسيوى وقيام منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا — على رغم ضعف هذه المنظمة — دليل على صحة ما ذهبنا اليه . وهذا التباين فى القابلية للتضامن فى كل من القارتين يصلح لان يكون فى وقت ما سببا من اسباب ضعف التضامن بينهما . ولو أن ذلك قدر له ان يحدث فان احتمالات المنافسة واحتمالات وقوع منازعات بين القارتين قد تصل الى صورة حادة .

ثانيا — اذا كانت الفرقة بين آسيا وافريقيا يمكن ان تحدث بأسباب منبعثة من نفس القارتين فان اسبابا من خارجهما قد تكون محرضا اوداعيا الى حدوث هذه الفرقة كأن يقوم تضامن جديد بين احدى هاتين القارتين المتخلفتين وقارة ثالثة ففى النصف الاول من القرن العشرين كان هناك

ترابط بين أفريقيا وأوربا ، وكون هـــذا الترابط كان قائما على التسلط والاستعمار لم يمنع من وجود تضامن أفرو أوربى ، وهناك أكثر من مجهود يبذل فى أفريقيا وفى أوربا لاحياء هذا التضامن فى اطار جديد ، فاذا قدر لهذه المجهودات أن تنجح وقدر لهذا التضامن أن يقوم فسيكون من شأنه ــ بلا ريب ــ اضعاف التضامن الافرو آسيوى أو تفككه ، أو على أحسن الفروض يــؤدى الى تضامن من نوع جديد بين ثلاث قارات .

وكما أنه من الممكن تصور ضعف الافروآسيوية بسبب تضامن ينشأ بين أوربا وافريقيا أو بــين جزء وجزء من كليهمـــا فانه من الممكن كذلك أن نتصور اضعاف الافرو آسيوية بسبب ظهــور تضـــامن جــديد بين أوربـــا وآســـيا ، أو بين أوربا وجزء من آسيا . وضروب تلك الاحتمالات كثيرة ومتنوعة ، ولا غاية لنا من التمثيل ببعضها الا ابراز الفكرة التالية وهى أنه كمـــا وجــدت تيارات فكرية وسياسية تفاعلت فأدت الى ظهور الافرو آسيوية ونموها فهناك تيارات أخرى قد تتفاعل بدورها فتؤدى الى ظهــور ايديولوجية جديدة قد لا يــكون نمــوها وازدهارها الا على حساب الافرو آسيوية .

ثالثا ــ من التيارات السياسية التى قد تكون ذات أثر على الافرو آسيوية ذلك التيـــار الذى ينادى بفتــح الدائرة الافرو آسيوية حتى تتسع لدول أمريكا اللاتينية لمــا بين الدول والشعوب المنتمية الى هذه القارات الثلاث من تقاسم مشترك يتمثل فى التخلف ومناهضة الاستعمار القـــديم والجديد . وقد بدأ هذا التيار يظهر منذ بـــدأ الاعداد لمؤتمر بلغراد فى منتصف سنة ١٩٦١ ، حيث اشتركت فيه من دول أمريكا اللاتينية دولة كوبا وكانت النية متجهة الى دعوة مجموعة أخرى من دول أمريكا اللاتينية . وفى مؤتمر القـــاهرة لدول عدم الانحياز الذى انعقـــد فى اكتوبر سنة ١٩٦٤ اتخذ هذا الاتجاه الجديد صورة اخـــرى اذ اشترك فى المؤتمر عشر دول من أمريكا اللاتينية بصفـــة مراقبين . وهذا الاتجاه قـــد تبلور على المستوى غير الحكومى فى مؤتمر القارات الثلاث الذى عقد فى هافانا فى يناير سنة ١٩٦٦ .

واذا أمكن أن يستقر هذا الاتجاه فلا شك أنه سيكون من شأنه أضعاف الافرو آسيوية بسبب اتساع رقعتها الجغرافية ، وبسبب زوال بعض المفاهيم السياسية التى قامت أصلا عليها الافرو آسيوية وحصرها فى قضية التخلف الاقتصـــادى ولو أنها من أهم قضايا النصف الثانى من القرن العشرين .

رابعا ــ كذلك من الممكن تصور أن مذهبا من المذاهب التى كونت الافرو آسيوية قـــد يسيطر على المـــذاهب الاخرى ، وبالتـــالى يصبح هو المسيطر الوحيد على الافرو آسيوية ، فيمـــكن مثلا أن نتصور أن الماركسية قد تغلغلت فى الحركة الافرو آسيوية وسيطرت عليها ، كما يمكن أن نتصور العكس وذلك أن تنقلب الافرو آسيوية الى حركة مناهضة للشيوعية الصينية مثلا وتجعل من مناهضتها هذه هدفا جديدا . وفى كل هـــذه الاحتمالات لاشك أن الافرو آسيوية تتحول تحولا يغـــير من صورتها الاصليـــة التى تبـــلورت فى باندونج .

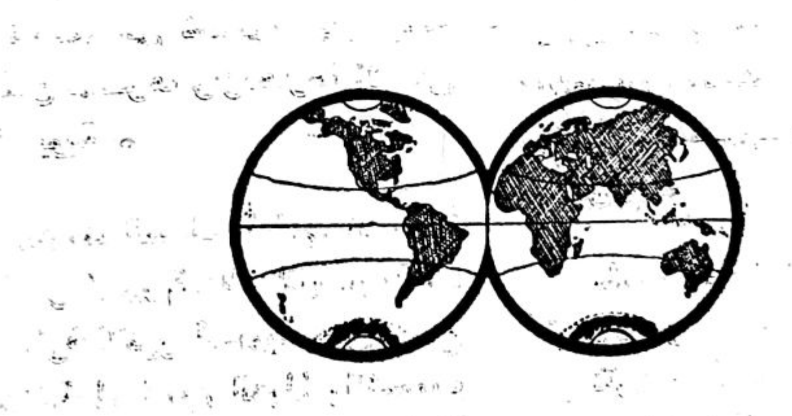
خامسا ــ فى الامكان أن نتصور تلاشى الافرو آسيوية فى المستقبل القريب تلاشيا طبيعيا بعد أن تكون قد أدت رسالتها فى تصفية الاستعمار ، وتدعيم الاستقلال الجديد لدول القارتين ، ووضع قواعد تنظيمية جديدة لجعل المعونة الاقتصادية التزاما دوليا يقوم على أسس ثابتة .

وفى رأينا أن هـــذا التفسير الاخير هو الأمر الاكثر احتمالا فيما يتعلق بمستقبل الافروآسيوية فاذا كان انعقاد مؤتمر دولى أفرو آسيوى على غرار مؤتمر باندونج أمرا بعيد الاحتمال بعد أن أخفق مؤتمر الجزائر فى يونية سنة ١٩٦٥ ، واذا

كان انشاء منظمة دولية دائمة تشترك فيها دول القارتين جميعا أبعد احتمالا من عقد مؤتمر افرو آسيوى جديد فان الادوات القانونية والتنظيمية التى بمقتضاها يمكن وضع ركائز للحركة الافرو آسيوية غير متوافرة .

لذلك يبدو لنا — وقد نكون مخطئين — أن مؤتمر باندونج كان أول وآخر مؤتمر أفروآسيوى بالمعنى الواسع الشامل لهذا المفهوم ، ويبدو لنا كذلك أن الحركة الافرو آسيوية عرضة لان تتلاشى شيئا فشيئا ، وان كان ذلك لا يتم فى مستقبل قريب لان هالة باندونج ما زالت تغشى أبصار شعوب محور طنجة — جاكارتا .

واذا تلاشت الحركة الافرو آسيوية فاننا نحن ابناء القارتين الفقيرتين يجب ألا نأسف لان تلاشيها يعنى ميلاد ايديولوجية جديدة منبثقة من التجارب التى مرت بها الشعوب الافرو آسيوية فى ظل تضامنها ، وتلك الايديولوجية الجديدة ستكون كما كانت الافرو آسيوية اداة فكرية لخدمة الشعوب الكادحة فى سبيل جهادها من اجل التحرر والكرامة والرخاء .



دراسة

القضيــة الألمــانيــة في المجــال الــــدولى

د . اسماعيل صبرى مقلد

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة اسيوط .



تعد المشــكلة الالمــانية بلاجدال من اعقد المشــكلات السياسية فى واقعنا العــالمى المعاصر ، فلهذه المشكلة من الضمنيات والابعاد السياسية والاستراتيجية ما يجعلهــا البؤرة الرئيسية فى الحــرب الباردة الدائرة بين الكتلتين السوفيتية والغربية . وعلى الرغم من أن هناك اتفــاقا ضمنيا بين العملاقين السوفيتي والامريكي وبعض الاطراف الاخرى فى التحالف الغربى مثل فرنسا وبريطانيا ، على أن الوحدة الالمانية من الامور غير المرغوب فيها لمــا يمكن أن تنطوى عليه من احياء للقومية الالمــانية ، ومن تجميع لفاعليات الاقتصاد الالمــانى على نحو قد يسبب تهديدا خطيرا لامن القارة الاوربية والعالم كله فى المستقبل الا أن كلا من الطرفين الغربى والسوفيتي يتظاهر بأنه ليس ضد الوحدة الالمــانية ، وان كانت الاتجاهات الايديولوجية والارتباطات التحالفيــة المستقبلة لهذه الدولة الالمــانية الموحدة تتخذ فى تقدير السياسة السوفيتية وضعا يختلف على نحو جذرى عنه فى ظل التقديرات الغربيــة ، فالغرب يريد الابقاء على المانيا رأسمالية مندمجة فى استراتيجيته العسكرية والاقتصادية وان تظل قاعدة ارتكاز له فى أوربا لمناوأة الاستراتيجيــة السوفيتية ، هذا فى الوقت الذى يرفض فيــه الاتحاد السوفيتى فكرة وجود دولة المــانيــة



منحازة للغرب ايديولوجيا وعسكريا ، وانما يتصور قيام دولة كونفيدرالية محايدة ومنزوعة السلاح النووى ، وأن يتدعم أمنها بمقتضى ضمانات يتفق عليها الطرفان الغربى والسوفيتى (٥)

الجذور التاريخية للمشكلة الالمانية

فى اثناء الحرب العالمية الثانية وجدت الدعوة الرامية الى تمزيق الكيان الاقليمى للدولة الالمانية كضمان لاستئصال شأفة الخطر الالمانى ضد أمن القارة الاوربية والسلام الدولى ، استجابة واسعة المدى . واصبح تقسيم المانيا - حتى قبل هزيمتها واستسلامها - الى عدة وحدات ودويلات صغيرة مستقلة أو متنازعة ، من الامور الحيوية التى شغلت قادة التحالف ضد المحور وأدت الى وجود بعض الاختلافات بينهم حول مضمون سياسات التقسيم ومداها ووسائل تنفيذها ، وثارت تساؤلات عدة فى هذا الخصوص منها : هل كان من الممكن لتقسيم المانيا أن يتم ويستمر بواسطة القوة المسلحة وحدها ، أم أن يكتفى بالابقاء على التقسيم فيما لو ظهر تلقائيا بعد الحرب دون اجراءات مسبقة من جانب الحلفاء ، وهل كانت هذه السياسة تعنى فى الاصل تدمير تفوق بروسيا داخل الرايخ ، وتقوية

الدويلات الالمـــانية ذات الثقل الضعيف تاريخيا فى اتحاد كونفيدرالى مفكك الروابط أم كان من الممكن ان تتخذ مظهرا آخر يحقق الهدف الرئيسى الكامن من وراء عملية التقسيم ؟

وقد بدأت أول مباحثات رسمية حول مستقبل المـــانيا فى اعقاب زيارة انتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا الى واشنطن فى مارس ١٩٤٣ حين أثار المشكلة مع الرئيس الامريكى روزفلت ، وما اذا كان الحلفاء سيعاملون المـــانيا بعـــد الحـــرب كوحدة اقليمية متكاملة أو كعدة دويلات منفصلة ، واستقر الرأى بينهما على ضرورة تقســـيم المـــانيا الى عدة دول على أن تكون احداهـــا بروسيا . (١)

وكان التقسيم من الامور التى حبذها أيضـــا وزير الخارجية السوفيتية ليتفينوف على النحو الذى ذكره هوبكنز فى التقرير الذى اعده فى ١٦ مارس ١٩٤٣ . وهذا هو السبب الذى جعل ايدن يقنع روزفلت بأن ستالين كان فى صف تقســـيم المـــانيا واخضاعها لنظام يقوم على اللامركزية السياسية والادارية . ومن المرجح أن مباحثات ايدن مع روزفلت لم تكن هى البداية الفعليـــة للتفكير الجدى من جانب الحلفاء حول تقســـيم المـــانيا ، وانما سبق أن اثير موضوع التقسيم اثناء زيارة تشرشل لروزفلت فى ديسمبر ١٩٤١ . وقد أحال روزفلت المشكلة الى سمنر ويلز وكيل وزارة الخارجية الامريكية لبحثها ودراستها ، ثم أحيلت المشكلة بدورها الى اللجنة الاستشارية لمشكلات ما بعـــد الحرب ، وأعدت مشروعات التقسيم التى اشتملت على تحليل لطبيعة المشكلات السياسية والاقتصادية والديموجرافية المرتبطـــة بكل من هذه المشروعات .

وقد شكك بعض أعضاء اللجنة الاستشارية فى فعالية سياسة التقسيم كأداة لردع الاعتداءات الالمـــانية فى المستقبل ، وقامت افتراضاتهم على أن التفكيك الاقليمى للدولة الالمـــانية كان لابد وأن يدفع الى الوجود ببعض المشكلات الاقتصـــادية الحادة . وأضافوا أن التجزئة الاقليمية والازمات الاقتصادية سوف تجعل الالمـــان يعمدون الى ضرب أطراف التحالف بعضها ببعض ، ممـــا سيزيد بالتالى من احتمالات الخلاف والاحتكاك بين هؤلاء الحلفاء . وكان الاجراء البـــديل فى تقدير هؤلاء الاعضاء فى اللجنة الاستشارية هـــو العمل على تدعيم المؤسسات الديمقراطيـــة فى المـــانيا ، والقضاء على تفوق النفوذ الاقتصادى الالمـــانى فى أوربا . ومن أبرز الاعضاء الذين دافعوا عن وجهة النظر هذه هاميلتون أرمسترونج وايزيا بومان ، ولكن رأيهما لم يؤثر فى اتجاهات واضعى السياسة الامريكية ازاء موضوع التقسيم حيث أن سمنر ويلز كان من دعاة تقسيم المـــانيا الى ثلاث دول . (٢)

وفى مؤتمر موسكو الذى عقد فى أكتوبر ١٩٤٣ ، اثبتت المباحثات المبدئية التى جرت بين ســـتالين وروزفلت وتشرشل حول مستقبل المـــانيا ، على أساس المذكرة التى تقدم بها الوفد الامريكى والتى دعت الى « الاحتلال المشترك لالمـــانيا بواسطة الدول الثلاث ، واتخاذ الترتيبات الفعالة نحـــو تصفية أداة الحرب الالمـــانية ، والقضـــاء على النازية ، بشرط أن يتم الاحتفاظ بوحدة المـــانيا الاقتصـــادية ، وأن يشجع نمـــو المؤسســـات الديمقراطية الحرة فيها ، وتقوم المـــانيا بدفـــع تعويضات عن الاضرار التخريبية التى الحقتهـــا النازية بهذه الدول ، على شريطة أن لا تؤدى هذه التعويضات الى استحالة استمرار وجـــود المـــانيا كوحدة اقتصادية متكاملة . » (٣)

وقد أحيلت هذه المذكرة الامريكية حـــول مستقبل المـــانيا الى اللجنة الاستشارية الاوربية التى أنشأها مؤتمر موسكو « لدراسة المشكلات

(١) Robert E. Sherwood, «Roosevelt and Hopkins : An Intimate History», Harper, New York, 1948, P. 711.

(٢) Sumner Welles, «The Time for Decision,» Harper, New York, 1944, P.P. 336 - 364.

(٣) Philip E. Mosley «The Kremlin and World Politics ; Studies in Soviet Policy and Action», Vintage Books, New York, 1960, PP. 131 - 188.

الاوربية المتعلقة بانهاء الحرب وعمل توصيات بشأنها » . وفى اجتماع اللجنة تقدمت بريطانيا بمشروع تقسيم لمناطق الاحتلال السوفيتية والامريكية والبريطانية فى المانيا حسب حدودها عام ١٩٣٧ . أما عن منطقة الاحتلال السوفيتية — وقد وافق عليها الاطراف الثلاثة بالاجماع فيما بعد — فكانت تشتمل على ماكلنبرج بوميرانيا وبراندنبرج وساكسونيا والاجزاء الشرقية ، أما برلين الكبرى فقد اتفق على أن تخضع لاحتلال مشترك . وكانت منطقة الاحتلال السوفيتية بشكلها هذا تشتمل على حوالى أربعين فى المائة من مجموع الاقاليم الالمانية ، ٣٦٪ من مجموع السكان ، و ٣٣٪ من مجموع مواردها الانتاجية . أما منطقة الاحتلال البريطانية المقترحة فكانت تشتمل على كل الجزء الشمالى الغربى من المانيا بما فيه برونزويك وهيس نامو ومنطقة الراين والاجزاء الشمالية المتاخمة لها . وأما عن منطقة الاحتلال الامريكية فكانت تشمل اقليم السار وبافاريا وفرتمبرج وبادن ومنطقة غرب الراين . ومعنى ذلك كله أن المشروع البريطانى كان يضع معظم المناطق الصناعية فى المانيا داخل منطقة الاحتلال البريطانية ، كما كانت منطقة الاحتلال الامريكية تتاخم الحدود الفرنسية ودلالة ذلك أنه فيما لو اشتركت فرنسا كقوة احتلال رابعة فى المانيا ، كان من المتعين سلخ جزء من منطقة الاحتلال الامريكية واعطائها لها . وكان معنى ذلك أيضا أن انسحاب أمريكا من منطقة احتلالها فى أى وقت سوف يتيح لفرنسا الاستيلاء عليها دون أدنى صعوبة .

وبالنظر الى تلك الاعتبارات ، اعترضت السلطات العسكرية الامريكية وكذلك الرئيس روزفلت على مشروعات التقسيم فى منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية . ورأى روزفلت أن نقل قوات أمريكية من المانيا الى الشرق الاقصى — اذا ما دعت الضرورات الى ذلك — كان يقتضى سيطرة الولايات المتحدة على الاجزاء الشمالية الغربية من المانيا ، على حين تعطى الاجزاء الجنوبية الغربية لبريطانيا مما يساعدها على الافادة من تسهيلات خطوط المواصلات والنقل الفرنسية . وعلى كل فلم يحسم الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول تقسيم منطقتى احتلالهما الا فى مؤتمر كويبيك الذى عقد فى سبتمبر ١٩٤٤ .

وفى المذكرة التى بعثت بها الحكومة السوفيتية فى ١٨ فبراير ١٩٤٤ الى اللجنة الاستشارية الاوربية ، وافقت على التقسيم البريطانى المقترح لمنطقة الاحتلال السوفيتية فى المانيا ، وكذلك على الاحتلال المشترك لبرلين ، واوضح الممثل السوفيتى فى اللجنة أن الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة على حدود منطقتى احتلالهما لم يكن ليعنى الحكومة السوفيتية فى قليل أو كثير ، وان كان قد المح الى ضرورية تسوية هذا الخلاف حتى يتم التوصل الى اتفاق ثلاثى فى هذا الخصوص .

وقد وضعت اللجنة الاستشارية الاوربية بروتوكولا حول مناطق التقسيم أمام مؤتمر كويبيك الثانى ، وفيه حددت مناطق الاحتلال السوفيتية فى كل من المانيا وبرلين ، ولم تحدد منطقتى الاحتلال الامريكية والبريطانية ، وفى المؤتمر وافق روزفلت على احتلال المنطقة الجنوبية ، وعلى ادخال اقليم السار فى المنطقة البريطانية كما اتفق على :

(١) وضع موانى بريمن وبريمرهافن والمناطق المجاورة لهما تحت تصرف الاحتلال الامريكى .

(٢) السماح بالوصول الى منطقة الاحتلال الامريكية عن طريق الموانى الغربية والشمالية الغربية عبر منطقة الاحتلال البريطانية .

وفى ٦ فبراير ١٩٤٥ تمت الموافقة على تقسيم مناطق الاحتلال الثلاث بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن بقيت هناك مشكلتان تحتاجان الى بت وهما : (أ) الاتفاق على منطقة الاحتلال الفرنسية . (ب) الاتفاق على تحديد المداخل الى مدينة برلين .

وفى مؤتمر يالتا تنازل الرئيس روزفلت عن عدائه السابق نحو اسناد منطقة احتلال الى فرنسا وأمكن له مع تشرشل أن يتفقا مع ستالين على اشراك فرنسا فى مسئوليات الاحتلال على الا يغير ذلك من حدود منطقة الاحتلال السوفيتية فى المانيا . وقد وافقت بريطانيا على نقل السار وجزء كبير من اقليم الراين الى فرنسا ، وبعد مفاوضات وافقت أمريكا على ادخال بادن بادن ضمن منطقة الاحتلال الفرنسية فى مقابل تعهد

فرنسا بالسماح للقوات الامريكية بالمرور عبر منطقة احتلالها . وفى يونيو ١٩٤٥ تم توقيع ميثاقين ثنائيين بين كل من بريطانيا وفرنسا ، وبين الولايات المتحدة وفرنسا لتحديد منطقة الاحتلال الفرنسية ، ثم الاتفاق بعد ذلك على اسناد قطاع فى برلين الى فرنسا . (٤)

بقيت النقطة الاخرى التى تتعلق بالاتفاق بين هذه الدول حول المدخل الى مدينة برلين . وفى هذا الشأن لم يمكن التوصل الى اتفاق محدد حول دخول الحلفاء الغربيين الى برلين ، وقيل أن السبب فى ذلك يرجع الى وينانت المندوب الامريكى فى اللجنة الاستشارية الاوربية الذى رفض الاصرار على عمل ترتيبات تفصيلية حول هذا الموضوع ، حتى لا يفسر على انه من قبيل التشكك فى حسن نوايا السوفيت . كذلك لم تبد السلطات العسكرية الامريكية اهتماما كبيرا بموضوع دخول الحلفاء الى برلين — دون قيود — من خلال منطقة الاحتلال السوفيتية . وكل ما اهتمت به هذه السلطات هو العمل على ايجاد خطوط اتصال مفتوحة مع المنطقتين الانجليزية والفرنسية . وترك أمر الاتفاق على الدخول الى برلين الى المفاوضات التى تجرى مستقبلا بين قواد مناطق الاحتلال الاربعة .

وقد وافق مؤتمر يالتا على اشراك فرنسا فى مجلس الرقابة المتحالفة على المانيا A.C.C. كما تقرر أن تقوم المانيا بدفع تعويضات الى الدول المتحالفة عن الخسائر التى تسببت لهم فيها ، على أن تدفع هذه التعويضات أولا للدول التى تحملت العبء الاكبر من خسائر الحرب وكانت سببا فى احراز النصر على العدو . وكانت التعويضات التى تقرر أن تتحملها المانيا على ثلاثة أشكال : (أ) السلع الرأسمالية والالات والاستثمارات الالمانية فى الخارج ، وكل معدات الصناعة والنقل ، وهذه تقرر نقلها خارج المانيا فى خلال عامين حتى يتم تدمير القوة الصناعية الالمانية (ب) استغلال عنصر العمل الالمانى (جـ) أن يتم نقل نسبة سنوية من الانتاج الجارى فى المانيا الى هذه الدول .

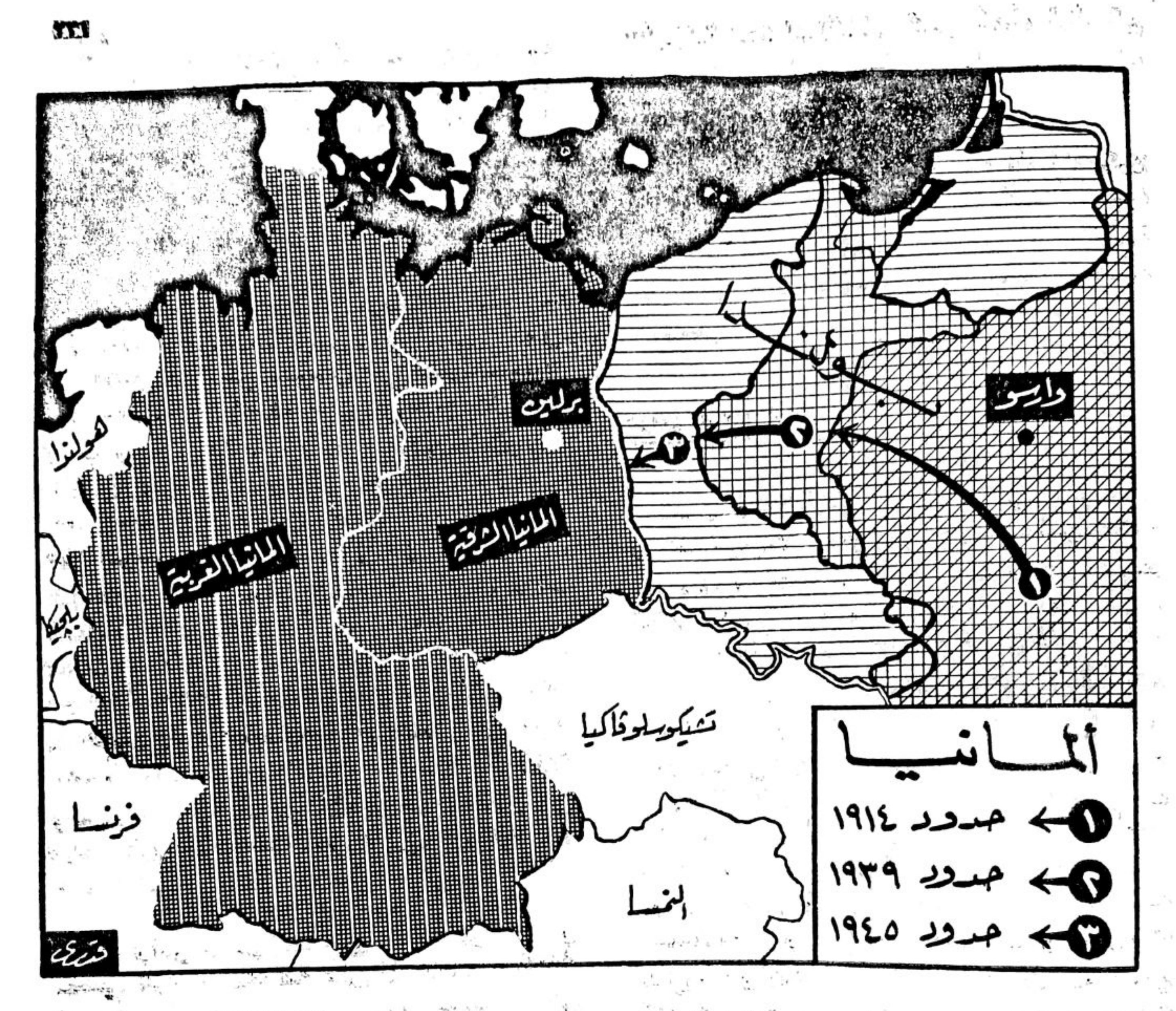
وتقرر تشكيل لجنة تعويضات للحلفاء يكون مقرها موسكو وتتولى تقدير قيمة هذه التعويضات ، وتم الاتفاق على أن تكون النسبة الكبرى من هذه التعويضات من نصيب الاتحاد السوفيتى .

مؤتمر بوتسدام

بعد سقوط المانيا النازية عقد مؤتمر بوتسدام فى الفترة بين ١٧ يوليو الى ١٢ أغسطس١٩٤٥، وقد حضره ستالين وترومان وكليمنت أتلى ، وقد أمكن للمؤتمر أن يتفق على عدة مبادىء يتم فى اطارها معاملة المانيا خلال فترة الاحتلال الاولى ، ومن ذلك اسناد السلطة العليا فى المانيا الى القواد العسكريين لمناطق الاحتلال من خلال مجلس الرقابة المتحالفة . كذلك تقرر النزع الكامل للسلاح الالمانى ، والقضاء التام على تلك الفروع من الصناعة التى يمكن استغلالها فى الانتاج الحربى ، وتسريح القوات العسكرية الالمانية وحل جميع التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية ، والغاء جميع القوانين والتشريعات النازية ، والاخذ بنظام اللامركزية الادارية ، وان كان قد سمح بوجود بعض ادارات مركزية تحت سيطرة سلطات الاحتلال لتمارس بعض الاختصاصات فى شئون المال والنقل والمواصلات والصناعة والتجارة الخارجية .

واتفقت الدول الاطراف فى مؤتمر بوتسدام على أن تعامل المانيا كوحدة اقتصادية داخل نظام الاحتلال وعلى أن تكون هناك سياسات موحدة من قبل سلطات الاحتلال تجاه الامور المتعلقة بالانتاج الصناعى والزراعى والاجور والاسعار

(4) Edward R. Stettinius, «Roosevelt and the Russiaus : the Yalta Conference», edited by Walter Johnson, (Garden City, N.Y., Doubleday, 1949), P.P. 89 126 - 129.



والنقود والبنوك والضرائب المركزية والرسوم الجمركية والنقل والمواصلات والتعويضات وبرامج الاستيراد والتصدير لالمانيا ككل .

وأكد المؤتمر أن مجلس الرقابة المتحالفة سوف يتولى تحديد نسب توزيع السلع الضرورية على مناطق الاحتلال ، حتى يتسنى خلق اقتصاد متوازن فى المانيا يقلل من احتياجات الاخيرة الى الاستيراد من الخارج . وأما عن دفع التعويضات فقد اتفق أيضا على أن تحصل هذه التعويضات بشرط أن يبقى للشعب الالمانى من الموارد الاقتصادية ما يمكنه من الحياة دون اعتماد على المساعدات الخارجية . وكان على كل قوة احتلال أن تحصل على تعويضاتها من منطقة الاحتلال الخاصة بها ، ولكن وجد أن معظم التعويضات التى طلبها الاتحاد السوفيتى كانت واقعة فى الروهر ضمن منطقة الاحتلال البريطانية ، وتبعا لذلك سمح للاتحاد السوفيتى أن يحصل اضافيا على تعويضات من مناطق الاحتلال الغربية تشمل (أ) ١٥٪ من السلع الرأسمالية الجديدة والمستعملة التى لاتلزم لاقتصاد السلام الالمانى ، وهذه تنقل خارج المانيا فى مقابل الحصول على بعض كميات من الطعام والفحم والبوتاس والزنك والبترول وغيرها من السلع التى تتحدد بمقتضى اتفاق بين الاطراف المعنية .

(ب) ١٠ ٪ من السلع الرأسمالية الصناعية دون ما مقابل . (٥)

وقد وافقت الدول الغربية على الاجراء الذى اقدمت عليه بولندا بضم أقاليم شرق بروسيا وسيليزيا العليا اليها ، وكذلك على ادارة الاتحاد السوفيتى للجزء الشمالى من بروسيا الشرقية ، أما فيما يتصل باحتلال بولندا لشرقى ألمانيا حتى خط الاودر وغرب النيسى ، فقد وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة مبدئية على أن تحتفظ الدولتان لنفسيهما بحق الرجوع عن هذا الاتجاه فى مؤتمر نهائى للصلح ، وانبنى هذا التحفظ الانجلو ــ امريكى على ما يمكن أن يترتب على هذا الاحتلال البولندى من تسميم دائم للعلاقات البولندية الالمانية ، وما قد يؤدى اليه من احياء للقومية الألمانية ونزعتها العدوانية ، وكذلك من حيث زيادة اعتماد بولندا على الاتحاد السوفييتى .

تطور السياسات الغربية والسوفيتية تجاه ألمانيا بعد الاحتلال

بعد ان انتهت عملية تقسيم المانيا الى مناطق احتلال بين اقطاب التحالف ضد المحور ، بدأ النشاط السياسى يدب فى المانيا المقسمة على مستوى محلى محض . ففى مناطق الاحتلال الغربية ظهرت احزاب الديمقراطيين المسيحيين، والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، والحزب الديمقراطى الحر . وفى منطقةالاحتلال السوفيتية ادمج أوتوجروتفيل حزبه الاشتراكى الديمقراطى مع الحزب الشيوعى بزعامة وليلهم بيك وفالتر أولبريخت فى حزب واحد اطلق عليه حزب الوحدة الاشتراكية S.E.D. وتم ذلك فى ابريل ١٩٤٦ . وقد منع قيام هذا الحزب فى مناطق الاحتلال الغربية على حين حظر نشاط الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المنطقة السوفيتية . وفى الانتخابات المحلية التى أجريت عام ١٩٤٦ حصل حزب الوحدة الاشتراكية على الاغلبية العظمى من اصوات الناخبين فى حين حصل الحزب المسيحى الديمقراطى بزعامة كونراد أديناور على الاغلبية المطلقة فى منطقة الاحتلال الغربية .

وبدا حينئذ يظهر اتجاه جديد من دول الاحتلال يتميز بمحاولة التقرب من الشعب الالمانى ، وهى الاتجاهات التى بدأت تمليها الضرورات التكتيكية للحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية حيث أخذت بوادرها تظهر وبخاصة فى ألمانيا . فقد دافع وزير الخارجية السوفيتى مولوتوف عن ضرورة انعاش ألمانيا وتحييدها وتوحيدها فى اطار اشتراكى داخل حدودها الجديدة . أما وزير الخارجية الامريكية بيرنز وغيره من المسئولين الامريكيين مثل لوشيوس كلاى ووليام دريير فقد بدأوا يتحدثون عن السيادة الالمانية ، وضرورة تعديل خط الاودرينسى فى صالح ألمانيا وعدم فصل الراين والروهر عنها وتشجيع الرأسمالية فيها ، وتحقيق وحدتها الاقتصادية وفقا لما اتفق عليه فى مؤتمر بوتسدام ، ثم التوحيد السياسى النهائى لالمانيا فى شكل فيدرالى بمقتضى دستور ديمقراطى حتى لو اقتضى ذلك توقيع معاهدة صلح منفردة مع المانيا الغربية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحيلولة دون استيلاء الاتحاد السوفيتى على بروسيا (٦) .

واخذت التخوفات الامريكية تتبلور فى أنه اذا ما أمكن لروسيا السوفيتية أن تعيد توحيد الرايخ الالمانى وتسلحه وتدخله ضمن دائرة نفوذها فى أوربا ، فسيؤدى ذلك حتما وبالضرورة الى استحالة خلق قوة فعالة مناوئة للتهديد السوفيتى لامن القارة الاوربية ، الشىء الذى قد ينتهى بهذه القارة فى النهاية الى الخضوع للسيطرة السوفيتية وانطلاقا من هذا الافتراض بدأت الولايات المتحدة تفكر فى ضرورة الاحتفاظ بألمانيا ، حتى على الاقل بألمانيا الغربية ، بعيدا عن نفوذ الاتحاد

---

(٥) Manuel Gottlieb, «The German Peace Settlement and the Berlin Crisis,» Paine Whitman Publisher, New York, 1960.

(٦) Frederick L. Schuman, «International Politics : the Western Staty System and the World Community.», Sixth edition, New York, 1958, P. 485.

السوفيتى وسيطرته السياسية والعسكرية. أما الاتحاد السوفيتى بدوره فقد خشى أن تقوم الولايات المتحدة على توحيد المانيا وتسليحها وادخالها فى دائرة نفوذها ، الامر الذى كان لابد وأن يشكل خطرا لا يستهان به على النفوذ المطلق للاتحاد السوفيتى فى مجموعة دول شرق أوربا والذى بدأ يتأكد منذ سنة ١٩٤٥ . وترتيبا على ذلك ركزت الاستراتيجية السوفيتية فى القارة الاوربية على ضرورة تحييد المانيا والابقاء عليها منزوعة السلاح ، وفيما اذا تعذر الحصول على هذا الهدف ، فقد ألمح الاتحاد السوفيتى أنه سيقدم على ادخال المانيا الشرقية ضمن الكتلة السوفيتية وأن يسلحها حتى تستطيع أن تقف كقوة مضادة للمخططات الغربية فى أوربا .

وباشتداد ضراوة الحرب الباردة ، أعلنت الولايات المتحدة — ولم يكن قد انقضى عام على انتهاء الحرب ضد النازية فى أوربا — أنها ستمتنع عن اعطاء الاتحاد السوفيتى أية تعويضات من منطقة احتلالها الا اذا أعادت روسيا ادارة منطقة احتلالها وفقا لما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر بوتسدام ، أى معاملة المانيا كوحدة اقتصادية غير مجزاة ، وأن تمد المانيا الشرقية ، المانيا الغربية باحتياجاتها من السلع الغذائية ، لان الافتقار الى هذه السلع كان يقتضى من المانيا الغربية مضاعفة انتاجها الصناعى لتصديره الى الخارج لتحصل عن طريقه على حاجتها من الغذاء ، ومثل هذا الاجراء كان يناقض ما اتفق عليه الحلفاء من حيث ضغط الانتاج الصناعى الالمانى الى الحد الادنى ، حتى لا يكون ذلك المقدمة نحو استعادة المانيا لقواها الاقتصادية والعسكرية . (٧)

وبالنظر الى تقاعس الانتاج الالمانى ، وأحوال الركود الاقتصادى فى أوربا ، اقترحت الولايات المتحدة احياء الصناعة الالمانية كى تسهم بنصيبها فى مشاريع الانعاش الاوربى ، ولتنفيذ هذه الخطة الجديدة لجأت الولايات المتحدة الى اقتراح ادماج منطقة احتلالها فى كل من المنطقتين البريطانية والفرنسية » . ولكن تخوف الفرنسيين من احياء المانيا كقوة ذات ثقل اقتصادى كبير فى أوربا ، دفع بهم الى رفض هذا الاقتراح الامريكى .

وفى يناير ١٩٤٧ ظهرت الدولة الالمانية المعروفة باسم بيزونيا التى انضمت اليها منطقة الاحتلال الفرنسية فيما بعد ، وانتهى الامر بانشاء حكومة المانيا الغربية ، واستتبع ذلك الاقدام على تنفيذ بعض اجراءات خاصة بالاصلاح النقدى كأساس للانعاش الاقتصادى .

ثم بدأ التحول يظهر جليا فى الاتجاهات الامريكية ازاء المانيا ويتبلور على نحو لم يكن متوقعا اطلاقا من قبل . ففى الخطاب الذى القاه وزير الخارجية الامريكية بيرنز فى شتوتجارت فى سبتمبر ١٩٤٦ قال : « ليس فى مصلحة الشعب الالمانى ولا فى مصلحة السلم الدولى ، أن تكون المانيا أداة فى الصراع العسكرى بين الشرق والغرب » . كما أعلن بيرنز أن الولايات المتحدة لن تقبل خط الاودرنيسى كتقسيم دائم ونهائى للحدود بين المانيا وبولندا ، واظهر تعاطف الولايات المتحدة مع المانيا لاستعادة بعض أجزاء من الاقاليم التى سلخت منها واعطيت لبولندا كتعويض لها عن أقاليمها الشرقية التى ضمها الاتحاد السوفيتى اليه خلال الحرب . وقال بيرنز أنه لابد من تمكين المانيا من أن تقيم نظاما للحكم يديره شعبها بنفسه لا أن تترك مسئولية الحكم لقوات الاحتلال والمدنيين العاملين معها .

وأضاف أن القوات الامريكية لن تنسحب من المانيا ولكنها ستظل تتحمل نصيبها من المسئوليات الملقاة على عاتقها .

وحينما بدأت اجراءات الاصلاح النقدى تأخذ مجرى جديا فى ربيع عام ١٩٤٨ ، وحين بدأت الولايات المتحدة تعد دستورا لنظام الحكم الجديد فى المانيا ، لجأ الاتحاد السوفيتى الى اتخاذ اجراءات مضادة تحول دون اندماج المانيا فى

---

(٧) John Spanier, «American Forign Policy Since World War II, Praeger, New York, 1960, P. 58.

مشروعات وتنظيمات الغرب بدافع الخوف من ان يؤدى هذا الاندماج الى تهديد الامن القومى السوفيتى فى المستقبل ، لان المانيا فى تقديرات السياسة السوفيتية لم تكن دولة قانعة بالوضع القائم وانما كانت ستعمل جاهدة على تغييره كما عملت فى اعقاب تسويات الحرب العالمية الاولى ، ولم يكن خوف الاتحاد السوفيتى متركزا فقط على على الخطر الالمانى واحتمالاته المستقبلة حيث أن الحرب أدت الى استنزاف القوى العسكرية لالمانيا والى تبديل ميزان القوى بينهما وبين روسيا السوفيتية على نحو جذرى فى صالح الاخيرة ، ولكن الامر الذى كان الاتحاد السوفيتى يخشاه هو أن يؤدى ادماج قوة المانيا مع قوة الولايات المتحده وحلفائها الغربيين الى دعم الوجود العسكرى الامريكى فى أوربا على نحو كبير ، وكان هذا يعرقل تحقيق هدفين سوفيتين رئيسيين :

اولهما : الانسحاب السريع للقوات الامريكية من أوربا وتصفية قواعدها العسكرية هناك .
وأما ثانيهما فهو تنفيذ المخطط السوفيتى الطويل الاجل الذى يرمى الى كسب المانيا فى صف روسيا السوفيتية تحت اى شكل من اشكال المشاركة .

وكان أن لجأ الاتحاد السوفيتى الى الانسحاب من مجلس الرقابة المتحالفة فى المانيا ، وما أن اتى مارس ١٩٤٨ حتى كان المجلس قد توقف تماما عن العمل ، وفى مايو ١٩٤٨ فرض السوفيت حصارهم على برلين واغلقوا كل الممرات البرية والبحرية بين برلين الغربية وبين مناطق الاحتلال الغربية فى المانيا بحجة أن هناك صعوبات فنية تحول دون هذا الاتصال ، وكاجراء لمنع تداول العملة الغربية الجديدة فى برلين الغربية .

ويعتقد البعض ان الاتحاد السوفيتى لجأ الى حصار برلين كأداة فى استراتيجيته الجديدة تجاه المانيا والغرب هناك ، فهو اذا استطاع ان يجبر الحلفاء على الخروج من برلين او التخلى عنها ، فمعنى ذلك تشكيك المانيا فى قوة أمريكا وقدرتها على الدفاع عن مصالح الغرب فى برلين ، مما يؤدى فى النهاية الى تصفية مركز أمريكا فى أوربا ، وهدم مخططاتها فى عالم مابعد الحرب من حيث حصر الاتحاد السوفيتى وتطويقه ، وقد عبر عن ذلك الجنرال كلاى بقوله فى تحليل ضمنيات حصار برلين على أمن الولايات المتحدة : « اذا سقطت برلين ، فسيتبع ذلك سقوط المانيا الغربية وتهديد مركزنا فى أوربا ، واذا اخفقت امريكا فى تفهم ذلك فسيترك المجال مفتوحا امام الشيوعية ، واعتقد ان مستقبل الديمقراطية يفرض علينا أن نظل فى برلين » .

وقد أمكن للولايات المتحدة من خلال الامدادات الجوية تحت اشراف الجنرال كلاى ان تتغلب على آثار هذا الحصار السوفيتى لبرلين ، وامكن انهاء الازمة بعد مفاوضات معقدة داخل الامم المتحدة وخارجها ، وفى مباحثات جيسوب — ماليك فى نيويورك فى مارس ١٩٤٩ ، اتفق على أن ترفع روسيا حصارها عن برلين وأن تتغاضى عن مشكلة الاصلاح النقدى فى مقابل ان يتعهد الغرب برفع الحظر المضاد الذى فرضته على المنطقة السوفيتية ، وان يعقد اجتماع جديد لمؤتمر وزراء الخارجية ، وبهذا رفع الحصار تماما فى ١١ مايو ١٩٤٩ .

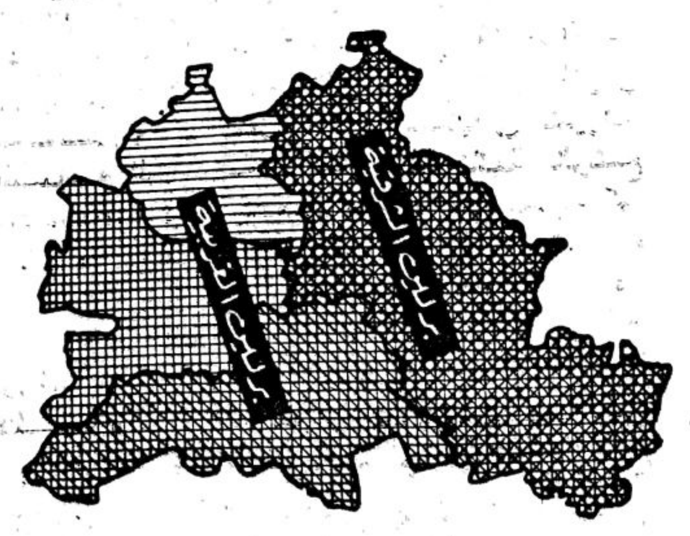
محاولات الاحياء الالمانى
ومشاريع الوحدة الاوربية

لقد كان التخوف من خطر المانيا أحد العوامل الحيوية التى دفعت بحركة الوحدة الاوربية الى الامام وكانت فرنسا هى أكثر الدول الغربية حساسية للخطر الذى سيجم عن احياء الكيان الالمانى بعد الحرب ، فقد فشلت سياسة توازن القوى التى أقدمت عليها فرنسا حتى من قبل الحرب العالمية الاولى فى ردع الخطر الالمانى او حصاره فى القارة الاوربية ، فقبل عام ١٩١٤ دخلت فرنسا فى تحالف مع روسيا ، وبين الحربين دخلت فى سلسلة من المحالفات مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ، ولكن هذه المحالفات وقفت عاجزة عن تأمين فرنسا ضد اطماع المانيا الاقليمية فى أوربا .

وقد وجد الساسة الفرنسيون فى مشاريع الاندماج الاوربى الوسيلة الفعالة التى تضمن امتصاص القوة الاقتصادية والعسكرية لالمانيا وتنظيمها وترويضها بما يؤمن القارة الاوربية وبخاصة فرنسا ضد هذا الخطر الديناميكى ، وتبلور هذا الاتجاه الفرنسى بشكل واضح بعد

انهاء احتلال المـانيا الغربية رسميا فى مايو ١٩٤٩ . وكان مشروع شومان الـذى أعلن فى مايو ١٩٥٠ من الاجراءات الهامة التى لجأت اليها السياسة الفرنسية لتحييد الخطر الالمـانى من خلال الاندماج الاوربى ، وذلك على الرغم من أن المانيا الغربية كانت قد انضمت الى مشروع مارشال للانعاش الاوربى قبل ذلك ، كما سبق ذلك ايضا ضم المانيا الغربية الى عضوية مجلس اوربا ، وصرح ونستون تشرشل حينئذ أنه بدون اشراك المانيا فى هذه الترتيبات الجماعية الاوربية فسـيصبح من المتعذر اقامة اوربـا متحدة فى المستقبل ، وهو نفس الرأى الذى ابداه ايضا دين أتشيسون وزير الخارجية الامريكية . وقد وجدت دعوة تشرشل واتشيسون استجابة قوية لها من فرنسا عبر عنها جورج بيدو حين قال : أننا ندرك تماما أن المانيا تشكل جزءا لا ينفصل عن أوربا ، ولكن دور المـانيا فى أوربا يجب أن يتركز فى المشاركة البناءة لافى الغزووالعدوان(٨) .

وتبع هذا الاتجاه العمل على تسوية مشكلة السار بين فرنسا والمانيا والسار هو الاقليم الذى ضم اقتصـاديا الى فرنسـا بمقتضى اتفاقات نوفمبر ١٩٤٧ كثمن لتنازلها عن المطالبـة بضم الروهر والراين اليها بعد سلخهما من الاراضى الالمانية . ولكن بعد ان بدات المانياالغربية تستعيد قواها كنتيجة لتخفيف قيود الاحتلال ، أثار كونراد اديناور أن اقليم السار لايمكن فصله اقتصاديا او سياسيا عن الوطن الالمانى وانه لابد من اعادة النظر فى اتفاقات ١٩٤٧ . ولما كانت فرنسا تحت ضغط الظروف الجديدة فى اوربا ، فقد بدات تبحث عنكيفية حل هذا الخلاف ، وكان الحل الذى يكفل فى نظرها الابقاء على مصالح فرنسا الاقتصادية والاستراتيجية فى السار ، يكمن فى منحـه استقلالا سياسيا ، الشىء الذى يخوله لعضوية مجلس اوربا ، وبذا يمكنه الاحتفاظبكيانه المنفصل عن المانيا . وقد مر هذا الاقتراح الفرنسى خلال سلسلة من المفاوضات فى مجلس اوربا وفى اللجنة الوزارية ، وفى اللجنة الدائمة للجمعية الاستشارية ثم بين المندوبين السامين للولايات المتحدة وفرنساوبريطانيا وبين كونراد أديناور .



■ القطاع الشرقى والقطاع الغربى لمدينة برلين ■

وانتهت المفاوضات بتنازل اديناور عن معارضته لعضوية السار المستقلة فى مجلس أوربا ، على ان لا يكون ذلك عائقا امام الاتفاق على حل معقول لمشكلة السار فى معاهدة صلح مع المانيا ، وفى مقابل ذلك سمح لالمانيا الغربية بالانضمام الى منظمة الوحدة الاقتصادية الاوربية . وقد عقدت فرنسا مع السار عدة اتفاقات منظمة لحقوقها فى هذا الاقليم ، وذلك فى ٣ مارس ١٩٥٠ .

ولكن اديناور بدا يندد من جديد بهذه الاتفاقات واوضاع الحماية الفرنسية التى مارستها فرنسا على لقليم السار ، وقد هاجم الكتاب الابيض الذى اصدرته الحكومة الالمانية حول مشكلة السار مشروعية هـذه الاتفاقات المتعددة بين فرنسا والسار ثم تقدم اديناور باقتراح مؤداه اقامة اتحاد بين فرنسا والمانيا ويخدم كركيزة للوحدة الاوربية ، ويرسى الاساس فى الوقت نفسه لحل مشكلة السار ولكن فرنسا لم تحبذ هذا الاندماج الكامل بين الدولتين ، وانما لجأت الى اقتراح عدة اجراءات وترتيبات عملية تضمن اقامة وحدة اقتصادية جزئية بين فرنسا والمانيا . وكان هذا هو صلب المشروع الذى تقدم به وزير الخارجية الفرنسية روبير شومان عام ١٩٥٠ . وقد دعا المشروع الى تجميع موارد الدولتين من الفحم

(٨) L'Anée Politique, 1949. P. 752.

والصلب وكذا موارد غيرها من الدول تحت سلطة عليا فوق قومية Supranalional لها حق اصدار قرارات ملزمة بالنسبة الى الدول الاعضاء . وقد بعث شومان قبل اعلان مشروعه الى مجلس اوربا يخبره ان فرنسا كانت فى صف مبدا الاندماج الوظيفى بين دول غرب اوربا على اعتباره اكفأ اساليب الانعاش الاقتصادى الاوربى وبالاضافة الى هذا الهدف العام الذى اعلنته فرنسا عند تقديمها لمشروع شومان ، فقد كانت هناك عدة اهداف هامة رمى المشروع الى تحقيقها ومنها الحيلوله دون توجيه صناعات الفحم والصلب فى المانيا نحو الانتاج الحربى ، كما ان الاندماج كان لابد وان يفيد الصناعات الثقيلة فى فرنسا عن طريق تجميع امكانيات الحديد والصلب فى الروهر والسار الى موارد الفحم الفرنسى فى منطقة الالزاس واللورين . والهدف الثالث فضلا عن ذلك ، كان يرمى الى خلق اوربا متحدة تحت الزعامة الفرنسية ، اذ انه عن طريق خلق اوربا صغيرة تتمثل فى المجتمع الاوربى للفحم والصلب (فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، دول البنلوكس ، هولندا ولكسمبرج) كان يمكن لفرنسا ان تلعب دورا هاما فى الشئون الدولية ، حيث انها لم تكن قادرة بمفردها على اداء هذا الدور فى عالم يتحكم فى أوضاعه وعلاقاته العملاقان السوفيتى والامريكى . وكانت أوربا المتحدة التى ترتكز على وحدة فرنسا والمانيا هى الضمان من وجهة النظر الفرنسية للتخلص من تبعية فرنسا لامريكا ، ولزيادة فعالية دورها فى الناتو والمجتمع الدولى عموما .

اما عوامل الجاذبية فى هذا المشروع بالنسبة الى المانيا الغربية ، فكانت تتلخص فى أنه يعطيها وضعا داخل مجتمع الفحم والصلب الاوربى ، على قدم المساواة مع اعدائها السابقين ، ويعيد اليها سيادتها ويقوى من روابطها بالدول الغربية، تمهيدا لادخالها فى حلف شمال الاطلنطى (٩) .

وقد وقعت معاهدة مجتمع الفحم والصلب الاوربى فى ١٨ ابريل ١٩٥١ واصبحت نافذة المفعول بعد ستة شهور .

لقد رأينا كيف ان الاتجاه الفرنسى كان فى صف الاندماج الاقتصادى مع المانيا ، أما عن اعادة تسليح المانيا أو ادماجها عسكريا فى حلف شمال الاطلنطى ، فقد وقفت فرنسا من هذه المشروعات موقف التشدد والعداء لان خلق الجيش الالمانى من جديد كان يعنى بعث الخطر الالمانى ضد امن القارة الاوربيه . وقد ابرز هذا الاتجاه المعارض الرئيس الفرنسى فينسان أوريول وكذلك رينيه بليفان رئيس الوزراء . ولكن نشوب الحرب الكورية جعل الولايات المتحدة تتقدم بمقترحات رسمية لاعادة تسليح المانيا وظهر ذلك فى شكل الطلب الذى تقدم به دين اتشيسون فى اجتماع المجلس الوزارى لحلف شمال الاطلنطى فى سبتمبر ١٩٥٠ حين قال أن تسليح المانيا كان ضرورة حيوية يقتضيها الدفاع عن غرب أوربا .

ومن هنا وجدت فرنسا نفسها مضطرة الى اقتراح مشاريع للاندماج العسكرى تضمن من خلالها تحييد الخطر الالمانى ، وكان هذا هو اساس مشروع بليفان الذى اقترح ادماج الجيش الالمانى ضمن جيش اوربى . وفى اجتماع اللجنة الاستشارية لمجلس اوربا الذى انعقد قبل اعلان مشروع بليفان مباشرة اقترح الوفد الفرنسى بزعامة بول رينو ، واندريه فيليب ، وجورج بيدو « الانشاء على وجه السرعة لجيش اوربى موحد تحت قيادة وزير دفاع اوربى ، وأن يكون خاضعا لرقابة أوربية ديمقراطية ، وأن يعمل بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة وكندا » .

وقد تقدم بليفان بمشروعه الخاص بمجتمع الدفاع الاوربى الذى يقوم على وجود جيش اوربى مندمج ومتعدد القوميات ، كما ان مؤسسات هذا المجتمع كانت تقوم على اسس مماثلة لمجتمع الفحم والصلب الاوربى . ولكن الاستجابة المبدئية لكل من الولايات المتحدة والمانيا لمشروع بليفان كانت سلبية .

---

(٩) Edgar S. Furniss «France Troubled Ally : De Goulle's Heritage and Prospects,». (Praeger, New York, 1960) PP. 24 - 59.

غير أن الولايات المتحدة لم تقدر على الاستمرار فى معارضة المشروعات الفرنسية الرامية الى خلق جيش اوربى مندمج لعدة أسباب منها ان موقع فرنسا الجغرافى فى اوربا كان يجعل وجودها فى نظم الدفاع الغربى ضرورة استراتيجية مطلقة. ففرنسا كانت بمثابة المؤخرة الاستراتيجية للناتو وبدون موانيها وخطوط مواصلاتها ومخازن الاسلحة فيها ، كان محققا ان يفقد حلف شمال الاطلنطى أكبر وأهم ركائزه فى أوربا ، ومن هنا كانت اهمية فرنسا الاستراتيجية للناتو أكبر من اهمية المانيا . لذلك وقعت معاهدة مجتمع الدفاع الاوربى فى مايو ١٩٥٢ وهى المعاهدة التى اشتملت على المقترحات الرئيسية الواردة فى مشروع بليفان بعد ان ادخلت عليها بعض التعديلات،وتم ربط مجتمع الدفاع الاوربى بالناتو رسميا وان ظل الاخير يتمتع بسلطة مطلقة فى كل ما يتصل بأمر الدفاع عن العالم الغربى . وكان معظم اعضاء مجتمع الدفاع الاوربى باستثناء المانيا اعضاء فى تحالف الاطلنطى . ومن ثم اعتبر الهجوم على اى عضو فى منظمة الدفاع الاوربى اعتداء على المنظمة ، واى اعتداء على المنظمة يعتبر اعتداء على الناتو وبالعكس . وقد صدرت تصريحات عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تؤكدان فيها عزمها على الاستمرار فى الاحتفاظ بقوات لهما فى أوربا الى اجل غير محدود كجزء من مسئوليتهما تجاه الدفاع عن منطقة شمال الاطلنطى . وكان الهدف من هذه التأكيدات الانجلو امريكية تهدئة المخاوف الفرنسية من ان انسحاب هذه القوات سيترك فرنسا تواجه وحدها الجيش الالمانى فى المستقبل .

ومن وجهة النظر الالمانية كانت المشاركة فى مجتمع الدفاع الاوربى ، خطوة أخرى نحو استعادة الكيان الالمانى فى القارة الاوربية ، والتخلص من بعض قيود التبعية التى فرضها الاحتلال .

وقد ابقى الحلفاء على سلطتهم فى اتخاذ الترتيبات الكفيلة بحماية قواتهم العسكرية فى المانيا ضد المحاولات التى قد تلجأ اليها بعض العناصر الالمانية المتطرفة سواء من بين اليمين او اليسار لتخريب النظام السياسى والادارى الذى اتفق عليه لالمانيا ، وان يستمر الحلفاء فى احتلالهم لبعض قطاعات مدينة برلين حتى لا يكون التخلى عن برلين طالما أن صفقات أو تسويات تتم مستقبلا بين المانيا والاتحاد السوفيتى . كما اصر الحلفاء على حقهم المشروط فى التفاوض مستقبلا مع الاتحاد السوفيتى حول مشكلة اعادة توحيد المانيا ، وأضاف الحلفاء الغربيون ان المانيا التى يريدونها فى المستقبل ، دولة ديمقراطية ليبرالية على غرار جمهورية المانيا الاتحادية ، وأن يتم ادماجها فى المجتمع الاوربى (٣٧)

وهذه الاتجاهات التى أبرزتها السياسة الغربية ازاء مستقبل المانيا كانت غير واقعية فى أكثر جوانبها فاشتراط توحيد شطرى المانيا على أساس النظام السياسى القائم فى جمهورية المانيا الاتحادية كان مؤكدا أن يواجه بمعارضة الاتحاد السوفيتى الذى أقام نظاما شيوعيا فى شرق المانيا . كما أن ادماج الكيان الالمانى الموحد فى الكيان الاوربى كان لابد وأن يؤدى الى توسيع نطاق نظم الدفاع الغربى عن القارة الاوربية الى الحدود البولندية والى حدود مجموعة دول شرق أوربا ، اى أن الاتحاد السوفيتى كان هو الخاسر نهائيا من مثل هذه التسوية . وعلى فرض أن الاتحاد السوفيتى قبل توحيد المانيا ، فانما كان ذلك يعنى من وجهة نظره أن تكون المانيا الموحدة محايدة سياسيا وأن تكون منفصلة اقتصاديا وعسكريا عن الكتلة الغربية ».

وقد تعرضت مشروعات اقامة مجتمع للدفاع الاوربى الى انتكاسة قوية بفعل عدة مؤثرات يتصل بعضها بأوضاع السياسة الفرنسية نفسها، ويتصل البعض الاخر بالتغيير الذى طرأ على السياسة الامريكية بعد وصول ايزنهاور ودلاس الى مركز الحكم فى الولايات المتحدة ».

اما بالنسبة الى العامل الاول ، اى المتصل بأوضاع السياسة الفرنسية ، فقد بدأت تثور الشكوك حول مستقبل الحماية الانجلو ــ امريكية لامن فرنسا والقارة الاوربية ضد الخطر الالمانى الذى سينجم عن احياء الروح العسكرية فى المانيا، حيث ان بريطانيا والولايات المتحدة كلتا لابد وان تصفيان وجودهما والتزاماتهما العسكرية فى اوربا يوما ما . كذلك فان انهاء الحرب الكورية وتخفيف الضغوط العسكرية على العالم الغربى اخذت تثير من جديد امكانية ابعاد المانيا الغربية عن تنظيمات الناتو وايقاف تسليحها . وبالاضافة الى هذا وذاك فان موقف فرنسا العسكرى

المضطرب في الهند الصينية وما اثاره من موجة عارمة من الشعور القومي الفرنسي ، بدأ يؤثر في الاتجاهات الفرنسية ازاء موضوع الاندماج الاوربي ويثير جوا من التشكك في فعاليـة التنظيمات الفيدرالية والمؤسسات فوق القومية التى بدأت تنبثق في غرب أوربا ، وأخذ اليمين الفرنسي يطالب بالتخلى عن مجتمع الدفـاع الاوربي ، وأن تبقى فرنسا على كيانها واستقلالها وان تنسحب من هذه التنظيمات المندمجة ..

وبدلا من مشاريع الاندماج الاوربى ، بدأت هذه المجموعات اليمينية تطالب باقامة اتحاد فرنسى يجمع بين فرنسا ومستعمراتها عبر البحار من أجل الابقاء على وضع فرنسا كدولة كبرى ..

وقد أثار هذا الاتجاه الفرنسي الجديد من مجتمع الدفاع الاوربي احتجاج الحكومة الامريكية وأخذ دالاس يهدد باعادة تقويم الاستراتيجية الامريكية في منطقة غرب أوربا ، وذلك فيما اذا أخفقت فرنسا في ايجاد حل لازمة الدفاع الاوربي التى تسببت فيها .. وكان تهديد دلاس يعنى احد شيئين : اما الاقدام على تسليح المانيا الغربية دون موافقة فرنسا ، أو ان تسحب امريكا قواتها من أوربا ، وتعتمد في الدفاع عن أمن القارة الاوربية على القوة البحرية والجوية الامريكية .. وكان أى من هذين البديلين يعنى تمزيق كيان الناتو وزيادة حدة الاحتكاك والتباعد بين الدول الاعضاء في كتلة الاطلنطى . وكمخرج من هذه الأزمة اتجهت الدبلوماسية البريطانية — في محاولتها لضمان تسليح المانيا بموافقة فرنسا — الى اتفاقية بروكسل القديمة ، حيث اقترحت تعديلها وضم المانيا وايطاليا اليها .. واصبحت هذه المعاهدة الجديدة تعرف باتحاد غرب اوربا .. وهذا الترتيب الجماعي كان نظريا أكثر منه عمليا ، حيث لم تكن هناك قوات عسكرية تحت تصرف الاتحاد،ولم تكن له اية استراتيجية للدفاع عن أمن أعضائه ، بل ظلت هذه المسئولية متركزة كلية في الناتو .. وكانت مهمة اتحاد غرب أوربا التمهيد لادخال المانيا الغربية في حلف شمال الاطلنطى مع الابقاء على بعض القيود والاشتراطات على تسليح المانيا على نحو يشابه ما اقترحته معاهدة مجتمع الدفاع الاوربي . وقد تعهدت المانيا الغربية بمقتضى معاهدة اتحاد غرب اوربا أن لا تنتج اسلحة ذرية او كيمائية او بيولوجية ، أو الصواريخ بعيدة المدى ، وبعض انواع من الالغام وناقلات القنابل والسفن الحربية . كما حدد عدد الفرق العسكرية التى يمكن أن تشترك بها المانيا الغربية في الناتو باثنتى عشرة فرقة ، على حين سمح لفرنسا بالاشتراك بأربع عشرة فرقة عسكرية ..

ولم تكن هذه وحدها هى الترتيبات والضمانات التى سعى الغرب الى فرضها على المانيا الغربية، فبالاضافة الى ذلك سمح للقائد الاعلى للقوات المتحالفة في أوربا أن يكون السلطة النهائية فيما يتصل باستعمال هذه القوات في القارة الاوربية ، وأن يكون من حقه الابقاء على معدلات الاندماج القائمة بين القوات الوطنية ، وأن يكون المرجع الاخير في كل الامور المتعلقة بتدريب هذه القوات وتوجيهها . كذلك تعهدت بريطانيا بالابقاء على اربع فرق لها ، وعلى بعض من قوتها الجوية التكتيكية في اوربا ، على أن لا تنسحب هذه القوات البريطانية من أوربا الا بموافقة اغلبية دول اتحاد غرب أوربا ، أو في حالة وقوع ازمة دولية خارج القارة الاوربية ، وقد أفلحت هذه الترتيبات في تهدئة مخاوف فرنسا وجعلها تعتقد انها لن تكون بمفردها اذا ما اصطدمت بالمانيا في المستقبل ..

وعلى ذلك فقد استطاع منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا أن يقنع الجمعية الوطنية الفرنسية بالتصديق على اتفاقات باريس الموقعة في ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ والتى سمح بمقتضاها لالمانيا الغربية بالدخول في حلف الاطلنطى . وقد أضيف الى اتفاقات باريس اعلانان فيما بعد ، وفي الاعلان الاول تعهدت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية باحترام مبادىء الامم المتحدة ، واقرت بالصبغة الدفاعية لمعاهدة بروكسل المعدلة (اتحاد غرب اوربا) والناتو ، وتعهدت كذلك ان لا تلجأ الى استعمال القوة المسلحة لاعادة توحيد المانيا او تغيير الحدود التى تفصلها عن الدول المجاورة لها،وأن تعمل على حل خلافاتها مع الدول الاخرى بالوسائل السلمية .

وفي الاعلان الثانى ، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اعترافهم بجمهورية المانيا الاتحادية على انها صاحبة الحق الشرعي فى التمثيل المانيا كلها ، كما اعلنوا كذلك انهم سيعملون على تحقيق الوحدة الالمانية بالطرق السلمية ،

وانهم سيستمرون فى تحمل مسئولياتهم الدفاعية تجاه كل من المانيا الغربية وبرلين الغربية .

وقد اعقب ذلك كله تصديق البوند ستاج الالمانى على اتفاقات باريس فى ٢٧ فبراير ١٩٥٥ وسط موجة من الانتقادات للحل النصفى الذى ارتضاه اديناور لمشكلة اقليم السار المتنازع عليه بين كل من فرنسا والمانيا .

وقد قوبل اعادة تسليح المانيا فى الاتحاد السوفيتى بموجة عاصفة من الانتقادات الموجهة ضد الغرب من حيث احياء الروح العسكرية العدوانية فى المانيا ، والتجأ الاتحاد السوفيتى كاجراء مضاد الى تسليح المانيا الشرقية وانشاء حلف وارسو ، على النحو الذى سنفصله فيما بعد .

ورغم عداء الاتحاد السوفيتى لاعادة تسليح المانيا ، الا انه قام بدعوة كونراد اديناور الى موسكو فى سبتمبر ١٩٥٥ وتم الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين روسيا السوفيتية وجمهورية المانيا الاتحادية ، ولم تسفر مباحثات اديناور فى موسكو عن اى تقدم يذكر فى مشكلة اعادة توحيد المانيا (١٠) . كذلك لم يحرز مؤتمر الاقطاب الاربعة فى جنيف اية نتائج ايجابية فى هذا الصدد حيث ظل كل من الطرفين السوفيتى والغربى يبرز وجهات نظر تتناقض مع بعضها البعض ، واصبح الحل لمشكلة اعادة توحيد المانيا فى نظر اديناور ووزير خارجيته هنريش فون برنتانو ، يكمن فى التحالف مع الغرب ، والتفاوض من مركز القوة واتبع ذلك فى ديسمبر ١٩٥٥ صدور القرار الذى اتخذته الحكومة الالمانية والذى يقضى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اية دولة تعترف بنظام الحكم القائم فى المانيا الشرقية (مبدا هالشتين) .

ووسط هذه التيارات المتناقضة فى اجواء السياسة الاوربية ، والحرب الباردة بين الكتلتين ، امكن لالمانيا الغربية أن تستعيد اقليم السار نتيجة الاستفتاء المحلى الذى عمل فى ٢٣ اكتوبر ١٩٥٥ ، تنفيذا لاتفاقات باريس، وفى هذا الاستفتاء رفضت مقاطعات السار فكرة ادماج اقليمهم فى الكيان الاوربى ووافقوا بأغلبية اثنين الى واحد على العودة الى المانيا ، وتحقق ذلك نهائيا فى أول يناير عام ١٩٥٧ .

وتبع ذلك تقوية روابط المانيا الغربية بالولايات المتحدة على النحو الذى أكده برنتانو اثناء زيارته لواشنطن فى مارس ١٩٥٧ ، هذا فى الوقت الذى تدهورت فيه العلاقات بين المانيا الغربية والاتحاد السوفيتى حين اقدمت الاولى على حل الحزب الشيوعى الالمانى فيها ، ثم تحققت خطوة أخرى فى اتجاه تدعيم علاقات المانيا الغربية بكتلة الاطلنطى . حين أقدمت الدول الست الاعضاء فى اتحاد غرب أوربا ، او اوربا الصغيرة على عمل ترتيبات جديدة لزيادة درجة الاندماج السياسى والاقتصادى لهذه المجموعة من الدول ، وتمثل ذلك فى انشاء السوق الاوربية المشتركة ، وكان ذلك فى اول يونيو ١٩٥٨ ، واحتلت المانيا الغربية مركزا قويا من المنافسة بين الدول الاعضاء فى هذه السوق .

السياسة السوفيتية فى المانيا الشرقية

فى ربيع عام ١٩٥٣ بدات موسكو تخفف من سيطرتها العسكرية على المانيا الشرقية ، وفى هذا العام قامت بعض اضرابات فى شرق برلين ومنها امتدت الى اجزاء اخرى ، ولكن امكن انهاؤها . واعقب ذلك الزيارة التى قام بها كل من جروتفيل واولبريخت الى موسكو وادت بالاتحاد السوفيتى الى عمل عدة امتيازات اقتصادية لالمانيا الشرقية ، والافراج عن الوف من اسرى الحرب الالمان ومنهم المارشال باولوس . وفى ٢٥ مارس ١٩٥٤ اعترف الاتحاد السوفيتى بالسيادة الكاملة لدولة المانية الشرقية رغم احتفاظه ببعض القوات السوفيتية هناك ، وفى سبتمبر ١٩٥٤ توصلت حكومة المانيا

---

(١٠) International Politics : the Western State System and the World Community. op. cit; P. 492.

الشرقيـة الى عقد معاهدة جديدة مع الاتحـاد السوفيتي تشـتمل على مزيد من الاعتراف السوفيتي بالمـانيا الشرقية . وفى ١٤ مايو ١٩٥٥ اصبحت المـانيا الشرقية عضوا مؤسـسا فى حلف وارسو ، وهى المنظمة العسـكرية التى وجدت فى الكتلة السوفيتية على غرار الناتو فى الكتلة الغربية . ومعاهدة حلف وارسـو التى تـكونت من الاتحـاد السوفيتي والمـانيا الشرقيـة وبولنـدا وتشيكوسلوفاكيا والمجـر ورومانيا وبلغاريا والبانيا ، اتفق على أن تسرى لمدة عشرين عاما ، وعين وقتئذ المارشال السوفيتى ايفان كونيف قائدا أعلى لهذه المنظمة . وفى يناير ١٩٥٦ اقدمت جمهورية المـانيا الديمقراطيـة باعتبارها عضوا فى منظمة حلف وارسو عـلى تحويل قواتها البوليسية الى جيش وعين فيلى ستوف وزيرا للدفاع ، وقد اتبعت حكومة المـانيا الشرقية سياسة مماثلة للسياسة السوفيتية من حيث ادانة الستالينية ، والتنديد بمـا حدث فى بولندا والمجر فى اكتوبر ١٩٥٦ .

وكان احد الاهداف الاستراتيجية للدبلوماسية السوفيتية ازاء المشكلة الالمـانية ، هو الحصول على اعتراف الغرب بجمهورية المانيا الديمقراطية، ثم انهاء الاحتلال الغربى لبرلين الغربية ، وهـو السبب الذى صرح خروشوف من اجله بقوله : « ان موافقتنا على توحيد المـانيا على اسـاس راسمالى أمر لا نقبله ، كما ان توحيد المـانيا على حساب جمهورية المـانيا الديمقراطيـة سيؤدى الى تضييق الجبهة الاشتراكية . ونحن نعلن باصرار اننا لن نتقدم ابـدا على اى اجراء فيه استسلام للراسمالية » .

ومن اجل تحقيق هذا الهدف اقدم الاتحـاد السوفيتي فى نوفمبر ١٩٥٨ بتوجيه انذار للغرب مضمونه انه قبل نهاية ستة شهور سيعمل على انهاء الاحتلال الرباعى لبرلين وتحويلهـا الى مدينة حرة ، كما سيقوم بتسليم سلطاته فى برلين الشرقيـة ، وكذلك الممرات المؤدية الى غرب برلين الى حكومة المـانيا الشرقية . وكان القصد الذى رمى اليه السوفيت من ذلك هو اجبـار الغرب على التعامل مباشرة ورسميا مع حكومة المـانيا الشرقية للاتفاق حول الترتيبـات التى تضمن لهم حق الوصول الى برلين . كذلك اعاد الاتحاد السوفيتى ذكر اقتراحه من موضـوع الوحـدة الالمـانية ، الا وهو اشراك المانيا الشرقية والمـانيا الغربية فى نظام اتحـاد كونفيدرالى ، هذا على الرغم من أن الاتحـاد السوفيتى ، شأنه فى ذلك شأن الغرب ، لم يكن راغبا فى اتمام الوحدة الالمـانية تخوفا من خطرها فى المستقبل . ومثل هذا المشروع الكونفيدرالى كان محققا أن يشتمل على كثير من المتناقضات الجذرية التى كان من المتعذر تذويبها . فالمـانيا الشرقية كانت لها ارتباطات مذهبية واقتصادية وعسكرية بالكتلة السوفيتية . أما المـانيا الغربية فكانت لها مجموعة مضادة من الارتباطـات مع الكتلة الغربية ، وكان هذا كفيلا باحداث خلافات وانقسامات عميقة حول مضمون السياسـة الخارجية لهذه الدولة الكونفيدرالية ، كما كان يجعل من الصعب الاتفاق على اتباع سياسـات اقتصادية موحدة او متجانسة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فقد اعترفت المانيا الديمقراطية بالاودرنيسى كخط فاصل بين الحدود الشرقيـة لالمـانيا وبين بولندا ، هذا فى الوقت الذى لم تكن فيه المـانيا الغربية قد اعترفت بعد بفقدانها النهائى للاقاليم التى سلخت منها وضمت الى بولندا فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ومن الاشتراطات التى اشتملت عليها هـذه المقترحات السوفيتية ، ضمان التمثيل المتكافىء لجمهورية المـانيا الديمقراطية (١٧ مليونا) ، وجمهورية المـانيا الاتحادية (٥٣ مليونا) فى هذا النظام الكونفيدرالى . والاعتبار الذى حـدا بالاتحاد السوفيتى الى الاصرار على هـذا الاشتراط هو تخوفه من ان يؤدى فقدان التكافؤ فى التمثيل الى امتصاص كيان المـانيا الشرقيـة داخل هذه الدولة الجديدة . ويؤكد هذه المخاوف ما صرح به السفير السوفيتى فى المـانيا الغربية عام ١٩٦٠ حين قال ان الشرط الاساسى لتحقيق الوحدة الالمـانية ، لم يكن فى ضمان حياد الدولة الالمـانية الموحدة ، وانما فى تأميم الصناعات الاساسية فى المـانيا الغربية ، وتحطيم السيطرة الاحتكارية لرءوس الاموال الخاصة فيهـا ، وتحقيق سيطرة الطبقات العاملة وسيادتهـا على المجتمع الالمـانى (١١) .

أما من وجهـة نظر الغرب فقد اشتملت

(11) Bachground of Heads of Government Conference, 1960, the U. S. Department of State, 1960.

المقترحات السوفيتية على اضرار جسيمة بالمصالح الغربية فى المانيا وأوربا على النحو التالى : ان الانسحاب من برلين والاعتراف بالمانيا الشرقية كان بمثابة اعتراف بالامر الواقع ، كما كان يعنى تهديدا للناتو واضعافا لكيانه ، والتشكيك فى فعالية حماية أمريكا العسكرية لحلفائها فى أوربا وغيرها من مناطق العالم ، مما كان كفيلا بدفع الالمان الى التفاوض مع الاتحاد السوفيتى ، وجعلهم ينهون روابط المانيا السياسية والاقتصادية والعسكرية بالكتلة الغربية . وكان هذا يعنى ايضا انهاء السوق الاوربية المشتركة حيث أن المانيا كانت دعامتها الرئيسية وعليها اعتمدت الدول الاوربية الاخرى فى الحصول على ما يلزمها من رءوس أموال . وفضلا عن ذلك كله ، فانه اذا ما انسحبت المانيا الغربية من الناتو ، كان لابد وأن يستتبع هذا سحب القوات الامريكية الموجودة فى المانيا الى الولايات المتحدة حيث لم يكن من الممكن سياسيا أو استراتيجيا نقلهم الى فرنسا . وانسحاب هذه القوات البرية من أوربا كان لابد وأن يؤكد للشركاء الاوربيين فى كتلة الاطلنطى أن الولايات المتحدة تضحى تعهداتها العسكرية تجاههم خوفا من تعرضها للهجوم النووى السوفيتى .

وترتيبا على ذلك فقد كان الانذار السوفيتى تحديا خطيرا للسياسة الامريكية ولاستراتيجية الانتقام الشامل ، ولم يكن من الممكن التعويل على قوة القيادة الجوية الاستراتيجية الامريكية فى الوقت الذى قطع فيه الاتحاد السوفيتى شوطا بعيدا فى مضمار التسلح النووى . كذلك فان الانذار السوفيتى كان اختبارا لقوة الناتو على مواجهة هذا التحدى لان اى اجراء تلجأ اليه الولايات المتحدة كان محتما ان يجرهم الى حرب عالمية ثالثة او بمعنى اصح الى كارثة نووية عامة .

فأما عن جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة اديناور فقد عارضت بشدة تغيير وضعية برلين ، واصرت على ضرورة احتفاظ الغرب بحقوقه والتزاماته فى برلين وحذر اديناور من أن اى ضعف فى موقف الغرب فى برلين سوف ينتهى بسلسلة من ردود الفعل العنيفة لامن العالم الغربى كله ، لانها كانت ستؤدى الى تصفية علاقات المانيا بأوربا الغربية ، وانهيار الناتو ، وتسلط السوفيت على أوربا . وقد ايدت فرنسا موقف حكومة اديناور وكان ذلك نابعا من تقييم ديجول للدور

٢٢٤

الذى يمكن أن تلعبه فرنسا فى زعامة القارة الاوربية . فهو كان ينظر الى أوربا متحدة على انها دعم للقوة الفرنسية ، كما كانت بالنسبة اليه قوة عالمية سيزداد ثقلها فى السياسة الدولية فى المستقبل ، وهذه القوة العالمية كانت تبنى فى الاساس على محور بون — باريس (٥). ولم تكن فرنسا راغبة فى اى تغيير يحدث فى القارة الاوربية ويتهدد هذا المخطط الفرنسى . وصرح ديجول حينئذ . قائلا : « ان تعاون فرنسا والمانيا الغربية يجب ان يستمر ، ومن ثم فان اندماج المانيا الغربية فى أوربا كان ضرورة حيوية لقدرة فرنسا على الدفاع عن نفسها » (٥).

ومن هنا كانت كل من المانيا الغربية وفرنسا من أشد دول الكتلة الغربية معارضة للتفاوض مع الاتحاد السوفيتى بشأن مشكلتى برلين والمانيا . اما الدولة التى وضعت ضغطا شديدا فى اتجاه هذا التفاوض فكانت بريطانيا حيث خشيت ان تندفع الولايات المتحدة فى تنفيذ استراتيجية الانتقام الشامل الى اثارة حرب نووية تفوق اضرارها بكثير النقاط موضع الخلاف بين الطرفين الغربى والسوفيتى . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الدبلوماسية البريطانية ترى فى هذا التفاوض اداة لتفادى الاحراج الذى يمكن أن يلحق بالغرب فيما لو أحجمت الولايات المتحدة عن تنفيذ استراتيجيتها على غرار ما حدث فى الهند الصينية عام ١٩٥٤ ، حينما تبين الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية أن التهديدات الامريكية بالانتقام النووى الفورى لم يكن الا من قبيل التهويش . وعلى ذلك اقترح هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا عقد مؤتمر قمة بين الاتحاد السوفيتى والغرب للتباحث حول ازمة برلين (٥).

اما عن الموقف الامريكى فقد تذبذب بين هذين الاتجاهين المتناقضين : اى الخط الفرنسى — الالمانى ، والخط البريطانى ، وان كان الاتجاه الامريكى بدأ يتحول اكثر فأكثر فى اتجاه الخط البريطانى . فمن جهة كانت الولايات المتحدة ترغب فى الاستمرار فى بقائها فى برلين فى الوقت الذى حاولت فيه تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل .

وهنا بدأ جون فوستر دالاس يصرح بأنه من الممكن التباحث مع المانيا الشرقية حول موضوع الممرات على اعتبارها «وكيلا» للاتحاد السوفيتى وقال أن الوحدة الالمانية يمكن الحصول عليها

وسائل غير الانتخابات الحرة ؟ وكان هذا فى ذاته تراجعا عن الموقف الذى كثيرا ما اصرت عليه السياسة الامريكية تجاه المشكلة الالمانية . واقترحت الولايات المتحدة عقد مؤتمر قمة بين الغرب والاتحاد السوفيتي ولكن على أن يسبق ذلك تحقق شرطين : (أ) سحب الاتحاد السوفيتي لانذاره (ب) عقد مؤتمر من وزراء الخارجية لاقتراح الاسس الكفيلة بتسوية مشكلتى المانيا وبرلين .

وكان هدف مؤتمر القمة كما ورد فى الاقتراح الامريكى ، التصديق على القرارات التى يمكن التوصل اليها على مستوى وزراء الخارجية .

وقد قبل الاتحاد السوفيتي الشرط الثانى ، وفى نفس الوقت اعلن أن تصريحه الذى اصدره فى نوفمبر ١٩٥٨ حول برلين والذى اثار كل هذه الازمة لم يكن انذارا كما حاول الغرب أن يصوره للعالم .

وعقد مؤتمر وزراء الخارجية فى جنيف فى صيف عام ١٩٥٩ ، وفى هذا المؤتمر لم يتراجع الاتحاد السوفيتي عن موقفه . أما الولايات المتحدة فقد سمحت بوجود وفد لالمانيا الشرقية اثناء المباحثات بعد أن هدد الاتحاد السوفيتي بقطع المفاوضات اذا لم تمثل المانيا الشرقية فيها . وكان هذا يعنى اعترافا واقعيا بحكومة المانيا الشرقية من قبل الغرب ، وقد تخلى الغرب عن مشروعه الخاص باعادة توحيد المانيا الذى تقدم به الى مؤتمر وزراء الخارجية فى جنيف . وكان هذا المشروع يدعو الى تكوين لجنة من الدول الاربع الكبرى وتساعدها فيها دولتا المانيا من أجل مناقشة معاهدة صلح مع المانيا الموحدة واقتراح قانون انتخابات موحد لالمانيا كلها . ولكن هذا المشروع لم ينجح لان الاتحاد السوفيتي أصر على التمثيل المتكافىء لدولتى المانيا ، كما طالب بأن تستبعد الدول الاربع الكبرى من عضوية هذه اللجنة . وعلى هذا انصرف الغرب عن موضوع تسوية المشكلة الالمانية الى بحث حل لازمة برلين ، وفى هذا الصدد اقترح الغرب اجراءين :

(أ) تعهد الغرب بعدم تسليح قواته الموجودة فى برلين نوويا وأن لا يقيم قواعد للصواريخ فى المدينة .

(ب) ان يحد الحلفاء من نشاطهم الدعائى فى القطاع الغربى من برلين بشرط ان يتعهد السوفييت بالمثل فى قطاعهم . ولكن الاتحاد السوفيتى رفض هذه المقترحات الغربية ، كما رفض تجديد اعترافه بحقوق الحلفاء فى برلين واصر على ضرورة انهاء احتلال هذه المدينة .

وقد اثار موقف أمريكا من أزمة برلين ، واستعدادها للتفاوض مع الاتحاد السوفيتى ، الشكوك فى كل من فرنسا والمانيا الغربية حول نوايا الولايات المتحدة ومدى استعدادها للدفاع عن حقوق الغرب فى برلين ، وقدرتها على مقاومة الضغط السوفيتى . وجاء تفجير فرنسا لقنبلتها الذرية الاولى عاملا من عوامل التشدد فى اتجاهاتها هى والمانيا الغربية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حول برلين .

وفى بداية عام ١٩٦٠ صرح خروشوف امام مجلس السوفيت الاعلى بأنه فيما اذا اخفقت المحاولات المبذولة لعقد معاهدة صلح مع دولتى المانيا ، فان الاتحاد السوفيتى سيتقدم مع غيره من الدول على توقيع معاهدة صلح منفردة مع جمهورية المانيا الديمقراطية مهما ترتب على ذلك من نتائج . وقد تأكد هذا الاتجاه فى التصريح الرسمى الصادر من اجتماع دول حلف وارسو فى فبراير ١٩٦٠ .

وقد استمر فى ذلك الوقت الانقسام داخل الكتلة الغربية بين اتجاهى المانيا الغربية وفرنسا المتشدد من جهة وبين الاتجاه الانجلو أمريكى المرن من جهة أخرى . ولكن الاتجاه الاخير كان من بين العوامل التى هيأت الجو امام الاتفاق على عقد مؤتمر قمة فى باريس فى مايو ١٩٦٠ ، وهو المؤتمر الذى فشل بسبب حادثة طائرة التجسس الامريكية من طراز يو ــ ٢ التى اسقطها السوفيت وادت الى نشوب ازمة حادة فى العلاقات الامريكية السوفيتية ، وحينئذ اعلن خروشوف انه لن يتفاوض مع ايزنهاور بشأن برلين وانما سينتظر حتى تأتى حكومة أمريكية جديدة ليتفاوض معها .

العلاقات السوفيتية ــ الامريكية حول المانيا بعد أزمة مؤتمر باريس

لم يتراجع الاتحاد السوفيتى عن اتجاهاته ازاء المشكلة الالمانية حتى بعد ان تغيرت حكومة

ايزنهاور ووصول كيندى الى الحكم ، وكان من اول الاجراءات التى لجأ اليها الرئيس كيندى لتخفيف حدة التوتر فى العلاقات الدولية وبخاصة فى العلاقات الامريكية السوفيتية بعد أزمة الثقة العنيفة التى قادت اليها حادثة طائرة التجسس الامريكية ، الدخول فى مفاوضات قمة ثنائية مباشرة بينه وبين الزعيم السوفيتى خروشوف للتباحث حول عدد من القضايا الدولية الهامة وعلى راسها بالطبع المشكلة الالمانية . وتم هذا بالفعل فى يونيو ١٩٦١ ».

وقد حدد خروشوف موقف الاتحاد السوفيتى من هذه المشكلة بأن قال : « ان الحكومة السوفيتية تشعر بأن عدم عقد معاهدة صلح مع المانيا قد تسببت فى خلق اوضاع خطيرة فى أوربا مما يجعل التوصل اليها ضرورة حيوية قصوى ». ويجب ان لا تشتمل مثل هذه المعاهدة على اجراء أية تعديلات فى حدود شطرى المانيا وان تكون متفقة فى نصوصها مع احكام اتفاقية بوتسدام ، وقد أعلنت حكومة المانيا الديمقراطية أنها تعترف بخط الاودرنيسى نهاية الحدود الشرقية لالمانيا ، وهو خط سلام بين الشعب الالمانى والبولندى . وعلى ذلك فان اى محاولة لتعديل الحدود الراهنة لن تؤدى الا الى حرب نووية بين الدول الكبرى » ».

واضاف خروشوف ان الالتزامات التى يدعيها الغرب تجاه برلين الغربية انما تحولت الى التزامات تجاه المانيا كلها وهو ما جعلهم يحولونها الى دولة عسكرية وادماجها فى حلف الاطلنطى واتخاذها اداة تهديد ضد الاتحاد السوفيتى (١٢) ».

ثم استرسل خروشوف فى تحليله للدوافع المحركة للسياسات الغربية تجاه المشكلة الالمانية بأن ذكر ان السبب الذى يدفع الغرب الى المطالبة بتوحيد المانيا هو احساسه بأن ايديولوجيته وافكاره ستنتصر فى المانيا الموحدة لان المانيا الغربية اضخم فى حجمها السكانى من المانيا الديمقراطية . ولكن الاختلافات الايديولوجية العميقة بين النظامين السياسى والاقتصادى فى كل من دولتى المانيا ، كانت من وجهة النظر السوفيتية حائلا لا يستهان به فى طريق الوحدة الالمانية ». وقال خروشوف ان الشرط الاساسي لاجراء هذه الوحدة كان فى ضمان التماثل فى نظرة الشعب للحياة فى دولة واحدة ، ومثل هذا الوضع يمكن ان ينبثق فى النهاية من خلال التعاون بين حكومتى هاتين الدولتين نفسيهما بعيدا عن الضغوط والمؤثرات ومظاهر التدخل التى تمارسها الدول الاخرى فى الشئون الداخلية للشعب الالمانى ».

وفى البيان الذى القاه خروشوف فى ٧ اغسطس ١٩٦١ قال : « ان الذى يملك حل مشكلة اعادة توحيد المانيا هو الشعب الالمانى نفسه ، وليس الدول الغربية كما فعلت فى عام ١٩٥٤ فى اتفاقات باريس التى نتج عنها تضحية جمهورية المانيا الاتحادية بالمصالح الحيوية للشعب الالمانى فى مقابل الانضمام الى حلف شمال الاطلنطى » ».

وقد بلغ التدهور ذروته فى هذا الوقت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول مشكلة برلين ، واصبحت برلين بلا جدال الجبهة الرئيسية فى الحرب الباردة بين الكتلتين ، وكان من الممكن ان تؤدى عوامل الشد والجذب بين الطرفين حول الوضع المتأزم هناك الى وقوع حرب نووية عامة . وزاد من حدة التوتر والاحتكاك الاجراء الذى لجأت اليه حكومة المانيا الشرقية فى ١٣ اغسطس ١٩٦١ بأن اقامت حائطا فى برلين لمنع هجرة الافراد وانتقالاتهم من برلين الشرقية الى برلين الغربية . ولم تكترث الحكومة السوفيتية باحتجاجات الولايات المتحدة على هذا الاجراء ، وانما اعلنت انها تخلع تأييدها التام على الاجراء الذى اقدمت عليه جمهورية المانيا الديمقراطية من اجل زيادة رقابتها على حدودها مع برلين الغربية لمنع النشاط التخريبى الذى تقوم به برلين الغربية ضد المانيا الديمقراطية وغيرها من دول المعسكر الاشتراكى . واضافت ان هذا الاجراء وضع يتفق مع سيادة المانيا الديمقراطية ووسيلة ضرورية لحماية مصالحها المشروعة ، وليس هناك ثمة سند قانونى يخول للولايات المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لالمانيا الديمقراطية ».

---

(١٢) «The Soviet Stand on Germany : Proposals for a German Peace Treaty», Cross currents Press. New York, 1961.

محاولات التقارب الفرنسي – الالماني

فى الوقت الذى كانت أوضاع التأزم والاحتكاك بين الكتلتين السوفيتية والغربية قد بلغت ذروتها حول برلين والمشكلة الالمانية عموما ، كانت هناك ثمة محاولات نشطة للتقارب بين فرنسا والمانيا الغربية على نحو غير مسبوق فى تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، وارتبطت دوافع هذا التقارب فى جانب كبير منها بمخططات ديجول فى أوربا لتأكيد الزعامة الفرنسية لها . وكان مخطط ديجول فى القارة الاوربية يقوم على معارضة مشاريع الاندماج السياسى الاوربى والتنديد بفكرة اقامة مؤسسات فوققومية ، واعتقد ديجول انه من خلال تكتيل الفاعليات السياسية لدول اوربا الصغيرة (مجموعة دول السوق الاوربية المشتركة) وزيادة استقلالها عن الناتو وعن النفوذ الانجلو ساكسونى ، وانشاء قوة نووية رادعة خاصة بها ، واتخاذ محور بون — باريس على انه القوة المحركة لها ، كان يمكن لهذه المجموعة ان تلعب دورا هاما فى السياسة الاوربية .

وقد وجد هذا المخطط الفرنسى استجابة له فى المانيا ، ففى ربيع عام ١٩٦٢ استطاع ديجول اقناع حكومة بون أن تنضم الى جانب فرنسا فى معارضة الموقف الانجلو امريكى من موضوع المفاوضات مع السوفيت حول برلين . ويقال أن اديناور الذى كان يدرك تماما اهمية ارتباط المانيا الغربية بالولايات المتحدة قد استهوته نظرية ديجول القائلة بأنه لولا عناد ومعارضة فرنسا لقبلت واشنطن ولندن الاتفاق مع موسكو حول برلين بما يتعارض ورغبات الشعب الالمانى . وبالاضافة فقد وجد اديناور فى ديجول زعيما أوربيا مسئولا على استعداد للتعامل مع المانيا على قدم المساواة فى داخل اوربا الجديدة .

ومن واقع هذا الالتقاء فى اتجاهات الزعامات الفرنسية والالمانية ، استطاع ديجول واديناور أن يقنعا الدول الاطراف فى أوربا الصغيرة ان ينشئوا لجنة للاتفاق حول أسس التعاون السياسى بين هذه الدول . وكان ذلك هو أساس مشروع فوشيه الذى ظل محل مباحثات ومفاوضات طويلة ومرهقة بين دول أوربا الصغيرة . وكانت هناك ثلاث نقاط انبنت عليها المباحثات :
(أ) العلاقة بين أوربا المتحدة وتحالف الاطلنطى
(ب) علاقة هذا الشكل الجديد من أشكال التنظيم السياسى بالسوق الاوربية المشتركة
(جـ) الاعتبارات المتعلقة بمستقبل هذا المشروع .

وقد طلبت معظم الحكومات المعنية ان تكون هناك علاقة واضحة ومحددة بين اوربا المتحدة وبين تحالف الاطلنطى ، وأن يكون هناك تأكيد لروابط الولاء بكتلة — الاطلنطى ، كما اصرت على عدم السماح لهذا التنظيم الجديد ان يطغى على حقوق اللجنة الاوربية ، وأن لا يكون فيه مساس بالقواعد والاحكام الاقتصادية التى اشتملت عليها معاهدة روما . وفى نطاق هاتين النقطتين امكن التوصل أخيرا الى حل وسط وان كان بصعوبة بالغة . اما فيما يتعلق بمستقبل هذا التنظيم ، فلم يمكن التوصل الى اى حل نصفى ، فبعض الدول التى لم تكن على استعداد لقبول اى مشروع او تنظيم يتعدى هذا الاقتراح ، لم تقبل فكرة الارتباط الدائم به ، وحينما طالبت بالحصول على ضمانات تتصل بالمستقبل حدث الفشل فى الاتفاق على نوع وطبيعة هذه الضمانات (١٢) .

ورغم ان بريطانيا ابدت استعدادها لمناقشة هذا المشروع للاتحاد السياسى فى غرب اوربا ، الا ان ديجول لم يسمح لها بهذا ، اذ ان اشتراك بريطانيا فى مثل هذا الاتحاد كان من وجهة نظره سابقا لاوانه ، ويظهر ان ديجول استطاع ان يؤثر على اديناور وان يقنعه برايه رغم اعتراضات ايطاليا ومجموعة دول البنلوكس (١٤) .

---

(١٢) A New Effort to Build Europe, Foreign Affairs, January 1965, P. 204.

(١٤) J. H. Huizinga, «Which Way Europe,» Foreign Affairs, April 1965, PP. 487 - 500.
Herbert Luthy, «De Gaulle : Pose and Policy,» Foreign Affairs, July 1965, PP. 561 - 574.

وبعد أن صوت ديجول ضد ضم بريطانيا الى السوق الاوربية المشتركة ، وبسبب ازمة العلاقات داخل دول السوق حول حكمة هذا القرار الفرنسي ، اتجه ديجول الى تأكيد رابطة التحالف الخاصة بين فرنسا والمانيا ، وكان هذا اساس توقيع المعاهدة الفرنسية الالمانية فى ٢١ يناير ١٩٦٣ ، وقد نصت معاهدة التحالف هذه على عمل اجتماعات دورية على كل المستويات بين المسئولين فى الدولتين وعلى التعاون العسكرى وفى مجالات انتاج الاسلحة غير النووية .

اما عن ردود الفعل التى نتجت فى المانيا الغربية نفسها عن توقيع هذه المعاهدة فقد رحبت معظم الاحزاب الالمانية فى البوندستاج بالتحالف الفرنسي الالمانى على أساس انه لم يكن يتعارض مع علاقات المانيا الخارجية ، كما قالوا ان هذه المعاهدة لم تكن تعنى المفاضلة من جانب المانيا الغربية بين فرنسا من جهة وبين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة اخرى ، واكدوا ان المانيا الغربية كانت تعتمد كلية على الحماية العسكرية الامريكية حيث ان قوة ديجول النووية لم تكن لتمثل سوى اثنين فى المائة من القوة النووية الضاربة للولايات المتحدة كما ان روسيا لم تكن تعبأ كثيرا بقاذفات القنابل الفرنسية اذا ما قورنت بصواريخها النووية .

واذا مانحن حللنا حقيقة العوامل التى دفعت بالمانيا الغربية الى الارتباط بهذا المخطط الذى تبناه ديجول فى القارة الاوربية ، لامكننا أن نقول ان الدوافع السيكلوجية كانت ذات ثقل بارز فى هذا الخصوص حيث نظرت المانيا الى نفسها على انها شريك يقف على قدم المساواة مع فرنسا فى هذا التحالف بعد ان ذاقت مرارة الاحتلال ، كذلك كان هذا الارتباط بمثابة احد ردود الفعل الناتجة عن اغفال الولايات المتحدة التشاور مع المانيا الغربية حول المشاكل الحساسة المتعلقة بأمن القارة الاوربية خلافا لما كان حادثا وقت ان كان دالاس فى الحكم . وفضلا عن ذلك . فقد كانت المانيا مقتنعة بأن مثل هذا التحالف كان من المنتظر ان يجعل ديجول يتخلى عن اقتراحه الخاص بانشاء قيادة ثلاثية للتوجيه السياسى فى الناتو تتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الامر الذى كان لابد وان يضع المانيا فى مركز اقل من حلفائها فى كتلة الاطلنطى . كما كانت هناك الرغبة فى المناورة الدبلوماسية وضرب

الولايات المتحدة بفرنسا لدعم مركز المانيا الغربية فى محاولتها لاقناع أمريكا بانشاء قوة نووية رادعة متعددة الاطراف من أجل التمتع بقدر اكبر من سلطة التخطيط والرقابة على استخدام الاسلحة النووية للناتو ، وهى الاسلحة التى كانت المانيا الغربية ممنوعة من انتاجها بمقتضى اتفاقية اتحاد غرب أوربا . والى جانب هذه العوامل كلها ، أرادت المانيا الغربية من وراء ارتباطها بفرنسا ديجول التقليل من احتمالات التجاء الولايات المتحدة الى عقد صفقات مع الاتحاد السوفيتى على حساب المصالح الالمانية ، ثم كان هناك العامل الاقتصادى ، حيث توقعت المانيا ان تحصل على مزايا اقتصادية هامة من وراء حصر نطاق السوق الاوربية المشتركة ، وهذا يفسر السبب فى عدم معارضة اديناور لقرار ديجول بمنع بريطانيا من الانضمام الى هذه السوق .

اما عن اتجاهات الاتحاد السوفيتى من هذا التحالف ، فقد ابدى السوفيت تخوفا كبيرا من النتائج الخطيرة التى يمكن أن يقود اليها محور بون باريس وذلك اذا ما امكن لالمانيا الغربية أن تنتزع زعامة هذا التحالف من فرنسا اذا ما تهيأت لها الفرصة فى المستقبل ، مما كان يفتح الباب من جديد أمام المغامرات الالمانية العدوانية . وقد وصف الاتحاد السوفيتى ديجول بانه مغامر ومندفع ، ورفض المخطط الديجولى الرامى الى اقامة نظام أوربى يمتد الى حدود الاورال (وهو المخطط الذى استلهم ديجول فكرته من أندريه مالرو الذى اعتقد ان خطر الصين التوسعى على الاتحاد السوفيتى سوف يدفع بالاخير فى اتجاه التقارب مع غرب اوربا) .

المانيا الغربية ومشكلة التسلح النووى

لقد اوضحنا فيما سبق أن معاهدة اتحاد غرب اوربا تحظر على المانيا الغربية انتاج الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل خوفا من أن يؤدى امتلاك المانيا لهذه الاسلحة الى سعيها نحو تغير اوضاع التوازن القائمة فى اوربا ، غير ان الضغط بدا يتزايد اخيرا فى المانيا الغربية نحو امتلاك اسلحة نووية قوميه مستقلة ، او على الاقل نحو التمتع بقدر اكبر من المشاركة

الحقيقية فى سلطة استخدام الاسلحة النووية للناتو والاسهام ايجابيا فى عمليـة التخطيط الاستراتيجى لهذه الاسلحة ، وما يرتبط بذلك من عامل تحديد الاهداف فى اية حرب نووية مقبلة ».

وتبرز الحكومة الالمانية بفقدان التناسب الحالى بين التبعات التى تتحملها المانيا فى مسئولية الدفاع عن العالم الغربى — ومنها على سبيل المثال اننا عشرة فرقة فى حلف الاطلنطى — وبين حرمانها من القيام بدور فعال فى وضع وتخطيط الاستراتيجية النووية للناتو ، الامر الذى يخلق نوعا من التشكك المتزايد فى القيمة الحقيقية لضمانات الحماية النووية الامريكية لامن المانيا الاتحادية ، وهى اكثر دول غرب اوربا — فيما يقال — تعرضا للتهديد النووى السوفيتى (١٥) .

وقد عبر لودفيج ايرهارد مستشار المانيا الغربية السابق عن ضيق حكومته وامتعاضها بسبب حرمان المانيا من حق الرقابة الفعلية على توجيه الاستراتيجية النووية للناتو حين قال فى التصريح الذى ادلى به فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ : « تشعر الحكومة الالمانية بضرورة اقدام الناتو على تكييف اوضاعه مع الظروف السياسية والعسكرية الراهنة ، لمقابلة النتائج التى تمخضت عن تملك بعض دول الناتو للاسلحة النووية فى الوقت الذى يحرم البعض الاخر منها . واعتقادنا هو ان المشاركة فى مسئولية الدفاع النووى يجب ان تمتد الى كل دول حلف الاطلنطى تبعا للاعباء النسبية التى تتحملها ، ويدفعنا هذا الى التفكير فى ضرورة اقامة تنظيم نووى مشترك . ولقد اعلنا مرارا من قبل اننا لا نرغب فى تملك اسلحة نووية قومية ، ولكننا فى الوقت نفسه يجب الا نحرم من حق المشاركة فى استخدام هذه الاسلحة بحجة اننا دولة مقسمة » .

وفى الحقيقة ان وجهة النظر الالمانية هذه ترتبط على نحو وثيق باساس المشكلة النووية فى الناتو ، الا وهو تخوف الاوروبيين من حزم الصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى ذات الرءوس النووية الموجهة ضد اقليم غرب اوربا ، واعتقادهم انه ليس فى مقدور القيادة العليا المتحالفة فى اوربا ان تواجه التهديد النووى السوفيتى الا فى بعض القواعد الموجودة فى غرب روسيا وذلك عن طريق قاذفات القنابل البريطانية من طراز « ف ٧ » وايضا بواسطة عدد قليل من الغواصات التى تطلق صواريخ البولاريس والتى تتخذ قواعدها فى البحر الابض المتوسط . ويبدى كثير من حلفاء الولايات المتحدة الاوروبين خوفهم من ان الولايات المتحدة ستحجم عن الدفاع عن غربى اوربا بالاسلحة النووية اذا ما كان فى استخدام هذه الاسلحة تعارض مع امن امريكا ومصالحها الحيوية . وهذا الخوف يشكل حجر الزاوية فى ازمة الثقة التى وجدت بين الولايات المتحدة والجنرال ديجول حول سعيه الى انشاء قوة نووية فرنسية مستقلة عن الناتو (١٦) . وقد انتقل التشكك فى فعالية ضمانات الحماية النووية الامريكية لغرب اوربا ، من فرنسا الى المانيا ، ويتزايد هذا الشك بفعل الاعتبارات الاتية :

(أ) ان الاعتماد الكامل على الحماية النووية الامريكية ، انما يربط مصير المانيا بالتقلبات السياسية الداخلية فى الولايات المتحدة نفسها .

(ب) ان الولايات المتحدة ربما تعيد النظر مستقبلا فى امر ارتباطاتها باوربا وتقرر سحب حمايتها النووية مع كل تزايد فى الاحساس بالخطر النووى السوفيتى لامن القارة الامريكية .

---

(١٥) Herbert O. Horn and John Ponturo, «Stable Deterrence Proposals : Some Questions,» ORBIS, Winter 1964, PP. 821 - 882.
Fredrick W. Mulley, «NATO'S Nuclear Problems : Control or Consultation,» ORBIS, Spring 1964, PP. 21 - 36.
Timothy W. Shanley, «Decentralizing Nuclear Control in NATO,» ORBIS, Spring 1963, P.P. 41 - 49.
Christopher Emmet, «The U.S. Plan for a NATO Nuclear Deterrent» ORBIS, Summer 1964, P.P. 265 - 278.

(١٦) فى هذا الخصوص راجع مقالنا المنشور فى مجلة السياسة الدولية بعنوان « الجنرال ديجول وحلف الاطلنطى » عدد يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٠ — ٤٨ وكذلك مقالنا المنشور فى مجلة الاهرام الاقتصادى بعنوان «الدبلوماسية الامريكية والرقابة على استراتيجية الناتو» عدد ١٥ يناير ١٩٦٧ .

(ج) ان تزايد المصالح الامريكية خارج نطاق حلف الاطلنطى قد يدفع الولايات المتحدة الى اعادة تقييم ارتباطاتها بغرب أوربا ، اى اعطائهـــا أولويات أقل مما هو عليه الحال الآن ».

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات يتخوف الالمان من أن استراتيجية الاستجابة المرنة قد تؤدى الى أن المــانيا الاتحادية تصبح الميدان الرئيسى لحرب تقليدية تقع فى أوربا . ومن ثم ايدت بون ضرورة اتباع استراتيجية دفاعية تقوم على زرع قواعد الصواريخ والاسلحة النووية حـــول الكتــلة السوفيتية مباشرة حتى يمكن استعمالهـــا فور وقوع أى هجوم سوفيتى على غرب أوربا . وفى ذلك يقول فون هاسل وزير دفاع المانيا السابق: « ان فكرة الاستجابة المرنة بشقيها الســياسى والعسكرى ، يجب أن لا تفسر البتــة على انها تعنى الاحجام عن استخدام القوة النووية بالقدر الكافى لردع العدوان الى حين الانتهاء من مناقشة الزوايا السياسية للمشكلة ، فمثل هذا الربط او التلازم لابد وان يدفع العدو الى التفكير ونقا لعملية المخاطرة المحسوبة ، وخلق المواقف التى يساوم من خلالها عن طريق المفاوضات » .

وقد أقدمت الدبلوماسية الامريكية على اقتراح مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف وقصدت الولايات المتحدة من ورائه اعطاء حلفائها الاوربيين الايحاء بأنهم يشاركون فى مسئولية استخـــدام الاسلحة النووية للناتو — وان كان هذا التأثير ينصرف فى واقع الامر الى الجانب الســـياسى ولا يمتد الى النواحى العسكرية ، رغم ان هذا هو الاعتبار الحاسم فى المشكلة كلها . وقــد تجاسرت أمريكا على تبنى هذا المشروع رغم علمها بأنه كان ينطوى على عدة مخاطر سياسية منها على سبيل المثال : زيادة حدة عداء فرنســـا للسياسة الامريكية ، ووقوف السوفيت فى وجه اية محاولات لاعادة توحيد المــانيا ، ثم احتمال زيادة التضامن الاقتصادى والسياسى بين دول شرق أوربا للوقوف فى وجه التهديد النووى الجديد المنبثق من المــانيا وهى العقو التقليدى لكثير منهم (١٧) ».

وعلى الرغم من أن المــانيا الغربيـــة ايدت مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، الا ان هذا المشروع لم يقدر له النجاح لعدة عوامل منها : الاعتقاد العام الذى ساد فى الصحافة وبين أوساط الرأى العام الاوربى من حيث ان المشروع لم يكن الا مجرد استجابة للمطالب الالمـــانية بخصوص الحصول على قدر اكبر من المشاركة فى ســلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الاسلحـــة النووية داخل الناتو وكان رد الفعل الذى ساد فى غـــرب أوربا ومشرقتهـــا هو أن المشاركة فى مسئولية استخدام الاسلحة النووية كانت تعنى ببساطة تمكين المانيا الغربية من الحصول على اسلحة نووية . ولم يكن الرأى العـــام الاوربى على اختلاف اتجاهاته ونزعاته ليرتضى تسليــح المانيا نوويا ، وذكريات الحرب العالمية الثـــانية لا زالت ماثلة فى الاذهان .

وعلى اية حال فان المشكلة لم تحل على نحو جذرى بعد . فعلى الرغم من أن المـــانيا دخلت فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٥ فى اللجنة الفرعية المختصة بالتخطيط النووى فى حلف الاطلنطى فانهـــا كانت تأمل أن تكون هذه مجرد بداية نحو نصيب أكبر من المشاركة فى وضع الاستراتيجيـــة النووية الاطلنطية ، وقد ابلغت المـــانيا الغربية وايطاليا الولايات المتحدة أن مثل هذه اللجنة لا يمكن أن تكون بديلا مقبولا لقوة نووية متحالفة ، والامر الذى يزعج بون هو خوفها من ان تؤدى اتفاقات منع انتشار الاسلحة النووية الى عرقلة انشاء مثل هذه القوة النووية المتحالفة . وفى التصريح الذى ادلى به فون هاسل فى ٦ مارس ١٩٦٦ قال : « ان ما نقصده باقامة نظام ملكية مشتركة للاسلحة النووية هو المشاركة فى تقرير نظم الاسلحة بالحلف ، تحت مسئولية مشتركة ، مع الابقاء دون منازع على حق الرئيس الامريكى فى التمتع بالفيتو فيما يتصل بالاستخدام النهائى لهذه المسئولية » .

(١٧) راجع

The Sommer «For an Atlantic Future» Foreign Affairs, October 1964, PP. 112 - 114.

Alastair Buchan, «The Changed Setting of the Atlantic Debate,» Foreign Affairs, July 1965, PP. 574 - 586.

٢٢٨

والسؤال الذى يثور الان هو : هل تحل هذه المشكلة اوتوماتيكيا بمجرد منح المانيا الغربية نصيبا اكبر من المشاركة فى عملية التخطيط النووى لحلف الاطلنطى ، بحيث تعوق التيار الذى يرى ضرورة امتلاك قوة نووية المانية مستقلة على غرار ما حدث فى فرنسا ؟ فى الواقع أن هذا الامر اصبح محل تشكك من جانب كثيرين من خبراء العلاقات الدولية الذين يرون عدة مؤثرات وضغوط تسرع بالمانيا الغربية فى اتجاه تملك اسلحة نووية، ومن بين هذه الضغوط والمؤثرات التى يذكرونها :

(أ) أن التهديد لامن المانيا الغربية سيكون خطيرا للغاية اذا ما ترك لها أمر الدفاع عنه بالاسلحة التقليدية وحدها ضد الاتحاد السوفيتى، خاصة وان السهل الالمانى الشمالى منبسط ومفتوح ويسهل اختراقه بالقوات السوفيتية ، ولا يمكن تعويق الزحف السوفيتى واغلاق هذا السهل بالاسلحة التقليدية وانما بالاسلحة النووية اولا وقبل كل شىء .

(ب) ان مشكلة اعادة توحيد المانيا هى من بين العوامل التى ستدفع بالمانيا الى امتلاك اسلحة نووية ويؤيد ذلك التصريح الذى ادلى به جيرهارد شرويدر وزير خارجية المانيا فى يوليو ١٩٦٥ وقال فيه : انه لم يكن من المنتظر ان تتنازل المانيا الغربية عن مطلبها الخاص بامتلاك اسلحة نووية ما لم يرجع الاتحاد السوفيتى عن معارضته لاعادة توحيد المانيا . وهناك ايضا خطاب ارهارد فى البوندستاج الالمانى فى نوفمبر ١٩٦٥ الذى ذكر فيه انه بينما تؤيد جمهورية المانيا الاتحادية نزع السلاح سواء كان عاما أو مقيدا ، الا انها ستعمل بكل ما فى وسعها لرفض اى نظام لنزع السلاح او اية ترتيبات امن تقوم على اعتبار المانيا دولة مقسمة لان ذلك يعرقل مشاريع الوحدة الالمانية .

وهنا يختلف الدافع من حيث تملك اسلحةنووية فى كل من فرنسا والمانيا الغربية . ففرنسا تقصد من وراء قوتها النووية المستقلة زيادة نفوذها فى القارة الاوربية ، بينما تقصد المانيا الغربية الاسراع بتوحيد شطرى المانيا . وقد دفع ذلك بعض خبراء العلاقات الدولية الى التساؤل : اذا كان الدافع من وراء تملك السلاح النووى الالمانى هو اجبار السوفيت على التراجع عن موقفهم المعارض لاعادة توحيد المانيا ، افليس من المحتمل اذن أن يلجأ السوفيت الى شن هجوم نووى على المانيا الغربية كاجراء وقائى لضرب المؤسسات النووية الالمانية فى المهد ، بدلا من ان يقفوا سلبيين حتى يتفاقم هذا الخطر فى المستقبل وذلك من واقع التجربة التاريخية ذاتها ؟

والشىء الذى نستطيع أن نؤكده هنا هو ان الاتحاد السوفيتى حساس جدا ازاء موضوع تسليح ألمانيا الاتحادية نوويا ، واغلب الظن انه سيعارض هذا الاتجاه الالمانى بكل ما يستطيع . ويمكن الاستدلال على هذه الحساسية السوفيتية من واقع التصريحات التى صدرت عن مجلس حلف وارسو فى يوليو ١٩٦٦ واعلن فيها : انه تقديرا للخطر الذى سوف ينجم عن امتلاك المانيا الاتحادية لاسلحة نووية ضد السلام فى اوربا ، يجب على الدول الاوربية أن تركز جميع جهودها فى الحيلولة دون حصول المانيا الاتحادية على اسلحة نووية فى اية صورة مباشرة او غير مباشرة . ويرتبط امن اوربا بالكيفية التى ستحل بها هذه المشكلة ، ولكن من المؤكد ان الحلول النصفية لن تكون مقبولة لعدم جدواها » .

ويجب ان لا نظن ان معارضة تسلح المانيا الغربية نوويا تنبثق من داخل الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا وحدها ، بل يتردد صداها داخل كتلة الاطلنطى نفسها ، وبخاصة فى فرنسا. ففى المؤتمر الذى عقده كوف دى مورفيل وزير الخارجية الفرنسية فى مارس ١٩٦٦ انتقد المحاولات الامريكية لاشراك المانيا الغربية فى الاستراتيجية النووية للناتو ، واكد معارضة فرنسا لاى اسلوب مباشر او غير مباشر يتيح لالمانيا الغربية السيطرة على الاسلحة النووية. وهذا يوضح فى ذاته كيف انه على الرغم من محاولات التقارب الفرنسى الالمانى ، ووجود معاهدة تحالف بين الدولتين ، الا ان ذلك كله لم يفلح فى استئصال عقدة الشك وازمة الثقة التاريخية التى شابت العلاقات الفرنسية الالمانية لحقبة طويلة من الزمن .

واما فى داخل الولايات المتحدة نفسها ، فيقول البعض انه اذا ما تخلت الولايات المتحدة عن خططها الرامية الى اشراك المانيا الغربية فى مسئولية الدفاع النووى ، فان الاتحاد السوفيتى سيقبل عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية . وفى اعتقادهم ان الولايات المتحدة تواجه مأزقا حرجا : فهى من جهة ترغب فى عقد هذه

المعاهدة ، ومن جهة أخرى تود الا تسبب انقساما خطيرا فى الناتو بحرمان المـــانيا من حق المشاركة فى استراتيجية الحلف النووية ، وللخروج من هذا المأزق فيما يقولون ، يلزم الدبلوماسية الامريكية ان تقنع المـــانيا الغربية أن مستقبل الوحـــــدة الالمـــانية يرتبط فى التحليل الاخير بالاتفاق بين الشرق والغرب حول منع انتشار الاسلحـــــة النووية .

والحقيقة ان سعى الولايات المتحدة لعقــــد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية مع الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر نزع السلاح فى جنيف قــد تسبب فى احداث خلاف بينها وبين حكومة المانيا الغربية حول عدة أمور منها مســـــألة ضمانات الحماية النووية التى يجب على الولايات المتحدة ان تقدمها لالمـــانيا الغربية ضد اى هجوم نووى سوفيتى فيما لو حرمت المـــانيا من سلطة الرقابة الحقيقية على تخطيط واستخدام الاسلحة النووية للناتو ، كذلك تصر المـــانيا الغربية على ضرورة ان تقدم الولايات المتحدة والاتحــــــاد السوفيتى ضمانات محدودة يؤكدان فيها نيتهما نحـــو وقف انتاجهما من الاسلحة النووية وتخفيض مخزونهما من هذه الاسلحة خلال مراحل زمنيــــة متفق عليهـــا .

ولا يقتصر الخلاف على هذه الجوانب وحدها وانما تطالب المـــانيا الغربية شأنها شأن غيرها من الدول غير النووية بأن لا تؤثر معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية على استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض الصناعية فى هذه الدول ، ثم هناك المشـــــكلة المتعلقة بما اذا كانت وكالة الطاقة الذرية الدولية هى التى ستتولى التفتيش على الدول غير النووية للتأكد من التزامهــــــا بالمعاهدة ، أم تتولاها اللجنـــــة الاوربية للطاقة الذرية (يوراتوم) ، والشىء الذى تخشاه حكومة المـــانيا الغربية هو أن تتحول أجهـــزة مراقبة تنفيذ مثل هذه المعاهدة الى أجهزة للتجسس على النشاط الصناعى والتكنولوجى فى المـــانيـــــا الغربية .

وقد سارعت الولايات المتحدة فأوفدت بعض مبعوثيها الدبلوماسيين ومنهم جون ماكلوى ووليام فوستر الى المـــانيا الغربية لتهدئة مخاوفها حول مشروع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومن أنه لن يكون تهديدا بحال لحماية أمريكا النووية لامن المـــانيا الغربية ، ومن أنه لن يؤثر اطلاقا فى فاعليات حلف شمال الاطلنطى وقدرته على التصدى لاى هجوم نووى سوفيتى على حلفاء أمريكا الاطلنطيين فى غرب أوربا ، سيما وأن هناك ما يزيد على سبعة آلاف من الرءوس النووية التى تخزنها الولايات المتحدة فى القارة الاوربية .

كذلك فقد تناولت هذه المباحثات الامريكيـــة الالمـــانية موضوع الاتفاق حول المشكلة الخاصة بامتناع المـــانيا الغربية عن الالتزام بشراء مزيد من الاسلحة الامريكية والبريطانية وفاء لنفقـــات القوات المرابطة فى أراضيها ، وهى المشكلة التى كادت تسبب انقساما خطيرا فى صفوف الناتو بعد ان لجأت بريطانيا الى التهديد بسحب جزء ضخم من قواتها الموجودة فى اقليم الراين (١٨) .

المـــانيا الغربيـــــة والسعى الى اقامة علاقات دبلوماسية مع دول شرق اوربا

شهدت الفترة التى اعقبت تنحى ارهارد عن الحكم وتسلم كورت كيسنجر منصب مستشار جمهورية المـــانيا الاتحادية ــ بعد الانتخابات التى اجريت هناك فى نوفمبر ١٩٦٦ ــ تحولا بارزا فى تكتيكات السياسة الخارجية الالمـــانية من حيث السعى الى اقامة جسور تربط بين المـــانيا الغربية ودول شرق أوربا من خلال انشـــــاء علاقات دبلوماسية معها ، فى الوقت الذى تبقى فيـــه على روابطها الاطلنطية ، وتحاول تحسين علاقاتهـــا بالاتحاد السوفيتى ، وتوثيق أواصر صداقتهــــا بفرنسا ، لان العلاقات الفرنسية الالمـــانية ــ كما قال كيسنجر ــ ستلعب الدور الحاسم فى تقرير مستقبل اوربا .

وفى اول بيان سياسى القـــــاه كيسنجر أمام البوندستاج الالمـــانى اعلن ان حكومته ستنهج سياسة سلمية فى المجال الخارجى لتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ، والحد من سباق التسلح ، وقال ان حكومته تريد انشاء علاقات دبلوماسية مع دول شرق اوربا ، واضـــاف ان

---

(١٨) راجع الاهرام فى ١٩٦٧/٢/١٣ ، ١٩٦٧/٣/٥ ، ١٩٦٧/٣/١٢ ، ١٩٦٧/٤/١٥ .

٢٥٠ وعلى استعداد بلاده نبذت انتاج الاسلحة النووية ودول اوربا لتبادل التعهدات مع الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية بعدم استخدام القوة . وهذا المعنى اكده فيلى برانت وزير الخارجية الالمــانية حين عرض تقديم ضمانات رسمية من قبل حكومة المــانيا الغربية بالتخلى عن استخدام القوة فى أي نزاع على الحدود فى اوربا بما فى ذلك موقفها من تقسيم المــانيا . وقال ان بلاده لا تنوى غزو المــانيا الشرقية او عزلها ، كما اعلن ان حكومته مستعدة للالتزام باحترام الحدود الراهنة لدول شرق اوربا وكان هذا اشارة الى خط الاودرنيسى الذى لم تعترف به بون رسميا حتى الان .

ويفسر بعض المعلقين السياسيين هذا التحول التكتيكى فى السياسة الخارجية لالمــانيا الغربية بقولهم ان الهـــدف الاول لحكومة كيسنجر فى سياستها الخارجيـــة ــ وهو توحيد المــانيا ــ لا يمكن تحقيقه الا عن طريق ازالة التوتر فى اوربا عامة ، وعن طريق تبديد الشكوك التى تســاور دول اوربا الشرقية فى نوايا المــانيا الغربية ، سيما بولندا وتشيكوسلوفاكيا (١٩) .

وقد وجدت دعوة المــانيا الغربية هـــذه ، استجابة لها فى بعض دول شرق اوربا ، فرومانيا وافقت على انشاء علاقات دبلوماسية مع بون ، كما اعلن جانوس كاوار زعيم الحزب الشـيوعى المجرى استعداد المجر لبحث مسالة اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع المانيا الاتحادية ، ذلك اعلن نونوتنى رئيس جمهورية تشكوسلوفاكيا استعداده لاقامة هذه العلاقات بشرط عدم تغيير الامر الواقع .

غير ان هذه السياسة الجديدة قوبلت بهجوم عنيف من قبل الاتحاد السوفيتى والمانيا الشرقية . ففى الخطاب الذى القاه ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٣ مارس ١٩٦٧ رفض مساعى بون الرامية الى التقرب من دول اوربا الشرقية وقال ان المــانيا الغربية هى العقبة الوحيدة امام السلم والامن فى اوربا ، وانه من السذاجة بمكان ان يتم تفسير مظاهر السياسة الحالية لالمــانيا الغربية ، على انها تعنى تحولا فى سياستها الخارجية ، واضاف بريجنيف أن اوربا الشرقية والغربية متفقة على ان بون يجب الا تحصل على الاسلحة النووية باى شكل ، والا يحدث تغيير فى الحدود الراهنة فى اوربا (٢٠) .

اما فالــتر اولبريخت فقد القى خطابا فى ١٩ فبراير ١٩٦٧ اتهم فيه حكومة بون بمحـــاولة استمالة دول اوربا الشرقية بهدف عزل جمهورية المــانيا الديمقراطية وضمها الى المــانيا الغربية، وقال ان العلاقات الدبلوماسية مع بون لا يمكن ان تنشأ الا بعد ان تتخلى المــانيا الغربيـــة عن ادعائها بأنها تمثل كل المــانيا ، وطالب كاساس لتخفيف حدة التوتر بين البلدين بعقد اتفاق بينهما وفيه يتعهد كل جانب بالتخلى عن اســتخدام القوة ضد الجانب الاخر ، كما دعا الى تخلى دولتى المــانيا عن محاولات التسلح النووى ، والى خفض النفقات العسكرية فيهمـــا بمقدار النصف ، والاعتراف بجميع الحدود القائمة فى اوربا .

وقد انتقدت حكومة المــانيا الديمقراطيـــة رومانيا لموافقتها على اقامة علاقات دبلوماسية مع بون ، ولمـــا بدا ان هذه السياسة التى اقدمت على اتباعها المــانيا الغربية تهدد فعلا باحداث انقسام بين مجموعة دول شرق اوربا ، رؤى عقد مؤتمر لوزراء خارجية دول حلف وارسو فى فبراير المــاضى لبحث النتائج المترتبة على محاولات التقارب الالمــانية الجديدة . وقد صدر عن المؤتمر بيان جاء فيه ان هناك اتفاقا عاما بين دول المؤتمر على ان العلاقات بين دول شرق اوربا والمــانيا الغربية يمكن ان تصبح طبيعية بشرط الا تحصل المــانيا الغربية على اسلحة ذرية وان تعترف بالوضع الراهن فى اوربا وبوجود دولتين المانيتين وبالحدود القائمة فى المــانيا حاليا . وهـــذا

---

(١٩) بخصوص التحول الاخير فى تكتيكات السياسة الخارجية لالمانيا الغربية فى عهد كورت كيسنجر هـــذه الاتجاهات ليست جديدة تماما ، وانما سبق ان دافع عنها فريتز ارلر احد زعماء المانيا السياسين وذلك منذ اكثر من عامين ، راجع :

Fritz Erler, «Foreign Affairs, April 1965, PP 496 - 446.

(٢٠) H. Busch, «Bonn in Search of New Tectics,» International Affairs, Moscow, January 1967, PP. 37 - 41.

التأكيد الأخير تضمنه أيضا أحد البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة السوفيتية حين قال أن وجود دولتين المانيتين يستند الى الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية فى كل منهما ، وليس هناك من يستطيع أن يغير هذا الوضع .

اما من حيث اتجاهات الدبلوماسية الامريكية من سياسة المانيا الغربية الرامية الى توثيق علاقاتها الدبلوماسية بدول شرق أوربا ، فقد قامت على تأييد هذا الاجراء وتشجيعه .

خاتمة :

بعد أن استعرضنا الجوانب السياسية والاستراتيجية المتعلقة بالمشكلة الالمانية نستطيع أن نخلص بالاستنتاجات التالية :

أولا : أن المشكلة الالمانية لازالت تشكل أخطر جبهات الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية لما لها من صلات وثيقة بموضوع الامن الاوربى ، وكذلك بسبب التخوفات التى تبديها الدول المتاخمة جغرافيا لالمانيا . فالاتحاد السوفيتى يعارض بشدة كل الاتجاهات الرامية الى تمليك المانيا الغربية أسلحة نووية سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، لاعتقاده أن هذا التملك سوف يكون المقدمة نحو عمل المانيا على تغيير معالم الصورة الاستراتيجية فى أوربا ، وهدم توازن القوى القائمة حاليا ، وتعديل الحدود السياسية لالمانيا واستعادة الاقاليم التى سلخت منها نتيجة للحرب وضمت الى بولندا ، وهذا هو السبب الذى يفسر مهاجمة الاتحاد السوفيتى لمشاريع الاندماج النووى فى حلف الاطلنطى ، واصراره على عدم عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية الا بعد أن تتخلى أمريكا عن تأييدها للمطالب الالمانية فيما يتعلق بالسيطرة على استخدام الترسانة النووية لحلف الاطلنطى ، وكذلك فى اصراره على ضرورة استمرار أوضاع التقسيم الحالى ووجود دولتين المانيتين لكل منها نظامها الاجتماعى والسياسى الخاص بها .

ثم هناك دول شرق أوربا ، وأبرزها بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وكلها تعارض امتلاك المانيا للاسلحة النووية لما فى ذلك من خطر محقق على أمنها القومى فى المستقبل ، ولعل المشروع الذى تقدم به آدم رباكى وزير خارجية بولندا لاقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية والنووية فى وسط أوربا — على أن يشمل المانيا بشطريها — لمما يؤيد هذه المخاوف .

وبالاضافة فهناك فرنسا وهى العدو التقليدى اللدود لالمانيا ، وهى أيضا يهمها الابقاء على المانيا فى وضع من التفكك والانقسام ، كما يهمها منعها من تملك أسلحة نووية ، ومهما كان هناك من مظاهر التضامن والود بين المانيا وفرنسا الا أن الاخيرة لا تستطيع أن تنزع شكوكها كلية تجاه النوايا العدوانية الكامنة فى المانيا ، أو أن تعول فى حماية أمنها على الدعاوى السلمية الظاهرة لحكومة بون اليوم .

ثانيا : انه مهما كان هناك من خلافات بين الكتلتين السوفيتية والغربية حول الكثير من مشكلات الحرب الباردة الا أن هناك اتفاقا بينهما حول ضرورة الابقاء على الاوضاع الحالية فى المانيا ، لان استمرار هذا الوضع يشكل فى تقدير كل من الكتلتين احدى الدعامات الرئيسية التى يرتكز اليها الامن الاوربى . ومهما تظاهرت كل من الكتلتين بأنها تعطف على المطالب الخاصة باعادة توحيد شطرى المانيا ، الا أن الذى يملى هذا التظاهر هو الضرورات التكتيكية للحرب الباردة ليس الا .

ثالثا : أن احساس الالمان بأن كلا من الكتلتين السوفيتية والغربية تحاول منعهم من امتلاك اسلحة نووية يخلق فيهم الشعور بالاضطهاد والتمييز ، ويفسح المجال أمام ظهور موجة من القومية المتطرفة ، والتى بدأت بوادرها تظهر بالفعل فى التصريحات التى سبق أن أدلى بها عدد من الزعماء السياسيين البارزين فى المانيا الغربية منهم فريتزارلر وكونراد أديناور وجوزيف شتراوس .

وهناك خوف من أن يتطور هذا الشعور الى حالة شبيهة بما حدث فى المانيا بعد الحرب العالمية الاولى والاحساس القومى بالظلم من جراء تسويات معاهدة فرساى ، الامر الذى أدى الى تعاظم قوى النازية التى جرفت العالم كله معها الى حرب مخربة . واذا ما تكرر ذلك بشكل أو بآخر فوق مشكلة التملك النووى ، فقد تورط المانيا العالم فى حرب تجر الوبال على البشرية كلها .

دراسة

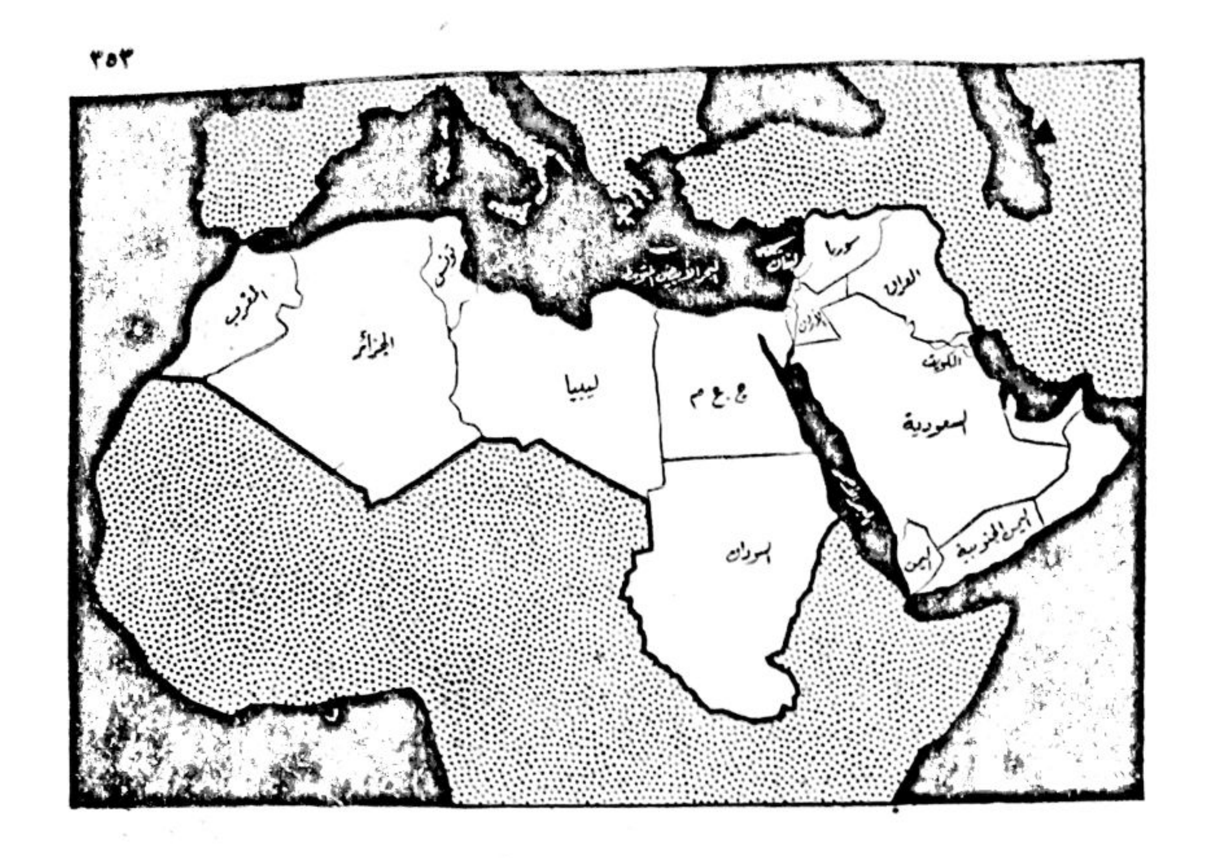
الاستثمارات العربية في الوطن العربي

د. ابراهيم شحاته

مدرس القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، ويعمل حاليا مستشارا قانونيا للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

ان نظرة شاملة لاقتصاديات الدول العربية ككل توضح بسهولة انقسام هذه الدول الى مجموعتين تتمتع واحدة منها بفائض في راس المال وتعاني الثانية من عجز فيه . وتخضع كل مجموعة لتناقض داخلي يمكن معه القول بصفة عامة انه حيث يتوفر راس المال لا تتوافر « في الحاضر على الاقل » القدرة الكافية على استيعابه ، وحيث تتوافر هذه القدرة لا يتوافر راس المال الكافي للاستجابة لها (١) . وربما ظن البعض ان الروابط السياسية والاجتماعية بين دول المجموعتين كانت كفيلة بأن تؤدي الى انسياب تلقائي لفائض راس المال في الاولى حتى يستثمر في الثانية محققا بذلك مصلحة الجميع . ولكن هذا الانسياب التلقائي لم يحدث في اى وقت بصورة شاملة ويرجع ذلك الى اسباب كثيرة بعضها اقتصادي بحت وبعضها سياسي . ولعل أهم الاسباب الاخيرة يعود الى انه في حين تسود فلسفة المشروع الخاص والحرية الاقتصادية

(١) انظر في هذه التفرقة : د. حازم الببلاوي ، التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية .



فى دول المجموعة الاولى تسود فلسفة المشروع العام والقيود الادارية على حركة عناصر الانتاج فى دول المجموعة الثانية . وفى مناخ كهذا يصعب لراس المال عاما كان أو خاصا ان يتحرك تلقائيا من دول المجموعة الاولى الى الثانية مهما توافرت الفرص الاقتصادية خاصة اذا تحققت فى انحاء اخرى من العالم فرص طيبة للربح المأمون .

وليس من عائق ازلى ، لحسن الحظ ، يحول دون تصحيح الوضع الراهن مع احتفاظ كل دولة بالنظام الاجتماعى والسياسى الذى ترضـــاه . فلاشك فى ان من مصلحة الدول العربيـــه التى تعانى من عجز مستمر فى ميزان مدفوعاتها يعرقل مجهودات التنمية الطموحة فيهـــا أن تستجلب الى اراضيها اكبر قدر ممكن من الاســـتثمارات العربية العامة والخاصة . فهذه الاستثمارات الهائلة لازال جزء كبير منها يصـــل بطـــريقه او باخرى الى الاسواق الاوروبية والامريكيه ويسهم

= ص ١٥٥ — ١٥٧ (١٩٦٧) ، ابراهيم شحاته وحازم البيلاوى ، التعاون الاقتصادى العربى ٣١ — ٣٤ (ملحق الاهرام الاقتصادى ١ ديسمبر ١٩٦٥) . وراجع بصفة عامة : د . محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصاديه بين البلاد العربية (١٩٥٨) ، د. برهان دجانى ، تحليل بعض اوجه العلاقات الاقتصاديه بين البلاد العـــربيه (١٩٦٢) =

بالتالى فى تمويل الاقتصاديات المتقدمة (٢) ، رغم الحاجة الماسة اليه فى العالم العربى حيث تتوافر فرص مجزية تسمح بتحقيق مصلحة مشتركة لاصحاب رأس المال وللدول التى يمكن ان يفد اليها بقصد الاستثمار والتى يحول بينه وبينها انتفاء الجو العام المناسب لمثل هذا الاستثمار .

ومهما كان موقف الدول العربية التى تحتاج الى التمويل الخارجى من الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة وايا كانت مخاوفها السياسية فى هذا الصدد ، فان ذلك يجب الا يعوق هذه الدول عن تشجيع الاستثمارات العربية فى اراضيها . فتلك استثمارات يصعب عليها ، حتى ان أرادت ، ان تستهدف اهدافا سياسية ترمى الى السيطرة على مقدرات الامور فى الدول المضيفة نظرا الى ان هذه الدول لازالت هى الاكبر والاقوى فى المنطقة . وعلى العكس من ذلك ستؤدى الاستثمارات المذكورة الى خلق مزيد من الروابط الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى وسوف ترتبط بها حركات متزايدة لانتقال عناصر الانتاج الاخرى مما يؤكد التكامل بين الدول العربية ويزيد من الارتباطات بينها فيخدم فى النهاية الاغراض الاقتصادية بل والسياسية للدول المضيفة للاستثمارات بوجه خاص . اضف الى ذلك كله ان وفود رأس المال العربى واستثماره فى هذه الدول سوف يخلق بالتدريج المناخ الملائم للاستثمارات الاجنبية بصفة عامة فلا يستغرب ان تتبعه تيارات متعاقبة من رؤوس الاموال الاخرى التى تسهم فى المشروعات الاستثمارية تحت رقابة الدولة واشرافها .

١ ــ تشجيع الاستثمارات العربية العامة :

ليس المقصود هنا هو القروض والهبات التى تقدمها دولة عربية الى اخرى بناء على أسباب سياسية محضة ، سواء استهدفت تحقيق اغراض بعيدة أو مواجهة ظروف طارئة . فمثل هذه المساعدات ترتبط بالضرورة بأسبابها السياسية التى تبنى بدورها على عوامل غير اقتصادية ، ونادرا ما يشترط فيها توجيهها الى المشروعات الاستثمارية . ومع ذلك فان معظم رؤوس الاموال العامة التى انتقلت من ذمة دولة عربية الى اخرى كانت من هذا النوع الذى لا نقصده.

ومن ذلك القرض السعودى لسوريا (١٩٥٠/١/١٩) والقرض السعودى لمصر (١٩٥٦/١١/١٤) والقرض المصرى السعودى السورى للاردن (١٩٥٧/١/١٩) وقروض وهبات الحكومة الكويتية للعراق والجزائر والجمهورية العربية المتحدة (وهى غير قروض الصندوق الكويتى للتنمية) والمساعدة المالية التى التزمت بها فى مؤتمر الخرطوم ٢٧ اغسطس الى ١ سبتمبر ١٩٦٧) كل من الكويت والسعودية وليبيا ازاء الدول التى تحملت آثار العدوان الاسرائيلى فى يونيه ١٩٦٧ .

انما المقصود هو تحرك رأس المال العام من دولة عربية بقصد تمويل مشروعات استثمارية فى دولة عربية أخرى أيا كانت صورة هذا التمويل (قرض ، ضمان لقرض ، ائتمان خاص بالصادرات ، اسهام مباشر فى المشروع ، الخ) وسواء تم من جانب واحد أو نتيجة مجهود ثنائى أو جماعى .

---

(٢) يصعب تحديد أرقام هذه الاستثمارات بالضبط . ولكن من المعروف مثلا ان صافى قيمة الاصول الاجنبية لمجلس النقد (أو البنك المركزى) والبنوك التجارية فى نهاية ١٩٦٦ قد بلغ بالنسبة الى الكويت ٣٠٧٫٨ مليون دينار والسعودية ٣٦٥٨ مليون ريال ولبنان ١٦٣٨ مليون ليرة . انظر (صندوق النقد الدولى) الاحصاءات المالية الدولية ، الجزء ٢٠ العدد ١١ ، ص ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٦٥ ، (نوفمبر ١٩٦٧) (باللغة الانجليزية) . كذلك يقدر بعض الخبراء ــ كتخمين تقريبى ــ ان شركات الاستثمار فى الكويت تستثمر مالا يقل عن ٨٠٪ من استثماراتها فى أوربا الغربية وامريكا ، كما ان البنوك الكويتية واللبنانية تستثمر مالا يقل عن ٦٠٪ من استثماراتها فى الخارج ، هذا الى جانب الودائع الخاصة التى يقدر الوارد منها من الكويت الى البنوك البريطانية فقط بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى .

(أ) فقد تتم حركة رأس المال باجراء من جانب واحد عندما ترى حكومة احدى الدول العربية (او القطاع العام فيها) استثمار جزء من اموالها فى اقليم دولة عربية أخرى سعيا وراء الربح او وهو الاغلب فى مثل الظروف الحالية — من قبيل الجمع بين استثمار اموالها ومساعدة من تستثمر هذه الاموال لديهم . وكما يمكن ان يتم ذلك ضمن الاطار العام لخطة الدولة فى استثمار احتياطياتها او حتى بطريقة عشوائية محضة فان من الممكن ، والافضل ، ان تنظم الدولة عملية استثمار جزء من اموالها لدى الدول العربية الاخرى عن طريق مؤسسة دائمة ومتخصصة . وهو الامر الذى انفردت الكويت بين الدول العربية جميعا بالاخذ به عن طريق انشاء الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية (٢) :

الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية:

اعقب استقلال دولة الكويت اتخاذها العديد من الاجراءات التى اثبتت بها دورها فى العالم العربى كعضو يجمع الى سياسة التوفيق بين الاتجاهات السياسية المتباعدة سياسة التمويل لجانب من الاقتصاديات العربية فى الدول التى تحتاج اليه بوجه خاص . وكان من اهم ادواتها فى تحقيق هذا الدور الصندوق الذى انشأته فى آخر يوم من عام الاستقلال (القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١)ودعمته بعد ذلك مرتين عندما زادت راسماله القانونى من ٥٠ مليون دينار كويتى الى ١٠٠ مليون دينار كويتى (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣) ثم الى ٢٠٠ مليون دينار (القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦).

ويكفى قانون انشاء الصندوق الكويتى ببيان انه مؤسسة عامة مقرها مدينة الكويت ولها شخصية مستقلة ويديره مجلس ادارة يراسه « وزير المالية والنفط » بحكم منصبه وغرضه هو « مساعدة الدول العربية فى تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها » وذلك عن طريق راسماله وعن طريق ما اجيز له ان يقوم به من اقتراض او اصدار سندات « فى حدود ضعفى راسماله مضافا اليه الاحتياطى » مع تخويل وزير المالية والنفط كفالة هذه القروض والسندات نيابة عن الدولة .

وواضح من ذلك أن مهمة الصندوق لا تقتصر على اقراض الدول العربية حيث جاء النص على ذلك الحكم الخاص بعد حكم عام من شأنه تخويل الصندوق « مساعدة الدول العربية فى تطوير اقتصادياتها » وبهذا الفهم صدر النظام الاساسى للصندوق (القرار الوزارى الصادر فى ١٩٦٣/٣/١٤ والذى حل محل القرار الصادر فى ١٩٦٣/٣/١٨) بحيث يخول مجلس ادارته بحث طلبات القروض « والمساعدات الاخرى » المقدمة من الدول والبلدان العربية وتقرير «طريقة الاسهام فى المشاريع العربية » واعتماد مقدار القروض « ونوع المساعدات الاخرى » كما نص هذا النظام الاساسى على انه لا يجوز ان يتجاوز تمويل اى مشروع ١٠٪ من راسمال الصندوق كما لا يجوز — فى حالة الاقتراض — تمويل الصندوق لاكثر من ٥٠٪ من تكاليف المشروع الذى يموله مع جواز الخروج على الحكم الاخير بقرار يصدر باغلبية خاصة . ويقدم الصندوق مساعداته بالدينار الكويتى او ، عند الضرورة ، بعملة اخرى غيره على الا يقدم مساهمته بالعملة المحلية للدولة المستفيدة الا بقرار يصدر باغلبية خاصة « وفى الحالات الخاصة فقط » .ويكون سداد القروض بالعملة ذاتها التى يقدم بها القرض مع جواز قبول تيسير خاص فى الحالات التى تشتد فيها ازمة القطع الاجنبى فى الدولة المقترضة . اما ارباح الصندوق فتقيد فى حساب احتياطى « الى ان يبلغ المال الاحتياطى ٢٠٪ من راسمال الصندوق والباقى بعد ذلك يضم الى راس المال » .

هذا ، وقد دفع من راس المال القانونى للصندوق حتى اول فبراير ١٩٦٨ مبلغ ٦٨ مليون دينار كما بلغت ارباحه حتى هذا التاريخ اكثر من ١١ مليون دينار . وقام الصندوق حتى الان بتقديم ١٦ قرضا الى سبع دول عربية بناء على اتفاقيات تشبه فى صياغتها اتفاقات قروض البنك الدولى ويراعى فيها تيسير الشروط الخاصة بمدة السداد وبسعر الفائدة الذى لم يتجاوز فى اى قرض نسبة ٤٪ . ويبين الجدول الاتى مجموع القروض التى قدمها الصندوق الكويتى بحسب قيمتها وموضوعها والدول المستفيدة منها :

---

(٢) قامت الكويت ايضا بتقديم المساعدات المجانية خاصة فى ميدان الخدمات الصحية والتعليمية عن طريق لجنة مساعدات الخليج العربى ولجنة مساعدات الجمهورية اليمنية .

ويلاحظ ان القروض التى قدمها الصندوق تتجه بصفة عامة الى القطاعات الاساسية فى العمليات الانتاجية ولا تتم الا بعد دراسات فنية مستفيضة للمشروعات من حيث صلاحيتها الذاتية وفائدتها للاقتصاد القومى فى الدولة المستفيدة . ويخضع الصندوق بصفة أساسية للاعتبارات الفنية والاقتصادية دون تأثر محسوس بالاعتبارات السياسية .

ولم يحاول الصندوق الكويتى حتى الان ان يلجأ الى الاقتراض أو اصدار السندات على النحو الذى يبيحه قانونه ، وهو أمر سوف يؤدى عند تطبيقه الى امكان الحصول على مبالغ اضافية من الاموال العربية والاجنبية العامة والخاصة لتمويل الاقتصاديات العربية عن طريق الصندوق الذى سيلعب عندئذ دور الوسيط بين من يقترض منهم ومن يقرضهم على النحو الذى يسير عليه البنك الدولى . وقد بدأ الصندوق الكويتى من ناحية اخرى محاولة الدخول فى عمليات مشتركة مع مؤسسات تمويل دولية لتنفيذ مشروعات كبيرة فى العالم العربى ومن ذلك محاولته الحالية مشاركة البنك الدولى ومصادر اخرى فى تمويل مشروع بوتاس الاردن ومحاولته مشاركة برنامج التنمية للامم المتحدة فى تمويل مشروع وادى زبيد فى الجمهورية اليمنية .

(ب) وقد يتحرك رأس المال العام بين الدول العربية بناء على مجهود ثنائى بين دولتين بهدف استثمار أموال احداهما أو استثمار أموالهما معا فى دولة عربية ثالثة أو فى الدول العربية بوجه عام . ومن الامثلة على ذلك مشروعات الرى المشتركة التى توقعت اتفاقية تنظيم مياه نهر النيل (١٩٥٩) قيامها بين السودان والجمهورية العربية المتحدة وما يتجه اليه الرأى الان من انشاء بعض المشروعات الصناعية الثنائية بين الكويت والاردن وبينها والجمهورية العربية المتحدة . كما ان من الامثلة الحية على هذه المجهودات الثنائية البنك الذى تم انشاؤه بناء على اتفاق بين الكويت والجمهورية العربية المتحدة تحت أسم « البنك العربى الافريقى » .

البنك العربى الافريقى : انشىء هذا البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ وبناء على اتفاق سابق بين « وزارة المالية والصناعة » فى دولة الكويت و « المؤسسة العامة للبنوك » فى الجمهورية العربية المتحدة . ونص فى هذا القانون على ان يكون رأسمال البنك عشرة ملايين جنيه استرلينى تقسم الى مليون سهم يكتتب كل من الطرفين المؤسسين فى ٣٣٥٠٠٠ منها ثم تطرح باقى الاسهم على

الدولة	عدد القروض	مجموع قيمة القروض دينار كويتى	موضوع التمويل
السودان	٣	١٢٫٧٧٠٫٠٠٠	نقل وصناعة واستصلاح اراضى
تونس	٣	١٠٫٦٠٠٫٠٠٠	كهرباء ورى
المغرب	٢	١٠٫٠٥٠٫٠٠٠	رى واستصلاح اراضى
الجزائر	٢	١٠٫٠٠٠٫٠٠٠	انابيب نفط
ج.ع.م	٢	١٣٫٢٠٠٫٠٠٠	قناة السويس والنقل البحرى
الاردن	٣	٧٫٥٠٠٫٠٠٠	كهرباء وفنادق ورى وصناعة استخراجية
لبنان	١	٢٫٤٠٠٫٠٠٠	كهرباء
المجموع	١٦	٦٧٫٦٢٠٫٠٠٠	

مجموع القروض التى قدمها الصندوق الكويتى حتى أول فبراير ١٩٦٨

الاكتتاب العام (٤) . وقد نص صراحة فى هذا القانون على تمتع البنك بضمانات معينة ، فهو لا يخضع لقوانين التأميم أو للقوانين المنظمة للشركات المساهمة والبنوك والائتمان والرقابة على العمليات المصرفية كما لا يخضع موظفوه للقوانين والقرارات المنظمة للتوظف فى المؤسسات العامة . وتعفى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ العائدة للمساهمين فى البنك ومرتبات الموظفين فيه كما تعفى أرباح البنك وما يوزعه على المساهمين والفوائد على الودائع لمدة سبع سنوات من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية وعلى القيم المنقولة ومن الضرائب المكملة سواء كانت عامة أو محلية . ويعفى دخل البنك وارباحه من العمليات التى تتم خارج الجمهورية العربية المتحدة من ضريبة الدخل فيها بدون قيد زمنى .

ولعل أهم ما يؤكده انشاء هذا البنك هو ما أوضحناه من أنه ليس من حائل حتمى يحول دون دولة تأخذ بفلسفة المشروع العام كالجمهورية العربية المتحدة وان تدخل فى مشروعات مشتركة مع رأسمال اجنبى عاما كان او خاصا بهدف تشجيع الاستثمارات ولو كان معنى ذلك عدم تطبيق قوانينها العامة فى حالات خاصة مادام هذا لايتعارض مع فلسفة الدولة العامة وسيطرتها على وسائل الانتاج فيها (٥) .

(جـ) أما الاستثمارات العامة التى تتم بصورة جماعية منظمة فاحتمالاتها عديدة ولم تعدم محاولات كثيرة لتطبيقها على المستوى العربى سواء فى ميدان تكوين شركات عامة مشتركة بين الدول العربية أو عن طريق انشاء مؤسسة تمويل تشترك الدول العربية فى رأسمالها وفى الاستفادة منها :

الشركات العامة المشتركة : تبنت الجامعة العربية فكرة تكوين شركات دولية تؤسسها حكومات الدول العربية لتقوم بتنفيذ المشروعات التى تعجز الشركات الوطنية عن القيام بها بشروط اقتصادية تنفيذا يمكنها من الصمود على مستوى المنافسة الدولية . وقد بذلت جهودكثيرة فى هذا الميدان نظرا على الاخص لما يمكن أن يحققه من تعاون مثمر بين الدول العربية رغم الاختلاف فى درجة نموها الاقتصادى وفى الفلسفة الاقتصادية السائدة فى كل منها (٦) . واسفرت هذه المجهودات عن توقيع اتفاقيات لتكوين « مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية » برأسمال قدره ١٧ مليون جنيه استرلينى و « الشركة العربية لناقلات البترول » برأسمال قدره ٣٥ مليون جنيه استرلينى و « الشركة العربية للملاحة البحرية » برأسمال قدره ٣ر٥ مليون جنيه مصرى الى جانب المثل الاقدم الخاص بشركة البوتاس العربية والدراسات الاحدث بشأن تأسيس « الشركة العربية للانشاءات » و « الشركة العربية للتجارة الخارجية » (٧) . وقد اباحت معظم هذه الاتفاقيات

---

(٤) قيد النظام الاساسى للبنك (المادة٧) الاكتتاب العام فى هذه الحالة على حكومات ومواطنى الدول العربية والافريقية باستثناء مواطنى الكويت والجمهورية العربية المتحدة واذا لم تتم تغطية هذا الجزء كليا أو جزئيا عن طريق الاكتتاب العام يقوم الطرفان المؤسسان بتغطية مناصفة فيما بينهما .

(٥) يلاحظ أن استثناء مشروع معين من الخضوع للقوانين العامة فى الدولة ظاهرة منتشرة بالنسبة لكثير من المشروعات التى يدخل فيها عنصر اجنبى فى الدول النامية رغم ما يثيره هذا من مشكلات فلسفية ودستورية حول مدى حق الشارع فى الحاضر فى ان يقيد الشارع فى المستقبل بشأن التشريع المنظم لمشروع يخضع لسيادة الدولة و بعبارة اخرى مدى امكان تعديل القوانين التى تسبغ امتيازات خاصة على مشروع معين بناء على اتفاق سابق بين الحكومة ومستثمر اجنبى . فاذا كان من الممكن القول ان السلطة التشريعية تملك فى أى وقت تعديل القوانين التى تصدرها بدون قيد أو شرط فالراجح انه اذا تم هذا التعديل اخلالا باتفاق نافذ وترتب عليه ضرر فانه يولد فى الظروف العادية حقا فى التعويض للمستثمر الاجنبى .

(٦) انظر فى مزايا القيام بهذه المشروعات بين الدول العربية (بالمقارنة بمحاولات تطبيق الاندماج الاقتصادى فى الوقت الحاضر) د. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ص ١٥٨ — ١٦١ .

(٧) راجع شحاته والببلاوى ، المرجع السابق ، ص ٦٠ — ٦٣ . وراجع على سبيل المثال دراسة مفصلة لاتفاقية انشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية فى ابراهيم شحاته ، الجامعة العربية والطيران المدنى العربى ، السياسة الدولية ، العدد ٢ ص ١٣٠ — ١٥٠ (اكتوبر ١٩٦٥) .

اكتساب القطاع الخاص العربى فى راسمال الشركات العربية المشتركة اما مباشرة او عن طريق اجازة قيام الحكومات المكتتبة ببيع جزء من حصتها فى راس المال مع الاحتفاظ فى كل حالة بالجزء الاكبر من راس المال فى ايدى الحكومات العربية . وبالرغم من ان كثيرا من الحكومات العربية قد وقعت على الاتفاقيات المذكورة فان قليلا منها قد صدق عليها ، ولم تظهر حتى الان شركة واحدة من هذه الشركات الى حيز الوجود العملى باستثناء « شركة البوتاس العربية » التى لما تصادف نجاحا يذكر ، على ما سيجىء .

ومن ناحية اخرى ، فان « اتفاقية انشاء منظمة عربية للاقطار المصدرة للبترول » الموقعة فى يناير ١٩٦٨ بين الكويت وليبيا والعربية السعودية قد جعلت من اهداف هذه المنظمة « الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة فى انشاء مشروعات مشتركة فى مختلف اوجه النشاط فى صناعة البترول ويقوم بها جميع الاعضاء او من يرغب منهم فى ذلك » . وربما يؤدى تطبيق هذا النص فى المستقبل الى تحركات راس المال العام بين الدول العربية المصدرة للبترول بعضها البعض .

مؤسسة التمويل المشتركة : نادى الكثيرون منذ وقت مبكر بانشاء مؤسسة مالية تشترك الدول العربية فى راسمالها وتخصص لتمويل عمليات التنمية فى العالم العربى . ومن ذلك المشروع القديم للاقتصادى اللبنانى اميل بستانى الذى طالب ايضا شركات النفط العاملة فى البلاد العربية بتخصيص نسبة من ارباحها لتدعيم مثل هذه المؤسسة (وهى فكرة رددها الكثيرون مؤخرا) ، ومن ذلك ايضا مشروع جامعة الدول العربية الذى استغرق اعداده اربع سنوات حتى خرج فى شكل اتفاقية وافق عليها المجلس الاقتصادى العربى فى ١٩٥٧/٦/٣ ووقعتها ست دول عربية لانشاء « المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى » . وقد اوضحت المذكرة التفسيرية لهذه الاتفاقية دور المؤسسة المقترحة فى سد حاجة الدول العربية الى التمويل الخارجى من راسمال وائتمان مبينة ضرورة وجود مؤسسة من هذا النوع خاصة وان البلاد العربية » لم تكد تفيد من البنك الدولى او تعتمد عليه » . وقد نص فى الاتفاقية على اختصاص المؤسسة باقراض المشروعات الانتاجية فى الدول الاعضاء وضمان قروضها والمساهمة فيها واعداد الدراسات الفنية لها سواء كانت هذه المشروعات عامة او خاصة مادام التمويل يتم بضمان حكومات الدول التى تقوم فيها المشروعات . وبالرغم من ان هذه الاتفاقية قد قدمت اطارا صالحا للتعاون بين الدول العربية فى ميدان تمويل التنمية ، فقد كانت بداية متواضعة للغاية حيث نص على ان يكون راسمال المؤسسة ٢٠ مليون جنيه مصرى فقط (زيد الى ٢٥ مليون جنيه بموجب بروتوكول وقعته الدول الاطراف فى ١٩٦٤/١٢/٦ وخصصت الزيادة لحصة دولة الكويت فى راسمال المؤسسة). ومع ذلك فلم تدخل الاتفاقية دور التنفيذ فى اى وقت حيث لم يصدق عليها حتى الان عدد من الدول تملك ٧٥٪ من راس المال على ما هو مشترط للعمل بها . ويبدو ان هذه الاتفاقية قد دخلت دور النسيان النهائى بعد ذلك ، حتى انه عندما اثيرت من جديد (بعد العدوان الاسرائيلى فى يونيه ١٩٦٧) فكرة انشاء مؤسسة تمويل مشتركة للاسهام فى اعادة بناء اقتصاديات الدول التى اصابها العدوان وبصفة اعم فى تنمية اقتصاديات الدول العربية ، لم يرجع احد الى الاتفاقية التى تم التوقيع عليها منذ عشر سنوات، بل اقترحت دولة الكويت (فى مؤتمر وزراء المال العرب فى بغداد ثم فى مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم) انشاء مؤسسة جديدة وما لبث هذا الاقتراح ان قوبل بالموافقة الاجماعية (٨) . وقد كلفت الكويت باعداد مشروع اتفاقية انشاء هذه المؤسسة الجديدة واناطت الحكومة الكويتية هذه المهمة « بالصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية » الذى اعد مشروعا جديدا بانشاء « الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » عرض بدوره على مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد العرب الذى انعقد فى الجزائر فى الثلث الاول من اكتوبر ١٩٦٧ فاقره المؤتمر ، بعد تعديلات

(٨) راجع البند الخامس من قرارات مؤتمر القمة العربى الرابع (الخرطوم من ٢٩ اغسطس الى ١ سبتمبر ١٩٦٧) فى السياسة الدولية ، العدد ١٠ ، ص ٨٣١ — ٨٣٢ (اكتوبر ١٩٦٧) .

جوهرية ، كخطوة أولى فى سبيل توقيع الاتفاقية والتصديق عليها (٩) .

ويفترض مشروع انشاء هذا الصندوق ان يكون مقره الرئيسى مدينة الكويت وان تشترك الدول العربية جميعا التى تقبل الانضمام اليه فى راسماله البالغ ١٠٠ مليون دينار كويتى على أن تحدد اسهم الدول الاعضاء فى هذا المبلغ فى الدورة الثالثة عشرة للمجلس الاقتصادى العربى ويختص الصندوق بالاسهام فى الانماء الاقتصادى والاجتماعى للدول والبلدان العربية مع منح الاولوية « للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى وللمشروعات العربية المشتركة » . وتكون مساهمة الصندوق عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية للحكومات والهيئات الخاصة والعامة العربية على أساس من القروض الميسرة الشروط مع تشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة فى الدول والبلدان العربية وتوفير ما قد يلزمها من الخبرات والمعونات الفنية » ، « مهتديا فى ذلك بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية دون تأثر بالاعتبارات السياسية » . واشترط لنفاذ الاتفاقية المقترحة مصادقة عدد من الدول الاعضاء لا يقل مجموع حصصها عن ٧٥٪ من قيمة راسمال الصندوق .

وقد اتى المشروع المذكور بحكم يبيح قبول اعضاء منتسبين فى الصندوق من « المؤسسات المالية العربية » . وكان المشروع الذى اعده الصندوق الكويتى يعمم ذلك على كل « الهيئات الراغبة فى الاسهام بنشاط الصندوق » وهو تعبير كان من الممكن أن يشمل مؤسسات التمويل الدولية والشركات الخاصة الاجنبية (شركات النفط بصورة خاصة) بل والحكومات الاجنبية .

غير أن مؤتمر الجزائر قصر النص على المؤسسات المالية العربية سواء كانت عامة أو خاصة فحرم النص بذلك من أهم مزاياه .

هذا ، وقد اقر مؤتمر الجزائر ايضا توصية الى حكومات الدول العربية بانشاء صندوق عربى آخر لتمويل « اعادة البناء فى جميع البلاد العربية » وهذا قرار غريب صدر بعد مناقشات طويلة حول دور صندوق الانماء المقترح أصلا واتجاه البعض (الجزائر والعراق بصورة خاصة) الى ضرورة النص فى الاتفاقية المنشئة له على اعطاء الاولوية لمشروعات اعادة البناء فى الدول المتضررة من العدوان الاسرائيلى . فلما لم يؤخذ بهذا الراى صدرت ، ترضية لاصحابه فيما يبدو ، التوصية الخاصة بانشاء صندوق آخر وتحفظت بشأنها كل من السعودية وليبيا والمغرب وتونس .

٢ — تشجيع الاستثمارات العربية الخاصة :

الى جانب الفوائد العديدة التى سبق ذكرها والتى تعود على اقتصاديات الدول العربية من تحرك الراسمال الخاص الفائض فى احداها الى حيث تتوافر فرص استثماره فى دولة عربية اخرى فان تشجيع الاستثمارات العربية فى الدول العربية الاخرى سوف يخدم أيضا رأس المال العربى الخاص نفسه بما يمكن أن يتيحه من فرص مجزية للفائض فى الادخار الخاص الذى لا يجد فرصا كافية للاستثمار فى الداخل فينتهى به الامر أحيانا الى مضاربات غير صحية قد تؤدى الى ارتفاع غير معقول فى قيمة العقارات او الاسهم لا تقابله زيادة حقيقية فى الانتاج القومى (١٠) .

---

(٩) لم يفت مؤتمر الجزائر وجود الاتفاقية القديمة بشأن المؤسسة المالية العربية فقرر ضرورة أن تحدد الدول العربية موقفها منها لتقرير بقائها أو الغائها بعد الموافقة على انشاء الصندوق الجديد . كما استهدى المؤتمر بنصوص الاتفاقية المذكورة فى اعداد مشروع الصندوق المقترح .

(١٠) عندما طرحت اسهم « البنك الاهلى الكويتى » للاكتتاب العام فى ١٧ يونيه ١٩٦٧ (للكويتيين فقط وبشرط الا يكتتب الشخص الواحد باكثر من ١٠٠٠ سهم) تمت تغطيه راسمال البنك ١٧ مره قبل قفل باب الاكتتاب مما دفع البنك الى تقديم ٥٦ سهما فقط عن كل ١٠٠٠ اسهم تم الاكتتاب فيها ، وارتفعت قيمه الاسهم فى السوق بنسبه وصلت الى ١٦٠٪ و . ذلك قبل ان يتم تكوين البنك او يباشر اى نشاط . كذلك بلغت اسعار العقارات ل بيروت حدا خياليا حيث تنافس كثير من رؤوس الاموال العربية الخاصة فى شراء هذه العقارات فتظل بعد ذلك عاطله عن اى استثمار انتاجى مفيد .

٣٦،

واذا كان من المفيد لجميع الاطراف تشجيع الراسمال الخاص العربى على الاستثمار فى الدول العربية الاخرى فان ذلك يقتضى طمانة هذا الراسمال ومنحه الثقة الكافية مع خلق الاجهزة القادرة على تجميعه واستثماره بطريقة تمكنه من ان يلعب دورا فعالا فى التنمية الاقتصادية للدول العربية .

(ا) المحاولات السابقة لتيسير انتقال رؤوس الاموال العربية الخاصة :

لم ترتفع فى اى وقت المحاولات التى تمت حتى الان لتشجيع انتقال رؤوس الاموال الخاصة بين الدول العربية الى مستوى من الجديةيتناسب مع اهمية الموضوع :

فالتشريعات الداخلية التى اصدرتها بعض الدول العربية بقصد تشجيع الاستثمار الاجنبى لم تقرر اية افضلية خاصة للاستثمارات القادمة من دولة عربية اخرى بالرغم من اهمية اعطاء هذه الاستثمارات اولوية فى المعاملة سواء اتجه مجال نشاطها الى مشروعات انماء داخلية او الى مشروعات مشتركة بين دولتين عربيتين او اكثر وهذا وضع يوجب المطالبة بتعديل تشريعات الاستثمار القائمة فى الدول العربية لتقرير مزايا خاصة لراس المال العربى او ان تعذر ذلك — مراعاة اعطاء الافضلية لهذا الراسمال فى التطبيق العملى لتشريعات الاستثمار .

اما على المستوى الثنائى فلم تعقد بين الدول العربية ، باستثناء حالة واحدة ، اتفاقاتثنائية لتشجيع انتقال راس المال الخاص من دولة الى اخرى بقصد الاستثمار فى الوقت الذى ابرمت فيه اتفاقيات من هذا النوع بين دول عربية ودول غير عربية . اما الحالة الوحيدة المشار اليها فهى البروتوكول المعقود بين العراق والكويتوالملحق باتفاق التعاون الاقتصادى بين البلدين الموقع فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ والذى تم تبادل وثائق التصديق عليه فى ١٩٦٦/٦/٦ . ويهدف هذا البروتوكول الى « تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين البلدين » فينص على ان يقوم كل طرف ، بدون تفرقة بين الكويت والعراق فى هذا الصدد ، بتشجيع الاشخاص الطبيعيين حق المستثمرين فى تحويل الفوائد والارباح السنوية فى اوقاتها « وفقا لانظمة وقوانين التحويل والمعنويين التابعين للطرف الاخر على الاستثمار فى بلده « وفق التشريعات المحلية » وذلك بان « يضمن لاستثماراتهم المعاملة العادلة المنصفة والحماية والرعاية الكاملة .. » كما ينص على الخارجى المرعية » وعلى حقهم فى تحويل راس المال ومبالغ التصفية حال الانتهاء من عملية تصفية المشروعات ويكون التحويل « بنفس العملة التى ورد فيها راس المال اصلا لغرض الاستثمار » . ثم ينص البروتوكول فى صراحة على عدم جواز قيام اى طرف بنزع ملكية الاستثمارات العائدة للاشخاص التابعين للطرف الاخر والمستثمرة داخلحدود بلده « الا بسبب المصلحة العامة ولقاء تعويض عادل وآنى (حال) » ، كما يحدد البروتوكول طريقة تقدير هذا التعويض بان يكون على اساس قيمة الاستثمارات المستولى عليها وقت الاستيلاء « ويدفع التعويض حالا بتم تقويمتلك الاستثمارات على الا يتجاوز ذلك مدة سنة ويتم تحويل قيمة التعويض بنفس العملة او العملات التى وردت فيها لاغراض الاستثمار » .

وبعد ان يبين البروتوكول هذه القواعد الاساسية فى معاملة كل طرفللاستثمارات العائدةلاشخاص تابعين للطرف الاخر ينص على وسيلة تسوية منازعات الاستثمار التى لايمكن تسويتها بالمفاوضات المباشرة حيث يتعين عندئذ اللجوء الى لجنة تحكيم ثلاثية يختار كل طرف احد اعضائها ويختار الامين العام للجامعة العربية الطرف الثالث (ويعيب نص الاتفاق فى هذه الجزئية انه لم يحدد الاجراء الواجب الاتباع اذا امتنع احد الطرفين عن تعيين عضو لجنةالتحكيم الذى عليه ان يختاره) وتطبق لجنة التحكيم « احكام وقواعد القانون والعرف الدولى عامة واحكام العرف التجارى المتعلقة بموضوع النزاع » . وقد نيطت متابعة تنفيذ ما جاء فى هذا البروتوكول باللجان المشتركة التى نص اتفاق التعاون الاقتصادى بين البلدين على تشكيلها والتى تباشر عملها الان .

ويجب ان نلاحظ ان اهمية هذا الاتفاق تعود الى الامكانيات الواسعة لاستثمار الاموال الكويتية الخاصة فى العراق بالذات حيث تتوفر فرص للاستثمار العديدة وحيث تتوافر بجانب

البلدين أكثر من علاقات الجوار . ومع ذلك ، فان الاتفاق لم ينتج آثاره المرجوة حتى الان ، ويعود هذا بصفة أساسية الى أن الاتفاق المكتوب ليس كافيا بذاته لجلب الطمأنينة والامان الى قلوب المستثمرين الكويتيين الذين يسعون الى مزيد من التأكيدات والضمانات الفعلية قبل ان تتدفق رؤوس أموالهم الى الاسواق العراقية .

والى جانب هذه الصورة المحدودة لتشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية الخاصة على مستوى ثنائى نجد ايضا انه قد عقدت فى احيان قليلة اتفاقات ثنائية لتثبيت سعر العملة بين دولتين عربيتين على نحو يسهل الانتقال المشروع لعملة احداهما الى الاخرى عن طريق اعطائها سعرا اعلى من قيمتها فى السوق الحرة . ويأتى النص على ذلك عادة فى اتفاقات الدفع التى تستهدف تسهيل التبادل التجارى ، كما انه قد يخدم فى صورة محدودة انتقال رأس المال الخاص عن طريق المصروفات غير المنظورة كالسياحة بين الدول العربية وعلى الاخص الحج فى السعودية (مثلا الاتفاق المصرى السعودى فى ١٩٥٥/٩/٥) والاصطياف فى لبنان . ولكن الذى يحدث فى هذه الحالات هو انتقال رأس المال الخاص (بصورة محدودة للغاية) لاغراض غير استثمارية من دول تعانى من عجز فيه الى دول قد تتمتع بفائض منه . كذلك ، فان المحاولات الثنائية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دولتين عربيتين لم تؤد الى نتائج عملية فى هذا الصدد رغم النص فى بعضها على حرية انتقال رؤوس الاموال (مثلا الاتفاق السورى الاردنى فى ١٩٥٦/٨/٤ الذى لم ينفذ فى أى وقت) .

أما مجهودات الجامعة العربية فقد ظلت اكثرها قيد الاوراق رغم كل النوايا الطيبة . ولعل أهم ما قامت به الجامعة فى هذا الصدد هو اعدادها « اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية » التى دخلت دور التنفيذ فى ٥٣/١٠/١٢ (١١) ثم خضعت لتعديلين لاحقين فى ديسمبر ١٩٥٤ ويناير ١٩٥٩ صدقت على كل منهما بعض الدول الاطراف فى الاتفاقية الاولى . وقد وضعت هذه الاتفاقية أساسا لمواجهة الحاجة الناشئة من مشاكل التحويل النقدى وافردت الجزء الثانى منها لمسألة انتقال رؤوس الاموال الخاصة فنصت على اجازة الحكومات الاطراف انتقال رؤوس الاموال الخاصة تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشاريع الاعمار التى يتفق عليها بين الاطراف اصحاب العلاقة ، على أن يكون ذلك « فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها أو رؤوس الاموال التى انتقلت اليها من التسرب الى خارج البلاد العربية المنضمة لهذه الاتفاقية » . ولا تخضع رؤوس الاموال التى تنتقل بناء على ذلك لاية رسوم أو ضرائب استثنائية ، كما يجوز اعادة هذه الاموال الى موطنها الاصلى . وقد أوضح التعديل الثانى للاتفاقية حدود الاحكام الخاصة بانتقال رؤوس الاموال فنص على أن انتقالها يكون « تمكينا لرعايا (الاطراف) من الاشتراك فى مشاريع التنمية أو الاعمار التى تحددها كل دولة ويكون لرعايا تلك الدولة عندئذ حق الافضلية » ولا يجوز فرض ضرائب استثنائية من قبل الدولة التى تخرج منها رؤوس الاموال او التى تدخل فيها على أن يخضع عائد رأس المال المستثمر للضرائب التى تفرضها الدولة المستثمر فيها ويعفى من جميع أنواع الضرائب التى تفرضها دولة الاصل ، كما تسمح حكومات الدول الاطراف بتحويل الارباح الناتجة عن استثمار رؤوس الاموال التى ترد اليها تنفيذا للاتفاقية الى موطن رأس المال الاصلى .

وبالرغم من ان الاتفاقية المذكورة تعتبر خطوة تقدمية فى ميدانها فان اثارها العملية تكاد تكون غير محسوسة خاصة وان الاتفاقية رغم تعديلاتها لم تحدد الوسائل العملية لتنفيذ ما جاء فيها وتركت تقدير ملاءمة تشجيع انتقال رأس المال العربى الخاص رهين ارادة كل دولة طرف ، فضلا عن انها لم تؤثر فيما يبدو على سياسات الدول الاطراف فى هذا الميدان ولم تغير فى الواقع من مخاوف المستثمرين العرب الذين يجهل معظمهم وجود هذه الاتفاقية اصلا .

---

(١١) صدقت على هذه الاتفاقية كل من لبنان والاردن ومصر والسعودية وسوريا والعراق وصدق على التعديل الثانى لها كل من الاردن والجمهورية العربية المتحدة ولبنان .

ولم تقتصر مجهودات الجامعة العربية فى تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية على الاتفاقية المذكورة ، بل عملت الجامعة حينا من الدهر فى سبيل توحيد النقد العربى أو تقرير حرية تداوله فى جميع البلاد العربية ولكن التفاؤل الشديد الذى صاحب تلك المحاولة اقعدها عن اى تطبيق عملى (١٢) . كذلك عملت الجامعة لتيسير قيام الشركات الوطنية العربية بممارسة نشاطها فى الدول العربية الاخرى وقدمت مشروع اتفاقية فى هذا الموضوع عام ١٩٦١ لم يتم التوقيع عليها بعد . كما جعلت من اختصاص « مؤسسة التمويل العربية » السابق الاشارة اليها — « العمل لتوظيف رؤوس الاموال الخاصة الخارجية والداخلية بما يحقق افضل استغلال للامكانيات الاقتصادية فى البلاد الاعضاء » والعمل لجذب رؤوس الاموال هذه لاستثمارها فى المشروعات الانتاجية فى البلاد الاعضاء وتمهيد الظروف المواتية لهذا الغرض . غير ان هذه الاتفاقية قد اهملت بعد ذلك على ما سبق ايضاحه .

اما اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى تم اعدادها سنة ١٩٥٧ ودخلت دور التنفيذ فى سنة ١٩٦٤ بعد ان صدقت عليها خمس دول عربية (الكويت ، سوريا ، الجمهورية العربية المتحدة ، العراق والاردن — انضمت اليها اليمن بعد ذلك) فقد جعلت من اهدافها البعيدة قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن ، بين اشياء اخرى ، لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال رؤوس الاموال بين بعضها البعض . وفى سبيل ذلك يكون على الدول الاطراف ان تعمل لتنسيق السياسة المتعلقة بتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص (بين المستثمرين من الدول الاطراف جميعا) وتلافى ازدواج الضرائب والرسوم . وقد اوضحت الاتفاقية أن تنفيذها يكون على مراحل « وبما امكن من السرعة » ، ولكن محاولات التنفيذ التى شملت حتى الان قرار انشاء السوق العربية المشتركة وقرارات ازالة القيود على السفر والاقامة تدريجيا لم تصل بعد الى اية محاولة لاقرار حرية انتقال رؤوس الاموال الخاصة بين الدول الاعضاء وهذا وضع مفهوم حيث لا تستطيع خمس من الدول الست الاعضاء الان تشجيع خروج رؤوس الاموال منها ولو الى دولة عضو اخرى نظرا لحاجة هذه الدول الشديدة الى رأس المال . فالوضع الامثل فى هذه الحالة ليس اقرار مبدأ حرية انتقال رؤوس الاموال فى جميع الاتجاهات بل تشجيع قدومه من الدول التى لديها فائض فى ميزان مدفوعاتها الى الدول التى تعانى من عجز فى هذا الميزان .

واخيرا فان مشروعات الجامعة العربية العديدة السابق ذكرها والخاصة بانشاء شركات عربية مشتركة تعتبر جميعا من قبيل المحاولات غير المباشرة لتشجيع انتقال رأس المال العربى الخاص سواء لما تبيحه بعض هذه المشروعات من المشاركة المباشرة لرأس المال الاهلى أو لاباحة بعضها ان تقوم الحكومات المساهمة فى المشروع المشترك ببيع جزء من حصتها فيه الى القطاع الخاص فى اقاليمها . ولكن المشروعات السابقة جميعا لم تدخل على ما رأينا دور التنفيذ بعد ان تم التوقيع على الاتفاقيات المنشئة لها ، باستثناء شركة البوتاس العربية التى وقعت ست حكومات عربية عقد تأسيسها مع البنك العربى فى عمان فى سنة ١٩٥٦ ثم اسهمت فيها ايضا كل من حكومة الكويت وقطر ومواطنين من الدول العربية . وقد عدل النظام الاساسى للشركة بعد ذلك وظل للحكومة الاردنية النصيب الاكبر فى اسهمها مع اشتراك الحكومات العربية والقطاع الخاص العربى فى تغطية باقى رأس المال . وجدير بالذكر ان هذه الشركة تبحث الان ، وبعد اكثر من عشر سنوات من التعثر ، الدخول فى مشروع ضخم يشترك فى تمويله البنك الدولى للانشاء والتعمير والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والشركة المالية الدولية والحكومتان الامريكية والاردنية وفق صيغة معقدة سوف تصبح ، اذا تم لها النجاح ، مثلا لتضافر مجهودات التمويل الخارجى على الصعيدين العالمى والاقليمى وفى القطاعين العام والخاص فى سبيل انجاح مشروع اجمعت الاراء على اربحيته الاقتصادية وحال العجز فى الرأسمال والخبرة دون تحقيقه رغم عشر سنوات من المحاولة .

(١٢) راجع شحاته والبيلاوى ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(ب) مشروع ضمان الاستثمارات العربية الخاصة :

بناء على توصية من المؤتمر العربى للتنمية الصناعية المنعقد فى الكويت فى الثلث الاول من شهر مارس ١٩٦٦، كلفت الكويت بالاعداد لمؤتمر يناقش فيه خبراء التمويل العرب فكرة وضع اتفاقية لضمان الاستثمارات الخاصة فى البلاد العربية ، ايمانا بأهمية تشجيع الاستثمارات الخاصة فى هذه البلاد وبالحاجة اليها لتنفيذ التنمية الصناعية فيها . وقد رأت حكومة الكويت تكليف « الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية » ، باعتباره المؤسسة الكويتية الاولى فى ميدان التمويل الخارجى ، بالاعداد للمؤتمر المذكور . ووجد الصندوق فى ذلك مناسبة ليعرض على المؤتمر محاولة شاملة لتشجيع الاستثمارات العربية فى البلاد العربية دون التقيد بموضوع التأمين على الاستثمارات (١٣) . وعلى ذلك قدم الصندوق تقريرا طموحا أوضح فيه « ضرورة الاتفاق على حد ادنى من المبادىء العامة التى ينبغى ان تحكم الاستثمارات العربية » ، وضرورة « اتاحة الفرصة لكل من الدولة المضيفة والمستثمر العربى لكى يسوى ما قد ينشأ بينهما من منازعات اعتمادا على جهاز مناسب يتولى تقديم خدمات التوفيق والتحكيم » وضرورة « العمل لتأمين المستثمر العربى على أمواله فى مواجهة عدد من المخاطر التى تزيد على ما يتعرض له ، وينبغى ان يتعرض له ، من مخاطر تجارية واقتصادية تعتبر من مقتضيات نشاطه العادى وصميم عمله » . وحاول التقرير فى كل ذلك أن يحافظ على نوع من التوازن بين مصالح المستثمرين ومصالح الدول المضيفة لاستثماراتهم .

وقد انعقد اجتماع خبراء التمويل العرب فى الفترة من ٦ الى ٩ نوفمبر ١٩٦٧ واسفرت مناقشاته عن قبول عام لمشروع الصندوق الكويتى على ما يثبته التقرير النهائى للاجتماع الذى عالج ، بعد التوصيات العامة ، الجوانب الثلاثة التى تكلم عنها تقرير الصندوق الكويتى :

فأما المبادىء المقترحة لتنظيم الاستثمارات العربية فقد شملت التزام كل دولة مصدرة لرؤوس الاموال ببذل جهودها لتشجيع الاستثمارات فى البلاد العربية الاخرى والتزام كل دولة عربية مقابل ذلك بالعمل لقبول الرغبات المشروعة لمواطنى الدول العربية الاخرى فى الاستثمار بداخلها « فى حدود القوانين السائدة ووفقا للمقرر من برامج التنمية فيها » . وفى الوقت الذى تعترف فيه هذه المبادىء بسيادة كل دولة على مصادر ثرواتها وما يستتبع ذلك من مظاهر لهذه السيادة وتؤكد ضرورة عدم اتخاذ الاستثمارات الخارجية سبيلا للتدخل فى الشئون الداخلية للدول المضيفة تنص مقابل ذلك على التزام الدولة المضيفة بتوفير الامن والحماية للاستثمارات العربية « وفقا للقانون الدولى » وعدم التمييز فى معاملة هذه الاستثمارات بحسب جنسية اصحابها بل معاملتها بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية (شرط المعاملة الوطنية) وبما لا يقل عن معاملة اى استثمارات اجنبية أخرى قد تمنحها الدولة مزايا خاصة (شرط الامة الاكثر رعاية) . كما تؤكد هذه المبادىء حق المستثمر فى تحويل أصل مبلغ الاستثمار وفوائد الاستثمار واقساط الاستهلاك والديون أو مبالغ التعويض المستحقة له « فى الحدود المناسبة لاوضاع الدولة الاقتصادية ومع مراعاة مبدأ التعويض العادل والفعال » . هذا ، مع تقرير حق المستثمر العربى فى الاقامة بالدولة المضيفة اذا استدعى ذلك نشاطه وفى حدود التشريعات المعمول بها . أما فى الموضوع الشائك الخاص بتأميم الاستثمارات فقد أكدت المبادىء المقترحة أنه « وان كان من حق الدولة المضيفة التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية فى حدود المصلحة العامة فان من حق المستثمر فى حالة التأميم أو نزع الملكية أو الحرمان من بعض الحقوق الحصول على التعويض العادل الكافى والفعال ، كما أن من حقه أيضا الا تصادر أمواله بدون تعويض الا نتيجة لاجراءات جنائية طبقا للقانون » وذلك مع تقرير حق الدولة المضيفة فى اتخاذ كافة التدابير الملائمة فى الحالات الاستثنائية المهددة للامن والسلامة الوطنية .

(١٣) راجع : « نحو اتفاقية لضمان الاستثمارات العربية » تقرير مقدم من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية الى اجتماع خبراء التمويل العرب ٦ نوفمبر — ٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

٣٦٤

وبذلك تكون هذه المبادىء قد قننت القواعد المستقرة فى الفقه التقليدى فى القانون الدولى بشأن حماية الاستثمارات الاجنبية بما فى ذلك اشتراط التعويض العادل الكاف والفعال واكتفت بذلك دون الذهاب الى اضافة حوافز تشجيعية خاصة كالاعفاءات الضريبية وما اليها .

واما تسوية المنازعات بين المستثمر العربى والدولة العربية التى يستثمر امواله فيها فيتم ، طبقا للتقرير ، عن طريق مركز للتوفيق والتحكيم تنشئة الدول العربية على غرار « المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار » بحيث يكون الالتجاء اليه حقا لكل من الدولة المضيفة والمستثمر (وكذلك هيئة التأمين على الاستثمار التى سيجىء ذكرها) . ويقترح التقرير ضرورة تحديد المنازعات التى تدخل فى الاختصاص الموضوعى للمركز بحيث تختص بها لجان التوفيق والتحكيم التى تتكون عن طريقه بعد استنفاد وسائل التقاضى الداخلية . وقد ذهب التقرير الى اقتراح تقدمى بشأن اختصاص اللجان المذكورة فاستحسن ان يكون الزاميا بحيث تختص اللجنة بناء على لجوء احد اطراف المنازعة اليها دون حاجة الى موافقة خاصة من جانب الطرف الاخر . اما من ناحية القانون الموضوعى الذى تطبقه لجان التحكيم فى كل حالة فقد اقترح التقرير تطبيق « عقد الاستثمار والمبادىء التى التزمت بها الدولة المضيفة مكملة بالمبادىء المشتركة فى قوانين الطرفين وقواعد القانون الدولى وقواعد العدالة » .

وتكلم التقرير اخيرا فى التامين على الاستثمارات العربية الخاصة فاقترح انشاء هيئة خاصة لهذا الغرض تتولى التأمين على هذه الاستثمارات ضد المخاطر السياسية والمخاطر الصرفية مع استبعاد التأمين ضد خطر تخفيض العملة مالم تكن الدولة المضيفة قد الزمت نفسها بقيمة ثابتة للعملة عن طريق شرط الذهب أو ما يماثله فى الاثر ويشمل التأمين المقترح الاستثمارات المباشرة والقروض واوراق الحافظة وحقوق الملكية والحقوق المعنوية ولكنه لايشمل العمليات الجارية ويسرى التأمين على الاستثمارات الجديدة فقط بما فى ذلك التوسعات فى المشروعات القائمة . ويشترط التقرير لابرام عقد التامين بين المستثمر والهيئة موافقة الدولة المضيفة دون الدولة التابع عنها الاستثمار مع اجازة ان تطلب المستثمر نفسه موافقة الدولة الاخيرة ايضا . ويكون التأمين كالمعتاد مقابل اقساط تتحدد مقاديرها فيما بعد عن طريق الهيئة . اما شكل هيئة التأمين المقترحة فقد تركه التقرير مفتوحا للمناقشة مكتفيا بتوضيح انها قد تأخذ شكل الصندوق المشترك الذى ليس له رأس مال محدد ويتكون رصيده من دفعات اولية يؤديها الاعضاء ومن اقساط التأمين او شكل الشركة المساهمة التى تقوم بتغطية الخسائر عن طريق مواردها الخاصة ولا سيما اقساط التأمين . ولم يتطرق التقرير بعد ذلك الى التفصيلات الخاصة بتوزيع عبء الخسارة التى تغطيها هيئة التأمين او التفصيلات الفنية الاخرى الخاصة بممارسة هذه الهيئة لعملها موضحا فى هذا الشأن أن « ثمة تفصيلات كثيرة تحيط بالموضوع وتحتاج الى المزيد من الدراسات التى يجب اجراؤها قبل اعداد مشروعات الاتفاقيات التى اوصى الاجتماع باعدادها » . وجدير بالذكر ان اجتماع خبراء التمويل العرب قد كلف الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بمتابعة دراسة الموضوع واجراء الاتصالات اللازمة ثم اعداد مشروعات اتفاقيات تعرض على اجتماع قادم للخبراء تمهيدا لعرضها على الحكومات العربية لاعتمادها حتى تدخل دور التنفيذ وتؤدى مهمتها فى خدمة التنمية الاقتصادية العربية .

خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بما يجب ان تكون عليه سياسة التمويل الخارجى ، ليس من جانب مصادر هذا التمويل (على ما تجرى عليه الدراسات عادة) وانما من جانب الدول التى هى بحاجة اليه ، وخاصة فى العالم العربى . ويمكن اجمال اهم ما اكدته هذه الدراسة فى النقاط الآتية :

١ — أن التنمية السريعة لاقتصاديات الدول المتخلفة تحتاج الى تعبئة الطاقات المحلية وتزويدها بأكبر قدر ممكن من التمويل الخارجى

٢ — وأن هذا التمويل يرتبط — ايا كان مصدره — بملابسات سياسية يجب وضعها فى الحسبان ومراعاتها كجزء من الواقع السياسى المعاصر .

٣ — وعلى كل دولة ترغب فى الحصول على تمويل خارجى أن تحقق نوعا من التوازن بين حاجتها الى هذا التمويل ورغبتها فى المحافظة على

استقلالها في العمل بحيث لا تتجاوز فيما تقدمه من مقابل قيمة ما تحصل عليه من غنم .

٤ — وحتى تتفادى الدولة أن تقع كليا فريسة المناورات السياسية في وضوع المعونات الاقتصادية فان عليها أن تحافظ على مسلك جدى في تنفيذ خطط التنمية وعلى مستوى معقول في أداء المشروعات ودراستها حتى يدعم هذا طلبات التمويل التى تقدمها وخاصة اذا كان المصدر مؤسسة تمويل دولية .

٥ — كذلك ، على الدولة أن تعمل لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة للاسهام في تمويل اقتصادياتها في الحدود التى لا تمكن هذه الاستثمارات من السيطرة على مقدرات الدولة والتى تنسجم مع نظام الدولة واتجاهاتها .

٦ — ويتحقق ذلك على الاخص عن طريق دراسة عوائق الاستثمار في الدولة والتخفيف منها مع تقرير قواعد معروفة سلفا لمعاملة الاستثمارات الاجنبية ووسائل معقولة لتسوية المنازعات المتعلقة بها والاتفاق ، أن أمكن ، على وسائل لتأمين هذه الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية كل ذلك مع وضع وتطبيق القواعد الكفيلة بممارسة الدولة لرقابة فعالة على هذه الاستثمارات .

٧ — ويلاحظ في هذا الصدد الوضع الخاص للاستثمارات العربية في البلاد العربية حيث يجب الافادة من وجود فائض في رأس المال في بعض الدول العربية وعجز فيه في بعضها الآخر بتشجيع استثمار هذا الفائض في الدول التى تحتاج اليه تحقيقا لمصلحة الجميع خاصة وأن ما تم من محاولات في هذه السبيل حتى الآن يعتبر ضئيلا للغاية .

٨ — وليس من وجه في هذا الصدد للقول بأن تشجيع الاستثمارات الاجنبية والتمويل الخارجي بصفة عامة مقصور على الدول التى تأخذ بنظام المشروع الخاص والاقتصاد الحر حيث تستطيع كل دولة تحتاج الى هذا التمويل أن تسلك النهج الذى يكفل مواجهة هذه الحاجة في اطار لا يتعارض مع نظامها الاقتصادى وفلسفتها السياسية .

ولا شك في أن مشروع ضمان الاستثمارات العربية بجوانبه الثلاثة المذكورة يمثل خطوة هامة في سبيل خلق المناخ الملائم لتوظيف الاموال العربية في خدمة الاقتصاد العربى . ولكن من الخطأ أن ينظر الى هذا المشروع على أنه كفيل بذاته بتحقيق النتيجة المأمولة ، لان تغيير الشعور النفسى لدى جماعة المستثمرين يحتاج الى مجهودات متواصلة وخطوات عملية تسكمر بالتدريج ثلوج موقفهم الحالى ، وعلى الحكومات العربية الراغبة في وفود رؤوس الاموال العربية اليها أن تعى ذلك تماما حتى لا تسمح لهذا المشروع وما يتبعه أن يبقى حبيس الاوراق شأن العديد من المشاريع السابقة التى تبنتها جامعة الدول العربية(*) .

(*) الاراء الواردة في الدراسة ليست بالضرورة آراء المؤسسة التى يعمل بها الكاتب .

من اهم مراجع الدراسة نذكر :

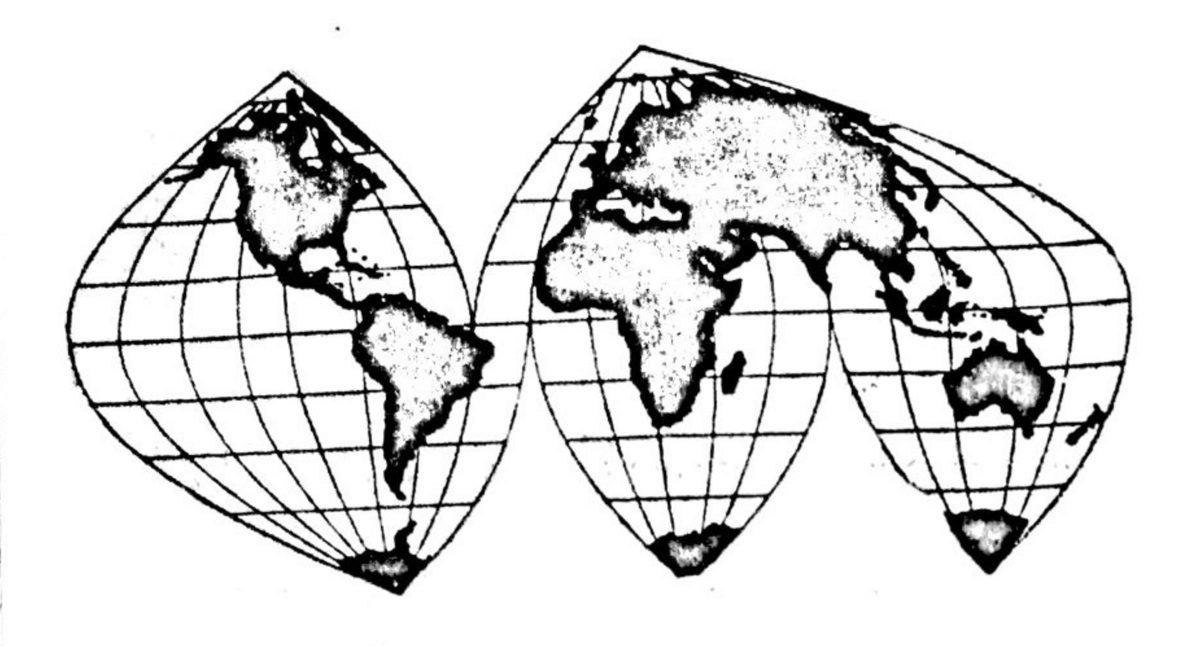
1. W. Friedmann, G. Kalmanoff & R. Meagher, International Financial Aid (1966).
2. I. Little & J. Clifford, International Aid (1965).
3. J. Montgomery, The Politics of Foreign Aid (1962).
4. E. Black, The Diplomacy of Economic Development (1960).
5. Nwogugo, Legal Protection of Foreign Investments in Developing Countries (1965).
6. A. Fatourous, Government Guarantees to Foreign Investors (1962))
7. W. Friedmann & R. Pugh, Legal Aspects of Foreign Investment (1959).
8. (U.N. Economic & Social Office in Beirut) Investment Guarantee Insurance. Background Paper (December 1966).
9. (Organization for Economic Co-operation and Development) Assistance Efforts and Policies. 1967 Review.
10. World Bank/I. D.A. Annual Report 1966/1967.
11. I.F.C. Annual Report 1966/1967.

الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية

د. أحمد سويلم العمرى

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقا ـ كتب عديدا من المؤلفات والبحوث باللغات العربية والاجنبية ـ مثل ج.ع.ج فى عدد من المؤتمرات الدولية ـ ويعمل حاليا استاذا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ازداد الوعى الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتحررت الغالبية الساحقة للدول اليوم وخاصة فى آسيا وافريقيا، وتضاعف اهتمام الحكومات بالمسائل الدولية مع محاولة علاجها بمايلائم رغبات الشعوب وامانيها ، ونشطت المنظمة الدولية العالمية (الامم المتحدة ، وبلغ عدد الاعضاء فيها ١٢٣ ، وخشى الافراد وارباب الاسرات والجماعات السياسية العودة الى الحروب لحل المشكلات الدولية ، وتدمير المدنية وهلاك البشرية بالاسلحة النووية ، واشتدت الحرب الباردة فترة جاء بعدها ركود وسكون ، وتشابكت المصالح وقامت الصعاب فى وجه تبادل المنافع تبعا لعقبات تحويل النقد وللسياج الجمركى المرتفع وللنظام البيروقراطى المعقد ولصرف الحكومات جل طاقتها فى توفير الغذاء لعدد السكان المطرد الزيادة ، واتجه القانون الدولى اتجاها عالميا يشمل أهل الارض التى ضاقت بهن عليها فى حين قربت المسافات البعيدة واصبح من المتيسر اجتماع رؤساء الدول فى ساعات معدودات لتلافى الازمات الجسام وبين مكتب رئيسى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى اتصال تليفونى مباشر ، وترتب على هذا الوضع الجديد للسياسة العالمية تحول فى العلاقات الدولية الى العمل على توطيدها عن طريق الشعوب وعلى



أساس الاهتمام بالمنظمات الدولية الحكومية والهيئات الدولية غير الحكومية ، وتشعبت مهامها وعالجت العديد من الموضوعات التى خلقتها الحربان العالميتان الاولى والثانية . وعرضت للتأخر والفاقة والمرض والفساد الاجتماعى والخلقى وجمود بعض التشريعات العمالية والصناعية ومحاولة توحيدها وللقضاء على التفرقة العنصرية وتدعيم حقوق الانسان القومية والعالمية .

ودراستنا هذه تشمل خطوات نمو المنظمات الدولية الحكومية والهيئات الدولية غير الحكومية مع شرح الفرق بين كل وعلاقاتها بعضها ببعض، كما سنعنى بشرح تزايد الاهتمام بالهيئات الدولية غير الحكومية نظرا لدورها الهام قبل المنظمات الدولية الحكومية ، وفيما يلى خطة الشرح :

١ — نمو المنظمات الدولية الحكومية .

٢ — نمو الهيئات الدولية غير الحكومية .

٣ — التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية والهيئات الدولية غير الحكومية والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض وعرض لنواحى نشاط كل .

١ — نمو المنظمات الدولية الحكومية :

المنظمات الدولية الحكومية متعددة ومتفاوتة الاهمية والنشاط ، وتتسع وتضيق رقعة جهودها

حسب أغراضها ، كما أن أجهزتها وهيئاتها المتخصصة تعمل اليوم علاوة على الناحية السياسية فى ميادين فنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية ، غير أن محور جهودها استتباب الامن الدولى والسلام وحسن التفاهم بين الشعوب ، وهى تحاول أن تجنب الشعوب ما يؤدى اليه استفحال النزاع بين الحكومات الى حرب عامة تودى بالحضارة . وهذه المنظمات الدولية نمت وفق الخطوات التالية :

١ ـ نشأت رقابة من الدول العظمى للسلام وللحيلولة دون الحرب والثورات سيطرت على السياسة الاوروبية فى أعقاب حروب نابليون وهزيمته وزوال امبراطوريته ، واعادة تنظيم القارة الصاخبة فى مؤتمرات فينا سنة ١٨١٤ ـ ١٨١٥ ، ووضحت هذه الرقابة فى الحلف المقدس واعادة الملوك الذين عزلهم نابليون الى عروشهم مع شرعية هذه العروش وتخطيط حدود للقارة غير قابلة للتغيير واعادة حدود فرنسا الى ماكانت عليه قبل الثورة الفرنسية وتنصيب اسرة البربون على عرشها وبقاء احتلال النمسا لايطاليا ومحاولة القضاء على تعاليم الثورة الفرنسية وتشريعاتها الخاصة بحقوق الافراد وكانت قد دخلت الى مختلف الامارات عن طريق أبناء الثورة الفرنسية بالذات وكانوا جنود بونابارت ، وساد سلام فى القارة فيما عدا بعض الحروب الموضعية دام قرنا من الزمان ، ووقعت حروب واضطرابات ولكنها لم تزج بالقارة قاطبة فى معارك واسعة النطاق ، فنشبت بعض المعارك لتحرير الامارات الايطالية من الاحتلال النمساوى ، وأخرى ضد الرجعية فى اسبانيا ، وهبت عواصف ضد الرجعية الالمانية وانفصلت بلجيكا عن الاراضى الواطئة ، وطالبت الجماعات بالمزيد من الحريات فى الانتخابات على أساس الانتخاب المباشر والتصويت العام وهدم النصاب المالى والعدالة الاجتماعية ، ونشبت حرب القرم بين روسيا من جهة والدولة العلية وفرنسا وانكلترا ومملكة سردينيا وبيومونتى من جهة أخرى ، واشتعلت الحرب السبعينية بين بروسيا والامبراطورية الفرنسية الثانية وهزمت الجيوش البروسية الاخيرة وتحققت الوحدة الالمانية فى فرسايل نادى بها بسمارك الذى أقامها على أساس سياسة الحديد والدم ، وشبت عدة حروب استعمارية فيما وراء البحار وخاصة الحرب الروسية اليابانية وحرب البوير فى مطلع القرن الحالى .

وظلت كفة السلام هى الراجحة فى القارة الصاخبة التى كانت تقود السياسة العالمية ، مما ساعد فى الانشاء والبناء والرواج الاقتصادى وانتشار الشركات والبنوك والنهضة العلمية ونمو المدن ووسائل النقل والانتاج وتبادل الحاجات ، كما أن هزيمة الرجعية وانكماشها بعد ذلك وتدريجيا وزوال آثار قرارات فينا منذ منتصف القرن الماضى وكسب الشعوب حقوقها وصيرورة الملوك يملكون ولا يحكمون والدساتير بارادة الشعب أدت الى قيام رغبة بين الشعوب فى تعاونها مع احترام القانون العام القائم على سيادة الشعب والسيادة القومية ، وترتب على ذلك نمو فكرة التنظيم الدولى .

٢ ـ كانت الخطوة التالية بين آخر القرن الماضى ومطلع قرننا الحالى سنة ١٨٩٩ ، ثم سنة ١٩٠٧ فى مؤتمرات لهاى بمناسبة ماتوجسه رجال السياسة المسئولون وكبار العواهل وعلى راسهم قيصر روسيا من شر نتيجة استعمال الاسلحة الميكانيكية والكيمائية الحديثة وكانت تجربتا الحرب الروسية اليابانية وحرب البوير درسا قاسيا فى ذلك الوقت ، فدعا قيصر روسيا الى مؤتمرات لتنظيم السلام والبعد عن الحرب بين الدول وكذلك لجعل الحرب الحديثة أكثر انسانية وعدم اللجوء الى التقتيل بلا مبرر والتدمير على نطاق واسع ، كما ساهم المفكرون فى نجاح السلام على أساس تضامن الشعوب فى استتباب الامن بينها كنظام جماعى متدرج ، وفى مقدمتهم ليون بورجوا السياسى والمفكر الفرنسى ، وكان يرى أن تنظيم الحياة السياسية يجب أن يقوم على التعاقد والقانون وأن تعمل الدول متعاونة تدريجيا فى نزع السلاح ، ويتعين أن يستقر السلام بعض الوقت وفق الحق والقانون لنجاح الفكرة ، وكان ينادى بأن تتفق الدول على انشاء نظام سلام دولى فى ظل اتفاق قانونى بينها وأن تتعهد باحترامه صغيرها وكبيرها ، وأن تطبق المبادىء القانونية التى تقبلها فى شتى ميادين العلاقات الدولية وفى حالتى السلام والحرب ، وأن تتعهد باستبعاد العضو الذى لا ينزل على ارادة الجماعة

ويقبل هذه الشروط من الرابطة السياسية القانونية الدولية على أن تفرض أيضا عقوبات تنفيذية زاجرة مادية وادبية ونظم قضائية لتحقيق تطبيق القانون الدولى الجديد .

واشتهرت اجتماعات لهاى بنظراتها المتفائلة الى المستقبل رغم عدم نجاح اقرار سلام دائم على أساس العقوبات والقوة التنفيذية ، ولم يقر الاعضاء فكرة تحديد أو نزع السلاح بين الدول الكبرى واستبعدت الفكرة من المناقشات فى اجتماعات سنة ١٩٠٧ ، غير أنه اتفق على السعى فى اقامة صروح سلام عالمى وهو الهدف الاسمى للبشرية لوقايتها شرور الهلاك والتدمير ، كذلك اخذ المؤتمر بفكرة انسانية الحرب وتحريم استخدام الاسلحة التى تعذب الانسان بلا مبرر وبلا رحمة فىحالة الحرب كرصاص دمدم والاسلحة المسمومة والغازات الخانقة ، وكذلك تحريم ضرب المدن المفتوحة ، وتقتيل المدنيين ، واتباع الشرف فى الحرب وعدم التشفى من المهزومين والانتقام منهم والتنكيل بهم ، كما أدخل لاول مرة نظام القضاء الدولى على أساس التحكيم الذى يقبله طرفا النزاع وأنشاء محكمة دائمة لهذا الغرض ، ولم ينجح المؤتمر فى جعل القضاء اجباريا غير أنه أنشأ فعلا محكمة التحكيم الدائمة ولم يك لها من صفات الاستمرار الا سكرتاريتها ومراسلاتها لا هيئتها الفنية وجهودها فى فض المنازعات ، وعمل السكرتارية ادارى لتسجيل الطلبات وابلاغ المحكمة بالشكاوى وبطلب الفتاوى .

٣ — تلقى العالم درسا قاسيا فى الحرب العالمية الاولى التى اشتبكت فيها جل دول العالم وعلى راسها الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى ودول الشرق الاقصى والجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، واتسعت دائرة التدمير واجتاحت بلجيكا وشمال فرنسا وأراضى الصرب والبلقان والشرق الاوسط واشتدت المعارك فى بولاندة وبروسيا الشرقية والنمسا وسهول شمال ايطاليا وفوق اليابسة والماء وفى كبد السماء ، وهزم الحلفاء امبراطوريات الوسط وزالت امبراطورية النمسا والمجر والدولة العلية العثمانية ، واعتزم الحلفاء الكبار اقامة عالم جديد على أسس من التنظيم الدولى يجنب البشرية لهوال الدمار الشامل ،

وتحمس الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية لمشروع بناء عصبة الامم على أساس ميثاق جماعى للسلام ، وسبق أن أعلن فى أواخر شهور الحرب سنة ١٩١٨ شروطه فى عقد الصلح وبناء عالم جديد ، وضمنها انهاء السيادة على البحار وجعلها مفتوحة وتصفية الاستعمار وحق تقرير الشعوب لمصيرها،وأن تصبح الدبلوماسية والمعاهدات علنية ووضع أسس جديدة لاستتباب الامن الدولى وعدم اللجوء الى استخدام القوة فى المنازعات الدولية والمساواة والحرية التجارية وخفض التسلح .

واجتمعت لجنة وضع ميثاق عصبة الامم بعد الهدنة فى فندق كريون فى باريس وكان لسان حال الرئيس ولسن فيها الكولونيل هاوس ، وساهمت الدول العظمى المنتصرة فيها وخاصة فرنسا وانكلترا ، وخرج الرئيس من سياسة العزلة التى وضعتها الجمهورية الكبرى على الرف مؤقتا بمناسبة خوضها الحرب الى سياسة الاشتراك فى السياسة العالمية وبناء عالم ما بعد الحرب .

وسبح الرئيس فى عالم تخيله على نسق رجال مدائن الاحلام واتجه فى تفكيره كبروتستنتى بوريتانى الى الايديولوجية والمثل العليا ، وسبق أن كان الرئيس قبل نزوله الى ميدان السياسة أستاذا فى جامعة برينستون يحاضر فى علم السياسة ونظم الحكومات فغلب عليه الطابع النظرى ولم ينظر الى الواقع وظل رهن محبس المحابر والدفاتر ، واعتقد أنه يمكن أن يلقن الانسان على نسق شبه دينى مبدأ الترفع عن الدنايا والسير المستقيم لا عن وجل بل احتراما لحقوق الانسان وحقنا لدمائه كاحترام الفرد للمبادىء الخلقية فى الدين ، ونظر الى الناحية الطيبة فى الفرد دون أن ينظر الى ميول الشر وخاصة فى الحكومات ، وأيد انشاء عصبة الامم على أساس شبه دينى ودون اجبار الدولة على احترام حقوق الغير والسلام عن طريق القوة التنفيذية ، وعارضت الفكرة اللاتينية،وكان يتزعمها كليمانسو الفكرة الانجلوسكسونية البوريتانية لويلسن ، وكان الرئيس الفرنسى يرى أن تقوم العصبة على أساس القوة التنفيذية والاجبار وأن تكون لدى عصبة الامم اداة دولية

٢٧٠

قوية منفذة لعقوبات زاجرة حيال من لا يحترم قراراتها ويتمادى فى العدوان دون اللجوء الى الوسائل السلمية ، غير ان رأى ولسن تغلب فى النهاية فقد كان مسيطرا على مائدة الصلح وبناء العصبة وهو يمثل القوة الكبرى التى ادت الى رجحان كفة الحرب لصالح الحلفاء . ونشأت العصبة على أساس الوازع والضمير مع استبعاد استخدام القوة الرادعة .

وصيغ ميثاق العصبة على أساس سياسى ولم يعن بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعكس ما عليه الحال اليوم فى الامم المتحدة ، ولم يدعم بتنظيم لقوة تنفيذية وأداة رادعة لفض المنازعات الدولية اذا اقتضى الامر ذلك ، واكتفى بفرض العقوبات الاقتصادية على المعتدى الذى يتمادى فى عدوانه ولا ينزل عند ارادة الجماعة الدولية ، وزاد فى ضعف العصبة أن الولايات المتحدة وكان رئيسها صاحب فكرة انشاء العصبة وكافح بقوة لتحقيقها لم تشترك فيها ، وكان من أهم أسباب الرفض نفوذ انصار العزلة فى الدولة الديموقراطية الكبرى لما وراء الاطلنطى وحلول موعد الانتخابات هناك ودعايتهم ضد ولسن للحيلولة دون نجاحه على اساس انه عمل على توريط بلاده فى منازعات العالم القديم وأنه يتعين على الولايات المتحدة الامريكية أن تبتعد عن مشاكل أوروبا .

واضعف العصبة الى اقصى حد نشر السلام من طريق الاحترام المتبادل المنبعث من الضمير وفشل تنفيذ اهم قراراتها التى اصدرها المجلس أو الجمعية فى الحث على عودة الاستقرار والامن الدولى فيما بين الحربين العالميتين ، وعالجت العصبة بعض المشكلات الثانوية كأزمة كورفو بين ايطاليا الفاشية واليونان والنزاع على جزر الاند بين السويد وفنلنده ومشكلة الهنجاريين اللاجئين فى ترانسلفانيا التابعة لرومانيا والمستوطنين الايطاليين فى تونس ، غير ان العلاج لم يك دائما حاسما ، وفشلت تماما فى ايقاف توسع اليابان فى الصين والحيلولة دون غزو ايطاليا للحبشة وضمها الى امبراطوريتها وفى وضع حد لتوسع المانيا النازية فى شرق أوروبا وضمها النمسا وهنجاريا وتشكوسلوفاكيا اليها وعودتها الى تسليح الرين ضد معاهدة فرساى ، واختتمت أعمال التوسع والاعتداء على ميثاق العصبة مما أدى الى اشعال نيران الحرب العالمية الثانية باحتلال مدينة دانتزج الحرة والغاء الممر البولونى وغزو أراضى بولنده .

وعجزت العقوبات الاقتصادية التى وقعتها عصبة الامم على ايطاليا سنة ١٩٣٥ فى ايقاف غزو الدولة الفاشية الطامحة للحبشة ، وجاء فى المادة ١٦ من ميثاق العصبة ما خلاصته انه فى حالة تمادى العضو فى عدوانه وعجز المجلس عن ايقاف العدوان برفع الامر الى الجمعية لاتخاذ القرار الملائم لايقاف اعمال الحرب ، ويتم الاتفاق بين الاعضاء فيما عدا المتنازعين على القرار . ويتعهد الاعضاء أن يقطعوا فى الحال علاقاتهم التجارية والمالية مع العضو المخالف وأن يمنعوا التعامل بين رعاياهم ورعايا هذا العضو بما فى ذلك الاتصالات المالية والتجارية والشخصية ، كما انه يمكن للمجلس أن يوصى شتى الحكومات المعنية باعداد القوى البرية والبحرية والجوية اللازمة لامكان فرض احترام تعهدات العصبة (غير ان الميثاق لم يرسم خطط الاعداد ولم ينظم انشاء هذه القوة) ، كما يتعهد الاعضاء بالتعاون فى تطبيق الوسائل الاقتصادية والمالية التى يجب اتخاذها للحد ما أمكن من الاضرار العدوانية مع تسهيل مرور القوات للتعاون المشترك فى هذا السبيل . وانصب توقيع العقوبة على الناحية الاقتصادية واعتبر انه كفيل بردع المعتدى وتضييق الخناق عليه تجاريا وماليا ودبلوماسيا .. الخ ، غير انه ترك أمر التنفيذ لكل دولة من الدول التى توافق على تقرير العقوبات الاقتصادية على حدة ، وصدر قرار الجمعية العمومية بفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ، ومع ذلك استمر مرور سفن ايطاليا عبر قناة السويس والبحر الاحمر تحمل الجنود والعتاد الى الحبشة ، وكان هذا العمل ايضا تهديدا للمصالح البريطانية من هضاب الحبشة وقلب افريقيا حتى مصب النيل ، واقرت خمسون دولة فى الجمعية العمومية توقيع العقوبات ولم يشذ على القرار الا النمسا وهنجاريا والبانيا ووافقت عليه سويسرا بتحفظ ، ولم يتخذ أى اجراء عسكرى ، كما لم يشمل الحظر الحديد والصلب والنحاس والقصدير والزنك والفحم والصوف والبترول ، ولم تشترك الولايات المتحدة

الامريكية فى توقيع العقوبات وهى المصدر الرئيسى للبترول الى أوروبا فى ذلك الوقت ، وانتهى الامر بانهيار العقوبات وانتهاء مقاومة الحبشة وضمها الى الامبراطورية الفاشية بمرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ .

واتجه كما سبق أن بينا ميثاق عصبة الامم اتجاها سياسيا ولم يتجه اتجاها اجتماعيا وانسانيا واقتصاديا ، ولم تنجح مساعى اليابان على يد الكونت ماكينو لدى المسئولين فى لجنة فندق كريون حين اقترح النص على مبدأ المساواة بين الشعوب بلا تمييز بينها فى الميثاق ، وكانت اليابان ترمى بذلك أن تحقق المساواة بين الاجناس والالوان فى الشرق الاقصى وغيره ، الا أن المشروع صادف صعابا شديدة بسبب اعتراض الامبراطوريتين الكبيرتين انكلترا وفرنسا وقد اتخمتا بمستعمرات جديدة ولم يرغبا فى مساواة تؤدى الى تصدع سلطانهما فيما وراء البحار ، كما لم يصادف المقترح القبول من الولايات المتحدة الامريكية بسبب مشكلة الملونين هناك ، واقترح المندوب البريطانى اللورد سيسيل بحثه مستقبلا وهكذا استبعد من الدراسة ولم تثر مسألة حقوق الانسان والمساواة بين الناس كأساس لتعاون الشعوب وتقاربها بين واضعى الميثاق .

كذلك لم يهتم الميثاق بالشئون الاقتصادية ولم يشأ واضعوه التدخل فى الميدان الاقتصادى وتحديد الاجور والتعهد بتوفير الاعمال وضمان العدالة الاجتماعية ، وكان المسئولون يطمعون فى العودة الى سياسة الحرية والتنافس فى ميادين التجارة والمال والمشروعات كما كان الامر قبل الحرب ، وقمعت الحكومة مظاهرات اتحادات ونقابات العمال بشدة فى باريس ، الا أن الرئيس ولسن سارع فى الاخذ بفكرة انشاء مكتب العمل الدولى بناء على اقتراح تقدم به حزب العمال البريطانى الى اللجنة كأساس اعلامى واحصائى من الصناعة والعمل وللسعى فى توحيد تشريعات العمال ، وعالجت عصبة الامم مرة وحيدة فى فترة أزمة جمهورية النمسا المالية والتضخم النقدى هناك ، وقد اضحت رأسا بلا جسد بتمزق أوصال امبراطورية النمسا والمجر وصار عدد سكانها نحو خمسة ملايين من امبراطورية كانت تقارب الخمسين مليونا ، وركد النشاط فى العاصمة وافعمت بالمتسكعين والمتسولين وكانت العاصمة تحتوى على مراكز الشركات الرئيسية بينما أن مواردها خارجها فى الدول التى نشأت على أنقاض الامبراطورية القديمة ،وتدخلت العصبة لدى بعض الدول لعقد قرض للجمهورية بضمانها سنة ١٩٢٤ ، واقتصر الامر فى العصبة على بعض النواحى الاجتماعية فى أضيق نطاق وفى حدود عقد اتفاقات لمكافحة الرق والرقيق الابيض والمخدرات وللوقاية الصحية .

وجاء اتفاق باريس المعروف باتفاق كيلوج بريان لسنة ١٩٢٨ فى نبذ الحرب على أساس أدبى وخلقى أيضا ولم يأت بجديد فى هذا الباب رغم انضمام دول العالم اليه .

٤ — كان درس الحرب العالمية الثانية اشد قسوة ونطاق التدمير والهلاك أوسع ، وتشعبت المعارك من سهول فرنسا وايطاليا وروسيا الى الشرق الاوسط والاقصى ، وكان النزال مريرا من شاطىء المانش الى البحر المتوسط فالقوقاز فجزر الباسفيك ، ودكت القلاع الطائرة العواصم والمدن وغرق ملايين الاطنان من السفن وشرد مئات الملايين من البشر فضلا عمن لاقوا حتفهم، واعد المسئولون العدة لتلافى عيوب عصبة الامم التى قضت بسبب ضعفها وكبدت العالم بالحرب العالمية الثانية أقسى الالام والنكبات ، وبدأت خطوات حاسمات لبناء عالم يختفى منه الجوع والخوف والجهل فى احلك ساعات الحرب للدول المتحالفة ، واجتمع تشرشل بروزفلت فى عرض الاطلسى فى اغسطس سنة ١٩٤١ ولم تك قد خاضت الولايات المتحدة الامريكية الحرب بعد ، وقد دخلتها بعد كارثة بيرل هاربر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وصدر بهذه المناسبة تصريح الاطلسى بضرورة تجنيب العالم مستقبلا عدوانا كالعدوان النازى مع وضع حد للطغيان ولخوف الجماعات والافراد وعوزهم وتحقيق الرفاهة للشعوب ومعاونتها اقتصاديا وتطبيق حق تقرير المصير ، واعلنت ٢٦ دولة فى أول يناير سنة ١٩٤٢ انضمامها اليه وهى الدول المتحالفة التى كانت تحارب المحور وقد سميت فيما بعد الامم المتحدة ، واعقب ذلك خطوات أوسع فى اجتماعات دمبرتون أوكس وهى على مقربة من واشنطن فى فبراير سنة ١٩٤٥ وتبعه مؤتمر سان فرانسيسكو

وصاغ الذى عقد فى أبريل الى يونية سنة ١٩٤٥ ميثاق الامم المتحدة ، وقامت منظمة جديدة أوسع نطاقا تحل محل عصبة الامم وهى ليست دولية فحسب بل عالمية ، وبدأت تنفذ اغراضها فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وجاءت بديباجة مستحدثة على أساس نبذ الحرب وتجنيب العالم ويلاتها وتوفير حقوق متساوية للناس والعمل على تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الدولية والدفع بالرقى الاجتماعى قدما ورفع المستوى المادى والمعنوى فى جو من الحرية والتسامح والتعاون والسلام واستخدام الجهود الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، وبذا تخطى الميثاق المنازعات الدولية وضرورة علاجهاسياسيا وسلميا الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المعلقة منذ بدء قيام عصبة الامم مما ادى الى كارثة الحرب العالمية الثانية وضمنها الاستعمار واستغلال الشعوب المستضعفة والتمييز بين الناس والتفرقة العنصرية مع محاربة التأخر الاقتصادى والاجتماعى .

كما عنى ميثاق الامم المتحدة فى المادتين ٣٩ ، ٤٠ بضرورة المبادرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لدعوة المتنازعين لاتخاذ الوسائل المؤقتة لايقاف العدوان حتى يبت فى النزاع عن غير طريق القوة ، وذكرت المادة ٤١ ما يتخذ من التدابير كعقوبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية جماعية لردع المعتدى ، ثم ذكرت المادة ٤٢ جواز أن يلجأ مجلس الامن الى تقرير سبيل القوة لوقف العدوان ولحفظ السلم والامن الدولى واعادته الى نصابه « ... ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة »، وذكرت المادة ٤٣ وضع الاعضاء تحت تصرف المجلس بناء على طلبه القوات اللازمة لهذا الغرض مع حق المرور فى أراضيها ، كما أنشأت المادة ٤٥ لجنة لقمع العدوان بمثابة أركان الحرب لادارة العمليات بناء على اتفاق الاعضاء ورسمت المواد التالية لها وسائل تخطيط اللجنة وتضافر الاعضاء لتقديم المعونة تنفيذا لتدابير مجلس الامن .

وباشرت الامم المتحدة اختصاصاتها فيما يتناول تطبيق العقوبات الاقتصادية بمناسبة ازمة روديسيا وفيما يتناول استخدام القوة بمناسبة اعتداء كوريا الشمالية على الجنوبية ، كما انشأت قوة الطوارىء الدولية بحكم المادة ٢٢ من الميثاق وهى تقول « للجمعية العامة أن تنشىء من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها » وذلك بمناسبة الاعتداء الثلاثى الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على منطقة السويس ، وفيما يلى البيان :

(ا) مشكلة روديسيا الجنوبية والعقوبات الاقتصادية : تحكم روديسيا الجنوبية وكانت مستعمرة بريطانية الى ما قبل ثمانية عشر شهرا حكومة من الاقلية البيضاء المستوطنة المسيطرة على البلاد رغم ارادة الاكثرية السوداء ، وهذه تمثل الوطن الروديسى ولا تتمتع بحقوق سياسية تذكر وهى مقصاة عن المناصب الرئيسية والبرلمان وتعيش من فتات مائدة البيض المتخمين بالكسب، وتسكن وتملك أقل الاراضى خصبا ومساحة بمقارنتها بتعداد السكان فالمستعمرة يسكنها نحو أربعة ملايين ولا يكون البيض منهم الا حوالى ٢٥٠ الف نسمة ، ويتبع البيض سياسة متطرفة طاغية تؤيدها أسنة الحراب وهى سياسة تفرقة العنصرية ويعزلون الغالبية ويحرمونهم من حقوقهم الطبيعية بما لا يتفق مع ميثاق الامم المتحدة، والمئات منهم فى الاعتقال والسجون أو محددة اقامتهم ، ولبريطانيا السيادة على المستعمرة وليس للبيض الانفصال عن التاج الا بعد الاتفاق مع حكومة لندن على أساس اقامة حكم عادل وفق رغبة السكان وتسليم مقاليد البلاد الى اصحابها . غير أن حكومة البيض أعلنت الاستقلال عنوة ولم تفلح جهود بريطانيا وتعهداتها للكومنولث فى ضرورة اقامة حكم صالح هناك وانهاء التفرقة العنصرية قبل اعلان الاستقلال والموافقة عليه ، واثيرت المشكلة فى الامم المتحدة وفى منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ وما بعدها ، واصبحت من أمهات المشاكل التى تهدد الامن الدولى ، وساد الاضراب والاضطراب وخاصة فى مناجم الفحم والنحاس . وتعددت المظاهرات والمصادمات بين البوليس وأهل البلاد . وليجنب البيض تعديل الدستور واشراك الغالبية فى

الحكم واعلن استقلال روديسيا الجنوبية بصفة نهائية في نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وردت حكومة لندن على ذلك بان حكومة سالسبورى غير شرعيه وانه ليس لها الحق في اعلان الاستقلال من طرف واحد وضد رغبة الاهلين وقبل تعديل الدستور بما يحقق العدالة في البلاد ويجيب مطالب السود ويضع حدا لتهديد سلامة الامن الدولى وللاعتداء على حقوق الانسان ، وسرعان ماوافق البرلمان في لندن على طلب الحكومة ففرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة غير الشرعية في سالسبورى ، واستبعدت العقوبات استخدام العنف أو ارسال تجريدات عسكرية ، غير أن حكومة ايان سميث لم تكترث لهذا الاجراء واستمرت في انسلاخها من الوطن الام ، وذهبت بلدان الكومنولث في افريقيا الى حث انكلترا على استخدام العنف والحرب للاطاحة بنظام ايان سميث وبسياسة العنصرية الطاغية ، وزاد اهتمام الامم المتحدة بالنزاع وخاصة انه يؤثر في الدول المتاخمة كزامبيا التى تنقل صادرات النحاس وهو اهم موارد ثروتها عبر روديسيا الى موزمبيق . كما انحازت الى روديسيا الجنوبية الدولة العنصرية المجاورة تشجعها وهى اتحاد جنوب افريقيا ، واجتمع رئيس الحكومة البريطانية في منتصف نوفمبر بايان سميث على الطرادة الانكليزية تيجر في جبل طارق ، وعرض الرئيس البريطانى مقترحات لحل الازمة اساسها أنهاء التفرقة العنصرية وسيطرة الاقلية البيضاء ووضع دستور عادل للمستقبل ، وتظاهر رئيس الحكومة غير الشرعية بقبولها ثم عاد فأعلن رفض حكومته هذه المقترحات واستمرارها في سياستها العنصرية واشتدت حلقات الازمة وانتقلت المشكلة الى المحيط الدولى ، وطالبت بريطانيا عقد مجلس الامن لتقرير فرض العقوبات الاقتصادية على روديسيا ، وعقد المجلس طبعا لان الازمة تهدد بخطر الحرب في افريقيا ، وقرر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ توقيع العقوبات الاقتصادية على حكومة ايان سميث لتماديها في غيها وتهديدها الامن الدولى مع ادراج النفط والسيارات والطائرات والاسلحة وقطع الغيار ضمن المواد المحظور تصديرها الى روديسيا .واستبعد تطبيق العقوبات العسكرية واستخدام القوة ، ولم تشأ بريطانيا ان تشدد قبضتها الى حد مجابهة عسكرية واقتصادية حتى لا يتسع الخرق على الراتق ، كما لم تتعرض لموقف اتحاد جنوب افريقيا وهى رابع الدول التى تتعامل تجاريا مع بريطانيا مرتبة .

ولقد هدفت العقوبات الى ارغام حكومة ايان سميث على اقامة حكم شرعى في البلاد واعلان دستور سليم لصالح الغالبية وانهاء التمييز العنصرى واحترام حقوق الانسان في نطاق مبادىء الامم المتحدة وتعهدت المملكة المتحدة للكومنولث برد الامور الى نصابها في حدود حقوق أصحاب البلاد الشرعيين لا المستوطنين الذين يمثلون اقلية ضئيلة ، غير أن بعد الشقة وصعوبة المواصلات واستبعاد استخدام القوة في تطبيق العقوبات وتدخل اتحاد جنوب افريقيا لمساعدة حكومة ايان سميث . هذه العوامل تضعف من شانها وتهدد بكارثة انهيارها كما حدث للعقوبات التى فرضتها عصبة الامم على ايطاليا في اعتدائها على الحبشة سنة ١٩٣٥ . وقد اكد مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد في اوائل ابريل سنة ١٩٦٧ من الجمهورية العربية المتحدة وتنزانيا والجزائر وغينيا وموريتانيا وجوب استخدام القوة ازاء عناد الحكومة غير الشرعية في روديسيا الجنوبية ولام اشد اللوم تراخى بريطانيا في موقفها حيال المشكلة .

(ب) مشكلة كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتدخل قوات الامم المتحدة : تكررت طوال المدة من يناير الى مايو سنة ١٩٥٠ اعتداءات كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ويفصلهما خط وهمى عرض ٣٨ درجة حددته الامم المتحدة في انشائها الدولتين المذكورتين ،وأبلغت السلطات الامريكية لجنة الامم المتحدة بهذه الاعتداءات التى ترتكبها كوريا الشمالية التى تنتمى الى الكتلة الشيوعية، وتحول التحرش والاعتداء الى غزو واسع النطاق مما ادى الى تدخل الولايات المتحدة ودعوتها مجلس الامن لمجابهة خطر العدوان وتهديد الامن الدولى والعمل على وقف الغزو ، وسرعان ما اجتمع المجلس ورفض الاتحاد السوفييتى الاشتراك في المناقشات الا اذا حصلت الصين الشيوعية على مقعدها في المجلس مكان الصين الوطنية لفرموزا ، واتخذ مجلس الامن قراره في ٧ يوليه سنة ١٩٥٠ وقد تغيبت روسيا

السوفييتية على أساس اقتراح أمريكا باعتبار هجوم كوريا الشمالية على الجنوبية عملا عدوانيا يجب ايقافه وانسحاب المعتدين الى ما وراء خط ٣٨ وضرورة مساندة القوات الامريكية التى كانت قد تدخلت فعلا لايقاف العدوان ، وشكلت قوات مختلطة فى حدود ما جاء فى الفصل السابع من الميثاق من عدة دول من الاعضاء فى الامم المتحدة تحت رايتها وبتوجيه القوات الحربية للولايات المتحدة الامريكية لصد العدوان ، واستمرت الحرب سجالا ، ثم فترت العمليات وعقدت هدنة فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٣ وخمد القتال ولكن لم تحل المشكلة بصفة حاسمة وتتكرر المصادمات بين الشمال والجنوب بين الحين والاخر على الحدود .

(د) ازمة السويس والعدوان الثلاثى الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على منطقة القناة وانشاء قوة الطوارىء الدولية : استخدمت حكومة الثورة سلطتها فى رعايتها الشعب الذى نبعت منه لصالحه فى تأميم «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » وانهاء امتيازها ، وامتياز الشركة هذا وهو لمدة ٩٩ سنة ينتهى سنة ١٩٦٨ ينصب على تحصيل رسوم المرور فى القناة وتزويد السفن بحاجتها من الوقود والمؤونة ولا يتناول سلطانا ما على أراضى القناة والضفتين والمياه فالسيادة للدولة وهذا ما اكدته ايضا معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، والشركة العالمية اسما اما وصفها القانونى فهو انها شركة مصرية ولا يهم أن يكون مقرها الرئيسى فى باريس إذ انها تزاول نشاطها فى مصر ، وبمقتضى قانون التأميم الذى صدر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ انتقلت الى الدولة جميع أموالها وحقوقها وما عليها من التزامات ، كما حلت جميع الهيئات واللجان القائمة على ادارتها وتقرر أن يعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكون بقيمتها مقدرة حسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بقانون التأميم فى بورصة باريس للاوراق المالية .

غير ان الدول الغربية الاستعمارية الكبرى تأييدا للرأسمالية الضخمة المستغلة ثارت ثائرتها على التأميم ورفضته بشدة ولم تنجح الاجتماعات المتواصلة بما فى ذلك مؤتمر لندن وجهود الامم المتحدة فى تهدئة موقفها المتعنت ، وبذلت هذه الدول الاستعمارية قصارى جهدها فى اعداد المشروعات للاستيلاء على القناة باسم تدويلها تقبلها جمهورية مصر وذلك حتى تضمن استمرار سيطرتها عليها ، وكان كل هم الاستعمار فى تكتله ضد التأميم الا تتولى مصر شؤون المرفق والا يساعد التأميم فى تحقيق مشروعات الثورة الحيوية حتى تظل البلاد فريسة الاستغلال الاجنبى ، وسبق أن صارحت الدول الغربية حكومة الثورة برفضها تمويل مشروع السد العالى وغيره من المشروعات التى تعمل على رفع المستوى المادى للمواطن المصرى وزيادة الرقعة المنزرعة لمجابهة حاجات السكان الذين يتزايد عددهم باطراد للحبوب والغذاء ، ولاشك أن تأميم القناة كان خطوة جريئة متأججة بالوطنية ناجحة حولت مجرى التاريخ بانهاء بقايا الاستعمار على ضفاف النيل وتدعيم اقتصاديات البلاد وقوميتها وتسليم مقاليد المواصلات التى تمر بالوطن وتصل البحار والقارات الى أربابها وانهاء كل ما يعوق تقدم الشعب والمواطن .

واستحكمت حلقات الازمة ، واتهم الاستعمار مصر بانها جاوزت استعمال سلطتها وتوتر الموقف وخيف نشوب حرب موضعية تجر الى حرب عالمية ، واخذت انكلترا وفرنسا تحشدان قواتهما فى قبرص واستندتا الى اسرائيل فى بدء العدوان للاستيلاء على القناة . وبعد فشل مؤتمر لندن فى اغسطس سنة ١٩٥٦ تقدمت الدولتان الاستعماريتان بشكوى ضد مصر الى مجلس الامن لبحث النزاع المترتب على التأميم ، وطالبت مصر بعقد المجلس للنظر فى تهديدهما باستخدام القوة مما يعد خرقا لميثاق الامم المتحدة .واجتمع المجلس لبحث الشكوى واصدر قرارا فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بوجوب حرية المرور فى القناة مع احترام سيادة مصر على القناة وان تكون بعيدة عن التيارات السياسية المتنافسة والاتفاق على رسوم المرور وتحديد نسبة منها لتحسين مجرى القناة وتسوية النزاع بين مصر والشركة المنحلة عن طريق التحكيم الدولى . ولم يوافق المجلس ازاء اعتراض الاتحاد السوفييتى على فكرة تدويل القناة .

ولم تنتظر الدول التى بيتت العدوان الاجتماع للاتفاق على تسوية النزاع نهائيا ، وبدا على

غرة اعتداؤها فى آخر اكتوبر سنة ١٩٥٦ على منطقة سيناء والسويس فى حين كانت تستعد مصر للدخول فى مفاوضات بشأن تنفيذ قرار المجلس ، واشتعلت حرب موضعية خيف أن تؤدى الى حرب عالمية،وارغمت المقاومة المصرية وثورة الرأى العام العالمى وتهديدات الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية المعتدين والقرار الهام الذى أصدرته الجمعية العامةللامم المتحدة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قوات العدوان على التقهقر وانتهى الامر الى خمود البركان ، وازاء عجز مجلس الامن عن القبض على زمام الموقف رفع النزاع الى الجمعية العامة ووافقت على قرار ملخصه وقف المتنازعين اطلاق النار والكف عن نقل القوات العسكرية والاسلحة الى المنطقة وتكليف الدول الموقعة على اتفاقاتالهدنة مع اسرائيل بسحب قواتها وراء خطوط الهدنة والامتناع عن اية أعمال حربية واتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة فتح القناة للمرور ، وكانت قد أعيقت فيه حركة مرور السفن مع تأمين هذه الملاحة ، وفعلا أوقف اطلاق النار وبدات عمليات الانسحاب .

وكذلك قررت الجمعية العامة للامم المتحدة فى جلستى ٤ ، ٥ نوفمبر تسهيلا لتنفيذ قرارها السابق انشاء قوة الطوارىء الدولية تتبع الامم المتحدة استنادا الى أحكام المادة ٢٢ السابق ذكرها ، وذلك كرمز لهيبتها واهميتها فى السلام ولمراقبة تنفيذ قراراتها وارشاد دول قوات العدوان الى الطريق السوى دون اللجوء الى القوة والاسلحة الثقيلة ، وبقيت قوات الطوارىء الدولية المشكلة من بوليس دولى لعدة دول ليست بينها الدول الكبرى وهى مزودة بالاسلحة الخفيفة لمراقبة تنفيذ شروط الهدنة بين العرب واسرائيل لسنة ١٩٤٩ ، وهى تعمل جاهدة على طول خطوط الهدنة وتتمتع بالحصانات الدبلوماسية والمزايا وفقا لاحكام المادة ١٠٥ من الميثاق . وابرمت مصر مع الامم المتحدة فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ اتفاقا بشأن وضع قوة الطوارىءالدولية وتمتعها بالحصانات الدبلوماسية والاعفاءات والمزايا فى الاراضى المصرية .

وهكذا نرى اتساع آفاق التنظيم الدولى وخاصة فى ميدان السياسة والتقارب والتفاهم بين الدول والشعوب ومحاولة كبح جماح الدول المتنازعة عن طريق نظام يقوم على ميثاق ومواد مرسومة ، وبدأ العلاج جديا بمحاولات لاقرار السلام بطرق معنوية وبالدعوة اليه فى مؤتمرات لهاى ، ثم اشتد الوعى فى سبيل السلام نتيجة اكتواء العالم بلظى الحرب العالمية الاولى وصيغ ميثاق عصبة الامم ، غير أن قصر اهتمام الميثاق على المسائل السياسية وحصر العلاج فى نطاق الوازع والضمير والتعهدات المعنوية دون القوة التنفيذية الرادعة مع تراخى العصبة فى علاج المشكلات الدولية ، أدت هذه العوامل الى نشوب الحرب العالمية الثانية ، وأخيرا جاء ميثاق الامم المتحدة ليتمشى مع تزايد الوعى الدولى وقوة الرأى العام بين الشعوب وما صحب ذلك من الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو يسوى بينالناس والالوان والاجناس ويؤيد حريات الفرد وحقوقه وينادى بضرورة توفير العمل والاجر مع الكرامة والعدالة الاجتماعية للناس بلا تمييز .

وكذلك شجع نمو التنظيم الدولى فى السير نحو تعدد المنظمات الدولية الحكومية والهيئات الدولية غير الحكومية مع اتساع نطاق خدماتها فى سبيل السلام ورفع المستوى المادى والمعنوى للمواطن .

ويصعب وضع تعريف محدد للمنظمة الدولية الحكومية غير أنه يمكن وصفها بأنها تجمع دولى منتظم لطائفة من الدول وتتسع دائرة هذاالتجمع وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وتتخذ طابعا دوليا وعالميا ، وقد تضم دول العالم قاطبة ، على أساس ميثاق مسطور تعتقده الدول المعنية ومفتوح الابواب لمن يرغب الانضمام اليه، والغرض العمل على حسن التفاهم والتعاون واستتباب الامن والسلام بين الدول والشعوب ، وتحتفظ كل دولة بسيادتها وشخصيتها معارتباطها بالمواثيق الخاصة بالسلام ، وتجتمع تحت قبة المنظمة الدولية بواسطة مبعوث أو اكثر من الحكومة المعنية له صفته الرسمية ، وذلك بمقتضى أوراق اعتماد يبرزها للجهة المختصة

وهــذه تخلع عليــه الحصانات والامتيـازات الدبلوماسية اللازمة لاداء عمله .

٢ ــ نمو الهيئات الدولية غير الحكومية :

بدأ نشاط الهيئات الدولية غير الحكومية منذ مؤتمر فينا لسنة ١٨١٤ ــ ١٨١٥ بالحركةالدافعة الاولى لها بمناسبة اعادة تنظيم أوروبا بعد انهيار امبراطورية نابوليــون الاول وتشجيع المؤتمــر بطريق غير مبـاشر اقامة نظام راسخ للحيـاة القومية والدولية ومكافحة الرق خارج نطـاق السياسات الحكومية واتفاقات فينا ، وتعــددت بعد ذلك الهيئات الدولية غير الحكومية ، ونذكر على سبيل المثال : مؤتمر العلوم الطبيعية الذى عقد فى جنيف سنة ١٨١٥ واتفاق مكافحة الــرق وعقد مؤتمره لسنة ١٨٤٠ فى لندن واعقبه آخر سنة ١٨٤٣ ثم المؤتمر السكندناوى للطلبة الذى عقد فى أوبسالا سنة ١٩٤٣ ومؤتمر الســلام الدولى الذى عقد فى لندن فى نفس التاريخ السابق والمؤتمر الدولى للسلام الذى عقد فى بروكســل سنة ١٨٤٨ والمؤتمر الدولى للصحة الذى عقد فى باريس سنة ١٨٥١ وآخر فى بروكسل ســنة ١٨٥٢ ومؤتمر الاحصاء فى بروكسل ايضا سنة ١٨٥٣ والجمعية الدولية للدراسات التطبيقيــة للاقتصاد الاجتماعى وشكلت فى باريس ســنة ١٨٥٦ ومؤتمر الرق الدولى فى بروكسل ســنة ١٨٥٧ والمؤتمر الدولى للملكية الادبية والفنيــة فى بروكسل سنة ١٨٥٧ والمؤتمر الدولى للاتحاد الدولى لتقدم العلوم الاجتماعية فى بروكسل سنة ١٨٦٢ والمؤتمر الدولى للصليب الاحمر فى جنيف سنة ١٨٦٣ ثم سنة ١٨٦٤ والمؤتمر الدولى للبرق فى باريس سنة ١٨٦٥ والمؤتمر الدولى للفلك فى ليبزج سنة ١٨٦٥ والمؤتمر الدولى للطلبة فى ليبج سنة ١٨٦٥ .

وتتابعت المؤتمرات الدولية غير الحكومية تنبىء عن قيام هيئات لها واتسع نطاقها للعنايةبالشئون الاجتماعية والعلمية والفنية والثقافية والانسانية، واتخذت لهــا مقرا للاجتماع وللهيئــات فى شتى العواصم والمدن الكبرى . واجتمعت عدةمؤتمرات سنة ١٨٦٠ فى لندن تناولت الملكية الفنية والادبية والمسائل البرلمانية،وعقدت فى العاصمة المذكورة سنة ١٨٩١ مؤتمر المستشرقين وفى روما مؤتمر السلام وفى هامبورج اجتماعات معهد القانــون الدولى وفى لوزان سنة ١٨٩٨ المؤتمر الــدولى للزراعة ، وبلغ عدد الاجتماعات سنة ١٨٩٩ لهذه المؤتمرات والهيئات ١١١ لبحث شتى المسائــل القانونية والاجتماعية والعلمية والفنية ، وكان من أهمهــا المؤتمرات الــدولية لحقوق المــرأة وللاصلاح الزراعى وللرقيق وللملكية الصناعية فى بروكسل وللطب الشرعى فى نيويورك وللناشرين وجمعيات السائحين فى فينا ومكافحة تعــاطى الخمر فى باريس والصحافة فى روما والغاء الرق فى جنيف ، واستمر صعود نجم الهيئات الدولية غير الحكومية واجتماعاتها بعيــدة عن الجــو الحكومى الرسمى .

ولوحظ اتحاد هيئات أهلية مع أخرى تعمل فى نفس الحقــل لكى تصبح هيئــات دولية غــير حــكومية ، لتنسيق العمــل والتعاون لصــالح الشعوب والتعايش السلمى بين الناس عــلى الصعيد الدولى ، وهذا الاتحاد بين الافراد يخرج من صميم ارادتهموقلوبهم عنغير طريقالحكومات ومنظماتها ، واغراض هذه الجمعيات تتعــدى الاطار الاهلى وتضفى مزاياها وخــدماتها على المجتمع الدولى فىغير النطاق الحكومىوالسياسى وهى لا ترمى الى تحقيق كسب مالى او تجارى وهى لا تشيد المصانع وتحقق الارباح وتبــاشر عمليات تبادل المنافع المادية والبيع والشراء او توظيف الاموال وانتاج الوحدات للتعاملفىالسوق والا تصــبح شركات ومشروعات اقتصــادية او صناعية ولا تدخل فى عداد الهيئات الدولية غير الحكومية وتتمتع بحماية التشريعات الاهليــة والالتجاء اليها للاسترشاد بخبرتها من الناحيــة الدولية .

وتنشأ هذه الهيئات بناء على تجمع افراد من عدة جنسيات وبلدان لتحقيق فكرة تأخــذ عليهم البابهم ولتنفيذ غرض معــين فى سبيل خــدمة البشرية فى المحيط الدولى ، ويجتمــع اصحاب الفكرة ويتباحثون ويكونون منظمة او جمعية دولية تهدف الى ناحية معينة يحددونها فى نظام يتفقون عليه ، ويتخذون لهم مقرا دائما لمجلسهم

وسكرتاريتهم ولتصريف أعمال الهيئة ، وفيما يختص بمؤتمراتهم فهم يقررون اجتماعها فى جهات شتى حسب ما يرونه دون التقيد بالمركز الرئيسى للهيئة ، ويتعين أن تكون أغراضها انسانية أو فنية لا تجارية ومادية كما سبق أن شرحنا ، وهى تخضع للتشريع الاهلى الذى تقوم فى اختصاصه وللعرف الدولى فيما يتناول عقد مؤتمراتها واستشاراتها وتوصياتها ، كما قد يكون فى بعض البلدان مثال ذلك بلجيكا تشريع خاص بها يتناول قيدها واضفاء العناية عليها ، وينتهى الامر ايضا بقيد بعض هذه الهيئات تبعا لكفايتها واختصاصها فى سجلات الامم المتحدة للمشورة (١).

وسارت هذه الهيئات خطوات سريعة نحو النمو منذ مطلع القرن الماضى ووصل عددها اليوم الى أكثر من الفى منظمة منها ما يقرب من ٣٣٤ مقيدة فى سجلات الامم المتحدة للتشاور وابداء الرأى فى المسائل الفنية التى تطرح عليها لسؤالها فيها بناء على طلب الامم المتحدة واجهزتها المتخصصة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفروعه ، وبدأت هذه الهيئات بالاهتمام بشئون الرق وتعددت هيئات دراسات القانون العام وحقوق الانسان وحماية الحريات الفردية والشؤون البرلمانية ومكافحة الجريمة والدعارة ، وتكون العديد منها نتيجة التقدم العلمى والفنى وسرعة المواصلات وانتشرت هيئات ومؤتمرات البرق والسكك الحديدية واحوال الجو والارصاد والفلك والصحة والعلاج والعقاقير والاغذية ، والعلوم وشتى المسائل الاجتماعية وهكذا ... ، واتجهت أنظار المنظمات الدولية الحكومية اليها لتغرف من مناهل تخصصها وما تصدره من توصيات فنية حكيمة وما تبديه من آراء وفتاوى صالحة ، ونذكر على سبيل المثال جهود هذه الهيئات المطردة دفاعا عن حقوق الانسان والمساواة بين الناس وعملها على احترام القانون العام ومبادىء الدستور وسيرها بالعلوم والطب والميكانيكا والهندسة الى الامام سريعا وعطفها على البشرية فى السلام والحرب وتضميدها لجراحها والتخفيف من ويلات الصدام المسلح وامامنا مثل جاثم هو نشأة وتطور هيئة الصليب الاحمر .

ولم تتعدد الدراسات التى تتناول الهيئات الدولية غير الحكومية ولم تتنوع المؤلفات التى تدرس تطورها بخلاف الوضع فيما يتناول المنظمات الدولية الحكومية، غير أنه يمكن اعتمادا على بحوث بعض المؤتمرات للهيئات الدولية غير الحكومية وعلى تعاريف وآراء بعض المتخصصين واستنادا الى ميثاق الامم المتحدة وشتى الوثائق فى هذا الشأن بسكرتارية هذه الهيئات وسكرتارية الامم المتحدة أن نخلص الى وصف دقيق واضح لها ، وهو :

كانت هذه الهيئات قبل الحرب العالمية الثانية منتشرة فى شتى بلدان العالم غير أن نشاطها فتر والعديد منها حل تبعا لتشديد الرقابة عليها فى دول المحور ورغبة النازية والفاشية اتخاذها اداة دعاية لهما ومطاردتهما لها ، وفلسفتها تخالف الايديولوجية النازية والفاشية ، وكانت هذه الهيئات تعرف باسم (الهيئات الدولية الخاصة) . كما ورد ذلك فى المادة ٢٤ من ميثاق عصبة الامم . ثم تغير الاسم فى ميثاق الامم المتحدة واطلق عليها فى المادة ٧١ من الميثاق (الهيئات الدولية غير الحكومية) ، واهتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتعريفها ، وجاء فى هذا الصدد : الهيئة الدولية غير الحكومية هى كل تنظيم لا يقوم على أساس اتفاق بين الحكومات المعنية (١).

ويمكن تلخيص تكوين واغراض هذه الهيئات فيما يلى :

١ — أن الهيئة الدولية غير الحكومية تتكون من عدد من الافراد من دول مختلفة وجنسيات متعددة ، وقد تتجمع بعض هذه الهيئات فى اتحاد دولى لها مثال ذلك الاتحاد الدولى لجمعيات العلوم السياسية او لجمعيات الطلبة برعاية اليونسكو كما قد تتعدد الهيئات التى من نوع واحد دون أن تتحد فى اطار يجمعها (١).

٢ — أن الهيئة الدولية غير الحكومية ليس لها اى غرض تجارى او مالى لتحقيق الربح يتمثل فى البيع والشراء والاخذ والعطاء وتحقيق المشروعات الصناعية أو المصرفية ... الخ . وليس لها اسهم تأسيس او رأس مال ويقيد سعر أسهمها

ومستنداتها فى البورصة على وتيرة الشركات مما يعرضها للافلاس التجارى .

٣ ــ ان الهيئة هدفها صالح الاعضاء ويتناول الصالح العام بطريق غير مباشر ، مثال ذلك مكافحتها الرق وتجارة الرقيق الابيض والدعارة والدفاع عن الامومة والطفولة والنهوض بالقانون العام .. الخ ، ولا تدير شؤونها الحكومات ولا تكون جزءا من الادارات الحكومية أوالمنظمات الدولية الحكومية ، غير أن الدولة تراقب تصرفاتها فى سبيل الامن والنظام العام دون تدخل فى شئونها الا فى حدود القانون ، وبناء عليه فلاتنتظم أعمالها اتفاقات دولية وليس لها صفات المنظمات الدولية الحكومية وليس لها صبغة سياسية ولا تتدخل فى صميم العلاقات الدولية .

٤ ــ ان أعضاء الهيئة وهم من دول وجنسيات متعددة تجمعهم المصلحة المعنوية وهى روح التعاون والتآزر والسلام ويتجهون فى نشاطهم اتجاها اجتماعيا وثقافيا وفنيا ، ويعملون فى سبيل الصالح المشترك وقد تأسست الهيئة من أجله ، وهدفهم الاول خدمة الانسانية ، ورغم أن هذه الهيئة لم تتكون باتفاق دولى الا انها تبدى النصح والرأى الفنى للمنظمات الدولية الحكوميه بصفة استشارية وبناء على طلب الاخيرة .

٥ ــ أن الهيئة الدولية غير الحكومية ليست على وتيرة الادارات الحكومية بميزانياتها العامة واداراتها او المنظمات الدولية بحصصها المحددة لكل دولة وقد تقررت لتصريف شؤونها وغالبا ما تكون على نسق حصص الدول فى الامم المتحدة بل ان تصريف شؤونها وطبع محاضرها ودفع مرتبات موظفيها وسائر اعمال الدعاية والنشر الخاص بها هو عن طريق : اشتراكات الاعضاء، والمعونات المالية من المؤسسات التى يهمها شأن المنظمة والهيئات الدينية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، وبعض الاثرياء الذين يعنون بالمسائل الانسانية والقانونية والفنية ومساعدات بعض الحكومات التى يهمها نجاحها بشرط عدم تدخلها فى نشاطها والتأثير فيها ، والهيئات المتخصصة فى الامم المتحدة أو سائر المنظمات الدولية وعلى راسها اليونسكو ، وبيع مطبوعاتها ومؤلفاتها ومجلاتها وما تجمعه ايضا من الاشتراكات لعقد المؤتمرات فى حينها .

٦ ــ أن هذه الهيئات الدولية غير الحكومية شأنها شأن سائر الجمعيات وطبقا لتشريعات الدول التى يقوم مركزها فيها يمكنها أن تقاضى وتمثل أمام القضاء وتحصل على أوراق مالية لتثميرها لغرض سير اداة الهيئة فى مقابل بشرائها، وتبرم العقود فى دائرة نشاطها واختصاصاتها ، وتملك الاموال المنقولة والاوراق المالية دون حدود معينة وتملك العقارات اللازمة لمقرها وتتلقى المعونات والهبات بشرط أن تحصل على موافقة الجهات المختصة .

ولقد اتسع نطاق أعمال هذه الهيئات اليوم تبعا لقوة الرأى العام للشعوب وتعطشها للتعاون الدولى والتبادل الثقافى والمساعدات العلمية والفنية ، ونضوج فكرة التخصص وما تحمله الهيئات فى طياتها دفاعا عن هذه الفكرة ، وبذا يسترشد بآرائها بانتظام فى المنظمات الدولية الحكومية كلما طرح موضوع تهتم الهيئة الدولية غير الحكومية به أو يدخل فى اختصاصها ، كما تالق نجم هذه الهيئات تبعا لدفاعها عن حقوق الانسان وحرياته والسلام العام وتشجيعها لتعاون الشعوب ولتضميد جراح الانسانية بين الحربين العالميتين الاولى والثانية وشفاء أمراضها الاجتماعية والاقتصادية وتقارب الشعوب عن طريق تدعيم التشريعات الخاصة بالعدالة الاجتماعية وبحماية حقوق الفرد وتعددت مؤتمراتها وتوصياتها ونمت يوما بعد يوم ، وانتشر صيتها لا فى شتى البلدان التى تعقد فيها اجتماعات كجنيف ولوزان وباريس ولندن وروما وأثينا ونيويورك وواشنطن وشيكاجو وكويبك وتورنتو وفى بعض عواصم البلدان العربية وفى شتى أنحاء العالم من أقصاه الى أدناه وتقدمت ما أسفرت عنه مؤتمراتها اليها .

والخلاصة أن الفرق الاساسى الذى يميز المنظمة الدولية الحكومية والهيئة الدولية غير الحكومية أن الاولى يتكون أعضاؤها من الدول وتوفد الحكومات المندوبين اليها ، وأهدافها أوسع آفاقا واهتمامها بالمسائل السياسية أصلا وتعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تبعا لرغبتها

في استتباب الامن عن طريق هـذا العلاج وانها تقوم على اساس اتفاق دولي وميثـاق تبرمه الحكومات المعنية ، اما الثانية فهدفها محـدود بالغرض الذى شكلت من اجله لصالح الاعضاء والصـالح العـام ، وترمى فى النهـاية الى تعاون البشرية وتضافرها وتقدم الانسانيـة ، وليس لها بأى حال قصد الربح والاعضاء لايمثلون الحكومات ولا يجلس مندوبو الحكومات بينهم فى مؤتمراتهم .

٣ ـ نشاط تعاون المنظمات الدولية الحكومية والهيئـات الدولية غير الحكوميـة :

اتسعت آفـاق المنظمات الدولية الحـكومية وتعددت نواحى نشاطها وشملت امم العالم قاطبة وعلى راسها الامم المتحدة كقوة راسخة لاقـرار الامن الدولى والسلام ، وتخطت اعمالها الجهود الدولية الى جهود عالميـة لتشمل كافة الـدول المستقلة ، كما عالجت هذه المنظمات المسائـل السياسية اساسا وكذلك المسائل الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ، وفى تشعب اختصاصها ما يساعد فى استتباب السلام بتصفية جو التوتر الدولى الناشىء عن الحرب الاقتصادية والحواجز الجمركية واضطراب النقد والاكتفاء الذاتى ،وان فى ايجاد الحلول الملائمة للازمات الاقتصـادية والاجتماعية المتعاقبة التى نجمت عن الحربـين العالميتين الاولى والثانية واعادة تعمير المنـاطق المجتاحة واسكان النازحين عن اراضيهم وبنـاء المصانع وتوفـير الاعمـال والارزاق للناس مع مراعاة العدالة الاجتماعية ما يساعد فى تخفيف حدة التطاحن السياسى ، كذلك يجب مراعاة ان الازمات السياسية الحديثة صحبها حق تقـرير المصير للشعوب المحكومة وضرورة جلاء المحتل عنها وهى فى حاجة الى تدخل المنظمات الدولية ونصحها وارشادها وحضها على السير متعاونة متساندة لرفع مستوى الفرد المادى والمعنوى فى ديارها ولانعاشها الاقتصادى والقضاء على آفات الفقر والجهل والمرض هناك ، وهذه الجهـود ضمن اختصاصات الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعـة الدول الامريكية .

وهذه المنظمات على انواع مختلفة ، وعـلى راسها كما هو معروف الامم المتحدة وهى منظمة عالمية تضم دول العـالم المستقلة ، وتعنى هى واجهزتها واهمها الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية وهيئة العمل الدوليـة وبنك الانشاء والتعمير وصندوق النقـد الدولى لا بعلاج المنازعات السياسية التى قد تؤدى الى الحرب فحسب بل تعنى ايضا بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والانسانية للشعوب ، وذلك فى سبيل النهوض بالافراد والشعوب وتحرير الانسان من الخوف والعوز والجهالة على حـد قرارات اجتماع الاطلنطى الذى سبق ان اشرنا اليـه .

ونذكر ايضا ضمن المنظمات الدولية الحكومية المنظمات القارية وهى تعنى بالشئون الخاصـة باعضائها ضمن قارة معينة وتنسق سياستهم وتنهض بمستواهم وتحـدد موقفهم من سائـر المنظمات والقارات ، ونذكر منها جامعة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية ، ونشـأت الاولى كمكتب تجارى فى واشنطن وكان الباعث على قيامها تأييد فكرة الرئيس الامريكى مونرو ، التى اعلنها سنة ١٨٢٣ بوجوب عدم تدخل اوروبا فى شئون العالم الجديد خوفا من طغيان الرجعية الاوروبية على الامريكتين بقرارات مؤتمر فينـا والحلف المقدس وعودة الاستعمارين الاسبانى والبرتغالى الى امريكا اللاتينية ، غير ان تنفيـذ الفكرة تطلب بعض الوقت ثم نشأ المكتب التجارى فعلا فى واشنطن سنة ١٨٨٩ ، وتحول الى مكتب دولى للعناية بالشئون الدولية واخذت تنضم اليه جمهوريات الامريكتين تـدريجيا من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٦ واتسعت اختصاصاته وسار فى طريق النجاح وسيطرت عليه سياسة اهـل الشمال فى العالم الجديد ، وكان حصنا لشعوب المنطقة اثناء الحرب العالمية الثانية كما تزايـدت اهميته وقد تحول الى جامعة الدول الامريكية ، وتعـددت مؤتمرات الجامعة وتعقـدت امورها بنزول الجمهورية الكبرى لمـا وراء الاطلنطى الى حلبة السياسة العالمية ، واخيرا اتجهت الولايات المتحدة الامريكية فى اجتماعاتها باعضاء الجامعة الى الدعوة لاقامة سوق مشتركة لدول الجامعة الامريكية وذلك لاقامة صروح عالم امريكى جديد على نسق السوق الاوروبية المشتركة فى منتصف

أبريل سنة ١٩٦٧ فى اجتماع بونتاديل استى بالارجواى ، وتعهدت الولايات المتحدة الامريكية أن تشجع اقتصاديات وتجارة البلدان النامية فى المنطقة وان تزيد معاونتها لها،ويرى المؤتمرون وعلى رأسهم الجمهورية الكبرى أن تحقيق المشروع يخرج الدول الامريكية من المتاعب الاقتصادية التى تعانيها حاليا ويزيد فى تبادلها الاقتصادى ويرفع مستوى انتاجها ، ونشأت المنظمة الثانية فى اديس ابابا بدعوة من امبراطور أثيوبيا لاقامة وحدة من شعوب أفريقيا سنة ١٩٦٣ غرضها توثيق عرى التضامن السياسى والاجتماعى والاقتصادي والثقافى بين شتى دولها التى استقلت حديثا وسائر دول شمال أفريقياومكافحة الاستعمار والقضاء على التمييز العنصرى فى القارة والسعى فى النهوض بمستوى الفردالمعنوى والمادى ، ونشأت سكرتارية المنظمة فى عاصمة أثيوبيا ، كما تقرر اعداد العدة لمؤتمرها السنوى عن طريق اجتماع وزراء خارجية الاعضاءلاعداد جدول الاعمال توطئة لاجتماع مؤتمر القمة على مستوى رؤساء الدول ، وقد قطعت الوحدةشوطا بعيدا فى الكفاح ضد الاستعمار فى القارة وفىتهدئة ما قام من خلافات فى مناسبات عدة بين الاعضاء وفى الوقوف بحزم ضد حكومات البيض العنصرية التعصبية ، وتبادل الاعضاء الرأى فى انشاءسوق أفريقية مشتركة على وتيرة السوق الاوروبية المشتركة لتنشيط تبادل الحاجات بينهم ولتدعيم اقتصادياتهم .

وهناك المنظمات الاقليمية وتعنى بمصالح أعضاء فى مناطق تقع فى جزء من قارة أو بين القارات كجامعة الدول العربية والسوق الاوروبية المشتركة وحلف الاطلنطى وحلف فارسوفيا ، ونشأت جامعة الدول العربية على أساس بروتوكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤ ، وجمعت شتى الدول العربية فى بوتقة واحدة ويبلغ عدد أعضائها اليوم أربعة عشر عضوا ، وينظم سياستهم العليا وينسقها ويوحد صفوفهم ضد المعوائق دون أن يمس سيادة كل عضو الميثاق ، وأصبحت الجامعة اليوم جامعة شعوب لرعاية صالح العرب لا مجرد حكومات وقد قوى الوعى الوطنى العربى واشتدت يقظته ، وعالجت الجامعة مسائل شتى وفق الصالح العربى أولاها استقلال ليبيا سنة ١٩٥٢ واستقلال المغرب وتونس سنة ١٩٥٦ ووقفت بحزم فى صف حركة التحرير الجزائرية وجهادها وكافحت فى الامم المتحدة ضد الاستعمار الفرنسى حتى استقلال الجزائر سنة١٩٦٢ ثم استقبلت الجزائر بالترحاب وحبتها بكل رعاية ومساعدة ، وحاربت بحرارة وحماس السياسة الصهيونية الاستعمارية وأبدت أقصى نشاط فى الدفاع عن قضية اللاجئين العرب وطاردت اسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ وبعد هدنة سنة ١٩٤٩ ورسمت سياسة مقاطعة هذه الدويلة الدخيلة صنيعة الاستعمار ، ونشأت السوق الاوروبية المشتركة بمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ وقد ولدت الفكرة فى الاتحاد الاوروبى للفحم والصلب الذى تم الاتفاق عليه أساسا بين المانيا وفرنسا وانضمت اليه بعد ذلك دول أخرى فى أبريل سنة ١٩٥١ ، واجتمعت ست دول غربية هى فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولانده والمانيا الغربية ولوكسمبرج فى روما فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ ووقعت المعاهدة الخاصة بالسوق المشتركة بما فى ذلك اتفاق التعاون الاوروبى الذرى (الاوراتوم) ، وبدأ التنفيذ فى أول يناير سنة ١٩٥٨ ، وهدف السوق الاوروبية تنسيق التبادل التجارى والانتاج بين الدول الاعضاء على أساس التكامل الاقتصادى باتباع سياسة سمحاء بين الاعضاء وتخفيض الحواجز الجمركية تدريجيا وتبادل اليد العاملة وترويج بيع الحاصلات الزراعية والصناعية واستقرار الاسعار والعملات فى اطارها ، وعزفت انكلترا فى بادىء الامر عن الانضمام اليها وفضلت الاتجاه الى دول الكومنولث، ثم عدلت عن هذه السياسة اليوم وهى تكافح بشدة للانضمام اليها لكى تساهم مع الغرب فى انعاش اقتصادى جماعى يفيدها وتعارض فرنسا بشدة انضمامها الى السوق خوفا من طغيان المصالح الانجلو سكسونى وطابع الكومنولث على الكيان الاقتصادى للكتلة الغربية ، ويمكننا أن

نذكر أخيراً مثلين بارزين للتنظيم الدولى الحكومى القارى ولهما صفتان متشابهتان واطاران مختلفان حلفى الاطلنطى وفرسوفيا ، وهما ليسا مجرد حلف بل هما تنظيم عسكرى مقيم ، الاول للكتلة الغربية والثانى للكتلة الشرقية ، وقد توجست كل شرا من الاخرى ، وحلف الاطلنطى لسنة ١٩٤٩ يتكون من مجموعة دول غرب أوروبا وجنوبها وقد تزعمته الولايات المتحدة الامريكية، وساقت فى ركابها كندا على اساس شريط يلف فى امتداده دوران شاطىء أوروبا الغربية من النرويج الى الجنوب حتى اليونان وتركيا ، وهو يقوم على أساس تجهيز قوة عسكرية مختلطة دائمة بقواعدها فى الغرب على تمام الاستعداد بجندها وعتادها وقيادتها وكان مركزها فى فرنسا وانتقلت اليوم الى بلجيكا ، والغرض الاساسى الوقوف فى وجه أى زحف مباغت من الشرق ، وحلف فارسوفيا يتكون من الدول الشيوعية فى شرق اوروبا بزعامة الاتحاد السوفييتى ولم تنضم اليه الصين الشيوعية وان كانت قد حضرت اجتماعاته حين شكل سنة ١٩٥٥ ، ويقوم جهازه على اساس جيوش مختلطة على تمام الاستعداد بأسلحتها لمواجهة اى خطر من الجبهة الغربية وهو يبدأ من المانيا الشرقية ، وهذان الحلفان اقل انواع التنظيم الدولى قربا الى السلام فان صميم سياستهما القائمة على سيادة الدول وتنافس السيادات وصراع الكتلة الغربية ضد الكتلة الشرقية تبعا للخلاف العقائدى واستمرار الاحتكاك الدولى يجعل منهما جهازا وتنظيما عسكريا ضخما لا مجرد جهاز وقائى لاستتباب السلام ، وكذبت الاحداث فكرة ان الاستعداد للحرب تمنع الحرب .

وإذا نظرنا الى الناحية الاخرى للتجمعات الدولية وهى الهيئات الدولية غير الحكومية وجدناها تسير فى فلك آخر هو فلك النشاط الفردى لا التعاقد والاتفاق بين الحكومات على أساس المؤتمرات والمبعوثين الرسميين المعتمدين وجهودها لا تتناول علاقات الدول وسياستها وأزماتها وحلها لتلافى المنازعات المسلحة والحروب كما فى المنظمات الحكومية الدولية ، وهى تصدر توصيات فى المسائل الفنية والانسانية والاجتماعية والثقافية وآثارها تنصب على الغرض الذى شكلت هذه الهيئات من أجله وعلاقاتها وثيقة بالمنظمات الدولية الحكومية منذ أن اتضحت مزاياها وبرز نشاطها .

ونظم ميثاق عصبة الامم علاقات العصبة بهذه الهيئات ، لفائدة المجتمع الدولى وجاء ميثاق الامم المتحدة أكثر وضوحا فى هذا الشأن وفيما يلى البيان :

١ — نصت المادة ٢٤ من ميثاق عصبة الامم على التعاون بين الهيئات الدولية الخاصة (غير الحكومية) والمنظمة وغيرها عن طريق سكرتارية العصبة ، ويتناول التعاون الاعلام والمشورة والنصح واعطاء البيانات التى يطلبها مجلس العصبة او اية منظمات دولية أخرى ، وظلت عصبة الامم على اتصال مستمر بهذه الهيئات وكانت ترسل مندوبين عنها فى اجتماعاتها كما كانت هذه الهيئات ترسل مستمعين وخبراء لحضور اجتماعات العصبة وأجهزتها المتخصصة وكان العديد من خبراء هذه الهيئات يساهم فى أعمال العصبة ، مثال ذلك مساهمة المتخصصين فى نشاط اللجنة الفنية الاستشارية للمواصلات والترانسيت فى يونية سنة ١٩٢٧ ، ووضح تعاون هذه الهيئات مع العصبة فى فحص موضوعات ك تجارة الرقيق الابيض ، ومسائل الرق، واستفتاء السار ، وكان للجنة الدولية للصليب الاحمر والغرفة التجارية الدولية وجمعية الشبان المسيحيين اثر عميق فى نجاح أعمال العصبة ، غير أن هذه الهيئات الدولية الخاصة (غير الحكومية) ضعفت وأفل نجم العديد منها قبيل الحرب العالمية الثانية نتيجة محاربة المحور لها والتوتر الدولى .

٢ ــ ابرز ميثاق الامم المتحدة دور الهيئات الدولية الخاصة فى التعاون بين الشعوب وارساء مراسى السلام فى صورة اوضح ، وعدل اسمها الى الهيئات الدولية غير الحكومية ومنحها الميثاق نظاما ثابتا فى المشورة التى تبديها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وسائر المنظمات المتخصصة من النواحى الفنية والثقافية والاجتماعية والانسانية .. الخ ، وذكرت المادة ٧١ « للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه . وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما انه قد يجريها اذا راى ذلك ملائما مع هيئات اهلية وبعد التشاور مع عضو الامم المتحدة ذى الشان » .

ووضع المجلس ابتداء من يونية سنة ١٩٤٦ نظاما خاصا بالتشاور مع الهيئة المختصة من واقع سجلات يرجع اليها فى هذا الشان وتتدرج فى الاهمية ، ويدرج المجلس فيها الهيئات وتخصصها واهميتها ، وهدفه التعاون فى اقرار السلام والتقدم الاجتماعى والاقتصادى والفنى للفرد والجماعة ، ويتم التشاور بناء على طلب الجهة التى يعنيها الامر ، كما ان هذه الهيئات قد تحضر اجتماعات المنظمات على اساس الاستماع والاستعداد للمشورة وابداء الراى بلا تصويت ، وتتقدم بتقارير للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وللجهات المعنية ، واصبح من الامور العادية اليوم ان نشاهد فى مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية مندوبين عن الهيئات الدولية غير الحكومية ، ولهذه الهيئات اليوم على اختلافها اتحاد عام فى بروكسل بقصر ايجمونت لقيدها وجمع البيانات عنها القومية منها والدولية والاعلام عنها وتسهيل مهامها وكحلقة اتصال بينها وبين الجهات المعنية وكذلك بين اتحاداتها ولاصدار النشرات والبحوث والمطبوعات بخصوصها وابداء الراى اذا اقتضى الامر ذلك وتبادل المكاتبات والاحصاءات والاعداد للمؤتمرات التى يهمها ازدهار هذه الهيئات ويطلق على هذا الاتحاد : اتحاد الجمعيات الدولية وهو بوتقة تجتمع فيها جهود هذه الجمعيات واعمالها فى صعيد أعلامى واحد .

ونخلص من دراستنا الى النتائج الرئيسية الاتيـــة :

١ ــ أن المنظمات الدولية الحكومية واعضاؤها الدول ممثلة فى حكوماتها تركز اهتمامها اساسا على المسائل السياسية وتعنى بغيرها ايضا فى سبيل تلافى المنازعات المسلحة وتوطيد التعاون بين الشعوب ، اما الهيئات الدولية غير الحكومية فاعضاؤها الافراد وجهودها فى النواحى الاجتماعية والثقافية والانسانية والفنية والقانونية والاقتصادية .. الخ ، والهيئة تعالج ناحية من هذه النواحى تبعا للغرض الذى شكلت من اجله وحسب نظامها التاسيسى .

٢ ــ ان المنظمات الدولية الحكومية تصدر قرارات وتوصيات وتعمل على ابرام معاهدات واتفاقات دولية ، ويترتب على جهودها غالبا التزامات دولية بين الحكومات ، اما الهيئات الدولية غير الحكومية فآراؤها فنية واستشارية وتصدر توصيات وتبدى المشورة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى او بايعاز منه ، وبناء على سجلات للهيئات المتشاورة مع الامم المتحدة ويبلغ عددها حتى سنة ١٩٦١ نحو ٣٣٤ هيئة من مجموع هذه الهيئات وهو ٢٠٠٠ هيئة ولا يدخل ضمنها جل هيئات الكتلة الشرقية .

٣ ــ أن المنظمات الدولية الحكومية تقوم على نظام دولى تعترف بـــه الدول بناء على ميثاق مبرم بينها وينظم وفقه اختصاصها وعملها ووسائل تمويلها وهى بنسب معينة ولكل عضو حصة فى التمويل وتحتسب وفق المعمول به فى الامم المتحدة اما الهيئات الدولية غير الحكومية فتمويلها من الاكتتابات والمعونات المالية وبيع مطبوعاتها

وما تجمعه من أموال بمناسبة عقد مؤتمراتها وما تتلقاه من مساعدات محدودة بمناسبة عقد هذه المؤتمرات وغيرها من الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والحكومات ».

٤ — أن أهمية الهيئات الدولية غير الحكومية تتزايد يوما بعد يوم كأداة لتدعيم السلام ويتضاعف عددها وتتعدد مؤتمراتها ومشوراتها فى مختلف عواصم وكبريات بلدان العالم ، ولم يوضع لها بعد تشريع موحد يقوم على نظام ترسمه الامم المتحدة رغم ما بذلت من محاولات فى هذا الشأن للاخذ به فى مختلف البلدان المستقلة التى تبلغ أكثر من ١٢٣ فى العالم ، وهى أعضاء فى الامم المتحدة وتساهم فى بنـاء السلام ، وكذلك هى تحتاج الى صندوق جماعى تشترك فيه لمعاونة الهيئات التى تصادف متاعب مالية ، فى انعاشها، وهى كذلك فى حاجة الى تدعيم سكرتاريتها فى بروكسل بأخرى متفرعة منها فنية متخصصة لجمع البيانات والوثائق لسرعة الاطلاع عليها قبل الامم المتحدة فى جنيف أو باريس مثلا ، وأخيرا هى تحتاج الى مساعدات وتسهيلات أفضل من الدول المعنية لسهولة عقد اجتماعاتها ومؤتمراتها كلما احتاج الامر ذلك(*) ».



(*) من اهم مراجع الدراسة فى التنظيم الدولى والهيئات الدولية غير الحكومية :

1 — « General Interational Organisation » by Watkins & Robinson, 1 vol. New York, 1956.

2 — « Politics Among Nations » by Morgenthau, 1 vol., New York, 1956.

3 — « The Challenge of Politics » by Rubinstein & Thum, 1 vol., Englewood Cliffs, 1963.

4 — « Readings in International Politics » by Charles Lerche & Margaret Lerche, 1 vol., New York, 1958.

5 — « Institutions Internationales », par Colliard, 1 vol., Paris, 1956.

6 — « Organisations Européennes », par Pinto, 1 vol., Paris, 1963.

7 — « La Vie Internationale », par Merle, 1 vol., Paris, 1963.

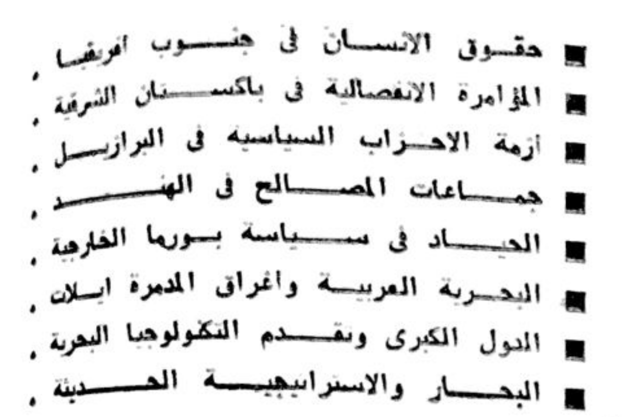
8 — 8 « International Non-Governemantal Organisations », by White & Zocca, 1 vol., New Brinswick, 1951.

9 — « Les Organisations Non-Gouvernementales dans les Nations Unies », par Fouad Ahmad Milani, Paris, 1952.

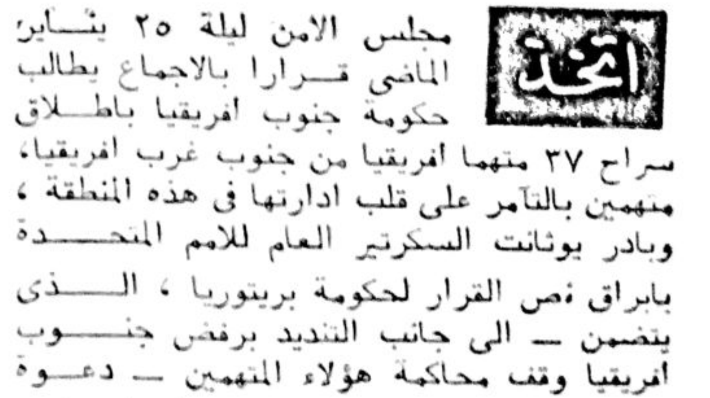
10 — « Les Institutions Internationales et Transnationales » par L'Huillier et autres Auteurs, 1 vol., Paris, 1960.

11 — « Les Congrès Internationaux », Union L, Associations Internationales, Palais Eymont, Bruxelles.




- حقوق الانسان فى جنوب افريقيا .
- المؤامرة الانفصالية فى باكستان الشرقية .
- أزمة الاحزاب السياسيه فى البرازيل .
- جماعات المصالح فى الهند .
- الحياد فى سياسة بورما الخارجية .
- البحرية العربية واغراق المدمرة ايلات .
- الدول الكبرى وتقدم التكنولوجيا البحرية .
- البحار والاستراتيجية الحديثة .

حقوق الانسان فى جنوب افريقيا


اتخذ مجلس الامن ليلة ٢٥ يناير الماضى قرارا بالاجماع يطالب حكومة جنوب افريقيا باطلاق سراح ٣٧ متهما افريقيا من جنوب غرب افريقيا، متهمين بالتآمر على قلب ادارتها فى هذه المنطقة ، وبادر يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة بابراق نص القرار لحكومة بريتوريا ، الذى يتضمن — الى جانب التنديد برفض جنوب افريقيا وقف محاكمة هؤلاء المتهمين — دعوة جميع الدول الى استخدام نفوذها لحمل جنوب افريقيا على وقف المحاكمة واعادة المتهمين الى وطنهم فى جنوب غرب افريقيا .

وقد اتخذت هذه القضية — فضلا عن طابعها الانسانى — طابعا سياسيا هاما ، لانها تجسد فى نظر حكام جنوب افريقيا مشكلة سيادة بلادهم على اقليم جنوب غرب افريقيا أو عدم سيادتها . كما انها اثارت اعضاء منظمة الامم المتحدة كلها من الناحيتين الانسانية والسياسية.

واقليم جنوب غرب افريقيا هذا اقليم يكاد يعادل فى مساحته اتحاد جنوب افريقيا كله ، ويقع الى الشمال الغربى منها ، غير انه لا يضم سوى ٥٢٦ر٠٠٠ نسمة (طبقا لاحصاء ١٩٦٠) ، منهم ٧٣ر٠٠٠ ابيض ، يتكونون اساسا من عناصر الافريكانرز (اى البوير سكان جنوب افريقيا المنحدرين من اصل هولندى قديم) والالمان الذين وفدوا الى الاقليم منذ ان كان مستعمرة المانية قبل الحرب العالمية الاولى — والانجليز .

وكانت جنوب افريقيا قد تولت ادارة الاقليم « تحت الوصاية » نيابة عن عصبة الامم

١٩٢٠ ، بعد ان فقدت المانيا مستعمراتها الافريقية على اثر هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى . وفى سنة ١٩٦٦ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة انهاء وصاية جنوب افريقيا رسميا على اقليم جنوب غرب افريقيا لانها فشلت فى القيام بواجباتها تجاه الاقليم او ضمان الامن والرفاهية لشعبه ، ولما كان الاقليم يتمتع بوضع دولى خاص ، فقد قررت الجمعية العامة أن تتولى بنفسها مسئولية ادارة جنوب غرب أفريقيا .

وقد كانت الامم المتحدة تقصد الافريقيين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الاقليم عندما اشارت اليهم بكلمة « رفاهية شعب جنوب غرب افريقيا » . ويتكون هذا الشعب الافريقى من مجموعة من القبائل اهمها « الاوفامبو » التى يفضل الافريقيون تسمية بلادهم باسمها فيسمون الاقليم باسم « اوفامبولاند » ، وتعدادها ٢٣٩٫٠٠٠ نسمة ، ثم قبائل الدامارا ، والهيريرو والناما ، ولايزيد عدد افراد كل منها عن ٥٠ الفا . وبالرغم من أن الافريقيين يشكلون تسعة اعشار السكان فقد خصصت لهم سلطات جنوب افريقيا «عشر» مساحة البلاد الشمالى ، بينما اعطت الاوروبيين البيض ـ الذين لا يكاد عددهم يزيد عن عشر السكان ـ تسعة اعشار مساحة الاقليم كله ، وفصلت بينهما بما يشبه « الكردون الصحى » او ما تسميه صراحة « بالنطاق البوليسى » ، وهو محدد رسميا باللون الاحمر فى خرائط جنوب افريقيا ويمثل الحد الذى لا يستطيع الوطنيون الافريقيون تجاوزه دون الحصول على اذن من بوليس السلطات البيضاء .

المشكلة فى الامم المتحدة :

ولقد تصدت الامم المتحدة لمشكلة جنوب غرب افريقيا مرات عديدة ، اولا كمشكلة سياسية باعتبارها مسئولة عن مصير الاقليم واستقلال شعبه ، وثانيا كمشكلة من مشاكل حقوق الانسان الصارخة ، حتى خصصت لها دورة استثنائية سنة ١٩٦٧ (انظر عدد السياسة الدولية فى يوليو ١٩٦٧) ، واصدرت فى شأنها قائمة طويلة من القرارات ، جمعها كيث ايرفين ـ الكاتب الامريكى المتخصص فى الدراسات الافريقية فى مجلة نيوليدر فى شهر ديسمبر الماضى ـ فوجد أنها ٧٦ قرارا للجمعية العامة حتى بداية الدورة الثانية والعشرين الحالية ، لم تحترم حكومة جنوب أفريقيا قرارا واحدا منها ، الامر الذى دفع البعض الى السخرية من هذه الدورة الاستثنائية وتسميتها باسم « دورة ممارسة الكلام بلا هدف أو معنى » .

اما من الناحية السياسية ، فقد صدر قرار فى ١٩ مايو يخول اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين لجنة الامم المتحدة الخاصة بجنوب غرب افريقيا (١٤ دولة منها ٤ دول افريقية هى ج.ع.م. واثيوبيا ونيجيريا والسنجال) من القيام بمهامه ومسئولياته .

وبالرغم من ان هذا القرار صدر بأغلبية ٨٥ صوتا ضد صوتين (هما جنوب أفريقيا والبرتغال التى تقف نفس موقف جنوب افريقيا من مستعمراتها فى أفريقيا) فقد لوحظت عليه عدة ملاحظات هامة وهى : ان قائمة المتنعين عن التصويت كانت تضم اربعة اصوات هامة هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا . كما لوحظ ان القرار لم يحدد موعدا قاطعا لحصول الاقليم على استقلاله ، الامر الذى دعا الكثيرين من الافريقيين الى التصريح بأنه بغير ارسال قوات الى اقليم جنوب غرب أفريقيا فان شيئا لن يتغير ، ولن تفلح قرارات الامم المتحدة فى تغيير سياسة حكومة جنوب أفريقيا .

وموقف الدول الكبرى هنا مفهوم ، فالولايات المتحدة من ناحية تخشى ان يعمل الاتحاد السوفييتى على طرد جنوب أفريقيا من اقليم جنوب غرب افريقيا « باسم الامم المتحدة » ، وعندئذ يجد الكثير من الدول الافريقية التى تؤيده ، كما ان الاتحاد السوفيتى يخشى اقامة ادارة دولية للاقليم تحت الاشراف المباشر للامم المتحدة ، نظرا لتجربته الخاصة فى الكونجو ، واحساسه بأن الادارة الدولية يمكن ان تصبح ستارا للدول الغربية لبسط سيطرتها الاستعمارية

على الاقليم الغنى بالمعادن — كما حدث فى الكونجو . ومن ناحية ثالثة فقد احس الكثيرون ممن يؤمنون بالامم المتحدة ان فشلها أمام جنوب افريقيا واهمال قراراتها بهذا الشكل المهين ، يضع المنظمة الدولية أمام امتحان دقيق يعادل فى خطورته نفس الاختبار الذى ولجهته عصبة الامم يوم أن شن موسولينى هجومه على اثيوبيا ووقفت هى عاجزة — بلا حراك ، الامر الذى أدى بها فى النهاية الى الاضمحلال ».

الجانب الانسانى فى المشكلة :

هذا من الناحية السياسية ، أما من الناحية الانسانية ، فربما كانت المشكلة اكثر الحاحا وتعقيدا ، فمشكلة جنوب غرب افريقيا لا تنفصل ولا تختلف من قضية شعب جنوب افريقيا الافريقى ككل ، والسياسة العنصرية لحكومة الاقلية البيضاء هناك ». والمعروف ان حكومة جنوب افريقيا تقسم السكان هناك الى ثلاث فئات : البيض والافريقيين السود ، والملونين الذين ينحدرون من اصل مختلط بين السود والبيض او من أبناء الملايو الذين استجلبوا فى القرن الماضى كأيد عاملة ومعظمهم من المسلمين ويتركزون فى اقليم الكاب ، او الهنود الذين يتركزون فى اقليم ناتال وجوهانسبرج ».

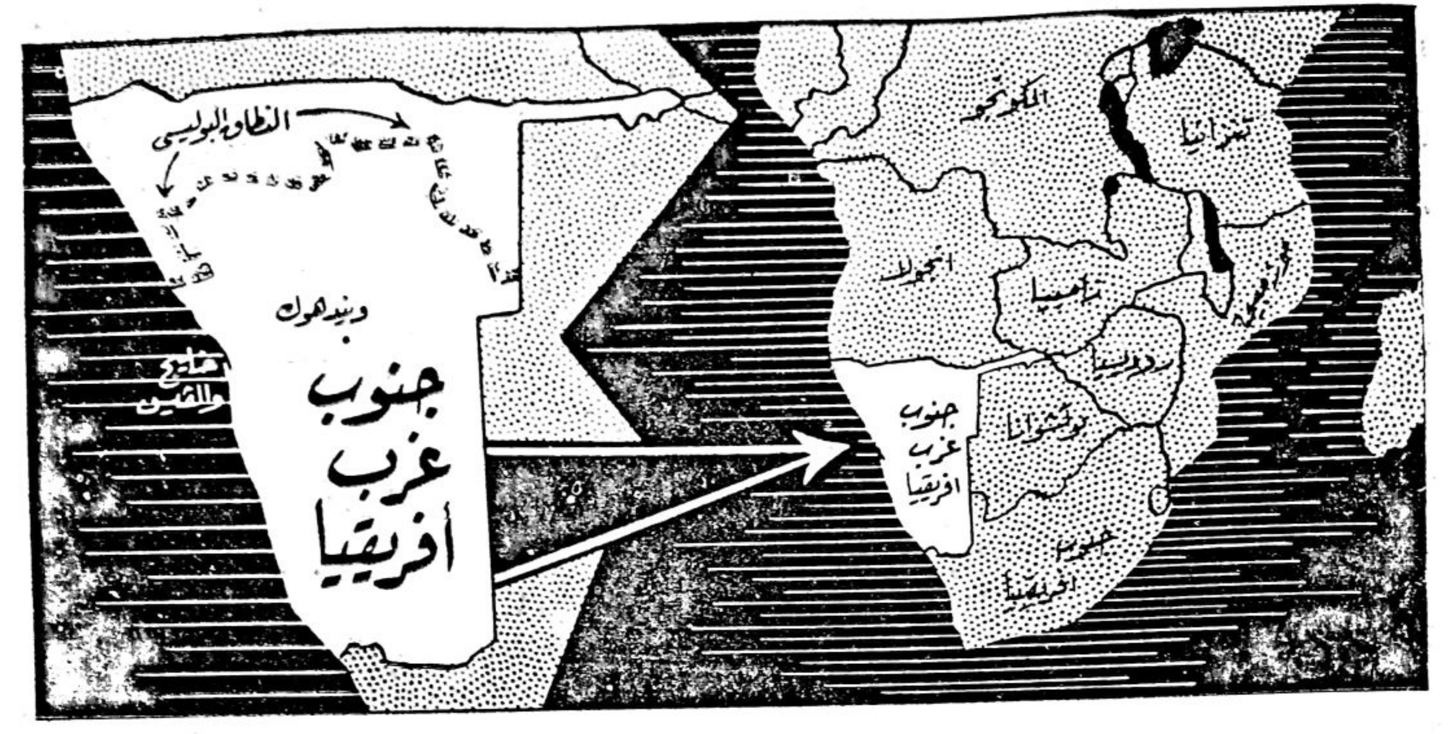
والمعروف ايضا أن الافريقيين الوطنيين السود محرومون تماما من كافة الحقوق الانسانية ، وتطبق عليهم سياسة التفرقة العنصرية فى أعنف صورها ، الى حد عزلهم تماما فى مناطق خاصة بهم ، كما أنهم ممنوعون من الاختلاط بالبيض فى أى مكان عام ».

وقد كان آخر نبأ خرج من جنوب افريقيا هو توصية أحد اللجان الحكومية بحرمان جميع السكان الملونين — الذين كانوا يتمتعون ببعض الدرجات المتفاوتة من التمييز فوق السود وان كانوا لا يتساوون مع البيض — حرمانهم من جميع اشكال التمثيل النيابى فى البرلمان ، كما طالبت بعدم السماح للملونين المسلمين باقليم الكاب وعددهم مليون و ٧٠٠ الف — بأن يمثلهم البيض فى برلمان الاقليم ، وقد كان هؤلاء يمثلهم نحو ٧ من البيض فى هذا البرلمان ، كما كان يمثل الملونين فى جنوب أفريقيا جميعا اثنان من البيض فى البرلمان الاتحادى ».

ولاشك أن قضية محاكمة ٣٧ وطنيا من جنوب غرب افريقيا ، واصدار أحكام السجن والاشغال الشاقة المؤبدة على ٣٣ منهم ، قضية حقوق الانسان أمام المجتمع الدولى فى الامم المتحدة . فالقضية كلها شاذة وذات مغزى عميق ، فقد سيق هؤلاء الوطنيون مسافة تزيد على الف ميل كامل ليحاكموا فى بلد غير بلدهم ، بتهمة محاولة قلب الادارة التى وضعتها جنوب افريقيا للاقليم ، وهى الادارة التى لم تعد ذات شرعية على الاطلاق منذ أن قررت الامم المتحدة انهاء انتداب حكومة بريتوريا على الاقليم ، ومن هنا يتبين مدى احساس الامم المتحدة بمسئوليتها أمام هذا الشعب ، التى كانت هى نفسها — الامم المتحدة — التى أقرت مد انتداب جنوب افريقيا عليها بعد انشائها وانتقال مسئوليات عصبة الامم والاقاليم تحت الوصاية اليها .

ولقد وصل الامر الى حد توصية لجنة حقوق الانسان فى ٦ فبراير ١٩٦٨ باعتبار زعماء جنوب افريقيا المسئولين عن تنفيذ سياسة التمييز العنصرى فيها « مجرمين على نطاق جماعى » ينبغى محاكمتهم أمام محاكم أية دولة عضو ، لارتكابهم جرائم ضد الانسانية جمعاء.

ولكن ذلك كله لم يثن حكومة جنوب افريقيا عن مضيها فى سياستها ، ومضت فى محاكمتها لمن تسميهم هى بالمتهمين « بالقيام بأعمال التخريب والارهاب » فى اقليم جنوب غرب افريقيا ، واختار جوهان فورستر رئيس الوزراء بنفسه جوزيف لودرف لمحاكمتهم وهو القاضى المعروف بتعصبه وتخصصه فى قضايا التفرقة العنصرية . وزعم لودرف أنه ترفق بهم لانه لم يصدر على أى منهم حكما بالاعدام .. واصدر ضد ٣٣ منهم احكاما غاية فى التعسف وصلت الى حد الاشغال الشاقة المؤبدة لـ ١٩ منهم ينتمون لحزب « سوابو » — او منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، وهو احد الحزبين اللذين يقومان بالدعاية السياسية لشعبهم فى الخارج ،



يشكل الافريقيون ٩/١٠ سكان اقليم جنوب غرب افريقيا . وعلى الرغم من ذلك فقد خصصت لهم سلطات جنوب افريقيا ١/١٠ مساحة الاقليم الشمالى .. وأسمته بالنطاق البوليسى .

والثانى هو « سوانو » أو الاتحاد الوطنى ، كما حكم على ٩ منهم بالسجن ٢٠ عاما .

وعادت الدول الاربع عشرة الاعضاء فى « مجلس اقليم جنوب غرب افريقيا » تطالب فى ١٠ فبراير بعقد اجتماع طارىء لمجلس الامن لاتخاذ اجراء بشأن الاحكام بالسجن التى أصدرتها سلطات جنوب افريقيا ضد رعايا جنوب غرب أفريقيا ، كما نشطت فى الوقت نفسه منظمات دولية اخرى مثل لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، وأرسلت رابطة الحقوقيين الدوليين ببروكسل وغيرها برقيات الى حكومة جنوب أفريقيا وعدد من الحكومات الاخرى تطالب باطلاق سراح رعايا « جنوب غرب افريقيا » ، وطالبت تنزانيا بايفاد ممثل خاص ليوثانت للالتقاء بهؤلاء المساجين والتعرف على كيفية معاملتهم على يد سلطات جنوب أفريقيا التى تشتهرسجونها بصفةخاصة بمعاملة مسجونيها أسوأ المعاملة واغلظها .

وليس ذلك كله سوى جزء من الصراع الطويل الدائر بين جنوب أفريقيا من ناحية ، والمحاكم والمحافل الدولية من ناحية اخرى لتأمين رفاهية شعب جنوب غرب أفريقياالمادية والمعنوية . وفى الوقت الذى اتهم فيه القاضى لودرف بعض المتهمين بأن دفاعهم لم يكن موجها للمحكمة وحدها وانما لصحافة العالم الخارجى أجمع ، فقد كان هو نفسه لا يوجه كلامه الى المتهمين الواقفين أمامه وحدهم وانما للعالم أجمع أيضا ، لاسيما عندما قال أنه لم يطبق « قانون الارهاب » الذى يخول له أعدامهم ، ولكنه سيطبقه على أى متهمين غيرهم فى المستقبل .

والسؤال هنا هو : هل يمكن أن تنجح جنوب أفريقيا فى تحديها للامم المتحدة ؟ والجواب هو أن هناك من الظروف ما تستغله حكومة جنوب افريقيا لمصلحتها ، منها — على سبيل المثال — الاتى :

— أن جنوب أفريقيا تتهم الدول الكبرى — ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا — بأنهماتجدان فيها نوعا من انواع « كبش الفداء » الذى لا يعاقب على جرائمه وحدها وانما على جرائم الاخرين ، وتشير الى قضية الزنوج فى الولايات

المتحدة والملونين فى بريطانيا وما يعانونه من عسف قانونى وشعبى .

ـ ان لجنوب أفريقيا « طابور » ضخم من المؤيدين فى معظم دول الغرب، وشاهدنا نموذجا منه عندما رفضت حكومة العمال بيع صفقة أسلحة لها بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، فقد ثارت ثائرة دوائر المحافظين وصحفهم ، بل والجناح اليمينى كل من حزب العمال لرفض مثل هذا الطلب فى وقت تعانى فيه بريطانيا من ضائقة اقتصادية وصلت الى حد تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى .

ـ ان معظم الدول الافريقية التى كانت لها قوات مشتركة فى عمليات الامم المتحدة فى الكونجو لا تسمح لها ظروفها الحالية بالاستغناء عن بعض هذه القوات لارسالها الى جنوب غرب أفريقيا ، مثل غانا ، ونيجيريا ، كما تعرضت الجمهورية العربية للعدوان الاسرائيلى فى يونيو الماضى ، وتحتاج الى تكتيل قواها فى مواجهة ظروف العدوان حتى ازالة آثاره .

من هنا فاننا نجد أن خطط جنوب افريقيا للاستزادة من التسلح العسكرى وطرد الوطنيين الافريقيين من ويند هوك عاصمة جنوب غرب أفريقيا ماضية على قدم وساق . بل أنها تزداد شراسة كلما ازداد أحساسها بعجز الامم المتحدة كمنظمة دولية عن ايقاع العقاب عليها ، أو وضع حد لخطط عزل الافريقيين فيها فى مناطق معزولة خاصة بهم ـ وهى مشروع « البانتوستان » .

وهناك ثمة من يرى أن هناك بعض المؤشرات الهامة التى قد تلعب دورها بعد على المدى الطويل ، منها مثلا :

ـ التناقضات داخل مجتمع جنوب افريقيا الابيض نفسه . فجنوب افريقيا تشجع هجرة البيض اليها لمواجهة التحدى الافريقى ، ومعظم المهاجرين الجدد يتكلمون الانجليزية ـ لا الافريكانز لغة البوير ، كما ان معظمهم من الكاثوليك الذين لا ينتمون الى « كنيسة الاصلاح الهولندية » ، فاما أن ينتمى هؤلاء المهاجرون الجدد فيما بعد انتماء تاما الى البوير ، وهو أمر بالغ الصعوبة ، وأما تتجه الامور وجهة أخرى قد يكون لها تأثيرها على السياسات الداخلية للاقلية البيضاء فى المستقبل . وهو احتمال قائم بالفعل وموضع دراسات كثيرة حاليا .

ـ انه ينبغى أن نلاحظ أن جنوب غرب افريقيا يمكن أن يقوم كوحدة اقتصادية قائمة بذاتها ـ ولا تعتمد على جنوب افريقيا ـ اذ تكفيها صادراتها الى العالم الخارجى ليكون لها هذا الكيان المستقل .

ـ أن العالم مشغول الان بأحداث الشرقين الادنى والاوسط ، ولكن لكل مشكلة نهايتها ، وعندما ينفض العالم يديه ستتفجر قضية اقليم جنوب الغرب بشكل حاد ، الامر الذى قد يدفع العالم الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بانزال قوات دولية تحت علمها لتخليص هذا الاقليم من براثن جنوب أفريقيا ، وحل مشاكله الداخلية على أساس عادل .

ـ أن ذلك الطابور من المؤيدين الذى يخدم مصالح جنوب افريقيا فى الولايات المتحدة ـ أقوى دول الغرب وزعيمة معسكره ـ حققت نجاحا هاما منذ سنة ١٩٦٣ ـ اى منذ اعلان روديسيا للاستقلال غير الشرعى من جانب واحد ـ فقد تفاخر سفير جنوب افريقيا فى واشنطون فى اوائل ١٩٦٧ بأن العلاقات التجارية بين البلدين وصلت الى أعلى مستوى لها ، واستعاد رجال الاعمال الامريكيون ـ على حد قولهم ـ ثقتهم فى اسواق جنوب أفريقيا ومستقبلها ، ووصلت الاستثمارات الامريكية هناك الى مايربو على ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليون دولار ، وقام هنرى فورد بزيارتها والثناء على فرص التعاون بين البلدين .

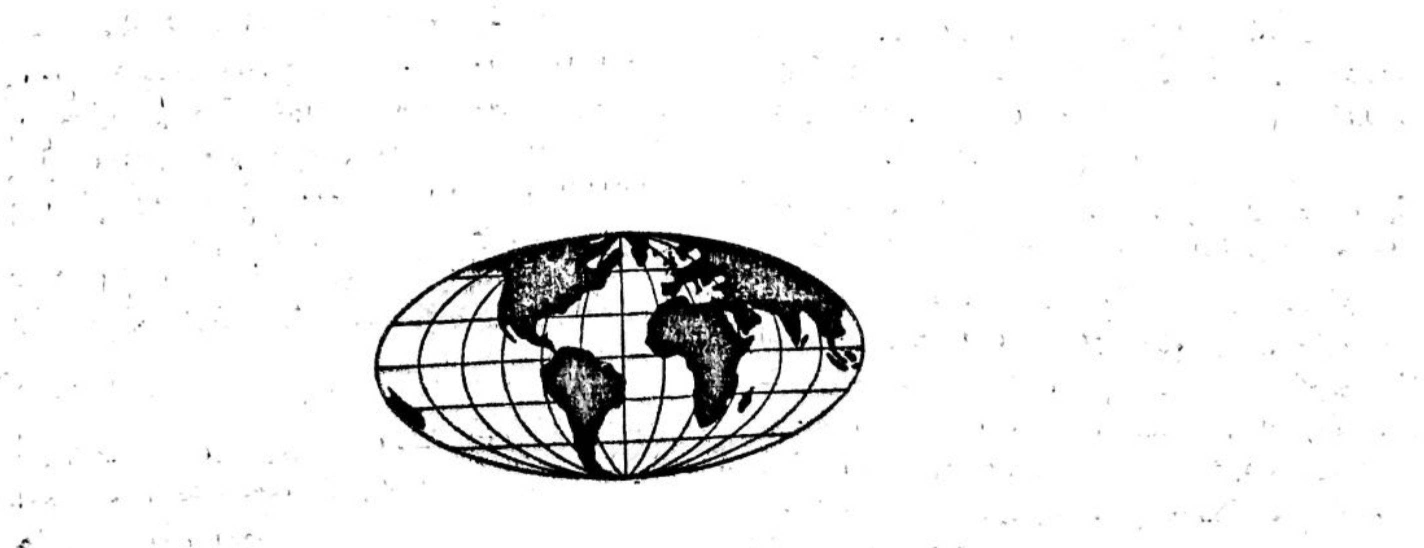
ـ أن هناك حملة يقوم بها هذا الطابور ، وتشجعها سلطات جنوب افريقيا نفسها ـ للظهور بمظهر التعاون مع دول افريقيا بدلا من العزلة المضروبة حولها ، وذلك بابداء بعض ألوان التفهم والحفاوة ببعض زعماء الدول التى

تكاد تدور فى فلكها — مثل ليسوتو — وقد كان الرئيس ليبوا جوناثان أول زعيم أفريقى أسود يزور بريتوريا زيارة رسمية ، كما استقبلت جنوب أفريقيا بعثات دبلوماسية من بوتسوانا ومالاوى ، وتمتعت حينا بتعاون الكونجو تحت قيادة مويس تشومبى ، بل وأرسلت له كل من يحتاجهم من المرتزقة للقضاء على الثورة التى كانت منتشرة فى بلاده ، ووصل الامر الى حد مطالبة روبرت جاردنر (الغانى الجنسية) السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة — بأن تعود جنوب أفريقيا الى عضوية اللجنة ، بالرغم من وصف اللجنة السياسية للمنظمة نفسها لزعماء جنوب أفريقيا بأنهم « مجرمون على نطاق جماعى » ...

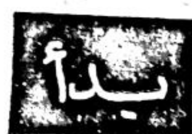
— ويهدف أنصار جنوب افريقيا الى تصويرها بصورة ثالث أقوى دولة وأوسعها نفوذا فى أفريقيا — جنوب الصحراء — بعد الولايات المتحدة وفرنسا ، ويسعون الى تنمية نطاق هذا النفوذ بحيث يكسر الحصار المضروب عليها، والذى يبدأ من زامبياوكينيا والكونجو، وأصبحت تسعى الان بوضوح — طبقا لما يقول البروفسور ايمانويل والرستينى الاستاذ بجامعة كولومبيا — الى اسقاط احدى هذه الحكومات واحلال حكومات موالية لها محلها بحيث توقف نشاط المتسللين اليها وحمايتهم ، فاذا ما نجحت فى هذا ، فان الطريق سيصبح مفتوحا أمامها للتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا — أو لاستعادة التحالف القديم معهما على حد قوله — بحيث تنظم الدول الثلاث معوناتها لافريقيا وتنسقها معاكخطوة أولى ، ثم بفتح سوق افريقيةمشتركة بتأييد الولايات المتحدة وبريطانيا على أن تلعب صناعات جنوب افريقيا الدور الرئيسى فيها كخطوة ثانية ..

وهذه هى خطط ومشروعات الاستعمار الجديد ، وعلى افريقيا أن تواجه التحدى والهجوم بقوة وعنف ..

محمد حقى



المؤامرة الانفصالية فى باكستان الشرقية



بدأ العام الجديد فى باكستان باكتشاف مؤامرة هدفت فصل الاقليم الشرقى عن الدولة واعلان استقلاله ، فقد صدر بيان رسمى فى بداية يناير أعلنت فيه الحكومة الباكستانية القبض على عدد من الاشخاص بتهمة التآمر على أمن الدولة والقيام بمحاولة لتجزئة اقاليمها باعلان البنغال الشرقية ، اى الاقليم الشرقى من باكستان ، دولة مستقلة ، وكان مخطط المؤامرة هدفه خطف الرئيس أيوب خان عند زيارته للبنغال فى شهر ديسمبر من العام الماضى . ومن بين الثمانية والعشرين شخصا المقبوض عليهم عدد من قدماء العسكريين وكبار موظفى الحكومة وزعيمين من الحزب المعارض .

وتبرز هذه المؤامرة بعض المتناقضات الموجودة داخل باكستان والتى تدفع بعض عناصر المعارضة الى المطالبة بالحكم الذاتى لباكستان الشرقية ، وقد تطرفت اقلية الى حد المطالبة بالانفصال التام . ولابد أن هناك أسبابا لهذه الخلافات ربما لم تتح لها فرصة الظهور بعد نظرا لحداثة الدولة الباكستانية .

ونحاول هنا القاء نظرة سريعة على الاسباب الرئيسية التى دفعت المتآمرين الى مثل هذه المحاولة ، ثم نبحث الاثار التى يمكن أن تترتب على انفصال الاقليم الشرقى من باكستان بمثل هذه المؤامرة ، وذلك بالنسبة لباكستان ذاتها وبالنسبة للتوازن الدولى فى المنطقة .

صعوبات وخلافات

كانت الظروف التى نشأت فيها دولة باكستان سببا فى اتخاذ اقليمها شكلا لم يتعود عليه المجتمع الدولى ، فتتكون باكستان من اقليمين تفصلهما مئات الاميال من الاراضى الهندية ، الجزء الواقع فى شمال شرق شبه جزيرة الهند ، أى منطقة البنغال الشرقى ، هو باكستان الشرقية ، وهو الاقليم الصغير من باكستان ، حيث أن الاقليم الغربى يقع فى الطرف الاخر اى شمال غرب شبه الجزيرة الهندية ومساحته تفوق عدة مرات مساحة الاقليم الشرقى .

ولا شك أن هذه الخاصية الجغرافية كان لها آثار هامة على الشئون الداخلية لباكستان ، فمنذ البداية تميزت الاتجاهات السياسية لسكان الاقليم الشرقى ، ويمكن ان نقول أن البنغاليين (أى سكان باكستان الشرقية) يتمتعون بوعى سياسى أكبر ، وان ذلك ناتج عن الدور السياسى النشط الذى مارسوه فى الفترة السابقة على الاستقلال ، فهم يبرزون اهتماما كبيرا بجميع شئون الدولة ولا يفقدون اهتمامهم بهذه المسائل بسبب الفقر كالحال فى باكستان الغربية — أى أنهم أكثر حساسية بالنسبة للشئون السياسية الداخلية مما يجعلهم أكثر استجابة لاى صعوبات . ويدل على ذلك نتائج الاقتراعات التى تتم فى باكستان ، وكانت نتيجة الانتخابات الاخيرة للرئاسة التى تنافس عليها الرئيس الحالى أيوب خان والسيدة فاطمة جناح تدل على وجود معارضة قوية فى البنغال الشرقية حيث حصلت السيدة فاطمة جناح على ٤٧ ٪ من الاصوات هناك .

وهذه النتائج مجرد انعكاس للفروق القائمة داخل باكستان بين اقتصاديات الاقليمين الشرقى والغربى ، وذلك بالطبع له آثار هامة على

الاتجاهات السياسية والاجتماعية فى الدولة . فان خط الاقليم الشرقى من مجهودات التنمية الاقتصادية فى باكستان فى الخمسينات لم يكن كبيرا اذ أن معظم الاستثمارات تركزت فى الغرب حيث تطور التصنيع واتيحت فرص عديدة للعمل والكسب ، بينما ظل الاقليم الشرقى على نفس المستوى الذى نشأ عليه . وتدل الارقام المتوفرة عن مستوى الدخل الفردي على هذا الفارق الكبير ، فبينما متوسط الدخل السنوى للفرد يبلغ ٤٠٠ روبية فى باكستان الغربية ، فهو لا يتعدي ٣٠٠ روبية فى باكستان الشرقية. كذلك هناك أيضا فوارق فى أسعار بعض الخدمات مثل التيار الكهربائى .

أى أن النشاط الاقتصادى الفعلى قد تركز فى الاقليم الغربي حيث اقيمت المصانع والمشاريع المختلفة كما أزدهرت التجارة الداخلية بشكل واضح وحصل الاقليم الغربى على النصيب الاكبر من السلع الواردة ، بل وان المعارضة قد اتهمت الحكومة بانها تستغل العملة الصعبة الواردة من صادرات الاقليم الشرقى لاقامة المشاريع وشراء السلع للغرب .

وبالاضافة الى المشاريع نجد أن الخدمات المختلفة قد بلغت درجة مرتفعة من الكفاية فى الاقليم الغربي من باكستان ولم تصل الى مثل هذه القدرة فى البنغال الشرقى فمثلا مازالت الوفيات بين الاطفال فى الشرق ترتفع بنسبة ثلاثين فى المائة عنها فى الغرب — وهذا ناجم عن استيلاء باكستان الغربية على جميع اوجه النشاط الهامة فالادارات الحكومية فيها والنشاط الدبلوماسي ، فالاقليم الغربى يتمتع بحياة افضل بكثير من الاقليم الشرقى .

وترجع هذه الفوارق الاقتصادية الى عدم الاهتمام بتنمية المنطقة الشرقية بمثل الاهتمام بالمنطقة الغربية ، فبينما عرفت كثير من الدول فى العالم شمالا متقدما وجنوبا متخلفا ، عرفت باكستان غربا متقدما وشرقا متخلفا .

ولا شك أن هذه التناقضات الاقتصادية هى السبب الرئيسي للغضب القائم بين سكان الاقليم الشرقى من باكستان التى يعتبرونها نوعا من التمييز . ويزداد الامر تعقدا بالنظر الى تنظيم الدفاع عن باكستان اذ تتركز معظم القوات الباكستانية فى الاقليم الغربى ولا يتمتع الاقليم الشرقى بحماية فعلية . وقد دفع ذلك كله المعارضة الى اتهام الحكومة بالعمل على سيطرة الغرب على الشرق وكأن البنغال الشرقى هذا مستعمرة تابعة لباكستان . وتشعر المعارضة أيضا بخطورة هذا التمييز بين اقليمى الدولة وتطالب بالمساواه التامة ، بل وان بعض العناصر تتهم الحكومة بالانحراف التام عن المبادىء الديمقراطية وتستخدم هذه الاتهامات للنيل من شعبية الرئيس ايوب خان — بل ان بعض اعضاء المعارضة ينادون باعطاء الاقليم الشرقى نوعا من الحكم الذاتى فى جميع الشئون الداخلية بحيث تتولى الحكومة المركزية أمر الدفاع والعلاقات الخارجية فقط . وهناك من هم أكثر اعتدالا فيطالبون بقاعدة ديمقراطية أوسع تتيح للجميع التعبير عن مطالبهم الضرورية ، وقد انعكست مطالب المعارضة على نتائج انتخابات الرئاسة الاخيرة .

ومن المهم ان نعرف ان كثيرا من الاتهامات التى توجهها المعارضة الى الحكومة فى الشئون الاقتصادية هدفها الدعاية وجمع الاصوات . فالحكومة الباكستانية الحالية قد تولت الحكم بعد أنقلاب ١٩٥٨ ولا يمكن أن تعتبر السبب الحقيقى فى تدهور الحالة الاقتصادية فى الاقليم الشرقى . بل أن حكومة الرئيس ايوب دار قد لاحظت منذ توليها الوزارة ان هناك اخطاء فى سير التنمية الاقتصادية ، لذلك هى تعمل جاهدة اليوم لتعديل الموقف فوضعت الخطط الى تهدف بذل مزيد من الجهود فى الاقليم الشرقى بحيث يصل المستوى الاقتصادى للاقليمين الى درجة التعادل فى عام ١٩٨٥ ، وهذا أمر طيب اذا أخذنا فى الاعتبار الفارق القائم اليوم فى معدل النمو الاقتصادى للاقليمين .

فكأن العناصر المتطرفة التى قامت بمحاولة

الانفصال ، قد تسرعت فى تقدير الظروف والاحوال الداخلية بحيث أنها اتخذت موقفا خطيرا يمكن أن يؤدى الى الفوضى الداخلية — فان التمرد على السلطة الشرعية للبلاد ليس الاسلوب المناسب لتحسين اقتصاديات الاقليم الشرقى وانما هو أسلوب مناسب لاحلال الكوارث به نظرا للاثار الخطيرة التى تترتب على انفصال الاقليم الشرقى عن باكستان .

الاثار الداخلية والاثار الدولية

تكونت الدولة الباكستانية على أساس دينى حيث تمت التفرقة بين المناطق التى تقطنها أغلبية من المسلمين وبين المناطق التى تقطنها أغلبية من الهندوس أو الطوائف الاخرى داخل الامبراطورية البريطانية فى الهند ، وتقرر ضم المناطق ذات الاغلبية المسلمة الى دولة جديدة تسمى باكستان . وهكذا ضمت الدولة الجديدة اقليمين متباعدين كما رأينا من قبل .

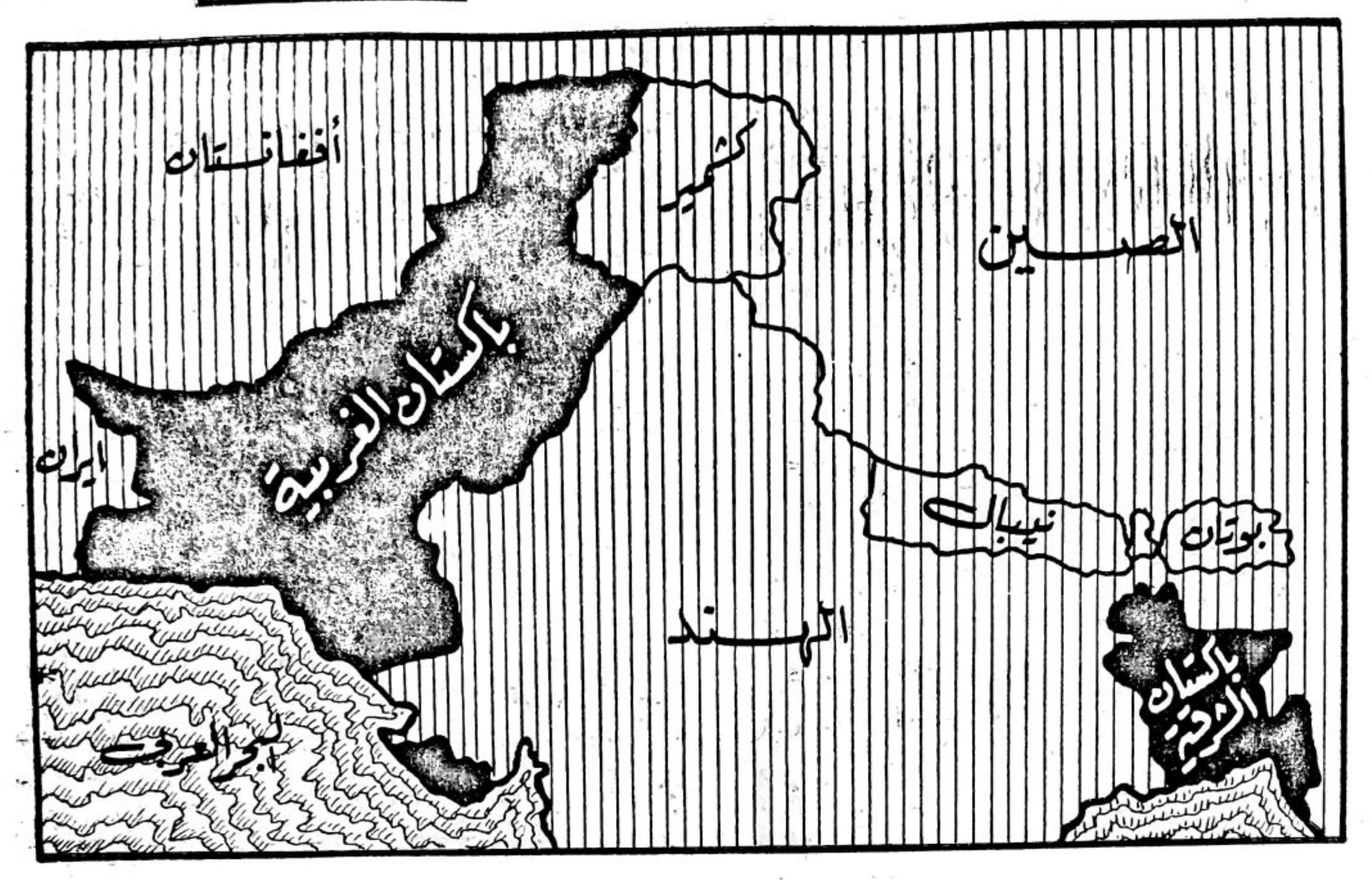
وربما أن رابطة الدين لم تكن كافية للقضاء على بعض الاختلافات الموجودةفى طبائع وعادات أهالى اقليمى باكستان ، الا أن هذا لا يمنع أنهما أصبحا جزءا لا يتجزأ من دولة لها كيانها الوطنى . وعلى هذا فان الاثار الداخلية لانفصال الاقليم الشرقى هى الاضرار القاطع بمصالح الاقليمين ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية — فاقتصاديا سيعانى الاقليمان من الانشقاق بين المنطقتين بعد أكثر من عشرين عاما من التعاون الاقتصادى وصل الى درجة من التكامل والاندماج بحيث أن الانفصال سيحرم كلا الاقليمين من بعض الموارد الاساسية التى ليس من السهل الاستغناء عنها . كما أن الصعوبات الاقتصادية فى الشرق تحتاج الى ادارة قوية وحكيمة تخطط الامور بهدوء وتفكير ودون أى اندفاع .

وسياسيا هناك تهديد بنشوب الفوضى فى الاقليم الشرقى من جراء مثل هذا العمل الانفصالى حيث أن المتآمرين لم يستندوا الى قاعدة شعبية واسعة ، ولاشك أن هذا يهدد الاستقرار الداخلى لهذا الاقليم وبالتالى أمنه واستقلاله خاصة بالنظر الى ضعف قدرته الدفاعية — كما أن الهند لن تقبل بسهولة وجود الاضطرابات عند حدودها الشمالية .

ونستخلص من ذلك أن الاثار التى يمكن أن تترتب داخليا على نجاح مثل هذه المؤامرة تهدد المصالح الفعلية للاقليم الشرقى كما أنها ستهز كيان الدولة الباكستانية كلها .

أما بالنسبة للاثار على الوضع الدولى فالامر أكثر تعقيدا ، ذلك لان منطقة شمال شبه الجزيرة الهندية ميدان لصراعين خطيرين نجما عن أزمة كشمير وأزمة الحدود الهندية الصينية، وهناك ارتباط وثيق بين الازمتين ، وقبل أن نبحث عن الاثار يجب أن نستعرض الموقف الدولى فى المنطقة .

فان آسيا هى اليوم قارة لها أهمية كبرى فى المجتمع الدولى ، فهى وحدها تضم أكثر من نصف سكان العالم ، ويزداد هذا العدد بسرعة — وبحكم هذا النمو السريع والخطير تشهد هذه القارة عددا من الصراعات تشترك فيها القوى العالمية الكبرى وتعتبر الحرب فى فيتنام الصورة الفعلية لهذه الصراعات — ويقع شمال شبه جزيرة الهند فى منطقة جنوب القارة الاسيوية التى تعتبرها الصين امتدادا طبيعيا لنفوذها . فان انتماء هذه القارة الى العالم الثالث يجعل للصين نظرة خاصة بالنسبة لها ، فالصين تريد أن تمد نفوذها فى العالم الثالث بحيث يصبح قوة أخرى فى العالم ، وتعتبر المحيط الهندى همزة الوصل الهامة بين آسيا وافريقيا ، وقد حاولت مد نفوذها اليه عبر اندونيسيا ، ثم فيتنام وجنوب شرق آسيا ، ولكن منطقة شمال شبه جزيرة الهند يعتبر أقصر طريق للوصول الى هذا الهدف وقد بدأت الصين فعلا تظهر نوايا توسعية فى المنطقة أدت الى صدامها مع الهند — وهذه المنطقة الاخيرة حساسة للغاية حيث تتقابل فيها حدود عدة دول : الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى والهند وباكستان وافغانستان ، كما



كانت الظروف التى نشأت فيها دولة الباكستان سببا فى اتخاذها شكلا جغرافيا شاذا ، حيث تفصل بين اقليمى باكستان مئات الاميال من الاراضى الهندية .

أن للولايات المتحدة الامريكية مصالح فى المنطقة على اعتبار أن باكستان عضو فى الاحلاف العسكرية الغربية فى المنطقة .

فهناك عدة قوى لها اهتمامات ومصالح فى هذه المنطقة ، فالصراع حول اقليم كشمير أدى الى حدوث اصطدامات بين الهند وباكستان كان آخرها ذلك القتال الذى نشب فى أغسطس ١٩٦٥ ، وأن كان الجانبان قد توصلا الى تجميد الموقف فى اتفاقية طشقند ، الا أن مشكلة كشمير مازالت قائمة تهدد المنطقة بحرب أخرى .

كذلك فان الصين قد أصطدمت مع الهند فى عدة مناسبات ولها أيضا حدود ملاصقة لاقليم كشمير ، وقد سبق أن ادمجت الصين اقليم التبت بالقوة الى اراضيها ، ونتج عن الصراع الهندى الصينى تقارب بين باكستان والصين .

أما الولايات المتحدة فلها مصالح مرتبطة بعضوية باكستان فى حلفى جنوب شرق آسيا والحلف المركزى ، كما أن لها رغبة قوية فى الحفاظ على سلام المنطقة خوفا من أن تؤدى الاضطرابات الى توغل الشيوعية الصينية اليها .

ولا يريد الاتحاد السوفيتى حربا أيضا لانه يخشى التوسع الصينى ، وكانت نتيجة هذا التقابل بين وجهة نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عدة أمور :

— قرار وقف المعونة العسكرية السوفيتية والامريكية الى المنطقة أثر الحرب الهندية الباكستانية .

— المعونة العسكرية السوفيتية والامريكية الى الهند بعد مهاجمة الصين للاراضى الهندية .

— المساعى السوفيتية لاحلال السلام فى المنطقة ونجاح مؤتمر طشقند الذى يعتبر من أعمال الدبلوماسية السوفيتية .

أما السياسة الخارجية لباكستان فقد تحددت

بالطبع وفق هذه التيارات المختلفة لتحقيق المصالح الوطنية لهذه الدولة ، وعندما تولى الرئيس أيوب خان الحكم عام ١٩٥٨ أعتبر أن سياسة بلاده الخارجية هى التبعية المباشرة للغرب ، فعمل على خلق العلاقات الطيبة مع كل من الصين والاتحاد السوفيتى دون تغيير علاقته بالولايات المتحدة ، أى أن سياسة باكستان الخارجية تحاول أن تقوم على حسن العلاقات مع جميع الاطراف الدولية — الا أن تطور الاحداث وزيادة التوتر مع الهند قد رأى تقاربا كبيرا من الصين الشعبية وابتعادا أو فتورا فى العلاقات مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وعلى ذلك يمكن أن نحدد الاثار التى يمكن أن تترتب على انفصال الاقليم الشرقى من باكستان على توازن القوى فى المنطقة .

فبالنسبة لمسألة كشمير فان المطالب الباكستانية على هذا الاقليم والتى تحكمها ظروف ذات طابع اقتصادى وديموغرافى جعلت الصدام مستمرا مع الهند التى ترى فى هذا الاقليم مسألة استراتيجية أساسا — وقد حدث من قبل بعض الخلافات مع أمارتى جوناغاد وحيدراباد فقامت الهند بضمهما اليها بالقوة ، ولذلك فان انفصال الاقليم الشرقى عن باكستان قد يضعف المطالب الباكستانية على كشمير ، كما أنه قد يخلق مشكلة كشمير ثانية حول الاقليم الشرقى .

فان حدوث اضطرابات فى الاقليم الشرقى يعتبر تهديدا لامن الهند اذ أن الصين قد تستغل الفوضى للتوغل ، وذلك قد يدفع الهند الى محاولة ضم البنغال الشرقية بالقوة .

كما أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا لن يمانعوا من اتخاذ أحدى الدول الخطوات الضرورية فى المنطقة لمنع تغلغل النفوذ الشيوعى الصينى ، ومن المعقول أن تساند هذه الدول ضم الهند للاقليم الشرقى أو تدويله تحت اشراف دولى — ايا أن كان الامر فانه سيخلق مشكلة جديدة فى المنطقة .

فالصين تتبع اليوم سياسة تقارب من باكستان ، الا نه لا يمكن أن ننسى أن مثل هذا التقارب مناقض للفروق الايديولوجية وللسياسة الخارجية الصينية بصفة عامة ، فان باكستان عضو فى احلاف عسكرية غربية ، وتقارب الصين اساسه الخلاف الهندى الصينى ومشكلة كشمير ، غير أن الصين قد تجد فى الاضطرابات التى تقع فى باكستان الشرقية ، وفى أى توتر شديد فى المنطقة ، فرصة لمد نفوذها الى المحيط الهندى ، وربما أن باكستان هى أقصر طريق الى المحيط .

فكأن انفصال الاقليم الشرقى من باكستان ، وخلق أى نوع من الاضطرابات الداخلية فى باكستان ، يهدد أمن وسلام المنطقة كلها ، ويهدد الاقليم الشرقى بفقدان استقلاله منذ البداية ، وبهذا لم يكن من الممكن للمؤامرة أن تحقق المصالح الفعلية لشعب البنغال الشرقية .

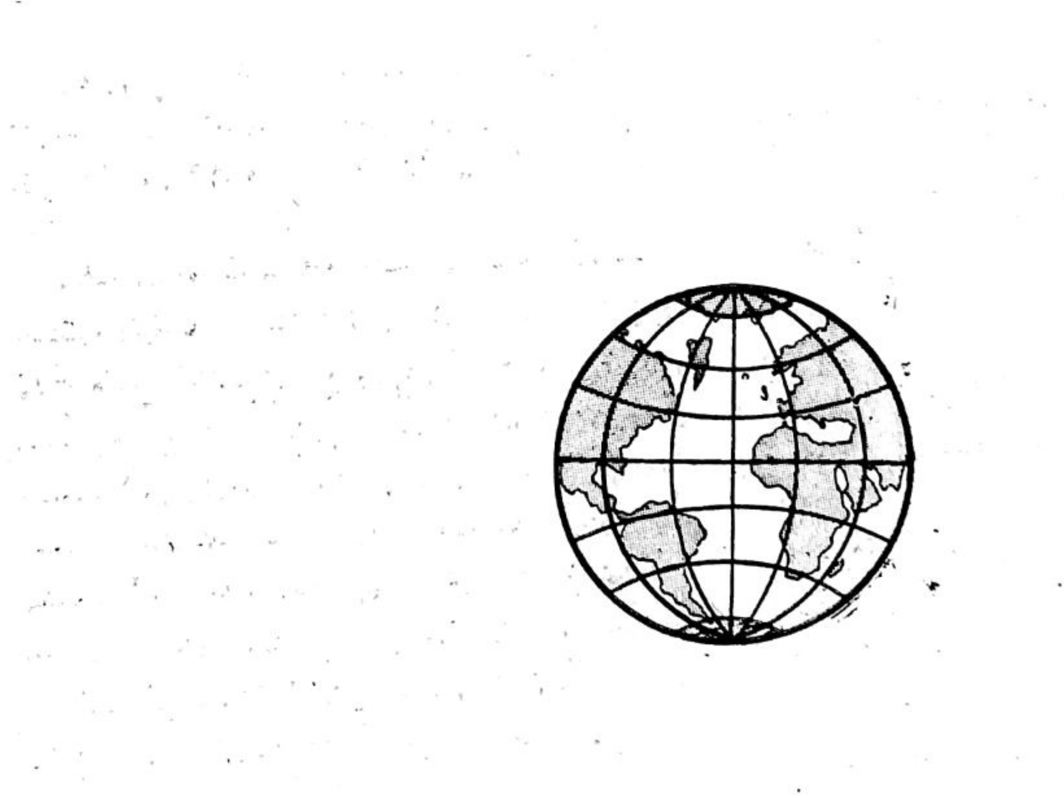
وهكذا نرى أن الاسباب الداخلية التى دفعت الى محاولة الانفصال هى أسباب يمكن التغلب عليها فى الاطار الداخلى لباكستان . وأن المنادين بفصل البنغال الشرقى قد خضعوا لشعور عاطفى متطرف بحيث تجاهلوا الاثار الخطيرة التى يمكن أن تترتب على عملهم هذا .

ولذلك فان مطالب المعارضة داخل الاقليم الشرقى يجب أن تتجه نحو المزيد من حرية التعبير والقدرة على العمل الفعلى ، وان اقصى ما يمكن المطالبة به هو نظام من الادارة المحلية فى القطاع الاقتصادى ، وتوسيع القاعدة

الديمقراطية التى تسمح باشتراك الجميع فى التغلب على المتناقضات القائمة بين أقليمى باكستان ــ فهذه المتناقضات لا تبرر اليوم مطالب الانفصاليين ، ولكن أهمال الامور قد يهدد بحدوث صدام خطير بسبب تضخم الفوارق الاقتصادية ، ولذلك فان هذه المشاكل يجب أن تعالج بسرعة .

كذلك فان الظروف الدولية فى المنطقة تتطلب أن يسود الامن والسلام خاصة وأن حربا مدمرة تدور على قرب فى فيتنام ، وأن اشعال حرب أخرى يهدد بامتداد الشرارة الى جنوب القارة الاسيوية فيكون السلام العالمى كله فى خطر ــ وأخيرا فان الاتجاهات الدولية الحديثة نحو الاندماج والوحدة ، ولايمكن أن نشجع العودة الى التفكك والى المجتمع الدولى كما عرفه التاريخ .

عبد العزيز العجيزى



أزمة الأحزاب السياسية فى البرازيل



البرازيل فى ابريل عام ١٩٦٤ انقلابا هاما فى تاريخها السياسى، فضل البعض أن يسميه « ثورة سياسية » . ويتولى الحكم فى البرازيل الان ثانى رئيس للجمهورية ينتخب فى ظل هذا النظام ، وهو الماريشال كوستا اى سيلفا ، الذى حل فى مارس سنة ١٩٦٧ محل المارشال كاستلو برانكو الرئيس السابق . ومن أهم السمات التى تميز الحياة السياسية فى البرازيل بعد انقلاب ١٩٦٤ ، ذلك التغير الهام الذى طرأ على النظام الحزبى فيها .

ففى عام ١٩٦٥ ، وبعد أن فشلت الحكومة فشلا كبيرا فى انتخابين هامين لحكام الولايات ، اتخذت « الحكومة الثورية » – كما تسمى – قرارا « باصلاح » النظام الحزبى فى البرازيل . وطبقا لذلك قامت الحكومة بحل جميع الاحزاب السياسية التى كانت قائمة فى البلاد فى ذلك الوقت (وعددها أربعة عشر حزبا بالاضافة الى الحزبين الشيوعيين غير الشرعيين) . وعملا على تجنب التعدد المغالى فيه للاحزاب ، طالبت الحكومة كل حزب جديد بأن ينتمى اليه مالا يقل عن عشرين عضوا فى مجلس الشيوخ ، و ١٢٠ نائبا اتحاديا . ولما كان عدد الشيوخ ٦٦ ، وعدد النواب ٣٤٥ ، فقد كان من المتعذر بطبيعة الحال أن يظهر أكثر من حزبين فى البلاد .

والتجمعان اللذان ظهرا بالفعل بعد ادخال هذه الاصلاحات هما : « تحالف التجديد الوطنى » المناصر للحكومة ، و « الحركة الديمقراطية البرازيلية » وهو التجمع المعارض ، وينقسم الكونجرس بينهما بنسبة ١ : ٢ فى صالح تحالف التجديد الوطنى . ومما يدعو للدهشة ، أن هذا الكونجرس نفسه قد أيد فى فترة ١٩٦٣ – ٦٤ عديدا من الاقتراحات التى تقدم بها رئيس الجمهورية السابق جوا جولارت ، الذى قامت « الحكومة الثورية » بعزله . ولعل التفسير الاساسى لذلك ، هو ما تم من طرد ومن سحب للحقوق السياسية لمعظم مناصرى الحكم السابق فى الكونجرس .

فما هى الظروف التى ادت الى هذه التطورات، وما هى طبيعة النظام الحزبى الجديد ، وماهى احتمالات المستقبل بالنسبة له ؟ علينا أن نتتبع أولا تاريخ النظام الحزبى فى البرازيل ، قبل أن نجيب على هذه التساؤلات .

الاحزاب فى ظل الامبراطورية والجمهورية القديمة :

بعد أن حصلت البرازيل على استقلالها فى سنة ١٨٢٢ ، بدأت المرحلة الامبراطورية فى تاريخها السياسى التى استمرت حتى سنة ١٨٨٩ . وفى هذه المرحلة ، استندت السياسة البرازيلية بصفة أساسية على عدد من الشخصيات وما يرتبط بها من تجمعات مصلحية لا تربط بينها أسس أيديولوجية موحدة . وكانت الاحزاب الموجودة فى العصر الجمهورى هى : حزب الاحرار ، وحزب المحافظين ، وحزب الجمهوريين الذى انضم اليهما فى سنة ١٨٧٥ .

ولم يكن من الضرورى لهذه الاحزاب أن تحظى بتأييد شعبى ، فالامبراطور كان يقوم بنفسه بتغيير تكوين حزب وزارته حسب ما يرى ، فاذا كانت

الوزارة مكونة من زعماء حزب الاقلية ، كان انتخابا عاما يعقد على الفور ، يكون من شأنه تحويل الاقلية الى أغلبية ، وذلك عن طريق السيطرة التامة التى كانت الحكومة تباشرها فى ذلك الوقت على أجهزة الانتخاب .

أما فى ظل « الجمهورية القديمة » ، وهى الفترة التى امتدت من سنة ١٨٨٩ وحتى ثورة سنة ١٩٣٠ ، فقد اضطلع بالحكم الحزب الجمهورى ، وكان مرتبطا بتحالف للمصالح الاساسية فى الولايات ، كانت تقوده فى الاساس فلسفة « استبقاء الحكم » وبفضل النظم السيئة للانتخاب ، لم تتمكن المعارضة من الانتصار فى أى انتخاب رئاسى ، حتى عندما مثلها رجل ذو شعبية واضحة مثل روى باربوسا .

ولم يقدر لهذا النظام أن يسقط ، إلا عندما تحالفت الولايات المختلفة ، مصره على مقاومة السيطرة المتزايدة لولاية سان باولو على الحياة السياسية للبرازيل ، مما أسفر عن ثورة سنة ١٩٣٠ التى جاءت بجيتوليو فارجاس الى الحكم .

حكم فارجاس و « حركة صغار الضباط » :

فى أثناء حكم فارجاس الذى استمر من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٤٥ ، بدأت تظهر بعض الاتجاهات الايديولوجية فى الحياة السياسية للبرازيل . وقد كان أنصار ثورة ١٩٣٠ التى جاءت بفارجاس الى الحكم مجموعة متنوعة الاتجاهات . ففيهم عدد من ذوى الثراء من ريو جراندى دوسول ومنياس جيراس والشمال الشرقى ، وبينهم عدد من ذوى الاتجاهات الراديكالية ، والى جانب هؤلاء استمدت الثورة تأييدها من مجموعة عرفت بجماعة صغار الضباط ، وهى التى انحدر عنها من عرفوا فيما بعد « بالاندماجيين » ذوى المبادىء الفاشية الذين حاولوا القيام بانقلاب فى سنة ١٩٣٨ ، لم يقدر له النجاح .

وقد أطلق اسم جماعة «صغار الضباط» على مجموعة من ضباط الجيش الشبان ، الذين لم يوافقوا على فلسفة « استبقاء السلطة » والذين شعروا بفساد الجمهورية القديمة ، وأرادوا للبلاد عددا من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى ، وقدحاول « صغار الضباط » القيام بعدد من الثورات ضد حكومة « الجمهورية القديمة » وعلى الاخص فى سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٤ ولكن لم يقدر لهما النجاح ، حتى انضموا الى الحركة الثورية لسنة ١٩٣٠ .

وترجع اهمية « جماعة صغار الضباط » اليوم الى أن العديد منهم ، وهم الان فى الستينات من غيرهم — كان دورهم المؤثر فيما عرف «بالحكومة الثورة » التى ظهرت بعد انقلاب سنة ١٩٦٤ ، ومن هؤلاء : المارشال ادوارد جومز وزير الطيران فى حكومة الرئيس كاستلو برانكو ، والمارشال جوارز تافورا وزير الاشغال العمومية ، والجنرال جوراس ماجالهايس وزير الخارجية فى نفس الحكومة . وقد أضحى جانب كبير من فكر جماعة صغار الضباط » جزءا من فلسفة « الثورة » ، ومن ذلك أولوية المشروع الخاص ، وضرورة سيطرة السلطة الاتحادية على الولايات ، وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، وضرورة قيام صورة من صور الحكم القوى .

وقد كان « صغار الضباط » حلفاء لفارجاس فى البداية كما ذكرنا ، ولكن سرعان ما اختلفوا معه حول عدة قضايا ، وبخاصة تزايد سلطات الدولة وفساد الجهاز الحكومى . وكذلك لم توافق هذه الجماعة على قيام فارجاس بانشاء نظام عمالى قوى لتدعيم قاعدة السلطة ، وتشجيعه الزائد للصناعة مع الاهمال النسبى للزراعة . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تدخلت العناصر الممثلة « لحركة صغار الضباط » فى القوات المسلحة وقررت أن حكم فارجاس الشخصى ، الذى كان له من العمر خمسة عشر عاما ، لم يعد صالحا ولابد له أن ينتهى .

دستور ١٩٤٦ وتعدد الاحزاب :

بعد سقوط فارجاس ، نظمت الحياة السياسية بمقتضى دستور عام ١٩٤٦ ، وأدخل نظام التمثيل النسبى فى انتخابات الهيئات التشريعية (باستثناء مجلس الشيوخ) ، وقد اسفر هذا عن تضخم عدد الاحزاب سريعا . وفى عام ١٩٦٤ ، عندما قامت « الثورة » ، كان فى البرازيل ١٤ حزبا ممثلا فى الكونجرس . ومع ذلك فلم تكن الا ثلاثا منها ذات أهمية حقيقية وقد تكونت جميعا بعد عام ١٩٤٥ مباشرة ، وهى الاحزاب التالية :

١ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وهو يدين لفارجاس ، ويعبر عن جانب من البورجوازية الصناعية والتجارية والملاك ، ويتمتع بتأييد البورجوازية الوسطى وجانب من العناصر اليمينية فى الطبقة العاملة . وقد ظهر هذا الحزب فى الاساس بهدف القيام بتعبئة الاجهزة الحكومية التى كانت موجودة قبل فارجاس ، لكى تعمل معه .

٢ ـ حزب العمال البرازيلى ، وقد اقامه فارجاس بنفسه ، وهو يضم قطاعات البورجوازية الحضرية الصغيرة والوسطى ، والمثقفين ، وقطاعات كبرى من الطبقة العاملة وبخاصة موظفى الحكومة وعدد من التنظيمات النقابية والمهنية فى المدن .

٣ ـ الاتحاد الديمقراطى الوطنى ، وهو الحزب الاساسى المضاد لفارجاس ، ويضم البورجوازية الكبرى المرتبطة عن قرب برأس المال الامريكى وفئات الملاك والقيادات العسكرية ، وتؤيده الكنيسة الكاثوليكية ، ويهتدى بجانب كبير من أفكار « حركة صغار الضباط » .

وقد كانت أحزاب ما بعد سنة ١٩٤٥ على جانب كبير من الشبه بالاحزاب البرازيلية السابقة فى كل من الامبراطورية والجمهورية القديمة . فقد استمرت تلتف حول عدد من الشخصيات البارزة ، وتعكس الافكار الذاتية لزعمائها ، وظل محتواها الايديولوجى هزيلا ، فكان بعضها يتحالف مع البعض الاخر بلا رابط فكرى . وقد حل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، بصفة أساسية ، محل الحزب الجمهورى القديم (الذى تضاءلت اهميته) ، وسيطر على اجهزة الحكم ، وقام بانتخاب الرئيسين الوحيدين اللذين تمكنا من انهاء فترة رئاستهما فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٤ ونعنى بهما : المارشال أوريكو دتسرا والسنيور جو سيلينو كوبتشيك .

أما الاتحاد الديمقراطى الوطنى ، الذى اتجه بصفة أساسية الى الطبقات الوسطى والدوائر التجارية والصناعية ، التى نبذت الميراث الذى خلفه فارجاس ، فقد كان حزبا ذا محتوى ايديولوجى يفوق ماللحزب الاشتراكى الديمقراطى ، فقد كان يؤمن بالمركزية والاتجاهات العلمية الحديثة ، وكان يدافع عن المشروع الخاص . أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى فلم يكن التزامه بالفيدرالية والفكرة الرئاسية التقليدية وبالقطاع الحكومى الذى يسمح بالتوسع فى التشغيل ، لم يكن التزامه بكل هذا نابعا عن اقتناع ايديولوجى ، بقدر ما صدر عن كونه حزب الحكومة ، أو الحزب الاساسى فى السلطة فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦١ ، والذى لا يستطيع ـ من ثم ـ أن يعارض المصادر التقليدية للسلطة .

وأما حزب العمال البرازيلى فقد أنشأه جيتوليو فارجاس وتزعمه حتى وفاته فى سنة ١٩٥٤ ، باعتباره حزبا غير اشتراكى للعمال على نسق حزب العمال البريطانى . وسرعان ماتطور الحزب الى زمرة من مؤيدى فارجاس ، وتمكن الزعماء الاتحاديون المهنيون فيه من ان تكون لهم اليد الطولى . ولهذا السبب تحول عن الحزب أعضاء الجناح اليسارى فيه من ذوى البعيد الايديولوجى (وخاصة فى سان باولو) الى أحزاب أخرى مثل : الحزب الاشتراكى الذى يعبر عن قطاعات من المثقفين والبورجوازية الصغيرة ، أو حزب العمال الوطنى الصغير ، أو حركة التجديد العمالى . وقد شارك حزب العمال البرازيلى فى الحكم مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى منذ



■ الحدود السياسية للبرازيل ■

سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٦١ ، ثم أضحى أهم شريك فى الحكم بصفة خاصة بعد وصول جوا جولارت الى الحكم عقب استقالة الرئيس جانيوكوادروس فى اغسطس ١٩٦١ .

كوادروس وجولارت ومحاولة الاصلاح :

هكذا كان ورثة فارجاس من القوة بحيث تحالف الحزب الاشتراكى الديمقراطى مع حزب العمال البرازيلى ، فلم يتمكن الاتحادالديمقراطى الوطنى من أن يتنسم شذى السلطة الاتحادية سوى مرة واحدة فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٦٤، وذلك عندما عضد ترشيح جانيو كوادروس للرئاسة سنة ١٩٦٠ .

ومع ذلك فان كوادروس لم يكن رجلا حزبيا ، ورغم أنه كان يشارك الاتحاد الديمقراطىالوطنى فى عدد من أهدافه ، فقد كان له تفكيره الخاص وعقليته المتميزة ، كما كانت له القدرة علىاختيار مساعديه القادرين . ويرى البعض اليوم ، وبعد أكثر من خمس سنوات من استقالة كوادروس ، أن ما كان يستهدفه هذا الرجل حقيقة فى عام ١٩٦١ ، هو ما حدث بالفعل فى عام ١٩٦٤ على وجه التقريب : سلطان دكتاتورية يؤيدها الجيش للتخلص من الفوضى الاقتصادية الحادة التى أضحت البرازيل تعانى منها الامرين . ومع ذلك فقد أثبت كوادروس بعد سبعة أشهر من الحكم — ورغم التأييد الشعبى المتحمس له — أنه غير قادر على التمشى مع كونجرس لم تؤيده فيه سوى أقلية صغيرة ، وكانت النتيجة هىاستقالة كوادروس فى اغسطس سنة ١٩٦١ .

وجاء الى الحكم بعد ذلك جوا جولارت نائب كوادروس ، الذى كان زعيما قوميا لحزبالعمال البرازيلى . وقد اتجه جولارت فى خلال فترة رئاسته الى تعضيد العناصر الاكثر يسارية فى الحزب . ورغم الاصلاحات العديدة التى سعى لها جولارت ، فقد اقترن حكمه بتضخم كبيرارتفع من ٥٥٪ فى سنة ١٩٦٢ الى معدل سنوى قدره ١٤٠٪ فى الربع الاول من سنة ١٩٦٤ ، كمااقترن بفوضى فى بعض المجالات الادارية . ويرىالبعض أن وزارة جولارت قد كانت أكثر « اعتدالا » منه هو نفسه ، وأنه اعتمد لذلك على لفيف من المستشارين المنتمين للجناح اليسارى ومن بينهم السنيور ليونيل بريزولا والسنيور دارس ريبيرو مدير جامعة برازيليا .

ويرجع اخفاق جولارت فى نظر البعض الىأنه

اتبع سياسات متقدمة لاحداث اصلاحات ثورية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لم يكن بنــــاء المؤسسات القــائم فى البلاد من القـــوة بحيث يتمكن من تدعيمها دون أن يهتز هو من أساسه. وقد وصل الحال بجولارت فى نهاية حكمه ، أنه كان قد استبعد الحزب الاشتراكى الـديمقراطى الذى كان جزءا من ائتلافه ، بل واســتبعد كذلك جانبا من الطبقات العاملة والقوات المســلحة ، التى اسقطته فى النهاية عن طريق انقلاب عـــام ١٩٦٤ .

انقلاب ١٩٦٤ ومستقبل النظام الحزبى :

كانت التهمة الموجهة لكوادروس وجولارت على السواء هى « التطرف فى اليسارية » . ولـــكن الواقع أن اليسار البرازيلى قد كاد يتحطم تماما ، بعد أن عزل أهم قادته عن الحياة السياسية أكثر من عشر سنوات . والنتيجة أن صوت اليسار قد خفت باستثناء قلة من الاشتراكيين القدماء ذوى الشجاعة من قبيل السنيور أوريليو فيانا .

أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى فقد كان على الدوام حزبا للحكومة ، ولم تقم بين أتباعه وأتباع الاتحاد الديمقراطى الوطنى ســوى فـــروق أيديولوجية طفيفة ، حتـــى أن معظم الشيوخ والنواب السابقين من اتباع الحزب الاشتراكى الديمقراطى لم يجدوا صعوبة فى أن يســجلوا أنفسهم فى حزب الحكومة الحالى (تحالف التجديد الوطنى) الذى سيطر عليه الاتحاد الديمقراطى الوطنى ، وذلك رغبة منهم فى أن يبقوا قريبـــا من السلطة . والواقع أن الولاء لاحد الحزبين (الاشتراكى الديمقراطى أو الاتحاد الديمقراطى الوطنى) فى مناطق واسعة من الريف ليس سوى عملية ذات طابع شخصى بحت ولا تستند الى أية أسس ايديولوجية تفرق بين الحزبين .

والحقيقة أن من خرج كاسبا من التطـــورات السياسية الاخيرة هو الاتحاد الديمقراطى الوطنى المتأثر بفكر جماعة صغار الضباط . ويعتبر هذا الحزب حزبا لرجال الاعمال ، يتجه الى استخدام الاساليب العلمية الحديثة ومراعـــاة الـــكفاءة الادارية ولكن بناء على فلسفة الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالى . وهو لا يولى اهتماما كبيرا للديمقراطية من حيث هى ، ولعل ذلك يبرر لنا لماذا أيد معظم القادة السياسيين الذين كانوا فى الاتحاد الديمقراطى الوطنى ، تلك القرارات التحكمية التى اتخذتها الحكومة « الثورية » ـ كما تسمى ـ من قبيل سحب الحقوق السياسية من مؤيدى النظام الســـابق ، واغـــلاق جامعة برازيليا ، وعزل الجماهير عن الحياة السياسية عن طريق اجراء انتخابات غير مباشرة لرئاسة الجمهورية ولحـــكومات الولايات ، والالتجـــاء لاجراءات فى الاقتراع من شأنها الوقوف فى وجه المعارضة ، وتأكيد انتصار ممثلى الحكومة .

وربما كان النظام الجديد شـــديد الاهتمـــام باجراء اصلاحات ادارية واقتصادية تنظم بعض مظاهر الفوضى التى سادت البرازيل ، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن مبادىء الديمقراطية والحرية مشكوك فى وجودها فى ظل هذا النظام ، الذى لم يوحد القوى السياسية فى البرازيل بقدر ما عمق الانقسام بينها . والانقسام الاســـاسى الذى يشهده النظام الان هو بين معضدى النظام من القطاعات البورجوازية الكبرى والعســـكرية والكهنوتية ، وبين معارضى النظام من المثقفين والطبقات العـــاملة فى الصـــناعة والـــزراعة والبورجوازية الصغيرة والوسطى ، وهى فئات يتزايد احباطها يوما بعد يوم .

والواقع أن النظام الحالى لم يحاول بأى شكل من الاشكال أن يتخذ أى مظهر من مظاهر الثورة الاجتماعية ، بل لقد حمل حملة كلية على الانجازات التقدمية التى حققها سابقوه فى المجال المــادى والسياسى على السواء ، كمـــا حرم الرؤســـاء الثلاثة كوبتشـــيك وكوادروس وجـــولارت مـــن حقوقهم السياسية حتى سنة ١٩٧٤ . وقد وجد الحكم الجديد من الجرأة ما استطاع معه أن يقلل ما قام به هؤلاء الرؤساء من انجـــازات . ففى المجال المادى انتقد الحكم الجديد اقامة شـــبكة الطرق الحديثة ومحطات الكهرباء الكبرى فى تريس مارياس وفرناس والتوسع فى صناعة السيارات والسفن وانتاج البترول ، كما انتقد بناء برازيليا العاصمة الجديدة . وفى المجال السياسى انتقد الحكم الجديد بعض النقاط التى حازت الاعجاب

من قبل ، مثل تناول كوبتشيك الناجح لمشكلة الخلافات بين العسكريين ، أو تسليم السلطة سلميا لمعارضة كوادروس ، ومثل محاولات كوادروس لادخال اصلاحات اقتصادية أساسية، وقيامه بتحسين علاقات البرازيل مع كل من شرق وغرب أوربا بمهارة ، وأخيرا فقد انتقد الحكم الجديد محاولات جولارت المخلصة لادخال اصلاحات اجتماعية كانت البلاد فى أمس الحاجة اليها .

ان الرئيس الجديد للبرازيل ، المارشال كوستا اى سيلفا ، يتحدث عما يسميه « باعادة الديمقراطية » فى البلاد . ولكن على الرغم من التخلى عن قرارات التحفظ العسكرى على بعض الشخصيات السياسية السابقة ، فى أبريل سنة ١٩٦٧ ، فان احتمالات قيام ديمقراطية حقيقية فى البرازيل مازالت بعيدة فى ظل النظام الجديد ، الذى مازالت السياسة فيه لا تتجاوب مع الشخص العادى وتنفعل به .

ان الجماهير العريضة المنسية فى البرازيل يتزايد احباطها يوما بعد يوم . ففى الريف يحيا الجانب الاكبر من الفلاحين محروما من الارض ، وهو ما يتمثل بصورة حادة فى اقليم بارانا وفى منطقة برنامبو كوفى شمال شرقى البلاد مثلا ، ويتجه الفلاحون الى تنظيم انفسهم فى تجمعات تتخذ من المبادىء الثورية هاديا لها . وفى المدينة تعانى الفئات الصناعية العاملة الامرين من البطالة والتضخم اللذين وصلت نسبهما الى معدلات قياسية . والسؤال الذى يطرح بخصوص الوضع الحالى فى البرازيل هو : الى أى حد ستظل المؤسسات التقليدية للحكم قادرة على مواجهة مطالب الجماهير التى نفذ صبرها .

وان الاجابة على هذا السؤال لا تحدد مستقبل النظام الحزبى فى البرازيل فحسب ، وانما تحدد مستقبل النظام السياسى البرازيلى بأكمله .

نزيه نصيف



جماعات المصالح فى الهند



تعبير جماعات المصالح على تلك التجمعات التى تربط أفرادا ذوى مصلحة مشتركة اقتصادية أو سياسية أو دينية ... وهدفهم السعى من خلال هذه التجمعات الى خدمة تلك المصالح المشتركة. وقد يقتضى ذلك محاولة التأثير على السلطات العامة بقصد تحويلها الى الوجهة التى تتفق مع مصالح هذه الجماعات . وتسلك هذه الجماعات فى تأثيرها على السلطات العامة مسالك مختلفة، باقامة علاقات مع الزعماء السياسيين واعضاء السلطة التشريعية والقادة الاداريين أساسها النفع المتبادل ، وبالتأثير على الرأى العام باستخدام أجهزة الاعلام المختلفة ، وبتأسيس ارتباطات بين جماعات المصالح ذاتها حين يجمعها هدف مشترك تعمل على تحقيقه . وتسمى جماعات المصالح هذه أحيانا جماعات ضغط بسبب اتجاهها الى الضغط على السلطات العامة لدفعها نحو خدمة مطالبها . وتتعين التفرقة بينها وبين الاحزاب السياسية فهدف الثانية الاساسى هو الوصول الى السلطة أما كل هدف الاولى فى مجال السياسة فهو مجرد التأثير على السلطات العامة ، على أى مستوى ، بغية تحقيق مصالحها .

وأى دراسة واقعية ، للسياسة الخارجية لاى بلد أو للوضع السياسى الداخلى فيه ، لاتملك أن تهمل دور جماعات الضغط . اذ انها من خلال سعيها الى التأثير على السلطة العامة تلعب دورا هاما فى صنع وتنفيذ كافة السياسات ، داخلية كانت أو خارجية . فلا يستطيع باحث سياسى منصف أن يهمل دور اتحادات رجال الاعمال ونقابات العمال وتجمعات المهنيين وغيرها عند تعرضه لبحث القوى الصانعة للسياسة فى أى دولة .

ولعل دراسة الدور الذى تلعبه جماعات المصالح على المسرح السياسى الهندى يحظى بأهمية خاصة . فالصدامات المسلحة التى دارت على الحدود الشمالية مع جمهورية الصين الشعبية ، والاعتماد المتزايد على الولايات المتحدة فى سد احتياجات الهند من الحبوب وهى احتياجات ينتظر أن تستمر فترة غير قصيرة . هذان العاملان يجعلان احتفاظ الهند بدورها الايجابى النشط فى عالم عدم الانحياز أمرا بالغ الصعوبة خصوصا وان الولايات المتحدة لم تتردد فى استغلال احتياج الهند الشديد الى الحبوب للضغط على الحكومة الهندية بغية تعديل سياستها لتكون أكثر تقربا من الجانب الامريكى . يضاف الى ذلك أن سياسة الحكومة الهندية فيما يتعلق بأسلوب التنمية لا يصادف قبولا فى المجتمع الهندى ذاته لا من الاشتراكيين الهنود ولا من اصحاب الاتجاهات المحافظة كلا الفريقين لا يرضى بالمنهج الوسط الذى اختاره حزب المؤتمر الهندى الحاكم. السؤال الان ما هو موقف جماعات المصالح فى الهند من هذا كله ؟ ان الاجابة على هذا السؤال سوف تساهم — ضمن عوامل أخرى — فى تحديد الاتجاه الذى سيكتب له الاستمرار والاستقرار فى السياسة الهندية .

والملاحظة الاساسية التى لابد من تقديمها ان واقع المجتمع الهندى المتخلف اقتصاديا ، البعيد عن التجانس حضاريا ودينيا وقوميا ، يعكس نفسه على أنواع جماعات المصالح القائمة فيه ، كما يعكس نفسه أيضا على مستوى تنظيمها وامكانيات تمويلها وحدود تأثيرها السياسى ، وهو أمر سيتضح جليا بعد العرض الموجز لهذه الجماعات .

والواقع أن هذه الجماعات ليست على مستوى

واحد من حيث نموها التنظيمى أو قدراتها التمويلية أو كفاءتها فى التأثير على السلطات العامة . وتعتبر اتحادات رجال الاعمال أفضلها فى هذه النواحى جميعا ، بل توجد هوة واسعة تفصل بين ما وصل اليه رجال الاعمال الهنود فى تأسيسهم للتنظيمات التى تعبر عن مصالحهم وما وصلت اليه الجماعات الهندية الاخرى .

جماعات رجال الاعمال :

تمثل هذه الجماعات الرأسمالية الهندية الناشئة التى أخذت تنمو بسرعة فى نهاية عهد الاستعمار البريطانى مستفيدة من الظروف غير الملائمة التى مرت بها المؤسسات البريطانية فى الهند منذ الثلاثينات وخصوصا فى الفترةالتالية للحرب الثانية ، وبالاضافة الى ما تميز به قطاع الاعمال الهندى من مهارة فانه أقام روابط وثيقة مع المؤسسات الامريكية واستفاد من تركيز الحكومة الهندية فى خططها على توفير الخدمات الاساسية وهكذا نمت مؤسسات هندية خاصة بالغة الضخامة تأتى على رأسها مجموعة تاتا ومجموعة بيرلا حيث تقدر أصول كل منها ببلايين من الروبلات وتسيطران على عديد من المؤسسات الصناعية والتجارية . وقد نظمت الرأسمالية الهندية عدة هيئاتللدفاع عن مصالحهاوتدعيمها. من هذه الهيئات اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية ومنظمة المنتجين الصناعيين فى كل الهند فضلا عن هيئات أخرى أقل أهمية .

اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية :

وقد برز هذا الاتحاد فى عام ١٩٢٦ تحت رعاية اثنين من كبار رجال الاعمال الهنود فى ذلك الوقت هما السير برشوتا مداس ثاكورداس ، ج.د. بيرلا . وللاتحاد ١٣٧ فرعا اقليميا كما أنه يسمح بالعضوية المنتسبة للشركات فينتمى اليه ٢٨٦ عضوا منتسبا مثل شركة تاتا للحديد والصلب ، شركة هندوستان موتورز ... كذلك فللاتحاد مكتب مركزى حسن التنظيم مقره دلهى تتبعه سكرتارية فنية ومكتبة كبيرة للبحث . والهدف المعلن للاتحاد هو خدمة مصالح قطاع الاعمال الهندى فى الداخل والخارج ، فى مجالات الصناعة والتجارة والنقل ، وان يتخذ موقف التأييد او المعارضة من التشريعات التى تؤثرعلى مصالح أعضائه بحسب مدى خدمتها أو عرقلتها لهذه المصالح .

وقد لعب الاتحاد دوره السياسى فى خدمة مصالح أعضائه منذ فترة الاستعمار البريطانى اذ هاجم التمييز ضد التجار الهنود فى الخارج وكذلك كل الاجراءات التى اعتبرها ضارة بالتجارة الهندية ومن بينها فصل بيرما عن الهند . وقد واصل الاتحاد دوره بعد الاستقلال فعبر من خلال مطبوعاته ومن خلال النشاط الفردى والجماعى لاعضائه عن موقفه من مسائل عديدة تمس صالح أعضائه مثل الاتفاقيات التجارية الثنائية والقيود المفروضة على تجارة الهند الخارجية . كما طالب أيضا بتخفيف القيود على المشروعات الخاصة وتخفيض الضرائب . ولم يتوان عن اعلان آراء أعضائه فى جوانب عديدة من خطط التنمية الخماسية التى تنفذها الحكومة الهندية ومن ابرز هذه الآراء دعوة الاتحاد الى خفض مقدار الاستثمارات فى الخطة الخمسية الرابعة عما قدرته الحكومة الهندية بنسبة الربع تقريبا ، وكذلك الح الاتحاد على وجوب تركيز القطاع العام على تنمية الزراعة وتوفير الخدمات الاساسية مع ترك باقى ميادين الاقتصاد الهندى للمشروع الخاص .

وليس من شك أن الاتحاد له صلات واسعة مع اعلى المستوياتفى الحكومة والبرلمانوالاحزاب السياسية . لقد تعود الباندبت نهرو أن يفتتح مؤتمرات الاتحاد وهذا منحه الفرصة ليعبر عن رأيه كبار رجال الاعمال الهنود وان يستمع الى آرائهم (وقد اعلنت السيدة أنديرا غاندى عن عزمها على عقد لقاءات دورية مع رجال الاعمال الشبان) . وهذه اللقاءات تجعل دوائر الاعمال قريبة من فكر الحكومة مما يتيح لها فرصا واسعة للتأثير . وان كانت دوائر رجال الاعمال الهنود

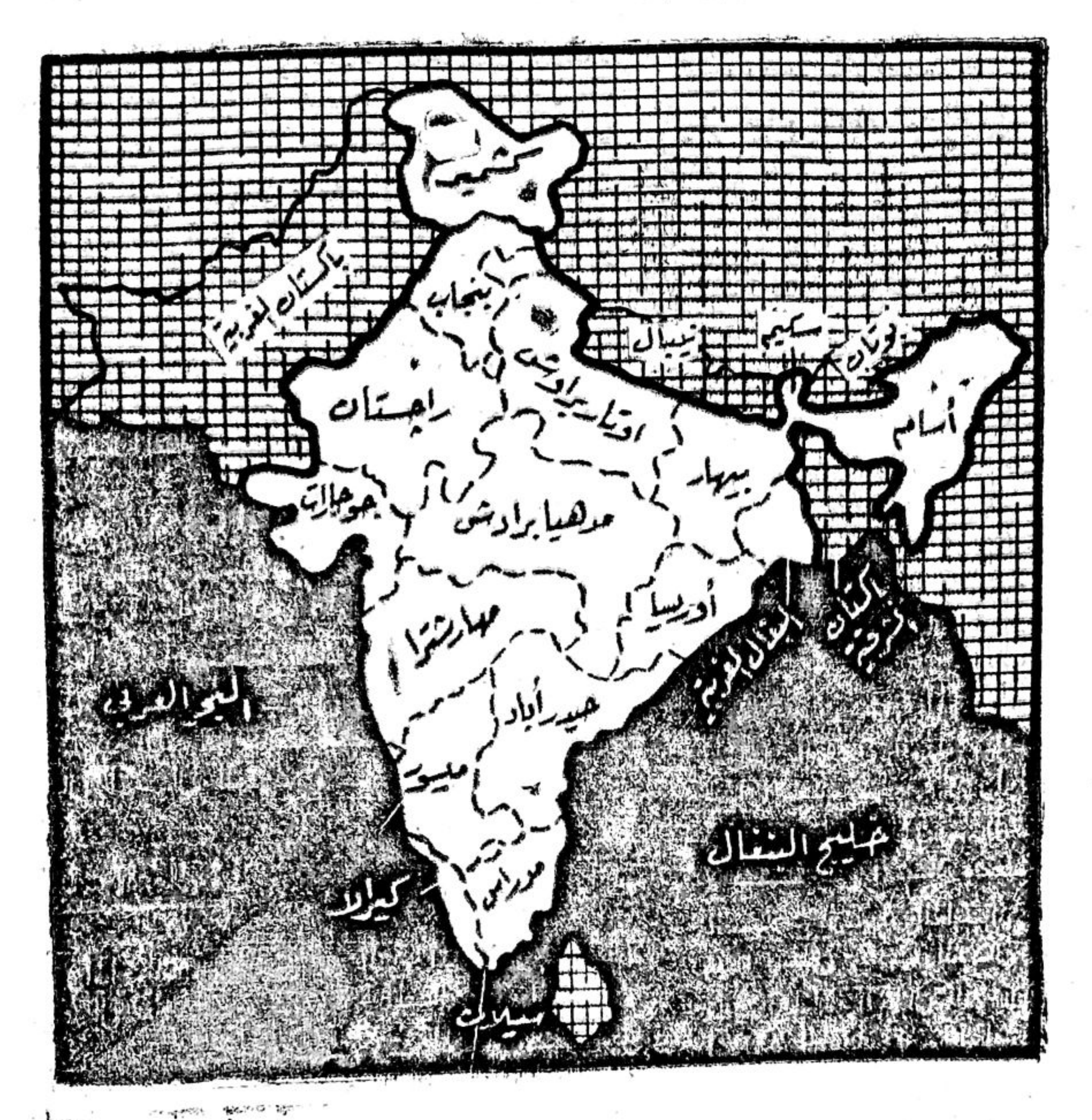
قد أعربت اكثر من مرة عن تذمرها من اهمال الحكومة لارائها وان تأميم الحكومة لبعض مناجم الذهب والماس قد تم على عكس نصيحة الاتحاد بالاضافة الى أن تأميم شركات التأمين على الحياة قد حدث فجأة وبينما كان البرلمان يدرس مذكرة من الاتحاد حول هذا الموضوع .

ومنذ سنة ١٩٥٧ بدأت اسرة تاتا « وهى صاحبة أكبر مجموعة احتكارية فى الهند » فى تقديم معونة مالية كبيرة لحزب المؤتمر الحاكم ، وقد تباين الرأى بين دوائر رجال الاعمال الهنود حول مدى فائدة هذا التطور ، فقد كان الحزب ، مع وجود نهرو ــ يبدو عازفا فى بعض الاحيان عن الاستجابة لنصائح رجال الاعمال الا أن عديدا من المؤسسات الخاصة قد استمر فى تقديم العون المالى للحزب ». وهذا أدى الى تدعيم الجناح المحافظ فى الحزب خصوصا بعد وفاة نهرو وتأزم الموقف على الحدود مع الصين واستفحال الازمة الاقتصادية . وعندما ظهر حزب سواتانترا سنة ١٩٥٩ « وهو الحزب المعروف بدفاعه الشديد عن القطاع الخاص» اندفعت دوائر رجال الاعمال الهنود فى تأييده بحماس . وجدير بالذكر أن السكرتير العام لهذا الحزب هو مستر ماسانى الناطق الرسمى باسم مجموعة شركات تاتا . وبفضل تأييد رجال الاعمال الهنود لهذا الحزب نما وزاد تأثيره واصبح الان أبرز حزب سياسى فى الهند يدافع عن القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية ويطالب بقصر نشاط القطاع العام فى اضيق نطاق ممكن وبالاضافة الى لقاءات الاتحاد مع اعلى مستويات السلطة السياسية فى الهند ومساهماته المالية بالنسبة لبعض الاحزاب فان المصالح المشتركة التى تربط الاتحاد ببعض كبار رجال الحكومة على كافة المستويات وبكثيرين من أعضاء البرلمان لكون هؤلاء بدورهم أعضاء فى مجالس ادارات شركات خاصة أو مستفيدين منها على اى وجه . هذه المصالح المشتركة تجعل هؤلاء خير عون للاتحاد فى مجال التنفيذ والتشريع .

منظمة المنتجين الصناعيين فى جميع انحاء الهند :

واذا كان الاتحاد السابق يتحدث بلسان كبرى دوائر الاعمال فى الهند فان منظمة المنتجين الصناعيين فى كل الهند تتحدث بلسان أصحاب المؤسسات الاصغر حجما . وقد تأسست المنظمة فى سنة ١٩٤١ على يد السير فيفسفيريا وبعض رجال الصناعة الآخرين . وتصدر المنظمة تقريرا سنويا ونشرات شهرية تعبر عن مواقفها . وقد رفعت المنظمة مذكرة الى لجنة التخطيط الحكومية بخصوص بعض جوانب السياسة الحكومية ذات التأثير على الصناعات الصغيرة . ومن أجدر ما أعلنته المنظمة من آراء يستحق الذكر ما طالبت به من وجوب تخفيض الاستثمارات فى الخطة الخمسية الرابعة بنسبة الربع وان الخطة الخامسة يجب الا يزيد مقدار الاستثمارات فيها عن الخطة الرابعة كثيرا الا اذا كان نمو الانتاج وارتفاع مقدار فائض القطاع العام ومستوى الاسعار مما يبرر ذلك . ورغم أن للمنظمة صلاتها بكبار الموظفين وبأعضاء البرلمان وبرجال الاحزاب الا أن هذه الصلات محدودة وقليلة الاهمية حين تقارن بصلات اتحاد غرف التجارة والصناعة الواسعة المتشعبة .

هذه هى أبرز الجماعات التى تعبر عن مصالح رجال الاعمال فى الهند وقد مدت هذه الجماعات فى سعيها لتحقيق مصالح أعضائها ، نشاطها الى مجال السياسة ، وكان أبرز ما دعت اليه فى هذا المجال افساح الطريق أمام القطاع الخاص وتخفيف القيود المفروضة على نشاطه وقصر نشاط القطاع العام على المجالات التى لا ينافس فيها القطاع الخاص أما من حيث السياسة الخارجية فان الصلات الوثيقة بين رجال الاعمال الهنود والمؤسسات الغربية تجعلهم يحبذون الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة وتجنب كل ما من شأنه الاساءة الى هذه العلاقات .



■ ولايات جمهورية الهند

وقد كانت الانتخابات التى جرت فى الهند فى فبراير الماضى فرصة مارست فيها هذه الجماعات نشاطا سياسيا واسعا ، بشكل مباشر وصريح أحيانا ، وبشكل غير مباشر ومن خلال بعض الاحزاب السياسية أحيانا أخرى . ومما ساعد على ذلك أن هذه الجماعات قد دعمت قبل الانتخابات وجودها السياسى ، بتأييدها القوى لحزب سواتانترا الذى صار أقوى معبر عن مصالحها . كما أن العون المالى الكبير الذى قدمته لحزب المؤتمر وعدم ظهور شخصية قيادية فى الحزب تضارع شخصية نهرو فى سموها على كل الاتجاهات المتعارضة فى الحزب . هذان العاملان أديا الى تدعيم نفوذ الجناح المحافظ فى الحزب مما مكنه من شن حملات ضارية على عدد من القيادات الاشتراكية فى الحزب . وقد نجحت هذه الحملات فى اقصاء بعض هذه القيادات من الحكومة مثل ك . د . مالافيا وزير الثروة المعدنية والبترول السابق وكريشنامينون زعيم الجناح اليسارى فى حزب المؤتمر ووزير الدفاع السابق ، كما أدت هذه الحملات الى جنوح عدد آخر من القيادات الاشتراكية فى الحزب الى تفضيل العزلة الاختيارية .

وعندما اقترب موعد الانتخابات مكن نفوذ الجناح المحافظ فى حزب المؤتمر من اشتمال قائمة الحزب الانتخابية على عدد كبير من رجال

الاعمال الهنود واستبعد من هذه القائمة لاول مرة قيادات اشتراكية معروفة بتاريخها الطويل فى خدمة حزب المؤتمر . ابرز هؤلاء كريشنامينون الذى رفضت قيادة الحزب ترشيحه عن المؤتمر فى دائرة شمال غرب بومباى التى انتخب ممثلا لها فى البرلمان مرتين فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ . ومن ناحية اخرى وهذا طبيعى لم تكن قائمة حزب سواتانترا تضم اى شخص لا يؤمن باتجاه الحزب « المحافظ جدا » .

ورغم ان حزب المؤتمر قد فاز فى هذه الانتخابات باغلبية تقدر بـ ٥٥٪ منمجموع المقاعد فى اشتمال قائمة المؤتمر على عدد كبير من رجال الاعمال وما سجلته نتائج الانتخابات من تقدم حزب سواتانترا يرجع فى راى مراقبين كثيرين ان نتيجة المعركة كانت انتصارا كبيرا لدوائر رجال الاعمال الهنود .

نقابات العمال :

واذا كانت التنظيمات التى اقامها رجال الاعمال هى انجح جماعات المصالح فى الهند من حيث مستواها التنظيمى وقدراتها المالية واهتمامها الكبير بالتأثير على السلطات العامة والاحزاب السياسية لكسبها الى جانبها فان جماعات المصالح الاخرى تفتقر الى كثير من هذه الخصائص . فتعكس ضعفا فى التنظيم وفى التمويل ، وقصورا عن مد نشاطها الى مجال السياسة بصورة فعالة ومؤثرة . فلا تتعدى فى هذا المجال ان تدعو السلطات العامة الى الاستجابة لمطالبها ، دون ان تسعى ، من اجل ضمان فعالية دعوتها ، الى تأسيس علاقات مع رجال الحكومة وزعماء الاحزاب السياسية واعضاء البرلمان وكبار الموظفين .

واذا كان رجال الاعمال الهنود قد نجحوا فى ان يضموا جهودهم فى عدد من التنظيمات التى عبرت بكفاءة عن مصالحهم ومارست دورا لايمكن تجاهله فى نطاق السياسة الهندية فان الطبقة العاملة الهندية كانت اقل نجاحا فى هذا المضمار فلم تنجح التنظيمات العمالية الهندية فى ان تلعب دورا فعالا فى بلورة مطالب العمال الهنود والتعبير عنها والضغط على المؤسسات السياسية القائمة لدفعها الى تنفيذها . وربما يعكس هذا قصور الوعى السياسى للعمال الهنود بصفة عامة وهذا امر متوقع فى دولة مازال امامها شرط طويل تقطعه حتى تتحول الى دولة صناعية كما ان تخلف التنظيمات العمالية الهندية يرجع من ناحية اخرى الى انقسامها بين عدد من الاتحادات يتبع كل منها حزبا معينا دون ان يوحد العمال الهنود تنظيماتهم المتنافسة فى تنظيم واحد يخدم بصفة اساسية مصالحهم الطبقية دون ان يكون مجرد ذيل للاحزاب السياسية الاخرى .

ورغم ان حزب المؤتمر يتبعه اتحاد للعمال هو المؤتمر الهندى الوطنى لنقابات العمال الا ان هذا الاتحاد لايلعب دورا له قيمة فى التأثير على سياسة حزب المؤتمر والسبب فى ذلك ان الحزب لا يعتمد على الاتحاد بصفة اساسية لكسب تأثيره السياسى وتأييد الناخبين له على عكس الحال فيما يتعلق بحزب العمال البريطانى الذى يعتبر تأييد نقابات العمال البريطانية له المصدر الرئيسى لنفوذه السياسى . أما حزب المؤتمر الوطنى الهندى فنظرا لكونه الحزب الوطنى الذى دعا الى الاستقلال واستمد من تاريخه فى الكفاح الوطنى ومن تأييد معظم طبقات المجتمع الهندى له نفوذه السياسى فانه لا يعول كثيرا على موقف الطبقة العمالية بالذات منه وان كان يهتم بكسبها الى جانبه . ويرى كثيرون أن اتحاد العمال الذى يتبع حزب المؤتمر اتحاد حكومى او شبه حكومى بسبب تأييده الكامل لحزب المؤتمر الحاكم رغم أن مصالح العمال الهنود تقتضى فى بعض الاحيان اتخاذ موقف المعارضة من الحزب خصوصا وان نفوذ الجناح المحافظ فى الحزب قد زاد فى الفترة الاخيرة . بل ويضيف البعض ان اتحاد العمال الذى يتبع حزب المؤتمر يعتبر عقبة كأداء فى طريق النمو المستقل للحركة العمالية الهندية اذ يعمل الاتحاد على اجتذاب قطاعات هامة من

الطبقة العاملة الهندية نحو تأييد حـزب ليس من المؤكد دائمـا وقوفه الى جانب العمـال ». ويرد زعماء هذا الاتحاد على هـذه الاتهامات بالنفى وبأن الاتحادات التى تدين بالولاء للاحزاب الأخرى هى التى تقدم ارتباطاتها السياسية على مصالح العمال والواقع أن كافة اتحادات العمال الهندية سـواء ما يرتبط منها بحزب المؤتمر أو بغيره من الأحزاب انما تقدم بالفعل ارتباطاتها السياسية على مصالح العمال . فلا تسعى نحو تحقيق مصالح العمال بقدر ما تسعى نحو تدعيم نفوذ حزب معين بين صفوفهم . كما أنها صارت فى بعض الأحيان سبيلا للنفوذ السياسى لبعض الزعامات العمالية .

وهكذا فان تنظيمات العمـال الهنود تتميز بالضعف والتفكك ، وبأنها لا تلعب دورا مستقلا فى خدمة مصـالح العمال وانما تتبع الاحزاب السياسية التى ترتبط بها وأنه نتيجة لهذا الوضع لا يمارس العمـال الهنود تأثيرا سياسيا يمكن مقارنته بالتأثير الذى يمارسه رجال الأعمال ».

جماعات المصالح الدينية :

وفضلا على جماعات المصالح السابقة التى تقوم على أساس ارتباطات طبقية بين العمال أو بين أصحاب الأعمال فان الديانات المنتشرة فى الهند تلعب دورها فى مجال جماعات المصالح وعلى مسرح السياسة الهندية . فأتباع الديانات المختلفة فى الهند لهم جماعاتهم التى تتولى الدفاع عن مصالحهم الدينية الضيقة ومصالحهم الاخرى الأوسع والأشمل ».

فالديانة الهندوسية تجـد جماعات منظمـة تدافع عنها . أبرز هذه الجماعات هى هنـدو باراشاد التى عقدت أخيرا فى الله أباد مؤتمرا طالب الحكومة فى توصـياته بأن تعـدل من سياستها بما يتفق وتعاليم الديانة الهندوسية بأن تحظر ذبح الأبقار فى جميع أنحاء الهند وأن تدخل التعـاليم الأخلاقية والروحية للديانة الهندوسية على برامج التعليم وأن تنشر الدعوة الهندوسية من خلال الصحف والاذاعة ووسائل الاعلام ». وفضلا على الجماعة المتقدمة فانه من المعروف أن حزب جان سـانغ الدينى تكمن وراءه جماعات دينية قوية هى التى دفعت دكتور موكيرجى الى التخلى عن حزب المؤتمر وتأسيس حزب جان سانغ بدعوى أن تحقيق مصالح هذه الجماعات الدينية ليس ميدانة حزب المؤتمر وليس من المبالغة القول ان كل الطوائف الهنـدوكية تسـتطيع فى أى وقت أن تتصرف كجماعات ضغط فعالة وأن تمارس تأثيرات قوية على صـانعى السياسة الهنود بسبب شـدة المتعصبين لهـا من جانب وحاجة الاحزاب السياسية الى تملق هـذه الطوائف تدعيمـا لنفوذها من جانب آخر ».

وهناك جماعات اسلامية عديدة تدافع عن حقوق المسلمين الهنود .خصوصا وأن المشكلات التى صاحبت استقلال الهند من انفصال باكستان والنزاع حول كشمير فضلا عن عدد المسلمين الهنود الكبير . كل هـذا يجعل للاقلية المسلمة فى الهند وضعا خاصا.ومن الجماعات الاسلامية جمعية علماء الهنـد واتحاد المسلمين وجماعة الاسلام وقد دافعت هذه الجماعات عن حقوق المسلمين كما طالبت بزيادة تمثيلهم فى مجال الخدمة المدنية كما عبرت عن آرائها فى المسائل التى تمس مصالح المسلمين مثل الاصلاح الاسلامى والتعليم الدينى فى جامعة عليكرة الاسلامية وهناك جماعة اسلامية أخـرى مقرها بومبـاى تقود حركة للاصلاح الاجتماعى بين المسلمين ، من مبادئها الا يكون هناك تشريع اسلامى منفصل والسعى نحو اندماج المسلمين فى المجتمع الهندى الواسع».

والمسيحيون الهنـود سـواء كانوا من البروتستانت أو الكاثوليك لهم جمـاعاتهم التى تدافع عن مصالحهم . فالبروتستانت الهنـود يعبر عن مصـالحهم المجلس المسيحى القومى وقـد اقتصر دوره فى الأغلب على الدفاع عن

حقوقهم الدينية والسعى لازالة أى تمييز ضدهم أما الاتحاد الكاثوليكى الهندى فانه بالاضافة الى دفاعه عن حقوق الأقلية المسيحية الكاثوليكية وتأكيده لولائهم القومى للمجتمع الهندى فان دوره فى مجال السياسة العامة أوضح حيث دافع عن بقاء اللغة الانجليزية لغة رسمية طالما لم تحظ لغة أخرى فى الهند بقبول عام كما أنه قد حبذ تخفيض حجم الاستثمارات فى الخطة الخمسية الرابعة وعدم تجاوزها « الحدود الواقعية المعقولة » . وفى مايو سنة ١٩٦٧ عقد فى مدينة بومباى مؤتمر عام للكنائس المسيحية الرئيسية فى الهند وكان الهدف منه تحريك المسيحيين الهنود خصوصا غير الكاثوليك لاتخاذ مواقف ايجابية فى المسائل القومية والعالمية وقد انتهى المؤتمر باقامة اتحاد للمسيحيين فى كل الهند من أهدافه « السعى نحو توفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للافراد والجماعات فى حالة انكارها » فضلا عن حماية حقوق المسيحيين الهنود ومساعدتهم على أداء واجباتهم القومية .

مصطفى كامل أحمد السيد



الحياد فى سياسة بورما الخارجية

أصبحت القوى الوطنية الثورية هى المحرك السياسى الاول فى دول منطقة جنوب شرقى آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن الاشكال التى تتخذها هذه القوى قد اختلفت الى حد كبير : فبينما رأى البعض فى الماركسية تحقيقا لهذه الوطنية ولاهدافها ورأى البعض الاخر فى الديمقراطية الغربية النموذج السليم للوصول الى الهدف ، رفض آخرون الرضوخ لاى نموذج مستمد من الخارج ، فوقف هؤلاء على حياد يقترب من الانعزالية منفصلين بهذا الابتعاد عن جميع الصراعات العالمية .

وتعتبر بورما أحد الامثلة البارزة ضمن هذه المجموعة الاخيرة حيث صممت علي التمسك بحياد قوى وصلب . وربما أن هذا الحياد يستمدجذوره من واقع تاريخ الشعب البورمى الذى يرى فى الاستقلال أثمن ما تحصل عليه الشعوب . والاستقلال الفعلي يعنى الحرية التامة فى توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، وتفادى الانحياز الى أى قوة أجنبية تصبح فى النهاية هى الامرة الناهية فى المصير الوطنى .

ومع أن بورما تقع فى منطقة توتر شديد ، وتتعرض لضغط الاطماع التوسعية للقوى الكبرى الا أنها منذ حصلت على استقلالها من بريطانيا فى يناير من عام ١٩٤٨ تمسكت بالحياد التام فرفضت حتى الانضمام الى الكومنولث البريطانى فكانت أول المتمردين عليه .

ولكن ما هى الدوافع الحقيقية لاتباع جمهورية بورما مثل هذه السياسة ؟

سنحاول أن نلقى نظرة سريعة على الظروف التى أدت الى اتخاذ الحكومات البورمية المختلفة موقف الحياد ، رافضة دائما الانضمام الى أحد المعسكرات الدولية أو قبول أيديولوجية مرتبطة بالغرب أو الشرق .

وربما أن التيار الوطنى القوى الذى ساد فى جميع الدول الاسيوية بعد الحرب العالمية الثانية ، والذى غلب عليه طابع الكراهية الشديدة لكل ما هو أجنبى لانه يرتبط بصورة المستعمر الذى حرم البلاد من استقلالها أعواما عديدة وساعد على انتشار البؤس والفقر بين شعوبها ، وربما أن هذا التيار كان من العوامل المؤثرة فى الرغبة القوية للابتعاد عن الصراعات العالمية ، خاصة أن الدول الكبرى والمتقدمة تثير دائما بعض المخاوف عن نواياها الحقيقية تجاه الدول الصغيرة والضعيفة .

وسوف نتعرض بايجاز للظروف التى سادت فى بورما منذ الاستقلال ، وذلك لنحاول التعرف على حقيقة هذا الموقف الحيادى : هل هوأسلوب للانعزال عن العالم ومشاكله ، أم أنه أسلوب لتحقيق مصالح الشعب ، وهل هو موقف قوى ، سيدوم طويلا ، وما هى الظروف الدولية التى قد تؤدى الى تغيره ؟

الاستقلال وتطور الحكم فى بورما

مرت بورما بظروف عصيبة فى فترة الحرب العالمية الثانية . فكانت بورما تابعة للامبراطورية البريطانية وتقع ضمن نطاق أملاكها فى نفس

الوقت الذى دخلت ضمن منطقة التوسع اليابانى الكبير الذى أطلق عليه «مشروع آسيا الكبرى».

وقد دخلت القوات اليابانية بورما منذ تطور الحرب فى آسيا بعد عام ١٩٤١ ، واتبعت فيها الحيلة التى ابتدعتها مع جميع الدول الاسيوية التي وقعت تحت سيطرتها ، معتمدة على أن شعوب هذه البلاد ستكون أكثر ثقة بمحتل آسيوى مثلها ، خاصة اذا اعتقدت أنه قادم ليحررها من الاستعمار الاوروبى . وفعلا أعلنت اليابان استقلال بورما ، وان كان اسميا فقط ، وتمكن بعض القواد الوطنيين بقيادة « أونج سان » من مجاراة التيار الجديد فأعلنوا تأييدهم لليابان وتولوا ادارة الحكومة التى أقامها المحتل الجديد . واستمروا هكذا حتى شعروا بقرب انتصار الحلفاء فتحول جيش التحرير البورمى الذى قاتل جنبا الى جنب مع القوات اليابانية ، تحول الى قوة مناصرة للحلفاء تقودها جماعة تسمى نفسها « جماعة محاربة الفاشية من أجل حرية الشعب » ، وقاتلت فى صف الحلفاء حتى أحرزوا النصر وأخرجوا اليابانيين من بورما .

وبهذا الاسلوب الدبلوماسى تمكن « أونج سان » من اقناع بريطانيا أنه الطرف الشرعى الوحيد الذى يمثل الوطنيين فى بورما ، فقبلت المملكة المتحدة التفاوض معه بشأن منح الاستقلال لبورما ، وذلك بعد انتهاء الحرب بعامين . وفعلا تولى « أونج سان » رئاسة البعثة البورمية التى أجرت مفاوضات الاستقلال فى لندن فى يناير ١٩٤٧ .

ونجحت المباحثات واتفق على أن يتم الحصول على الاستقلال فى يناير ١٩٤٨ . الا أن الحظ لم يكن حليف أونج سان هذه المرة ، فوقع ضحية المنازعات الداخلية فى بورما واغتيل فى يوليو ١٩٤٧ قبل أن يتحقق حلمه ويرأس دولة بورما المستقلة .

ولهذا فان « أونو » هو الذى تولى رئاسة الوزارة الجديدة التى بدأت تمارس مهام الحكم منذ ٤ يناير ١٩٤٨ ، وهو التاريخ الرسمى لاستقلال جمهورية بورما . ورفضت بورما الدخول ضمن نطاق الكومنولث البريطانى وفضلت الاستقلال التام والكامل .

وتولت وزارة « أونو » الحكم حتى عام ١٩٥٨ حيث فقدت الاغلبية البرلمانية لصالح المجموعة العسكرية التى يقودها الجنرال « نى وين » ، وتولت هذه المجموعة الحكم حتى عام ١٩٦٠ ، عندما حصل حزب « أونو » على الاغلبية مرة أخرى .

وقد ساد تعدد الاحزاب النظام السياسى فى بورما طوال هذه الفترة ، وحاول حكامها ايجاد شكل ديمقراطى يمثل جميع الطوائف والجماعات فى برلمان وتتولى الحكم المجموعة التى تحصل على الاغلبية داخل هذا البرلمان ـ الا ان الصعوبات والمشاكل العديدة التي واجهت الدولة الحديثة الاستقلال كانت أكثر مما توقعه قوادها الوطنيون . فنجد أن الفساد الذى عم الجهاز الادارى الحكومى انتشر أيضا داخل الاحزاب ففقدت كثيرا من قدرتها الفعلية على معالجة المشاكل الوطنية . ولم تنجح فى الواقع الحكومات البورمية فى ايجاد الحلول الحاسمة لهذه المشاكل المتنوعة .

وكان الحكم العسكرى قد حاول القيام ببعض الاصلاحات ، حينما تولى الوزارة فى عام ١٩٥٨ ، وبدأ فعلا بنشاط اصلاحى فى الجهاز الحكومى ، وعندما عادت حكومة « أونو » مرة ثانية حاولت الاستمرار فى الاصلاحات الا انها لم تنجح فى ذلك . فكان الفساد قد انتشر الى داخل الحزب الحاكم نفسه مما حال دون الوصول الى أى نتائج ايجابية فى السياسة الداخلية .

واستمر الحال هكذا الى أن قام الجانب العسكرى ، بقيادة الجنرال « نى وين » بانقلاب فى ٢ مارس ١٩٦٢ تولى على اثره الحكم . والغت الحكومة الجديدة جميع الاحزاب معتبرة أنها

السبب الرئيسى للفشل فى حل المشاكل الداخلية . وقد ظهرت فى البداية فكرة توحيد جميع الاحزاب القائمة تحت لواء منظمة واحدة تكون بمثابة تحالف للقوى الوطنية يبذل كل جهوده لحل المشاكل المختلفة وتحسين حال البلاد . الا أنه سرعان ما اتضحت عدم واقعية مثل هذا الاتجاه نظرا لتعدد الخلافات والانقسامات بين رؤساء الاحزاب المختلفة ، بل وفى داخل الحزب الواحد أحيانا . ولهذا رأى الحكم العسكرى ضرورة العمل على خلق حز بجديد ، يسلم من العناصر الفاسدة ويعتمد على أسس جديدة سليمة ويتكون أساسا من العسكريين . وهكذا اصبح هناك حزب واحد فقط فى بورما هو الحزب الحاكم . وقد اتجه الحكم الجديد نحو أسلوب يعتبر مزيجا من المبادىء الماركسية والتعاليم البوذية التى لم يكن من السهل التغاضى عنها لانها تسود الشعور الوطنى والقومى للشعب البورمى .

وربما أن الحكم الجديد قد ابتعد بهذا عن الشكل الديمقراطى الذى حاول « أونو » أن يثبته فى بورما ، وبدأ يتجه نحو أسلوب حكم شمولى . الا أن الاحداث الداخلية فى بورما، وفشل الجهات الحكومية التوصل الى حل المشاكل ، قد أثبتت للشعب البورمى أن الحكومات المدنية لا فائدة منها ، وأن الحاجة أصبحت ماسة للتنظيم القوى والحكيم الذى لا يشوبه الفساد والتنافس المضر الذى عرفته الديمقراطية المزيفة التى حكمت بورما منذ استقلالها .

وهكذا نجد أن الحكومات البورمية قد فشلت فى ارضاء الشعب الذى أزداد فقرا ويأسا ، وأن ذلك اضطر العناصر القوية فى الدولة الى اتخاذ اجراءات حاسمة من اجل التغلب على سوء الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الذى اعتاد البورميون تسميته « الستة عشر الف مشكلة » . وادى هذا الفشل الى تغير الاتجاه العام فى شكل الحكم فتحول من الديمقراطية الى الشمولية ، لان الحكم القوى هو وحده الذى يملك فرصة تغيير الاوضاع .

ومع أن أسلوب الحكم قد تغير فان موقف بورما من المجتمع الدولى لم يتغير ، فمنذ استقلالها حتى الان لم تتزعزع عن موقف الحياد الذى اتخذته منذ البداية : فالحياد قد أصبح شعورا عاما منغرسا فى نفوس جميع العناصر القيادية فى بورما ، المدنية والعسكرية .

أسس الحياد البورمى

وهكذا يتبين لنا تمسك بورما الشديد بحيادها، ولابد أن هناك دوافع قوية نابعة من واقع الظروف السياسية الداخلية والخارجية هى التى دعت حكام بورما الى اعتبار الحياد أفضل المواقف الدولية . بل ان من المعتقد أن الظروف الدولية التى أحاطت نشأة الجمهورية الجديدة مليئة بالاحداث التى تحتم على أى دولة صغيرة تريد المحافظة على استقلالها اتباع سياسة الحياد . وسنبحث الآن الدوافع السياسية الخارجية والداخلية لهذه السياسة .

أولا — الاسباب المتعلقة بالسياسة الخارجية وتتعلق هذه الاسباب أولا بالجانب التاريخى،أى الظروف الدولية التى نشأت فيها دولة بورما المستقلة ، وهى بلاشك قد حددت موقف الحكم فيها تجاه المجتمع الدولى . وثانيا الجانب المتعلق بموقف بورما من أحداث المنطقة التى تقع فيها جغرافيا ، ومن الحتمى أن تتأثر بورما بتلك الاحداث المحيطة بها .

أما عن الجانب التاريخى فان الظروف الدولية فى بداية عام ١٩٤٨ ، وهو تاريخ استقلال بورما، كانت تدعو الى الحذر الشديد ، فقد نشأت جمهورية بورما فى الوقت الذى وصل فيه الصراع الدولى بين الكتلتين الغربية والشرقية اشده . فلم يتمكن حلفاء الامس من تسوية جميع ما قام بينهم من مشاكل بعد الحرب ، فتنازعا حول مناطق النفوذ . وأراد الاتحاد السوفيتى أن يبسط حمايته على جزء كبير فى أوروبا الوسطى والشرقية وعارضته بريطانيا والولايات المتحدة ، وهكذا تبلورت عدة مشكلات دولية كان من اهمها أزمة برلين . هذا الى جانب الاضطرابات القائمة فى

الصين بسبب الحرب الاهلية فيها بين القوات الشيوعية والقوات الوطنية ، والحرب فى الهند الصينية بين فرنسا والفيتناميين .

كل هذه الاحداث غالبا ما أثرت على حكومة بورما وشجعتها على ابعاد دولتها الصغيرة الحديثة الاستقلال عن هذه الصراعات التى لا يمكن أن تتدخل فيها دولة صغرى الا وفقدت السيطرة على سياستها الخارجية والداخلية لتتبع دولة كبرى تتحكم هى فى هذه السياسة .

أما عن الوضع الجغرافى لبورما وأثره على تحديد سياستها الخارجية ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا صراعا خطيرا ومتطورا بين القوى الشيوعية والقوى الغربية من أجل بسط النفوذ على المنطقة .

فبعد أن هزمت فرنسا فى الهند الصينية عام ١٩٥٤ ، تدخلت الولايات المتحدة الامريكية تحت شعار منع انتشار الشيوعية الى المنطقة ، بينما عملت الصين ، بعد نجاح الثورة الشيوعية فيها ، على بسط نفوذها على كل المنطقة التى تعتبرها الامتداد الطبيعى لها . وهكذا تحاول الصين ادخال هذه الدول فى فلك يدور حولها مستغلة الفرصة لتعمل على نقل رسالتها الايديولوجية الى مزيد من الشعوب . الا أن الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية القائمة فى المنطقة ، مثل استراليا ونيوزلندا ، ترى فى وصول النفوذ الشيوعى الى المحيط الهندى وبحر الصين تهديدا مباشرا للمصالح الغربية والرأسمالية فى هذه المنطقة ، ولذلك تبذل الجهود الضخمة لابقاء سيطرتها على الدول الواقعة جنوب الصين .

فان الظروف الدولية المحيطة ببورما مشحونة بالصراعات التى اضطرتها الى الابتعاد عن مجال التنافس والاحتفاظ بالحياد ، فهى تدرك تماما أن الانضمام لمعسكر او آخر يعنى فقدان الاستقلال ونقل الصراع الى أرضها .

فالظروف الدولية : القديمة والحديثة ، البعيدة والقريبة أصبحت اليوم تؤثر على جميع اعضاء المجتمع العالمى ، فالظروف الدولية هى التى جعلت حكام بورما يفضلون ، منذ البداية ، اتباع سياسة الحياد ، وأدى تطور الاحداث فى المنطقة الى اقتناعهم التام بضرورة الاستمرار على هذا الموقف .

ثانيا ـ الاسباب المتعلقة بالشئون الداخلية

وهى الاسباب النابعة عن الظروف الداخلية التى حددت السياسة الخارجية لبورما . فبعد أن حصلت بورما على استقلالها بدأت تتضح المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تجابه أى دولة متخلفة . ولم يكن من السهل أن تنهض هذه الدولة الفقيرة وحدها ، فأدرك حكام بورما أن الطريق الى التنمية لن يكون بالعمل الداخلى وحده ، ولان بورما لا تملك الامكانيات التى تتغلب بها على المصاعب الاقتصادية العديدة فان الحاجة الى المساعدات الخارجية أصبحت الموجه الرئيسى للسياسة الخارجية البورمية . وهذا بالطبع يعنى ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع الدول الكبرى والمتقدمة .

كذلك فان الصراعات الدولية تجعل من الصعب الاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع الاطراف ، كما أن استمرار الصراع يعنى خطورة نشوب حرب تحاول الدول باستمرار الاستعداد لها بالتسلح . ومن الطبيعى أن سباق التسلح يحرم الشعوب الفقيرة من مبالغ طائلة تستخدم لصنع الاسلحة بدلا من توفير الغذاء الضرورى للملايين التى تموت جوعا .

وقد أدركت بورما أن انهاء الصراعات الدولية هو أمر ضرورى ، لانها تشعر بأن مستقبل شعبها يكمن فى السلام الدولى . ولهذا فان بورما قد اتبعت سياسة عدم الانحياز مؤمنة بأنها وسيلة فعالة للاشتراك فى انهاء الصراعات الدولية .

وقد يعتقد البعض أن حياد بورما هو محاولة للهروب من مسئولياتها كعضو فى المجتمع الدولى والتفرغ لشئونها ومشاكلها الداخلية ، ولكن بورما قد عرفت جيدا أن مصلحتها الداخلية

مرتبطة أولا وأخيرا بمصلحة المجتمع الدولى (*)
ولذلك فان بورما قد دخلت منذ البداية ضمن نطاق دول عدم الانحياز وشاركت بجدية فى ايجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل والصعوبات التى تعرقل تحسن العلاقات بين الدول (*)

ففي عام ١٩٤٩ تكونت داخل هيئة الامم المتحدة مجموعة الدول العربية الاسيوية، وكانت بورما عضوا فى هذه المجموعة التى لعبت دورها فى استقرار الامن الدولى بتدخلها لحل النزاع الكورى .

وقدازدادت أهمية هذه المجموعة التى أصبحت بعد ذلك تعرف بمجموعة الدول الافرو أسيوية، وقد تبلورت اهدافها فى البحث عن السلام الدولى والقضاء على كل ما يهدده (*)

وكان نشوء الاحلاف العسكرية وتكوين الكتل والمعسكرات الدولية أمرا مقلقا للغاية بالنسبة لهذه المجموعة التى كرست جهودا كبيرة لتجميع دول العالم الثالث للعمل من أجل انهاء التوتر الدولى . وهكذا نشأت فكرة مجموعة دول عدم الانحياز . وتعتبر بورما من واضعى مبدأ عدم الانحياز : فقد اشتركت كعضو أساسى فى مؤتمر كولمبو الذى اقترح فيه اقامة مؤتمر باندونج لدول العالم الثالث والذى يعتبر نقطة تحول هامة فى ميزان القوى العالمية .

هذا الى جانب اشتراك بورما بدور فعال وايجابى فى هيئة الامم المتحدة ، ويعتبر اختيار أوثانت ، السكرتير العام للمنظمة العالمية ، من مواطنيها ، يعتبر من أكبر الدلائل على المركز الطيب الذى تتمتع به بورما اليوم داخل المجتمع الدولى .

ولكن هل يعني كل هذا أن بورما لا تجابه صعوبات بسبب اتخاذها موقف الحياد ؟

لاشك أن بورما تواجه عديدا من الضغوط الدولية التى تريد أن تخرجها عن سياسة عدم الانحياز لتدفع بها الى احدى الكتل الدولية المتصارعة فى منطقة جنوب شرق آسيا .

لقد رأينا فيما سبق أن بورما صممت منذ



الحدود السياسية لبورما

البداية على الابتعاد عن الصراع الدولى ورفضت الانضمام الى معسكر أو آخر مقتنعة بأن عدم الانحياز هو الاسلوب السليم لتحقيق رفاهية الشعب وأماله فى التنمية . ورأينا أيضا أن بورما تقع فى منطقة توتر مستمر نتيجة التنافس الشديد القائم حولها بين القوى الكبرى فى المنطقة (*)

أى أن بورما قد أضطرت الى بذل جهد من أجل المحافظة على سياستها الخارجية متفادية الوقوع تحت نفوذ أحدى القوى الكبرى (*)

وبالطبع فان أكبر تهديد لها يتمثل فى العملاق الصينى . فقد عانت العلاقات الصينية البورمية

منذ البداية من المناوشات القائمة على الحدود المشتركة بين الدولتين . بل أنه فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أدى تغلغل بعض قوات صينية وطنية الى اقليم بورما الى توتر الموقف بين بورما والصين الوطنية ونقلت القضية أمام هيئة الامم المتحدة وناقشتها الجمعية العامة فى دورتها السابعة وفى دورتها الثامنة . ويجب أن نشير الى انه رغم اعتراف بورما بجمهورية الصين الشعبية على أنها المثل الشرعى للوطن الصينى الا أن هناك متاعب كثيرة بين الدولتين .

فاذا كانت الصين الشعبية قد قبلت من الناحية الرسمية سياسة الحياد البورمية الا ان الواقع قد يخالف هذا . وذلك لان بورما تدخل ضمن نطاق الاطماع التوسعية للشيوعية فى جنوب شرق آسيا . وقد استغلت القوى الشيوعية الاضطرابات القبائلية الموجودة فى شمال بورما لتغذى تمرد هذه القبائل ضد حكومة رانجون ، مستغلة هذا التمرد لصالح التغلغل الشيوعى الى بورما .

هذا بالاضافة الى أن الولايات المتحدة الامريكية قد رأت فى انتشار الشيوعية الى الشواطىء الجنوبية لاسيا تهديدا لمصالحها فى المنطقة ، ولهذا فهى تحاول أن تمنع الشيوعية من توسيع دائرة نفوذها . وكان معنى هذه السياسة حتمية الصدام مع الصين ، وقد وقع هذا فعلا ولكن بطريق غير مباشر . ورأت بورما أن الوقوف بعيدا عن هذا الصراع ضرورى لتفادى الوقوع تحت سيطرة احد المعسكرين المتنازعين

ويدل موقفها من القضية الفيتنامية على ذلك ، وقد عبر عنه الجنرال «نى وين» ، رئيس الدولة ، فى حديث له فى أول مارس ١٩٦٦ فى رانجون جاء فيه « أننا نرفض الانحياز لجانب أو آخر ، ولانريد اقحام انفسنا فى هذه المشكلة بأى طريق ... وكل مافعلناه هو أن نعرض ما نملكه من امكانيات من أجل المساعدة فى التوصل الى السلام فى فيتنام . »

ومع هذا فتحاول الحكومة البورمية الابقاء على علاقات حسنة مع جميع الاطراف . فقد قام الجنرال « نى وين » بزيارة رسمية لجمهورية الصين الشعبية فى يوليو ١٩٦٥ . ولكنه اتبع الحذر الشديد فى محادثاته هناك ورفض أن يعرض الحياد البورمى لاى خطر فصدرت البيانات الرسمية للمحادثات بين الجانبين البورمى والصينى لا تحمل سوى تأكيد لاهمية التعايش السلمى وضرورة العمل على نزع السلاح . ومع ذلك فقد أعربت الحكومة الصينية بصورة غير مباشرة وغير رسمية عن عدم رضائها عن السياسة الخارجية البورمية التى تعتبر مستقلة أكثر مما يجب . ويجب أن نشير أنه من الناحية الرسمية توجد ثلاث معاهدات تنظيم العلاقات الدولية بين الصين وبورما : ـ اتفاقية صداقة وعدم اعتداء (يناير ١٩٦٠) . معاهدة تحديد الحدود المشتركة (اكتوبر ١٩٦٠). اتفاقية تعاون فنى (يناير ١٩٦١) .

ومع هذا فان العلاقات بين البلدين اليوم يشوبها التوتر الحاد بسبب تأييد الصين العلنى لحركات التمرد فى شمال بورما ، بل ومساندتها للقبائل المتمردة . أما بالنسبة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فلا يوجد توتر يشوبها وأن كانت بورما تحرص دائما على أن تحترم هذه الدول الكبرى حيادها .

والان نكون قد استعرضنا السمات الاساسية لسياسة الحياد التى تتبعها جمهورية بورما . ونرى أن هذه الدولة الحديثة الاستقلال قد أبت أن ترضخ للضغوط الدولية التى تحاول اقناعها بالانضمام اليها . وذلك لانها ادركت تماما أن الحياد هو الاسلوب الوحيد للمحافظة على استقلال الشعب البورمى .

ويمكن أن نقول أن حياد بورما يستند الى أسس قوية نابعة من واقع ظروفها الداخلية ، وأنه أفضل أسلوب للتحرك الدولى فى منطقة جنوب شرق آسيا اليوم .

ومع هذا فان حياد بورما لم يكن انعزالا عن العالم ، وانما تبنت هذه الدولة عدم الانحياز كمبدأ لسياستها الخارجية ، لانه امتداد طبيعى لسياسة الحياد التى تتبعها ، خاصة

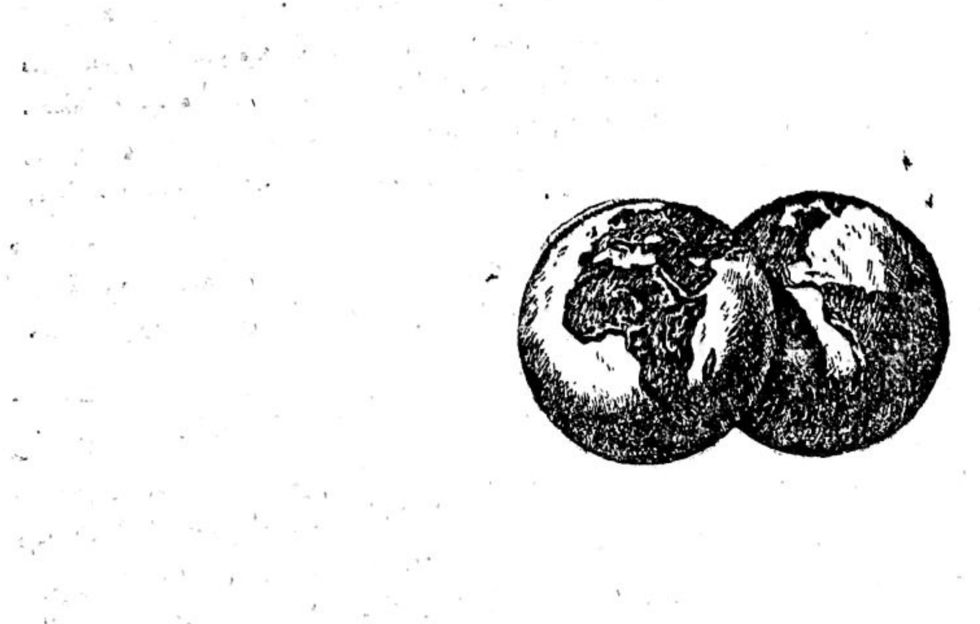
وأن بورما هى عضو فى العالم الثالث الـذى أصبح ، منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، لـه أهمية خاصة فى المجتمع الدولى . وأن هـذا الشعور بالارتباط بالدول المستقلة حديثا ، التى تحارب وتكافح من أجل مكان تحت الشمس ، هذا الشعور هو الذى حكم السياسة البورمية تجاه المجتمع الدولى فقررت بذل كل الجهـود من أجل استتباب السلام فى العالم .

وبهذا يمكن أن نعتبر أن حياد بورما قـوى وثابت ، وأن كان الاستمرار فى هذه السياسة يتطلب شجاعة وصـلابة لمواجهة الضـغوط والاغراءات المختلفة التى تنهال على بورما من جهات مختلفـة .

ورغم هذا كله فان استمرار بورما على حيادها يتوقف أولا وأخـيرا على التطورات المختلفـة المستقبلة فى احداث جنوب شرق آسيا .

ولا يسعنا هنا سوى أن نتمنى أن تكون هذه التطورات فى صالح الشعب البورمى وشعوب المنطقة كلها ، وفى صالح السلام العالمى .

عبد العزيز العجيزى



اتجاهات جديدة فى الاستراتيجية البحرية

أثار اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات فى شهر أكتوبر ١٩٦٧ كثيرا من المناقشات بين الخبراء والمجلات العلمية المتخصصة فى الاستراتيجية البحرية الدولية . وتعرض مجلة السياسة الدولية ثلاثة موضوعات نشرتها مجلة الدفاع الوطنى الفرنسية حول هذا الموضوع .

وقامت بترجمة الموضوعين الأولين الآنسة عفاف المغربل وقامت بترجمة الموضوع الثالث الآنسة نبيه الاصفهانى وقام بمراجعة الترجمة الدكتور فاروق الهيثمى .●



١ البحرية العربية واغراق المدمرة إيلات



إن اغراق ، المدمرة الاسرائيلية « ايلات » فى الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٧ ، بقذائف ستيكس الصاروخية التى تطلق من السطح — للسطح — والتى أطلقتها زوارق مصرية من طراز كومار ، يشير الى حقبة مميزة فى تاريخ المعارك البحرية بين سفن السطح .

فللمرة الاولى — حقيقة — يتم اغراق سفينة حربية باستخدام قذائف موجهة « من السطح — للسطح » تطلقها سفينة أخرى . وبالمثل — للمرة الاولى أيضا تقوم سفينة مقاتلة بتدمير سفينة مقاتلة أخرى تفوقها حجما وحمولة — مستخدمة سلاحا آخر غير الطوربيد . ولهذا كان اغراق « ايلات » مثار فزع شديد فى العالم . فلقد أظهر تدمير « ايلات » أن قذائف ستيكس ، تعد سلاحا ذا فعالية هائلة — فالقذائف الثلاث التى هوت بايلات الى القاع أصابت جميعها الهدف : وهذا تهديد خطير يبرز للمرة الاولى فى تاريخ المعارك البحرية .●

ومن ثم كان التخوف الكبير الذى أبدتها صحيفة « النيويورك تايمز » الصادرة فى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٧ ، ازاء امكانية استخدام قذائف ستيكس ضد وحدات الاسطول السابع الرابض فى خليج تونكين ، اذا ما قدم الاتحاد السوفيتى زوارق كومار ، وأوسا الى فيتنام الشمالية . كما أوضحت أن بعض ضباط البحرية فى الولايات المتحدة والذين يساهمون فى تطور القذائف الموجهة من السطح — للسطح ، يقدرون ضآلة التكافؤ فى معركة — بحرية اذا ما أستخدمت القذائف المعروفة والتى تطلق من السطح للجو . وان هذه القذائف (تالوز ، تريير ، وتارتار) لا يمكن أن تكون منافسا لقذائف ستيكس .

وكاد تيار الذعر أن يجرف الصحافة الغربية كلها اذ عبرت صحيفة « دير شبيجل » الالمانية فى عددها الاسبوعى الصادر فى الثلاثين من أكتوبر الماضى عن تخوفاتها ازاء البحرية الالمانية و « استراتيجية الاطلنطى » فى مواجهة زوارق

كومار وأوسا السوفيتية فى بحر البلطيق . كما لم تتردد فى الحديث عن « الفجوة البحرية فى ميدان القذائف » كما قررت أن أى قائد لقطعة بحرية غربية — حتما الان — يريد الهروب من مصير « ايلات » لن يكون أمامه من سبيل سوى تجنب الالتحام مع أى قطعة بحرية دججة بقذائف موجهة من السطح — للسطح وتمتلك تلك القدرة التدميرية الفائقة . وقد اثار أمر احتمال تقديم الاتحاد السوفيتي — زوارق كومار أو أوسا المسلحة بقذائف ستيكس الى فيتنام الشمالية ، قلقا شديد فى البنتاجون . أما الاوساط البحرية — فقد استحوذ حادث اغراق المدمرة الاسرائيلية ، على اهتمامها ، وكان ، بالمثل ، مثار تعليقاتها ، ومصداقا لهذا الاهتمام الكبير ، كان تصريح أحد كبار قادة البحرية البريطانية — وهو فى منصب ادميرال بحرى — أن اغراق « ايلات » يعد انقلابا فى المعارك البحرية بين سفن السطح .

ملابسات الواقعة :

فى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٦٧ ، كانت المدمرة « ايلات »، تقوم بدورية استطلاعية فى منطقة تينا شمال الرمانة . وقد أخذت هذه الجولة صبغة روتينية ، حيث ظلت تمارس تلك العملية بانتظام منذ وقف اطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ — بين الدول العربية واسرائيل . وفى الساعة الخامسة والنصف مساء هذا اليوم ، حيث توغلت المدمرة فى مياه بورسعيد الاقليمية ، كانت المفاجأة المذهلة المنطلقة من الشاطىء . فرغم أن رادار المدمرة لم تصدر عنه أية اشارة، فوجىء طاقم المدمرة بأثار انطلاق قذيفة ، وحاولت المدمرة تجنبها عن طريق المناورة أو اصابة القذيفة ابان انطلاقها بفتح نيران المدفعية المضادة للطائرات عليها ، ولكن دون جدوى . وقد لاحظ طاقم المدمرة أن القذيفة غيرت مسارها فجأة — وحين أضحت على مقربة من «ايلات» لتتجه اليها عموديا ، مما يقطع بأن القذيفة مجهزة بموجه ذاتى . وبسرعة خارقة — كانت القذيفة فى منتصف المدمرة تماما ، وبعد دقيقتين، انطلقت قذيفة أخرى من الشاطىء ، وفى نفس الاتجاه على وجه التقريب .

تلك التى دمرت غرفة الالات وخزان وقود المدمرة . وفقدت « ايلات » القدرة على الحركة، وأظلمت ارجاؤها ، وأضحت بدون اتصال لاسلكى وبلا أسلحة فعالة ، ويحاصرها اللهب .

وازاء حالة الطقس المعتدلة (حيث قلت سرعة الرياح عن ١٠ عقدة ، وانخفض اضطراب البحر ، وكان العمق فى هذه المنطقة ٢٠ م عن سطح البحر) ، عملت المدمرة على قذف المرساة الى القاع لتتجنب أثر الرياح والتيارات المتجهة الى الجنوب الشرقى . ونجح طاقمها فى اخماد النيران بعد ساعة ونصف من الاصابة ، كما أصبحت أكثر يقظة للهجوم .

وبدأت المعركة الثانية ، اذ انطلقت قذيفة ثالثة حوالى الساعة ٧٫٥ ، الى مؤخرة المدمرة، وبتأثير من هذه الصدمة العنيفة ، انقلبت المدمرة، ثم هوت الى القاع فى حوالى نصف ساعة . وجرت عمليات انقاذ بواسطة الطائرات ، والهليكوبتر التى تنبهت قبل العملية الثانية ، وقامت هذه الطائرات بانتشال بعض الرجال ، أما البعض الاخر — من الذين أنقذوا — فقد التقطتهم سفن أخرى هرعت الى المنطقة حوالى الساعة ١١٫٥ . وكان حساب الخسائر ، ٢٤ قتيلا ، ٣٠ مفقودا ، وتم انقاذ ١٤٨ شخصا منهم ٥٤ مصابون بجراح .

من بين هذه الوقائع المتشابكة ، يمكن استخلاص أربع حقائق هامة : —

— أولى هذه الحقائق : أن جهاز الرادار الخاص بالمدمرة ، لم يشر الى زوارق الاطلاق المصرية ، سواء لان جهاز الرادار — المشار اليه — لم يتمكن من التوصل الى الزورق الصغير ، أو سواء لان هذا الزورق قد أطلق القذيفة من مكان قريب جدا من ساحل بورسعيد، مما ادى الى اختلاط موجة صداه مع الموجات الصادرة من اليابسة .

ــ وثانيها : ان تغيير اتجاه القذيفة الاولى قبل انفجارها يجزم ، ليس فقط بوجود موجه ذاتى للقذيفة ، وانما ايضا بفعاليته القاطعة .

ــ وثالثها : ان ثلاث قذائف فقط تكفى لاغراق مدمرة حمولتها ٢٥٠٠ طن ، وان كان يجدر القول ، ان المدمرة قد اضحت غير صالحة للقتال منذ انفجرت القذيفة الاولى .

ــ والحقيقة الاخيرة ، أن خسائر المدمرة كانت جسيمة رغم عمليات الانقاذ الكبيرة » .

القذائف وزوارق الاطلاق :

بعد سرد للخطوط العريضة لواقعة اغراق المدمرة الاسرائيلية ، سوف نعرض ــ لما هو معروف ــ عن القذائف التى دمرتها ، وعن الزوارق التى أطلقت هذه القذائف المروعة .

(أ) زوارق الاطلاق « كومار وأوسا » :

ان القذائف التى اغرقت ايلات وهى من طراز ستيكس ، اطلقها جميعا ، زورقان من طراز كومار . وتتميز بالخصائص التالية : قاع الزورق : من الخشب ، وزنه مع التحميل ٨٠ طنا ، طوله ٢٧ مترا ، عرضه ستة أمتار ، ارتفاع هيكله فى اعلى اجزائه ثمانية امتار ، سرعته القصوى ٤٠ عقدة . ــ المحرك : اربع موتورات ديزل قوة دفعها الكلية ٥٠٠٠ حصان ــ تسليح الزورق : منزلقان ثابتان لاطلاق القذائف (قذيفتين سيتكس) ، مدفع مضاد للطائرات ذو ماسورتين عيار ٢٥ ملليمترا ذو منظار للتوجيه . ــ طاقم الزورق : من ١٥ : ٢٠ شخصا .

وهنــاك طراز آخر من زوارق الاطــلاق » المجهزة بقذائف ستيكس ، وتعد ذات أهمية كبيرة ، هى زوارق أوسا ، وتتدرج خصائصها فيما يلى : قاع الزورق : من المعدن . وزنه مع التحميل ٢١٠ لطنان ، طوله ٤٠ مترا ، عرضه سبعة امتار ، ارتفاع هيكله ، فى اعلى اجزائه : ١٢ مترا ، سرعته القصوى : ٣٥ عقدة . ــ المحرك : ثلاثة موتورات ديزل قوة دفعها الكلية ١٥٠٠٠ حصان . ــ تسليح الزورق : اربع منزلقات ثابتة لاطلاق القذائف (اربع قذائف ستيكس) ، مدفعين مزدوجين عيار كل منهما ٣٠ ملليمترا ، وموجهين بالرادار . ــ طاقم الزورق : من ٢٥ : ٣٠ شخصا .

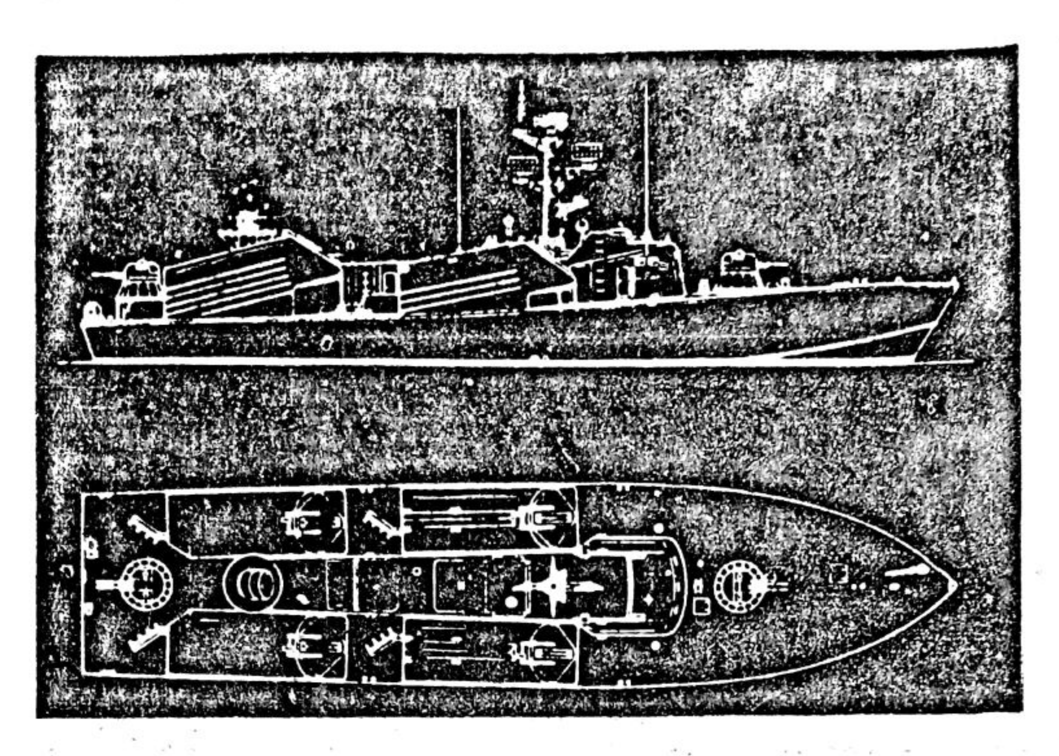
ونحن لا نملك سوى الانبهار أمام هذه القوة الهجومية التى تملك الاسلحة المحملة على قطع بحرية ذات حمولة متواضعة ، والتى تمثل طفرة حقيقية ، فريدة فى التاريخ البحرى . ومن ناحية أخرى ، فانه لا يوجد أى احتياطى من القذائف على سطح هذه الزوارق ، اذ هى وحدات ساحلية ، لا تقوم بعملياتها الاقرب قواعدها ــ لا تبتعد أكثر من ٣٠٠ ميل بحرى ــ وتعود لتتزود بالقذائف ، بعد أن تفرغ من اطلاق تلك التى كانت مزودة بها .

واخيرا ، فان دفاع هذه الزوارق ضد الطائرات القريبة ، لا يمكن الاستهانة به ، وعلى وجه التخصيص بالنسبة لزوارق أوسا التى تمتلك المدافع المضادة الموجهة بالرادار .

(ب) نظام قذائف ستيكس الصاروخية :

تتكون وحدة الاسلحة التى اطلقت عليها الاوساط البحرية الغربية اسم « ستيكس » من : رادار لالتقاط وتعيين الهدف ، اجهزة لحساب عمليات الاطلاق والتفجير ، وتتكون معدات الاطلاق من منزلقين فى زوارق كوما ، واربعة فى زوارق أوسا ، وأخيرا قذائف ستيكس الصاروخية .

١ ــ **الرادار** : ويمكن القول ــ نظريا ــ أن مدى هذا الرادار (٢٥ ميلا بحريا) ، اما ــ فعليا ، فأصدق الظن أن مدى التقاطه الحقيقى للاهداف ــ التى يماثل حجمها ذاك الذى للمدمرة ــ ١٥ ميلا بحريا (حوالى ٢٧ كيلو مترا) . ومدى التقاطه للاهداف التى فى حجم زوارق الطوربيد ، هو عشرة أميال بحرية (١٨ك



زورق اطلاق القذائف « أوسا » وهو مزود بأربع منزلقات ثابتة لاطلاق قذائف (ستيكس) وبمدفعين مزدوجين موجهين بالرادار

كيلو متر تقريبا) . وملحق بالرادار وحدة ارسال واستقبال من طراز I.F.F. تتيح له قدرة التمييز بين اصداء السفن الموالية والمعادية . أما دقتها خلال الحركة فهى فى حدود ± ٥ درجات على مدى ١٥ ميلا بحريا أى أن الخطأ فى التوجيه قد يصل الى ± ٢٠٠ متر ، ولكن ليس ثمة أثر لهذا الخطأ على دقة التصويب، فتلك يكفلها الوجه الذاتى للقذيفة الصاروخية .

٢ ــ **جهاز حساب العمليات** : وعليه عبء حساب التحركات المقدرة للهدف خلال مساره ، ومعطياته هى : المسافة ، الاتجاه ، الطريق ، السرعة ، تلك التى يمكن ان يعدها رادار الزورق أو رادار (مساعد) كما سوف نرى فيما بعد .

ووجود الموجه الذاتى فى القذيفة ، يمكن من تصويب الاخطاء التى قد يرتكبها الجهاز الحاسب بالنسبة لطريق تقدم القذيفة . ويحول خط سير المقذوف الى جهاز التوجيه الاوتوماتيكى الذى تحتويه القذيفة الصاروخية .

٣ ــ **منزلقات الاطلاق** : ويقع منزلقا الاطلاق فى زوارق كومار وسطها . وهما يميلان على السطح بزاوية قدرها + ١٢ درجة فى اتجاه الخارج بالنسبة لمحور الزورق .

أما منزلقات الاطلاق الاربعة المثبتة فى زوارق أوسا فيقع اثنان منهما منهما على يمين الزورق والاثنان الاخران على يساره ، وبالنسبة للمنزلقين الواقعين على ناحية واحدة ، فانهما مستقران واحد وراء الاخر .

وتشغل المنزلقات حيزا يقارب ثلثى طول الزورق .ويميل منزلقا المقدمة على سطح الزورق بزاوية تزيد على ١٢٠ درجة وتصل الى ١٥ درجة بالنسبة لمنزلقى المؤخرة . والمنزلقات الاربعة جميعها تميل الى الخارج بزاوية قدرها ٢ درجة بالنسبة لمحور القارب . وهى مغطاة تطلبا للحماية ، ولا ينبغى كشفها الا اثناء تعبئتها بالقذائف الصاروخية فى الميناء ، أو اثناء عملية الاطلاق .

٤ ــ **قذائف ستيكس الصاروخية** : وتتميز هذه القذائف الصاروخية من طراز ستيكس ــ وهى فى صورة قنبلة ــ بالخصائص التقريبية التالية: الطول : ٥ر٦ متر ، القطر : ٨٠ر متر ، العرض (ويشمل الجناحين) ٣٠ر٢ متر ، السرعة : ٩ر ماخ (من سرعة الصوت على مستوى البحر) اى ما بين ١٠٠ ، ٣٠٠ متر فى الثانيه ، الورن

الكلى : حوالى ٣ اطنان ، وزن شحنة القذيفة من المواد المتفجرة : حوالى ٥٠٠ كجم .

وراس القذيفة على شكل مخروطى وخلفهما يقع فى الغالب الموجه الذاتى للرادار ، وتقدر زاوية فتح مخروط الاستكشاف بعشرين درجة. ومن الممكن ان يكون هناك موجه ذاتى يعمل بالاشعة تحت الحمراء مركبا على بعض القذائف . ولكن اذا لم يكن هذا الجهاز قائما فعلا فاغلب الظن انه سوف يستخدم فى المستقبل القريب على قذائف ستيكس ، بما يؤكد تأمينها وصمودها فى مواجهة التشويش او التضليل . وفى نهاية الموجه الذاتى ربما توجد عبوة المتفجرات مع المفجر ويوجد فى نهاية العبوة المحرك الصاروخى ذو الوقود السائل . وأخيرا هناك اسفل الجزء الاخير من جسم القذيفة الصاروخية يوجد المحرك الصاروخى للدفع الاولى (وهو ذو وقود جاف) وهو يساعد على دفع القذيفة الصاروخية للانطلاق ويزيد من سرعتها خلال فترة ارتفاعها . ومدة اشتعال محرك الدفع الاولى تبلغ فقط عدة ثوان ، لينفصل بعدها ويسقط فى البحر .

٥ ــ اطلاق وعمل القذائف الصاروخية :

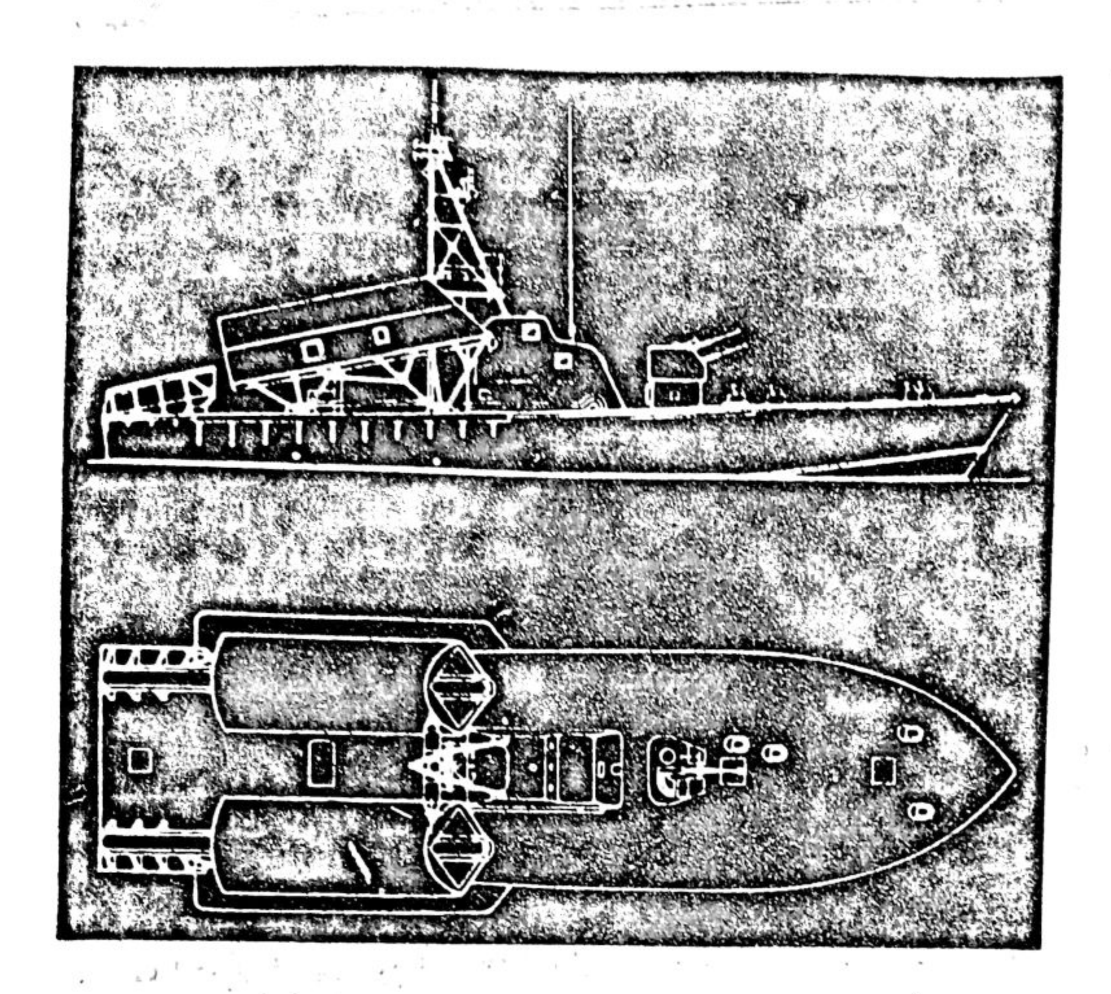
ونظرا لان قذائف ستيكس الصاروخية على درجة عالية من الحساسية ازاء الصدمات فانه يتعين على الزورق الذى يحملها أن يسلك ـ فى حالة اضطراب البحر ــ طريقا ويتخذ سرعة تقلل الصدمات الى حدها الادنى وتعمل على الحد من تقلب الزورق . وقبل الاطلاق بدقيقتين او ثلاث ، يجب ان يكون الزورق فى طريق الهجوم الذى تم حسابه ، ويظل فيه ، حتى تنتهى مرحلة الاطلاق . وفى حالة ما اذا كان البحر مضطربا تظهر بعض الصعوبات، اذان الزورق سيستغرق زمنا اطول ليحتفظ بوقع المفاجأة ــ (وهنا تبدو خطورة اكتشافه قبل أن يبدأ الاطلاق) ــ قبل ان يضع الزورق نفسه ــ بالنسبة للهدف ــ فى موضع يستطيع منه ان يكون فى طريق للهجوم تتفق مع اتجاه الامواج .

وفى الاحوال الجوية الملائمة ، فيمكن القول أنه اذا ما كانت قوة البحر من الدرجة الثالثة (ارتفاع الامواج ١ر٢٥ متر) فان ذلك الحد الاقصى لاستعمال قذائف ستيكس الصاروخية التى تطلقها زوارق كومار ، وأن هذا الحد يرتفع فى حالة ما اذا كانت قوة البحر من الدرجة الرابعة (ارتفاع الامواج ٢ر٥ متر) بالنسبة لزوارق الاوسا .

وهناك ضرورة قصوى فى أن يظل الزورق فى طريق الهجوم دقيقتين أو ثلاث حتى يستطيع جهاز حساب العمليات أن يودع كل التوجيهات الملائمة فى الوجه الاوتوماتيكى الذى تحتويه القذيفة الصاروخية ، بعد أن يلتقط رادار الزورق الهدف . سواء ساعده فى ذلك او لم يساعده رادار اضافى ، محطة رادار الشاطىء ، رادار جوى ، أو رادار زورق آخر يكون أكثر قربا للهدف من زورق الاطلاق . ومن ثم فمن المتصور أن تكون كل العناصر الضرورية للجهاز الحاسب، مقدمة من رادار مساعد ، أى أن الزورق حامل القذائف الصاروخية لديه مقدرة الاطلاق دون أن يكون هو نفسه الذى اكتشف الهدف . وحين تنطلق القذيفة ، تخضع تماما لموجهها الذاتى ، ويفقد الزورق كل قدرة على التدخل او أحداث تغيير لمجرى القذيفة الصاروخية . وبعد مسار يصل الى ٣ أو ٤ أميال بحرية أى حوالى ٥ر١ كيلو متر ، تطير القذيفة فى الافق بفضل أجهزتها ذات الضغط البارومترى .

وربما يكون ارتفاع القذيفة الصاروخية اثناء التحليق ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ متر .

وبعد الانفصال الاوتوماتيكى للمحرك الدافع، تستمر القذيفة الصاروخية فى طريقها المرسوم الى ان يتولى الموجه الذاتى لها آليا مهمة توجيهها الى الهدف . ومن المعتقد ان هذا الموجه الذاتى الرادارى يبدأ مهمته حين تصبح القذيفة الصاروخية على بعد قدره خمسة أميال بحريا ــ تقريبا ــ من الهدف . فحين يلتقط الموجه الذاتى هدفه ، يتسلط آليا عليه ، ويتولى قيادة القذيفة الصاروخية وحده ــ منذ تلك اللحظة ــ ويحتفظ بها فى مسارها تجاه الهدف .. واذ تكون



زورق اطـــلاق القـــذائف « كومار » مزود بمنزلقين ثابتـــين لاطــلاق القـــذائف (ستيكس) وبمدفع مضاد للطـــائرات

سرعة هذا الهدف ضعيفة جدا بالقيـــاس الى سرعة القذيفة الصاروخية ، فان مسارها عادة ما يكون مستقيما .

امكانيات العدو الدفاعيـــة

ان الهجوم المضاد ، ازاء هذه الاستراتيجية البحرية يمكن ان يكون فى طريقين مختلفين . فابعـــاد الزورق او تجنبه ــ يمثل بداهـــة ــ الامكانية الدفاعية الاكثر فعالية ، ولكن لا ينبغى اعتبارها الحالة الوحيدة دائما . ففى واقـــع الامر ان هذه الزوارق تستطيع أن تطلق قذائفها الصاروخية قبل أن يتم التعرف على مكانها ، سواء لانها تختفى على طول الشاطىء ، أو تتخذ من الجزر مأوى لها ، أو سواء لانها ــ بفضل حجمها الصغير ــ يمكن أن تكون خارج نطاق رادار العدو ، كما أن هـــذه الزوارق عادة ، يعضدها اجهزة رادار مساعدة ، مع مراعاتها السكون الراداري المطبق . مما يستحيل ــ والحال هذه ــ على أجهزة رادار العدو أن تتبين وجودها .

والدفاع ضد حاملات القذائف الصاروخية يمكن أن يكون بمنع الحاملـــة من اطلاق قذائفهـــا الصاروخية (أى بتجنيبها الحصول على العناصر اللازمة للاطلاق) . أو باغراق الحاملة قبـــل عملية الاطلاق .

اما الدفاع ضد القذائف الصاروخية فيمـــكن تصوره عن طريق تضليل القذيفة ، أو جعلهـــا تحيد عن هدفها (الخداع) أو عن طريق تدمير القذائف الصاروخية .

أولا : **الدفاع ضد حاملات القذائف الصاروخية :**

١ ــ **منعها من الاطلاق** : يمكن منع الزورق من اطلاق قذائفه الصاروخية بمنعه أو (الوحدة

المساعدة) من الحصول على العناصر الضرورية للجهاز الحاسب للعمليات . وفى هذا الصدد يمكن تصور الحالات التالية : قطع موجات الرادار المستخدم لتحديد الهدف والتحقق منه ، وتضليلها فى أسرع وقت ممكن : ومن ثم يجب توافر كشاف رادارى أوتوماتيكى ، يوجه جهازا للتشويش ويعمل لمسافات بعيدة . واستخدام هذين الجهازين يفرض عدة قيود ، اذ يتطلب رقابة دقيقة للتفرقة بين موجات الرادار الصديقة وتلك المعادية (وهذه يجب أن تكون معروفة مقدما) . وفعالية هذا الاسلوب — يمكن أن تكون كبيرة اذا ما أخذ فى الاعتبار بعض القيود المتمثلة فى :

— ارسال موجات الرادار — المضادة — لتخدع أو على الاقل لتحدث تشويشا على تحديد الهدف.

— استخدام قذائف جوية — مضادة للرادار — تطلق لمسافات طويلة مثل قذائف مارتل ، وهذا الطراز من القذائف تجذبه موجات الرادار المعادى ويستطيع أن يدمر هذه الاداة الرئيسية لاطلاق قذائف ستيكس الصاروخية واستخدام قذائف المارتل المضادة للرادار ، يتطلب بداهة أن يكون الرادار المعادى فى حالة تشغيل كاملة ، وتتوقف فعالية هذا الاسلوب الدفاعى على تلك الحقيقة .

٢ — **تدمير الحاملة** : لا يوجد اى نظام للتسليح بقذائف موجهة من السطح للسطح يعمل بفعالية أكيدة ، فى البحريات الغربية ، ومن ثم فتدمير حاملة القذائف الصاروخية لا يمكن أن يكون الا بوسائل أو أساليب جوية .

وهذا التدمير هو عمل هجومى يثير مشكلة — كشف الهدف وتحقيقه . هذا الامر قد يكون سهلا نسبيا — اثناء النهار ، ولكنه يصبح بالغ الصعوبة فى المساء ، اذا لم يستعن بجهاز رادار للارسال والاستقبال من طراز اف ف .

وهذه الاساليب الجوية المستخدمة تتمثل فيما يلى :

— استخدام طائرات تقلع من على سطح حاملات الطائرات ٦ لا — وتستطيع طائرات الاستكشاف أن تتبين الهدف وتقوم بتدميره نهارا. وتتم هذه العملية — دون خطورة — اذا ما استخدمت قذائف ا س ٣٠ ، أما فى حالة استخدام الطائرات أسلحة ذات مدى قصير (صواريخ ، مدافع) فيمكن فى هذه الحالة قبول المخاطرة فى مواجهة المدفعية المضادة للطائرات.

٢ — وتستطيع طائرة من طراز اليزيه أن تؤدى نفس المهمة اثناء النهار اذا ما استخدمت قذائف أس ١٢ .

٣ — كما يستطيع سرب مكون من طائرتين اليزيه أن يدمر حاملة القذائف الصاروخية أثناء الليل ، على أن تقوم أولاهما بكشف الهدف للرادار ، وأضاءته بالقذائف الكاشفة فتجعله واضحا الى حد كبير وتقوم الاخرى بالهجوم — مستعملة قذائف أس ١٢ — على الهدف التى تمت اضاءته . واستخدام هذين النموذجين من الطائرات يتطلب ضرورة وجود حاملة للطائرات قريبة من المنطقة .

— استخدام طائرات الهليكوبتر التى تقلع من على سطح حاملات الهليكوبتر أو أى سفينة حربية أخرى : —

— يستطيع سرب ثنائى من طراز و ج ١٣ تقوده سفينة سطح أن يقوم بعملية كشف جهاز الارسال والاستقبال (اف ف) الخاص بالعدو ، ولهذا السرب ذات امكانيات سرب الاليزيه أثناء الليل .

— استخدام طائرات خاصة بالحراسة البحرية : ولطائرات أتلانتيك ، مقدرة طائرات الاليزيه أثناء النهار . وفى حالة عدم وجود حاملة للطائرات ، يمكن استخدام هذا الطراز من الطائرات (أتلانتيك) ، لمسافة بعيدة من القاعدة ، ولكن تظل الفترة التى تستغرقها أطول من تلك التى يستغرقها اقلاع الطائرات الاخرى من على سطح الحاملة .

واستخدام هذه الاساليب الجوية — ما عدا حالة استعمال طائرات الاستكشاف — لا يمكن تصوره الا فى حالة السيطرة على الجو . وهذا يعد قيدا حادا لا يمكن التغلب عليه فى معظم

الاحيان الا بضرورة وجود حاملة للطائرات . وفى هذه الحالة تصبح فعالية الطائرات فى تدمير زوارق الاطلاق ، مرتفعة الى حدها الاقصى .

ثانيا : الدفاع ضد القذائف الصاروخية :

١ — تقليل أو خداع القذيفة الصاروخية : ويمكن فى هذه الحالة استخدام : (أ) كشاف رادارى أوتوماتيكى يوجهه جهاز للتشويش — يعمل لمسافات طويلة ضد الموجه الذاتى للقذيفة الصاروخية . (ب) وسائل التضليل والتشويش العادية الاخرى .

٢ — تدمير القذيفة الصاروخية اثناء انطلاقها: ويمكن تصوره بأسلوب للتسلح الموجه من الارض — للجو (المدافع أو القذائف) : وهذا النظام للتسلح يتألف من : — (أ) رادار للمراقبة، يتمثل دوره فى اكتشاف كل الاصداء والاهتزازات المعادية حتى يستطيع جهاز تحديد الهدف أن يكون أكثر فعالية .

(ب) رادار لتوجيه الضرب ، يتلقى من رادار المراقبة ، عناصر تحديد الهدف (المسافة ، المسار ، والموقع أحيانا) ويقوم باجراء بحثه على هذه العناصر للتركيز على الهدف المطلوب وتتبعه . وحين يقتنص الهدف ، أى حين يظل مركزا عليه أوتوماتيكيا (فى المسافة والمسار والموقع) يقال أنه تم اقتناء الهدف . ويختبر رادار توجيه الضرب عناصر الهدف بطريقة متواصلة وينقلها أوتوماتيكيا الى الجهاز الحاسب للعمليات الذى يحولها الى عناصر للضرب لارسالها — عبر أجهزة الاتصال الخاص بالمسافات الطويلة ، الى المواقع المعنية .

(جـ) الاسلحة التى سبق الاشارة اليها (بطاريات المدفعية ، منزلقات الاطلاق) .

وليكون النظام المضاد لقذائف ستيكس الصاروخية (التي تطير على مستوى منخفض من سطح البحر وبسرعة تبلغ ٣٢ مترا فى الثانية تقريبا) ليكون أكثر كفاءة فانه ينبغى مراعاة الاتى :

— الحصول على التقاط أولى بواسطة رادار المراقبة — اجراء عملية الالتقاط بدقة بالغة قدر الامكان ، تجاه رادار موجه — الضرب ، لتحديد الهدف بسرعة — حساب عناصر الضرب بسرعة فائقة وارسالها الى الاسلحة — الضرب أو الاطلاق على الهدف قبل أن يتجاوز المدى الادنى للسلاح المستعمل (سواء كان قذيفة أو طلقات مدفع).

وأخيرا فان الاثر الذى تركه اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات مازال ماثلا ، يدل على القدرة الخارقة والتهديد المخيف الذى تمثله قذائف ستيكس التى تطلقها زوارق الكومار والاوسا .

ومن ثم فان مواجهة هذا السلاح الرهيب هو الشغل الشاغل للبحريات الغربية وهو موضع دراستها وأبحاثها خلال هذه الفترة .

٢ الدول الكبرى وتقدم التكنولوجيا البحرية

أضحت الاساطيل البحرية — فى الميدان العسكرى — ذات أهمية هائلة. فهى أرض متحركة تمتلكها الدول وتصل الى اقصى البقاع حاملة الدمار لاية قوى معادية . ومن ثم يبدو التطور الكبير الذى أحرزته الانظمة البحرية الرئيسية فى العالم مثار اهتمام الباحثين والخبراء . وأضحى السبق فى مضمار هذا التطور موضع منافسة بين العمالقة البحرية . وفى هذا الصدد يبرز دور المجلات المتخصصة التى على عاتقها القيت تبعة ملاحقة

ووصف هذا التطور العام للقوى البحرية خلال الاشهر الماضية ، والتقدم الذى احرزته كل من البحريات الكبرى فى عالمنا اليوم — مع تقـــديم لبعض المشكلات الصعبة احيانا — والتى تعرض لبعض منها حاليا او فى المستقبل القريب .

وقد سلك هذا التطور مسارات متلاحقـــة فى مجالات الاستراتيجية والتكتيك والتكنيك . ونظرة سريعة الى الاساطيل البحرية فى كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا أيضا ، تبين أنه حتى وأن لم تصل دائما الى المستوى الـــذى ترغبـــه تلك الحكومات — فان مساهمتها فى الردع النووى — الجوى او البرى او البحرى — يؤكده أو ســـوف يؤكده « التوازن » النسبى أو المطلق «للرعب» — منذ الان ولعدة سنوات قادمة . فالولايات المتحدة الامريكية التى تمتلـــك SSBN 41 ، لا تسعى حاليا الى زيادة عددها — ولكنهـــا تستهدف فقط — بمناسبة العمرة الضخمة التى سوف تجريها — حتى سنة ١٩٧٠ ، احـــلال صواريخ بوزيدون محل صـــواريخ بولاريس . فصواريخ بوزيدون تعد ذات فعالية مرتفعة . (وقد تم تخصيص ٩٠٠ مليون دولار فى ميزانية ١٩٦٧ — ١٩٦٨ لتحقيق هذا الهدف ، الـــذى ترتفع نفقاته الكلية الى ٣ر٣ مليار دولار) .

اما الاتحاد السوفيتى الذى يقدر اســـطوله من الغواصات المزودة بالصواريخ — بأربعـــين وحدة مسلحة بصواريخ موجهة، فيبدو انه يبطىء فى مجال انتاجها ، لصالح انتاج القوى التىتعمل على السطح ، كما لو كان يقدران تلكالغواصات اصبحت كافية . وتكتفى المملكة المتحدة حاليا بـــ 4 NLE من طراز ريزوليوشن ، ســـيدخل آخرها ميدان العمل عام ١٩٦٩ . وبالنســـبة لفرنسا التى تحظى فيها SNLE بأولوية خاصة، فان الخطط اللاحقة ستنجلى فى محاولة اصـــلاح الخطأ الناجم عن التخلف فى مضمار قـــوى السطح والغواصات المحيطية .

ولقد أضحت — المقدسات القومية — لتلك الدول فى أمان الى حـــد كبير — نتيجة لهـــذه الاعتبارات . حيث وعت القـــوى ذات المصالح الدولية حقيقة أن الدفاع عن مصالحها الحيوية تعتمد أكثر فأكثر — أن لم يكن فى مواجهـــة مباشرة ، أو على الاقل بتوسيط دول ثانويـــة تدور فى فلكها — على امكانية الحركة فى البحار وفيما وراء البحار ، أى على حركيه استراتيجية تمثـــل — لمـــدى بعيد وخـــلال فترة وجيـــزة — استعراضا فعالا أمام أى تهديد معاد .

وهنا يبرز الجهد الهائل الذى انجزته البحرية فى الولايات المتحدة الامريكية ، لاعداد قوة يعتد بها من السفن الضخمة ذات المحركات النووية ، ولتشييد اسطول برمائى وأسطول للتموين ، تبلغ حمولاتها الكلية ، وحمولة الواحد منها حدا يفوق الخيال . ومن هنا يتسم التحـــول السريع — للبحرية السوفيتية — من نظـــرية دفاعية ، الى نظرية للتدخل البعيد — بتطـــوير القوات البرمائية ، واستخدام المزيد من زوارق اطلاق القذائف الانسيابية ، بين سفن السطح، وأخيرا ظهور حاملات — طائرات حديثة . وكما حدث تطور كبير فى السياسة البحرية ، فان التكنيك البحرى — منذ مدة قد لحقـــه التطور بسرعة مذهلة . وسوف نتناول بالعرض فقط — المبادىء الاساسية .

ويتمثل أكثرها أهمية فى التيقن من القـــدرة التدميرية الخارقة للقذائف الانسيابية الموجهة من السطح للسطح ، فثلاث فقط من هذه القذائف والتى أطلقتها زوارق كومار ، التى تمتلكهـــا الجمهورية العربية المتحدة ، أغرقت المدمـــرة الاسرائيلية ايلات فى الحـــادى والعشرين من أكتوبر الماضى .

وتعمل زوارق كومار وأوزا السوفيتيةالصنع، فى الطقس المعتدل وفى البحار الهـــادئة وعلى مساحة غير بعيدة من الشاطىء . وهى مجهزة بمنزلقين للاطـــلاق (الكومار) ، أو بأربعـــة (الاوزا) . واقصى مدى لقـــذائفها — وهى من طراز ستيكس هو أربعون كيلو مترا .

أما الطـــرادات والغواصـــات المحيطيـــة السوفيتية ، الاكثر حداثة فهى ذات عـــدد اكبر من منزلقات الاطلاق (منزلقين مزدوجين على

الطرادات ، ومن ستة الى ثمانية منزلقات بسيطة على الغواصات . وقذائفها من طراز SSN - 3 الاسرع من الصوت، تعد نظريا — أبعد مدى من قذائف الستيكس . اذ تبلغ فى تقدير الخبراء العسكريين البحريين من ٦٠٠٠ الى ٨٠٠ كيلو متر . وهى ذات أجهزة للتوجيه الذاتى .

والميزة الاولى لصواريخ الـ SSN - 3 تتمثل فى السطح المشع للجسم الذى يجعل اكتشافها أمرا بالغ الصعوبة . كما أنه اذا ما ارتفعت ارتفاعا بسيطا عن سطح البحر فى نهاية مسارها فانها تستغل الستار الذى يصنعه الافق وتجتاز المناطق التى يضطرب فيها انتشار موجات الرادار . والجدير بالذكر أن أيا من البحريات الكبرى فى الغرب ليست معدة بحيث تستطيع أن تواجه بفاعلية كبيرة ، أيا من هذه الصواريخ وما سوف يتبعها فى حقبة وجيزة قادمة .

وفى حالة عدم وجود صواريخ موجهة من السطح للسطح — فانه لا يتسنى مطلقا مهاجمة هذه الاهداف نفسها الا أثناء انطلاقها ، ومن ثم فان تكامل الصواريخ الموجهة من السطح للجو ، والتى يملك منها الغرب تالوس ، تريير ، تارتار ، سى سلاج ومازوركا .) عامل بالغ الاهمية ولكنه ينطوى على تعقيدات بالغة فى التصميم . وكذلك فان هذه الصواريخ باهظة التكاليف ، مما لا يمكن من استخدامها فى عدد كبير من العمائر البحرية . وحتى اذا كانت هذه الصواريخ الموجهة من السطح ، للجو تستطيع اعتراض مسار الطائرات فهل تستطيع أن تكتشف ثم تدمر اهدافا ضئيلة المساحة كتلك التى تتمثل فى صواريخ الـ SSN - 3

ينبغى اذن — وفى هذا الصدد — استخدام أساليب أخرى للتسلح — ولكن هذه مازالت فى مرحلة التجريب — (ومثالها صواريخ الـ Sea Dart التى سوف يتم بها تسليح الفرقاطة الانجليزية التى من طراز ٨٢ فى المستقبل) أو تلك التى مازالت موضع الدراسة (مثل سى سبارو الامريكية والـ بى أكس ٤٣٠ الانجليزية وهاندراجوز الفرنسية : وهى ذات مدى قصير ، وعلو شديد الانخفاض) . وفى هذه الحالة يصبح التهديد بهذه الاسلحة أمرا خطيرا . وتصبح القدرة على تدمير الصواريخ الموجهة من السطح للسطح — اكثر كفاءة وفعالية .

ونذكر من بين التقدم الحديث فى التكنيك ما يلى : —

— تعميم المحركات النووية على العمائر البحرية العسكرية مستقبلا فى الولايات المتحدة الامريكية (٣ حاملات طائرات مشتقة من طراز انتربرايز ، منها الشيستر نيمتز التى أمر بتشييدها فى الربيع الماضى ، وثلاث فرقاطات ضخمة تطلق قذائف ا ا وأ س م وتزيد حمولتها الكلية على ١٠٠,٠٠٠ طن) .

ولتكون الحاملة شيستر . ف . نيمتز على قوة تماثل على الاقل تلك التى للحاملة انتربرايز فانها تعمل بمفاعلين فقط بدلا من ثمانية ، ترتفع قدرتها فى التشغيل العادى الى ١٣ سنة بدلا من خمس سنوات .

وتقدر البحرية الامريكية أيضا أن حاملة الطائرات ذات المحرك النووى سوف تزيد مدة استخدامها من ٢٠ الى ٣٠ سنة عن حاملات الطائرات ذات المحرك التقليدى .

استخدام توربينات تعمل بغاز صناعى قليل الاستهلاك فى محركات السفن الخفيفة . واذا كانت توربينات الغاز ذات قيمة مرتفعة بسبب ليونتها فان انخفاض ثقلها والقدرة التى تعطيها للحصول على سرعة عالية جدا ، تعد فائقة ، كما أنها ليست مستهلكا شرها للوقود . وهذه التوربينات لم تكن تستخدم عادة الا فى المسارات العالية ، أما بصدد الملاحة العادية ، فكان يستعمل عادة التوربين الذى يعمل بالبخار أو بالديزل (نظام كاساج وكاداج) : والاول خليط من استعمال البخار والغاز — والثانى خليط من الديزل والبخار) . وقد أحرزت المملكة المتحدة تقدما كبيرا فى هذا المضمار فى الفرقاطات من طرازا

كونتى ، والمدمرات من طـراز ترايبال . وعلى العكس فان التوربينات الجـديدة التى تعمـل بالغاز الصناعى ذات الاستهلاك البسيط يمكن أن تستخدم من الان فصاعدا كوسيلة وحيـدة للمحرك) نظام كاجاج ونظام كاجوج وهو خليط من الغاز وغير الغاز (وهنا أيضا تبدو المملكـة المتحدة وقد فتحت الطريق خلال تجربة سير المدمرة ايسكموث.وبجرأة بالغة ، أوشكت كندا ، وتبعها هولندا على تطبيق نظام كاجوج بشأن محرك المدمرات المحيطية . وتنفيذه خلال العمرة التى ستجرى سنة ١٩٦٨ .. ذلك الـذى سيزيد قوتها الكلية الى ٥٠٫٠٠٠ حصـان (٢ توربين غاز كل منهما قوته ٢٢٠٠ حصان . وبالنسبة للملاحة العادية توربينان آخران كل منهما قوته ٣٧٠٠ حصان) .

ــ الأهمية المتزايدة التى تعطيها كل الانظمة البحرية ــ وبصفة خاصة تلك التى شـاركت أو تشارك فى عمليات ساحلية وبرمائية (مثل بحرية الولايات المتحدة فى فيتنام وبحرية المملكة المتحدة فى بورنيو) ــ للزوارق الهيدروفيل ، وللمركبات التى تجرى على وسائد الهواء .

ــ وهذه النماذج من الوحدات البحرية مازالت بصفة عامة فى مرحلة التجـريب . وهى ذات خصوصية هامة اذ أن سرعتها تعد فائقة (من ٥٠ الى ٦٠ عقدة) .

ويبدو أن الولايات المتحدة الامريكية توجـه عددا من زوارق الهيدروفيل من طراز توكو مارى وحمولتها ٦٠ طنا ، للعمل فى الدوريات الساحلية فى فيتنام ، كما أن بعض المركبات الهوائية التى حاولت بريطانيا اسـتخدامها فى بورنيـو ، استخدمتها الولايات المتحدة فعلا ، كوحـدات برمائية على الساحل الفيتنامى .

ــ هذا التطـور فى السياسة والاستراتيجيـة البحرية من جانب ، وذلك الذى حدث فى التكنيك من جانب آخر يؤثر قطعا وبطريقـة تختلف على كل من البحريات الرئيسية فى العالم .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، ينعكس أثر هذا التطور على الاهمية المتزايدة لعملياتها الدائرة فى فيتنام ، حيث تنجلى بوضوح أطماعها العالمية . وتمتلك الولايات المتحدة على مسرح هذه الحرب قوة خارقة ، تضم : خمس حاملات طائرات هجومية تقوم طائراتها بنصف العمليات الجوية . حاملتى ــ هليكوبتر هجومية ، ثلاثة أو أربعة طرادات ، خمسين مدمرة تعمل على طول الساحل ، عدد ضخم من الوحدات الصغيرة من طراز تاسـك فورس ١١٥ التى تعمـل فى الدوريات الساحلية ، ومن طراز تاسك فورس ١١٦ التى تنتشر فى الانهار . كما تقوم فرقتـان من البحرية ، وجزء من فرقة ثالثة ، بالمحاربة على الارض . (مشاة البحرية) . وتقوم وحدة نقل الخدمات العسكرية البحرية ــ بتموين هذه القوة الضخمة .

ومع ذلك فان اتساع هذا العمل لا يعـوق البحرية عن تطوير وتنمية عناصر قوتها الاخرى. ونحن لا نعنى فى هذا الصدد ــ الغواصـات الدفاعية ولا أسطول أ س م الضخم الذى تمتلكه الولايات المتحدة (س س ن ، حاملة طائرات أ س م فرقاطة ، مدمرات ، مدمرا للحراسة ، يـزيد وزنه مـع التحميـل على ١٫٠٠٠٫٠٠٠ طن) فمهلم هذه الوحدات تنحصر فى الزود عن حمى الدولة وتأمين مواصلاتها . أى ليس لها بصفة مباشرة ــ وبطبيعة عملها ــ خصوصية عالمية . ولكننا نعنى ــ فى هذا المجال ــ أن هناك ٢٠٠ مدمرة قاربت مدة تشـغيلها على الانتهاء ، وتبذل جهود ضخمة لاحلال اخـرى مكانها ، اذ توجد ٦٦ مدمرة حراسة التى تعمل الان ــ قد شيدت طبقا للبرنامج الذى كان محددا، فى الفترة من ١٩٦٠ ، ٦١ الى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . ولعـل الاهتمام البـالغ بأسطول حامـلات ــ الطـائرات الهجومية والاسـطول البرمائى وأسطول التموين ، يبين بجلاء المصالح الدولية التى تسعى بحرية الولايات المتحدة الى حمايتها.

فبالنسبة لحاملات الطائرات سـوف تختفى تلك الحاملات القديمة التى من طراز هانـكوك عام ١٩٧٥ وسيضم أسطول الحاملات الجديد: أربع حاملات من طراز انتربرايز ذات المحـرك

النووى (يصحب كل منها فرقاطة لها نفس طراز المحرك) ، ثمانى حاملات طائرات جديدة أو حديثة ذات محرك تقليدى ، وثلاث من طراز ميدواى القديمة ، ولكنها قادرة على العمل بفعالية . أما الاسطول البرمائى العامل حاليا ، والذى تزيد قوته على ٦٠٫٠٠٠ طن فلا يعرف منافسا آخر فى العالم ، ولكنه من جانب آخر ، بدأ يصبح قديما (وهذا هو الحال أيضا وبصفة خاصة بالنسبة لحاملات الهليكوبتر الثلاث التى من طراز اساو وكذلك سفن ل س ت ، التى يرجع تاريخها الى بداية الحرب) ، ومن جانب آخر ، حمولة كثير من هذه الوحدات غير كافية، وتتراوح سرعتها ما بين ٨ : ١٣ عقدة فقط ، ومن ثم فهى تتنافى مع متطلبات العمل الفعال البعيد والسريع .

ولهذا تسعى الولايات المتحدة اليوم — الى تشييد اسطول برمائى وزنه مع التحميل ٥٠٠٫٠٠٠ طن ، تنطلق كافة مفرداته (سفن قيادة، وحاملات الهليكوبتر، سفن الـ Lst بسرعة ٢٠ عقدة على الاقل . وأربعة أسداس هذه السفن من طراز جديد ، ويتجاوز وزن أصغرها (ل س ت) مع التحميل ٧٠٠٠ طن . وهذا الاسطول — بغض النظر عن قدرته على نقل العتاد والاشخاص بزيادة هائلة ، فانه يستطيع أن يصل الى هدفه فى مدة أقل بمثلين عن ذى قبل .

وكذلك الحال بالنسبة لاسطول التموين الجديد ، الذى يشيد على أحجام ضخمة (١٦٫٠٠٠ الى ٥٠٫٠٠٠ للوزن مع التحميل) من جانب ،وله درجة عالية من السرعة من جانب آخر .

وينبغى أن نذكر فى صدد العلاقة بين الوحدات الخاصة بالتموين البحرى وبين الاستراتيجية البرمائية فى المناطق البعيدة ، أن مشروع مكنمارا ، يشتمل على بناء أسطول من سفن التموين « ذات الانتكاس السريع » ، هذه السفن التى يبلغ وزنها مع التحميل ٢٨٫٠٠٠ طن ، توجه الى الاقاليم المهددة ، وتخدم من المستودعات العائمة .. ، وقد كان ينبغى تشييد ٢٤ وحدة منها ، ولكن اعتمادات الكونجرس خفضتها الى أربع فقط . وعلى أية حال فهذا لا يمنع من اعادة طرح المشروع للبحث ثانية .

ولقد رأينا فيما سبق وبسرعة تطور السياسة البحرية السوفيتية ، فخلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ وحتى أزمة كوبا ، كان أسطول المتروبول (الاركتيك ، البلطيق ، البحر الاسود ، المحيط الهادى الشمالى) يتكون من : طرادات من طراز سيفاردلو ، وهى تقليدية الى حد كبير ، ومدمرات ، وسفن حراسة ساحلية ، وزوارق اطلاق الطوربيدات ...)

أما فى المجال الهجومى — فان الوحدات البحرية التى كرست لهذه المهمة هى أسطول الغواصات المحيطية الذى كان الاول فى العالم منذ عشر سنوات ثم تغير الامر ، حقيقة أن أسطول الغواصات احتفظ بمركزه ، ومازال أحد أدوات الحرب المخيفة والهائلة والتى تبلغ اليوم : ٣٦٣ وحدة على الاقل وربما تزيد على ٤٠٠ وحدة ، منها ٥٠ أو ٦٠ غواصة على الاقل ذات محرك نووى ، ومن ٨٥ الى ١٠٠ من هذه الغواصات مزودة بقذائف من طراز H التى تطلق اثناء الغوص أو بقذائف من طراز ج و ز التى تطلق من فوق السطح فقط. أو بقذائف انسيابية موجهة من السطح — للسطح من طراز س س ن ٣ ومن المعتقد أنها ذات فعالية رهيبة .

ولكن أضحى لمجموعة المدمرات المطلقة للقذائف — من فئة كيلدن (من السطح — للسطح) ، وكروبنوى (من السطح للسطح) ، وكاشم (من السطح للجو) . وكذلك الطرادات الصغيرة من فئتى كيندا وكريستا (من السطح — للسطح ومن السطح — للجو أحيانا) — قوة ضخمة فى المضمار الهجومى ، واذا لم تكن تلك المقدرة من حيث الوزن مع التحميل حيث أن (الطرادات لا يتجاوز وزنها مع التحميل ٦٠٠٠ طن) ، فعلى الاقل من حيث التسليح، فالوحدات الحديثة جدا من طراز كريسلا تجمع بين مزايا

تلك الانواع سالفة الذكر،ولها منزلقان مزدوجان لاطلاق قذائف موجهة من السطح — للجو — ومنزلقان مضاعفان لاطلاق قذائف موجهة من السطح للجو س س ن ٣ وفى نفس الوقت ، فان القوة البرمائية قد لحقها تطور كبير كما انه من المعتقد أن البحرية السوفيتية تمتلك اليوم حاملتين للطائرات . وقد تكون حقيقة — حاملات طائرات، او حاملات هليكوبتر هجومية أو من طراز أ س م. وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك اتجاها نحو سياسة بحرية تستطيع العمل فى الخارج وبفعالية كبيرة .

٣ البحار والاستراتيجية الحديثة

إن موضوع الاستراتيجية أصبحت له أهمية كبرى فى عالمنا الحاضر فلا عجب أن نشهد ظهور عدد لا بأس به من المؤلفات خلال السنوات الاخيرة اختصت بدراسة هذا الموضوع من حيث العوامل السياسية والعسكرية التى تتحكم فيه وقد دعا هذا ل.و. مارتن الى تأليف كتاب بعنوان « البحار والاستراتيجية الحديثة » تحت اشراف « معهد الابحاث الاستراتيجية بلندن » .

ويرى الكاتب أن معدات الاسلحة البحرية خلال هذه الفترة المقبلة ستكون هى نفس المعدات الموجودة حاليا وبالتالى لن يكون تأثير التجديدات التكنولوجية التى قد تظهر خلال هذه المدة جوهريا بمعنى الكلمة . وفيما يخص العلاقات الدولية أن التغييرات التى ستطرأ عليها لن تكون على أى حال الا النتيجة المنطقية لما ستؤول اليه الحالة الراهنة وهى حالة واضحة فى معالمها الرئيسية . والمشكلة اذن تكمن فى محاولة تحديد افضل طريقة لاستعمال هذه الوسائل أى التى تلائم أكثر من غيرها ظروف التطور فى العلاقات الدولية . ومتى يتم ذلك علينا منذ بادىء الامر أن نحرر أذهاننا من تسلط النظريات التقليدية الخاصة بطبيعة ودور القوة البحرية . فنظريات مثل تلك التى أبداها « ماهان » أو « برنار برودي » لها دون شك قيمتها النسبية مراعاة للظروف المحيطة بها ولكن من الخطأ اعتبارها قوانين مطلقة حيث أن الاستراتيجية فى العالم قد تطورت تطورا سريعا منذ انتهاء آخر أزمة دولية مما يستوجب علينا أن ندرس بعناية خاصة مكانة ودور القوة البحرية على ضوء ظروف جديدة .

يركز المؤلف دراسته على مساحات البحار وأعماقها فى مظهرها الجديد . كانت البحار من عهد قريب طريقا مفتوحا أمام الكل يعبرها من يشاء وكما يشاء . كما كانت أيضا موردا لاينضب للصيادين ولا يحد من حرية استغلالها الا خط ما يسمى بالمياه الاقليمية . ولكن سرعان ما عدل مبدأ حرية البحار تحت ضغط الاحتياج المتزايد من المواد الغذائية من جهة واكتشاف الموارد المعدنية والتوسع السريع فى استغلالها من جهة أخرى . ويتنبأ المؤلف بأنه سيصبح من الممكن استغلال الموارد البحرية على جميع أنواعها فى المناطق البحرية التى لا يزيد عمقها عن ألف متر وذلك خلال العشر سنوات المقبلة وسيليها خلال العشر سنوات التالية التوسع فى استغلال موارد البحار فى مناطق ذات عمق مضاعف ان لم يكن أكثر .

ومن جهة أخرى يرى المؤلف زيادة فى عدد الدول المستقلة منذ سنة ١٩٤٥ ولكل واحدة منها الحق فى المطالبة بسيادة مياهها الاقليمية وقد يبلغ البعض منها مسافة كبيرة عرض السواحل وقد بدأت مناقشات قضائية حول هذا الحق وحول استعمال المرتفعات القارية وهى لاكبر دليل على مدى تأزم المناقشات حول هذه الموضوعات .

وان كان من الطبيعى أن يحدث توسع فى حركات المرور تحت سطح البحار فمن الطبيعى أيضا أن نعترف بامكانية تنظيم حياة بشرية فى قاع البحار داخل منشآت دائمة . وقد يؤدى هذا الى ظهور حدود جديدة مكملة للحدود البرية . كذلك ستملك كل دولة المجال الجوى الخاص بها . ليس من العسير اذن أن نتكهن بنشوب حزازات وخلافات حول هذه الجغرافيا البحرية المبتكرة وذلك فى مدى قصير لن يسمح بسن قوانين تنظم العلاقات الجديدة التى ستؤدى اليها هذه المبادرة. وحتى فى حالة ايجاد حل قانونى لهذه المشاكل أن ممارسة تجربة الحدود القارية وما نشب عنها من خلافات لتثبت بطريقة قاطعة انها فى الماضى كانت منبع أزمات دولية لا حد لها .

اهمية القوى البحرية :

ثم كيف ستتم السيطرة على هذا المجال البحرى ؟ هل ستكون من البر أم من بواخر وأجهزة مخصصة لهذا الغرض قائمة على سطح الماء أو كائنة فى قاع البحار ؟

يرى البعض أن سلاح الطيران والقذائف والاقمار الصناعية كلها قادرة على ضمان عدم اختراق المجال البحرى . وذلك على مساحات واسعة كما أن وسائل النقل الجوى ستحل بالتدريج محل النقل البحرى وان لم يحدد المدة اللازمة لذلك . فى هذه الحالة ان وجود قوات بحرية تقوم بدور الحارس للبحار وتدافع عن مصالح دولة معينة سيفقد كل معنى . ومن جهة أخرى ان ما سيحدث فى المستقبل ما زال معظمه خافيا علينا كل ما يمكننا تأكيده هو أن هذه الثورة لن تحدث فى ظرف عشرين أو ثلاثين سنة وعلى هذا الاساس يتحتم على الدول الكبرى أن تملك من الوسائل البحرية ما يكفل لها حماية مصالحها داخل وخارج حدود بحرية عبر المحيطات والبحار .

وبالتالى ستبقى القوات البحرية احدى العناصر الاساسية للقوة العسكرية وكذلك للقوة الاقتصادية . أما الفارق التقليدى بين الاسطول البحرى والاسطول التجارى فسيزول نوعا ما . كما سيصبح الاسطول التجارى أداة نفوذ وقوة لن يمكن الاستغناء عنه فى النقل البحرى وفى الوقت ذاته سيكون بمثابة أداة لاثبات وجود الدولة المعنية فى مراكز عديدة فى العالم كما سيسمح لها بممارسة شتى الضغوط وبغرض مطالب بوسائل سلمية . أما فى حالة نشوب خلاف فسرعان ما يتحول هذا الاسطول الى عون احتياطى يساهم فى كل مبادرة عسكرية . وتكمن نقطة الضعف فى أنه يكون هدفا سهل المنال من طرف العدو كما ثبت ذلك خلال الحربين العالميتين . وعلى الدول الكبرى ان تشرع فى ابرام محالفات ومعاهدات مع دول أخرى حتى تضمن لنقلها البحرى امكانيات كافية لهذا ستصبح هذه العمليات من مستلزمات العلاقات الدولية . ان من عادة التجارة البحرية أن تسلك اقصى طريق وحتى تأمن عدم تكرار ما حدث فى السويس وباناما عليها أن تجتهد فى السيطرة على عدة مراكز هامة فى العالم تمر منها هذه الطرق الاقتصادية .

يحتاج اذن السلاح البحرى الى تشكيلة مهمة من الوسائل العسكرية والمدنية وهو ما لا تقدر عليه سوى الدول الكبرى وحتى هذه الأخيرة قد تتراجع أمام التكاليف الباهظة لهذه الوسائل التى قد تفوق أحيانا امكانيات البعض منها . واليوم ان الدول الكبرى القادرة على سد حاجاتها فى هذا الميدان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ولكن ليس من المستبعد أيضا أن تظهر الصين الشعبية على مسرح القوة البحرية فى المستقبل القريب مما سيؤدى حتما الى تغيير شامل فى الحالة الدولية التى تسيطر عليها حتى الآن دولتان كبيرتان . وقد يتم ذلك فى ظروف غير واضحة .

ان التوازن بين القوات البحرية ليس مبنيا على أى حال على مقارنة بين الحمولات . فمثلا قد توجد فى العالم دول مثل مصر واندونيسيا لا تملك قوات بحرية ذات أهمية وهى بالرغم من ذلك تقوم بدور ذى شأن فى هذا الميدان حيث أن موقعها الجغرافى ووجودها على طريق المواصلات

البحرية الكبرى تجعلها قادرة على شل حركة الدول الكبرى . وبالتالى يمكننا أن نقول بأن القوة البحرية فى حد ذاتها لها صفة نسبية وتخضع لظروف وتركيبات عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية .

احتمال مواجهة أخرى بين الكتلتين :

وعلى الرغم مما حدث خلال السنوات الاخيرة من تخفيف فى حدة النزاع بين الكتلتين ما زالت فكرة امكان حدوث مواجهة أخرى تسيطر على واضعى الاستراتيجية الحالية . ولكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نظرة خاصة الى القوة البحرية . فقد جعلت الاولى من هذه القوة احدى أسس سياستها الخارجية أما الثانية فقد اعتاد أن يعتبرها على انها عنصر مكمل لقواته الجوية والبرية . كيف يمكن اذن أن نفسر الاتجاه الى التوسع فى البوارج العسكرية والسفن التجارية الذى نشهده عند السوفييت ؟ هل هو دلالة على نية الاتحاد السوفيتى فى اللحاق بالولايات المتحدة والتفوق عليها فى سياستها باستعمال وسائل حديثة اكثر فعالية ؟ وبالتالى هل قرر السوفييت اليوم التدخل فى أى مكان فى العالم بوسائل جديدة غير المعونة الفنية والدعاية الايديولوجية ؟ ثم هل يدل هذا التوسع فى الامكانيات البحرية السوفييتية على نيات عدوانية ؟

يرى المؤلف انه من الحكمة عدم الرد على هذه الاسئلة بطريقة قاطعة بل الافضل الاعتراف بأن للسوفييت امكانيات ضخمة بالرغم من عدم امتلاكهم حاملات طائرات ليقودوا حربا بحرية تقليدية . كما لديهم أيضا المقدرة على تكييف تحركات قواتهم بقذائف تعبر القارات وهم فى عهد السلم يستعينون بأسطولهم التجارى لاثبات وجودهم وتدعيم مبادراتهم الدبلوماسية ومساندة دعايتهم كما يستعملون اسطولهم الحربى بالاشتراك فى المناورات التى تهدف الى الحظر على استعمال الاسلحة النووية وغيرها . وعلى هذا الاساس يمكننا أن نعتبر استعمال قواتهم البحرية على أنه خاضع لمقتضيات الاستراتيجية السوفييتية الاجمالية . والسلاح النووى يمنع استفحال النزاع فهو قبل كل شيء سلاح اقناع بالعدول عن استعماله وان كانت آثاره فى البحار أقل خطورة على الانسانية مما هو عليه فى الاراضى الزاخرة بالسكان .

هل يمكننا أن نتوقع اذن كما أوصى البعض بحدوث مواجهة بين الدولتين الكبيرتين فى البحار فقط ؟ يرد المؤلف بأن هذا بعيد الاحتمال والسبب يرجع الى أن التحسينات التى أدخلت حديثا فى وسائل المراقبة عن طريق الاقمار الصناعية وغيرها من الاكتشافات التكنولوجية العصرية قد تكشف بسهولة الوحدات البحرية المرابطة فوق سطح البحار كما أن استعمال السلاح النووى قد يأتى بنتائج تكنيكية مهمة فوق سطح البحر بعكس ما سيحدث اذا استعمل ضد الملاحة فى قاع البحار ولهذا فالاكتفاء باستعمال السلاح النووى على البحار لن يؤدى الى نتائج فاصلة فى حالة حرب حيث ستكون هذه الاخيرة محدودة الاثر وذات طابع خاص بل سينتج عنها اشتعال حرب أخرى شاملة تشترك فيها القوات الاخرى التابعة للدول المعنية . وفى هذه الحالة ما هو الدور الذى ستقوم به الاساطيل الحربية والتجارية والبوارج والغواصات النووية والغير نووية ؟ لن نجد ردا لهذا السؤال فى الكتاب فقد اكتفى المؤلف بطرح المشكلة متعللا بأنه لا يوجد احد يمكنه أن يوصف حالة العالم الذى سيجرى فيه هذا التبادل الاول فى الاسلحة النووية الهجومية .

لهذا يفترض الكاتب بأن الولايات المتحدة ستواصل لمدة طويلة سياستها التى تهدف الى ايقاف التوسع الشيوعى سواء كان هذا التوسع سوفيتيا أو صينيا كما أن الدول الشيوعية الكبرى ستواصل مجهوداتها لايجاد الفرص التى تسمح لها بنشر عقيدتها على أوسع نطاق ممكن ويشمل اكبر عدد من سكان العالم .

وان كانت هذه الحالة ستؤدى الى حرب كبيرة مثل حرب الفيتنام أو حرب كوريا أو الى تدخلات ذات أهمية تناسب الظروف والمكان والوقت كما

حدث فى لبنان وفى بحر الكاريبى يرى الكاتب أن أهم قطاع فى الأرض هو المحيط الهادى ويعلل ذلك بان تدخل القوات البحرية لن يكون ممكنا الا فى حدود ضيقة نسبيا بين الجبهة الاوربية أى فى دائررة القطب الشمالى أو فى البحر الابيض المتوسط فى افريقيا وامريكا اللاتنية . وفى هذه الحالة لن يكون لهذه التدخلات المحدودة أثر فاصل على المبادىء التى تتحكم اليوم فى القوة البحرية بعكس ما هو الحال فى آسيا حيث أن المحيط الهادى يسمح بعمليات بحرية واسعة النطاق ».

دور الصين الشعبية

فى العلاقات الدولية

ويكتب المؤلف أن تصميم الصين على تطبيق سياستها مع ممارسة الضغط على آسيا ومن ناحية أخرى تصميم الولايات المتحدة من ناحيتها على معارضة هذه السياسة قد يؤدى الى حدوث مواجهة صريحة مباشرة وذات طابع بحرى بين الدولتين الكبيرتين . ويرى الكاتب أن الصين الشعبية سيكون لها دور مهم تقوم به فى محيط العلاقات الدولية خلال السنوات المقبلة .

فهو يلاحظ ان اخطر المواجهات التى حدثت بين العالم الغربى والعالم الشيوعى كان مسرحها القارة الآسيوية وكان على الغرب أن يختار بين حلين لا غير : أما أن ينسحب ويترك الصين تحتل البلاد التى استعمرها فى الماضى أما ان يستعين باسلحته النووية لقمع التوسع الصينى قمعا جزريا . ولكن الغرب لم يختار احد الحلين بل فضل الدخول فى حروب تقليدية من الممكن التوقع بانها ستتكرر فى المستقبل القريب .

ومن المعتاد أيضا عند التنوية بقوة الصين اغفال قوتها البحرية . وهذا فى نظر الكاتب خطأ فهذه القوة البحرية وان كانت متواضعة فى الوقت الحاضر تملك بالرغم من ذلك امكانيات دفاعية لا بأس بها . وقد اثبت الصينيون الشيوعيون مهارتهم وهم يواجهون الصينيين الوطنيين فى البحر كما يملكون القدرة على التفكير السريع اللازم لعمليات وضع الالغام . وكما يقال عن السوفيت أن الصينيين يعتمدون على كبر مساحة بلادهم وبالتالى على القذائف ذات القواعد البرية أكثر مما يعتمدون على قوة غواصات نووية قد تكلفهم أثمانا باهظة . ولكن يجب عدم اغفال الافتراض بأن الصينيين قد يهيئوا قواتهم بعدد محدود من الغواصات النووية حتى يتم لهم تشغيل أجهزة قواعدهم البالستيكية ذات المسافات البعيدة ».

وتعتبر الغواصات والالغام ضمن الوسائل الحديثة التى يسهل التستر عليها فى حالة التدخل الغير مباشر حيث أنه من العسير التعرف على جنسية غواصة أو بارجة وضعت الغاما فى مكان ما . كما أن الدولة الكبرى قد تنفى عنها تهمة التدخل بحجة انها قد أهدت الدولة المحاربة الباخرة وأن البحارة الذين يعملون عليها ما هم الا « متطوعين » ».

ان لتنمية الاسطول الحربى الصينى اذن اثار مهمة على قيادة العمليات البحرية فى المحيط الهادى .

فهو يملك القدرة على احداث اضطرابات ووضع حد للهدوء والامن الذى تراه الملاحة الامريكية فى هذا المحيط . وحتى يمكن حصر الخلافات التى قد تنشب داخل حدودها المحلية وعدم تصعيد الحرب يجب أن لا تؤدى الاشتباكات البحرية الى نصر كامل أو الى هزيمة منكره . ومعنى ذلك ان الحرب البحرية قد تكون وسيلة للمحافظة على توازن القوات فى نظير تحملها خسائر جسيمة أو تسجيل نصر اكيد على مستوى محلى . وحتى هذه الساعة أن المواصلات البحرية بين الدولتين المتحاربتين فى الفيتنام ما زالت مفتوحة أمام الطرفين فالامريكيون يمكنهم أن يستعينوا بالطريق البحرى لنقل معداتهم وضمان أسس منطقهم الاستراتيجى الخاص كما فى مقدور السفن التجارية ان ترسو فى موانى الفيتنام الشمالية . وقد تبدو هذه الحالة غريبة ولكن الحقيقة أن كلا من الدولتين المتحاربتين

تجد فى هذا الوضع ما يناسب مصالحها . ولكن ماذا سيحدث لو أن البوارج الحربية والتجارية الامريكية لاقت صعوبة فى مواصلة طريقها البحرى أو واجهت هجومات من طرف قوات بحـــرية معادية . كيف سيكون رد الفعل فى هذه الحالة ؟

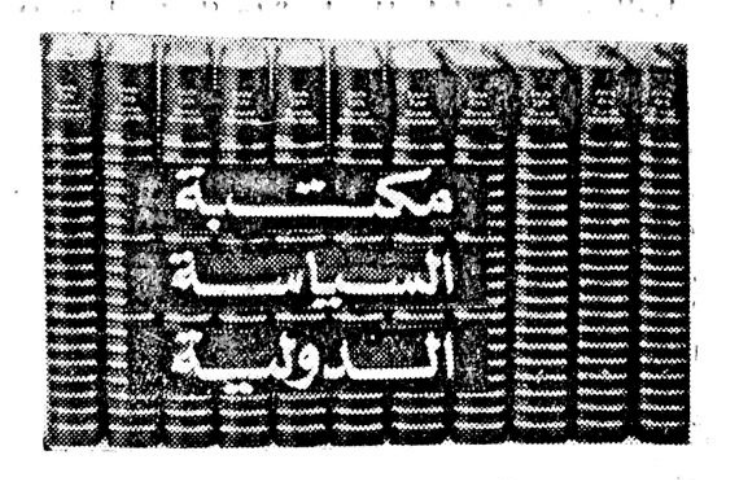
ان موقف الصين تجاه مشاكل المحيط الهادى لها اذن قيمة فاصلة وان كانت دفاعية صرفة وقد تناسب الوسائل المستعملة حاليا فى هذا البحر الوضع القائم خلال السنوات المقبلة . أما اذا كان هذا الموقف عدائيـــا يجب أن تتكيف هـــذه الوسائل بالظروف التى جدت . وفى هذه الحالة بالذات سواء بقيت الدول الغربية الكبرى — وفى مقدمتها الولايات المتحدة — فى القارة الاســيوية أو انسحبت ان نصيب القـــوة البحـــرية فى الاستراتيجية العامة سيزداد أهمية وسينتج عنه زيادة فى عدد الوحدات على اختلاف أنواعها وقد يستدعى أيضا الامر تحسين تجهيزهـــا كمـــا سيستوجب تعزيز وتدعيم القوات التى تملكهـــا استراليا وزيلانده الجديدة واليابان وربما أيضـــا الهنـــد ».

وبالطبع سيفرض هذا التجديد فى القوة البحرية تخصيص اعتمادات ضخمة لن تقدر عليها معظم الدول المعنية . الا بمراجعة شاملة لميزانيتها وعلى حساب أوجه نشاط أخرى ستقتطع منهـــا هـــذه المبـــالغ ».

ان القوة البحرية تهدف قبل كل شىء الى اثبات وجود من يملكها وهو اثبـــات قد يكون له آثار نلمسها فى عدة ميادين كما أنه قد ينتج عنه مزايا على مستويات عديدة : اقتصـــادية وثقافيـــة ودبلوماسية وعسكرية . ولكن ارتفـــاع تكاليف المعدات يقف عائقا أمام معظم الدول . وفى الوقت ذاته ان امكانيات استغلال البحار التى ستصبح حقيقة ملموسة فى عهد قريب وتزايد أخطار نشوب خلافات بين الدول ســتجعل هـــذه التكاليف ضرورية . فالدول الكبرى تنزف ميزانيتها فى سبيل المحافظة على هذه القوه البحرية وفى الوقت ذاته أنه فى قدرة وحدات بحرية صغيرة اذا وضعت فى أماكن معينة من العـــالم أن تشـــل حركة مرور البواخر ذات الحجم الكبير أو أن تحرم عليهـــا العبور أو أن تطالب بثمن باهظ فى نظير التخلى عن حيادها أو فى نظير تقديم مساعدة .

تلك هى النتائج التى استخلصناها من الكتاب بصرف النظر عن اعتبارات ذات طابع فنى حول القيمة المقارنة بين أنواع البواخر والاجهـزة . وتؤدى هذه النتائج فى نظر المؤلف الى التفكير فى أن العامل الاساسى الذى جد فى عصرنا هذا هو أن القوة البحرية ستفقد يوما ما حريتها الذاتية التى تمتعت بها حتى الان . وان كان الهـــدف الاساسى للقوة البحرية هو امتلاك اسطول قادر على العمل يجب أن يدمج هذا الأخير داخل مجموع القوات المسلحة فيما يخص الاسطول الحـربى ومجموع الاقتصاد الوطنى فيما يخص الاسطول التجارى . كذلك يجب أن تشمل الاستراتيجية العـــامة البحر والجو والبر فى آن واحد لمواجهة المستقبل المجهول .

ويكتب المؤلف : « لعدة أسباب يبدو أن العشر سنوات المقبلة ستكون حافلة بالتغيرات الخاصة بطريقة اســـتعمال البحـــار كما ستشهد ظهور تشريع خاص ينظم حق استعمال البحـــار . ان النظام الدولى التقليدى الذى تميز بنوع من الحرية وبعدم وجود تشريع على مستوى القوميات لن يدوم فى عصر التكنولوجيا الحـــديثة وان كانت البحار قد بدأت تعرف بدورها التأميم ويبدو حاليا أن الشروع منذ الآن فى تدويل عدة ممرات ومراكز بحرية وعـــدد كبير من الموارد البحرية سيصبح عن قريب أمرا ضروريا وأن كان لا يمكن حاليـــا وضـــع وتطبيق نظام دولى على المحيطات وقاع البحار وأن الوقت ما زال يسمح بوضع حـــدود لاستعمال البحار خارج الميـــاه الاقليمية بهدف انشاء قواعد عسكرية » (•)



التكامل الذرى فى أوروبا

— SCHEINMAN, LAURENCE.

— EURATOM : NUCLEAR.

INTEGRATION IN EUROPE.

— NEW YORK, MAY, 1967.

الجماعة الاوروبية التى تشترك فى عضويتها كل من فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج تضم ثلاثة فروع ، أقدمها الجماعة الاوروبية للفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الاوروبية ثم الجماعة الذرية الاوروبية ، والاخيرتان توأمان . بدأ التحضير لولادتهما فى مؤتمر فينا سنة١٩٥٥ وتحددت ملامحهما القانونية فى معاهدة روما سنة ١٩٥٧ . وكان ظهورهما الى الوجود دفعة لحركة الوحدة الاوروبية التى أصيبت بنكسة مؤقتة عندما اعترضت فرنسا سنة ١٩٥٤ على مشروع الرابطة الدفاعية الاوروبية .

والكتاب الذى نعرض له تأليف استاذ مساعد للعلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا توفر على

٣٢٤ أزمة الرابطة ضمن بحث أوسع . وقد دراسة أزمة الرابطة في ثلاثة فصول يتحدث تناول أزمة الرابطة في ثلاثة فصول يتحدث أولها عن مهام الرابطة وتنظيمها .

ويتحدث ثانيها عن العوامل التي ترجع اليها أزمة الرابطة ، أما الفصل الثالث فيفصل أحد هذه العوامل على ضوء نظرية التكامل .

مهام الاوراتوم وتنظيمها :

أما الهدف العام من قيام الاوراتوم هو توفير الظروف المناسبة لظهور صناعات ذرية أوروبية وكفالة تطورها السريع . ولتحقيق هذا الهدف تتولى الاوارتوم المهام التالية :

أولا : تقوم الاوراتوم وتشجع الابحاث الاساسية والتطبيقية في مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية وذلك من خلال التنسيق بين برامج الابحاث القومية والقيام ببرنامج مستقل للابحاث الذرية تحت اشرافها . هذا البرنامج الذى تضمه خطط يجرى اعدادها كل خمس سنوات . وقد نفذ منها اثنان حتى سنة ١٩٦٧ .

ثانيا : تعمل الاوراتوم على توفير المعلومات الذرية لكافة الدول الاعضاء وتعميم استخدامها. وتبدو صعوبة تحقيق هذا الهدف عندما تنتج هذه المعلومات من مشروعات تعاقدت الاوراتوم مع المؤسسات الخاصة على القيام بها . اذ تحرص هذه المؤسسات على احتكار ما تعتبره سرا من اسرار الصناعة .

ثالثا : كما تعمل الاوراتوم على تحقيق سوق مشتركة في كل من المنتجات والمواد ورءوس الاموال والعاملين في ميدان الطاقة الذرية . وقد قام بالفعل سوق مشترك في الخامات والمواد الذرية بخطوة واحدة في عام ١٩٥٩ . وتحقق سوق مشترك لعنصر العمل منذ سنة ١٩٦٢ . ولكن التبادل الحر لرءوس الاموال في ميدان الطاقة الذرية لم يتحقق بعد .

رابعا : ولان الاوراتوم قد قامت في وقت شعرت فيه أوروبا بما يمكن تسميته بأزمة طاقة فلقد صار من المهام الاساسية للاوراتوم العمل على توفير الخامات والمواد الذرية اللازمة للدول الاعضاء عن طريق عمل العطاءات اللازمة لاستيرادها والرقابة على التداول منها بين الدول الاعضاء . لهذا الغرض قامت وكالة خاصة لتوفير المواد الذرية للدول الست تعرف بوكالة الامداد التي تفرض الرقابة على كافة الخامات والمواد الذرية المتداولة ، سواء كانت منتجة في احدى الدول الست أو مستوردة من خارج مجموعة الدول الاعضاء . وذلك باستثناء الخامات والمواد المخصصة للاغراض العسكرية ويقال ان هذا الجانب هو احد الوظائف الهامة التي برز فيها نشاط الاوراتوم ونجاحها .

خامسا : العلاقات الخارجية :

واخيرا فان الاوراتوم تمارس علاقات خارجية تعتبر من معالم طابعها فوق القومي فلجنة الرابطة تستطيع الدخول في اتفاقات مع أى طرف ثالث سواء كان دولا أو منظمات دون استلزام موافقة مجلس الوزراء طالما أن الاتفاق المبرم لا يتضمن أعباء مالية . أما اذا تضمن الاتفاق أعباء مالية فلابد من الحصول على موافقة أغلبية موصوفة في مجلس الوزراء وقد دخلت الرابطة بالفعل في اتفاقات مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا كما دخلت في علاقات مع كل من المنظمة الاوروبية للابحاث الذرية والوكالة الاوروبية للطاقة الذرية . الا أن الرابطة لم تدخل في علاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب صعوبات سياسية مردها اصرار الدول الشيوعية على أن الاوراتوم امتداد لحلف شمال الاطلنطي .

ومن المهم أن نلاحظ أن نشاط الاوراتوم مقصور على الاستخدام السلمى للطاقة الذرية ولا يمتد اطلاقا الى ميدان الاستخدامات العسكرية للطاقة الذرية . وقد كانت هناك محاولات حين كانت الرابطة موضوعا لمفاوضات تحدد نشاطها ، لمد نشاط الرابطة الى الميدان العسكرى الا أن هذه المحاولات قد فشلت بسبب المعارضة القوية التي واجهتها وخصوصا من جانب فرنسا .

وعندما كان المتفاوضون من الدول الست يبذلون جهودهم للوصول الى اتفاق حول قيام كل من السوق المشتركة والاوراتوم كان هناك عديد من العوامل يوحى بأن تجربة التكامل الذرى هذه ستحقق لاوروبا الغربية الكثير ليس في

ميدان التعاون الذرى وحده وانما فى ميدان التوحيد السياسى ايضا .. من هذه العوامل :

أولا : أن ميدان الطاقة الذرية ميدان جديد . ليست به مصالح قومية راسخة يصعب التوفيق بينها . على عكس الميدان الاقتصادى أو حتى ميدان الفحم والصلب . الا أن هذا العامل قد أثبت عدم صحته فيما بعد بسبب عمل فرنسا على انشاء قوة ذرية مستقلة واحجام المؤسسات الصناعية الخاصة فى ألمانيا الغربية عن قبول أى اشراف من جانب سلطات الرابطة على نشاطها عندما يتصل بميدان الطاقة الذرية .

ثانيا : مشكلة مصادر الطاقة فى أوروبا : فالخوف فى أوروبا من ازدياد الحاجة الى مصادر الطاقة فى الوقت الذى لا يزيد فيه انتاج الفحم بالشكل الملائم ، كما أن احتمال الحصول على بترول الشرق الاوسط الذى تعتمد عليه أوروبا ليس قائما دائما . فهناك حاجة الى استيراد كميات متزايدة من مصادر الطاقة من البترول والفحم .. وهذا يلقى أعباء باهظة على موازين المدفوعات . لهذا نظرت الدول الاوروبية بأمل الى استغلال الطاقة الذرية فى الاغراض الصناعية الا أن التكاليف الباهظة لانتاج الكهرباء الذرية فضلا عن فيضان مصادر الطاقة الذى واجهته أوروبا بعد قيام الاوراتوم قد قلل من أهمية الرغبة فى الحصول على الكهرباء الذرية .

ثالثا : الوفورات الهائلة التى يحققها التعاون الذرى بين الدول الست اذا ما قورنت بالنفقات الهائلة التى لابد من أن تتحملها كل دولة اذا قامت بالابحاث الذرية — خصوصا الاساسى منها — باستعمال مواردها القومية وحدها .

تنظيم الرابطة الذرية الاوروبية (الاوراتوم) :

وقبل ان يتم اندماج المنظمات الثلاث التى تكون المجتمع الاوروبى فى العام الماضى كان يتبع الاوراتوم — سبعة فروع . اثنان منها فقط هما اللذان يمارسان دورا هاما فى تقرير سياستها وهما اللجنة ومجلس الوزراء بالاضافة الى هذين الفرعين هناك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل جماعات المصالح المرتبطة بنشاط الاوراتوم وهناك اللجنة العلمية والفنية وهى تبحث المسائل العلمية الصرفة فى أعمال الرابطة ثم اللجنة الاستشارية للبحث الذرى التى تناقش الاتجاهات العامة فى برامج الرابطة . واخيرا هناك كل من محكمة العدل التى تنظر القضايا المقدمة من اللجنة التنفيذية أو المجلس الوزارى أو الدول الاعضاء أو المؤسسات والافراد الذين يمنحهم اتفاق انشاء الرابطة الحق فى ذلك ثم البرلمان الاوروبى ، ومهمته ، كسائر هذه الفروع ، مجرد مهمة استشارية . وجدير بالذكر أن اختصاص كل من محكمة العدل والبرلمان الاوروبى لا يقتصر على الاوراتوم بل يشمل أيضا كلا من السوق المشتركة والرابطة الاوروبية للفحم والصلب . وقد تقدمت الاشارة الى دور وكالة الامداد التى تتبع اللجنة .

ويتوقف نجاح الرابطة الى حد كبير على نوع العلاقة التى تربط اللجنة بمجلس الوزراء . فكلما اتسمت هذه العلاقة بالانسجام والتناسق كلما كان حظ الرابطة من النجاح أعظم ، أما عندما ظهرت عوامل الصراع ، فان هذا كان بداية تعثر أعمال الرابطة .

أن اللجنة تمثل السلطة التنفيذية فى الرابطة . وهى تقابل اللجنة التنفيذية فى السوق المشتركة، والسلطة العليا فى الرابطة الاوروبية للفحم والصلب . قبل أن تندمج المنظمات الثلاث فى العام الماضى وتتكون لجنة واحدة لادارة نشاط الجماعات الاوروبية الموحدة وهى اللجنة التى يرأسها المسيو جان راى البلجيكى . وكانت لجنة الاوراتوم تتكون من خمسة أفراد يمثلون الدول الاعضاء باستثناء لكسمبورج التى ليس لهابرنامج ذرى قومى مستقل . وتتولى اللجنة التأكد من تطبيق أحكام اتفاقية روما المنشئة للرابطة ، تنفيذ ما يعهد المجلس به اليها من اختصاصات ، تقديم التوصيات والاراء فى الحالات المنصوص عليها فى الاتفاقية ، كما تمثل الرابطة فى الاتصالات الخارجية .

والمجلس الوزارى يشبه السلطة التشريعية فى الرابطة . فهو السلطة المسئولة رسميا عن تحديد سياسة الرابطة . ويضم المجلس ممثلين لكافة الدول الاعضاء وتشمل اختصاصاته اتخاذ

كل الخطوات اللازمة للتنسيق بين سياسات الدول الاعضاء فى مجالات نشاط الرابطة بطبيعة الحال . ويتخذ المجلس قراراته بالاجماع او الاغلبية الموصوفة أو الاغلبية البسيطة حسب نص معاهدة روما التى ذكرت عددا من الحالات نصت فى نصفها على ضرورة الاجماع . وليس هناك فى المعاهدة تحديد مرحلى للانتقال من الاجماع الى الاغلبية الموصوفة أو البسيطة كما حدث بالنسبة للسوق .

وهناك لجنة من الممثلين الدائمين للدول الاعضاء ، تعمل بمثابة حلقة وصل بين اللجنة والمجلس . وتتولى التحضير مع اللجنة لاجتماعات المجلس ولاشك أن فهم كيفية عمل المجلس لا يكتمل الا بالاحاطة بالدور الذى تلعبه هذه اللجنة .

عقبات واجهت الاوراتوم :

وعندما ظهرت الرابطة الى الوجود بدأت تواجه عديدا من العقبات . ورغم أن هذا وضع طبيعى فى كل تنظيم دولى الا أن العقبات التى واجهت أوراتوم كانت ذات أثر أبعد على تطورها ، بحيث يبدو للكاتب أن يقول أن النتائج المتواضعة التى حققتها أوراتوم حتى اليوم لا تبرر اطلاقا الشكل المستقل الذى ظهرت فيه، وانه كان من الممكن الوصول الى نفس النتائج من خلال أحد فروع أى من التنظيمين الاخرين فى الجماعة الاوروبية . وفيما يلى ايجاز لهذه العقبات .

أولا : مضمون الطاقة : ظهرت أوراتوم فى وقت واجهت فيه أوروبا أزمة طاقة ، كانت هناك خشية من الاعتماد المتزايد على البترول بما يتضمنه هذا من أعباء متزايدة بالنسبة لموازين المدفوعات فضلا عن عدم ضمان الحصول على البترول باستمرار كما اثبتت ازمة السويس . فىوقت أخذت فيه احتياجات أوروبا من الطاقة فى التزايد بسبب النمو الصناعى . وقد أثبت مؤتمر الامم المتحدة الاول للاستعمال السلمى للطاقة الذرية امكانية استخدام الطاقة الذرية فى توليد الكهرباء اللازمة لكثير من الصناعات . فاذا كانت ازمة السويس قد اثبتت ضرورة تنويع مصادر البترول فانها أثبتت أيضا الحاجة الى الاعتماد على مصادر طاقة جديدة ، وكانت الطاقة الذرية ، كما اشار مؤتمر الامم المتحدة تهنى بمستقبل أفضل فى هذا المجال .

الا انه منذ ظهرت أوراتوم أخذت أزمة الطاقة فى الاختفاء . واجهت أوروبا فائضا من الفحم وانخفضت أسعار البترول كما قد صار من المشكوك فيه أن يتم انتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الذرية بنفقات تقل عن نفقات الحصول على الكهرباء من المصادر التقليدية .

ثانيا : التباين بين الدول الاعضاء : أن التباين بين الدول الاعضاء قد شكل عاملا هاما معوقا لنشاط الاوراتوم . ويتمثل هذا التباين فى الفرق بين الامكانيات والمصالح الذرية لكل دولة عضو.

فمن حيث الامكانيات ، من القوة البشرية ، والاستثمارات ونطاق البرامج الذرية يوجد فارق واسع بين ما تملكه فرنسا من ناحية وما تملكه الدول الاخرى مجتمعة من ناحية أخرى . فعلى حين بلغ عدد العاملين فى الصناعات الذرية فى فرنسا سنة ١٩٦٤ حوالى ٢٦ ألفا فانه بالرغم من عدم وجود احصاءاتدقيقة عن الدول الاخرى الا أنه من المسلم به أن عدد العاملين فى صناعاتها الذرية مجتمعين لا يصل الى هذا الحد . كما أن المفاعلات الذرية الاربعة التى تملكها فرنسا تقدم تسهيلات تمثل ما تقدر الدول الاخرى مجتمعة على تقديمه فضلا على أن استثمارات فرنسا فى الميدان الذرى بلغت عام ١٩٦٤ حوالى ٤٠٠ مليون جنيه بينما لم تجاوز استثمارات الدول الاربع الاخرى نصف قيمة الاستثمارات الفرنسية .

وتتباين درجة اهتمام كل دولة عضوبالرابطة. ان هذا الاهتمام يبلغ اقصاه فى حالة كل من هولندا وبلجيكا . فبسبب ضعف امكانيات كل منهما منفردة فى الميدان الذرى فان اعتماد أى منهما على الرابطة يبلغ مستوى مهما . فالرابطة تمثل بالنسبة للدولتين فرصة للمساهمة فى بعض ميادين البحث والصناعة الذرية بل وللمشاركة فى توجيه السياسات الذرية على مستوى دولى.

أما ايطاليا فالرابطة تهمها بقدر عملها على توفير الطاقة الذرية بنفقات بسيطة تلائم نموها

الصناعى ، كما انها ترى فى نشاط الرابطة فرصة لتضييق الهوة الذرية التى تفصلها عن كل من فرنسا وألمانيا الغربية خصوصا وأن ظروف ايطاليا السياسية المتقلبة قد أخرت تنفيذ خطتها الخمسية الثانية للتنمية الذرية ، وأن ضعف القيادة التنفيذية للجنة الايطالية للطاقة الذرية قد زاد من تعثر خطوات ايطاليا فى هذا الميدان الهام .

وقد طرأ تغير ملحوظ على موقف جمهورية المانيا الاتحادية . فلقد كانت تؤيد فى البداية نشاط الرابطة وذلك لاعتبارات سياسة واضحة فألمانيا عن طريق عضويتها فى الرابطة تستطيع أن تبدأ من جديد مساهمتها فى ميدان الطاقة الذرية ودون أى اعتراض الا أنه عندما بدأ نشاط الرابطة فعلا أصبح موقف الصناعة الالمانية من الرابطة هو العقبة الاساسية فى سبيل تنمية العلاقات بين المانيا الاتحادية والرابطة . فالصناعة الالمانية لا ترحب باى تدخل من جانب اى سلطة عامة فى شئونها سواء كانت هذه السلطة العامة هيئة حكومية او تنظيما دوليا . وهكذا انحصرت اهتمامات المانيا فى الرابطة فى كونها مجالا يساعد على اجراء بعض البحوث الاساسية فى الميدان الذرى فضلا عن أمكان الحصول منها على بعض المساعدة فى مجالات معينة للاستخدامات السلمية للذرة ، لا تقتضى تدخلا لتوجيه الصناعة الالمانية . ومثال ذلك استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض الطبية .

واذا كانت الجمهورية الرابعة فى فرنسا قد أظهرت بعض الترحيب بقيام الرابطة فان الجمهورية الخامسة لم تظهر أى استجابة سارة لنشاط الرابطة بل وقد ارتفعت بعض الاصوات التى تؤكد عدم جدوى الرابطة لفرنسا ويرجع ذلك الى طغيان الاعتبارات العسكرية على البرامج الذرية الفرنسية . وهذا يجعل امكانية التعاون مع الرابطة مقصورة على مجال محدود جدا وهو مجال الابحاث والتطبيقات التى لا تمت للجانب العسكرى بصلة فهنا اذ يؤدى تركيز فرنسا على الجوانب العسكرية الى قصور الاعتمادات المخصصة لهذا المجال السلمى ، يفيد الاشتراك فى الرابطة فى امكان الحصول على المساعدات اللازمة لاجراء بعض البحوث لاستعمال الطاقة الذرية فى المجالات غير العسكرية .

ثالثا : القومية الذرية : ان حرص كل دولة على التمسك بسيادتها القومية فى الميدان الذرى واحجامها فى كثير من الاحيان عن السماح للرابطة بممارسة بعض اختصاصاتها التى قد ترى فيها مساسا بهذه السيادة ومع المبالغة فى هذا الاتجاه . هذا الحرص كان عاملا هاما اثر على نشاط أوراتوم . ولان الرابطة شغلت حتى سنة ١٩٦٠ بمشكلات بنائها التنظيمى فضلا عن ضعف قيادتها التنفيذية فان أثر هذا العامل القومى لم يأخذ فى الظهور بشكل واضح الا منذ سنة ١٩٦٠ وعندما أصبح ايتين هيرش الفرنسى على رأس القيادة التنفيذية للرابطة وهو يناظر فى سعيه لدعم السلطات فوق القومية والترهولشتين الالمانى الامين السابق للجنة التنفيذية للسوق المشتركة .

وقد اتخذت القومية الذرية ثلاثة تعبيرات هامة لاشك فى تداخلها وترابطها فى المجال التنظيمى ، وفى المجال السياسى ، وفى المجال الاقتصادى التجارى .

ففى الميدان التنظيمى ظهر ما يسميه الكاتب بالقومية التنظيمية ويقصد بذلك التعبير تعصب المؤسسات الذرية القومية ضد الرابطة وعزوفها عن السماح للرابطة بممارسة اختصاصاتها والنظر الى أوراتوم على أنها منافس للمؤسسات الذرية القومية وليست جهازا مكملا أو منسقا لنشاطها . هذه الاتجاهات القومية التنظيمية لم تحتكر فرنسا التعبير عنها وانما عبرت عنها المؤسسات الذرية فى الدول الاخرى كذلك وانما كان دور فرنسا هنا أوضح وأظهر بسبب المستوى الفرنسى المتقدم فى الميدان الذرى ولقد تمثلت هذه الاتجاهات فى سعى الدول الاعضاء الى تضييق الفرصة أمام الرابطة فى الحصول على عدد كاف من العلماء والفنيين الاكفاء وذلك بتقليل وظائفهم الى أدنى حد وبالتقتير فى منح الاعتمادات اللازمة لتوفير عوامل الاغراء المادى لهم . وذلك من خلال اعتماد المجلس الوزارى لميزانية الرابطة . وهكذا أصبحت الرابطة أقل قدرة من الدول الاعضاء على اجتذاب هؤلاء العلماء الاكفاء الى العمل فى المؤسسات التابعة لها . كما أن التحفظات الفرنسية ، والتى أيدتها الدول الاخرى ، والتى وردت على اختصاص الرابطة فى رقابة انتاج المواد المشعة فى الدول الاعضاء والتفتيش على استخدامها . هذه التحفظات

٤٣٨ تعبير ايضا عن هذه الاتجاهات القومية التنظيمية (*)

على أن أبرز ما يوضح اثر القومية السياسية على توجيه نشاط الرابطة تلك المواجهة التى حدثت سنة ١٩٦١ بين الحكومة الفرنسية فى جانب وايتين هيرش رئيس لجنة الاوراتوم فى جانب آخر . تلك المواجهة التى تشبه كثيرا ذلك الصدام الذى حدث فى النصف الثانى من سنة ١٩٦٥ بين الحكومة الفرنسية أيضا ووالتر هولشتين رئيس اللجنة التنفيذية للسوق المشتركة . وقد فقد كلاهما منصبه بسبب هذه المواجهة التى تمثل فى الحالتين الصراع بين الاتجاهات القومية والاتجاهات فوق القومية فى المجتمع الاوروبى .

فلقد اقترحت اللجنة فى سنة ١٩٦١ الاشتراك مع الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة فى اقامة ثلاثة مفاعلات ذرية منهما اثنان على الطراز الامريكى وثالث على الطراز البريطانى بدعوى أن هذا يوفر للرابطة بعض نفقات ابتداء التشغيل، وكذلك الوقود اللازم لبعض مشروعاتها كما يوسع من نطاق المعرفة الذرية الاوروبية . ولما كان لا يوجد فى ميزانية الرابطة اعتمادات جاهزة للتعاقد على الاشتراك فى بناء هذه المفاعلات مع الحكومتين الامريكية والبريطانية فقد اقترحت اللجنة تحويل بعض اعتمادات برنامج السنوات الخمس لخدمة هذا الغرض الا أن الحكومة الفرنسية قد اعترضت بشدة على هذا المشروع على أساس انه يضعف امكانية تطوير تكنولوجيا ذرية أوروبية مستقلة كما أن تنفيذه من ناحية أخرى سوف يعنى أن لجنة الاوراتوم قد تحولت الى واجهة تختفى من ورائها المصالح التجارية والسياسية الامريكية والبريطانية . وبالاضافة الى هذا كله فقد اعترضت فرنسا على تمويل هذا المشروع بتحويل بعض اعتمادات برنامج السنوات الخمس اليه . فهذه الاعتمادات موجهة لاغراض معينة ولا يجوز التحول عنها الا باجماع الدول الاعضاء . على أن الدول الاعضاء الأخرى قد انتصرت لوجهة نظر اللجنة بالرغم من الاحتجاجات الفرنسية واعتمدت لمشروع اللجنة مبلغ ٣٢ مليون جنيه .

هذه المواجهة كانت تعنى الكثير بالنسبة للحكومة الفرنسية . واهم ما تعنيه أن السلطة فوق القومية التى تمثلها اللجنة قد أصبحت فى مركز أقوى من أى دولة عضو على حدة وفى مسألة هامة تعكس الى حد ما موقف الرابطة من المصالح الاقتصادية والسياسية الاجنبية واذا كانت اللجنة قد فازت فى هذه المواجهة بسبب انتصار الدول الخمس الاخرى لوجهة نظرها فان عدم ترشيح فرنسا لايتين هيرش رئيسا للرابطة بعد انتهاء مدته كان يعنى انتقاما فرنسيا من الاتجاهات فوق القومية التى عبر عنها كما أن اللجنة التنفيذية للرابطة لم تعكس منذ ذلك الحين أى موقف متصلب فى مواجهة الاتجاهات القومية المتطرفة — فى رأى الكاتب — للحكومة الفرنسية (*)

أن هذه المواجهة لم تكن المظهر الوحيد لمقاومة الدول الاعضاء لنمو اختصاصات اللجنة ولتمسكها بمصالحها القومية حتى وأن كان ذلك عقبة فى سبيل تطور نشاط الرابطة . فان المناقشات التى دارت سنة ١٩٦٤ حول اعادة تخصيص اعتمادات برنامج السنوات الخمس الثانى ، هذه المناقشات قد عكست بالاضافة الى حرص كل دولة على سيادتها الكاملة تنظيميا وسياسيا واقتصاديا ، سائر العوامل الاخرى التى تحكم نشاط الرابطة ، من تغير مضمون الطاقة واختلافات بين مراكز الدول الاعضاء وضعف القيادة التنفيذية للرابطة .

وقد دعا الى اعادة النظر فى تخصيص اعتمادات برنامج السنوات الخمس الثانى ارتفاع نفقات بعض المواد الذرية مما جعل مستحيلا تنفيذ البرنامج فى حدود الاعتمادات السابقة وقد اظهرت الخلافات التى نشبت بين الدول الاعضاء حول هذا الموضوع تمسك كل منها بمصالحها الاقتصادية والسياسية وعدم استعدادها للتنازل عن موقفها المتصلب بسهولة . حتى ولو كان فى هذا التنازل ما يحقق مصلحة الرابطة ككل .

لقد أثارت الحكومة الفرنسية عند مناقشة ما تقترحه من تعديلات كل ماتراه من عيوب بخصوص نشاط الرابطة . فهاجمت ما ترى انه سوء استعمال من الرابطة لمواردها ، وذلك بالاهتمام بعدد كبير من المسائل اهتماما سطحيا وباغفال المطالب الاساسية بعيدة المدى والاهتمام بالمسائل سريعة النفع قصيرة المدى . أن فرنسا قد دعت صراحة الى وجوب التركيز على عدد

من المسائل الاساسية التى تمكن أوربا من تحقيق استقلالها عن التبعية الامريكية وتطوير تكنولوجيا خاصة بها ولاشك أن هذا الاهتمام بالاساسيات وبالمسائل بعيدة المدى يلائم بلدا كفرنسا هو اكثر بلاد الرابطة تقدما فى ميدان النشاط الذرى».

ولقد وقفت الحكومة الايطالية على طرف نقيض من المطالب الفرنسية فنادت بأن يكون التركيز على حل المشكلات التى تحقق نفعا سريعا وتحل بعض المصاعب القائمة أمام الصناعة الاوروبية. وبطبيعة الحال فان موقف ايطاليا كان انعكاسا لتخلفها الصناعى النسبى اذا قورن بالمستوى الصناعى المتقدم فى كل من المانيا الاتحادية وفرنسا . وقد هاجمت ايطاليا توجيه الاهتمام الى المسائل الاساسية بدعوى أنه لا يحقق سوى صالح كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ».

الا أن هذا الخلاف الاساسي بين وجهتى النظر الفرنسية والايطالية قد عاد الى الظهور فى أوائل عام ١٩٦٧ وعرقل الى حد كبير اقرار برنامج جديد لنشاط الرابطة مما اضطر اللجنة الى الاعتماد على الاحتياطى فى تدبير الاعتمادات اللازمة لتسيير نشاط الرابطة معظم العام ».

وقد رأى الكاتب بناء على هذه الاوضاع أن الشكل الحالى للرابطة لن يستمر خصوصا وأن الاندماج الذى حدث الان بالفعل بين فروع المجتمع الاوروبى الثلاثة سوف ينتج آثاره ليس فقط بالنسبة للقيادة التنفيذية للاوراتوم وانما بالنسبة لنطاقها التنظيمى أيضا . فلم يعد من المقبول أن يتطلب الاجماع لاقرار برنامج الابحاث الجديد الخاص بالرابطة خاصة وأن الخلاف بين وجهات النظر وصل الى مستوى لا يمكن التوفيق عنده ».

رابعا : خصائص القيادة التنفيذية :

وقد اسهمت خصائص القيادة التنفيذية للاوراتوم فى الاضافة الى المشكلات العديدة التى تواجهها . ولاشك أن القيادة التنفيذية الواقعية واسعة الافق تقدم باستمرار الصياغة الفنية المناسبة للخروج من صراعات المصالح القومية فى المجلس الوزارى الا أن الذى حدث بالنسبة لاوراتوم أن قيادتها التنفيذية كانت واحدا من اثنين أما قيادة طموحة مغالية فى نزعتها الاوروبية ومتطرفة فى تأييدها للاتجاهات فوق القومية حتى ولو أدى بها ذلك الى الاصطدام بدولة كبرى عضو فى الرابطة كفرنسا ». والنوع الثانى من القيادة الذى وجهته أوراتوم هو قيادة ضعيفة متخاذلة تعجز عن أن تتخذ لنفسها موقفا مستقلا من صراعات المصالح القومية وانما تسمح للاعتبارات السياسية أن تتدخل فى قراراتها

خامسا : طبيعة ومدى الاطار التنظيمى للمساومات : هذا العامل يضيفه الكاتب فى الفصل الاخير الذى يتحدث عن تجربة الاوراتوم على ضوء نظرية التكامل ولنحاول أن نعرف المقصود بمدى وطبيعة الاطار التنظيمى للمساومة فمن حيث المدى فاننا حين نقارن بين درجة اتساع الاطار التنظيمى للمساومات فى الفروع الثلاثة للمجتمع الاوروبى سنجد أن الجماعة الاقتصادية الاوروبية .E.E.C أوسعها جميعا فان ميدان نشاطها يتسع لقطاعات عديدة من الزراعة والصناعة والسياسات المالية والنقدية وانتقالات العناصر ».

كما أن الجماعة الاوروبية للفحم والصلب .E.C.S.C تضم أكثر من قطاع . فهى تضم قطاعين على الاقل ومع التبسيط الشديد وهما قطاع الفحم وقطاع الصناعات الصلبية ». كما يمكن القول بأن اختصاص الجماعة الاقتصادية الاوروبية العام والواسع يضم أيضا الاشراف على ميدان الطاقة اللازمة للدول الست والتخطيط لتنفيذها، أيا كان مصدر هذه الطاقة ». وأن الجماعة الاوروبية للفحم والصلب تشرف على مصدر واحد فقط من هذه الطاقة وهو الفحم فضلا عن قطاع الصلب اما أوراتوم فيقتصر اختصاصها على قطاع واحد وعلى مصدر واحد للطاقة ». ماهى أهمية تعدد القطاعات التى يضمها اى تنظيم اقتصادى على المستوى الدولى ؟ أن لهذا التعدد أهميته الكبرى عند تعارض مصالح الدول الاعضاء اذ يؤدى تعدد القطاعات الى اتساع مجال المساومات فى هذه الحالة فتتنازل دولة لاخرى عن مطالبها بخصوص قطاع معين فى مقابل تنازل الثانية عن مطالبها بخصوص قطاع آخر . فتعدد القطاعات هنا يوفر ميزة امكانية تبادل التنازلات عند تعارض المصالح . وهو أمر قائم فى السوق المشتركة وفى الجماعة الاوروبية للفحم والصلب . وظاهر أن تنظيم الاوراتوم لا يتيح توافر هذا العامل بالدرجة الكافية ».

وأما عن طبيعة الأطار الذى تدور فيه المساومة فان الطاقة الذرية ميدان يتميز بسرعة التقدم الفنى والاكتشافات التى تتم اليوم قد تكون الاساس لتقدم فنى واسع فى المستقبل القريب ولفوائد اقتصادية محققة بعد حين . فاذا كان محتملا أن تتنازل دولة عن مطالباتها فى نطاق السوق المشتركة انتظارا لنفع عام يتحقق فى المدى البعيد أو التنازل من الدول الاخرى الاحق ، فان أى دولة عضو فى الاروآتوم تتردد كثيرا قبل تقديم أى تنازل ، بسبب سرعة التقدم الفنى فى ميدان الطاقة الذرية من ناحية ووجود فجوة واسعة تفصل بين مستويات التقدم الذرى بين الدول الاعضاء من ناحية أخرى .

فاهمال الفرصة المتاحة اليوم أو التنازل عنها يعنى توسيع هذه الفجوة القائمة الان .

لهذا فان الدول المتخلفة نسبيا لاترضى بالتنازل للدولتين الاكثر تقدما وهما فرنسا والمانيا الغربية . والدولتان المتقدمتان تعتقدان أن التنازل للدول المتخلفة نسبيا تبديد لموارد الرابطة معيب من الناحية الاقتصادية ومضيع لامكانيات التقدم الفنى الواسع التى يتيحها توفير هذه الموارد لتلبية احتياجات الدول المتقدمة .

مصطفى كامل أحمد السيد

الصين الشعبية والقنبلة الذرية

— MORTON H. HALPERIN.

— CHINA AND THE BOMB.

— NEW YORK, 1966.

فى هذا الكتاب يتعرض الكاتب لعدة عناصر جوهرية تتعلق بتملك الصين الشعبيه للقوة الذرية واستمرارها فى تدعيم وتطوير قدراتها فى هذا الميدان وانعكاسات ذلك على الجوانب المختلفة لسياسة الصين الدولية .

يناقش المؤلف فى البداية العلاقة بين ما تصرح به الصين وتعلن عنه وبين مواقفها وسلوكها الفعلى فى المجال الدولى ، ثم يعرض لاهداف الصين من التسلح الذرى فيردها الى الحرص على تملك قوة ذاتية رادعة لاى هجوم أمريكى تتعرض له ولتفسير الصين لطبيعة العلاقات الدولية اليوم واعتبارها ان الدولة الكبرى هى تلك التى تملك قوة ذرية خاصة بها ، ثم الى تأييد حركات التحرر القومى وحروب التحرير والرغبة فى تدعيم مكانتها داخل الحركة الشيوعية الدولية . ويعالج المؤلف موقف الصين من معاهدة الحظر الجزئى للتجارب

الذرية ويقدم تفسيراتها لهذه المعاهدة وموقفها الرافض لها .

ويتعرض الكتاب فى النهاية لنقطة خطيرة ودقيقة وهى موقف الاتحاد السوفيتى اذا ما هاجمت الولايات المتحدة الصين الشعبية او اذا ما اتجهت — كما تنادى كثير من العناصر داخل أمريكا — الى تدمير مراكز القوة الذرية الصينية وهى فى مهدها .

فيحلل الكاتب من خلال سلوك الصين ما يفسر مدى استعدادها للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة فيقول أن الصينيين يقيمون بشكل واضح فاصلا بين نظرياتهم حول حتمية الحرب ووجوب استخدام القوة الحربية وبين اتجاههم نحو المواجهة الحربية المباشرة بينهم وبين الولايات المتحدة ، فليس ثمة فى اقوال أو افعال الشيوعيين الصينيين ما يوحى بأن هذا اليوم سوف يجيىء ، فالواقع أن الصينيين قد فعلوا كل ما فى امكانهم لكى يتفادوا مثل هذه المواجهة والتى يمكن أن تؤدى الى حرب ذرية .. ويدلل الكاتب على هذا بقوله ان هذا قد بدأ واضحا فى الازمتين الكبيرتين فى مضايق تيوان فان تصرفهم كان محدودا بالمدفعية وبعض القوارب الخفيفة كما أنهم قد امتنعوا عن ضرب الجزر ، وفى خلال خمسة عشر عاما من الحكم الشيوعى فانهم لم يلجأوا الى القوة العسكرية الا فى المناطق التى هى تاريخيا جزء من الصين ، وفى حالة الحرب الكورية شعروا أن سيطرتهم على الصين سوف تهتز .، أما فى الاعتداء على الهند . فقد جاء استثناء وبشكل محدود واقل مما يمكن أن يجلب انتقاما أمريكيا بالاسلحة الذرية .

أهداف الصين من التسلح الذرى :

على ضوء هذا التقدبم فى تفسير اتجاه الصين فى استخدام القوة الحربية بوجه عام والقوة الذرية بشكل خاص يقرر المؤلف انه فى ضوء هذا فانه يبدو واضحا أن تطوير الصين لقدراتها الذرية مرتبط بالدرجة الاولى بالاغراض الدفاعية وبمركز القوة والتهديد اكثر من ارتباطه بخطط خاصة بالتوسع أو الاستخدام الفعلى للقوة الذرية ، ثم يفصل الكاتب أهداف الصين من سياسة التسلح الذرى فى الاتى :

الردع ضد الهجوم الامريكى :

وقد كان هذا مثار خلاف بين الصين والاتحاد السوفييتى فى اطار العلاقات الثنائية وفى نطاق الحركة الشيوعية الدولية ، فبينما يطالب الاتحاد السوفيتى الصين أن تكتفى بقوة الردع السوفيتى لحماية الصين وبلدان المعسكر الاشتراكى ضد اى هجوم أمريكى فضلا عن أن تعدد المراكز الذرية فيه تعريض السلام للخطر يقرر الصينيون ان مدى المساعدة والضمان الذى تقدمه الاسلحة الذرية للسلام يعتمد على من الذى يمتلك هذه الاسلحة ، فهى حتما ضد السلام اذا ما كانت فى يد الامبرياليين وهى على العكس اذا ما كانت فى يد البلدان الاشتراكية ولذلك فانه من الخطأ القول اطلاقا وبدون تمييز أن خطر الحرب الذرية يزداد بتزايد القوة الذرية ويدللون على هذا بأن الاسلحة الذرية كانت فى البداية احتكارا للامريكيين ثم تملكها الاتحاد السوفيتى فهل تناقص خطر الحرب الذرية أو ازداد بتزايد القوى التى تتملكها من واحدة الى اثنتين ونحن نقول انها قلت ولم تزد ويضيفون بأن تملك الدول الاشتراكية للاسلحة الذرية فيه ضمان ضد الابتزاز الذرى وضمان للسلام ، فثمة صراع عنيف يجرى الان فى العالم ، فى هذا الصراع كلما كانت عظمة القوة التى فى يد المعسكر الاشتراكى كلما كان أفضل ، ومن ناحية أخرى يرى الصينيون أنه مع سياسة التعايش السلمى ومع الالتزام بمعاهدة حظر التجارب الذرية فثمة احتمال كبير لان يصبح الروس اقل استعدادا لاستخدام قوتهم الذرية للدفاع عن الدول الاشتراكية الاخرى ضد التهديد الامريكى .

تأييد حروب التحرر القومى :

وفى الاعلان الذى أصدرته الصين عقب تفجير قنبلتها الذرية « .. ان تملك الصين للاسلحة الذرية هو تشجيع عظيم للشعوب الثورية فى العالم فى نضالها واضافة عظيمة لقضية الدفاع عن سلام العالم .. » فالصينيون يعتقدون أن تأييد حركات التحرر القومى ودفعها هو الطريق الوحيد لانتشار الشيوعية فالنظم الشيوعية لم تقم اطلاقا بالاستيلاء السلمى على سلطة . وقد كان هذا ايضا من عناصر الخلاف السوفيتى

الصينى ، حيث يرى السوفييت ان دفع حروب التحرير واثارتها بالشكل والاسلوب الذى يريده الصينيون فيه احتمال توسع هذه الحروب الى حرب شاملة ، يدافع الصينيون عن اسلوبهم فى تأييد حروب التحرير فيقررون « ... انه فى السنوات الاخيرة اشاع بعض الناس فكرة أن شرارة واحدة من احدى حروب التحرير أو احدى الحروب الثورية سوف يؤدى الى اشتعال عالمى يدمر البشرية بأسرها ... فما هى الحقيقة ؟ ... فعلى العكس مما يشيع هؤلاء الناس فان حروب التحرير التى قامت بعد الحرب الثانية لم تؤد الى الحرب بل ان انتصار حروب التحرير فى بقاع عديدة قد اضعف قوة الامبريالية ودعمت بشكل كبير القوى التى منعت الامبرياليين من شن حرب »

النفوذ داخل المعسكر الاشتراكى :

لا يعلن الصينيون صراحة عن هدفهم هذا وان كانوا يشيرون الى أن معاهدة حظر التجارب الذرية « انما تحاول تدعيم الاحتكار الذرى الذى تملكه القوى الذرية الثلاث وان تقيد أيدى وأرجل الدول المحبة للسلام » . وبناء على هذا فان الصين تربط بين المكانة الدولية والدور القيادى الذى تمارسه فى العالم بمدى ما تملكه من قدرة ذرية « .. فالدولة التى تمتلك كميات واسعة من القنابل الذرية وجهازا كافيا لتوصيلها هى دولة كبرى ، وهى بهذا المخولة لقيادة العالم . والاشراف وتوجيه تلك الدول التى لا تملك قنابل ذرية أو التى لديها عدد ضئيل منها ... » .

ويركز الصينيون كثيرا على موقف فرنسا من سياسة التسلح الذرى فى نطاق التحالف الغربى وتبدى تعاطفا كبيرا تجاه موقفها الرافض للسيطرة الامريكية من خلال تفردها وتفوقها الذرى وامتناع فرنسا عن الارتباط بمعاهدة حظر التجارب الذرية ، وكأن الصين تريد بذلك أن تقيم تماثلا بين موقف فرنسا هذا داخل التحالف الغربى وبين السياسة الذرية الصينية فى نطاق المعسكر الاشتراكى ورفضها « .. الاقتراحات غير المعقولة بجعل الصين تحت الاشراف العسكرى السوفيتى » يشيرون بذلك الى الاقتراح السوفيتى بوضع قوات ذرية فى الاراضى الصينية تحت القيادة السوفيتية . ويقرر المؤلف ان الصينيين لابد قد استنتجوا انه من أجل ان يكون لهم نفوذ متوازى مع نفوذ الاتحاد السوفيتى داخل الكتلة الاشتراكية فلابد لهم من تطوير قدرات الصين الذرية الخاصة وتماثل الصين بين محاولة الاتحاد السوفيتى منع الصين من تطوير هذه القدرة وبين جهود الولايات المتحدة لمنع حلفائها من تطوير قدراتهم الذرية ...

الصين ومعاهدة الحظر الجزئى للتجارب الذرية

اعربت الصين قبل توقيع المعاهدة انها لن توقع معاهدة لا تشترك فى مفاوضاتها ، وقد كان الاعتراض الحقيقى ناتجا عن تقدير الصينيين بأن توقيعهم لهذه المعاهدة ربما يقلل من تأثير تفجيرهم الذرى وبشكل خاص فى آسيا ، غير أن الاعتبارات التى أعلنوها كانت تتلخص فى :

(أ) ان المعاهدة ستكون عذرا يعتذر به الروس لعدم مشاركتهم الصين فى خبراتهم الذرية .

(ب) ان المعاهدة باعتبار عدم حظرها للتجارب تحت الارض سوف تتيح للولايات المتحدة ان تتقدم فى تطوير اسلحتها الذرية .

(جـ) انها احدى صور الاتفاق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

ويضيف الصينيون « ... أن النتيجة الاكثر خطرا ان وقف التجارب الذرية قد يثير معنى زائفا بالامن بين الشعوب ويهدىء من يقظتهم ومن نضالهم فى الدفاع عن السلام ، وقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر عام ١٩٦١ — عن حق — انه قد أصبح واضحا أن عقد معاهدة منفصلة حول عدم استمرار التجارب الذرية فى وقت يستمر فيه العالم الغربى فى ممارسة سباق الحرب يمكن أن يخلق وهما عاما بأن شيئا ما يحدث لمنع الحرب الذرية فى الوقت الذى تدفع فيه القوى الغربية الامور نحو الحرب .. » .

وقد خرج البيان الذى اذاعته الصين عقب توقيع المعاهدة يدافع عن التدمير الكامل الشامل

للاسلحة الذرية ويقترح مؤتمرا لرؤساء حكومات جميع دول العالم وهو الامر الذى ضمنه شواين لاى خطابه الى جميع حكومات الدول يهاجم فيه المعاهدة ويعتبرها أكذوبة ويحث على الاشتراك فى معاهدة تتضمن المواد الاتية :

١ — تعلن جميع دول العالم — الذرية منهـا وغير الذرية — انها لن تستخدم الاسلحة الذرية أو تصدرها أو تستوردها أو تجربها وانها سوف تدمر جميع الاسلحة الذرية الموجودة لديهـا ووسائل ايصالها وسوف تحل كل منشآت بحوث واختبار وانتاج الاسلحة الذرية .

٢ — من أجل الوفاء بالتعهدات السابقة خطوة خطوة يجب اتخاذ الخطوات الاتية أولا :

(أ) فك جميع القواعد العسكرية بما فيهـا القواعد الذرية من الاراضي الاجنبية وأن تسحب من الخارج جميع الاسلحة الذرية ووسـائل توصيلها .

(ب) اقامة مناطق منزوعة السلاح فى آسيا واقليم الباسفيكى بما فيها الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان ومنطقـة منزوعة السلاح فى وسط أوربا وافريقيا وأمريكا اللاتينيـة .

(ج) وقف التجارب الذرية جميعها بما فيهـا التجارب تحت الارض .

٣ — ينعقد مؤتمر لرؤساء حكومات جميع الدول لمناقشة المنع الشامل الكامل وتدمير الاسـلحة الذرية ، واتخاذ الاجراءات السابق ذكرها لتحقيق المنع الشامل خطوة خطوة .

التدخل السـوفيتى فى النزاع بين الصين وأمريكا :

يعالج المؤلف هذه النقطة بكثير من الحـذر والتوازن فيقول انه من الصعب تقييم ما اذا كان الاتحاد السوفيتى سوف يتدخل أم لا فى حـالة هجوم ذرى أمريكى على القـوات الصـينية او الاراضى الصينية . وسوف يعتمد هذا الى حد كبير على طبيعة الهجوم وعلى اى شىء كان ردا عليه ، وعلى مجرى العلاقات فى حينه بين الصين وروسيا ، غير أنه فى أى تفكير فى اسـتخدام الاسلحة الذرية ضد الصين فان على أمريكا ان تفكر جيدا فى امكانية رد الفعل السوفيتى ، الا انه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى لن يتـدخل الا اذا كان استخدام الاسلحة الذرية يعنى فى النهاية اجتثاث النظام الشيوعى من الصين وحتى فى هذه الحالة . وبالذات فى حالة تدهور العلاقات بين الصين وروسيا الى درجة خروج الصين من المعسكر الاشتراكى ، فان الاتحـاد السوفيتى ربما لا يتدخل .

ويورد المؤلف تصريحا لدين راسك حول هذا الموضوع يقول فيه « .. انه لا الصين ولا الاتحاد السوفيتى تجـرؤ على أن تواجه العالم الحر منفردة ودون الاخرى ، فهم فى حاجة الى بعضهم البعض ، وهذه الاهمية لم تذهب بها النزاعات التى تبدو الان داخل المعسكر الشيوعى ولهذا يجب أن نكون على قدر من الحذر حول هـذه النقطـة » .

ويناقش المؤلف نقطة أخرى مرتبطة وهو ما اثارته الولايات المتحدة من وجوب التدمير المبكر للقدرة الذرية الصينية قبل أن تستفحل وتشـكل خطرا على الامن الامريكى ، وهو يثير فى هـذا الشأن عدة اعتبارات منها أيضا موقف الاتحـاد السوفيتى تجاه هذا الاجراء وهل سيظل بمنأى اذا ما دمرت أمريكا قدرات الصين الدفاعيـة ، فيقول انه كلما كان الهجوم أكثر دهاء واستخفاء وأكثر توجها نحو مراكز الانتاج الذرى الصينى فقط ، كلما كان من الاسهل على الاتحاد السوفيتى أن لا يفعل أكثر من الاحتجاجات الدبلوماسـية والشفوية كما سيكون من الصعب عليه وممـا لا معنى له أن يثير حربا شاملة ضد الاتحـاد السوفيتى كرد على هجوم أمريكى محدود وحذر على القوات الصينية الذرية والتى طالما نبـه السوفيت الصينيين الى أنها تحمل من الخطورة أكثر من الفائدة .

غير أن الكاتب ما يلبث أن يتحذر تجـاه هذا الموقف الدقيق بقوله انه ولا القادة السـوفيت يستطيعون أن يتنبأوا بما سيكون عليه موقفهم ازاء تدمير القوة الصينية الذرية كما انه من المؤكد أن مثل هذا الهجوم سيكون دائما محملا بخطر يؤدى الى حروب ذرية عامة ، ويضيف المؤلف أن ثمة اعتراضات قوية ضد مثل هذا الهجوم منها المعارضة القوية التى ستقوم ضده من جـانب الحلفاء والمحايدين فى آسـيا ، كما أن حلفـاء أمريكا الاوربيين سيرون فيه ما يؤكد الاعتقاد بأن الحكومة الامريكية لا يمكن أن تؤتمن على قيادة التحالف الغربى ، كما سيثير البعض تناقض مثل هذا الاجراء مع المستويات الاخلاقيـة للولايات المتحدة الامريكية (!) .

السيد أمين شـلبى

افـــريقيـــا الجـــديـــدة

ـ د. جمـــال حمدان

ـ أفريقيـــا الجديدة

ـ القاهرة ـ ١٩٦٦

تحظى القارة الافريقية بطوفان من الكتب التى تصدر بعدد كبير من اللغات، ومع ذلك فان ما يكتب باللغـــات التى يتكلمها أبناء القارة قليل نسبيا ، وأقل منه تلك الكتب التى تعبر عن وجهة نظر أبناء القارة أنفسهم . وفى لغتنا العربية ظهر عدد محدود من الكتب عن القارة من بينها هذا الكتاب الذى يقدمه الدكتور حمدان كدراسة فى الجغرافية السياسية.

ويذكر المؤلف فى تقديمه انه لن يعرض لتطور الجغرافيا السياسية فى القارة ، ولكنه سـيبدأ من الوضع السياسى الحالى ، كما أنه يتحاشى عن عمد دراسة الحدود السياسية التى يرى أنه برغم أهميتها البالغة قد حولت دراسة الجغرافيـــا السياسية الى دراسة للحدود ، وقد نتج عن ذلك تحويل الاهتمام من القلب الى الاطراف فى الاقاليم السياسية . ولما كانت « الدول » فى افـــريقيا وليست الحدود فحسب اصطناعية فان دراستها من الداخل أجدى من دراستها من الخارج .

وهكذا يدرس الكتاب الموضوعات الآتية :

افريقيا بين الاستعمار والتحـــرير ، التركيب السياسى لافريقيا الجديدة ، الدولة والعمران فى افريقيا ، الدولة والاقتصاد فى افريقيا ، الدولة والامة فى افريقيا ، والفصل الاخـــير عن اعادة التخطيط السياسى للقارة .

وفى المقدمة يتحدث المؤلف عن « الشـــخصية الافريقية » مركزا على القارة بين الماضى والحاضر وعلاقتها بأوروبـــا ، وينتهى الى أنه اذا كانت افريقيا قد وصفت كثيرا بأنها القارة السوداء أو المظلمة لطول السيطرة الاوروبية عليها واستنزاف سكانها لتعمير العالم الجديد بهم ، فان « أفريقيا الفتاة » هى قارة المستقبل ، واذا كان قد كتب عن استعمارها الكثير فانها تنتظر أن يكتب عن تحريرها الاكثر ، وأن هذه مهمة منوطة بابنـــاء آسيا وافريقيا .

الباب الاول : صورة سياسية

وهو من فصلين اولهمـــا من « جغـــرافية الاستعمار الى جغرافية التحرير » ويتناول فيه ملامح جغرافية الاستعمار فى افريقيا بالمقـــارنة مع آسيا ، وقد بدأ الاستعمار فى آســـيا خلال القرنين ١٦ ، ١٧ بينما تأخر استعمار افريقيـــا الفعلى حتى القرن ١٩ وان كانت قد سبقت ذلك مراحل تمهيدية ترجع حتى القرن الخامس عشر ، وقد كانت أسوأ هذه المراحل فترة تجارة الرقيق التى سلبت القارة مائة مليون من ابنائها ، وما أن حل القرن ١٩ حتى أصبح تنافس القوى الاستعمارية على القارة على أشده . ومن الغريب أن حـــركة

التحرير فى كل من آسيا وافريقيا بدات متعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية — ومعنى ذلك أن الاستعمار فى آسيا كان أطول عمرا منه فى افريقيا، ولعل ذلك راجع الى أن التحرر أضحى روح العصر فى العالم كله ، وبصفة خاصة بعد أن ذاقت بعض دول الاستعمار مرارة الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية وتحطمت أسطورة جبروتها الذى لا يقهر فى أعين شعوب المستعمرات .

وفى عام ١٩٦١ كانت ٢١ وحدة سياسية لا تزال خاضعة للاستعمار تمثل ٣٠ ٪ من مساحة القارة وتضم ٢٤ ٪ من سكانها ، وكانت هذه المستعمرات تمثل فى القارة جزرا فى محيط من الدول المستقلة . وفى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ كان عدد المستعمرات الافريقية قد قل الى ١٣ وحدة بعضها أسافين وجيوب صغيرة مثل افنى ، ريومونى ، كابندا ، باسوتولاند ، سوازى لاند والصومال الفرنسى . وكانت مساحة المستعمرات ٥ر١٤٪ من القارة وسكانها ٧٪ من جملة السكان . ومن الملاحظ أن الاستعمار بدأ يتحول مرة أخرى الى شريط ساحلى ويترك القلب .

ومن الغريب أن الامبراطوريات الضخمة جلت عن القارة قبل الامبراطوريات الصغيرة ، فقد طردت بريطانيا وفرنسا تقريبا بينما لازالت اسبانيا والبرتغال تحتفظان بمستعمراتهما ، ومن الغريب أن البرتغال تمثل اليوم اكبر قوة استعمارية فى القارة وان سكان مستعمراتها يزيدون عن سكان البرتغال ذاتها .

وفى عام ١٩٥٠ كانت الدول المستقلة فى افريقيا هى ليبريا واثيوبيا فقط بالاضافة الى اتحاد جنوب افريقيا . وفى عام ١٩٥٦ ارتفع العدد الى ١٠ دول مستقلة وفى عام ١٩٦٠ وحده أضيفت اليها ١٧ دولة أخرى ، وفى عام ١٩٦٢ أصبح عدد دول القارة المستقلة ٣٢ تمثل ٨٢٪ من مساحتها ، ٩٠٪ من سكانها .

والفصل الثانى عن التركيب السياسى لافريقيا الجديدة ، وفيه يدرس المؤلف الوحدات السياسية من حيث شكلها والعوامل التى اثرت فيه مثل شكل القارة نفسه أو النمط التضاريسى ، ولامتداد محور الدولة مغزاه العمرانى والاقتصادى والسياسى وليس الاهمية الشكلية فقط حيث يؤثر ذلك فى تنوع الاقاليم الطبيعية وما يتبع ذلك من

ثراء فى الموارد أو بالعكس . كما يؤثر الشكل فى هندسة توازن الدولة وهل هى دولة ملمومة أم تكثر بها الاسافين الداخلة من وحدات سياسية أخرى ويؤثر ذلك فى تعقيدات الحدود عادة .

وتشتهر افريقيا حتى قبل التعديلات الاخيرة بأنها أطول القارات من حيث الحدود السياسية، وهذا معناه أن افريقيا من أكثر القارات تجزئة بالنسبة لمساحتها . ونجد عكس هذا الامر تماما فيما يختص بطول الساحل بالنسبة الى المساحة . ورغم أن افريقيا تبلغ ثلاثة أمثال مساحة أوربا الا أن لها نصف طول سواحل أوروبا . ولهذا تختنق الجبهة البحرية لبعض الدول والكونجو — كينشاسا — أبرز الامثلة كما توجد ١٢ وحدة سياسية ليست لها منافذ بحرية وهى تعانى لذلك كثيرا من المشكلات السياسية والاقتصادية أما الجيوب والاسافين فتمثل لونا آخر من مظاهر الشذوذ السياسي وتضيف لونا آخر الى مشكلات أفريقيا السياسية ولعل أشهرها سبته ومليلة ، الساقية الحمراء ، وريواورو وغمبيا .

الباب الثانى : الدولة والعمران

وهو ينقسم الى فصلين ، الفصل الثالث ويعنى بدراسة السكان بادئا بدراسة حجم السكان فى الدول الافريقية ويصنف الدول حسب أحجامها السكانية ، وتبين الدراسة أن ٤٤ ٪ من وحدات القارة يتروح سكانها بين ١ — ٥ ملايين نسمة ، وأن ٣٢ ٪ من الوحدات لا يصل عدد سكانها الى مليون نسمة بينما عدد الدول التى يتجاوز سكانها العشرة ملايين هو ٨ فقط تضم ٥٦٪ من جملة سكان القارة .

واذا كان جملة سكان القارة الان حوالى ٢٤٥ مليونا فان تقديرات الامم المتحدة لهم فى عام ١٩٧٥ تصل بهم الى ٣٠٣ ملايين نسمة تقريبا . أما عن امكانيات الاستيعاب السكانى للقارة فهى تتراوح لدى الخبراء بين ألف مليون وألفى مليون نسمة ، وبعد ذلك يدرس الانحدارات السكانية أو نسبة سكان كل وحدة سياسية الى جيرانها ، ثم يمضى المؤلف فى تحليل قوة الدول بقياس السكان والمساحة والوزن السياسى ، ويصنف الدول الى أربعة أنماط : دول الجيب ، دول الصحراء ،

خزانات العمل ، والدول الاركان ، ويعطى أمثلة لكل نمط ، ويختتم الفصل بدراسة المعمور فى الدول الافريقية ونسبة اللامعمور وشكله وموقعه من الدولة وأثر ذلك كله فى تماسك الدولة او قابليتها للاحتكاك السياسى .

وفى الفصل الرابع يدرس العواصم السياسية ويبدأ بالعلاقة بين المدنية والحضارة ومزاعم الغربيين بأن المدنية كانت هدية من اوروبا لافريقيا ، وكيف أن العواصم التى انشأتها دول الاستعمار فى افريقيا يعيبها سوء الموقع تأثرا بالتوجيه المصطنع نحو اوروبا ، ثم يصنف العواصم من حيث الأصول والتطور التاريخى الى أربعة أنواع : العواصم التاريخية وعلى رأسها القاهرة اقدم العواصم الافريقية موقعا ، ثم العواصم الوسيطة التى تمثل مرحلة وسطا بين العاصمة التاريخية والاستعمارية ، ومن أمثلة العواصم الوسيطة تمبكتو واديس ابابا ، يلى ذلك العواصم الاستعمارية التى اقامها الاستعمار لتكون قواعده الرئيسية وابرزها الكيب ، واخيرا عواصم مابعد الاستقلال مثل نواكشوط ، ويمكن القول بأن أفريقيا هى قارة العواصم المتطرفة فى مواقعها بالنسبة للابعاد المكانية لدول تلك العواصم ، ويترتب على ذلك ضعف العاصمة الادارى على أطراف الدولة ، ويقترح الكاتب ضرورة اعادة التخطيط لنقل هذه العواصم الى حيث تكون فى مركز يتوسط المعمور من دولها ، ونحن نتفق معه تماما فى ذلك لما يترتب على تطرف موقع العاصمة من مشكلات داخلية وخارجية واستقطاب للنشاط فى طرف واحد من الدولة بينما تقاسى بقية الاجزاء من الاهمال وتمثل مناطق طرد الى حيث العاصمة .

الباب الثالث : الدولة والاقتصاد

وهو من فصلين: أولهما عن الصرح الاقتصادى للدول الافريقية ، وفيه يذكر المؤلف أن الاقتصاد المزدوج الذى يمثل قسمة بين الاقتصاد المعاشى والاقتصاد التجارى ، يسود القارة ويؤدى الى كثير من النتائج السيئة التى ابرزها سوء التغذية . وقد تأثرت اقتصاديات القارة بالاستغلال الهدمى الذى مارسه الاستعمار . وتوجد فى القارة عدة « جزر اقتصادية » وفى الزراعة تمثل ٣٥٪ من القارة مناطق صحراوية بينما لا تزيد نسبة الاراضى الصالحة للاستغلال الزراعى عن ١٥٪ اما المساحة المزروعة فى القارة كلها فهى ٦ر١٪ من مساحتها . وفيما يختص بالتعدين لا تزيد « جزره » عن ٤٪ من افريقيا المدارية . وفيما يختص بالعمالة نجد أن الحرف الاولية تمثل النسبة الكبرى لسكان القارة . ومن الغريب فيما يتصل بالصناعة أن ثروتها المعدنية لم ينتج عنها تطور صناعى بالقدر المناسب ، وفرض عليها التخلف حتى الان . وعلى الرغم من ان بعض الدول الافريقية تقود العالم فى انتاج سلع زراعية او معدنية فان هذه الدول أبعد ماتكون عن التحكم فى اسعار هذه السلع بل هى اشد ماتكون تحت رحمتها ،ذلك أن شدة التركيز فى التصدير على حاصلات معينة وما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية للدول التى تسوق فيها هذه السلع تصل احيانا الى التهديد . ويتضح ذلك بصفة خاصة فى حالة التخصص فى التصدير على مستوى المحصول والسوق فى آن معا . وربما كانت ابرز سمات الهيكل الاقتصادى للدول الافريقية هى عجز الميزان التجارى وزيادة وزن الصادرات عن الواردات وتناسب ذلك عكسيا مع القيمة .

وفى الفصل السادس يتناول المؤلف الاساس الجغرافى لاقتصاديات الدول الافريقية فيدرس اهمية التنوع فى الاقاليم الطبيعية داخل الدولة الواحدة ثم يقسم القارة الى اقاليم طبيعية مبينا الخصائص المميزة لكل اقليم ، ويتبع ذلك بدراسة الثروة التعدينية فى اقاليم محددة وينتهى برسم صورة اقتصادية عامة لاوزان وقوى الوحدات السياسية على اساس معامل الارتباط بين المساحة والسكان وتجارة الصادر .

الباب الرابع : الدولة والامة

وفيه يدرس المؤلف موضوعين أولهما مقومات القومية الافريقية ويركز فيه على دراسة أسس القومية فى القارة وهى : الجنس ويتناول اجناس القارة الاصيلة والوافدة مقسما القارة الى نطاقات رئيسية ، واللغة ويدرس فيها افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، ويدرس الدين بادئا

بدراسة جغرافية الاسلام فى القارة من حيث تاريخ الانتشار ومسالكه وتوزيعه وكثافته السياسية ودوره السياسى فى حاضر القارة ومستقبلها ، ثم يدرس المجتمع مبينا دور القبلية فيه ، وأنه اذا كانت افريقيا قد نجت من الطبقية الا أن القبلية نقطة ضعف فى مجتمعها ، والحقيقة أن هذه الدراسة فى غاية الاهمية لما تنطوى عليه القبلية من مشكلات وأسس مسئولة عن كثير من التعقيدات السياسية فى القارة وابرزها مشكلات الحدود التى تقسم القبائل فى كثير من الاحيان ، وفى ختام الفصل يناقش المؤلف قضية الوحدة والثنائية فى القارة ودور الاستعمار فى تنمية وابراز فكرة افريقية التوسطية وافريقيا جنوب الصحراء .

أما الموضوع الثانى فهو عن القومية الافريقية ويبدأ بدراسة أصول القومية وتطورها فى افريقيا العربية ثم افريقيا السوداء ويركز على دور الاستعمار فى تنمية النعرات لدى بعض الجماعات، واذا كان بعض الزعماء الافريقيين يقولون بأن القومية الافريقية فى القرن العشرين هى فى حقيقتها وليد للاستعمار الاوربى فان ذلك راجع الى ردود الفعل والوعى ضد الاستعمار وليس نابعا من تجانس داخلى ثقافى وحضارى ثم يتساءل المؤلف عن الاسبقية فى الظهور هل هى للامة أم للدولة ويتبع ذلك بدراسة لكل منهما ويبدأ بافريقيا العربية فيدرس مصر والسودان وليبيا والمغرب العربى بوحداته الثلاث ثم نطاق الوسط وفيه اثيوبيا والصومال ثم يدرس اتحاد (جمهورية) جنوب افريقيا . وتعتبر هذه الدراسة عن القومية الافريقية مدخلا لدراسة موضوعه الاخير .

الوحدة الافريقية :

وهو عنوان آخر فصول الكتاب ويستعرض فيه المؤلف التقسيم السياسى الحالى للقارة وكيف أن كثيرا من الوحدات وخاصة فى افريقيا المدارية هى وحدات اصطناعية لا تستند الى أسس اقتصادية أو عمرانية او قومية ، وهنا يضطر المؤلف الى دراسة تتصل بالحدود السياسية رغم اعلانه فى المقدمة بانه سيترك عامدا هذا الموضوع ، ويرى المؤلف أن الصراع بين القوى الاستعمارية مسئول عن تقسيم القارة، ولهذا فلابد من حتمية التغيير. ثم يعالج موضوعات : الجامعة الافريقية ، الشخصية الافريقية ، التضامن الافريقى وحقيقة الوحدة الافريقية ودور الاتحادات الاقليمية التى يرى أنها توفر القوالب السليمة أو الاوطان الطبيعية لانماء قوميات حقيقية فى القارة ، ثم يدرس الاتحادات التى قامت ثم انهارت : اتحاد مالى فى غرب افريقيا ، اتحاد وسط افريقيا ثم مشروع اتحاد شرق افريقيا واتحاد السنغال وغمبيا (سنغمبيا) فالوحدة العربية .

ويختتم المؤلف كتابه باعادة التخطيط السياسى لافريقيا ، ويحترس المؤلف بقوله « وبطبيعة الحال لن تكون مثل هذه الخطط الجديدة ملزمة لأحد ولا نهائية صارمة ولكنها يمكن أن تكون خامة صالحة ليتدارسها فى جو علمى أبناء القارة من ساسة وعلماء لكى يصلوا الى التخطيط الامثل لقارة الشذوذ السياسى » . وهو لا يغامر برسم حدود صارمة ولكنه يرى أن أية دراسة من هذا النوع هى مقدمة تحتاج الى دراسات حقلية وعمليات مسح تفصيلى ، وبرغم كل ذلك فلا شك فى أن كثيرا من المعارضة والنقد يمكن أن تلقى فى وجه الخريطة التى تقترح اختزال وحدات القارة الخمسين الى ١٢ وحدة فيما عدا العالم العربى ومدغشقر. ولعل ذلك يؤدى بنا مرة اخرى الى الحديث عن الحدود السياسية ، وهي ما حاول الكاتب عامدا أن يتركه ولكنه لم يستطع تجنب الحديث فيه والاشارة اليه ، ولا شك فى أن أى دراسة لاعادة التقسيم كانت تتطلب مسحا للحدود ومشكلاتها ووزنها مع التقرير بأن توقيع الحد السياسى مرة واحدة يكسبه قداسة تصل الى الحرب دفاعا عنه ، لهذا كانت دراسة الحدود ضرورية حتى توفر أرضا طيبة لفهم مشكلات القارة بدرجة أشمل ، ومشكلات الحدود مهما كان من عدم استنادها الى أسس قومية هى مفتاح أى اعادة لتخطيط القارة سياسيا والا كان العلاج بلا تشخيص .

والكتاب اضافة طيبة للمكتبة العربية التى تحتاج الى مزيد من الكتابات عن افريقيا بأيدى الافريقيين بأصالة وعمق وموضوعية .

احمد على اسماعيل

الجزائر.. قومية ومجتمع

— MOSTEFA LACHERAF.

— L'ALGERIE : NATION ET SOCIETE.

— PARIS, 1965.

يسلك التاريخ الاستعمارى فى معظم الاحيان اتجاها واحدا لان الصفة المميزة لشعب المستعمرة هى انه لا يعترف له بتاريخ فالدولة الاستعمارية لابد ان تتجاهل عمدا وجود من تسيطر عليه فهى تراه فى صورة شعب ينقصه النضوج الحضارى بدائى التفكير والنزعات وعاجز كل عجز عن ادارة شئونه بنفسه فلا يستحق منها الا العطف والاشراف الابوى لاغير».

هذه الكلمات التى كتبها المفكر الجغرافى اليسارى « جان دريش » وهو يقدم هذا الكتاب عن الجزائر لقد أوضح وجهة نظر الاستعمار فيما يخص حياة الشعوب التى تتحكم فى مصيرها . والحقيقة أن هذه الفكرة قد سيطرت على ذهن معظم المؤرخين الاوروبيين الذين درسوا تاريخ الجزائر قبل الاستقلال .

وكان اسلوب البحث يتعمد تجاهل التاريخ نفسه فكان يستخلص بعض آراء ابداها المستعمرون فى حق قبائل البربر او القبائليين بقصد تعميمها حتى يجعل منها الخط التاريخى الذى يكون وحدة تاريخية بين الحاضر والماضى حتى يصل المؤرخ فى نهاية المطاف الى هذه النتيجة السلبية التى تلائم مصالح المستعمر وتبرر وجوده باسم التاريخ وهى : أن شعوب افريقيا الشمالية تعانى من عدم قدرة طبيعية على حياة مستقلة فهم لا يكونون وحدة قومية كما يعانون من سلبية أمام الغزاة الذين توالوا على اراضيها بل ان طبيعة البلاد الجغرافية تساعد أيضا على هذا الخضوع .. الخ ..

وكان أهم سلاح اشهرته فرنسا فى وجه الثورة الجزائرية هو عدم اعترافها بوجود قومية جزائرية وكأن الاستعمار هو أول ضحية لهذه الحملة الايديولوجية الزائفة التى خلقها واجتهد على نشرها . أما جبهة التحرير الجزائرية فكانت تواجه هذا التحدى المتعنت بهجوم مضاد لم يكن يهدف فقط الى المحافظة على روح المجاهدين المعنوية بل كان أيضا يجتهد على التأثير فى الرأى العالمى فكان لها أيضا رجالها الايديولوجيون الذين دأبوا فى تنفيذ حجج الاستعمار وازاحة الستار عن التاريخ الجزائرى الحقيقى وربطه بالواقع النضالى الذى يخوضه الشعب .

وينتمى مصطفى الاشرف الى هذه المجموعة من المؤرخين المجندين لخوض هذه المعركة الايديولوجية وكان يلازم الزعماء الخمسة فى الطائرة عندما اختطفتهم السلطات الاستعمارية فى الجزائر فامضى خمس سنوات فى سجن « فرين » وعندما أطلق سراحه لحق بالحكومة الجزائرية المؤقتة فى ليبيا وساهم فى تحرير ميثاق طرابلس الشهير .

وخلال سنة ١٩٦٢ عندما حدث أول انشقاق

فى صفوف الشعب الجزائرى بعد أن نال الاستقلال كان مصطفى الاشرف يتولى فى ذلك الوقت رئاسة تحرير صحيفة « المجاهد » فرأى من واجبه أن يحث الراى العام الجزائرى واخوانه المناضلين على التحرر من « الاعتبارات العاطفية » والتحيز المتعنت وأن يتسموا بالموضوعية التاريخية ويلتزموا الخط الثورى . فكان أن جمع فى كتاب « الجزائر : قوميه ومجتمع » عددا من مقالاته التى كتبها خلال الكفاح المسلح وأضاف اليها مقالين ذوى قيمة علمية ممتازة تحت عنوانى ، « حقائق وأفاق ثوريه » وتأملات اجتماعية حول القومية والثقافة فى الجزائر » . وعندما صدر الكتاب فى أوائل عام ١٩٦٦ بدأ محاولة فريدة فى نوعها لتحليل الواقع التاريخى الجزائرى بموضوعية متينة وتضمن خطا تاريخيا ثوريا استخلص من كفاح الامس المجيد وأهداف المستقبل الاشتراكى .

وأهم ما يحتج عليه مصطفى الاشرف هو الخلط الذى يلحظه عند البعض بين اسس القوميه الثابتة التى تكون عماد الخط الثورى الجزائرى والعوامل المدمجة داخل هذه القومية والتى نشأت عن هدف الاستقلال وأدت مهمتها فلم تعد صالحة على صورتها الحالية لمواصلة الثوره لهذا يستوجب الامر اليوم بعد أن تحقق الهدف الاول حصر الامكانيات الثوريه التى تختزنها الجزائر اليوم مع ابراز الاسس الثابتة والعمل على تكييف الاخرى بالظروف الجديدة التى تمر بها البلاد .

تاريخ القومية الجزائرية وثورة التحرير الوطنى:

تمتاز النظريات العلمية الحديثة حول القومية بانها تعتبر حركة تطورية . ويقول « لوسيان فيفر » المؤرخ الفرنسى الشهير فى هذا الشأن : كان يوجد وسيوجد دائما درجات متفاوتة ومشاعر عديدة خاصة بالوعى بما يسمى القومية وهى قبل كل شىء وعى نسبى . فمثلا ان الشعور بالوحدة القومية الفرنسية حتى اواخر القرن الثامن عشر لم يكن واضحا بنفس الصورة التى بدأ عليها بعد الثورة الفرنسية » .

ويستعين مصطفى الاشرف بهذه النظرية النسبية الفرنسية فيقول بخصوص الجزائر : أن كان مفهوم القومية يختلف من فترة تاريخية الى اخرى ذلك لا يعنى أنه مستقل عن علاقته التاريخى لهذا يمكننا اليوم أن نستخلص من هذا المفهوم ماهو ثابت لا يتغير وما أولدته الظروف التى مرت بالشعب الجزائرى » .

وعلى هذا الاساس يعتبر الكاتب الاعمال البطوليه التى قام بها الفلاح الجزائرى خلال الكفاح المسلح ضمن العناصر الغير ثابتة وان كانت تلك مرحلة من تاريخ الشعب الجزائرى وبالتالى أن الذين يسهبون فى اظهار الفلاح الجزائرى فى صوره مارد يقود الثوره ويملك الوعى الايديولوجى اللازم لمواصلة هذه الثوره يغالطون أنفسهم . ويناقض مصطفى الاشرف هذا الاعتقاد حيث أنه يضفى ظلالا كثيفه على حقيقة ما أتى به الفلاح الجزائرى من كفاح متواصل خلال قرن من السياسة الاستعمارية . كان أهم ما يهدد الجزائر المستعمرة مصير الارض وقد وقف الفلاح بجانبها دائما أعزل السلاح معتمدا على نفسه رغم افتقاره فى أغلب الاحيان الى اى سند قانونى . كان يبذل مجهودا صامتا مستعينا بشتى الوسائل السلمية لاسترجاع ارضه التى استولى عليها المستعمر .

ظل يخوض ساحات المحاكم القضائية صابرا على محنته دائم الامل فى استرجاع رصيده وفى بعض الاحيان كان الفلاحون يتعاونون على اعادة شراء أرض نزعت من انفيلة على أثر حملة قمع تلت فشل حركة تمرد مسلح وعندما كان يتعذر على الفلاح امتلاك الارض كان يطلب أن يعمل عند المستعمر حتى لايبتعد عنها .

يعتبر مصطفى الاشرف هذا المجهود الصامت العنيد للاحتفاظ بالارض ضمن الاسس الثابتة للقوميه الجزائرية وقد أضفى على المجتمع الفلاحى نوعا من التعاون والتضامن امام محنة جماعية فنتج عن ذلك بداية تنظيم قد تأتى اليوم بنتائج فعاله لو عنى المسئولون بتنميتها وبتكييفها باهداف الجزائر الثورية الجديدة .

أهداف مجتمع جديد :

يلخص مصطفى الاشرف وضع المجتمع الجزائرى بعد حصوله على الاستقلال فى عدد من الملامح الرئيسية هى :

٤٥٠ ١ ــ وجود مجتمع فلاحى يملك القدرة على العمل المنظم ولكنه يفتقر الى قيادات واعيــة ذات تكوين ثورى محكم يلائم الاهداف الجديدة .

٢ ــ تسابق القيادات العليــا التى اثبتت جدارتها وكفاءتها خلال الكفاح المسلح فى سبيل الاستقلال على مقاعد الحكم ويساعدهم على ذلك مجموعات مهمــة من الانتهازيين البورجوازيين ورجال الاعمال مما ادى الى الفوضى والحزبية .

٣ ــ تشتيت الجماهير وابتعادها عن الساحة السياسية بعد أن صدمت خلال أزمــة ١٩٦٢، وفقدت ثقتها فى الحكام والعمل السياسى .

٤ ــ وجود مناضلين ثوريين اكفاء ولكنهــم لا يملكون زمام الامور .

ويعلل مصطفى الاشرف هذا الوضــع بقصور الحركة القومية فى الماضى على العمل السياسى المباشر السريع (حركات تمرد منظمة وحروب) واغفال ربط هذا العمل بالاهداف البعيدة المدى . ومن جهة أخرى كان الكفاح المسلح قد تبلــور حول هدف واحد : استرجاع السيادة الوطنية . وعلى أساسه تكتلت جميــع طبقات المجتمــع وأتحدت على عمل جماعى موحد : وهو طــرد المستعمر بأى وسيلة . فكانت النتيجة أن جرف هذا الهدف عناصر وطنية جامدة وتقليدية كان من الممكن خلال هذه الفترة بالذات ان يعمل المسئولون على تحويلها الى عناصر ثورية ذات الاهــداف البعيدة . فقد كان الشعب يشعر عن الهام فى هذا الوقت بان الطريق الوحيد لتحقيق ازدهار المجتمع هو الطريق الاشتراكى وأن الاستقلال السياسى ما هو الا مرحلة أولى لكفاح اكبــر يشمل ازدهار المجتمع الجزائرى .

والان ما العمل ؟

لم يفصح مصطفى الاشرف عن هذا الــرأى القاسى فى بلاده الا لكي يقترح الحل الذى يراه الكفيل بارجاع الجزائر فى الخط الثورى بعد أزمة ١٩٦٢ :

ــ فهو يرى أن أهم ما يعوق تقدم الثــورة الجزائرية حاليا هو افتقار الامة المســتقلة الى بنيان حكومى ثابت « فهو المفتاح الوحيــد الذى يفتح ابواب المستقبل والسلاح الوحيــد الذى سيضمن اعادة سير المجتمع نحو الاهداف الثورية » . وعلى هذا الاساس يطالب بتشييد قواعد هذا البنيان الحكومى الكفيلة باستيعاب القدرات الثورية الكامنة فى المجتمع وادماجهــا داخل عمل موحد ومنسق .

ــ وحتى يضمن لهذا البنيان الحكومى الفعالية الثورية يجب أن يبادر المسئولون بتشييد حــزب واحد على أسس ثورية جديدة . وقد لمــس الكاتب بصفة خاصة جمود التنظيم داخل جبهة التحرير الوطنى وأن كان هذا التنظيم قد اثبتت فعاليته خلال مرحلة الكفاح المسلح الا أنه اليوم لم يعد يلائم الاهداف الجديدة وبدت جبهة التحرير الوطنى فى صورة منظمة سياسية ذات نظــام الى يفتقر الى المرونة التى تستوجبها الاهــداف الجديــدة .

أن استكمال استقلال البلاد لن يتم بدون هذين الهدفين فهما السلاح الذى على الجزائر أن تعتمد عليه فى طريقها الى البناء الاشتراكى . فللحزب القوى والبنيان الحكومى دور فعال وذو شأن فى البيئة الريفية بصفة خاصة حيث أن طبيعــة المجتمع الريفى معقده وتتطلب مجهودا متواصلا :

ــ لمكافحة كافة العناصر التى تعوق التقدم . وقد يأتى ذلك عن مزيد من الاهتمام بالطفولة الريفية وبنشر التعليم العصرى فى القرى على أوسع نطاق ممكن . كما يمكن الاستعانة بقابلية الفلاح الجزائرى للعمل المنظم لتحويل الريــف من قطاعات ذات اقتصاد تقليدى الى قطــاعات عصرية ذات تجهيز اجتماعى مناسب .

ــ لتحرير البيئة الريفية من سيطرة نوع من الاقطاعية المتسترة التى بدأت تظهر على مستوى القرى الصــغيرة والتى تشل حركة التوعيــة والتقدم .

ومن البديهى أن هذا المجهود يتطلب وضــع تخطيط شامل حتى لا تتحول المبادرات الفردية الى نوع من الدكتاتورية الفوضوية .

— لمحاولة ابراز العناصر الطليعية وجمعهـا داخل اطار تفكير سياسى موحد وخلاق . وهنا يحدد مصطفى الاشرف الصفات التى يجب أن يتحلى بها المناضل الثورى على هذا النحو : « أن المقياس الوحيد فى الجزائر الثورية هو نوع المناضل الذى يجب أن يدرك قبل كل شىء أنه يخدم بلده وحزبه فى كل مكان : فى المصـــنع وفى الحقل وفى الجيش .. الـــخ .

— أن الحاجز الاكبر الذى يقف عثرة فى تكوين ايديولوجية ثورية فى الجزائر يخص اللغة ويؤكد مصطفى الاشرف اهمية اللغة فى تقييم مفهـوم القومية وكذلك فى وضع أى ايديولوجية اشتراكية. لهذا خصص مقالا لهذا الموضوع :

مشكلة الثقافة الوطنية والتعريب :

من المعروف أن الحكم الاستعمارى فى الجزائر قد داب فى محو اللغة العربية وفرض لغته على مجموع الشعب . وكانت النتيجة أن عاشـــت القومية الجزائرية لمدة قرن داخل جيوب صغيره تركها الاستعمار أى فى المجتمعات التقليدية التى حافظت على اللغة العربية كدليل يثبت وجودها وتقاليدها .

وماكادت الجزائر تحصل على سيادتها الوطنية حتى لمس الجميع التناقض الحاد الموجـــود فى الثقافة التربويه . فمن ناحية نجد سيطرة ثقافة المستعمر على نسبة مهمة من السكان ومن ناحية اخرى نجد مجموعات تفكر وتكتب بلغة عربيـــة لا تتمشى مع خط الثورة بل تتمسك بالقـــالب التقليدى اكثر من المضمون .

ويحتج مصطفى الاشرف على هذا «الفصام» الثقافى . فهو يرى أن اللغـــة هى اداه تعبير للمجتمع الذى انتهج طريقا ثوريا ويلاحـــظ أن مشكلة نشر الفكر السياسى فى الجزائر أساسها اللغة . فهذا الفكر يوضع وينشر بالفرنســـية فى معظم الاحيـــان وعـــلى هـــذا لا يصـــل على على احسن افتراض الا الى نسبة ضـئيلة من السكان قدرها الكاتب بحوالى ١٥ ٪ .

ومن جهة أخرى أن الثقافة الفرنسية لازمت مبادره المجتمع الجزائرى على استيعاب وسائل الحياة العصرية لهذا طغى عليها التقليد الاعمى وافتقدت المجهود الخلاق . لهذا يقترح مصطفى الاشرف المزيد من الاهتمام بوضع سياسة تعريب أساسها نشر وسائل التعليـــم العصرى حتى تسترجع اللغة العربية قدرتها على التفتـــح للخارج وتؤدى رسالتها الحضارية كعهدها فى الماضى . ٤٥١

أن هذا التحليل للواقع الجزائرى التاريخى قد اثارته كما قلنا أزمة سياسية حادة حول القيادة والحكم وكانت الحرب الاهليـــة على وشـــك الاندلاع فى سنة ١٩٦٢ لو لم يتدخل الشـــعب بحكمته ويطالب زعماءه فى مظاهرات ضـخمة بوحدة وطنية والكف عن المنازعات .

١ — وأن كان هؤلاء الزعماء قد استجابوا وهم مرغمون الى طلب القاعدة الشعبية فقـد ظلوا يتنازعون فى الخفاء متسترين تحتشعارات الوحده الوطنية والاشتراكية مما أدى الى فشل أغلبيه مشاريع التنميه . ومن ١٩٦٢ حتى حدث الانقلاب العسكرى فى ٢٥ يونيو ١٩٦٥ كانت « حكومة الوحدة الوطنية » تجمع حول مائدة مستديره جميع العناصر المتناقضة بالتعادل فلم تات هده « الوحدة » الجامدة بجديد . لم يظهر خط ثورى معين وبقيت المنافسة قوية مما أدى الى تصلب الامور .

٢ — كذلك كانت جبهةالتحرير الوطنى تعكس هذا الجمود فلم تتحول الى حزب قوى وبقيت الجزائر حتى انقلاب ٢٥ يونيو ١٩٦٥ تتنازعها هذه التيارات المتناقضة باسم الاشتراكية وأن أختلف مفهوم هذا اللفظ فى ذهن كل واحد .

على هذا الاساس كتب الفشل لميثاق الجزائر فقد كان يتضمن برنامجا يفرض وجود حزب قوى لتحقيقه وهو ما لم يتوفر للجزائر فى هذا الوقت .

٥٢؛ وماحدث منذ بداية الاستقلال حتى
٣ ــ وماحدث منذ بداية الاستقلال حتى الانقلاب العسكرى الذى قاده الرئيس هوارى بومدين تكرر فى الفترة مابين ١٩٦٥ والانقلاب الثانى الذى فشل فى ديسمبر ١٩٦٧ والسبب واحد : لم تتخط الجزائر مرحلة تحويل خط الثورة من مفهوم الاستقلال السياسى الى مفهوم البناء الاشتراكى .

وقد لمس الرئيس هوارى بومدين اهمية تدعيم البنيان الحكومى وتحويل جبهة التحرير الوطنى الى حزب طليعى وكان ينادى بذلك منذ اللحظة الاولى التى تولى فيها الحكم كما طالب ايضا بالاسراع بالتعريب . وهو اليوم لم يغير من موقفه .

٤ ــ والحقيقة أن البنيان السياسى يأتى نتيجة تفاعل جدلى بين وقائع اقتصادية جديدة والبيئة الاجتماعية . وما يلاحظ حاليا فى الجزائر هو ان جميع الاجراءات الاقتصادية التى اتخذت حتى الان تعكس مرحلة الكفاح فى سبيل الاستقلال ولا تتعداها . فقد توغلت الجزائر فى سياسة التأميمات من استرجاع اراضى ومزارع كبرى كان يملكها الاوروبيون ومصانع ومناجم ومقاهى وعمارات وجعلتها مؤسسات «ذات تسيير ذاتى» وقد تكون هذه المؤسسات خطوة مهمة فى طريق البناء الاشتراكى لو اكتملت الدائرة واجتهدت السلطات على وضع خطة محكمة تضمن الانتاج وتصريف المحصول وتسويقه ولكن الواقع غير ذلك . فقد تركت هذه المؤسسات كما لو كانت مؤسسات رأسمالية حرة تتخبط فى مشاكل ادارية ومالية وفنية .

أن سياسة التأميم مهما كانت شاملة و« والتسيير الذاتى » مهما كان ديموقراطيا لا يكفيان طالما بقى اقتصاد البلاد خاضعا لسيطرة الدولة المستعمرة عن طريق الاسواق الخارجية . وقدوضعت فرنسا فى الماضى نظاماتفضيليا يشمل صادرات الجزائر من النبيذ كما افسحت مكانا للايدى العاملة الجزائرية التى ترغب فى الهجرة الى فرنسا . ومنذ استقلت الجزائر بذلت حكومتها جهودا ضخمة للاحتفاظ بهذه المزايا التى تدعم فى أخر الامر الروابط الرأسية بينها وبين فرنسا وتشكل نوعا من الاستعمار الجديد على حساب وضع سياسة اقتصادية أفقية سليمة تهدف الى تحرير البلاد من التبعية الاقتصادية وتحل شيئا فشيئا محل الاسس الاقتصادية القديمة .

لاشك أن تحقيق الاهداف الاشتراكية يتطلب اسسا اقتصادية لها أهمية لا تقل عن أهمية تدعيم البنيان الحكومى والحزب الطليعى . وما يلاحظ فى الجزائر هو أنها تعتمد كلية على ارادة الرجال والذخيرة الثورية التى يملكها الشعب فى حين يكمن الحل فى تفاعل هذه العناصر الثورية بالعوامل الاقتصادية فى وحدة ديناميكية .

واليوم قد استفحلت مشاكل الجزائر الاقتصادية نتيجة سياسة انتهازية ولكن بقى مع ذلك الرجال فى عزلة عنها . أن فترة التحويل من مفهوم الاستقلال الى مفهوم الاشتراكية يجب أن تدعمها اجراءات اقتصادية منسقة يتفاعل معها الرجال لينموا ارادتهم الثورية . على هذا الاساس فقط سيمكننا أن نرد على تساؤل مصطفى الاشرف وهو يقدم كتابه : هل هو مدخل الى التاريخ أم نهاية تاريخ ثورة ؟

نبيه الاصفهانى



سياسات العالم الثالث

— I.D.B. MILLER.

— THE POLITICS OF THE

THIRD WORLD.

— U.S.A., 1967.

الكتاب الذى نعرضه اليوم يعتبرأحدث الكتب القليلة التى تعرضت لدراسة العالم الثالث وسياسته . والكتاب يبدأ بمقدمة حول اصطلاح العالم الثالث المشتق من الاصطلاح الفرنسى Tiers-Monde الذى يستخدم فى وصف الدول الغير شيوعية والغير غربية فى نفس الوقت . ويرى الكاتب أن مشكلة التعريف لا تثور فى عدد من الحالات الواضحة وانما تثور فى حالات هامشية مثل حالة اليابان التى لا تعتبر من دول العالم الثالث . وغالبا ما توصف دول العالم الثالث بأنها دول مرت بتجربة الثورة وأنها جميعا دول فقيرة وأنها تأخذ خطا واحدا تجاه العالمين الغربى والشيوعى الا أن الكاتب يرى أن هذه الاراء الخاطئة تحجب عددا كبيرا من الدول فى آسيا وافريقيا . وهى دول حديثة غالبا بمعنى أنها قد قامت منذ الحرب العالمية الثانية ولكنها تضم أيضا دولا ذات تجربة كبيرة مثل افغانستان وايران وتايلاند ومصر واثيوبيا .

وتجذب الدول الحديثة أشد الاهتمام بسبب حداثتها ولكن الدول العريقة ، وتلك الدول التى أنقضى على استقلالها عقدان من الزمن ، مثل الهند وبورما ، ذات أهمية بالغة فى تقرير اسلوب الجهود والمناقشات الافروآسيوية المشتركة .

ولما كان أهتمام الكتاب منصبا على السلوك الدولى ، فان معظم الاهتمام سوف يكرس لاوجه الشئون الداخلية فى الدولة التى تسهم فى سياستها الخارجية وأهم المصادر الداخلية بالنسبة للدول الحديثة والتى تؤثر على المسائل الدولية هى غالبا تلك المصادر الناشئة عن التأثير الاستعمارى السابق . والواقع أن التجربة فى ظل الاستعمار غالبا ما تهيىء الاساس الوحيد الفعال الذى يمكن أن تسير عليه التنمية والتطور حتى فى أقل الدول تحملا للفكرة الاستعمارية . فلن تقبل دولة حديثة مثلا أن تعتبر أن الاشكال التقليدية للقيادة العسكرية ملائمة لظروفها الجديدة ، وسوف تضطر الى شراء اسلحة حديثة والسعى الى تدريب ضباطها فى أوساط حديثة ، وفى مجال الادارة قد تضعف المستويات التى كانت سائدة فى عهد الاستعمار ولكنها لن تعود مطلقا الى اتباع الاساليب الاسبق . ورغبة من الدولة فى الظهور بمظهر الدولة الحديثة فى المجال الدولى فأنها سوف تصر على تدريب موظفيها على الاجراءات والقواعد المعترف بضرورتها فى المجالات المختلفة كالصحة العامة وأعمال المصارف المركزية وقد تفتح كثيرا من المراكز أمام النفوذ السياسى القائم على الاعتبارات القبلية أو الطائفية أو الحزبية ولكنها ستقع تحت ضغط لابقاء القنوات العليا من جهازها الادارى حديثة بصورة تكفى لاشتراكها فى

المناقشات فى المؤتمرات الدولية التى تشترك الدول الحديثة فى عدد كبير منها .

وأوضح مجال يبدو فيه التأثير الاستعمارى حاسما هو المجال الاقتصادى . فقد أصبحت معظم الدول التى كانت خاضعة للسيطرة الاوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أجزاء من نموذج التجارة الدولية . واذا كانت هذه الدول قد اعتادت فيما مضى على زراعة المحاصيل الضرورية وعلى التجارة البسيطة فقد وجدت أن قطاعات من اقتصادها تتحول بالاشتراك فى تجارة محاصيل مثل الشاى والمطاط والقطن وقصب السكر والكاكاو والمعادن ، وقلبت بعض الدول اقتصادها باستغلال البترول . وكان عدم الاستمرار فى أنتاج هذه السلع بعد الاستقلال معناه تدمير قدرة الدولة على استيراد السلع الراسمالية والاستهلاكية التى اعتاد شعبها على طلبها فى عهد السيطرة الاستعمارية . وقد يمكن فى بعض الحالات ، كالمطاط ، ايجاد أصحاب أعمال محليين يستطيعون مواصلة المشروعات التى بدأها الاوربيون ولكن قد يستحيل ذلك فى بعض الحالات الاخرى مثل البترول والنحاس. ومن ثم يكون من المنتظر استمرار الصلات السابقة وتقوى هذه الصلات فى بعض الحالات نتيجة لان الاسواق التى تعتمد عليها هذه الصناعات المحلية لا يمكن أن توجد الا فى الدول الاستعمارية السابقة .

ويرى الكاتب أن كل دولة من دول العالم الثالث ليست متجانسة فى استعدادها للنشاط الدولى : فهى تتقدم من قاعدة اجتماعية قد تكون ، أو لا تكون ، متأثرة تأثرا كبيرا بالنفوذ والنموذج الاوربيين . ولكن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مدينة بصورة كبيرة لتأثير أوربا . فحكومتها تريد التطوير الاقتصادى الذى يعنى من الناحية العملية مزيدا من النمو على غرار اقتصاديات أوربا وأمريكا الشمالية وتريد زيادة تجارتها وتحسين التعليم والصحة العامة وحالة المرأة وظروف العمال وهى أمور تشترك فيها دول العالم الثالث جميعا سواء كانت قديمة الاستقلال كايران وأثيوبيا أم حديثة عهد بالاستقلال مثل زامبيا والسنغال . والفارق الرئيسى بين المجموعتين ليس فى قبولها أو رفضها لاهداف ذات نمط أوربى وانما فى الشكل الذى تبدو به أهدافها القومية وهو الشكل الملكى التقليدى بالنسبة للدول التقليدية ، أما بالنسبة للدول الحديثة فهو ارادة قومية يفترض التعبير عنها عن طريق حركة وطنية ذات زعيم معترف به .

والحركات الوطنية هى حصيلة ونتاج السيطرة الاجنبية وهى تختلف اختلافا كبيرا ومضمون هذه الحركات هو مطالبة جماعة منظمة بأراض تحتلها قوة مستعمرة . وقد أشتركت الحركات الوطنية فى آسيا وافريقيا فى كثير من الملامح مع الحركات الوطنية فى أوربا . ولكن المؤلف يرى أن هذا التشابه لا ينبغى أن يخفى الحقيقة الواقعة وهى أنه بينما كانت الحركات الاوربية الكلاسيكية التى قامت فى القرن الماضى « لغوية » أصلا ، فان الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا ادارية أصلا . ومع أن هناك تماثل بين الاثنين فى كراهية السلطة الاستعمارية الا أن هناك تناقضا بين التشديد القوى فى الحالة الاولى على الثقافة المحلية والاشكال الاجتماعية وبين تشديد الحركة الوطنية فى أفريقيا وآسيا على الاستيلاء على جهاز ادارى وحدود قائمة .

وأيما كان الطريق الذى اتبعته هذه الحركات الوطنية لكسب التأييد للقضاء على السيطرة الاجنبية فانها قد ووجهت جميعا ، عند حصولها على السلطة ، بمشكلة الشرعية . اذ كان من الضرورى المحافظة على قوة الدفع والتأييد وهى مشكلة عامة فى كل دول العالم الثالث الحديثة رغم أنها ظهرت بطرق مختلفة وعلى فترات زمنية مختلفة . فقد انهارت الشرعية بصورة مفاجئة فى بعض الدول وذلك كما حدث فى الكونغو ، بينما كانت هناك حركة متأرجحة لقبول ورفض الذين تولوا الحكم فى الاصل فى بعض الدول الاخرى ، بينما لايزال يوجد فى نوع ثالث من الدول حركة وطنية أصلية معترف بها تتولى الحكم . وقد برزت حلول مختلفة لمحاولة الابقاء على الشرعية .

وفى الوقت الذى تتقدم فيه دول آسيا وافريقيا يصبح من الواضح أنه لابد من وجود مجموعتين على وجه خاص ، احداهما مجموعة ذوى الثقافة الاوربية فى المراكز التجارية والمهنية والادارية الذين يتسلمون السلطة من المستعمرين وهم الوحيدون الذين يعرفون دقائق الحكم والاقتصاد . والمجموعة الثانية هى الجيش الذى أثبت غالبا أنه العنصر الوحيد الذى يجمع

بين النظام والروح العصرية والقدرة على الاجبار والالزام .

ورغم فارق الحجم والثراء بين دول العالم الثالث فان السمة المشتركة بينها جميعا هى ارتباط اقتصادها بالخارج بقوى التجارة والاستثمار التى توطدت فى عهد الاستعمار ، ولكن الحكومات الجديدة لا تقنع بهذا وانما ترغب فى زيادة الرخاء العام .

ومن الواضح أن هناك صورتين هامتين من صور العلاقات الدولية بالنسبة للدولة الجديدة وهما صلاتهابجيرانها وعلاقاتها بالدولةالمستعمرة السابقة . والعلاقات بالدول المجاورة ذات أهمية كبرى للدول الحديثة كما أنها تهم الدول القديمة أيضا . وقد شغلت هذه العلاقات الدول الثلاث التى قامت فى شبه الجزيرة الهندية — الهند والباكستان وسيلان — على أثر انسحاب البريطانيين منها ، ورغم اتساع مصالح الهند الاخرى فقد ظلت علاقاتها مع الباكستان أهم المسائل بالنسبة لها . كما ظلت معاملة سيلان للتاميل الهنود ، بانعكاساتها المحلية والدولية ، مشكلة كبرى لكل حكوماتها . وقد ينشأ الاهتمام بالجيران من الصلات الطويلة وحرية الحركة بالنسبة للشعوب والسلع ، وقد يتدعم ويتأكد هذا الاهتمام بالاحساس بالهدف المشترك والتجربة المشتركة كما يقول الزعماء العرب فى الشرق الاوسط والمغرب العربى .

ومن ناحية العلاقات الدولية بالنسبة لدول العالم الثالث يدخل فى الصورة عاملان آخران أولهما هو صياغة المواقف والمطالب على المستوى الدولى الذى يعبر عن « الاسطورة الوطنية » كما ازدهرت فى الداخل وتتلخص هذه المواقف والمطالبفى عبارةشاملة هى «معاداة الاستعمار» فقد شعرت كل حركة وطنية ذات حيوية بحاجتها الى ان تعلن على المسرح الدولى معارضتها للاستعمار عموما ولشكل خاص من اشكال الاستعمار خضعت هى له . وقد سبقت الهند غيرها من الدول فى هذا المضمار لاعتبارات تاريخية وظلت من أعلى الدول صوتا فى العالم الثالث فى تعميم معارضتها للاستعمار والتفرقة العنصرية وانضمت اليها بعد ذلك دول آسيوية أخرى ثم دول الشرق الاوسط وافريقيا وسرعان ما قام مذهب ادانة الحكم الاستعمارى بهدف مساعدة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية .

ويرى الكاتب أن العامل الثانى المؤثر على علاقات دول العالم الثالث الدولية هو الارتباط بالدول الكبرى ، ويزعم أن هذا الارتباط قد حدث فى بعض الحالات لمجرد سوء الحظ كما هو الحال فى كوريا التى تقع فى طريق الجيوش الروسية والامريكية ويمضى أبعد من ذلك فيرجعه فى حالات أخرى الى « الفراغ » الذى خلقه الانهيار المفاجىء للدولة المستعمرة السابقة ويقدم مثلا على ذلك الهند الصينية والكونغو ، وهى ادعاءات ومزاعم يروجها فلاسفة الاستعمار وأنصار سياسة مناطق النفوذ . كما يرجع الكاتب مثل هذا النوع من الارتباط فى حالات أخرى الى الجوار ولكنه نشأ كما يقول فى معظم الاحوال نتيجة السياسات الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وهى سياسات أملت على كل منهما أن يحاول ضمان رضى الدول الجديدة التى قد تتكتل ضدهما .

ويتناول المؤلف سياسة دول العالم الثالث فى الامم المتحدة وفى غيرها من المنظمات الدولية ويرى أن زيادة عدد الدول الافريقية والاسيوية فى الامم المتحدة أدى الى ارتفاع نسبة تمثيلها من ٢٥ ٪ فى عام ١٩٤٧ الى ٤٧ فى عام ١٩٦١ مما أدى الى انخفاض نسب تمثيل الكتلتين الشرقية والغربية وأدى ذلك بالتالى الى تغير المسائل التى تبحثها المنظمة الدولية فأصبحت مشكلات الاستعمار والتنمية الاقتصادية ذات أهمية رئيسية ، بل أنها اختلطت احيانابمشكلات الامن والتوتر بين الدول العظمى مثلما حدث فى مشكلتى السويس والكونغو .

ويقرر المؤلف أنه من النادر أن تتحد الدول الافرو أسيوية فى الرأى داخل الامم المتحدة . بل أنها تنقسم الى مجموعات . عربية ، وافريقية ، واسيوية افريقية ، تجتمع كل واحدة منها بانتظام لمناقشة المسائل المطروحة قبل جلسات الجمعية العامة وتحاول المحافظة على نوع من الاستراتيجية المشتركة فى التصويت ويقرر أن المجموعة العربية هى أكثر المجموعات نجاحا فى التمسك بوحدة شكلية فيما بينها بحيث لم يحدث أن تضارب التصويت بين اعضائها فى ٩٠ ٪ من الحالات . ويفسر ذلك بأهمية مسألة فلسطين فى

الامم المتحدة وبوجود الجامعة العربية التى تحاول المحافظة على جبهة مشتركة فى المسائل التى تؤثر فى الشرق الاوسط .

أما الدول الافريقية التى اختلفت فيما بينها حول الكونغو والجزائر فلم تحتفظ بمثل هذا التضامن اذ حملت معها خلافاتها الى الجمعية العامة مما أدى الى اتخاذ مواقف مختلفة ازاء نشاط الامم المتحدة فى الكونغو ، ولا تظهر الدول الاسيوية هذا القدر من التضامن فيما بينها الا اذا كانت المسائل المعروضة متعلقة بالاستعمار الا أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد عام ١٩٦٤ يمثل محاولة من جانب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتوحيد جهودها للخروج من الوضع الاقتصادى المحزن الذى تجد كثير من دول العالم الثالث نفسها فيه ، حيث وقفت هذه الدول فى جبهة مشتركة تطالب الدول الاكثر تقدما بتغيير تجارتها ورسومها الجمركية وعملياتها المالية وأن تقدم تضحيات للدول النامية ولكن الدول المتقدمة لم تستجب لاى اقتراح ولم يتحقق أى تقدم كبير .

وفى مجال اجتماعات الهيئات والمنظمات الاقليمية لدول العالم الثالث يوضح أن هذه الاجتماعات تفتقر الى التعاون الذى ينبغى أن يسود هذه الاجتماعات ويعزى ذلك الى الفروق الكبيرة بينها فى الحجم والثراء والثقافة واللغة والى اختلاف التراث الاستعمارى والى وجود الصين الشيوعية وتحول بعض مناطق آسيا وخاصة فيتنام وكوريا الى مسرح للنزاع المسلح الذى تشترك فيه الدول الكبرى .

ولم تظهر فكرة وحدة آسيا كهدف فى الواقع، الا ان فكرة الوحدة العربية غالبا ما تظهر لاشتراك الدول العربية فى اللغة والتقاليد والدين ومسألة مكافحة الصهيونية والاستعمار. وقد قامت بين الدول العربية ارتباطات داخل الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ وبقيت الجامعة تعبيرا للتعاون العربى وحققت بعض النجاح داخل الامم المتحدة ولكنها لم تستطع وقف النزاع المستمر بين أنظمة الحكم فى الشرق الاوسط .

ويتناول الكاتب بالعرض الهيئات الاقليمية التى قامت فى افريقيا منذ أول مؤتمر عقد فى أكرا عام ١٩٥٨ للدول الافريقية المستقلة حتى قيام منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ ويوضح أن الدول الافريقية تجابه نفس المتاعب التى تتعرض لها الدول الاسيوية ، ويتعرض الكتاب بعد ذلك للمؤتمرات الرسمية التى عقدتها الدول الافريقية الاسيوية ابتداء من مؤتمر باندونج الذى حقق نجاحا كبيرا ثم المؤتمر الاول للدول الغير منحازة الذى عقد فى بلغراد فى سبتمبر ١٩٦١ والمؤتمر الثانى الذى عقد بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ . ويرى الكاتبان هذين المؤتمرين عقدا الظروف دولية خاصة . ويستعرض الكاتب بعد ذلك محاولة عقد مؤتمر باندونج آخر بالجزائر فى نهاية يونيو ١٩٦٥ وفشل هذه المحاولة فى النهاية لاعتبارات كثيرة .

وفيما يتعلق بموقف دول العالم الثالث من الدول الكبرى يرى المؤلف أن عالم الخمسينات قد تغير تغيرا كبيرا نتيجة انتشار الاسلحة الذرية وعدم قدرة الدول الذرية على استخدام هذه الاسلحة ضد بعضها بعضا أو ضد دول أخرى . وقد أظهرت المناقشات فى باندونج فى الخمسينات دقة فكرة العالم المنقسم الى معسكرين وصعوبة الاختيار بين المعسكرين . وأصبح انقسام العالم الى معسكرين الان أمرا فى ذمة التاريخ من ناحية الاطلاق والضرورة . ومع ذلك تستطيع دول العالم الثالث أن تميز وجود مجموعتين واسعتين من الدول الغربية والشيوعية ولكنها تدرك أساسا الخلافات القائمة داخل هاتين المجموعتين واستبعاد احتمال الصدام المفتوح بينها وما ينشأ عن ذلك من مجال المناورة الذى يوفره هذه الموقف للدبلوماسية الماهرة . وقد نشأ هذا الموقف الحالى نتيجة تغير مواقف الدول الكبرى طوال عشرين عاما تبعا للتغيرات التى طرأت على علاقات احداها بالاخرى .

ويتناول الكتاب بالتفصيل مواقف الدول الكبرى من دول العالم الثالث فى الشرق الاوسط ويستعرض العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ودول الشرق الاوسط وأزمة السويس والمحاولات الغربية لاقامة منظمة للدفاع عن المنطقة ثم فرض الحلف المركزى ، ويتعرض لعلاقات الدول الغربية بجنوب آسيا ثم جنوب شرقى آسيا والتجربة التى عانتها الدول الغربية هناك والتدخل الامريكى فى حرب فيتنام الذى ترفضه دول العالم الثالث ، ثم علاقات الغرب بأفريقيا . ومن

الغريب أن الكاتب يحاول أيهام القارئ بأن دول العالم الثالث تنظر الى أمريكا نظرة مغايرة لنظرتها الى كل من فرنسا وانجلترا لان أمريكا ليس لها تاريخ استعماري ومن ثم تعتمد دول هذا العالم على الولايات المتحدة فى طلب المعونة .

ويستعرض الكاتب علاقات الدول الشيوعية بالعالم الثالث ويقول أن علاقات الدول الشيوعية بالعالم الثالث تنطوى على فلسفة خلت منها علاقات الدول الغربية الخارجية ، وأن نشاط الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين ، الاتحاد السوفييتي والصين ، هو مزيج مثير من العقيدة والضرورة ، ثم يتناول التطورات التى طرأت على الفكر الشيوعى تجاه حركات التحرير والاحزاب الوطنية فى دول العالم الثالث .

ولا شك أن كل دولة من الدول الكبرى ترغب فى الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد من العالم الثالث وأن تتجنب المتاعب فى هذا العالم وتحقق تغييرات طفيفة أو كبيرة . ومن المهم الاعتراف بالفارق بين التقارب الى العالم الثالث ككل والتقارب مع دول معينة فيه ولكن القوة الاساسية للعلاقات بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث تكمن فى العلاقات الثنائية والجماعية التى تستطيع ، من وجهة نظر دولة كبرى معينة ، أن تخدم مصالحها أجل الخدمات .

وفيما يتعلق بمستقبل السياسة الافروآسيوية يرى الكاتب أن الصورة المحتملة هى سيطرة المصالح الوطنية على تصرفات معظم الدول مع التمسك بسياسة أفرو أسيوية بصورة أقل كثيراً من الصورة الحالية نظرا لاهتمام كل دولة بأحوالها المباشرة وبتنمية اقتصادها . وتبدو هذه الصورة أكثر احتمالا وذلك من استقراء الاوضاع فى منتصف عام ١٩٦٦ . على أنه توجد ثلاثة مجالات للتغير المحتمل فى الشئون الدولية قد تحدث تغييرات فى هذه الصورة ، وهذه المجالات هى التوازن الذرى ، العلاقات الصينية السوفيتية والوضع الاقتصادى الدولى .

وأخيرا يرى الكاتب أنه مالم يحدث تغير كبير يشمل القضاء على الفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة الحالية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث النامية فان هذه الدول الاخيرة سوف تعجز عن الاستمرار فى التنمية .

أحمد حسن ابراهيم

ماو ماو والحركة القومية فى كينيا

— CARL ROSBERG & JOHN. NATTINGHAM.

— THE MYTH OF MAU MAU : NATIONALISM IN KENYA.

— NEW YORK, 1966.

فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ أصبحت كينيا دولة مستقلة ، بعد ٧٥ سنة من الحكم الاستعماري البريطانى . وبالحصول على الاستقلال بدأت كينيا تواجه مشكلات بناء الامة التى تواجهها الدول الافريقية بصفة عامة . ويرى روزبرج ونوتنجهام ، مؤلفا هذا الكتاب ، أن معظم التفسيرات التي ظهرت لحركة الماو ماو تفسيرات غير مرضية ، ولذا فانهما يقدمان فى هذا الكتاب تفسيرا بديلا يقوم على الاهتمام بالاصول الحديثة للسياسة الافريقية ونمط تطورها ، مع تأكيد خاص على عمليات

٤٥٨
التسييس والتعبئة لشعب الكيكويو الذى يسكن وسط البلاد . وهم يخلصــون من ذلك الى ان مظاهر احتجاج الكيكويو فى مواجهـــة مظـــاهر الدولة الاستعمارية المختلفـــة يمكن ان تفهم فى وضعها الصحيح كتاريخ لحركة وطنية متطورة ، شأنها شأن بقية الحركات الوطنية فى أفريقيا .

معنى أسطورة الماو ماو

كانت المشكلة الاساسية لكينيا خلال سنوات الاحتلال البريطـــانى هى العـــلاقة بين الشعب الافريقى الاصلى ومصالح الفئات المهـاجرة من الاوربيين أصحاب السيطره ومن الهنود ذوى المكانة الوسطى فى النظام . وقد حاول الافريقيون فى البداية أن يتخلصوا من بعض مظاهر الظــلم التى فرضــت عليهم فى نطـــاق اطـــار الدولة الاستعمارية التى اتجهت الى محاباة المستوطنين بوضوح . ثم تحول الكثيرون منهم ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تحدى شرعية هذه الدولة . وبذلك تركت قومية الاحتجاج الدستورى مكانها نهائيا للقومية النضالية التى تلجأ الى العمــل المباشر سعيا الى نظام سياسى واجتماعى جديد . وقـــد أدى العنف السيـــاسى الذى ميز الموقف السياسى بعد ذلك الى اعلان حالة الطوارىء فى سنة ١٩٥٢ ، وتميزت السنوات السبع التاليـــة بصور من العنف ثم محاولات للاصـــلاح أدت فى النهاية الى تغيرات أساســـية فى السياســـة البريطانية فى بداية سنة ١٩٦٠ ، حين انتهى عهد الرجل الابيض وتقرر أن تكون كينيا بلدا أفريقيا .

ويطلق تعبير « الماو ماو » على القوميـــة الكفاحية والروح العنيفة التى ميزت السياسة فى وسط كينيا قبل اعلان حالة الطوارىء فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفى السنوات الاولى للطوارىء . وقد حظيت حركة الماو ماو بكثير من التعليقات . فالادارة الاســـتعمارية والبعثـــات التبشـــيرية والمستوطنون الاوربيون اعتبروها مثالا للرغبـــة فى الابتعـــاد عن المنطق ونظروا اليهـــا بصفـــة أساسية كحمى دينية قبلية بربرية تمثل رجعـــة للماضى ومعاداة للبيض ، وذهبوا الى أن زعماء الماوماو كانوا يضعون الخطة من أجل تحويل كينيا الى ارض « للظلام والموت » . وكان الحل يتطلب من وجهة نظر هؤلاء ضرورة اعادة الشرف ورد الامتيازات الى من كانوا يستمتعون بها ، واعادة تأكيد القيم المسيحية واحترام السلطة الاستعمارية الدستورية .

ومن التفسيرات الاخرى لحركة الماوماو ، تلك الفكرة الشائعة من أن الماوماو كانت فى الاساس نتاجا لاخفاق شعب الكيكويو فى أن يستوعب تماما مطالب التحديث السريع ، مما أسفر عن نفسه فى استغلال الظلم القائم مبررا لوحدة قبلية جديدة ، ذات قيم تقليدية وملامح متخلفة . ومثل هذا الرأى يعتبر حركة الماوماو هروبا انتكاسيا من التحضر ، وهو لذلك يتعرض لهذه الظـــاهرة من وجهة نظر دينية ونفسية .

ويشير مؤلفا هذا الكتاب الى انهما يقدمان تفسيرا بديلا لحركة الماوماو ، يعنى بالاصول الحديثة للسياسة الافريقيـــة ومراحل تطـورها وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة شعب الكيكويو ، الذى يعتبر المؤلفان كفاحه حركة وطنية متطورة أصيلة . ويرى المؤلفان — بحق — أن انفجار العنف فى كينيا سنة ١٩٥٢ قد حدث اساسا بسبب الاخفاق الاوربى وليس الاخفاق الافريقى فلم تكن حركة الماوماو نتيجة اخفاق شعب الكيكويو فى تقبل الاوضاع التنظيمية الحديثة ، بقدر ماكان اخفاقا لصانعى السياسة الاوربيين فى الاعتراف بالحاجة الى الاصلاح الاجتمـاعى والسياسى . والخلاصة أن الفهم الاوربى هو الذى جعل من الماوماو أسطورة ، والصحيح من وجهة نظر المؤلفين أن الماوماو كانت بلاشك جزءا من حركة وطنية نامية ومنطقية .

بدايات الوعى السياسى

تركزت بدايات الوعى القومى فى كينيا فى فترة ما قبل اعلان الطوارىء ، فى منطقة وسط كينيا التى تضم مدينة نيروبى ومعازل الكيكويو ومناطق التوطن الاوربى فى الاراضى العليا ووادى الريفت ففى هذه المناطق نمت حركة احتجـــاجية ف

التوطن الاستعمارى تميزت بعدة امور من اهمها: اولا تركز العضوية الجماهيرية فى منظمات هذه الحركة بصفة اساسية فى قبيلة الكيكويو . وثانيا انخفاض مستوى التعليم بصفة عامة بين قيادات هذه الحركة التى ظل جانب كبير منها نشطا وايجابيا خلال العشرينات والثلاثينات . وثالثا ، ان المنظمات السياسية لهذه الحركة لم تنم فقط فى المدن ، وانما اعتمدت على علاقة تبادلية وثيقة بين نيروبى والمناطق الريفية ، مما اعطاها طابعا مميزا فيه خليط من المظاهر التنظيمية الحديثة والتقليدية . وأخيرا ، فقد كانت قضية الارض وتركيزها فى ايدى المستوطنين الاوربيين قضية اساسية ومسيطرة ، وكان لها دورها كعنصر موحد فى النظام السياسى .

ويمهد المؤلفان لدراسة بداية الوعى القومى فى كينيا بتتبع تاريخىّ لخلفية السياسة الحديثة فى البلاد فى الفترة من ١٨٨٨ الى ١٩٢٠ . ويتبع المؤلفان المنهج الغربى المألوف وهو البدء بدراسة الاستجابات الافريقيــة للوجود الاوربى ، ودور القــوى الجديدة للتغير الاجتماعى التى ادخلتها الدولة الاستعمارية فى تحديد الاتجاه العام للتطور السياسى فى كينيا . ولهذا يتعرض الكتاب لدور التوسع فى التشغيل واتساع المناطق الحضرية، ولعلاقة الافريقيين بالادارة والبعثات التبشيرية والمستوطنين والمستثمرين ، واثر كل ذلك على ظهور حركة المقاومة الاولية . ويتعرض الكتاب بعد ذلك لدراسة التجمعات السياسية الرسمية الاولى التى ظهرت بين الافريقيين وظهور زعامة هارى ثوكو ، وهــو ما يعكس النمط الحــديث للمصالح ، النــاتج عن التغيرات الاجتمــاعية الاساسية الناجمة عن الوجود الاجنبى .

ويصل المؤلفان من هذه الخلفية الى دراسة انماط الاحتجاج التى ظهرت فى كينيا فى العشرينات فلدى الكيكويو بصفة خاصة كان التغير الاجتماعى سريعا وقاطعا ، كما كانت المظالم الاقتصادية ناجمة عن مستوى أعمق من التطلعات بخصوص مستقبل البلاد . ولهذا يركز المؤلفان اهتمامهما فى هذا الجزء من الكتاب على دراسة الظروف والعوامل الجغرافية والاجتماعية التى اسهمت فى هذا التطــور ، والتى ميزت الكيكويو بهذه الميزات ، ثم التنظيمات السياسية التى ارتبطت بهذا التطــور وهى على وجه التحديد رابطة الكيكويو والرابطة المركزية للكيكويو وهو التنظيم الذى نشأ فى نطاق هذه القبيلة وكان يضم العناصر التى لم تقبل تماما — من الناحية النفسية — السيطرة الاوربية كما يتعرض المؤلفان فى هذا الفصل لظهور زعامة جومو كينياتا ودوره السياسى فى فترة العشرينات مابين نيروبى ولندن .

القومية الثقافية :

ان الازمة التى نشبت بخصوص ختان المرأة وعمت أرض الكيكويو منذ ١٩٢٨ الى ١٩٣١ ، والتى أحدثت فرقة مريرة ودائمة ما بين قومية الكيكويو والبعثات البروتستنتية تعــد من أبرز مظاهر ما يعبر عنه مؤلفا الكتاب « بالقوميــة الثقافية » . ذلك أن جذور هذا الصراع انمــا تبدأ مع تحدى الكيكويو للتحول الثقافى الشــامل الذى طالبتهم به الكنيسة الوافدة .

فلقد استبعدت الكنيسة أى امكانية للتغير فى بعض العناصر المختارة فحسب ، بحيث يمكن عن هذا الطريق أن يستوعب الكيكويو بعض عناصر الثقافة الغربية ، بينما يقاومون بعض العنــاصر الاخرى التى لا تتوافق مع قيمهم أو مؤسساتهم الاجتماعية . لقد وحدت الكنيسة بين الثقــافة الغربية من ناحية والمسيحية من ناحية أخرى واعتبرتهما جسدا متكاملا من العقيدة والممارسة، بحيث اعتبرت مقاومة أحد العنصرين مقــاومة للاخر ، ومن ثم حركة انتكاس للماضى . وقــد ظهرت هذه القضية غاية فى الوضوح فى النزاع حول ختان المرأة بين أبناء الكيكويو والكنيسة .

وقد كان الصراع حول ختان المرأة من العناصر الهامة التى أسهمت فى بداية الاضعاف من سلطة الادارة الاستعمارية فى كينيا ونفوذ جمــاعات الاستيطان والبعثات ، فقد كان هذا الصراع من أهم العوامل التى أسهمت فى اذكاء حركة المدارس الافريقية المستقلة التى تجمعت بصفة خاصة فى رابطة المدارس المستقلة للكيكويو (وكانت تتبع الكنيسة الافريقيــة الســاحلية المســتقلة) ،

ومدارس كارينجا للكيكويو (وكانت تتبع الكنيسة الافريقية الارثوذكسية) . فقد ظهرت هذه الحركة الاستقلالية فى مجال التربية كرد فعل بصفة أساسية للخلاف حول ختان البنات بين الكيكويو وبين البعثات البروتستنتية الاربع ، (وكانت ثلاث منها انجليزية وواحدة أمريكية) .

كذلك كان هذا الصراع من أهم العناصر التى الهمت جومو كينياتا كتابه « فى مواجهة جبل كينيا » ، وهو كتاب يصفه المؤلفان بأنه « نص فى القومية الثقافية » . فقد قدم هذا الكتاب الذى نشر لاول مرة فى سنة ١٩٣٨ عرضا للجوانب الاجتماعية والانثروبولوجية المرتبطة بقضايا ختان المرأة وحركة الكنائس الافريقية والمدارس المستقلة وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالوجه الثقافى من القومية . وقد كان لهذه « القومية الثقافية » أهميتها كذلك فيما يتعلق بالخلافات بين الصفوة الافريقية الناشئة التى ارتبطت بمؤسسات الكنيسة والحكومة الاجنبيتين ، وبين العناصر الاكثر أصالة ونضالية التى اعتنقت أفكار الرابطة المركزية للكيكويو .

مشكلة الارض :

سيطرت القضايا المتصلة بالارض على الشئون السياسية فى كينيا ، ومن هنا يرى مؤلفا هذا الكتاب أنه من المنطقى تناول تطور القومية فى كينيا فى الثلاثينات مع التركيز على القضايا السياسية المرتبطة بالارض ، لانها كانت محورا لمعظم النشاط السياسى فى خلال هذا العقد ، ان لم يكن له .

وفى الوقت الذى ادى فيه النضال حول الارض الى تكثيف نمو الوعى السياسى بين الكيكويو فى خلال هذه الفترة ، لم يكن هذا الوعى محصورا فى الكيكويو وحدهم . ذلك أن التنظيمات التى ظهرت بين جماعات الليو والنوهيه فى منطقة نيانزا ، والكامبا فى وسط البلاد والتايتا قرب الساحل ، قد عارضت سياسات الحكومة واجراءاتها ، وطالبت بالانصاف فيما يتعلق بالارض والنواحى الاقتصادية . وقد تمثل التعبير الحضرى عن ذلك بصفة أساسية فى اضراب ممباسا سنة ١٩٣٩ .

وهكذا لم يكد ذلك العقد يقرب على الانتهاء حتى كانت ثمة روح وطنية واضحة ، ووعى قومى ناشىء أفاق على مشكلات الارض ، على الرغم من عدم وجود أية قيادة اعترفت بها كل القبائل أو تنظيم سياسى أفريقى يشمل كينيا بأكملها . ومع ذلك فقد بدأت قيادات حديثة متعلمة تشترك فى السياسة ، وبدأت الرابطة المركزية للكيكويو تسعى الى تشجيع حركة الاحتجاج على مستوى أفريقى شامل . وقد كان حظر نشاط « الرابطة المركزية للكيكويو » و « رابطة مرتفعات التايتا » و « رابطة أعضاء الكامبا » واعتقال عدد من قيادات هذه الحركات فى سنة ١٩٤٠ من اهم العوامل التى عوقت تطور بناء المؤسسات الافريقية فى كينيا . ومع ذلك فان زيادة النشاط السياسى بمناسبة قضايا الارض وما اقترن بذلك من تحركات فلاحية واضرابات عمالية قد مهد كله . عندما أوشكت الحرب على الانتهاء ، لظهور اتحاد كينيا الافريقى الذى بدأ يسعى الى العمل على مستوى الاقليم بأكمله .

التحول الى العنف :

كانت الحرب العالمية الثانية من العوامل الاساسية فى نمو القومية فى أفريقيا السوداء ، وفى نطاق شرق أفريقيا تكون « اتحاد كينيا الافريقى » فى سنة ١٩٤٤ ، وكان أول منظمة سياسية اقليمية فى شرق أفريقيا .

على إنه اذا كانت التطورات فى كينيا تشبه التطورات التى حدثت فى غرب أفريقيا من بعض الزوايا ، فانها كانت تختلف فى عنصر أساسى أشار اليه مؤلفا هذا الكتاب ، وهو أن فرصة مشاركة الافريقيين فى المؤسسات السياسية فى بلادهم قد كانت محدودة بشدة . فلم يكن هدف الاستعمار فى كينيا هو خلق دولة أفريقية ، وانما دولة غربية فى ظل قيادة متعددة العناصر . ومن هنا فان تطور القومية فى سنوات ما بعد الحرب العالمية كان يتم فى بيئة تتسم بمحاولة المستوطنين

ـ بتاييد من الادارة ـ لتدعيم سلطتهم السياسية .

وكان من الطبيعى اذن ان يحاول الافريقيون تغيير هذا الوضع المقيد لحركتهم وأمانيهم ، وقد لجأ الافريقيون فى ذلك الى صور عديدة بعضها ظاهر وبعضها مستتر . فالاسلوب الاول وهو الاسلوب الظاهر هو محاولة استغلال التطور الدستورى فى التوصل الى قدر كاف من الاصلاح. ولكن باخفاق هذه الصورة من صور الكفاح ازاء الاصرار على مفهوم « دولة الرجل الابيض » تحت شعار « المجتمع المتعدد العناصر » ، أصبح للمنظمات الخفية وقادتها النضاليين الدور الاساسى فى مواجهة السيطرة الاوربية والاستعمارية .

ومن هنا نجد أن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قد تميزت بتزايد مقاومة الكيكويو للسيطرة الاوربية فى المناطق الحضرية والريفية على السواء من وسط كينيا ، واضحت هذه المقاومة بالتدريج أكثر نضالية ، وأكثر ميلا لاستخدام الوسائل غير الدستورية للتوصل الى التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . وقد أخذ هذا التحول صورا عديدة من بينها تزايد مقاومة الجماهير لسياسات الحكومة الزراعية فى المناطق الريفية ، والاضرابات الحضرية والمظاهرات السياسية ومظاهر العنف المختلفة ، وفى سبيل تعبئة الجماهير لتأييد هذه السياسات ورفع مستوى الالتزام السياسى ، استخدم أسلوب القسم السرى على مستوى واسع ، كما زادت المنظمات السرية لادارة هذه العمليات ومراقبتها .

وفى صيف سنة ١٩٥٢ حدث خلاف بين قادة الكيكويو وقادة الشعوب الاخرى فى كينيا حول نوايا الحكومة الاستعمارية ، ودور العنف فى تغيير النظام ، وأدى ذلك الى اضعاف التنظيم الوطنى وفعالية « اتحاد كينيا الافريقى » . وقد أسفر هذا الخلاف عن استمرار الكيكويو فى السياسة الكفاحية وارتفاع مستوى النضال وضعف مكانة القيادات الميالة للاعتدال . وقد أدى كل هذا بالحكومة الاستعمارية ـ مؤيدة من المستوطنين الاوربيين ـ الى اعلان حالة الطوارىء فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

وقد أدى اعلان الطوارىء الى مزيد من الفوضى والعنف فقد ادى الى مزيد من التعبئة لجهود المقاومة العنيفة فى المناطق الريفية وفى نيروبى ، مما كان فى جانب كبير منه نتيجة لاجراءات الطوارىء نفسها . وأدى الامر الى اقامة وحدات للمقاومة فى الغابات نفسها وبين اناس لم يشتركوا فى السياسة بأى صورة من الصور فيما قبل الطوارىء . وقد اهتم القادة الثوريون والنقابيون فى « اتحاد كينيا الافريقى » باستغلال ما نتج من أوضاع عدم الرضاء الاجتماعى والكراهية ضد السلطة الاستعمارية لانجاح أهداف الحركة الوطنية . ثم كانت محاكمة جومو كينياتا ، واطلاق سراحه والاعتراف به كأب للامة الافريقية فى كينيا ، من العناصر التى فجرت فى النهاية الاسطورة التى سادت كينيا فترة ليست بالقصيرة : أسطورة الماوماو .

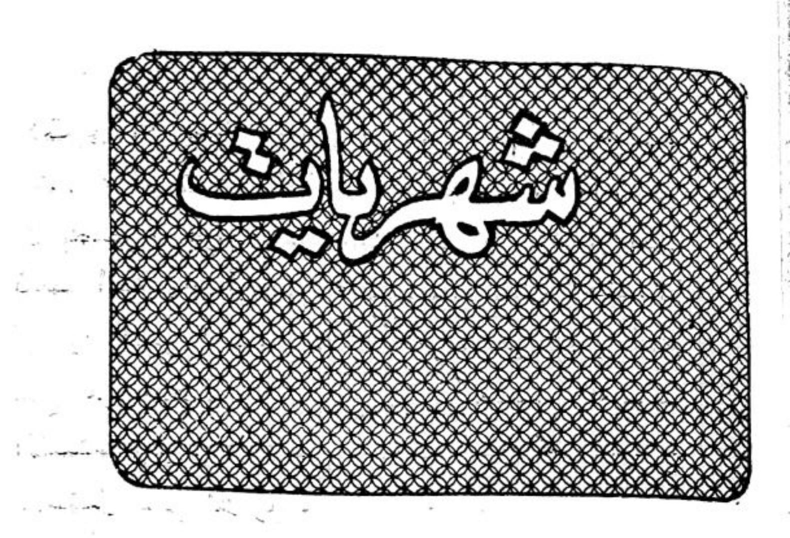
ومن هذا العرض تظهر لنا رؤية المؤلفين الخاصة لحركة الماوماو ، وتفسيرهما لها فى اطار الاستجابات الافريقية الاجتماعية والسياسية ازاء الحكم الاجنبى فى كينيا . واذا كان المؤلفان قد عولا فى فهمهما للقومية فى كينيا على بعض المتغيرات الاساسية التى اسهمت فى بلورة هذه القومية من قبيل الصراع الثقافى حول الختان والصراع الاقتصادى حول الارض ...الخ فان منهاج الكتاب لايعدو فى النهاية ان يكون منهاجا تاريخيا بصفة اساسية .

على أن من مزايا هذا الكتاب ، ان مؤلفيه لم يتجها الى تصوير حركة الماوماو فى اطار من

الاسطورية والغموض والخرافية ، كما فعــل الكثيرون ، بل اعترفا بأنه « على الرغم من أن انماط التعبئة الاجتماعية والتنظيم السياسى قد عكست ملامح مميزة للقومية فى كينيــا ، فان اهداف هذه القومية وايديولوجيتها تتشابه ــ بصفة أساسية ــ مع الحركات الوطنية الافريقية فى غير كينيا » . ويشير المؤلفان مع ذلك الى نقطة مميزة للقومية فى كينيا وهى اعتماد الحركة القومية فيها بصفة أساسية على نشاط الكيكويو وعدم انتشارها على نطاق واسع بين الجماعات الاخرى ، وهما ينتهيان من ذلك الى أن هــذه القومية لم تدعم التكامل القــومى أو الاقليمى الا بصورة جزئية . كذلك أصاب المؤلفان فيما ذهبا اليه من أن حركة الماوماو تمثل اخفــاقا أوربيا وليس اخفاقا أفريقيا ، وهــو الامر الذى نتج عن ادعــاء الاوربيين بأن نظــام الحــكم الاستعمارى والاستيطان الاوربى كان هو الوضع الافضل حتى للافريقيين أنفسهم .

نزيه نصيف





ديسمبر ١٩٦٧
يناير ١٩٦٨
فبراير ١٩٦٨

ديسمبر ١٩٦٧

الاتحاد السوفيتي :

١ : صدر فى موسكو بيان مشترك عن محادثات وزيرى خارجية الاتحاد السوفيتي والسويد ، أعرب فيه الوزيران عن قلقهما بسبب الحرب الفيتنامية ، وأكدا أن وقف قصف فيتنام الشمالية فورا هو أمر ضرورى لاحلال السلام فى تلك المنطقة .

٤ـ٨ : قام وفد مجلس السوفيت الاعلى برئاسة نورييف عضو هيئة رئاسة المجلس بزيارة لنيبال تلبية لدعوة من البرلمان النيبالى .

٦ـ١٠ : قام اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي بزيارة رسمية لوارسو بدعوة من آدم رباكى وزير الخارجية البولندى ، وأجرى الوزير السوفيتي خلال زيارته محادثات مع المسئولين فى بولندا .

٨ : بعثت حكومة الاتحاد السوفيتي برسالة الى حكومة بون بخصوص نشاط القوى العسكرية والنازية الجديدة فى المانيا الغربية ، كما بعثت برسالة مماثلة الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

٨ـ٩ : قام السيد بريجنيف الامين العام للحزب الشيوعى السوفيتي بزيارة ودية لتشيكوسلوفاكيا بناء على دعوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكى ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن المحادثات شملت التعاون بين البلدين والمشكلات العالمية والحركة الشيوعية الدولية .

١٠ : اتهم الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة بالقيام بحملة استفزازية ضد كمبوديا ووضع خطة لارسال قوات الى جنوب لاوس ، وقد حذر السوفيت السلطات الامريكية من عواقب هذا الاجراء .

١٧ـ١٩ : قام وفد دبلوماسى سوفيتى بزيارة لجمهورية جنوب اليمن الشعبية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك حول تقديم مساعدات اقتصادية ودعم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

واذاعت وزارة خارجية جنوب اليمن بيانا أعلنت فيه أن حكومتى البلدين قررتا تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى السفراء .

٢٩ : وقعت فى موسكو اتفاقية للتعاون الثقافى والعلمى بين الاتحاد السوفيتي وموريتانيا .

٣١ : تم فى موسكو توقيع اتفاق تجارى بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا لزيادة حجم التبادل التجارى بينهما .

انظر أيضا : المانيا الشرقية (١،١) ، بولندا (١،٩) ، تشاد

(١٩) ، ج.ع.م (١٦) ، جمهورية اليمن (٣) ، العراق (٢٢) ، الكونجو كينشاسا (٩) ، موريتانيا (٢٥) ، الهند (٢٧) .

الاردن :

٢٠ : تم التوقيع على اتفاق بين الاردن والعراق يصفى المسائل المعلقة التى نشأت بسبب حل الاتحاد الذى قام بين البلدين عام ١٩٥٨ .

٢٤ : تم توقيع الاتفاقية التكميلية الحادية عشرة للاتفاق المعقود بين الاردن والمانيا الغربية منذ ٥٩/١٩٦٠ بشأن التعاون الفنى فى المجالات الاقتصادية بين البلدين .

٢٧ : تبادلت القوات الاردنية والاسرائيلية النيران عبر نهر الاردن .

استراليا :

١٧ : غرق هارولد هولت رئيس وزراء استراليا وهو يسبح بأقليم فيكتوريا حيث كان يقضى اجازته.

١٩ : أعلن فى سيدنى تعيين جون ماكوردنى رئيسا للوزراء خلفا لهارولد هولت .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٤) ، الهند (٤) ، الولايات المتحدة (٢٠) .

افريقيا الوسطى :

٢١ : افتتح فى يانجوى عاصمة جمهورية افريقيا الوسطى مؤتمر القمة لرؤساء الدول الاعضاء فى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط افريقيا ، للنظر فى تدعيم وتنمية التعاون الصناعى والزراعى والتجارى بين دول الاتحاد . وشهد المؤتمر رؤساء افريقيا الوسطى وجابون والكاميرون والكونجو برازفيل وتشاد .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٨ : قررت حكومة بون رفع العلاقات الدبلوماسية مع اليمن الى مستوى سفارة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٨) ، الاردن (٢٤) ، المملكة المتحدة (١٩) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١١–١٣: قام والتر أولبريخت رئيس الدولة على رأس وفد حكومى وحزبى بزيارة ودية للاتحاد السوفيتى ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو ، وصدر بيان مشترك ادان فيه الجانبان العدوان الامبريالى الاسرائيلى على الدول العربية ، واتفق الجانبان على اتخاذ اجراءات مشتركة لمساعدة الدول العربية .

١٤ : قام اوتوفينزر وزير خارجية المانيا الشرقية بزيارة لبودابست أجرى خلالها محادثات مع جانوس بيتر وزير خارجة المجر .

١٥ : تم التوقيع على اتفاق تجارى بين السويد والمانيا الشرقية لعام ١٩٦٨ .

انظر أيضا : بولندا (١٩) ، غينيا (١٩) ، فيتنام الجنوبية (١٧) .

أورجواى :

٦ : توفى أوسفار جستيدو رئيس جمهورية أورجواى ، وكان قد تولى الرئاسة فى مارس ١٩٦٧ .

١٣ : حلت الحكومة الحزب الاشتراكى وعدة جماعات يسارية بتهمة قلب النظام الجديد .

أوغندا :

١٥ : اجتمع رؤساء ١٢ دولة من شرق ووسط افريقيا لبحث عدد من المسائل الافريقية خاصة مشكلات الامن فى المنطقة .

انظر ايضا : تانزانيا (١) ، السودان (١٤) .

البرازيل :

٢٩ : اذاعت وزارة الخارجية البرازيلية أن البرازيل والعراق اتفقتا على انشاء علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة .

بولندا :

١٩–٢٢: عقد فى وارسو مؤتمر لوزراء خارجية الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية (يوغوسلافيا وبولندا وبلغاريا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية) وناقش المؤتمر الوضع الراهن فى الشرق الاوسط . وصدر بيان مشترك جاء فيه أن انسحاب اسرائيل من المناطق العربية التى احتلتها خلال حرب يونيو هو الشرط الاساسى للسلام فى الشرق الاوسط ، وأن احتفاظ اسرائيل بأى جزء من الاراضى العربية المحتلة يعتبر عقبة تعرقل حل الازمة وهو نشاط يجب أن يدان. وأكد البيان تضامن وتأييد الدول المشتركة فى المؤتمر للدول العربية التى تخوض نضالا ضد مؤامرات الاستعمار والاستعمار الجديد من أجل حقوقها ومصالحها ورحب البيان بالاسلوب البناء لتسوية أزمة الشرق الاوسط الذى تتبعه ج.ع.م ودول عربية أخرى .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٦) .

تانزانيا :

١ : افتتح الرئيس جوليوس نيريرى المؤتمر الاقتصادى والاجتماعى الذى يضم تانزانيا وكينيا واوغندا لوضع اتفاقيات التعاون بين البلدان الثلاثة موضع التنفيذ .

انظر أيضا : كونجو كينشاسا (١٩) .

تشاد :

٤ : اعلن فرانسوا تومبا لبناى رئيس جمهورية تشاد أن سلطات الامن اكتشفت مؤامرة لاغتياله

فبرها سيلاس تسلينجار وزير الداخلية السابق من داخل سجنه .

١٩ : وصل وفد صداقة من تشاد برئاسة وزيرى العدل والتعليم الى موسكو فى زيارة بدعوة من جمعية الصداقة السوفيتية الافريقية .

انظر أيضا : افريقيا الوسطى (٢١) .

جابون :

١ : تولى نائب رئيس الجمهورية البرت بونجو منصب رئيس الدولة بعد وفاة الرئيس ليون مبا فى باريس يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧ .

٢٧ : قررت حكومة جابون طرد فرقة منظمة السلام الامريكية العاملة فى البلاد .

وقد أعلنت المنظمة أنها قررت سحب متطوعيها العاملين هناك والبالغ عددهم ٥٧ شخصا .

انظر ايضا : افريقيا الوسطى (٢١) .

الجزائر :

١١ : اصدرت رئاسة مجلس الثورة فى الجزائر بيانا بخصوص اعادة تنظيم حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى . وتم تعيين السيد قايد احمد وزير المالية وعضو مجلس الثورة رئيسا للامانة العامة التنفيذية للحزب .

١٥ : أعلن الرئيس الجزائرى هوارى بومدين القضاء على محاولة للتمرد قام بها العقيد طاهر الزبيرى رئيس أركان حرب الجيش وجماعة من المتمردين وقد تولى الرئيس بومدين قيادة الجيش بنفسه بعد فشل المحاولة .

٢٥ : صدر قرار جمهورى باعفاء العقيد طاهر الزبيرى من منصبه كرئيس لاركان حرب القوات الجزائرية .

انظر أيضا : الجمهورية اليمنية (١) ، سوريا (٢٧) ، فرنسا (١١) ، (٢٢) ، الهند (٤)

الجمهورية العربية المتحدة :

١ : عاد الى القاهرة السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية من ليبيا بعد زيارة استغرقت أربعة أيام ، قابل خلالها الملك ادريس السنوسى وحمل اليه رسالة من الرئيس عبد الناصر كما أجرى محادثات مع المسئولين الليبيين .

١ : وقع اشتباكان فوق منطقة السويس عندما دخلت ٤ طائرات اسرائيلية نفاثة المجال الجوى لـ ج٠ع٠م وقد اسقطت المدفعية المصرية ثلاث طائرات اسرائيلية.

١ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها حسن عباس زكى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع المسئولين فى المملكة السعودية، واتفقت البلدان على تسهيل انتقال رعاياهما والعودة بالعلاقات بينهما الى مجراها الطبيعى فى كافة المجالات ، كما اتفقت البلدان ايضا على تشكيل لجنة لدراسة مسائل التعويضات وغيرها من المسائل المالية والعمل على تسويتها .

٢ : تم توقيع بروتوكول اقتصادى لعام ١٩٦٨ بين ج٠ع٠م وتركيا .

٥ : قررت حكومة ج٠ع٠م وتركيا مشتركتين أعادة فتح قنصليتهما العامتين فى الاسكندرية واستانبول .

٨ : تم الانسحاب الكامل للقوات المصرية من اليمن ولم يعد لـ ج٠ع٠م أية قوات فى الجمهورية اليمنية .

١٤ : تقرر أقامة علاقات دبلوماسية بين ج٠ع٠م وجمهورية جنوب اليمن الشعبية على مستوى سفارة .

٢١ : تم توقيع عقود التعاون الفنى فى مجال البترول بين ج٠ع٠م والاتحاد السوفيتى .

٢٢ : تم التوقيع على اتفاق ثقافى بين ج٠ع٠م وقبرص .

٢٣ : وافقت ج٠ع٠م ويوغوسلافيا على خفض ٥٠ ٪ من قيمة التعريفة الجمركية المفروضة على ٥٠٠ نوع من المنتجات الهندية المصدرة الى البلدين ومدة الاتفاقية خمس سنوات يبدأ تنفيذها فى ابريل ١٩٦٨ .

٢٨ : تم توقيع اتفاق تجارى وتعاون اقتصادى طويل الاجل بين ج٠ع٠م واسبانيا .

٣٠ : أدلى متحدث رسمى لـ ج٠ع٠م ببيان حول الموقف فى اليمن يرحب بالدعوة الى حقن الدماء هناك وأيد البيان جهود اللجنة الثلاثية لتحقيق المصالحة الوطنية .

انظر أيضا : بولندا (١٩) ، ج٠ع٠ى (١) ، (٣٠) ، العراق (٤) ، نيبال (١١) ، يوغوسلافيا (٢٦) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١-١٢ : قام السيد محسن العينى رئيس وزراء اليمن بجولة زار خلالها المغرب والجزائر وليبيا وج٠ع٠م وأجرى محادثات مع المسئولين فى هذه الدول وأبلغهم رسائل خاصة من القاضى عبد الرحمن الايريانى رئيس المجلس الجمهورى اليمنى .

٢ : تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين اليمن والاتحاد السوفيتى يشمل ارسال طائرات حربية لليمن .

٧ : اذاع راديو صنعاء أن قتالا نشب بين القبائل فى شرق اليمن وأن القبائل الموالية للحكم القائم فى اليمن أنزلت خسائر كبيرة بمجموعة من المرتزقة الاوروبيين واستولت على كميات كبيرة من الاسلحة .

٨ : أدلى السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ورئيس اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن بتصريح رسمى حول انباء نشوب القتال بين القبائل ، وأكد السيد محجوب فى تصريحه ضرورة عقد مؤتمر وطنى عام يجمع زعماء القبائل والزعماءالسياسيين وأهل الحل والعقد من جميع الاطراف حتى يمكن حقن الدماء .

١٠ : تم الاتفاق على تبادل الوفود الاقتصاديةوالسياسية والعسكرية والشعبية بين اليمن وجنوب اليمن وذلك بهدف تنسيق سياسة البلدين فى مختلف المجالات .

١٣ : عقدت اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن اجتماعا بالقاهرة واتخذت قرارا أبلغته الىالحكومة اليمنية بشأن استئناف مهمتها . وتضمن هذا القرار قيام الحكومة اليمنية بتوجيه دعوة الى اللجنة لتمارس مهام عملها من أجل مصلحة اليمن .

١٨ : قدم محسن العينى استقالته من منصبه، وكلف القاضى الايريانى الفريق حسن العمرى عضو المجلس الجمهورى برئاسة الوزارة .

٢٣ : أصدر المجلس الجمهورى اليمنى قرارا بتشكيل حكومة عسكرية جديدة برئاسة الفريق حسن العمرى .

٢٦ : تم تعيين محسن العينى ممثلا شخصيا للقاضى عبد الرحمن الايريانى ورئيسا لوفد اليمن فى الامم المتحدة .

٢٩ : أعلنت حكومة اليمن أن طائرات تحمل الجنسية الايرانية تقوم بالقاء الامدادات لقوات المرتزقة والملكيين فى جبال اليمن .

٣٠ : صدر فى صنعاء بيان رسمى أعلنت فيه حكومة اليمن ترحيبها بوصول اللجنة الثلاثية وموافقتها على المساعى الحميدة التى تبذلها اللجنة .

٣٠ : عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعا بالقاهرة وأجرت اتصالات عاجلة مع حكومتى السعودية واليمن بهدف استصدار بيان يدعو الى وقف القتال .

٣١ : قررت اللجنة الثلاثية تكوين لجنة تحضيرية للاعداد لمؤتمر المصالحة فى اليمن تتألف من ١٥ عضوا تمثل جميع الاطراف اليمنية .

انظر أيضا : المانيا الغربية (١٨) ، ج.ع.م (١٨) ، (٣٠) ، المملكة المتحدة (٣) .

جنوب اليمن :

١ : تم تشكيل أول حكومة لجمهورية جنوب اليمن الشعبية برئاسة السيد قحطان الشعبى رئيس الجمهورية .

١ : تم تعيين حاكم لجزر كوريا موريا وبريم وقمران ، وكانت بريطانيا قد أعلنت ضم جزيرتى كوريا موريا لسلطنة مسقط .

١٢ : أصبحت جنوب اليمن العضو الرابع عشر فى جامعة الدول العربية .

١٤،١٢ : تمت موافقة كل من مجلس الامنوالجمعية العامة للامم المتحدة على قبول جنوب اليمن عضوا فى المنظمة الدولية .

١٥ : تم اجراء عدة تغييرات فى قيادة القوات المسلحة والامن .

١٨ : صدر مرسوم يقضى بتقسيم الدولة الى ست محافظات جديدة وتم الغاء التقسيمات الاداريةالقديمة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١٧) ، ج.ع.م (١٤)، الجمهورية اليمنية (١٠) .

الدانمرك :

١ : أدانت محكمة راسل الدولية الولايات المتحدة بتهمة ابادة الجنس ضد الشعب الفيتنامى . وأعلن المحلفون بعد محاكمة استمرت ١٤ يوما وشملت شهادة ثلاثة من الجنود الامريكيين السابقين ونحو ٥٠ شاهدا آخر ادانة أمريكا بعدة جرائم حرب أثناء الحرب الفيتنامية . كما أدانت المحكمة اليابان وتايلاند والفلبين لاشتراكهم فى مساعدة المجهود الحربى الامريكى فيفيتنام .

داهومى :

١٧ : قام جيش داهومىبانقلاب عسكرى ضد الرئيس كريستوف سوجلو وأسقط حكومته واستولى على السلطة . وقد جاء الانقلاب فى أعقاب اضراب نقابى استمر أربعة أسابيع وذلك احتجاجا على اجراء فرضه رئيسالجمهورية ويقضى بخصم ٢٥٪ من أجور العمال .

١٨ : تم تشكيل مجلس ثورة من ١٥ عضوا بدلا من المجلس العسكرى الذى كان يرأسه الرئيس المخلوع كريستوف سوجلو .

٢٢ : تم تعيين ليفتانت كولونيل الفونس على رئيس أركان حرب جيش داهومى السابق رئيسا للدولة وعين موريس كوانديت قائد الانقلاب رئيسا للوزراء .

رومانيا :

٧ : تولى نيكولاى شاوسكو رئاسة الدولة الى جانب منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى الرومانى .

١٤ : قام الرئيس نيكولاى شاوسكو على رأس وفد حزبى وحكومى بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى تلبية لدعوة من الحزب والحكومة السوفيتية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٣١) ، بولندا (١٩) ، المملكة السعودية (٢٢) .

ساحل العاج :

١٦ : أذيع رسميا فى ابيدجان أنه تم الاتفاق على تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوىالسفراء بين كل من ساحل العاج وبلغاريا.

السودان :

٨ : أجرى السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء تعديلات فى وزارته.

١١ : تقرر دمج الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى بالسودان فى حزب واحد باسم الحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة اسماعيل الازهرى ، وأن يكون الشيخ على عبد الرحمن نائبا له ، كما تقرر تشكيل هيئة مكتب سياسى للحزب تضم عشرة أعضاء من كل حزب لهيئة تأسيسية تتألف من مائتين وأربعين عضوا.

١٤ـ١٩ : اشترك السيد اسماعيل الازهرى فى المؤتمر الثالث لرؤساء دول شرق أفريقيا ووسطها الذى انعقد فى كمبالا .

أنظر أيضا : الجمهورية اليمنية (٨) .

سوريا :

: صدر بيان مشترك عن المحادثات التى جرت بين اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى والوفد السورى برئاسة د. يوسف زعين بحثا فيه الموقف فى الشرق الاوسط والتدابير العاجلة اللازمة لازالة آثار العدوان الاسرائيلى. وأكد البيان أن الاتحاد السوفيتى سيواصل تقديم معونته وتأييده للدول العربية .

١٠ـ١٥ : قام د. يوسف زعين بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات اقتصادية مع المسئولين فى باريس ، وصدر بيان مشترك عبر فيه الجانب السورى عن تقديره لموقف فرنسا من القضايا العالمية الكبرى ومن القضايا العربية . وقد درس الجانبان السورى والفرنسى تطور الاوضاع فى الشرق الاوسط واتفقا على أنه لا يمكن اقامة سلام دائم فى هذه المنطقة الا اذا بنى على الحق والعدالة ، كما بحث الجانبان وسائل دعم وتطوير العلاقات بين البلدين .

٢٧ـ٢٩ : قام وزير داخلية سوريا بزيارة رسمية للجزائر ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .

انظر أيضا : لبنان (٢١) ، المغرب (٢٧) .

سويسرا :

١٥ : انتخب مجلسا البرلمان فى سويسرا ويلى سبوهلر وزير الخارجية رئيسا لسويسرا لعام ١٩٦٨ .

الصومال :

٤ : أعلن فى مقديشيو استقالة عبد الرازق حاج حسين رئيس الوزراء السابق من منصبه كأمين عام لحزب رابطة الشباب الصومالى والغاء قرار فصل رئيس وزراء الصومال محمد ابراهيم عجال من الحزب .

٣١ : تقرر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وبريطانيا ، وكانت الصومال قد قطعت هذه العلاقات عام ١٩٦٣ لتأييد بريطانيا كينيا فى نزاع الحدود مع الصومال .

الصين الشعبية :

١٩ : صرح شواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية فى اجتماع عقد فى بكين بمناسبة مرور سبع سنوات على انشاء جبهة التحرير الفيتنامية بأن الصين الشعبية ستمنح شعب فيتنام المزيد من التأييد فى حربه ضد الامبريالية الامريكية .

٢٤ : أعلنت لجنة الطاقة الذرية الامريكية أن الصين الشعبية أجرت تجربتها النووية السابعة . وقالت اللجنة فى بيان أن التفجير تم فى الجو فى منطقة لوك مور .

٢٤ : تحدثت اذاعة شنغهاى عن وجود اضطرابات هناك وحذرت المواطنين من الخونة وأعداء الثورة «الذين يتظاهرون بحمل أعلام الثورة ويستغلون مراكزهم الهامة فى وسائل الاعلام » .

أنظر أيضا : فيتنام الجنوبية (١٧) ، الولايات المتحدة (١٦) ، اليابان (٢٥) .

العراق :

٤ : عاد السيد طاهر يحيى رئيس وزراء العراق بعد انتهاء زيارته لـ ج.ع.م وصدر بالقاهرة بيان مشترك عن اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين ج.ع.م والعراق وجاء فيه أن الجانبين قد تناولا فى اجتماعاتهما الظروف التى تمر بها الامة العربية فى المرحلة المصيرية التى يتعرض لها الوطن العربى للعدوان الصهيونى وراجع الجانبان الخطوات التى اتخذت من أجل توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين . كما ناقش الجانبان النتائج التى أسفرت عنها اجتماعات الامم المتحدة لبحث وسائل ازالة آثار العدوان ومواقف الدول المختلفة من الامة العربية وأكد العراق دعمه لجهود ج.ع.م لازالة آثار العدوان .

١٩ : وقعت تركيا والعراق اتفاقا بتروليا مدته خمس سنوات .

٢٠ : ألغت الحكومة العراقية الحظر الذى كان مفروضا على السائحين الامريكيين والالمان الغربيين منذ ٥ يونيه الماضى .

٥ـ١٥ : قام وفد عسكرى عراقى بزيارة رسمية لفرنسا استغرقت ١٠ أيام أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين الفرنسيين تهدف الى تقوية العلاقات والروابط بين البلدين واطلع الوفد العراقى خلال زيارته على بعض المنشآت العسكرية الفرنسية .

٢٢ : تم فى بغداد توقيع اتفاق بين الاتحاد السوفيتى وشركة البترول العراقية الوطنية .

٢٣ : تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافى والتجارى بين العراق وباكستان.

٢٧ : قام وزير العدل العراقى بزيارة لايران أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ايران تستهدف تعزيز العلاقات بين البلدين .

أنظر أيضا : الاردن (٢٠) ، البرازيل (٢٩) ، فرنسا (٧) .

غينيا :

١٠ : رشحت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الغيني الرئيس سيكوتوري لانتخابات الرئاسة المحدد لها يوم أول يناير ١٩٦٨ .

١٩ : تم التوقيع على اتفاقية بين غينيا وألمانيا الديمقراطية حول التعاون في مجال الملاحة البحرية .

فرنسا :

٢ : صدر بيان مشترك عن محادثات موريس كوف دى مورفيل وزير الخارجية الفرنسي وتاكيو ميكى وزير خارجية اليابان أعرب البيان عن القلق الكبير الذى تشعر به فرنسا واليابان ازاء الحرب الفيتنامية واتفقت الدولتان على أن التسوية السلمية لهذه الحرب شرط حتمى لتحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر في العالم وأكد البيان نجاح المحادثات الفرنسية اليابانية في عدد من المسائل وعلى رأسها العلاقات الثقافية بين الدولتين .

٧ : أعلنت فرنسا رفع حظر تصدير الاسلحة الفرنسية الى الدول العربية وأنها تبحث مسألة ارسال شحنة ضخمة من المعدات الحربية الى العراق .

١١ : صدر في الجزائر بيان مشترك عن محادثات وفد الحزب الاشتراكى الموحد الفرنسي مع جبهة التحرير الوطنى الجزائرية واستنكر الوفد الفرنسي العدوان الامبريالى الاسرائيلى على الدول العربية . واكد البيان تقارب وجهات النظر بين الجانبين بالنسبة للمشاكل الدولية الراهنة .

٢٠ : تم في باريس توقيع اتفاقيات بين فرنسا ومالى خاصة بالقضايا المالية .

٢٢ : أعلنت وزارة العدل الفرنسية أنه تم الافراج عن الجنرال السابق أدمون جوهر وهو أحد المسئولين عن حركة التمرد التى جرت في الجزائر عام ١٩٦١ وتم الافراج بمناسبة أعياد رأس السنة .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٨) ، سوريا (١٠) ، العراق (٥) ، المملكة المتحدة (٤) ، نيبال (١١) .

فلسطين :

٣ : أعفى رابين رئيس هيئة أركان حرب الجيش الاسرائيلى من منصبه وعين نائبه الجنرال حاييم باريف خلفا له .

٨ : أعلنت وكالة اغاثة اللاجئين العرب التابعة للامم المتحدة أن الجيش الاسرائيلى يقوم بتدمير منتظم لمخيمات اللاجئين حيثما عثر على أسلحة أو ذخائر . وأعلنت الوكالة أنها قدمت احتجاجا رسميا الى اسرائيل ضد هذا الموقف الذى تشعر المنظمة ازاءه بقلق بالغ .

١١ : أذاعت منظمة الفتح بلاغا عسكريا عن العمليات التى قام بها الفدائيون التابعون لها في المناطق المحتلة في المدة فيما بين ٢٩ نوفمبر و ٤ ديسمبر .

٢٤ : استقال السيد أحمد الشقيرى من رياسة منظمة تحرير فلسطين بناء على الطلب الذى أصرت عليه أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة كما استقال نتيجة لذلك من منصبه كممثل لفلسطين في جامعة الدول العربية وقررت اللجنة أن يتولى السيد يحيى حموده القيام بأعمال رئيس المنظمة في الفترة التالية .

٢٥ : أصدرت اللجنة التنفيذية المؤقتة لمنظمة تحرير فلسطين بيانا الى الشعب الفلسطينى والامة العربية حددت فيه خطة عملها المقبلة وتعهدت فيه بالاستعانة بجميع القوى الفعالة تتمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة ، توحيد النضال المسلح وتحقيق الوحدة الوطنية ، تعبئة الجهود القومية ، تطوير أجهزة المنظمة .

٢٦ : أذاعت القيادة العامة لقوات العاصفة بيانا عن عمليات الفدائيين التابعين لها منذ يوم ١٣ ديسمبر كما أذاعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا عن عملياتها يوم ١٦ ديسمبر .

أنظر أيضا : الاردن (٢٧) ، بولندا (١٩) ، ج.ع.م (١) ، الكويت (١) ، الهند (١٢) .

فيتنام الجنوبية :

١٧ : بدأت الدول الشيوعية الاعتراف رسميا بجبهة التحرير الفيتنامية على أنها الممثل الشرعى لشعب فتنام الجنوبية وذلك بتبادل التمثيل الدبلوماسى معها على مستوى السفراء وقد أعلنت الصين الشعبية موافقتها على اعتبار ممثل الجبهة على مستوى السفراء .. وفى برلين الشرقية استقبل ولتر أولبريخت رئيس الدولة ممثل جبهة التحرير الذى قدم أوراق اعتماده «بوصفه الممثل الدبلوماسى للشعب الفيتنامى الذى يقاتل من أجل الحرية » .

أنظر أيضا : الدانمرك (١)، الصين الشعبية (١٩) ، فرنسا (٢) ، فيتنام الشمالية (٢٦) ، موريتانيا (٢٥) ، الولايات المتحدة (١) ، (٢٠) .

فيتنام الشمالية :

٢٦ : أعلنت فتنام الشمالية رفضها لمقترحات الرئيس الامريكى جونسون التى أعلنها يوم ١٩ ديسمبر لانهاء الحرب في فتنام ، ونشرت حكومة هانوى بيانا جاء فيه : أن الولايات المتحدة عليها أن توقف بلا أية شروط ضرب فيتنام الجنوبية بالقنابل وأن تنسحب بقواتها وقوات حلفائها تماما من فيتنام الجنوبية وأن تعترف بجبهة التحرير الوطنى الفيتنامية .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١) ، الدانمرك (١) ، الولايات المتحدة (١٦) ، (٢٠) .

قبرص :

١ : أعلن متحدث بلسان الحكومة القبرصية أن الاتفاق بين تركيا واليونان الخاص بتسوية الازمة تضمن سحب جميع القوات المسلحة غير القبرصية والتى دخلت الجزيرة منذ عام ١٩٦٣ وتعزيز قوات الامم المتحدة . كما يتضمن نزع سلاح جميع القوات المسلحة باستثناء الوحدات اليونانية والتركية التى ترابط فى الجزيرة منذ عام ١٩٦٠ .

٤ : أعلنت كل من قبرص وتركيا واليونان قبول النداء الذى وجهه يوثانت سكرتير عام الامم المتحدة.

— طالبت قبرص فى ردها على نداء يوثانت بانسحاب القوات التركية واليونانية من الجزيرة مع ضمانات دولية ضد التدخل الاجنبى فى قبرص.

٧ : أجرى وزير خارجية قبرص محادثات فى لندن مع جورج طومسون الوزير البريطانى لشئون الكومنولث .

٧ : بدأ رحيل القوات اليونانية وفقا للاتفاق الذى تم بين تركيا واليونان

٢٢ : وافق مجلس الامن على اطالة مدة بقاء قوة السلام الدولية فى قبرص ثلاثة أشهر أخرى .

٢٩ : شكل الاتراك القبارصة حكومة مؤقتة فى قبرص وقد انتخب كوتشوك نائب رئيس الجمهورية القبرصية رئيسا للحكومة المؤقتة التى تضم عشرة أعضاء ، وتم وضع دستور مؤقت مؤلف من ١٩ مادة بينها نص على أن القبارصة الذين يعيشون فى الاحياء التركية سيكونون تابعين لهذه الحكومة الى أن ينفذ الدستور القبرصى الذى صدر فى عام ١٩٦٠ .

أنظر أيضا : ج.ع.م (٢٢) .

كوريا الشمالية :

١٦ : إعادت الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا الشمالية انتخاب كيم ايل سونج لمنصب رئيس الوزراء .

الكونجو برازافيل :

٨ : أعلنت جمهورية الكونجوبرازافيل أنها لا تنوى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ما لم تجد بريطانيا حلا لقضية روديسيا.

الكونجو كينشاسا :

٩ : اتفقت حكومة الكونجو كينشاسا والاتحاد السوفيتى على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وتبادل السفراء. وكانت العلاقات قد قطعت بينهما عام ١٩٦٣ .

١٤ : صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس جوزيف موبوتو رئيس الكونجو كينشاسا وميتشو ميبدو رئيس بوروندى أكد الرئيسان فى البيان عزمهما التعاون فى قضية تحرير القارة الافريقية من الاستعمار والامبريالية .

١٩ : قام الرئيس جوزيف موبوتو رئيس الكونجو كينشاسا بزيارة رسمية لتانزانيا بدعوة من الرئيس نيريرى حيث أتيح للرئيس موبوتو الاجتماع بالرئيس جريجورى كايباندا رئيس جمهورية رواندا وأجريا محادثات للتفاهم حول مشكلة المرتزقة البيض المحتجزين فى رواندا .

الكويت :

١ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها وزير خارجية الكويت مع المسئولين الايرانيين فى طهران خلال زيارته التى استغرقت اربعة أيام طالبت فيه الكويت وايران بالانسحاب العاجل للقوات الاسرائيلية عن الاراضى التى احتلتها خلال عدوانها على البلاد العربية فى شهر يونيو الماضى وحث البيان بشدة على اعادة مركز مدينة القدس الى ما كان عليه قبل العدوان .

٢٨ : أصدر أمير دولة الكويت مرسوما بالغاء الاحكام العرفية وحالة الطوارىء فى جميع أنحاء الكويت ابتداء من أول يناير ٦٨ وكانت هذه الاحكام قد أعلنت فى البلاد بعد العدوان الاسرائيلى .

لبنان :

٢١ : تم الاتفاق بين السلطات المعنية فى سوريا ولبنان على تشكيل لجنة تنفيذية عليا مشتركة للاشراف على تخطيط الحدود بين البلدين .

مالطه :

٢١–٢٤: قام السيد جورج أولفييه رئيس وزراء مالطة بزيارة رسمية لايطاليا أجرى خلالها محادثات مع السنيور الدومورو رئيس وزراء ايطاليا ووقعا إتفاقية جديدة بين مالطة وايطاليا وصدر بيان مشترك عن محادثات الرئيسين جاء فيه أنهما يدركان مصالح الامن المشتركة بين بلديهما كما أكدا اتجاههما لتدعيم التقدم والتنمية والسلام فى منطقة الشرق الاوسط .

المغرب :

٢٧ : قام الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب بزيارة لسوريا بناء على تكليف مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى عقد بالقاهرة للقيام بمساع لدى حكومة سوريا فيما يخص مشاركة سوريا فى مؤتمر القمة العرب .

٢٨ : قام وزير خارجية المغرب بزيارة للملكة السعودية أجرى خلالها محادثات مع الملك فيصل تناولت موضوع تخلى السعودية عن تحفظاتها بشأن الاشتراك فى مؤتمر القمة .

٣٠ : أعلن متحدث باسم الحكومة أن المغرب تلقى الشحنة الثالثة من الاسلحة التشيكية وفقا للاتفاق الذى تم بين البلدين .

أنظر أيضا : الجمهورية اليمنية (١) .

المملكة العربية السعودية :

٢٢ : وقعت السعودية اتفاقا لبيع تسعة ملايين طن من البترول الخام

٢٧ : الى رومانيا خلال السنوات الاربع القادمة .

انظر أيضا : ج.ع.م (١) ، المغرب (٢٨) .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٣ : اعترفت حكومة بريطانيا بقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٤ : أجرى هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا محادثات مع جان رى رئيس لجنة السوق الاوربية المشتركة تناولت موقف الرئيس الفرنسى ديجول من مسألة انضمام بريطانيا الى السوق وطريقة مواجهة اعتراض فرنسا على اجراء محادثات مبكرة بين السوق وبريطانيا .

١٥ : عاد الى لندن من بروكسل جورج براون بعد أن حضر اجتماعات المجلس الوزارى لحلف شمال الاطلنطى .

١٩ : وافق المجلس الدائم لاتحاد أوربا الغربية على طلب بريطانيا الخاص بسحب كتيبة وسرب من طائرات الهليكوبتر من قواتها المرابطة فى منطقة الراين ويمثل هذا الاجراء سحب ٥٠٠٠ جندى من الجنود البريطانيين المرابطين فى المنطقة .

٢١ : وافق مجلس العموم البريطانى على قرار هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الخاص باستمرار حظر بيع الاسلحة البريطانية الى جنوب أفريقيا .

٢٤ : وصل الى لندن عائدا من استراليا رئيس وزراء بريطانيا بعد أن حضر قداسا على روح هارولد هولت رئيس وزراء استراليا وقد أجرى محادثات مع الرئيس الامريكى جونسون حول القضايا الدولية الراهنة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٨) ، الصومال (٣١) ، قبرص (٧) ، كونجو برازافيل (٨) ، نيبال (١١) .

موريتانيا :

١٥ : غادر لوميه عاصمة توجو السيد مختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا بعد انتهاء جولته فى بلدان أفريقيا الغربية . وكان السيد ولد داده قد قام بزيارته هذه بتكليف من رؤساء دول حوض نهر السنغال بهدف التحضير للمؤتمر الخاص بانشاء اتحاد اقتصادى لبلدان افريقيا الغربية الذى ينتظر عقده فى ابريل ١٩٦٨ فى مونروفيا عاصمة ليبريا .

٢٥—٣٠ : قام وزير الخارجية والتخطيط فى موريتانيا بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو . وصدر بيان مشترك يعلن عزم البلدين على الاستمرار فى الدعوة الى انسحاب القوات الاسرائيلية فورا ودون قيد أو شرط الى المواقع التى كانت تتمركز فيها قبل عدوان اسرائيل فى يونيو الماضى كما نددا بعدوان الولايات المتحدة على فيتنام وأعلنا تأييدهما المطلق لنضال الشعب الفيتنامى من أجل الحرية والاستقلال .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٢٩) .

نيجيريا :

١٠ : أعلن متحدث باسم قيادة قوات حكومة نيجيريا الاتحادية أن قواته صدت هجوما قويا لقوات الاقليم الشرقى الانفصالية على ميناء بونى .

٢٧ : أعلنت حكومة نيجيريا الاتحادية أن قواتها استولت على جميع الطرق وخطوط المواصلات البرية التى تربط بين الاقليم الشرقى المنشق والعالم الخارجى وأن الحكومة تسيطر على منطقة الحدود بين الاقليم الشرقى وجمهورية الكاميرون .

نيبال :

١١ : عاد ملك نيبال الى كاتماندو بعد رحلة الى الخارج استغرقت مدة شهر ونصفا . وقد قام بجولة غير رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية كما زار انجلترا وفرنسا وايطاليا و ج.ع.م والهند .

الهند :

٤ : غادر نيودلهى وزير التجارة الهندى فى جولة يزور فيها استراليا ونيوزيلندا واليابان ليشرح وجهة نظر الدول السبع والسبعين التى اشتركت فى مؤتمر الجزائر للدول النامية . ويرأس وزير التجارة الهندى فى جولته وفدا من الوفود الستة التى شكلت فى مؤتمر الجزائر للطواف بدول العالم لشرح ميثاق الجزائر

٧ : انتخب سيد اناناهالى نيجا لينجابا رئيس حكومة ولاية ميسور رئيسا لحزب المؤتمر الهندى الحاكم خلفا لكاماراج الذى يرأس الحزب منذ عام ١٩٦٤ .

١٢ : رفضت حكومة الهند قبول التعويضات الاسرائيلية لعائلات الجنود الهنود الذين قتلتهم القوات الاسرائيلية فى قطاع غزة .

١٦ : وافق البرلمان الهندى على مشروع القانون الخاص بجعل اللغة الانجليزية لغة رسمية ثانية للدولة .

٢٧ : تم فى نيودلهى التوقيع على اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفيتى والهند تقضى بزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين بحوالى مائة مليون روبية .

انظر أيضا : ج.ع.م (٢٣) ، نيبال (١١) .

الولايات المتحدة :

١ : وافق مجلس الشيوخ الامريكى بالاجماع على قرار بدعوة الرئيس جونسون بأن يقوم بمحاولة جديدة لعرض مشكلة فيتنام على مجلس الامن .

٤ : غادر أثينا فانس مبعوث الرئيس جونسون عائدا الى واشنطن ليقدم تقريرا للحكومة الامريكية عن المهمة التى كلفه بها الرئيس جونسون لحل مشكلة قبرص .

١٦ : شنت القوات الجوية الامريكية وطائرات الاسطول الامريكى ١١٩ غارة جوية على فيتنام الشمالية وذلك فى محاولة لقطع الطـرق التى تربط ما بين فيتنام الشمالية والصين الشعبية .

٢٠ : وصل الى فيتنام أكثر من أربعة آلاف جندى أمريكى فزادت بذلك القوة الامريكية على نصف مليون رجل .

٢٠ : أذاع الرئيس جونسون حديثا تليفزيونيا قبل سفره الى استراليا وعرض فيه مشروعا جديدا لانهاء حرب فيتنام يتكون من أربع نقاط تتلخص فى عدم الاعتداء على المنطقة المنزوعة السلاح طبقا لاتفاقية جنيف عام ١٩٥٤ ووحدة فيتنام من أجل تسوية ومفاوضات سلمية وانسحاب قوات فيتنام الشمالية من لاوس وأن تتوقف عن التسلل اليها وأن تتولى الحكم فى فيتنام حكومة الاغلبية المطلقة .

٢٠–٢٣ : قام الرئيس الامريكى ليندون جونسون بزيارة لاستراليا حضر خلالها تشييع جنازة رئيس وزراء استراليا كما أجرى محادثات هناك مع رؤساء وزارات نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام الجنوبية ورئيس جمهورية الفلبين وهى الدولة التى تشترك قواتها مع القوات الامريكية فى حرب فيتنام . وأجرى الرئيس الامريكى جونسون محادثات مع جون ماكيوين رئيس وزراء استراليا بالنيابة وأعضاء الوزارة فى البرلمان وصدر بيان رسمى عن المحادثات جاء فيه ان جونسون وماكيوين قد تبادلا التأكيدات بأن وفاة هولت لن تغير من التزام استراليا ازاء حرب فيتنام . وغادر جونسون استراليا الى ايطاليا حيث أجرى محادثات فى روما كما زار الفاتيكان واجتمع مع البابا بولس السادس .

٣٠ : قام هوبرت همفرى نائب الرئيس الامريكى جونسون بجولة فى أفريقيا لزيارة ٩ دول افريقية بدأها بزيارة ساحل العاج .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٨) ، (١٠) ، جابون (٢٧) ، الصين (١٩) ، (٢٤) ، العراق (٢٠) ، فيتنام الشمالية (٢٦) ، المملكة المتحدة (٢٤) ، موريتانيا (٢٥) ، نيبال (١١) ، اليابان (٢٩)

اليابان :

٢٥ : وجهت الحكومة اليابانية احتجاجا الى حكومة بكين بسبب اجـراء التفجير الذرى الاخير .

٢٩ : قررت الحكومة اليابانية أن تزيد مشترياتها من الاسلحة من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٨ بما قيمته ٩ ملايين دولار وذلك للمساعدة فى انقاذ الدولار الامريكى .

انظر أيضا : الدانمرك (١) ، فرنسا (٢) ، الهند (٤) .

يوجوسلافيا :

٢٦–٢٨ : قام ماركو نيكيزتش وزير خارجية يوجوسلافيا بزيارة عاجلة لـ ج.ع.م حول آخر التطورات فى أزمة الشرق الاوسط .

وأصدرت وزارة خارجية ج.ع.م بيانا صحفيا بمناسبة انتهاء الزيارة جاء فيه أن عبد الناصر استقبل وزير خارجية يوجوسلافيا وقد جرت الزيارة امتدادا للتقليد اليوجوسلافى العربى فى تبادل وجهات النظر والتشاور المتبادل وقد قام الوزيران المصرى واليوجوسلافى باستعراض التطورات السياسية الحديثة المتصلة بالموقف الناجم عن الاعتداء الاسرائيلى ضد الدول العربية .

انظر أيضا : بولندا (١٩) ، ج.ع.م (٢٣) .

اليونان :

١ : أعيد فتح الحدود التركية اليونانية بعد اغلاقها بسبب الازمة القبرصية

٢ : أصدر وزير خارجية اليونان بيانا رسميا أعلن فيه أن اليونان وتركيا قد وافقتا على سحب جميع القوات اليونانية والتركية المرابطة فى قبرص على مراحل وأن القوات التى ستبقى فى قبرص هى القوات اليونانية والتركية التى ترابط فيها بمقتضى اتفاقات لندن وزيوريخ عام ١٩٦٠ .

١٣ — وقعت محاولة انقلاب عسكرى فى اليونان حيث تمرد الجيش الاول المرابط فى شمال ووسط اليونان على الحكومة العسكرية الحالية وظهر الملك قسطنطين فى مقر قيادة هذا الجيش فى بلدة لاريساء وعند منتصف الليل أذاع راديو أثينا بيانا أعلن فيه سحق الانقلاب وأن الحكومة العسكرية تسيطر على اليونان وأنها جردت الملك من سلطاته وعينت نائبا له .

١٤ : غادر الملك اليونان الى روما مع أسرته بعد فشل محاولة الانقلاب وتولى بابا روبولس رئاسة الوزارة . وتم تعيين الجنرال جورج زيوناكيس أحد كبار الشرطة وصيا على العرش .

٢٠ : أعلن الملك قسطنطين فى أول بيان أصدره فى روما منذ أن غادر اليونان أنه يعتزم العودة الى أثينا وقال أن شرط عودته الوحيد أن تعود الديمقراطية البرلمانية الى اليونان ولكن الملك لم يحدد موعد عودته .

٢٠ : أعلن رسميا أن الحكام العسكريين فى اليونان قد تخلوا عن رتبهم العسكرية وسيعتبرون فى المستقبل فى حكم المدنيين .

٢٣ : أعلنت الحكومة اليونانية أنها أطلقت سراح الزعيم اليونانى جورج باباندريو الذى حددت اقامته منذ الانقلاب العسكرى فى اليونان .

انظر أيضا : قبرص (١) ، (٤) ، (٧) ، الولايات المتحدة (٤) .

يناير ١٩٦٨

الاتحاد السوفيتي :

٣ : أذاع راديو موسكو أن التدخل الاستعمارى هو سبب القتال الدائر فى اليمن الذى فرضته عليه القوى الملكية والمرتزقة . وقال الراديو أن الاتحاد السوفيتي يسعى فى الظروف الحالية فى اليمن كما هو فى سائر مناطق العالم ، الى تأييد الشعب المناضل من أجل استقلاله والمحافظة على مكاسبه الثورية .

٦–١٢ : قام وفد سوفيتي برئاسة كيريل مازوروف النائب الاول لرئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بزيارة للقاهرة ، وحضر الوفد خلال زيارته الاحتفال بالعيد الثامن للسد العالى وافتتاح محطته الكهربائية . وقد استقبل الرئيس عبد الناصر الوفد السوفيتي وصدر بيان مشترك عن محادثات الجانبين العربى والسوفيتي تناول المشاكل المتعلقة بازالة آثار العدوان وتبادل الجانبان وجهات النظر من أجل تنمية وتدعيم التعاون بين البلدين .

١٥–١٧ : قام الرؤساء ليونيد بريجنيف واليكسى كوسيجين ونيكولاى بودجورنى بزيارة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

١٧ : قام نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بزيارة لليابان ، أجرى خلالها محادثات مع ايساكو ساتو رئيس وزراء اليابان ، وأبلغه أن مباحثات السلام مع فيتنام يمكن أن تبدأ اذا أوقفت الولايات المتحدة بدون شرط غاراتها على فيتنام الشمالية .

١٩ : وقع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا اتفاقا للتعاون العلمى والتكنولوجى بين البلدين ، وهذا أول اتفاق من نوعه بينهما .

٢٥–٢٩ : قام اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بزيارة رسمية للهند ، أجرى خلالها محادثات مع السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات دعا الى سحب القوات الاسرائيلية فورا من الاراضى العربية المحتلة .

وأشار البيان الى العدوان الامريكى فى فيتنام فطالب بوقف الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية فورا حتى تخلق الظروف المواتية للوصول الى تسوية سلمية ، وضرورة اتاحة الفرصة لشعب فيتنام الجنوبية ليقرر مصيره فى حرية كاملة طبقا لاتفاقية جنيف .

ودعا الجانبان الى اقامة نظام موحد للامن الاوروبى يضم جميع الدول الاوروبية وضرورة الوصول الى نزع السلاح التام والشامل فى ظل رقابة دولية دقيقة .

٢٦ : تم توقيع بروتوكول التجارة والدفع لعام ١٦٨ بين ج٠ع٠م والاتحاد السوفيتي .

انظر ايضا : الاردن (١٠) ، تشيكوسلوفاكيا (٢٩) ، ج٠ع٠م (١٧) ، فرنسا (٧) ، المملكة السعودية (٢) ، المملكة المتحدة (٢٣) .

الاردن :

٣ : رفضت الحكومة الاردنية اقتراحا اسرائيليا يقضى باعادة فتح فروع البنوك الاردنية فى الاراضى المحتلة .

١٠–١١ : قام الملك حسين بزيارة للسعودية أجرى خلالها محادثات مع الملك فيصل حول تطورات الموقف العربى .

١٠–٢٩ : أجرى وفد سوفيتي محادثات اقتصادية فى عمان مع الحكومة الاردنية وصدر بيان عن نتائج المحادثات بين الجانبين .

١٣–١٤ : قام الملك حسين بزيارة للقاهرة وأجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول تطورات الموقف العربى .

٢٦ : قام الملك حسين بزيارة لباكستان استمرت أسبوعا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس أيوب خان حول الموقف فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : ج٠ع٠م (١٩) ، لبنان (١٩) ، الولايات المتحدة (١٧) .

استراليا :

١٠ : تولى جون كويك هوريتون منصب رئيس الوزراء خلفا لهارولد هولت الرئيس السابق الذى غرق فى البحر وهو رئيس حزب الاحرار الحاكم فى الوقت نفسه .

ألمانيا الديمقراطية (الشرقية):

١٦–٢٧ : قام وفد من حكومة ألمانيا الشرقية برئاسة جيرهارد نائب رئيس الوزراء بزيارة رسمية الى سوريا وأجرى الوفد الالمانى محادثات مع المسئولين فى دمشق، وصد بيان مشترك عن المحادثات أكد تنمية العلاقات بين البلدين فى المجالات المختلفة ومتابعة المشاورات بينهما .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٥) ، ج٠ع٠م (٢٤) .

امارات الخليج العربي :

١٥–١٧ : قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين بزيارة الى المملكة السعودية وصدر بيان مشترك أوضح أن الملك فيصل يؤيد حكومة البحرين في جميع المجالات .

١٧ : قام الأمير جاسم آل ثاني حاكم قطر بزيارة للسعودية .

٢٤ : وصل الى البحرين الشيخ رشيد بن سعيد حاكم امارة دبي في زيارة لمواصلة تبادل وجهات النظر بين حكام امارات الخليج العربي بعد اعلان بريطانيا اعتزامها الانسحاب من المنطقة في موعد اقصاه ١٩٧١ .

انظر أيضا : ايران (٢٧) ، باكستان (٢٢) ، الكويت (٢٧) ، المملكة المتحدة (١٦) .

انجولا :

٤ : اعلن جوستينو نينو رئيس الحركة الشعبية لتحرير انجولا من الاستعمار البرتغالي ، أنها قررت نقل مقر قيادتها من برازافيل الى مكان ما داخل انجولا .

ايران :

١٧ : وصل شاه ايران الى ماليزيا في زيارة رسمية استغرقت خمسة أيام .

٢٧ : اعلنت حكومة ايران « أن مسألة عودة البحرين الى ايران مازالت قائمة » .

انظر أيضا : الكويت (١٠) ، ليبيا (١) ، المملكة المتحدة (٦) .

ايطاليا :

١٢–١٧ : قام امنتوري فانفاني وزير الخارجية بزيارة رسمية للصومال اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في مقديشيو حول احتمال زيادة المساعدات الايطالية الى الصومال .

٢٣ : عقد في روما مؤتمر الاحزاب والحركات التقدمية لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط .

انظر أيضا : رومانيا (٢٢) ، المملكة المتحدة (١) ، يوغوسلافيا (٨) .

باكستان :

٢ : أعلنت السلطات الرسمية اكتشاف مؤامرة في باكستان الشرقية للاستيلاء على السلطة واختطاف الرئيس الباكستاني أيوب خان. وقالت السلطات أن المؤامرة احبطت وتم القبض على عدة أشخاص . واتهمت الحكومة دبلوماسيا هنديا بالاتصال بالمتآمرين وطلبت منه مغادرة البلاد .

٢٢ : قال ناطق بلسان وزارة الخارجية الباكستانية أن باكستان لاتفكر في أية ترتيبات أمن اقليمية بمنطقة الخليج العربي .

انظر أيضا : الاردن (٢٦) ، تركيا (٤) ، الصين الشعبية (١) ، يوغوسلافيا (٦) .

بوليفيا :

١٧ : اعلنت الحكومة البوليفية رسميا بأن هناك ثورة مسلحة في جنوبي بوليفيا ضد سياسة الرئيس البوليفي تورنتس .

تركيا :

٤–١١ : قام احسان صبري وزير خارجية تركيا بزيارة الى باكستان والهند أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في البلدين استهدفت تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية .

٢٠ : اعترفت تركيا بالحكومة العسكرية اليونانية .

٢٢ : قام الرئيس التركي جودت سوناي بزيارة للملكة العربية السعودية .

٤٧٣

٢٧–٣١ : قام الرئيس التركي جودت سوناي بزيارة لليبيا بدعوة من الملك ادريس السنوسي .

تشيكوسلوفاكيا :

٥ : أعلن في براغ أن الكسندردوبتشيك قد عهين في منصب السكرتير الأول للحزب الشيوعي خلفا لانطونين نوفوتني الذي سيحتفظ برئاسة الجمهورية .

١٢ : قررت تشيكوسلوفاكيا وجمهورية بتسوانا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على درجة سفارة .

٢٩ : وصل الكسندر دوبتشيك الى موسكو في زيارة ودية قصيرة بدعوة من الحزب الشيوعي السوفيتي .

٢٣ : اعترفت تشيكوسلوفاكيا بالحكومة العسكرية الجديدة في اليونان .

تونس :

٢٣ : تقرر زيادة عدد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم من ١٥ عضوا الى ١٩ عضوا وتم تعيين سبعة أعضاء جدد .

٢٩ : قدم احمد المستيري وزير الدفاع التونسي استقالته للرئيس بورقيبه وصرح المستيري انه قدم الاستقالة احتجاجا على السياسة الاقتصادية للحكومة .

هذا وقد قرر حزبه الدستور الحاكم فصل المستيري من عضوية الحزب .

انظر أيضا : الولايات المتحدة (١) .

جابون :

٢٦ : اجرى بيرنار بونجو رئيس الجمهورية تعديلا وزاريا ، وتم تعيين ليون مبيياميه نائبا لرئيس الجمهورية .

الجزائر :

٢٨ : عاد الى الجزائر شريف بلقاسم عضو مجلس الثورة الجزائرى بعد زيارة لليمن .

٢٦ : سلمت القيادة الفرنسية مفاتيح قاعدة المرسى الكبير الى القيادة الجزائرية قبل ٩ سنوات من الموعد المحدد لانتهاء تأجير آخر قاعدة فرنسية فى الجزائر .

الجمهورية العربية المتحدة :

٤ : تم الاتفاق بين ج.ع.م والسودان على عدة مشروعات تهدف الى زيادة ايراد مياه النيل باستغلال المياه الضائعة فى مناطق المستنقعات المبعثرة على شاطىء « النيل » داخل حدود السودان، وتوزيع ايرادها مناصفة بين الدولتين على أن تساهم كل منها بنصف تكاليف المشروعات التى تقرها اللجنة المشتركة من خبرائها .

٦ : طلبت ج.ع.م رسميا تأجيل مؤتمر القمة العربى لافساح المجال أمام مزيد من المشاورات .

١٧ : قام وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على رأس وفد بزيارة للاتحاد السوفيتى وفرنسا استهدفت توسيع مجالات التعاون بين البلدين .

١٩ــ٣٠ : قام محمود رياض وزيرخارجية ج.ع.م بجولة زار خلالها ست دول عربية وهى سوريا ولبنان والاردن والكويت والعراق والسعودية وأجرى محادثات مع المسئولين العرب .

٢٤ : تم توقيع بروتوكول للتعاون الفنى والعلمى بين ج.ع.م وألمانيا الديمقراطية .

٣٠ : أعلنت ج.ع.م وقف العمل فى اخراج السفن المحتجزة فى قناة السويس نتيجة للتطورات الخطيرة التى حدثت بسبب العدوان الاسرائيلى على قاطرات هيئة قناة السويس التى تقوم بمسح مجرى القناة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٦) ، (٢٦) ، الاردن (١٣) ، جنوب اليمن (٢٧) ، العراق (١٠) ، (٣١) ، يوغوسلافيا (٦).

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ــ٦ : دارت عدة معارك شديدة بين قوات الجمهوريين وقوات المرتزقة والملكيين فى الجبال المحيطة بصنعاء وعلى الطرق الرئيسية التى تربط العاصمة بالحديدة وتعز فى الجنوب وأحرزت القوات الجمهورية النصر على هؤلاء المتسللين .

٧ : طالبت الحكومة اليمنية الدول العربية بالعمل على وقف «التدخل السعودى فى الشئون الداخلية لليمن » وأعلنت ترحيبها بمساعى اللجنة الثلاثية لحل المشكلة .

١٢ــ١٦ : عقدت اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن اجتماعاتها فى بيروت وأعلنت اخفاقها فى التوصل الى اتفاق للمصالحة فى اليمن وقد أصدرت اللجنة بيانا بعد اختتام اجتماعاتها فى بيروت قالت فيه أنها لاحظت تباين وجهات النظر بين الاطراف المعنية وصعوبة التوفيق بينها .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٣) ، الجزائر (٢٨) ، جنوب اليمن (٧) ، (٢٧) ، الصومال (١) .

جنوب اليمن :

٤ : أعلن فى عدن أن جمهورية جنوب اليمن والجمهورية العربية اليمنية ستتبادلان » مكاتب تنسيق « فيما بينهما بدلا من تبادل بعثات دبلوماسية .

٨ : قام وزير الدفاع على رأس وفد بزيارة رسمية لـ ج.ع.م .

٢٣ : تقرر جعل التعليم باللغة العربية بدلا من الانجليزية ، كما تقرر الانضمام الى ميثاق الوحدة الثقافية العربية .

٢٧ : أوفد رئيس الجمهورية مبعوثا خاصا الى اليمن لبحث عدة مسائل مشتركة بين البلدين .

جواتيمالا :

١٨ : أصدر ايليوس ماندس رئيس الجمهورية مرسوما أعلن فيه حالة الطوارىء فى البلاد لمدة ثلاثين يوما وذلك أثر وقوع سلسلة من حوادث الاغتيال أسفرت عن مقتل قائد القوات الامريكية فى جواتيمالا والملحق العسكرى هناك.

وقضى المرسوم بمنع كل نشاط سياسى وحزبى وقضى بتعطيل الضمانات الدستورية والقانونية واغلاق حدود جواتيمالا .

داهومى :

٢٠ : عزل العسكريون فى داهومى قائد الانقلاب الذى أطاح بالحكومة المدنية وتم تعيين الكابتن كيريكو رئيسا للجنة الثورة .

الدنمارك :

٢٤ : تقدم جيتر أوتوكراج رئيس الوزراء وأعضاء حكومته استقالاتهم الى الملك فريدريك بعد أن خسر حزبهم الاشتراكى الديمقراطى الانتخابات الاخيرة .

رواندا :

٢٦ : أجرى جريجوار كايباندا رئيس الجمهورية محادثات فى باريس مع الرئيس ديجول حول نتائج مؤتمر منظمة أوكام الاخير .

انظر أيضا: الكونجو كينشاسا (٣) ، (١١) .

رومانيا :

٣ـ٥ : قام نيكولاى تشاوشيسكو رئيس الدولة وزعيم الحزب الشيوعى بزيارة يوجوسلافيا ، وصدر بيان مشترك عن نتائج المحادثات .

٢٢ـ٢٥ : قام جورجى مورير رئيس الوزراء بزيارة لايطاليا .

زامبيا :

١٢ : اعلن الرئيس كاوندا أنه تقرر اجراء أول انتخابات برلمانية فى زامبيا عام ١٩٦٩ .

٢٣ : قام الرئيس كاوندا بزيارة رسمية للسودان والصومال استغرقت عشرة أيام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الخرطوم ومقديشيو . وقد استنكر فى تصريحاته العدوان الاسرائيلى على الدول العربية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (١) .

سنغافورة :

٢٠ : قام وزير المالية بزيارة لماليزيا وصدر بيان مشترك يعلن أن البلدين اتفقا على الدفاع المشترك بينهما كما اتفقا على عقد المزيد من المحادثات بشأن قرار الحكومة البريطانية سحب قواتها من المنطقة فى موعد اقصاه نهاية عام ١٩٧١ .

السودان :

١٢ـ٢٧ : قام وزير الدفاع السودانى بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى وتم خلالها توقيع اتفاقية للتعاون العسكرى الفنى بين البلدين .

٢٥ : استأنف السودان وبريطانيا العلاقات الدبلوماسية بينهما .

انظر ايضا : ج.ع.م (٤) ، زامبيا (٢٣) .

السويد :

٢٤ـ٢٦ : قام رئيس وزراء السويد بزيارة لتانزانيا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جوليوس نيريرى .

٢٦ : قام رئيس وزراء السويد بزيارة رسمية لكينيا .

الصومال :

١١ـ١٦ : وصل الى عدن وفد اقتصادى برئاسة وزير التخطيط الصومالى .

انظر ايضا : ايطاليا (١٢) ، زامبيا (٢٣) ، كينيا (٢٦) ، ليبيا (١) ، الولايات المتحدة (١) .

الصين الشعبية

١ : وافقت الصين الشعبية على منح باكستان قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار .

: عقد الجانبان الامريكى والصين جلستهما الرابعة والثلاثين بعد المائة فى المحادثات التى تجرى بينهما فى وارسو منذ عام ١٩٥٥ . وقد حضر هذا الاجتماع القائم باعمال الصين نيابة عن السفير الصينى .

العراق :

٦ـ٩ : قام طاهر يحيى رئيس وزراء العراق على رأس وفد بزيارة رسمية للكويت وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى الكويت أكد فيه الجانبان التزامهما بقرارات مؤتمر القمة العرب ودعم التعاون العربى المشترك .

٢٠ : اعلن اديب الجادر رئيس شركة البترول العراقية الوطنية تحفظ العراق ازاء منظمة البترول العربية الجديدة (التى تألفت من السعودية وليبيا والكويت) . وأشار الى أن لائحة المنظمة قد استبعدت الجزائر التى تعتبر من الدول العربية الهامة المنتجة للبترول وغيرها مثل ج.ع.م .

٢١ : قام وزير الدفاع العراقى بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت يومين .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٩) ، فرنسا (١٧) ، كوريا الشمالية (٢٧) .

غينيا :

٣ : تجددت رسميا فترة رياسة الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى لمدة سبع سنوات أخرى وذلك بمقتضى استفتاء شعبى كانت نتيجته ٩٩٫٧٪ .

٢٥ : قررت حكومة غينيا استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا .

فرنسا :

٧ : قام وفد فرنسى برئاسة وزير المالية بزيارة للاتحاد السوفييتى وأجرى الوفد الفرنسى محادثات مع المسئولين فى موسكو وتم عقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة الرئيسية السوفيتية الفرنسية الدائمة لتدعيم التعاون العلمى والاقتصادى والصناعى بين البلدين .

١٧ : قامت بعثة عسكرية فرنسية بزيارة للعراق .

٢٣ : تبادل الرئيس الفرنسى ديجول والمستشار الالمانى كورت كيسنجر الرسائل بمناسبة الذكرى الخامسة لمعاهدة التعاون الفرنسية الالمانية .

انظر ايضا : الجزائر (٣١) ، ج.ع.م (١٧) ، رواندا (٢٦) ، الكويت (١٥) .

فلسطين :

٢ : قدمت وزارة اسرائيل الى الكنيست ميزانية السنة المالية الجديدة وتبلغ قيمتها ١٦٧٠ مليون دولار امريكى . وخصصت معظم نفقاتها للدفاع .

٤ـ١٢ : قام ليفى اشكول رئيس

وزراء اسرائيل بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جونسون . وصدر بيان مشترك عن المحادثات تعهد الرئيس الأمريكى فيه بان تبقى احتياجات اسرائيل العسكرية « موضع دراسة ايجابية وبعين العطف » وجاء فى البيان « أن قدرات اسرائيل الدفاعية ستبقى موضع دراسة على ضوء جميع العوامل ذات الصلة بالموقفبما فى ذلك شحن المعدات العسكرية من جانب الاخرين الى المنطقة ».

٤ : أصدرت القيادة العامة لقوات العاصفة (الفرع العسكرى لمنظمة فتح) بلاغا عسكريا يحمل رقم ٩٩ عن العمليات الفدائية التى قامت بها داخل الاراضى المحتلة فى الفترة من ١٨ ديسمبر الى ٢ يناير ١٩٦٨ .

٧ : اجتمعت بالقاهرة اللجنةالتنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين لبحث عدة مسائل منها موضوع تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى .

١٣-١٨ : قام رئيس وزراء اسرائيل بزيارة لكندا وبريطانيا .

١٧-٢٠ : وضعت المنظمات الفدائية الفلسطينية فى مؤتمرها الذى عقد فى القاهرة ميثاقا للعمل واتخذت قرارات فى نطاق هذا الميثاق .

٢١ : اعلن رسميا اندماج الاحزاب العمالية الاسرائيلية الثلاثة وهى الماباى واحدوت هافودا ورافى وكلها ممثلة فى الوزارة فى حزب واحد باسم حزب العمال الاسرائيلى .

انظر أيضا : الاتحادالسوفيتى (٢٥) ، الاردن (٣) ، ج.ع.م(٣)، زامبيا (٢٣) ، الكويت (١٠) .

فنلندا :

١٧ : فاز الدكتور هوليكونين رئيس الجمهورية فى الانتخابات التى جرت فى فنلندا وبذلك تجددت مدة رياسته ستة سنوات اخرى .

فيتنام الجنوبية

٦ : أعلن فان ثيورئيس جمهورية فيتنام الجنوبية أنه يرفض فكرة اجراء مفاوضاتثنائية بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية وقال أن المفاوضات يجب أن تجرى بين حكومتى فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية .

٢٩ : اعلنت الولايات المتحدة وحكومة فيتنام الجنوبية والدول المتحالفة معها الغاء اتفاقية هدنة العام القمرى الفيتنامى الجديد ، التى كانت قد وافقت عليها لمدة ٣٦ ساعة تبدأ من السادسة مساء ٢٩ — ١ بالتوقيت المحلى وذلك قبل ٤٥ دقيقة من بدايتها .

وجاء الغاء وقف الهدنة بعد أن أعلن المتحدث العسكرى الرسمى الامريكى أن القوات الامريكية ستحترم قرار الهدنة المؤقتة ، ووقف اطلاق النار .

٣١ : اعلن فان ثيو رئيس الجمهورية الاحكامالعرفية فى جميع انحاء فيتنام الجنوبية بينما القتال يدور بين قوات الحكومة والثوار فى قلب العاصمة سايجون كما دارت عدة معارك أخرى .

انظر أيضا : الاتحادالسوفيتى (١٧) ، (٢٥) ، كمبوديا (١١ ، الملكة المتحدة (٢٣) .

فيتنام الشمالية

٤ : أعلنت فيتنام الشمالية أنها على استعداد للدخول فى مفاوضات مع واشنطون لتسوية المشكلةالفيتنامية بمجرد وقف الغارات الامريكيةعلى الشمال .

١٠ : أكد هوشى مينه رئيس جمهورية فيتنام الشمالية للامير نورودوم

نوبسارا وزير خارجية كمبوديا تأييد شعبه لنضال شعب كمبوديا فى الدفاع عن استقلاله وسيادته.

٢٩ : اصدرت وزارة خارجية فيتنام الشمالية بيانا استنكرت فيه

انتهاك القوات الامريكية وقوات حكومة سايجون الاراضى الاقليمية الكمبودية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١٧) ، (٢٥) ، فيتنام الجنوبية (٦) ، الملكة المتحدة (٢٣) .

كوريا الشمالية

٢٣ : اسرت زوارق دورية كوريةشمالية سفينة تجسس تابعة للبحرية الامريكية فى بحر اليابان .

٢٧ : قام وفد برياسة كان ريان أول نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس الشعبى لجمهورية كوريا الشمالية بزيارة لبغداد بعد انتهاء زيارته للاتحاد السوفيتى .

انظر أيضا : الولايات المتحدة (٣٠) .

الكونجو برازافيل

١٢ : أصدر سيمبا ديبا رئيس جمهورية الكونجو برازافيل مرسوما يقضى باعادةتشكيل الحكومة وبموجبه سيجمع بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

انظر أيضا : انجولا (٤) .

الكونجو (كينشاسا)

٣ : اتهمت الكونجو كينشاسا رئيس جمهورية رواندا بمخالفةالاتفاقيات التى وقعت فى كمبالا بخصوص تسليم الجنود المرتزقة الاجانب الفارين من الكونجو الى رواندا .

١١ : قطعت حكومة الكونجو كينشاسا العلاقات الدبلوماسية مع حكومة رواندا فى أعقاب رفضها اعادة المرتزقة البيض الذين لجأوا الى رواندا فى شهر نوفمبر ١٩٦٧ .

انظر أيضا : الولايات المتحدة (١) .

كمبوديا :

١ : قدم سوق سان رئيس وزراء كمبوديا استقالته .

١١ : أعلن الامير نوردودم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا أنه توصل الى اتفاق مع الولايات المتحدة لمنع استخدام اراضى كمبوديا كملجأ لثوار فيتنام الجنوبية وذلك مقابل تأكيد قدمه شستر باولز المبعوث الامريكى بان القوات الامريكية لن تغزو اراضى كمبوديا فى عمليات مطاردة الثوار ويتضمن الاتفاق تقرير لجنة المراقبة الدولية عند الحدود بين البلدين وتزويدها بطائرات هيلوكوبتر .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (١٠) ، (٢٩) ، يوغوسلافيا (٦) .

الكويت :

١٠–١٢ : قام الشيخ صباح سالم الصباح أمير الكويت بزيارة رسمية لايران أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ايران . وصدر بيان مشترك عن المحادثات طالبا فيه بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى المحتلة وبعودة القدس العربية الى وضعها القديم وقد أكد البيان أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية يعتبر انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وتهديدا للسلام العالمى .

١٥–٣٠ : قام وزير الدفاع الكويتى بزيارة رسمية لفرنسا وبريطانيا

٢٣ : ادلى وزير خارجية الكويت ببيان أمام مجلس الامة الكويتى أكد فيه معارضة الكويت لاقامة الاحلاف فى المنطقة .

٢٧ : قام وزير خارجية الكويت بجولة فى امارات الخليج العربى .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٩) ، العراق (٦) ، (١٠) ، لبنان (٩) ، المملكة المتحدة (٦) ، الولايات المتحدة (١٧) .

كينيا :

٧ : ندد حزب الشعب الكينى الذى يرأسه أوجنجا أودينجا بزيارة هيوبرت همفرى نائب الرئيس الامريكى لكينيا .

٢٦ : تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال .

انظر ايضا : السويد (٢٦) ، زامبيا (١) .

لبنان :

٨–٩ : عقد فى بيروت المؤتمر الخامس عشر الاستثنائى لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) .

٩ : تم فى بيروت التوقيع على اتفاق انشاء المنظمة العربية المصدرة للبترول التى تضم السعودية وليبيا والكويت .

١٩–٢٠ : قام الرئيس اللبنانى شارل حلو بزيارة رسمية للاردن اجرى خلالها محادثات مع الملك حسين .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٩) .

ليبيريا :

١ : بدأ الرئيس وليام بتمان رئيس جمهورية ليبيريا مدة رئاسته السادسة للجمهورية .

ليبيا :

١ : تقرر تبادل التمثيل الدبلوماسى مع كل من ايران والصومال .

٥ : صدر مرسوم باجراء تعديل وزارى جديد دخل بمقتضاه الوزارة خمسة وزراء جدد وزاد عدد المناصب الوزارية من ١٨ الى ٢١ وزارة .

انظر ايضا : تركيا (٢٧) ، العراق (١٠) ، لبنان (٩) ، الولايات المتحدة (١٧) .

مالى :

١٧ : أصدرت حكومة مالى قرارا بحل الجمعية الوطنية وتسليم جميع السلطات التشريعية الى رئيس جمهورية مالى السيد موديبوكيتا .

٢٥ : قررت حكومة مالى استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا .

المغرب :

١٨ : اجرى الملك الحسن الثانى تعديلا وزاريا شمل تغييرات عديدة فى الحكومة التى تشكلت فى شهر مارس ١٩٦٧ .

المملكة العربية السعودية :

٢ : اذاعت حكومة المملكة السعودية بيانا اعلنت فيه « انها فى الوقت الذى ترحب فيه بمساعى اللجنة العربية لاقرار السلام واحلال الوفاق فى اليمن ولكنها فى نفس الوقت تنظر بقلق الى التدخل السافر من قبل الاتحاد السوفيتى وبعض الجهات الاخرى فاذا لم يتوقف هذا التدخل بصورة كاملة فان حكومة المملكة السعودية ستجد نفسها مكرهة على اعادة النظر فى موقفها الذى التزمت به بموجب اتفاقية الخرطوم » .

انظر ايضا : الاردن (١٠) ، امارات الخليج (١٥) ، (١٧) ، تركيا (٢٢) ، ج.ع.م (١٩) ، الجمهورية اليمنية (٧) ، العراق (١٠) ، لبنان (٩) ، المملكة المتحدة (٦) ، الولايات المتحدة (١٧) .

المملكة المتحدة :

١ : عاد الى لندن جورج براون وزير خارجية بريطانيا بعد أن أجرى مباحثات مع المسئولين فى الحكومة الايطالية .

٦ ١٢ : قام وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بزيارة لايران والكويت والسعودية واجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى هذه الحكومات حول قرار بريطانيا تخفيض نفقات الدفاع والانسحاب منطقة شرقى السويس .

٧–١٠ : قام جورج براون وزير خارجية بريطانيا بزيارة لليابان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى

طوكيو واتفق الجانبان على أن يعملا معا من اجل تسوية سلمية لحرب فيتنام .

١٠ ـ ١٢ : قام جورج براون وزير خارجية بريطانيا بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع دين راسك وزير الخارجية الامريكية .

١٦ : اعلن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم برنامجا يقضى باعادة تقييم دور بريطانيا فى العالم مع قدراتها المالية فاعلن أنه تقرر سحب القوات العسكرية البريطانية من مناطق الخليج العربى قبل عام ١٩٧١ كما اعلن الغاء العقد المتفق عليه مع امريكا لشراء ٥٠ قاذفة قنابل من طراز ف ١١١ .

١٩ : قام جورج براون وزير الخارجية البريطانية بزيارة لالمانيا الغربية أجرى خلالها محادثات مع وزير الخارجية ويلى براندت .

٢٣ـ٢٤ : قام هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بزيارة للاتحاد السوفييتى اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفييت . وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد فيه الجانبان الضرورة الملحة لتسوية المشكلة الفيتنامية تسوية سياسية واعرب الطرفان عن نيتهما الثابتة ببذل ما يتعلق بهما بصورة مشتركة أو انفرادية للتوصل الى هذا الهدف .

أنظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) ، سنغافورة (٢٠) ، السودان (٢٥) ، غينيا (٢٥) ، فلسطين (١٣) ، الكويت (١٥) ، مالى (٢٥) ، موريتانيا (٢٥) .

موريتانيا :

١٥ : قررت حكومة موريتانيا استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا

النيجر :

٢٢ : عقد فى نيامى العاصمة مؤتمر منظمة (أوكام) ويتضمن جدول الاعمال مشروع عقد اتفاقية جديدة حول الارتباط بين السوق الاوربية المشتركة والبلدان الافروملجاشية

الهند :

٢ : اطلق سراح الشيخ محمد عبدالله الملقب باسد كشمير ورئيس وزراء كشمير الاسبق وقد اجتمع مع السيدة انديرا غاندى . وصرح بأنه أوضح لها وجهات نظره بشأن كشمير .

١٠ : الغيت حالة الطوارىء فى الهند التى اعلنت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

٢٦ : اعلنت سلطات الحكومة الهندية رفضها منح تأشيرات دخول بالنسبة لاعضاء وفد حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وذلك لحضور مؤتمر التجارة والتنمية الدولى .

أنظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٥) ، باكستان (٢) ، تركيا (٤) ، يوغوسلافيا (٦) .

الولايات المتحدة :

١ : اعلن الرئيس جونسون عدة اجراءات اقتصادية لحماية مركز الدولار ومنع تدفقه الى الخارج ، ومن اهم هذه الاجراءات الحد من الاستثمارات الامريكية فى الخارج .

١ـ١٢ : قام هيوبرت همفرى نائب الرئيس الامريكى جونسون بجولة فى ساحل العاج وغانا والكونجو كينشاسا وزامبيا وكينيا واثيوبيا والصومال وتونس .

١٠ : اعلن بنك التعمير والانشاء عن رفع الفائدة على القروض التى تقدم الى البلدان النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

١٧ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة قطعت المساعدة التى تقدمها للاردن . وقالت فى تبرير ذلك ان وعد السعودية والكويت وليبيا بمد الاردن بنحو ١٠٠ مليون دولار فى السنة لتعويض خسائره فى حرب يونيو يجعل المساعدة الامريكية « غير ضرورية فى الوقت الحاضر »

١٦ : اعلن الرئيس الامريكى جونسون تعيين المحامى كلارك كليفورد وزيرا للدفاع خلفا لروبرت ماكنمارا الذى عين مديرا للبنك الدولى .

٢٣ : تقرر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والحكومة اليونانية العسكرية .

٢٩ : بعث الرئيس جونسون الى الكونجرس بالميزانية الجديدة للولايات المتحدة وتبلغ جملة اعتماداتها ١٨٦ر١٠٠ الف مليون دولار ، وهى اعلى ميزانية فى تاريخ الولايات المتحدة .

٢٠ : أعلنت الولايات المتحدة أنها نجحت فى انشاء اتصال غير مباشر مع حكومة كوريا الشمالية بشأن ازمة سفينة التجسس « بويبلو » التى أسرتها كوريا الشمالية .

أنظر ايضا : جواتيمالا (١٨) ، فلسطين (٤) ، فيتنام الجنوبية (٦) ، (٢٩) ، فيتنام الشمالية (١٤) ، (٢٩) ، كوريا الشمالية (٢٣) ، كمبوديا (١١) ، كينيا (٧) ، المملكة البريطانية (١٠) ، (١٦) .

يوجوسلافيا :

٦ : قام الرئيس اليوجوسلافى بجولة زار خلالها افغانستان وباكستان والهند وكمبوديا واثيوبيا و ج.ع.م.

٨ : قام رئيس وزراء يوجوسلافيا بزيارة رسمية لايطاليا وهذه أول زيارة يقوم بها رئيس حكومة يوجوسلافيا لايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية .

١٨ : اعلن الحزب الشيوعى اليوجوسلافى بيانا اعلن فيه أن يوجوسلافيا لن تشترك فى اجتماع الاحزاب الشيوعية فى بودابست يوم ٢٦ فبراير تمهيدا لعقد مؤتمر قمة شيوعى عالمى .

٣١ : صدر بيان رسمى عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والمانيا الغربية وكانت المانيا قد قطعت علاقاتها بيوجوسلافيا عام ١٩٥٧ بعد اعتراف يوجوسلافيا بالمانيا الشرقية .

أنظر ايضا : رومانيا (٣) .

فبراير ١٩٦٨

الاتحاد السوفييتى :

٥ : صدر بيان مشترك عقب انتهاء زيارة الوفد السوفييتى للاردن، جاء فيه أنه تم الاتفاق بين الجانبين السوفييتى والاردنى على أن يقوم الاتحاد السوفييتى بالاشتراك فى تنفيذ عدد من مشروعات التنمية الاقتصادية فى الاردن .

٧ : تم توقيع برنامج للتعاون العلمى بين الاتحاد السوفييتى والهند .

٨ : وصل الى نيودلهى وفد سوفييتى يمثل القوات العسكرية البحرية فى زيارة ودية للهند برئاسة نائب وزير الدفاع السوفييتى .

١٢–١٦ : قام أندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى بزيارة رسمية لبلغاريا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى صوفيا .

٢١ : قام ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى على رأس وفد حزبى بزيارة لتشيكوسلوفاكيا ، أجرى خلالها محادثات مع قادة الحزب الشيوعى التشيكى وحضر احتفالات الذكرى العشرين لانتصار الثورة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٢) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٢) ، السودان (٢١) ، كمبوديا (٦).

اثيوبيا :

٦ : قام وزير خارجية اثيوبيا بزيارة للصومال اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الصومال حول تسوية نزاع الحدود بين البلدين ، وسلم رسالة خاصة من الامبراطور هيلاسلاسى الى رئيس جمهورية الصومال .

٢٠–٢٤ : عقد فى اثيوبيا الاجتماع الدورى العاشر للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية . واتخذ المؤتمر قرارا بتأييد الدول العربية ضد العدوان الصهيونى ، وطالب جميع الدول الاعضاء فى المنظمة بتقديم المساعدات الفعالة السياسية والادبية والمادية الى الدول العربية ، وطالب المؤتمر بانسحاب القوات الاسرائيلية فورا من الاراضى العربية .

٢٣ : اتفقت اثيوبيا وتونس على تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى السفراء .

انظر ايضا : يوجوسلافيا (٤).

الاردن :

١ : صدر فى كل من عمان وراولبندى بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها الملك حسين مع الرئيس أيوب خان ، وأكد البيان على التمسك بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن الشرق الاوسط . وأشار البيان الى تأييد باكستان لحقوق العرب .

هذا وقد زار الملك حسين طهران وهو فى طريق عودته الى بلاده وأجرى محادثات مع المسئولين فى العاصمة الايرانية .

٢٠ : تم فى عمان توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى والفنى بين الاردن والمانيا الغربية .

٢٥ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين الاردن وتركيا بهدف تدعيم التعاون الثقافى بين البلدين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٥) ، العراق (٢٦) ، فلسطين (٢٩) ، الولايات المتحدة (١٤) .

اسبانيا :

٧ : تم فى مدريد توقيع اتفاق تجارى بين ج.ع.م واسبانيا لاستيراد أقطان مصرية :

٢٠ : وقع الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانى قرارا يقضى بمنح الاستقلال الى غينيا الاستوائية الاسبانية — أرخبيل فرناندوبو ومنطقة ريومونى — بعد الاستفتاء الذى سيجرى تحت اشراف الامم المتحدة .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٥) ، المملكة المتحدة (٢٠) .

المجر :

٢٦ : عقد فى بودابست المؤتمر الاستشارى للاحزاب الشيوعية عقده مندوبو ٦٦ حزبا شيوعيا . وبعث المؤتمر رسائل الى هانوى وجبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية تعهد فيها بتقديم كل مساعدة ممكنة ، وأيد المؤتمر شروط الشيوعيين لتحقيق السلام تأييدا كاملا وطالب بوقف الغارات الامريكية والاعمال العدائية فى فيتنام فورا وبدون شروط .

انظر ايضا : ج.ع.م. (٢٦) ، جمهورية جنوب اليمن (٢) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١ : تام كورت كيسنجر مستشار المانيا الغربية بزيارة لايطاليا ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى روما ومع البابا بولس السادس تناولت العلاقات بين الشرق

والغرب والسلام العالمى .

١٣ــ١٥ : قام وزير الاقتصاد والمواصلات بزيارة لـ ج.ع.م .

١٥ــ١٦ : قام كورت كيسنجر بزيارة لباريس اجرى خلالها محادثات مع الرئيس ديجول والمسئولين فى العاصمة الفرنسية ، طبقا لاتفاق الصداقة الذى بين البلدين ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات اتفق فيه الجانبان على توسيع نطاق السوق الاوروبية المشتركة .

٢٢ــ٢٦ : قام ويلى برانت وزير خارجية المانيا الغربية بزيارة للمغرب بدعوة من الملك حسين أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الرباط . وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن البلدين متفقان على أنه يجب حل مشكلة الشرق الاوسط . فى اطار مبادىء الامم المتحدة .

أنظر أيضا : الاردن (٢٠) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٢١ــ٢٢ : قام وزير خارجية المانيا الديمقراطية بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : جمهورية اليمن الجنوبية (١٩) .

امارات الخليج العربى :

٢ : صرحت المصادر الرسمية بأن السعودية والبحرين وافقتا على اقامة جسر يربط بينهما ، وتقدر تكاليف الجسر الذى يمر فوق ١٢ ميلا من المياه الضحلة فى الخليج بحوالى عشرة ملايين جنيه . وسيكون جزءا من الاجراءات الدفاعية التى ستتخذها البلدان عقب انسحاب القوات البريطانية من المنطقة قبل عام ١٩٧١ .

٤ــ٧ : قام عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين على رأس وفد بزيارة رسمية للكويت اجرى خلالها محادثات مع امير الكويت تناولت التهديد الايرانى لعروبة امارات الخليج والبحرين بصفة خاصة .

٢٠ : تم الاتفاق بين امارتى أبو ظبى ودبى على تكوين اتحاد بينهما على أن يكون للاتحاد علم واحد وسياسة واحدة فى الشئون الخارجية والدفاع .

٢٥ــ٢٧ : عقد فى دبى مؤتمر امارات الخليج العربى وبحث مستقبل المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانية عنها عام ١٩٧١ . واعلن المؤتمر قيام اتحاد بين امارات الخليج العربى تحت اسم اتحاد الامارات العربية ، ونص الاتفاق على تشكيل مجلس أعلى للاتحاد يضم حكام الامارات الذين يتناوبون رئاسته سنويا ويعاونه مجلس الاتحاد وهو بمثابة هيئة تنفيذية ومحكمة عليا للاتحاد ، كما نص الاتفاق على تدعيم القوات المسلحة فى مواجهة اى عدوان على احدى امارات الخليج .

انظر ايضا : باكستان (١٠) ، الولايات المتحدة (٧) .

انجــولا :

٩ : اعلن المكتب التنفيذى للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ان الحركة مستعدة للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البرتغالية فى حال استعدادها لقبول مطالب الحركة التى تتضمن حق شعب انجولا فى تقرير مصيره بنفسه وحقه فى الاستقلال والتحرر والمطالبة بسحب القوات العسكرية البرتغالية من اراضى انجولا واطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة واجراء انتخابات عامة فى البلاد وتحديد تاريخ ثابت لاعلان الاستقلال .

اندونيسيا :

٤ : رفض آدم مالك وزير خارجية اندونيسيا فكرة اشتراك بلاده فى حلف دفاعى لجنوب شرقى آسيا .

ايــران :

١ : اذيع بيان رسمى فى طهران يعلن أن زيارة شاه ايران الرسمية للمملكة السعودية لن تتم فى الوقت الحاضر وكان من المقرر ان تتم هذه الزيارة فى اليوم التالى .

أنظر ايضا : الاردن (١) ، الولايات المتحدة (٧) .

ايطاليا :

١٠ــ١٣ : قام وزير خارجية ايطاليا بزيارة للجزائر اجرى خلالها محادثات مع وزير خارجية الجزائر ، وتم الاتفاق على أن تقدم ايطاليا للجزائر قرضا قيمته ١٠ ملايين دولار ، كما تم توقيع بروتوكول ثقافى بين البلدين .

أنظر ايضا : المانيا الغربية (١) ، بلغاريا (١٩) ، ج.ع.م. (٢٥) .

بارجواى :

١٢ : اعيد انتخاب الجنرال الفريدو استروس رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنوات ثالثة ، بعد أن فاز حزب كلورادو الذى يرأسه فى الانتخابات العامة .

باكستان :

٤ : اعلن سفير باكستان فى بغداد أن حكومته ليس لديها أية معلومات عن حلف الخليج العربى المقترح وأكد أن حكومته ترفض الدخول فى احلاف تؤثر على علاقاتها الوثيقة بالعالم العربى .

١٠ : عقد فى روالبندى المؤتمر الاسلامى الدولى .

انظر ايضا : الاردن (١) ، سويسرا (١٩) .

بلجيكا :

٧ : قدمت الوزارة الائتلافية استقالتها الى الملك بودوان بسبب انقسامها حول مشكلة لغة التدريس فى الجامعات .

بلغـــاريا :

١٢ : تام وزير خارجية بلغاريا بزيارة رسمية لايطاليا ، وتم توقيـــع اتفاقية تنصلية لتدعيم العلاقـــات التجارية والثقافية والسياحيةبين البلدين .

١٢ : انشأت وزارة التجارةالخارجية فى بلغاريـــا منظمة اقتصـــادية جديدة باسم (البلغنان) تتبـــع الوزارة وتستهدف توسيعالروابط الاقتصادية بين بلغاريا والـــدول العربية والافريقية وذلك عـــن طريق القيام بدور الوســـيط بين المصانع والمؤسسات التى تنتج وتصنع المواد الخـــام والسلع الجاهزة .

انظرايضا : الاتحادالسوفييتى (١٢) ، السودان (٩) ، (٢١) .

بولندا :

١ : تم توقيع بروتوكول التبـــادل التجارى بين بـــولندا و ج٠ع٠م ويقضى بزيادة حجم التبادل بـــين البلدين بنسبة ٣٩٪ .

تانزانيـــا :

١٦ : تام وزير داخلية تانزانيابزيارة للقاهرة بدعوة من وزير داخلية ج٠ع٠م

٢٠ : تام الـــرئيس نيريرى رئيس الجمهورية بجولة زار خلالها غينيا وليبيريا وساحل العاج .

تـــركيا :

١٥ : اختتم الوفد البترولى التركى مباحثاته الاولية مع شركة النفط الوطنية العراقية وذلك فى نطاق التعاون البترولى بين البلدين .

٢٣ : اعلن بلاغ رسمى اصدرتهوزارة الخارجية التركية أن الحكومتين التركية واليونانية قررتـــا تعيين ممثلين للبلدين تكون مهمتهمابحث المسائل الثنائية المعلقة وبصورة خاصة قضية الاقليات .

انظر ايضا : الاردن (٢٥) ، قبرص (٥١) ، (١٠) .

الجـــزائر :

: تم توقيع اتفاقللتعاون الصناعى فى مجال البترول بين الجـــزائر والعراق .

١ : تقرر اســـتئناف العلاقـــات الدبلوماســـية بـــين بريطانيـــا والجزائر .

٢٦ : تام وزير داخلية الجزائر بزيارة لفرنسا ، حاملا معه رسالة من الرئيس الجزائرى هوارى بومدين الى الرئيس الفرنسى ديجول .

انظر ايضا : ايطاليا (١٠) ، ج٠ع٠م (٢٥) .

الجمهورية العربية المتحدة :

٨ : تم توقيع بروتوكول ثقـــافى بين ج٠ع٠م وسوريا .

١٢ : تم توقيع عقد مع الاتحـــاد السوفييتى على توريد صفقة قمح تدرها ٢٠٠ الف طن الى ج٠ع٠م

١٤ : تم توقيع اتفاق اعلامى ثقافى بين ج٠ع٠م وجمهورية جنـــوب اليمن الشعبية .

١٥ : صدر بيان مشترك عن نتـــائج اجتماعات اللجنة الدائمةللتنسيق والتكامل الاقتصادى بين ج٠ع٠م٠ والعراق .

١٩ : تم توقيع اتفاق للنقـــل الجوى بين الهند و ج٠ع٠م٠

٢١ : تم توقيع اتفاق تجـــارى بين ج٠ع٠م واليونان .

٢٥ : بدأ محمود رياضوزير الخارجية بجولة زار خلالها ايطاليا وليبيا واسبانيا والمغرب والجزائر .

٢٨ : تم توقيع البرنامج التنفيـــذى لاتفاقية التعاون العلمى المعقودة بين ج٠ع٠م٠ وتشيكوسلوفاكيا ، ومدة البرنامج سنتان .

٢٨ : تم التوقيـــع على البروتوكول التجارى لعام ١٩٦٨ بين ج٠ع٠م وسيلان .

٢٩ : تم توقيع البرنامج التنفيـــذى للاتفاقيـــة الثقافية بين ج٠ع٠م والمجر لعام ١٩٦٩/٦٨

انظر ايضا : اسبانيا (٧) ، المانيا الغربية (١٣) ، المانيـــا الشرقية (٢١) ، بولنـــدا (٦) ، تانزانيا (١٦) ، وسيراليون (٢٣)، العراق (٤) ، (١٠) ، (١٦) ، فلسطين (٢٩) ، كوريا الشمالية (٢) ، نيجيريا (١٦) ،يوجوسلافيا (٤) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٦ : وافقت الحكومة اليمنية على ان ينتقل مقر السفارات الاجنبية من صنعاء الى تعز .

انظر ايضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٢٥) .

جمهورية اليمن الجنوبية :

٢ : تقرر تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء مع كل من الصين الشعبية والمجر .

٣ : تام وزير الدفاع على رأس وفد عسكرى بزيارة للاتحاد السوفييتى اجرى خلالها محادثـــات مـــع المسئولين فى موسكو حول اعادة بناء القوات المسلحة فى الجنوب، كما تم بحث التعـــاون الفنى والاقتصادى بين البلدين .

٨ : تم الاتفاق على تبادل التمثيـــل الدبلوماسى بـــين جمهورية اليمن الجنوبية وكوريا الشمالية .

١٩ : اتفقت اليمن الجنوبية والمانيـــا الشرقية على اقامة علاقـــات دبلوماسية بينهما على مســـتوى القنصلية .

٢٥ : قررت حكومتا اليمـــن واليمـــن الجنوبية عقد مؤتمر وزارى لبحث

موضوع توحيد البلدين (*)

٢٧ : اصدر وزير الدفاع قرارا بفصل جميع الضباط البريطانيين العاملين مع القوات المسلحة وعددهم ٢٨ ضابطا .

انظر ايضا ج.ع.م (١٤) .

جنوب افريقيا :

١٩ : انتخب جوهان فوش رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات .

انظر أيضا : يوجوسلافيا (٤) .

السنغال :

٢٦ : اعيد انتخاب ليوبولد سيدار سنجور رئيسا للجمهورية .

السودان :

٧ : اعلن محمد احمد محجوب رئيس الوزراء فى بيان أذاعه حل الجمعية التأسيسية بعد تشاور مجلس السيادة مع مجلس الوزراء وتضمن القرار اصدار قانون الانتخابات واجراء الانتخابات فى موعدها المقرر .

٩ : وقع وزير الدفاع السودانى اتفاقا للتعاون العسكرى مع بلغاريا . تقدم بمقتضاه بلغاريا المساعدات العسكرية والفنية للسودان .

٢١ : توفى الزعيم السودانى الحسيب النسيب السيد على الميرغنى .

٢١ : صدق مجلس الوزراء السودانى على اتفاقيات تسليح الجيش السودانى التى عقدت مع حكومات الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا وبلغاريا .

٢٥ : قررت لجنة الانتخابات بالسودان اجراء الانتخابات العامة للجمعية الوطنية يوم ١٨ ابريل ١٩٦٨ .

٢٦ : تم فى الخرطوم التوقيع على الاتفاق التجارى بين السودان و ج.ع.م .

انظر ايضا : كونغوكينشاسا (١٠)، المملكة السعودية (٢٦) ، يوجوسلافيا (٢٢) .

سوازيلاند :

١٧ : وصل الى لندن وفد سوازيلاندى برئاسة زعيم الحركة الوطنية (ايمبوكودفو) ورئيس وزراء سوازيلاند ، وذلك لاجراء محادثات مع ممثل الحكومة البريطانية حول منح سوازيلاند الاستقلال فى شهر سبتمبر ١٩٦٨

سويسرا :

١٩ : توصلت هيئة التحكيم الدولية ـ التى كلفت النظر فى النزاع بين الهند وباكستان حول منطقة ران كوتش ـ توصلت الى تسوية لهذا النزاع بعد مداولات استمرت سنتين . وقد قبلت الدولتان قرار المحكمة .

٢١ : اعترفت سويسرا بفيتنام الشمالية وعينت ممثلا لها فى هانوى .

سيراليون :

٣ : افتتحت سيراليون سفارة لها فى القاهرة .

الصين الشعبية :

٧ : ذكر راديو بكين أن مؤيدى الرئيس ماو تسلموا ادارة مقاطعة هوبيه فى وسط الصين التى كانت من مناطق الاضطراب الرئيسية فى الثورة الثقافية فى العام الماضى .

١٧ : تقرر عقد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى فى سبتمبر ١٩٦٨ وهو أول مؤتمر للحزب يعقد منذ عشر سنوات .

انظر ايضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٢) ، فرنسا (١٣) .

العراق :

٤ : صدر بيان رسمى وافقت فيه الحكومة العراقية على عقد المقاولة التفصيلى الخاص بالتنقيب عن البترول وانتاجه وتسويقه ، وهو العقد المبرم بين شركة النفط الوطنية العراقية مع مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية (ايراب) التى تملكها الحكومة الفرنسية (*)

٤ : عاد الى بغداد وزير الدفاع العراقى بعد انتهاء زيارته لـ ج.ع.م.

٧ـ١٠ : قام الرئيس العراقى عبدالرحمن عارف بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسى ديجول . وصدر بيان مشترك عن المحادثات اتفق فيه الرئيسان على استحالة أية تسوية لازمة الشرق الاوسط قبل جلاء القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو الماضى .

١٠ـ١١ : قام الرئيس عبد الرحمن عارف بزيارة لـ ج.ع.م. أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول الموقف فى الشرق الاوسط على ضوء النتائج التى حققتها محادثات الرئيس عارف مع الرئيس ديجول ومباحثات الرئيس عبد الناصر مع الرئيس تيتو فى القاهرة .

١٦ : غادر القاهرة الوفد الاقتصادى العراقى برئاسة وزير الاقتصاد بعد زيارة استمرت أسبوعا .

٢٦ : قام اسماعيل خير الله وزير الخارجية بزيارة للبنان ضمن جولة يقوم بها بزيارة للمملكة السعودية والاردن والكويت .

انظر ايضا : تركيا (١٢) ، الجزائر (١) ج.ع.م (١٥) ، فرنسا (١٥) كوريا الشمالية (٢) ، الهند (٥) .

فرنسا :

١٣ : قررت حكومة فرنسا بيع ٥٠٠ الف طن من القمح للصين الشعبية .

١٥ : وقعت فرنسا اتفاقية مع العراق لتسليمها عددا من السيارات المصفحة للقوات المسلحة العراقية .

انظر ايضا : المانيا الغربية (١٥)

الجزائر (٢٦) ، العراق (٤) ، (٧) ، المملكة السعودية (١٩) .

فلسطين :

٢ : بدأت اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين لمناقشة مسألة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني .

١٨ : أذاعت قيادة قوات العاصفة بيانا عسكريا عن عملياتها ضد قوات العدو .

٢٩ : أصدر وزير الداخلية الاسرائيلي بيانا يقول أن سيناء وغزة والضفة الغربية للاردن والمرتفعات السورية تعتبر مناطق اسرائيلية وليست مناطق للعدو .

وأعلن وزير الداخلية الاسرائيلي أنه اصدر امرا آخر باعتبار « جسر اللنبي » على نهر الاردن منطقة دخول وخروج لاسرائيل وأنه سوف تقام عليه مناطق جمركية ونقط تفتيش .

انظر ايضا : اثيوبيا (٢٠) ، يوجوسلافيا (٤) .

فيتنام الجنوبية :

٣ : استمرت المعارك في شوارع سايجون وضواحيها بين الثوار والقوات الامريكية وامتد القتال على جبهة طولها ١٠ آلاف كيلو متر من « هوى » بالقرب من المنطقة المنزوعة السلاح الى القرى والمراكز العسكرية في دلتا ميكونج في اكثر من نصف عواصم الاقاليم .

١٤ : انسحبت قوات مشاة الاسطول الامريكي من منطقة قلعة مدينة هوى بعد فشل هجومها لاستعادة القلعة التي يحتلها الثوار وسيطر الثوار على نصف مدينة سايجون .

انظر ايضا : المجر (٢٦) .

فيتنام الشمالية :

٩ : جددت فيتنام الشمالية اقتراحها اجراء محادثات سلام مع الولايات المتحدة الامريكية على اساس اتفاقيات جنيف بشرط وقف الغارات الجوية الامريكية .

أنظر ايضا : المجر (٢٦) ، سويسرا (٢١) ، كوبا (١٦) كوريا الشمالية (١٠) .

قبرص :

: اعلن الرئيس القبرصي مكاريوس في مؤتمر صحفي ان بلاده تعارض في اجراء جولة ثانية من المباحثات حول الازمة القبرصية بين حكومتي تركيا واليونان .

وقال ان حكومته لن تلتزم بأية قرارات قد تتخذها الحكومتان التركية واليونانية بشأن قبرص .

١٠ : اتهمت قبرص تركيا برفض المساعي الحميدة التي يبذلها يوثانت سكرتير عام الامم المتحدة لتسوية الموقف في قبرص .

٢٥ : اعيد انتخاب الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية قبرص لمدة ٥ اعوام .

كمبوديا :

٦ــ١٧ : قام دونج سان وزير الدفاع في كمبوديا بزيارة للاتحاد السوفيتي بدعوة من المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتي اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت .

كوبا :

٧ : توصلت الولايات المتحدة وكوبا الى اتفاق بشأن ترحيل المواطنين الامريكيين من كوبا الى موطنهم الاصلي عن طريق المكسيك على مراحل .

١١ : اصدرت وزارة الخارجية الكوبية بيانا تنفي الانباء التي قالت ان كوبا تتفاوض لشراء اسلحة من بريطانيا .

١٦ : عرض فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا تقديم قوات الى فيتنام الشمالية لتقاتل معها ومع الثوار .

كوريا الشمالية :

٢ــ١٤ : قام نائب رئيس جمهورية كوريا الشمالية بزيارة لـ ج.ع.م. بعد انتهاء زيارته للعراق .

١٠ : اعلنت كوريا الشمالية انها مستعدة لخوض الحرب بجانب فيتنام الشمالية ضد امريكا اذا طلبت فيتنام مساعدتها وطالبت كوريا الولايات المتحدة بوقف المعارك في فيتنام والجلاء عنها فورا بدون اية شروط .

انظر ايضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٨) ، الولايات المتحدة (٤) ، (٧) .

كونجو برازافيل :

٢ : قام الفونس ماسامباديبا رئيس الجمهورية بزيارة رسمية لغينيا .

كونجو كينشاسا :

٥ : وقعت في كينشاسا اتفاقية لتقديم التعاون الاقتصادي والثقافي بين كل من الكونجو كينشاسا وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى .

١٠ : قام جوستين بومبوكو وزير خارجية الكونجو بزيارة للسودان اجرى خلالها محادثات مع السيد اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة السوداني ورئيس لجنة شئون المرتزقة في افريقيا تناولت مشكلة المرتزقة في افريقيا .

الكويت :

١٦ : اعلن وزير المالية والبترول ان الصندوق الاقتصادي المصري للتنمية قد جمد لان الحكومة لم تتمكن من تقديم رأس المال الاساسي للصندوق وهو ٢٠٠ مليار جنيه واذاعت مديرية الصندوق بعد ذلك ان الصندوق

سبتمبر فى العمل فى حدود امكانياته المالية الحالية .

١٢–٢٠ : قام وزير خارجية الكويت بزيارة للسعودية حاملا رسالة من امير الكويت الى الملك فيصل. وقد غادر السعودية الى العراق واجرى محادثات مع المسئولين حول مستقبل الخليج العربى .

٢٦ : قام الشيخ جابر الاحمد الجابر رئيس وزراء الكويت بزيارة للمملكة السعودية .

انظر ايضا : امارات الخليج العربى (٤) ، العراق (٢٦) .

لبنان :

٥ : قدمت حكومة رشيد كرامى استقالتها .

٩ — تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة د. عبد الله اليافى للاشراف على الانتخابات .

انظر ايضا : العراق (٢٦) .

المملكة العربية السعودية :

٢ : تم تعيين الامير نواف بن عبد العزيز مستشارا خاصا للملك فيصل ، كما تم تعيين الامير فهد ابن عبد العزيز نائبا لرئيس الحرس الوطنى .

١٩–٢٩ : قام الامير سلطان ابن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى بزيارة لفرنسا وبلجيكا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس وبروكسل .

٢٦ : وافقت المملكة السعودية على منح السودان قرضا قدره خمسة ملايين جنيه .

انظر ايضا : امارات الخليج العربى (٢) ، ايران (١) ، العراق (٢٦) ، الكويت (١٢) ، (٢٦).

المملكة المتحدة :

٧–١٠ : قام هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جونسون حول المشاكل الدولية والمشاكل المتعلقة بين البلدين .

١٠–١١ : قام هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بزيارة لكندا بعد انتهاء زيارته لواشنطون اجرى خلالها محادثات مع ليستر بيرسون رئيس وزراء كندا .

١٢ : وصل الى لندن ارنولد سميث سكرتير عام الكومنولث بعد أن اجرى عدة اتصالات دبلوماسية فى نيجيريا يهدف وقف اطلاق النار، وتحقيق تسوية سلمية للصدام بين الانفصاليين والحكومة الاتحادية .

٢٠ : اتفقت بريطانيا وغينيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

٢٠ : وافقت بريطانيا على بحث مشكلة جبل طارق مع اسبانيا واعلنت أن المفاوضات فى هذا الشأن ستبدأ يوم ١٨ مارس ٦٨ .

انظر ايضا : امارات الخليج العربى (٢) ، الجزائر (١) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٢٧) ، سوازيلاند (١٧) ، كوبا (١١) ، نيجيريا (١٧)، هولندا (١٩) .

موريتانيا :

١ : قرر المؤتمر الثالث لحزب الشعب الموريتانى اعتبار اللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

نيجيريا :

١٤ : اعلنت نيجيريا أن الحكومة الاتحادية لم تدخل فى أية محادثات لايفاد قوات سلام من دول الكومنولث وانها وافقت على وجود مراقبين فقط .

١٦ : قام ادوين أوجبى القائم بأعمال وزير خارجية نيجيريا بزيارة لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م لتدعيم العلاقات بين البلدين .

١٧ : رفضت حكومة نيجيريا الاتحادية المشروع البريطانى وقف اطلاق النار بين قواتها الاتحادية والقوات الانفصالية فى الاقليم المنشق .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (١٢) .

الهند :

١ : افتتحت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية فى دورته الثانية .

٥ : قام سوران سينج وزير الدفاع الهندى بزيارة رسمية للعراق استغرقت ٥ أيام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بغداد .

٢٣ : فرضت حكومة الهند الحكم المركزى فى ولاية البنجاب بعد استقالة حكومة الولاية .

٢٥ : قررت الحكومة الهندية وقف العمل بدستور ولاية أوتار براديش الهندية وفرض الحكم المركزى فيها بصفة مؤقتة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٧) ، (٨) ، ج.ع.م (١٩) ، سويسرا (١٩) .

هولندا :

١٩–٢٢ : قام رئيس وزراء هولندا ووزير خارجيتها بزيارة رسمية لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا وجورج براون وزير الخارجية .

الولايات المتحدة :

١ : قبلت الحكومة الامريكية اقتراحا من كوريا الشمالية يدعو الى ترك معالجة قضية سفينة التجسس « بويبلو » للجنة الهدنة العسكرية الكورية .

٧ : وصل يوجين روستو وكيل الخارجية الامريكية الى طهران فى زيارة استغرقت يومين واعلن تأييد بلاده لمشروع حلف يضم خمس دول فى منطقة الخليج العربى .

٧ : عقدت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية اجتماعا سريا بشأن حادث اعتقال سفينة التجسس الامريكية ،وقدمت الولايات المتحدة فى هذا الاجتماع مذكرة اعتذار الى كوريا الشمالية .

١٤ : وافقت الولايات المتحدة على ارسال اسلحة الى الاردن.

٢٠ : صدر بيان مشترك عن المباحثات التى اجراها الرئيس الامريكى ليندون جونسون مع السيد اميليو بروزيو الامين العام للحلف الاطلسى اثناء زيارته لواشنطون اعلن البيان أن الرئيس جونسون يتفق مع الامين العام على ضرورة الاستمرار فى قيام الاتصالات المفيدة بين الدول الاطلسية لاسيما بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب وقضية توطيد السلام العالمى بصورة دائمة كما أكد الرئيس الامريكى حرص الولايات المتحدة على الالتزام بارتباطاتها حيال الحلف الاطلسى .

٢٧ : تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة واليابان تحصل اليابان بموجبها على ١٦١ الف كيلو جرام من اليورانيوم المشع ومدة الاتفاقية ٣٠ عاما .

انظر أيضا : المجر (٢٦) ، فيتنام الجنوبية (٣) ، (١٤)، فيتنام الشمالية (٩) ، كوبا (٧)، المملكة المتحدة (٧)

يوجوسلافيا :

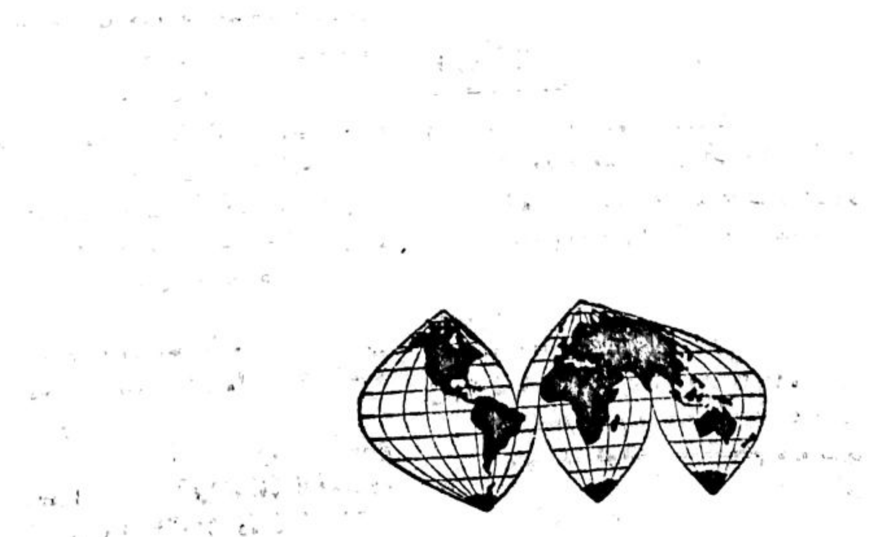
٤ : صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس اليوجوسلافى تيتو والامبراطور هيلاسلاسى طالبا فيه بوقف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية كشرط اساسى لحل المشكلة وتدعيم منظمة الوحدة الافريقية ونددا بحكومة جنوب افريقيا لانتهاجها سياسة التفرقة العنصرية كما أكدا أن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة شرط اساسى

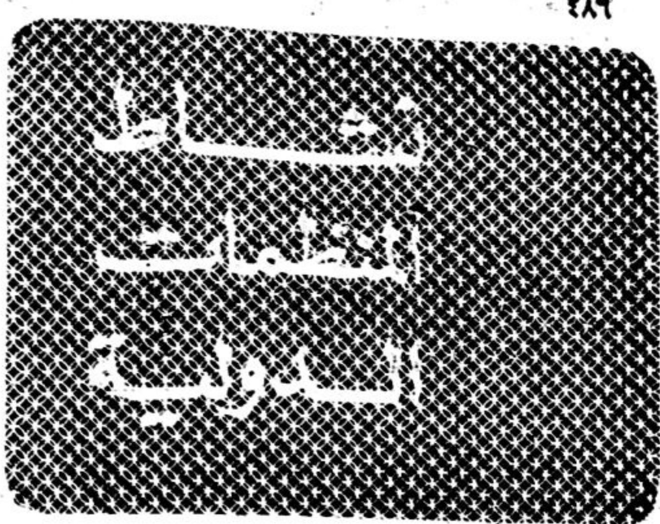
لاقرار السلام والاستقرار فى الشرق الاوسط .

٤ـ٨ : قام الرئيس اليوجوسلافى تيتو بزيارة رسمية لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م تناولت اخر تطورات ازمة الشرق الاوسط ونتائج جولة تيتو . واذيع فى أعقاب انتهاء زيارة الرئيس تيتو بيان صحفى جاء فيه أن الرئيسين أكدا من جديد الاهمية الحيوية لسياسة عدم الانحياز واكدا استمرار بلديهما فى الالتزام بهذه السياسة. وقد استعرض الرئيسان علاقات التعاون بين بلديهما فى كافة المجلات وكذلك التعاون الاقتصادى الثلاثى بين يوجوسلافيا والهند والجمهورية العربية المتحدة .

٢٢ : قام ادوارد كاردل مبعوث الرئيس تيتو بزيارة لشرق افريقيا حيث زار السودان وتانزانيا وزامبيا واوغندا وكنيا .

انظر ايضا : السودان (٢١).





الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى

الأمم المتحدة

١ ــ الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة :

قررت الجمعية العامة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ تأجيل دورتها الثانية والعشرين . وسوف تستأنف الجمعية العامة دورتها عندما تسمح الظروف بذلك لبحث ثلاث قضايا هامة هى : منع انتشار الاسلحة النووية ، ومشكلة جنوب غربى افريقيا وقضية الشرق الاوسط ■

٢ ــ الوضع فى الشرق الاوسط :

وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ على تقرير يدعو الى انسحاب وحل قوات الطوارىء الدولية التى ظلت تعمل فى الشرق الاوسط لمدة عشر سنوات .

اعلن اوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، فى ٢ ديسمبر ١٩٦٧ ، أنه قد تقرر اقامة ٩ مراكز مراقبة جديدة على جانبى خط وقف اطلاق النار فى منطقة المواجهة بين القوات المصرية والاسرائيلية .

قدمت حكومة الاردن فى ٢ يناير ١٩٦٨ احتجاجا شديد اللهجة الى اوثانت على قصف معسكر اللاجئين فى الوادى اليابس لمدة ساعتين مما ادى الى مصرع ثلاثة مدنيين واصابة ست آخرين من بينهم طفل بجراح خطيرة .

ابلغت حكومة ج.ع.م ، فى ٢١ يناير ١٩٦٨ ، الأمين العام للامم المتحدة واعضاء مجلس الامن ، أن هناك عمليات خطيرة تجرى الان فى الاراضى المحتلة وفى قطاع غزة ، حيث تقوم اسرائيل بأعمال تماثل تماما العمليات العسكرية وفى وقت الحرب ، بهدف الضغط على سكان هذه المناطق واخضاعهم لنفوذها . وحذرت ج.ع.م من أن استمرار هذه الاوضاع سوف يؤدى الى موقف بالغ الخطورة . وطلبت من الامم المتحدة أن تقوم باستقصاء الوضع الحالى فى غزة ، وابلاغ ج.ع.م بنتيجة هذه التحريات . وأشارت المذكرة المصرية الى أن سلطات الجمهورية العربية على استعداد لتقديم الادلة لتؤكد هذه الحقائق كدليل قاطع على الأعمال الارهابية الاسرائيلية ■

وقد أعلن أوثانت أنه «يدرس جديا » المذكرة المصرية وطلب من حكومة ج.ع.م أن تقدم له « كل المعلومات المفيدة » في العمليات الحربية التي تمارسها اسرائيل لارهاب سكان المناطق المحتلة واخضاعهم لنفوذها .

وفي ٢٤ يناير قررت وفود الدول العربية في الامم المتحدة أن تبعث برسالة الى اوثانت بشأن تصرفات اسرائيل في الاراضي التي تحتلها وبخاصة في مدينة القدس وما في مسلكها هذا من مخالفة للقرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة .

بعث اوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، تقريرا الى مجلس الامن في أول فبراير ١٩٦٨ ، اعلن فيه أن هناك « شكوكا خطيرة » حول اتمام عملية اخراج السفن الخمس عشرة المحتجزة في القناة . فقد حاولت قوارب هيئة قناة السويس دخول القطاع الشمالي للقناة لاجراء عملية مسح تمهيدا لتطهير القناة واخراج السفن . وقد أدى ذلك الى اشتعال القتال بشكل خطير . ثم قال : « وقد اوقفت سلطات ج.ع.م العملية كلها ، واصبح احتمال اخراج السفن المعطلة في القناة موضع شكوك خطيرة » . وقال أوثانت انه متفق في الراى مع الجنرال اودبول، كبير المراقبين الدوليين ، على أن مسح القناة كلها الذى اقترحته ج.ع.م ، عمل معقول ومقبول ، ولا ينطوى على تهديد لاحد ، وذكر انه طلب اكثر من مرة الى اسرائيل أن لا تعارض عملية مسح القطاع الشمالي للقناة ، ولكنها لم تستمع الى رأيه .

قدم الاردن مذكرة الى مجلس الامن ، في ١٦ فبراير ١٩٦٨ ، يبلغه فيها تفصيلات العدوان الاسرائيلي الخطير الذى وقع على الاردن يوم ١٥ فبراير ، والمعركة التي نشبت خلاله عبر خط وقف القتال وامتدت الى جبهة طولها مائة كيلو متر من بحيرة طبرية الى جنوب اريحا .

وبرغم أن المذكرة الاردنية لم تطلب اى اجراء من مجلس الامن الا أن اتصالات دارت بين ممثلى المجلس كما عكف اوثانت على دراستها في ضوء الاتصالات الدولية لبحث نتائج الاشتباكات وقد اشتركت فيها الطائرات الاسرائيلية التي اجتازت خط وقف القتال وتوغلت مسافة ١٥ كيلو مترا فوق الضفة الشرقية لنهر الاردن لضرب اهداف مدنية ومخيمات للنازحين .

مهمة المبعوث الدولي يارنج :

غادر مبعوث الامم المتحدة ، جونار يارنج ، نيويورك يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٧ متوجها الى قبرص (نيقوسيا) التي اختارها مقرا دائما له يباشر منه مهمته التي كلفه بها مجلس الامن في الشرق الاوسط . ويرافق يارنج مستشاران احدهما سياسى هو ايان بيرنيدسين (نيوزيلندا) والاخر عسكرى هو لاورى كوهو (فنلندا) الذى يشغل منصب مساعد المستشار العسكرى لاوثانت الامين العام للامم المتحدة .

وفي الفترة من ١٣ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ قام يارنج بجولة استطلاعية زار فيها بيروت واسرائيل وعمان والقاهرة . وفي ٢٢ ديسمبر قدم أوثانت ، أمين عام الامم المتحدة ، الى مجلس الامن أول تقرير عن مهمة يارنج . وقال اوثانت أن يارنج ذكر في تقريره اليه انه استقبل في الدول التي زارها استقبالا وديا ، وأنه لمس الرغبة في التعاون معه في مهمته . وقال ايضا أن جميع الحكومات التي زارها رحبت بعودته المبكرة لمواصلة المحادثات التي ستظل سرية . وقال اوثانت أن يارنج لم يتمكن من زيارة دمشق ، ولكنه أجرى محادثات في الامم المتحدة مع مندوب سوريا كما أجرى محادثات مع مندوبى اسرائيل والاردن ولبنان و ج.ع.م ، وغيرهم حول مهمته .

ويبدأ يارنج جولته الثانية في الشرق الاوسط يوم ٢٦ ديسمبر بزيارة القدس ثم القاهرة . واثناء زيارته للقاهرة ابلغ يارنج بالدراسات الفنية التي وضعها خبراء ج.ع.م لاخراج السفن المعطلة في القناة وامكانية القيام بهذه العملية .

وفي ٣ يناير ١٩٦٨ قام يارنج بجولته الثالثة في الشرق الاوسط بزيارة القدس . وقد اشارت وكالات الانباء أن اسرائيل تحاول وضع عقبات في طريق اخراج السفن الاجنبية المحتجزة في قناة السويس . وقد أعلن متحدث رسمي باسم الامم المتحدة في ٤ يناير ، انه لا صحة على الاطلاق للانباء الواردة من اسرائيل بأن الجنرال أود بول كبير المراقبين الدوليين سوف يكلف بمهمة الاشراف على عملية اخراج السفن المحجوزة في قناة السويس .

ثم قام يارنج بزيارة عمان في ٨ يناير ١٩٦٨ . وزار القدس ثم القاهرة من ١٦ الى ١٨ يناير . وقد أوضح اوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، في تقرير الى مجلس الامن ، أنه من السابق لاوانه الافصاح عن اى معلومات عن المناقشات التي اجراها جونار يارنج خلال الاسابيع الخمسة التي قضاها في المنطقة ، وقال أن محادثات يارنج غطت نوعين من المشكلات . الاول المشكلات « الاساسية » في الشرق الاوسط . والثاني المشكلات « الثانوية » التي يمكن أن يسهم حلها في تحسين الجو العام « بما في ذلك مسألة اخراج السفن المحتجزة في قناة السويس » .

ثم قام يارنج بعد ذلك بزيارة عمان والقدس يوم ٢٢ يناير . ووصل يارنج فجأة للقاهرة يوم ٣٠ يناير واجتمع فور وصوله بالجنرال اودبول لبحث التطورات الخطيرة على جبهة المواجهة العسكرية في منطقة القناة . وقد

اجتمع وزير خارجية ج.ع.م بالمبعوث الدولي وتحدث معه عن سير العمليات التي بدأتها هيئة قناة السويس لاخراج السفن المحتجزة الى أن تقرر وقفها نتيجة للعدوان الاسرائيلي على قاطرات الهيئة التي تقوم بالعمل .

وطوال شهر فبراير ١٩٦٨ تعددت زيارات يارنج للقاهرة وعمان والقدس . ومعلوم أن مهمته يحيطها ستار كثيف من السرية التامة بحيث لا يستطيع احد ان يتكهن بما اسفرت عنه مباحثاته حتى اليوم .

هذا وقد أذيع في الامم المتحدة يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٨ أن اوثانت، أمين عام الامم المتحدة قد استدعى جونار يارنج الى نيويورك لاجراء محادثات معه حول احتمالات بدء مرحلة جديدة في الجهد الذى يبذل من أجل حل أزمة الشرق الاوسط .

مشكلة اللاجئين والنازحين :

اعلنت وكالة اغاثة اللاجئين العرب التابعة للامم المتحدة ، أن الجيش الاسرائيلي يقوم بتدمير منتظم لمخيمات اللاجئين حيثما عثر على اسلحة او ذخائر وأعلنت الوكالة انها قدمت احتجاجا رسميا الى اسرائيل ضد هذا الموقف الذى تشعر المنظمة الدولية ازاءه بقلق بالغ .

وقد أذيع في الامم المتحدة يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ الخطاب الذى وجهته حكومة الاردن الى مجلس الامن عن قيام اسرائيل بطرد ٢٩٤ عربيا من الضفة الغربية . وقد طلب الاردن توزيعه كوثيقة رسمية للامم المتحدة ولكنه لم يطلب اجتماع مجلس الامن .

وفي ١١ ديسمبر بدأت اللجنة السياسية في الجمعية العامة مناقشة قضية اللاجئين العرب بتقرير يعرض صورة قاتمة للاوضاع التي يعيش فيها اللاجئون وخاصة في الاردن وسوريا وفي الضفة الغربية ، ويرسم صورة مروعة للمأساة الانسانية التي يحياها مئات الالوف من ابناء فلسطين .

وقد وضع هذا التقرير لورنس ميتشلمور مدير وكالة اغاثة اللاجئين العرب ، وقال فيه أن حرب يونيو أضافت الى المشكلة التي استعصت على الحل طوال تسعة عشر عاما ٤٠٠ ألف لاجئ جديد . وعلى ضوء هذه الارقام طالب ميتشلمور بزيادة ميزانية وكالة الاغاثة بمقدار مليون ونصف مليون دولار لتصل الى ٥ر٤٧ مليون دولار .

وفي ١٦ ديسمبر أوصت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة بتعيين حارس على ممتلكات الفلسطينيين العرب في اسرائيل. واقرت بذلك مشروعا قدمته افغانستان واندونيسيا وماليزيا وباكستان والصومال بتعيين حارس دولي يتولى حماية وادارة الممتلكات العربية في اسرائيل ويتسلم العائد منها نيابة عن اصحابها الشرعيين. كما يدعو جميع الحكومات الى مساعدة اوثانت في ان يجعل مهمة الحارس فعالة . وقد تمت الموافقة على المشروع باغلبية ٤٢ صوتا ضد ٣٨ صوتا وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت . ولم توافق الجمعية العامة على قرار اللجنة السياسية لعدم حصوله على اغلبية الثلثين .

وقد اعلنت وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، في ٣ يناير ١٩٦٨، انها تواجه عجزا في ميزانيتها هذا العام يصل الى ٥ر٧ مليون دولار ، ويرجع العجز بدرجة كبيرة الى حرب يونيو الماضي .

٣ ــ قضية فيتنام :

في خلال شهر فبراير ١٩٦٨ قام اوثانت ، أمين عام الامم المتحدة، برحلة عاجلة الى موسكو ولندن وباريس لاجراء اتصالات بشأن القضية الفيتنامية ثم أجرى أوثانت اتصالات مماثلة مع الرئيس الامريكي ليندون جونسون .

٤ ــ قضية كوريا :

دعي مجلس الامن الى عقد اجتماع طارئ يوم ٢٦ يناير ١٩٦٨ بناء على طلب الولايات المتحدة ، لبحث شكواها العاجلة ضد كوريا الشمالية بعد أن اسرت سفينة التجسس الامريكية « بويبلو » وملاحيها .

وقد أعلنت حكومة كوريا الشمالية أنها لن تعترف بأي قرار يصدره المجلس ويستهدف اطلاق سراح السفينة . وقد اجل مجلس الامن جلساته حتى يترك الفرصة لتسوية الازمة سلميا بالطرق الدبلوماسية العادية .

٥ ــ قضية قبرص :

عقد مجلس الامن ، بناء على طلب الحكومة القبرصية ، اجتماعا طارئا في ٢٤ و٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ لبحث الوضع في قبرص. وأصدر المجلس بالاجماع قرارا يدعو الاطراف المعنية (قبرص واليونان وتركيا) بالامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة خطورة الوضع في قبرص وتهديد السلم. وقد أجل المجلس جلساته مع الاحتفاظ بالقضية القبرصية في جدول اعماله .

وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ وجه اوثانت ، أمين عام الامم المتحدة، نداء الى كل من رئيس الجمهورية القبرصية ورئيس وزراء اليونان وتركيا بالاتفاق على تخفيض القوات المسلحة غير القبرصية الموجودة في الجزيرة ، على ان يكون هذا الاجراء تمهيدا لسحب جميع القوات المسلحة غير القبرصية وغير التابعة للامم المتحدة من الجزيرة .

وقد اعلنت كل من قبرص وتركيا واليونان قبولها للنداء الذى وجهه اوثانت واكدت بأنها ستتعاون معه

فى العمل على ايجاد حل للمشاكل التى تعرقل الوصول الى تسوية نهائية لازمة قبرص .

هذا وقد اصدر مجلس الامن قرارا يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ بمد فترة بقاء القوات الدولية فى الجزيرة القبرصية لمدة ثلاثة اشهر أخرى .

وقد حذر اوثانت فى تقرير جديد له الى مجلس الامن بتاريخ ٣ يناير ١٩٦٨ من أن تكوين مجلس ادارى خاص بالطائفة التركية القبرصية « يمكن أن تكون له آثار مدمرة » على جهوده. وجدد اوثانت نداءه الى جميع الاطراف المعنية بالمسألة القبرصية بان تبدى « اقصى درجات الاعتدال وضبط النفس » .

٦ ــ نزع السلاح :

وافقت الجمعية العامة فى دورتها الثانية والعشرين على مجموعة قرارات تتعلق بنزع السلاح ومنع انتشار واستخدام الاسلحة النووية واهم هذه القرارات هى :

ــ قرار يدعوالى دعوة وتنظيم المؤتمر الدولى الرابع لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية. ومن المنتظر أن يعقد هذا المؤتمر فى ١٩٧٠ أو ١٩٧١ وتشترك فيه جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . وقد صدر هذا القرار باغلبية ٤٦ صوتا مقابل لا شىء وامتناع اربع دول عن التصويت .

ــ قرار باستئناف المفاوضات من اجل توقيع معاهدة دولية لمنع استخدام جميع الاسلحة النووية . وصدر هذا القرار باغلبية ٧٧ صوتا مقابل لا شىء مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت.

ــ طلبت الجمعية العامة من لجنة نزع السلاح فى جنيف (لجنة الـ ١٨) بتقديم تقرير قبل ١٥ مارس ١٩٦٨ عن موضوع مشروع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . كما طلبت وقف جميع التجارب النووية .

ــ قرار يدعو الى عقد مؤتمر للدول غير النووية فى خلال عام ١٩٦٨ لمناقشة المعاهدة المقترحة لحظر انتشار الاسلحة النووية .

ــ قرار بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بالمحافظة على امريكا اللاتينية منطقة منزوعة السلاح النووى .

ــ قرار يدعو الى تعميم نشر تقرير عن نتائج الاستخدام المحتمل للاسلحة النووية بالقياس الى أمن الدول . والنتائج الاقتصادية التى تترتب على الحصول على هذه الاسلحة على ضوء التطور المطرد لهذه الاسلحة .

ــ قرار يدعو لجنة نزع السلاح فى جنيف (لجنة الـ ١٨) باستئناف مباحثات نزع السلاح العام والشامل .

ــ قرار يدعو الى استئناف بحث موضوع ازالة القواعد العسكرية الاجنبية من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

هذا وقد استأنفت لجنة نزع السلاح فى جنيف اعمالها يوم ١٨ يناير ١٩٦٨ . وقد دعا الاتحاد السوفيتى الى عقد اتفاقية دولية لمنع القاذفات التى تحمل قنابل نووية من تجاوز حدود بلادها .

٧ ــ الفضاء الخارجى :

رحبت الجمعية العامة فى دورتها الثانية والعشرين بمشروع الاتفاق الخاص بانقاذ رواد الفضاء ، وهو مشروع مشترك اتفقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وينص مشروع الاتفاق بان تتعهد الدول التى توافق عليه بان تتخذ جميع الخطوات الممكنة لانقاذ رواد الفضاء الذين يضطرون الى الهبوط فى أراض اجنبية بسبب وقوع أى حادثة أو طارىء وتقديم المساعدة اللازمة لهم .

كما كلفت الجمعية العامة « لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى » بوضع مشروع اتفاق بشأن المسئولية عن الاضرار الناجمة عن اطلاق المركبات والاقمار الصناعية والاشياء الاخرى الى الفضاء الخارجى .

٨ ــ تعريف العدوان :

قررت الجمعية العامة ــ بعد مناقشات حادة وطويلة ــ احالة مسألة تعريف معنى العدوان مرة أخرى الى اللجنة القانونية .

٩ ــ اليمن والسعودية :

تقدمت حكومة اليمن شكوى الى الامين العام للامم المتحدة ، فى اوائل يناير ١٩٦٨ ، اتهمت فيها حكومة المملكة السعودية بانها « تتسبب فى اراقة الدماء » بتأييدها العناصر الملكية ضد الحكومة الجمهورية فى اليمن . وطالبت حكومة اليمن بان يعمل الامين العام على وقف تدخل السعودية .

هذا وقد سبق للامم المتحدة ان استدعت خبراءها العاملين فى اليمن ، الى أن تستقر الامور هناك ، وعددهم نحو ٢٥ خبيرا فى مختلف المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية ، وبعضهم من المصريين .

١٠ ــ تصفية الاستعمار :

طلبت لجنة تصفية الاستعمار من بريطانيا أن تأخذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلامة الاقليمية وسيادة سوازيلاند .

أوصى مجلس الوصاية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بانهاء اتفاقية الوصاية على « نورو » فى ٣١ يناير ١٩٦٨ حيث تحصل الجزيرة على استقلالها . ومعلوم أن جزيرة

ورو تديرها الان استراليا باسم الحكومات البريطانية والنيوزيلندية والبريطانية .

وفي دورتها الثانية والعشرين نددت الجمعية العامة بشدة بالحرب الاستعمارية التي تشنها البرتغال ضد شعوب الاقاليم الخاضعة لادارتها . كما اعتبرت أن هذه الحرب الاستعمارية جريمة ضد الانسانية وتهدد السلم والامن الدولي . كما طالبت الجمعية العامة بأن تطبق البرتغال مبدا حق تقرير المصير وان تمنع الهجرة الاجنبية الى هذه الاقاليم وتمنع « التصدير الجبري » لليد العاملة الافريقية الى جنوب افريقيا . وقد صدر هذا القرار باغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٧ أصوات مع امتناع ٢١ دولة عن التصويت .

ابلغت بريطانيا الامم المتحدة ، في اول ديسمبر ١٩٦٧ ، أنها تخلت عن ادعاءاتها الخاصة بامتلاك ثماني جزر تقع تجاه شاطىء شبه الجزيرة العربية ، وأنها جميعا جزء من جمهورية جنوب اليمن الجديدة ، باستثناء جزر كوريا موريا « التي اختار شعبها (وعدده كله ٧٥ نسمة) الانضمام الى مسقط ، على اساس انها لم تكن ترتبط بعدن » .

ولكن الدول العربية عارضت تسليم جزر كوريا موريا الى سلطان مسقط وطالبت باعادتها الى جمهورية جنوب اليمن . وقد جددت الجمعية العامة تأكيد « وحدة وكيان اراضي جمهورية جنوب اليمن بما في ذلك جميع الجزر ، وأن اي اجراء مخالف لذلك يعد انتهاكا لقرارات الجمعية » .

وكانت الجمعية العامة تناقش تقريرا أعدته لجنة الوصاية ، وفيه سجلت الدول العربية في مشروع قرار تقدمت به ، معارضتها لقرار بريطانيا ، كما سجلت ثلاث دول تحفظها على اعتبار أن جميع الجزر الواقعة تجاه شاطىء جنوب اليمن جزء مكمل لها ، وهي الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل .

وبعد ان اقرت الجمعية العامة وحدة اراضي جزر جمهورية اليمن الجنوبية اصدرت بيانا اعربت فيه عن تمنياتها للدولة الجديدة بتحقيق السلام والرخاء في المنطقة . ولكن المندوب البريطاني عارض القرار شبه الاجماعي الخاص بوحدة جميع الجزر مع دولة الجنوب .

وقد اصدر الرئيس قحطان الشعبي ، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية ، قرارا بتعيين حاكم لجزر كوريا موريا ، الى جانب بريم وقمران ، في بريمكترث بما اعلنته بريطانيا .

وافقت لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٢ ديسمبر ١٩٦٧ باغلبية ساحقة على قرار يندد بالمصالح الاقتصادية الاجنبية التي تدعم نظم الحكم الاستعمارية القهرية وتعرقل عملية تصفية الاستعمار .

وقد حصل القرار على موافقة ٨٦ دولة واعتراض دولتين وامتناع ١٧ دولة عن التصويت . وكانت ستون دولة من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية قد تبنت مشروع هذا القرار .

واعلن القرار ان سكان اقليم ما هم الذين يملكون مصادرة الطبيعية وان « الدول الاستعمارية » التي تخضع هذه الحقوق للمصالح الاقتصادية او المالية لرعاياها أو لرعايا الدول الاخرى تنتهك الالتزامات الواقعة عليها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

كذلك ندد قرار لجنة الوصاية بشدة باستغلال الاقاليم المستعمرة والشعوب . وقد اتخذ هذا القرار على اساس تقرير رسمي تولت سوريا وضعه تضمن نقدا شديدا للسياسة المتبعة في الاقاليم التي تديرها الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا وجنوب افريقيا والبرتغال . واوضح هذا التقرير أن الاحتكارات الدولية والتي تتزعمها غالبا الشركات الامريكية والبريطانية ترتكب عمليات استغلال بشعة للاقاليم المستعمرة .

وافقت الجمعية العامة باغلبية ٧٢ صوتا مقابل ١٨ مع امتناع ١٩ دولة عن التصويت على قرار يؤكد من جديد حق شعب عمان في تقرير مصيره والاستقلال . وأكد القرار كذلك ضرورة جلاء القوات البريطانية من عمان وازالة القواعد العسكرية في هذه البلاد ، كما أكد أن الثروات الطبيعية في عمان هي ملك لشعب عمان .

وفي ٢ فبراير ١٩٦٨ القى اوثانت ، أمين عام الامم المتحدة ، خطابا في افتتاح دورة عام ١٩٦٨ للجنة تصفية الاستعمار (لجنة الـ ٢٤) شن فيه هجوما عنيفا على جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا واتهمها بتكوين جدار صلب من التحدي في الجنوب الافريقي ضد استمرار جهود الامم المتحدة . وقال أن هذه الدول تشكل في مجموعها ابشع انتهاك جماعي لحقوق الانسان وللحريات الاساسية . وأن التصميم الجماعي للامم المتحدة على وضع نهاية لقصة الاستعمار تواجه جدارا صلبا من التحدي في هذا الجزء من العالم .

وانتقد اوثانت كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — دون أن يذكرها بالاسم — لعدم تعاونها بصورة كاملة في تنفيذ توصيات الجمعية العامة للامم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ، وقال أن مواقف هذه الدول سلبية في مجموعها فيما يتعلق بالسماح للجان الامم المتحدة بدخول الاقاليم التابعة لها .

١١ — قضية جنوب غرب افريقيا :

جاء في تقرير قدمه « مجلس الامم المتحدة لجنوب غربي افريقيا » الى الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر

١٩٦٧ أن رفض حكومة جنوب افريقيا التعاون مع المجلس بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة قد عرقل المجلس من القيام بمهامه ومسئولياته التى حددتها له الجمعية العامة . وطالب المجلس الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة ، بما فى ذلك عمل مناسب من جانب مجلس الامن لتمكينه من القيام بمهامه ومسئولياته .

وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٧ وافقت الجمعية العامة باغلبية ١١٠ اصوات مقابل صوتين على مشروع قرار يدعو جنوب افريقيا الى الانسحاب من اقليم جنوب غرب افريقيا بدون أى تأخير ودون أية شروط .

وفى ١٠ فبراير ١٩٦٨ طلبت الدول الاحدى عشرة الاعضاء فى مجلس اقليم جنوب غرب افريقيا عقد اجتماع طارىء لمجلس الامن لاتخاذ اجراء بشأن الاحكام بالسجن التى أصدرتها سلطات جنوب افريقيا العنصرية ضد ثلاثين من رعايا الاقليم بتهمة « ممارسة أعمال الارهاب » . وأجل مجلس الامن اجتماعاته يوم ٢١ فبراير الى موعد لم يحدد انتظارا لمشروع قرار تعده ج.ع.م والهند وباكستان ونيجيريا وشيلى .

١٢ — التفرقة العنصرية :

وافقت الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ باغلبية ٨٩ صوتا ضد صوتين وامتناع ١٢ دولة عن التصويت على مشروع قرار قدمته اللجنة السياسية الخاصة يدعو مجلس الامن الى فرض عقوبات على جنوب افريقيا لارغامها على التخلى عن سياستها العنصرية والتنديد بهذه السايسة بوصفها « جريمة ضد الانسانية » .

وفى ١٢ يناير ١٩٦٨ وجهت اللجنة الخاصة بدراسة سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا نداء الى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والى المنظمات غير الحكومية يدعوها الى تخليد اليوم العالمى لمنع التفرقة العنصرية فى ٢١ مارس ١٩٦٨ وهو يوافق الذكرى الثامنة لمذبحة شاربفيل .

١٣ — لجنة حقوق الانسان :

احتفلت الامم المتحدة والدول الاعضاء فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٧ باليوم العالمى لحقوق الانسان .

ومعلوم ان عام ١٩٦٨ هو العام العالمى لحقوق الانسان وفقا لقرار صدر من الجمعية العامة فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ .

هذا وقد قررت لجنة حقوق الانسان ارسال برقية الى حكومة جنوب افريقيا تطالبها فيهابإطلاق سراح رعايا جنوب غربى افريقيا الثلاثين الذين صدرت ضدهم احكام بالسجن بتهمة « ممارسة اعمال الارهاب » .

ومن ناحية اخرى وافقت لجنة حقوق الانسان بالاجماع فى ٢٨ فبراير ١٩٦٨ على قرار يؤكد حق النازحين العرب الذين طردوا من ديارهم بعد حرب يونيو ، فى العودة الى ديارهم . وقد أعلنت اسرائيل انها لن تشترك فى الاقتراع على المشروع وكانت الدولة الوحيدة بين الدول الاعضاء الثلاثين التى لم تؤيد المشروع . وفاز المشروع باغلبية ٢٩ صوتا ضد لا شىء . وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من بين الدول التى اقترعت بالموافقة على المشروع .

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٦٧ وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار باعادة تأكيد حق اللجوء السياسى الدولى ، ويتضمن المشروع اعلانا بالاحكام المنظمة لحقوق الافراد فى طلب اللجوء السياسى .

١٤ — عضوية الامم المتحدة :

وافقت الجمعية العامة رسميا وبالاجماع ، يوم ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ على قبول جمهورية جنوب اليمن الشعبية عضوا فى الامم المتحدة . وقد اصبحت العضو رقم ١٢٣ .

١٥ — المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

اختتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته الثالثة والاربعين فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ . وقد طلب من الامين العام للامم المتحدة مواصلة الدراسات التمهيدية لبرنامج البحوث الخاص بتنمية الموارد الطبيعية وتحديد اهداف المرحلة الاولى لهذا البرنامج . ويجب أن تشمل هذه الاهداف تقييما مبدئيا للامكانيات الجيولوجية والمعدنية للدول النامية .

١٦ — برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية دورته الخامسة فى نيويورك خلال شهر يناير ١٩٦٨ . ووافق فى ١١ يناير على المساهمة فى ٩٥ مشروعا جديدا وتقديم اعتمادات اضافية الى خمسة مشروعات ـة وكل ذلك فى حدود ٢٢٨ مليون دولار . ومن هذا المبلغ الاجمالى سيساهم البرنامج بمبلغ ٩١ مليون دولار وتتحمل الدول المستفيدة باقى النفقات .

كما وافق برنامج الامم المتحدة للتنمية على تخصيص اعتمادات بمبلغ ٦٤٧٧٧٤٤٩ على سبيل المعونة الفنية لعام ١٩٦٨ .

١٧ — مؤتمر التجارة والتنمية :

عقد « مجلس التجارة والتنمية » جلسة استثنائية فى نيويورك ، يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ بناء على طلب الدول الخمس

المنتجة للمطاط الطبيعي للبحث في امكان القيام بجهد دولي لرفع اسعار المطاط الطبيعي في السوق الدولي وتنظيم سوق المطاط الصناعي . وكانت هذه الدول قد ابدت قلقها في المؤتمر التمهيدي الذي عقد في الجزائر مؤخرا من الوضع الراهن في السوق الدولي للمطاط الطبيعي فان اسعار هذه السلعة آخذة في الانخفاض منذ سنوات حتى وصلت الى ادنى مستوى منذ ١٩ عاما .

عقدت اللجنة التنفيذية التي انشأها مؤتمر التجارة والتنمية لبحث شئون الكاكاو عدة اجتماعات في الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ولكنها فشلت في التوصل الى اى اتفاق.

بدأ مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة الثاني جلساته فى نيودلهى فى أول فبراير ١٩٦٨ ، بحضور ١٤٠٠ مندوب يمثلون الـ ١٣٢ عضوا فى هذه المنظمة . وسيشمل جدول اعمال المؤتمر الموضوعات التاليـــة :

مشـــاكل التجارة الدوليـــة والتنمية ــ مشاكل المواد الاولية ــ اتساع وتنويع صـــادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف مصنعة ــ تمويل التنمية ــ المشاكل التى تصادف الدول النـــامية فى ميــدان الايرادات والنفقات غير المرئية ومنها النقل البحرى ــ زيادة التبـادل بين الـــدول الناميـــة والاندماج الاقتصادى فيما بينها .

هذا وقد نشرت ســـكرتارية مؤتمر التجارة والتنمية ، فى ٢ يناير ١٩٦٨ ، ملخصا « لميثاق الجزائر » الذى اعلنته الدول النامية يوم ١٤ كتوبر ١٩٦٧ تمهيدا لمؤتمر نيودلهى .

وفى أول فبراير ١٩٦٨ وجـه اوثانت ، أمين عام الامم المتحدة، رسالة الى المؤتمر الدولى الثانى للتجارة والتنمية اعتذر فيهـا عن عدم حضوره لافتتاحه واعـرب عن أملـه فى أن تتم معالجـة المشاكل لا على اساس المصالح المتضاربة بل على اساس الرغبة المشتركة فى تحقيق أهداف الميثاق الدولى . وقال اوثانت أن حل مشاكل التنمية والتجارة والتمويل حلا ايجابيا محددا سيكون محاولة واقعية لتحقيق السلام العـالمى الدائم لان الحاجة الى ربـــط السلام بالرخاء تبدو ضرورية فى الوقت الحاضر .

وقد أعلنت السيدة انـديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ، أنه ما لم يتم الاعتراف بسدى الحـاح مشكلة الفـوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتضييـق هذه الشقة بينها فان الرجـال والنساء سيضطرون الى الثورة واستخدام الوسائل العنيفــة وتحقيق التغيير .

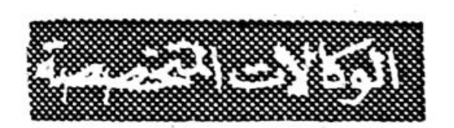
وقال الدكتور عبـــد المنعم القيسونى ، رئيس وفد ج.ع.م (ورئيس المؤتمـر الاول) أن المشاكل الرئيسية التى تواجـه المؤتمر هى تثبيت اسعار السلع وحجم وشروط المعونة التى تقدم الى الـدول النامية والمعاملة التجارية التفضيلية لمنتجات هذه الدول . وقال القيسونى ان المركز الاقتصادى للدول النامية يتدهور على جميع الجبهـــات ويبعث على القلق الشديد منذ المؤتمر الاول الذى عقد فى جنيف فى ١٩٦٤ ، وأن المسئولية الاولى فى التنمية تقع على عاتق الدول النامية نفسها . كما اشار بوجه خاص الى الشكل الجديد للتعاون الاقتصادى والفنى بين الهنـد ويوغوسلافيا وج.ع.م .

وقال أن من الملامح الهامة لهذا التعاون أنه يربط منـاطق جغرافية مختلفة وأن ترتيبـاته الخاصـة « بالمعـاملة الاكثر رعاية » يمكن توسيع نطـاقها لتشمل سائر الدول النامية . ثم قال انه لا يوجد الا طريق واحد مقبول وممكن للتنمية وهو القطاع العام وانه لابـد من الاتفاق على عدم التحيز ضده على أسس مذهبية .

هذا وقد اضطر دينيش سينج وزير تجارة الهند ورئيس المؤتمر الى تأجيل الجلسة العامة النهائية للمؤتمر فى يوم ١٩ فبراير بسبب تكتل الوفود الاسيوية والافريقية والشرقية لمنع وفد جنوب افريقيا من التحدث فى جلسات المؤتمر ، وقد ترتب على ذلك عدم تكامل العدد القانونى واضطرار المؤتمر الى تأجيل الجلســة .

١٨ ــ ميزانية الامم المتحدة :

وافقت الجمعية العـامة على ميزانية هيئـة الامم المتحدة لعام ١٩٦٨ وتبلـغ ٥٤٠ر٤٣٠ر٩٥٠ دولار أى بزيادة ١٠ر١١٦ر٧٢٠ دولار عن ميزانية عام ١٩٦٧ .



١ ــ هيئة العمل الدولية :

فى خلال دورته الـ ١٧٠ التى عقدها فى جنيف فى الفترة من ١٣ الى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ اقـر مجلس ادارة مكتب العمل الدولى جدول أعمال المؤتمـر الاقليمى الاوروبى الثانى لمنظمة العمـل الدولية الذى سينعقد فى جنيف فى شهر ديسمبر ١٩٦٨ . كما وافق مجلس ادارة مكتب العمل الدولى على جدول اعمال المؤتمر الاقليمى الافريقى الذى ســينعقد فى ١٩٦٩ . ومن المعلـوم أن مؤتمرا اقليميا آسيويا ، سوف يعقد فى شهر سبتمبر ١٩٦٨ .

أصدرت لجنة من الخبراء تحت اشراف مكتب العمل الدولى فى جنيف نداء فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ يطـالب باسـتخدام الاذاعـة والتليفزيون على أوسع نطـاق

فى ميدان الثقافة العمالية . فانه يجب على وسائل الاعلام هذه أن تقوم بدور فعال فى توسيع وتعميق الثقافة العمالية ، بصفة خاصة فى البلاد النامية حيث اعداد كبيرة لا تعرف القراءة » .

عقدت اللجنة الاستشارية للموظفين والعمال المثقفين التابعة لهيئة العمل الدولية اجتماعات فى جنيف فى شهر ديسمبر ١٩٦٧ واقترحت عدة اجراءات « لمنع هجرة الخبرات » من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة . فان هجرة الخبرات المتزايدة من البلاد النامية الى البلاد الصناعية تعرقل الى حد كبير عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية .

ومع ذلك أوضحت اللجنة أن هذا الاجراء لا يجب أن يمس مبدأ حرية العامل غير اليدوى فى التنقل ولا حرية رب العمل فى تعيين عمال غير يدويين من أى بلد كان . واقترحت اللجنة عدة تدابير يمكن اتخاذها لمنع هجرة الخبرات من الدول النامية واهم هذه التدابير .

١ — الزام الطالب بالعمل فى بلده لفترة زمنية معينة بعد حصوله على مؤهله الدراسى والتدريبى .

٢ — بحث الاسباب المحلية التى تدعو المهنيين المثقفين الى الهجرة والعمل على تلافى هذه الاسباب بقدر الامكان .

٣ — انشاء امكانيات للعمل منافسة لامكانيات العمل فى الخارج .

٤ — الاتفاق بين الدول الصناعية والدول النامية على أن تقوم البلاد الصناعية بتكييف الدراسات العليا التى تلقتها طلبة الدول النامية باحتياجات الدول النامية ذاتها .

٥ — التعاون بين البلاد الصناعية والبلاد النامية بصدد تسهيل عودة العمال غير اليدويين الى بلادهم الاصلية اذا رغبوا فى ذلك .

٦ — يجب على الدول النامية ان تدفع اجورا للعمال المهرة تتناسب مع علمهم وتدريبهم .

جاء فى تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر فى جنيف فى ٨ فبراير ١٩٦٨ ، ان معظم الدول الغربية تعانى من ازدياد البطالة التى بلغت فى بعضها حدا لم تصله خلال عشرين عاما » .

وقال التقرير ان البطالة سجلت زيادة كبيرة فى المانيا الغربية والدانمرك وفنلندا ولوكسمبورج ونيوزيلندا حيث تضاعف عدد المتعطلين ، وكذلك فى بلجيكا وفرنسا واليونان والنرويج وهولندا والسويد حيث تجاوزت الزيادة ٣٠٪ .

وقال التقرير ان البطالة بدات تزيد فى الدول الغربية الصناعية فى نهاية عام ١٩٦٦ ثم ظلت تزداد خلال عام ١٩٦٧ حيث ارتفع عدد المتعطلين بشكل ملحوظ فى جميع هذه الدول ماعدا ايطاليا .

٢ — هيئة الاغذية والزراعة :

عقدت هيئة الاغذية والزراعة مؤتمرها الرابع عشر فى مدينة روما فى الفترة من ٤ الى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ . وانتخب المؤتمر مديرا عاما جديدا للهيئة خلفا للسيد بناى رنجان سن (الهند) الذى تنتهى مدة خدمته فى ديسمبر ١٩٦٨ بعد خدمة دامت ١١ عاما . وقد انتخب المدير الجديد ، السيد اديكه بورما (هولندا) باغلبية ٦٠ صوتا مقابل ٥٥ .

وبحث المؤتمر الموضوع التقليدى الخطير وهو اختلال الميزان التجارى فى الدول النامية وتهديد انتشار المجاعات فى مناطق كثيرة من العالم . فبالرغم من أن المحاصيل الزراعية لهذا العام كانت جيدة الا ان الاحصائيات تشير بوضوح الى زيادة عدد السكان بالنسبة الى الانتاج الغذائى فى البلاد العاجزة أصلا عن الاكتفاء الذاتي الغذائى . يضاف الى ذلك أن مخزون السلع الغذائية فى أمريكا الشمالية الذى ساعد على سد النقص الغذائى فى العالم آخذ فى الانخفاض بطريقة خطيرة .

وثارت فى المؤتمر مناقشات حادة حول موضوع معدلات التجارة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وهى معدلات فى تدهور مستمر .

ودارت مناقشات واسعة حول اعادة تنظيم هيئة الاغذية والزراعة للعمل على زيادة فاعليتها . وقرر المؤتمر تشكيل لجنة لدراسة الموضوع ومعاونة مدير عام المنظمة ومجلس المنظمة فى تقديم مقترحات وتوصيات فى هذا الشأن الى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر التى ستعقد فى عام ١٩٦٩ .

وقرر المؤتمر كذلك :

— قبول بربادوس وبلغاريا والمجر اعضاء فى المنظمة وقبول البحرين وقطر اعضاء مشتركين .

— دعوة الدول الاعضاء الى المساهمة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار فى برنامج الغذاء العالمى لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ .

— الموافقة على برنامج توعية من اجل العمل على « حياة عائلية افضل » . وهذا البرنامج مخصص لمساعدة الدول النامية والمكتظة بالسكان حيث معدل نمو السكان اكبر من معدل نمو امكانياتها الغذائية .

— الموافقة على مشروع معاهدة دولية لحماية الثروة الحيوانية فى افريقيا التى تعتبر مصدرا هاما للبروتين وللسياحة .

— توصية الـدول الناميـة باعادة النظر فى خطط التنميـة بحيث تعمل على زيادة انتـاج السلع الانتاجية .

— الموافقة على ميزانيـة الهيئة لعـامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وتبلغ ٥٩٫٨٦١٫٠٠٠ دولار ، أى بزيادة عشرة ملايين دولار عن ميزانية عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ .

فى أول ديسمبر ١٩٦٧ اعلن مدير عام هيئة الاغذية والزراعة بدء اجل « عملية المعونة الغذائية العاجلة » للنازحين العـرب الذين أضطروا الى ترك ديارهم بعد حرب يونيو الماضى ، وذلك لمدة ثلاثة اشهر اخرى . ومعلوم أن هذه العملية يقوم بها «برنامج الغذاء العالمى » الذى خصص لها مبلغ ١٫٢٦٨٫٠٠٠ دولار ، وتبلغ المعونة الجديدة ١٫٢٦٤٫٠٠٠ دولار .

ووافق « برنامج الغـذاء العالمى » فى شهر ديسمبر الماضى على تقديم معونة اضافية الى تونس بمقدار ٣٫٢ مليون دولار لتيسير تنفيذ خطتها للتعليم المهنى والزراعى . كما قرر ارسـال معونات غذائية الى غينيا فى حدود ٢٫٦ مليون دولار لتمكين غينيا من تطوير خطتهـا فى التعـليم الزراعى .

٣ — هيئة اليونسكو :

قرر المجلس التنفيذى لهيئـة اليونسكو فى دورته الـ ٧٧ التى عقدها فى باريس فى الفترة من ٩ اكتوبر الى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، تكليف مدير عام الهيئة باتخـاذ الاجراءات اللازمة لتمكين مفوضى الهيئة الذين يشرفون على تطبيق اتفاقية حماية المنشآت الثقافية اثناء الحرب ، من القيام بمهمتهم فى الشرق الاوسط . وطالب بان يتمتع هؤلاء المفوضون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسـية التى يتمتع بها كبار موظفى الوكالات المتخصصة . وقرر المجلس تعيين كارل بروز (سويسرا) مفوضا فى الدول العربية ، ورايننـك (هولندا) مفوضا فى اسرائيل .

كما قرر المجلس انشـــاء صندوق خاص لدفع نفقات هؤلاء المفوضين . ودعا مدير اليونسكو الى التعاون مع وكالة غـوث اللاجئين الفلسطينيين فى ميدان التعليم .

تقدمت ج.ع.م سجلا مفصلا لمحتويات دير سانت كاترين الى مدير عام اليونسـكو ، وذلك لاتخاذ الاجراءات بالمحافظة على هذا التراث الاثرى الكبير . وقد صرح بذلك كارل بروز الـذى عينته هيئة اليونسكو مفوضـا « عاما » لحماية الممتلكات الثقافية والاثرية فى الدول العربية بعد موافقة الدول الاربع التى اشتركت فى حرب يونيو الماضى وهى ج.ع.م ولبنان وسوريا والاردن . واضاف كارل بروز الذى وصـل الى القاهرة فى ديسمبر المـاضى بانه زار كلا من بيروت ودمشق وعمان ، وتلقى طلبات عـديدة من الحكومات العربية الثـلاث لحماية الممتلكات الثقافية والاثرية التى تقع حاليا فى الاراضى المحتلة .

عقد مندوبو ٨٦ دولة مؤتمرا تحت اشراف اليونسـكو ، فى جنيف فى الفترة من ١٦ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ لبحث موضوع حرية التبادل الثقافى والاعلامى ودراسة التدابير اللازمة لتسهيل عمليـة تداول الكتب والمهمات العلمية والثقافية . وقرر المؤتمر ضرورة تطبيق الاتفـاقيتين الـدوليتين الخاصتين باعفاء الكتب والجرائد والافلام والاعمال الفنية والمهمات التعليمية ومهمات المتـاحف من الرسوم الجمركية .

٤ — هيئة الصحة العالمية :

وضعت لجنة « الحجر الصحى الدولى » (الكارنتينا) التابعة لهيئة الصحة العالمية ، اثناء اجتماع لها عقـد فى جنيف فى الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، نظاما صحيا جديدا للمسافرين عبر الحـدود . وشمل المسافرين عن طريق الجو أو البحر أو السكك الحديدية أو الطرق البرية . ويهدف التنظيم الجديد الى تطوير وتيسير التنظيم القائم على ضوء التقدم التكنولوجى فى هذا الميدان ، وعلى ضـوء الزيادة المطردة فى حركة النقل الدولى . ويكفل التنظيم الجديد التوفيق بين ضمان عدم انتشار الامراض المعدية وبين تيسير عمليات النقـل الـدولى . وسيعرض التنظيم الجديد على الجمعية العامة لهيئة الصـحة العالمية التى تفتح دورتهـا فى جنيف فى ٦ مايو ١٩٦٨ .

بدأ المجلس التنفيذى لهيئـة الصحة العالمية دورته الـ ٤١ فى ٢٣ يناير ١٩٦٨ . ويشمل جدول اعماله مشروع ميزانيـة الهيئة لعام ١٩٦٩ التى تبلـغ ٦٠٫٦٤٥٫٠٠٠ دولار أى بزيادة ٨٫٥٪ عن الميزانية الحالية كما يشمل موضوع القضـــاء على الامراض المتوطنة ، والحصبة ، ورقابة الدواء ، وصحة العاملين فى البحـار .

اعلنت هيئة الصحة العالمية ، فى تقرير لها صادر فى يناير ١٩٦٨ ، ان حرب فيتنام قـد ادت الى انتشار الطـاعون والـكوليرا والامراض السريـة فى فيتنـام الجنوبية . وحذرت الهيئـة من احتمال انتشار هذه الامراض خارج الحدود . وفى الـوقت نفسه اعلنت الهيئة خلو فيتنام الشمالية من الطاعون والكوليرا واحرازها تقدما فى السيطرة على الملاريا .

٥ — البنـك الـدولى للانشاء والتعمـير :

وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ على تقديم قرض ٥٫٠٠٠٫٠٠٠

دولار الى تانزانيا للمساهمة في انشاء وحدات ديزل لانتاج الكهرباء في دار السلام وفي موانزا . ومدة القرض عشرون عاما بفائدة ٦٪ ويبدأ استهلاك القرض في يوليو ١٩٧١ . وهذا أول قرض يقدمه البنك الدولي الى تانزانيا .

كما وافق البنك الدولي ، في ١٧ نوفمبر ، على تقديم قرض الى سيلان بمبلغ ٤ ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات صناعية وزراعية وتجارية . ومدة القرض ١٧ عاما ويبدأ استهلاكه في أول فبراير ١٩٧٠ . وهذا رابع قرض يقدمه البنك الى سيلان .

وافق مجلس محافظي البنك الدولي للانشاء والتعمير ، في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ ، على تعيين روبرت ماكنمارا ، وزير الدفاع الامريكي السابق ، مديرا للبنك خلفا لجورج وودز .

انضمت جامبيا ، في اكتوبر الماضي ، الى عضوية البنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية التابعة للبنك . ومساهمة جامبيا في رأس مال البنك تبلغ ٥٣ سهما قيمتها ٠٠٠ر٣٠٠ر٥ دولار ، بينما تبلغ مساهمتها في رأس مال منظمة التنمية الدولية ٠٠٠ر٢٦٧ دولار .

وافق البنك الدولي في ٢٩ نوفمبر الماضي ، على تقديم قرض الى السلفادور بمبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ر٢ دولار للمساهمة في تمويل مشروع لانشاء شبكة للطرق البرية . وقد سبق أن حصل هذا المشروع على قرض بمبلغ ٨ ملايين دولار من المنظمة الدولية للتنمية التابعة للبنك في ١٩٦٢ . ومن المنتظر ان ينتهي هذا المشروع في أكتوبر ١٩٧١ .

وقد وصلت القاهرة في شهر فبراير الماضي بعثة اقتصادية من البنك الدولي للانشاء والتعمير وتضم ٦ خبراء برئاسة جون كولير نائب مدير عمليات الشرق الاوسط بالبنك وعضوية خبراء في الشئون الاقتصادية والصناعية والزراعية والمواصلات . وتتركز مهمة بعثة البنك الدولي التي تستمر حوالي شهر على اجراء دراسة اقتصادية ومناقشة المسئولين في المشروعات التي يمكن ان يساهم فيها البنك .

قرر البنك الدولي للانشاء والتعمير ، في شهر يناير الماضي ، رفع سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك الى ٢٥ر٦٪ بدلا من ٦٪ . وفي شهر يناير ١٩٦٨ وافق البنك الدولي على تقديم ثلاثة قروض :

ـ قرض الى السودان بمبلغ ٢٤ مليون دولار للمساهمة في توسيع منشآت انتاج ونقل الطاقة الكهربائية . ومدة القرض ٢٥ عاما ويبدأ استهلاكه في ١٩٧٣ .

ـ قرض الى البرازيل بمبلغ ٢٢ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع لانتاج الالومنيوم . ومدة القرض ١٥ عاما ويبدأ استهلاكه في اغسطس ١٩٧١ .

ـ قرض الى جمهورية الصين (فورموزا) بمبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر١٧ دولار للمساهمة في تطوير السكك الحديدية . ومدة القرض ١٥ عاما ويبدأ استهلاكه في يناير ١٩٧١ .

منظمة التنمية الدولية :

وافقت منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير على تقديم قرض بمبلغ ١١ مليون دولار الى جمهورية كوريا الجنوبية للمساهمة في تمويل الخطة الخمسية (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) لتطوير شبكة المواصلات الحديدية . وتبلغ تكاليف الخطة ١٣٧ مليون دولار منها ٠٠٠ر٣٠٠ر٤٠ من العملات الصعبة وتتحمل كوريا اكثر من نصف التكاليف الكلية اما النصف الثاني من التكاليف فتغطية القروض الاجنبية والمحلية الى جانب قرض منظمة التنمية الدولية . ومدة قرض المنظمة خمسون عاما ويبدأ في استهلاكه في أول ديسمبر ١٩٧٧ .

وفي ١٩ يناير ١٩٦٨ اقترح جورج وودز ، مدير البنك الدولي للانشاء والتعمير ومدير منظمة التنمية الدولية ، نظاما جديدا لاعادة تكوين موارد المنظمة . وقد حدد الاقتراح الجديد موارد المنظمة بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار تدفع في ثلاث شرائح سنوية كل منها بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار .

٦ ـ صندوق النقد الدولي :

أعلن صندوق النقد الدولي في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ سعر صرف الجنيه الاسترليني بالقياس الى الدولار الامريكي وسعر الصرف الجديد هو ٤١٦٦٦٧ر٠ بدلا من ٣٥٧١٤٣ر٠ .

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ سددت بريطانيا مبلغ ٨٠ر٢٤٩ مليون دولار الى صندوق النقد الدولي وذلك وفاء لقرض تثبيت بمبلغ مليار دولار عقدته بريطانيا مع الصندوق الدولي في ٢ ديسمبر ١٩٦٤ . وهكذا تكون بريطانيا قد سددت هذا القرض بأكمله . ومن المعلوم ان مساهمة بريطانيا في صندوق النقد الدولي تبلغ ٢٤٤٠ مليون دولار .

عقب قرار بريطانيا بتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني قررت عدة دول اجراء تخفيضات مماثلة في عملاتها ، وأهم هذه الدول هي : ايرلندا ، اسرائيل ، غويانا ، مالاوي ، قبرص ، الدانمارك ، زامبيا ، جمايكا ، نيوزيلندا ، سيلان ، سيراليون ، ترينيداد وتوباجو وايسلندا .

وفي شهر نوفمبر ١٩٦٧ سحبت كل من ايسلندا وبورما مبلغ ٧٥ر٣ مليون دولار و ٥ر٧ مليون

دولار على التوالى من حصتهما فى صندوق النقد الدولى لمواجهة عجز فى ميزان مدفوعاتهما .

اعلن صندوق النقد الدولى فى ٨ ديسمبر ١٩٦٧ أنه وافق على عقد اتفاقية تثبيت مع بريطانيا لسحب مبلغ ١٤٠٠ مليون دولار .

وفى شهر ديسمبر ايضا وافق صندوق النقد الدولى على عقد اتفاقية للتثبيت مع كل من السلفادور وبوليفيا على أن تسحب هاتان الدولتان ما يعادل ١٠ ملايين و ٢٠ مليون دولار على التوالى .

وفى ٤ ديسمبر وافق صندوق النقد الدولى على أن تسحب هايتى مبلغ مليون دولار من حصتها فى الصندوق . كما وافق فى ٢٢ ديسمبر على أن تسحب الهند مبلغ ٩٠ مليون دولار من حصتها فى الصندوق لمواجهة العجزفىميزان مدفوعاتها نتيجة لانخفاض قيمة صادراتها فى العام المالى الذى انتهى فى اغسطس ١٩٦٧ .

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ وافق صندوق النقد الدولى على عقد ثلاث اتفاقيات للتثبيت مع كل من هندوراس (١١ مليون دولار) ، وباراجوا (٨ملايين دولار) ، وتونس (٩٫٦١ مليون دولار) .

وفى ١٧ يناير ١٩٦٨ وافق صندوق النقد الدولى على عقد ثلاث اتفاقيات للتثبيت مع كل من سيراليون (٣٫٦ مليون دولار) والصومال (٧ ملايين دولار) .

فى ٢٦ فبراير ١٩٦٨ صرح الدكتور نظمى عبد الحميدمحافظ البنك المركزى بان ج٠ع٠م٠قامت بسداد التزاماتها تجاه صندوق النقد الدولى وتقدر بحوالى ٥٠ مليون دولار . وقال انالعلاقات المالية والاقتصادية بين ج٠ع٠م٠ وصندوق النقد الدولى تعتبر علاقة طبيعية كعلاقة الصندوق بأى عضو فيه .

وقد حصلت ج٠ع٠م على تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل من البنوك البريطانية والايطالية والالمانية تقدر بحوالى ٥٠ مليون دولار لهذا الغرض .

وسوف يبدأ مجلس ادارة صندوق النقد الدولى فى بحث الطلب المقدم من ج٠ع٠م لسحب جزء من حصتها فى الصندوق وسدادها فى السنوات المقبلة . كما سيبحث الصندوق طلب ج٠ع٠م٠ بما يسمى « بالتمويل التعويضى » وتطلبه الدول وفقا للوائح الصندق عندما تتأثرحصيلة المنتجات الرئيسية فيها بسبب الظواهر الطبيعية أو تأثر الاسعار العالمية . وكان محصول القطن فى ج٠ع٠م قد اصيب فى عام ٦٦/٦٧ مما أثر فى حصيلته .

والاتفاق الجديد بين ج٠ع٠م والصندق الدولى سوف يمكن ج٠ع٠م من الحصول على قرض تزيد قيمته عن المبالغ التى تم سدادها .

٧ — الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (الجات) :

عقدت منظمة الجات دورتها الرابعة والعشرين فى جنيف فى الفترة من ٩ الى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ . وفى هذه الدورة تم انتخاب أوليفييه لونج (سويسرا) مديرا عاما للمنظمة بالاجماعخلفا لايريك نايندهام هوايت الذى قدم استقالته .

وفى ٢ نوفمبر ١٩٦٧ انضمت ايرلندا الىعضوية منظمة الجات فأصبح عدد أعضاء المنظمة ٧٥ عضوا .

وابتداء من ١٦ يناير ١٩٦٨ بدات مرحلة جديدة فى نشاط منظمة الجات بانعقاد لجنة المنتجات الزراعية المدارية ، ولجنة الزراعة ولجنة منتجات الالبان .

٨ — منظمة الارصاد العالمية :

أعلنت منظمة الارصادالعالمية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ أن عددا كبيرا من الدول اخطرها بنشاطها الذى سوف تقوم به فى اطار الخطة العالمية لبحوث الجو كما أخطرتها بمساهمتها الاختيارية فى خطة المعونة الفنية التى تقدم الى الدول النامية فى هذا المجال .

٩ — الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

اختتم المؤتمر الدولىللمواصلات اللاسلكية البحرية أعماله فى جنيف فى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ بالتوقيع على الاتفاقات الدولية فى هذا الشأن والتى ستدخل دورالنفاذ فى أول ابريل ١٩٦٩ .

هذا وقد عقدت « اللجنة الدولية للخطة » التابعة للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، دورة فى مكسيكو فى الفترة من ٣٠ أكتوبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٦٧ لدراسة خطة عامة لشبكة مواصلات لاسلكية دولية من طريق الاقمار الصناعية .

١٠ — المنظمة الدولية للطيران المدنى :

تشير الاحصائيات التى نشرتها المنظمة الدولية للطيران المدنى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ ان شركات الطيران ضربت جميع الارقام القياسية للنقل الجوى فى عام ١٩٦٧ ، فقد بلغ عدد ركاب

الطائرات (باستثناء الاتحاد السوفييتى وجمهورية الصين الشعبية وهما من غير اعضاء المنظمة) ٢٣٦ مليون راكب ، اى بزيادة ١٨٪ من عدد ركاب ١٩٦٦ .

١١ — وكالة الطاقة النووية الدولية :

أعلنت وكالة الطاقة النووية الدولية ، فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧ ، انها ابرمت ١٧ عقدا مع ١٧ دولة لاجراء بحوث حول الاستخدام السلمى للطاقة النووية . وتبلغ مساهمة المنظمة فى نفقات هذه البحوث ١٠٠٫٠٠٠ دولار . كما تقرر تجديد ١٣ عقدا قائما وتبلغ المساهمة الاضافية للمنظمة فى تنفيذ هذه العقود ٦٠٫٠٠٠ دولار .

وفى اجتماع لجنة المعونة الفنية ، التابعة لمجلس محافظة وكالة الطاقة النووية ، والذى انعقد فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ فى فيينا ، طلبت ٤٢ دولة معونة فنية من المنظمة .

وقد وافق مجلس المحافظين فى ١٥ ديسمبر الماضى على تقديم كميات قليلة من المواد المشعة الى كل من رومانيا ويوغوسلافيا .

وبمقتضى اتفاق ابرم فى ٥ يناير ١٩٦٨ بين كوريا الجنوبية ووكالة الطاقة النووية اخضعت كوريا الجنوبية مفاعلها الذرى فى سيول لرقابة الوكالة لضمان استخدامه للاغراض السلمية .

المنظمات الاقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية :

١ — مؤتمر وزراء الخارجية العرب :

كان قد استقر الرأى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ على عقد مؤتمر القمة العربى الخامس فى الرباط يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ على أن يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب يوم ٩ ديسمبر .

وقد وجهت الامانة العامة للجامعة العربية يوم ٢ ديسمبر الدعوات الرسمية الى وزراء الخارجية العرب لحضور الاجتماع التحضيرى الذى تقرر عقده فى القاهرة يوم ٩ ديسمبر . ووجهت الجامعة العربية الدعوة كذلك الى منظمة تحرير فلسطين لكى يمثلها رئيسها السيد أحمد الشقيرى فى اجتماع وزراء الخارجية .

وقد تتضمن مشروع جدول اعمال وزراء الخارجية الذى بعثت به الامانة العامة للجامعة العربية الى جميع الحكومات ٣ مسائل رئيسية :

أولا — مشروع جدول اعمال مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة فى دور اجتماعه القادم فى الرباط . ويتضمن هذا المشروع ملفا كاملا بالدراسات اللازمة للتقرير الذى سيعده الوزراء عن تطورات الازمة لعرضه على الملوك والرؤساء العرب . ويحتوى الملف على ثلاثة بنود رئيسية :

١ — تقرير بشأن الموقف العربى فى مواجهة العدوان ، بعد قرار مجلس الامن وفى ضوء قرارات مؤتمر القمة الذى عقد فى الخرطوم وهو يتضمن :

(أ) دراسة لقرار مجلس الامن . (ب) مواقف الدول أعضاء مجلس الامن من العدوان الصهيونى على الدول العربية ، ومشروعات القرارات التى تقدمت اليه قبل صدور القرار الاخير . (ج) تصاعد التأييد من الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل . (د) تصريحات بعض المسئولين الاسرائيليين قبل صدور قرار مجلس الامن وبعده . (هـ) مذكرة بشأن وضع مدينة القدس . (و) المحاولات الاسرائيلية بالنسبة لقطاع غزة .

٢ — تقرير الى مجلس الملوك والرؤساء بشأن اتخاذ موقف عربى موحد هادف الى انسحاب الجيوش الاسرائيلية من الاراضى العربية ، انسحابا غير مشروط .

٣ — تقرير الى مجلس الملوك والرؤساء بشأن دعم العمل العربى المشترك فى جميع الميادين ، ووضع الاسس الكفيلة بقيام جامعة الدول العربية بدور فعال فى المجالين العربى والدولى . وقد أرفق به مشروع مقترح لتعديل ميثاق الجامعة العربية .

ثانيا — تحديد موعد اجتماع مؤتمر القمة .

ثالثا — موضوع ازالة آثار العدوان والتطورات الاخيرة للموقف فى جميع المجالات .

وقد اشتركت جميع الحكومات العربية فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب . وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى الفترة من ٩ الى ١١ ديسمبر ١٩٦٧ فى جلسات مغلقة واعلن أن مجلس

وزراء الخارجية قرر عقد مؤتمر القمة العربى فى مدينة الرباط يوم ١٧ يناير ١٩٦٨ ، واتخذ مجلس وزراء الخارجية قرارين آخرين :

١ — أن تجرى اتصالات مع المملكة العربية السعودية بشأن موافقتها على الموعد الذى تحدد لاجتماع القمة .

٢ — الاتصال بالحكومة السورية لاقناعها بالاشتراك فى مؤتمر القمة .

وفى ٦ يناير ١٩٦٨ طلبت حكومة ج.ع.م رسميا تأجيل مؤتمر القمة العربى الذى كان مقررا عقده فى ١٧ يناير ١٩٦٨ «لافساح الفرصة لمزيد من الاتصالات والمشاورات » تمهيدا للاتفاق على موعد آخر يتحقق فيه مشاركة جميع الملوك والرؤساء العرب ، وذلك استمرارا لدعم وحدة العمل العربى فى هذه المرحلة التاريخية ..

فقد كان من رأى سوريا هو الاعتذار عن عدم اشتراكها فى مؤتمر القمة ، بينما ترى المملكة السعودية تأجيل اجتماعه فى الوقت الحاضر . يضاف الى ذلك أن قادة اليمن فى وضع الان لا يسمح لهم أثناء المعارك الدائرة بمغادرة البلاد للاشتراك فى المؤتمر علاوة على انشغال الرئيس هوارى بومدين بعد التطورات الداخلية الاخيرة فى الجزائر .

وفى ٨ يناير ١٩٦٨ قرر مجلس جامعة الدول العربية تأجيل عقد مؤتمر القمة العربى الى موعد آخر يتم الاتفاق عليه على أن تجرى الاتصالات والمشاورات الجديدة لعقد المؤتمر فى أقرب وقت ، وفى مدى لا يتجاوز شهرا وقد اقر المجلس اقتراحا تقدم به العراق بدعوة وزراء الخارجية العرب الى الاجتماع اذا تأخر عقد مؤتمر الملوك والرؤساء عن مدة شهر واحد .

٢ — مجلس الجامعة :

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا فى ٧ و ٨ يناير ١٩٦٨ بناء على طلب حكومة المغرب واتخذ قرارا بتأجيل عقد مؤتمر القمة العربى كما ذكرنا فى البند السابق . كما وافق المجلس على اختيار يحيى حمودة القائم بأعمال رئيس منظمة تحرير فلسطين ممثلا لفلسطين فى الجامعة العربية .

وفى ١٥ يناير ١٩٦٨ وافق مجلس الجامعة العربية فى جلسة استثنائية على مقررات مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد فى الفترة من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٧ على أن تضع الامانة العامة فى اعتبارها عند تنفيذ المشروعات العاجلة لصندوق الدعوة العربية أسبقية التنفيذ للمقترحات الاعلامية التى تضمنتها المذكرة العراقية . وقد اعترض ممثل المملكة السعودية على قرار المجلس وأعلن تحفظ حكومته بالرغم من موافقتها السابقة على القرارات التى أصدرها مؤتمر وزراء الاعلام .

(راجع مجلة السياسة الدولية العدد ١١ الصادر فى يناير ١٩٦٨ ص ١٩٨) .

٣ — منظمة تحرير فلسطين

فى شهر ديسمبر ١٩٦٧ انفجرت أزمة فى داخل منظمة تحرير فلسطين عندما طالب ٨ من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة التى تتألف من ١٤ عضوا بتنحية أحمد الشقيرى من رياسة المنظمة . وأيدت المطالبين بالتنحى معظم المنظمات الفدائية العاملة فى داخل الارض المحتلة . وقد رفض أحمد الشقيرى الاستقالة من منصبه على اعتبار أن رئيس منظمة تحرير فلسطين قد انتخب لهذا المنصب بالاجماع من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى وعلى هذا فان حجب الثقة عن رئيس المنظمة أو تنحيته هو من اختصاص المجلس . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ اتخذت أغلبية اللجنة التنفيذية قرارا باعفاء أحمد الشقيرى من منصبه اذا لم يستجب لطلب الاستقالة . وفى نفس اليوم استقال أحمد الشقيرى من رياسة منظمة تحرير فلسطين . كما استقال نتيجة لذلك من منصبه كممثل لفلسطين فى جامعة الدول العربية . وقررت اللجنة التنفيذية أن يتولى يحيى حموده القيام بأعمال رئيس المنظمة فى الفترة الحالية .

وفى ١٤ يناير ١٩٦٨ أصدرت منظمة تحرير فلسطين بيانا حددت فيه خطوات العمل فى المرحلة القادمة ، ودعت فيه كل تنظيم فلسطينى يسهم فى النضال المسلح الى التعاون مع المنظمة فى سبيل توحيد هذا النضال وتصعيده . وقد تشكلت لذلك لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التنفيذية لاجراء الاتصالات الثورية المباشرة مع جميع التنظيمات الفلسطينية .

وقررت المنظمة تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى من ١٠٠ عضو من أبناء فلسطين . وستنبثق من هذا المجلس قيادة جماعية تكون مسئولة أمامه .

٤ — اللجنة السياسة الخاصة باليمن :

أدلى السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ووزير خارجيته، ورئيس اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن ، بالتصريح الرسمى التالى يوم ٨ ديسمبر ١٩٦٧ : « ان الانباء التى تلقيناها من اليمن عن نشوب قتال بين القبائل قد أثارت لدينا جميعا ولدى جماهير الامة العربية قلقا زائدا تجاه ما يمكن أن يتعرض له الشعب اليمنى الشقيق فى أمنه ومستقبله وآماله المشروعة .. و لقد بدأت على الفور باجراء اتصالات مع كل الاطراف العربية التى تتابع ما يجرى الان فى اليمن وتهتم به ، وقد قابلت وسوف

أقابل ممثلى اليمن والعــراق والمغرب والسعودية والجمهورية العربية المتحدة بغيــة التشاور معهم لتحديد موقف سريع وفعال يحول دون تفاقم الامور. ولا يزال رأيى ورأى اللجنة الثلاثية ، أن جهودنا جميعا يجب أن تتكتل الان للوصول الى تفاهم يحقق لليمنيين أن يجتمعوا فى مؤتمر وطنى عام يجمع زعماء القبائل والزعمــاء السياسيين وأهل الحل والعقد من جميع الاطراف ، حتى يمكن حقن الدماء . واننى أتوجه الان من القاهرة ، بطلب الى جميع الاطراف المعنية بوقف القتال فورا لان استمراره لا يخدم قضــية اليمن وشعبه ، ولا يخــدم الا العدو المتربص بنا » .

هذا وقد جرت اتصالات واسعة النطاق لاتاحة الفرصة لعقــد اللجنة الثلاثية الخاصة بالاشراف على تنفيذ اتفاق الخرطوم بين الملك فيصل والرئيس جمــال عبد الناصر .

وعقدت اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن اجتماعا يوم ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ . واتخذت اللجنة قرارا يتضمن قيام الحكومة اليمنيــة بتوجيــه الدعوة الى اللجنــة لتمارس مهام عملها من أجــل مصلحة اليمن . واتخذت اللجنة الثلاثية خطوة هامة تمهد لاقرار السلام فى اليمن . فقد قررت اللجنة — خــلال اجتماعها الذى عقــدته يوم ٣١ ديســمبر فى القاهرة — تكوين لجنة تحضيرية مهمتها الاعداد لمؤتمر المصالحة الوطنية. وتضم اللجنة التحضيرية ١٥ عضوا يمثلون الفئات المختلفة: خمسة أعضاء من الجمهوريين داخل الحــكم ، وخمســة من الجماعات الملكية ، وخمسة من الجمهوريين خارج الحكم. وحددت اللجنة الثلاثية يوم ١٢ ينــاير موعدا لاجتماع اللجنة التحضيرية فى بــيروت ، وســوف يحضر اجتماعاتها أعضاء اللجنة الثلاثية. وكلف القرار اللجنة التحضيرية بأن تتولى — أثناء اجتمــاعات بيروت — تحديد موعد مؤتمــر المصالحة الوطنية ومكانه ودراسة الكشوف التى قدمت الى اللجنة الثلاثيــة لاختيــار الشخصيات اليمنية التى تشترك فى مؤتمــر المصالحة . ثم توجيــه الدعوة الى حضور المؤتمر ووضع جدول أعماله . وناشدت اللجنـــة الثلاثية جميع اليمنيين العمل على وقف اطلاق النار فورا حقنــا للدماء العربية ، كما ناشدت جميع الدول الكف عن التدخل فى شئون اليمن حتى يتوفر الجــو الملائم لتتمكن من أداء مهمتهــا لتحقيق المصالحة الوطنية واحلال السلام باليمن ».

وفى ١٢ يناير ١٩٦٨ عقــدت اللجنة الثلاثيــة الخاصة باليمن اجتماعا فى بيروت أصــدرت فى نهايته البيان التالى : «درست اللجنة الثلاثية الوضع القائم فى اليمن ثم اتخذت القرارات التالية:

أولا — تتوجه اللجنة بنــداء الى اليمنيين لوقف اطلاق النار فورا حتى تتمكن اللجنة الثلاثية واللجنة التحضيرية من الاعداد للمؤتمر الوطنى لتحقيق المصالحة اليمنية ، كما تتصــل بالاطراف المعنية لوقف اطلاق النار .

ثانيا — تتصل اللجنة بالدول التى وجهت اليها اتهامات بالتدخل فى اليمن راجية اياها أن تكف عن أى تدخل حتى يمكن للجنــة أن تقوم بالتحضير للمؤتمر الوطنى المشار اليه .

ثالثا — تدعو اللجنة الاطراف المعنية لعقد اللجنة التحضيرية وتجتمع بها فى يوم ١٣ ينــاير ١٩٦٨ ».

وقد بدأت اللجنــة الثلاثيــة — عقب اذاعة البيان — اتصالات مع الاطراف المعنية تمهيدا لعقد الاجتماع التحضيرى ، بعد أن وصلت الى بيروت وفود تمثل الجمهــوريين داخــــل الحــكم والجمهوريين خــارج الحــكم والملــكيين . وقــد اعترض الجمهــوريون على حضــور عبد الرحمن بن يحيى على رأس وفد الملكيين قائلين ان الشعب اليمنى قد استبعد أسرة حميد الدين كلها . وأعلن وفد حكومة جمهورية اليمن أنه لن يقــابل اللجنة الثلاثية ما لم تقدم تفسيرا مرضيا لاجتماعها مع عم الامام المخــلوع وأن اجتماع اللجنــة بأحد أفراد بيت حميد الدين يعتبر نقضا صريحا لاتفاق الخرطوم ». واتهم البيان المملكة السعودية « بالعدوان والتدخل فى شــئون اليمن الداخلية ورفضها الالتزام بتنفيذ اتفاق الخرطوم بهــدف الاجهــاز على جمهــورية اليمن والعودة بالشعب اليمنى الى عهد التخلف » . ودعا البيان اللجنة الثلاثية للعمل الحازم والجــاد لوضع حد للتدخل السعودى فى شئون اليمن ، وقال ان حكومة اليمن بارسال وفدها الى بيروت انما تؤكد حرصها على الاستقرار والسلام ورغبتها فى تنقية الجو من أجل توحيد الامكانيات العربية ضد العدو المشترك ».

وكان موضوع تشكيل وفــد الملكيين فى اجتماع لجنة التحضير لمؤتمر المصالحة اليمنى هو العقبة الرئيسية التى واجهت اجتمــاع اللجنــة . وحدثت مشــادة بين السيد اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق بالنيابة وعضو اللجنة الثلاثية وبين الوفد الملكى. وأوضح السيد خــير الله أن الاتفاق قد تم بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل خلال اجتماعهمــا فى الخرطوم على استبعاد أسرة حميــد الدين . ومن ناحية أخرى أدلى السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ورئيس اللجنة الثلاثية بتصريح علق فيــه على رفض الجمهوريين اشتراك أسرة حميد الدين فى الوفد الملكى — طبقا لما نص عليه اتفاق الخرطوم — بقوله أنه لايمكن تجاهل أسرة حميد الدين مطلقا لان هنــاك واقعا يقول أن الذى يقود المعارك حــول صنعاء هو محمد بن الحسينى وهو من أسرة حميد الدين . وتساءل كيف يمكن حل القضية واقــرار الســلام اذا استبعدت أسرة حميد الدين .

وفى ١٨ يناير ١٩٦٨ قررت اللجنة الثلاثية تقديم تقرير عن مهمتها الى الرئيس جمال عبد الناصر والى الملك فيصل . وناشدت اللجنة الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بذل مساعيهما الحميدة لدى الاطراف اليمنية المعنية لاقناعها بتذليل الصعوبات حتى يتسنى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية . وقال التقرير ان اللجنة لاحظت تباين وجهات النظر بين الاطراف المعنية وصعوبة التوفيق بينها ، وأمام تصلب الاطراف المعنية ، رأت اللجنة أنه حرصا منها على وحدة اليمن وعلى سلامة شعبه ومستقبله ، وصيانة لوحدة التضامن العربى ، أن تتوجه بموجب نص اتفاقية الخرطوم الى كل من الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل لبذل مساعيهما الحميدة مع الاطراف اليمنية وقالت اللجنة أنها ستتصل بسائر الدول العربية للغرض نفسه .

وذكر التقرير أنه تأكدت للجنة حقيقتان : أولاهما الاجماع على تأييد عقد مؤتمر المصالحة الوطنية والثانية ان المصالحة تعيد لليمن أمنه واستقراره .

ونشرت جريدة الاهرام فى عددها الصادر يوم ٢٣ فبراير ١٩٦٨ أن حكومة ج.ع.م بعثت بردها على تقرير اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن . وأكدت الجمهورية العربية المتحدة تمسكها بضرورة تحقيق المصالحة فى اليمن وأنها على استعداد لبذل كل جهد ممكن فى هذا السبيل ، وأنها تؤيد كل الخطوات التى تترها اللجنة الثلاثية لتحقيق المصالحة .

٥ ــ عضوية الجامعة العربية :

قرر مجلس جامعة الدول العربية فى جلسة غير عادية عقدها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ قبول جمهورية جنوب اليمن الشعبية عضوا فى الجامعة .

٦ ــ الأمين العام للجامعة العربية :

بعث الرئيس السودانى رسميا ، يوم ٢٣ يناير ١٩٦٨ برسالة منه الى رؤساء الدول العربية تتضمن اقتراح حكومة السودان ترشيح السيد جمال محمد أحمد وكيل وزارة الخارجية السودانية أمينا عاما للجامعة العربية بعد انتهاء مدة الامين الحالى ، السيد عبد الخالق حسونة وهى تنتهى فى مارس . وكان هناك اتجاه آخر لترشيح أمين عام من العراق .

وكان مجلس الجامعة قد أصدر قرارا فى شهر سبتمبر ١٩٦٧ بمد مدة السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة لمدة ستة أشهر تنتهى يوم ١٤ مارس ١٩٦٨ . وتعيين الامين العام للجامعة العربية يتم بأغلبية الثلثين لاعضاء مجلس الجامعة وذلك وفقا لنص الميثاق .

الا انه فى أواخر شهر فبراير ١٩٦٨ تأكد اتجاه ورغبة أغلب الدول العربية فى بقاء منصب الامين العام للجامعة العربية للجمهورية العربية المتحدة ، نظرا لاهمية ودقة المرحلة القادمة التى ستبدأ خلالها مرحلة تطوير الجامعة العربية . ولذلك استقر الراى على طلب تجديد مدة خدمة السيد عبد الخالق حسونة الامين العام الحالى ستة أشهر أخرى او سنة كاملة .

٧ ــ لجنة الاعلام العربى :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى اجتماعها الختامى يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ وأوصت بتوعية المواطنين العرب بما يتهدد عروبة الخليج وحشد الرأى العام العربى ليقف صفا واحدا فى مواجهة التحديات التى تستهدف تمزيق الوطن العربى دفاعا عن الوجود العربى وحفاظا على أمن الوطن وسلامته وتمكينا لاسباب تحقيق الاهداف العربية . وأكدت اللجنة حتمية وحدة الكلمة أساسا لوحدة العمل العربى وسبيلا وحيدا لازالة آثار العدوان والانطلاق الى تحقيق الاهداف . كما أوصت بأن يراعى فى تنفيذ مشروعات صندوق الدعوة العربية التنسيق بينها وبين المشروع المقترح للحملة السياحية .

٨ ــ خبراء السياحة العرب :

عقد خبراء السياحة العرب اجتماعات فى الفترة من ٣٠ يناير الى أول فبراير ١٩٦٨ فى مقر جامعة الدول العربية ، تلبية لدعوة الامانة العامة للجامعة (ادارة الاعلام) لدراسة جدول أعمال مؤتمر وزراء السياحة المقرر عقده فى يوم ١٩٦٨/٢/٣ والاعداد له .

وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الدول العربية الاعضاء من الخبراء فى شئون السياحة ، وامارتى البحرين وأبو ظبى . كما حضره ممثلون عن الاتحاد العربى الدولى للسياحة ورابطة مكاتب السفر والسياحة فى البلدان العربية .

٩ ــ لجنة الخبراء الماليين :

وجهت الادارة المالية والمستخدمين بالامانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة للدول الاعضاء لايفاد مندوبيها لحضور اجتماع لجنة الخبراء الماليين ، لاعادة النظر فى النظم المالية والادارية المعمول بها فى الامانة العامة تمهيدا للوصول الى وضع نظام مالى ونظام ادارى يستهدفان حسن سير العمل فى جهاز الامانة العامة ، وكذلك الى وضع مشروع نظام للرقابة المالية ، وذلك بناء على توصية لجنة الشئون الادارية والمالية التى وافق عليها مجلس الجامعة فى جلسته بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٣ .

وتعقد اللجنة اجتماعاتها اعتبارا من يوم ٥ فبراير ١٩٦٨ بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٠ — الجمعية العامة للمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة :

تبدأ الجمعية العامة للمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة اجتماعات دور انعقادها الخامس العادى يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ بمقر جامعة الدول العربية . وقد اشتمل جدول الاعمال على تقارير النشاط الخاص بالمكاتب الدائمة وسكرتارية المنظمة . وقرار مجلس جامعة الدول العربية باختيار سكرتير تنفيذى للمنظمة. وموضوع دعوة الامم المتحدة لانشاء مركز للبحوث الجنائية فى بغداد والحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والدورة التدريبية فى مجال الدفاع الاجتماعى . وموضوع تعديل اتفاقية المنظمة ومجلة المنظمة وميزانية المنظمة .

١١ — مجلس الطيران المدنى للدول العربية :

اقر مجلس الطيران المدنى للدول العربية فى دورته الثانية تخفيض اجور السفر بالطائرات بين الاقطار العربية ، وذلك بالنسب والحدود التى اقرها اتحاد النقل الجوى العربى ، وتقدر بحوالى الثلث من الثمن الاساسى للتذكرة ذهابا وايابا ، لفائدة المواطن العربى وتنشيطا للسياحة العربية . وعلى ان يتم تخفيض اجور السفر اعتبارا من اول ابريل ١٩٦٨ . على ان تصدر بذلك اوامر حكومية .

وكان مجلس الطيران المدنى للدول العربية قد عقد دورته الثانية بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى الفترة من ١٢ الى ١٥ فبراير ١٩٦٨ .

واوصى المجلس بتقديم كافة المساعدات الى حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى مجال الطيران المدنى .

١٢ — اللجنة الصحية الدائمة :

عقدت اللجنة الصحية الدائمة اجتماعات دورتها الخامسة عشرة فى الفترة ما بين ٣ — ٧ فبراير ١٩٦٨ ، بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد اتخذت اللجنة عدة توصيات فى الموضوعات التى ستعرض فى الاجتماع القادم لوزراء الصحة للدول العربية .

واهم التوصيات التى اقرتها اللجنة تتعلق باعداد المساعدين الفنيين ، والتعليم الطبى فى البلاد العربية وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات والمعونات الفنية والمادية بين الدول العربية ، ودراسة مشكلات الدواء فى البلدان العربية .

القارة الافريقية

١ — منظمة الوحدة الافريقية :

قررت منظمة الوحدة الافريقية فى النصف الاول من شهر يناير ١٩٦٨ تأليف لجنة من اعضاء مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية الافريقيين للنظر فى تنسيق جهودهم فى المؤتمر العالمى لوزراء وخبراء الشئون الاجتماعية الذى تعقده الامم المتحدة فى نيويورك خلال شهر سبتمبر ١٩٦٨ .

وقد تألفت هذه اللجنة من خبراء الشئون الاجتماعية فى كل من ج.ع.م ، والكونغو كينشاسا ومالى ، ومدغشقر . وتقرر ان يعقد اول اجتماعاتها فى اديس ابابا خلال شهر مارس ١٩٦٨ لاعداد دراساتها الخاصة بالمؤتمر العالمى .

اصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الفريقية ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، قرارا بالاجماع يطالب فيه بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المصرية والاراضى العربية الاخرى على الفور وبدون اية شروط . وأكد القرار تضامن الدول الافريقية مع ج.ع.م . وجميع الدول التى تعرضت للعدوان الصهيونى . كما دعا القرار الدول الاعضاء الى تقديم المساعدات المادية والسياسية لمصر والدول العربية . (انظر قسم الوثائق الدولية فى هذا العدد) .

٢ — منظمة الدول الافريقية ومالاغاشى :

عقدت الدول الاعضاء فى منظمة الدول الافريقية ومالاغاشى «مؤتمر قمة » فى ٢٢ و ٢٣ يناير ١٩٦٨ . وتضمن جدول اعمال المؤتمر قرابة ٦٠ موضوعا اهمها ثلاثة : العلاقات التجارية بين دول المنظمة والسوق الاوروبية المشتركة ، والتنظيم الداخلى لمنظمة الدول الافريقية ومالاغاشى وموضوع النطق باللغة الفرنسية .

بالاضافة الى ذلك اعلن مؤتمر القمة تمسكه بمبادىء « ميثاق الجزائر » فيما يختص بمشكلات الدول النامية . كما تعرض المؤتمر للنزاع بين الكونغو كينشاسا وروانـدا بخصوص المرتزقة البيض .

وقد أعيد انتخاب ديورى هامانى رئيس جمهورية النيجر ، رئيسا لمنظمة الدول الافريقية ومالاغاشى .

القـــارة الاوربية

١ ـ اتحاد غرب أوروبا :

أصدرت اللجنــة السياســية التابعة لاتحاد غرب أوروبا التى انعقدت فى لندن فى ١٣ و ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ توصية باستئناف المفاوضات فورا بين دول السوق الاوروبية المشتركة وبريطانيا . وصدرت هذه التوصية بأغلبية ١٥ صوتا مقابل صوت واحـــد مع امتناع ثلاثة من التصويت .

عقدت جمعية اتحاد غــرب أوروبا دورتها الثالثة عشرة فى باريس فى الفترة من ٤ الى ٧ ديسمبر ١٩٦٧ واتخذت القرارات الاتيــة :

فيما يتعلق بالدفاع عن البحر المتوسط وافقت الجمعية بالاجماع (مع امتناع أربعة عن التصويت) على قرار أبدت فيه قلقها من زيادة النفوذ السوفيتى فى منطقة البحر المتوسط وأثنت على وجود الاسطول الامريكى السادس فى هذه المنطقة . كما أوصت بوضع جهاز دولى للاشراف على تطبيق اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والخاصة بالملاحة فى قناة السويس والعمل على تنقيح اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ والخاصة بالمضايق التركية . واجــراء مفاوضـــات مباشرة بين الـــدول العربيـــة واسرائيل . وانشاء منظمة لتقديم المعونة الاقتصادية والفنية الى دول المنطقة . واجراء انتخابات حرة فى اليونان . وتقديم المعونة الاقتصادية الى مالطه .

وفيما يتعلق بسياسة الدول الاوروبية خارج أوروبا أوصت الجمعية بضرورة تنسيق الجهود السياسية لدول أوروبا الغربية فى اطار المنظمات الدولية .

وفيما يتعلق بدخول بريطانيـــا السوق الاوروبية المشتركة أوصت الجمعية بأغلبية ٤٣ صوتا مقابل ٧ أصـــوات بضرورة اســـتئناف المفاوضات فورا بين بريطانيـــا ودول السوق المشتركة .

كما أوصت الجمعيـــة ببحث امكانيات العمل لتحقيق وحـــدة أوروبا سياسيا .

هـــذا وقـــد اجتمع المجلس الوزارى لاتحـــاد غرب أوروبا فى لندن فى ١٧ و ١٨ ديســـمبر الماضى ووافق على طلب بريطانيا تخفيض قواتها الموجودة فى منطقة الراين بألمانيا بمقدار ٥٠٠٠ جندى وهـــكذا يصبح عـــدد الجيش البريطانى فى منطقـــة الـــراين ٤٥٠٠٠ ألف جندى .

٢ ـ مجلس أوروبا :

عقد المجلس الوزارى التابع لمجلس أوروبا اجتمـــاعا فى ١١ ديسمبر ١٩٦٧ وناقش أســـاسا موضوع « العلاقات الغربية ـ الشرقية » .

هـــذا وقد عقدت الجمعيـــة الاستشارية لمجلس أوروبا دورتها فى الفترة من ٢٩ يناير الى ٢ فبراير ١٩٦٨ .

٣ ـ منظمـــة التعـــاون والتنمية الاقتصادية :

أصدر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصية ، فى ١٥ أكتوبر الماضى ، يدعو فيهـــا الـــدول الاعضـــاء الى ابـــرام اتفاقيـــات تعـــاون متبـــادل فى اوربـــا لتشـــجيع استخدام وحـــدات انتـــاج الـــكهرباء الكبرى وخفض تكاليف انتـــاج الكهرباء .

اجتمع المجلس الوزارى لمنظمة التعاون والتنميـــة الاقتصـــادية فى باريس فى ٣٠ نوفمبر واول ديسمبر ١٩٦٧ وبحث موضوعين أساسيين : السياسة الاقتصادية للدول الاعضاء ، وعلاقة الدول الاعضاء بالبلاد النامية .

وفيما يتعلق بالموضوع الاول أبدى المجلس تفـــاؤله بشأن امكانيات التنمية الاقتصادية فى الدول الاعضاء ومن المنتظر ان يبلغ متوسط معدل زيادة الانتاج القومى الكلى فى ١٩٦٨ ، حوالى ٤ر٥ ٪ .

وفيما يتعلق بموضوع علاقة الدول الاعضاء بالبلاد النـــامية فقد لاحظ المجلس الوزارى انه اذا كان مجموع المـــوارد التى قدمت للبلاد النامية قد ارتفع فى عام ١٩٦٧ الا أن التقـــديرات المحتملة للاعوام القادمة ليست مشجعة . فمن الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادى فى هذه البلاد يسير ببطء كما أن اتجاه معدل النمو السكانى يدعو الى القلق .

وتداتفقت الدول الاعضـــاء فى منظمـــة التعـــاون والتنمية الاقتصادية على اعطاء البـــلاد النامية بعض الامتيازات الجمركية وستتقدم الدول الاعضاء بمقترحات فى هذا الشأن الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــة الذى يعقـــد فى نيـــودلهى فى فبراير ١٩٦٨ .

٤ ـ حلف الاطلنطى :

عقد مجلس حلف الاطلنطى أول دورة له فى مقره الجديد فى بروكسل فى الفترة من ١٢ الى ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ . وقد اقر المجلس تقريرا أعدته لجنة خاصة عن مهـــام الحلف فى المستقبل .

وفيما يتعلق بأزمة قبرص دعا مجلس الحلف الامين العام للحلف بمواصلة جهوده فى هذا الميدان وأعرب المجلس عن ارتياحـــه للاتفاق الذى عقدته تركيا واليونان بشأن تسوية الازمة .

ومن الموضوعات الاخرى التى بحثها مجلس الحلف القضية الالمانية والتعاون التكنولوجى بين الدول الاعضاء .

ومن ناحية أخرى ، اجتمعت لجنة الدفاع التى تضم وزراء الدفاع فى الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ . وهذا هو أول اجتماع للجنة منذ مايو ١٩٦٧ . وأقرت اللجنة المبدأ الاستراتيجى القائم على « الردع المدرج » أخذا فى الاعتبار التطور السياسى والعسكرى والتكنولوجى . ويقوم هذا المبدأ الاستراتيجى على وضع خطط متعددة ومرنة لردع المعتدى سواء بالاسلحة التقليدية أو بالاسلحة النووية حسب طبيعة العدوان .

كما استعرضت لجنة الدفاع عدد ونوع القوات التى تعهدت كل دولة عضو بوضعها تحت تصرف الحلف فى عام ١٩٦٨ . كما وضعت اللجنة خطة خمسية لقوات حلف الاطلنطى للفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ .

وقررت اللجنة تحويل المجموعات البحرية المخصصة للتدريب ويطلق عليها اصطلاح « ماتشميكر » الى قوة بحرية دائمة تابعة لحلف الاطلنطى وتتكون من مدمرات .

ومن الملاحظ ان فرنسا لم تشترك فى أعمال لجنة الدفاع . ومن ناحية أخرى لم تشترك كل من ايسلندا ولوكسمبورج فى أعمال اللجنة لانهما ليسا أعضاء فيها .

وجدير بالذكر ان مجلس الحلف أصدر قرارا باجراء دراسة خاصة للموقف العسكرى فى البحر المتوسط الذى يعتبر الحد الجنوبى الشرقى للحلف ، حيث يجرى حشد قوة بحرية سوفيتية ضخمة .

٥ – حلف وارسو :

عقد القادة العسكريون لحلف وارسو اجتماعا فى برلين فى الفترة من ١٣ الى ١٧ نوفمبر الماضى لبحث مستوى وخطط تدريب القوات التابعة للحلف .

عقد وزراء خارجية دول أوروبا الشرقية مؤتمرا فى وارسو فى الفترة من ١٩ الى ٢١ ديسمبر الماضى لبحث وضع سياسة منسقة بين هذه الدول بالنسبة لازمة الشرق الاوسط . وصدر بيان رسمى عقب المؤتمر أعلنت فيه الدول الشرقية أن انسحاب اسرائيل من المناطق العربية التى احتلتها خلال حرب يونيو ، هو الشرط الاساسى المطلق للسلام فى الشرق الاوسط . وقال البيان أن وراء التوتر المستمر فى المنطقة خططا خفية بعيدة المدى للدوائر الاستعمارية المعروفة وفى مقدمتها الولايات المتحدة بهدف اعادة الاستعمار الجديد الى الشرق الاوسط وتحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سياسية عدوانية .

وأكد البيان تضامن وتأييد الدول المشتركة فى المؤتمر للدول العربية الصديقة التى تخوض نضالا عادلا ضد مؤامرات الاستعمار والاستعمار الجديد ، من أجل حقوقها ومصالحها ، ومن أجل الاستقلال والسيادة والوحدة القومية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وأكد البيان تأييد الدول المشتركة فى المؤتمر لمحاولات هذه الدول لتقوية الوحدة العربية لمواجهة وصد السياسة العدوانية التى تتبعها دول الاستعمار والاستعمار الجديد .

وأكد البيان أنه من المهم تنفيذ قرار مجلس الامن الذى ينص على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية المحتلة فورا ، وان اى تفسير يسعى الى اضعاف هذا العنصر الاساسى فى القرار ، يتعارض مع روح القرار ونصه .

وقال البيان أن النشاط الاسرائيلى الذى يهدف الى الاحتفاظ بأى جزء من المناطق العربية المحتلة ، يعتبر عقبة تعرقل حل الازمة وهو نشاط يجب أن يدان .

وقرر المؤتمر مواصلة « المشاورات الضرورية » حول الموقف فى الشرق الاوسط .

٦ – الجماعة الاوروبية :

(ا) البرلمان الاوروبى :

ندد البرلمان الاوروبى ، فى ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، بخطة بريطانيا التى تدعو الى التعاون مع أوروبا بدون فرنسا .

(ب) السوق المشتركة :

اتفقت الدول الست الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة على أسعار السلع الزراعية . وستطبق هذه الاسعار ابتداء من أول يوليه ١٩٦٨ .

عقد مجلس المنظمات الاوروبية التابعة للجماعة الاوروبية جلسة استثنائية لبحث موضوع توثيق التعاون بين الدول الاعضاء فى مجال البحوث العلمية . وأنشأ المجلس لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه الى المجلس فى يونيو ١٩٦٨ .

عقد وزراء مالية الدول الست الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة اجتماعا فى ١٤ و ١٥ ديسمبر الماضى اتفقوا فيه على موقف موحد ازاء موضوع تطوير واصلاح أجهزة صندوق النقد الدولى ونظامه الاساسى .

اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة فى ١٨ و ١٩ ديسمبر الماضى لبحث طلب بريطانيا اجراء مفاوضات حول انضمامها الى السوق . وجاء فى البيان الذى صدر عقب الاجتماع :

— لا يوجد خلاف بين الدول الاعضاء من حيث المبدأ على توسيع نطاق السوق المشتركة بقبول أعضاء جدد على أن يلتزم

مؤتمر الاعتصام » بمساعدة روما » (التى انشأت السوق) وبالقرارات التى أصدرتها الجماعة الاوروبية .

— لا يوجد خلاف بين الدول الاعضاء حول ضرورة اعادة التوازن الاقتصادى والنقدى فى بريطانيا قبل انضمامها الى السوق .

— تعترف الدول الاعضاء بأن بريطانيا بدأت تتخذ تدابير منذ ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ لتحسين مركزها الاقتصادى والنقدى والمالى فى الميدان الدولى ، وأن عملية توطيد الاقتصاد البريطانى تحتاج الى بعض الوقت .

— ان من رأى مجلس الوزراء أنه من الملائم بدء المفاوضات مع الدول التى تقدم طلبات انضمام الى السوق المشتركة .

— واتفقت خمس دول على ضرورة اجراء مفاوضات الان مع بريطانيا وايرلندا والدانمارك والنرويج حول انضمامها الى السوق المشتركة . ولكن دولة واحدة (فرنسا) رأت ضرورة توطيد الاقتصاد البريطانى قبل استئناف أية مفاوضات معها لانضمامها الى السوق . ونتيجة لهذا الموقف فان مجلس وزراء خارجية السوق المشتركة لا يستطيع اتخاذ أية خطوة فى هذا الصدد وقرر ابقاء الموضوع فى جدول أعماله .

(هـ) منظمة الفحم والصلب :

جاء فى تقارير المنظمة الاوروبية للفحم والصلب أن التفاوت مازال كبيرا بين سوق الفحم وسوق الصلب . فان الوضع سيء فى سوق الفحم نظرا لتراكم المخزون منه بسبب ضعف الطلب عليه وذلك بالرغم من تقييد عمليات استخراج الفحم وبسبب البطالة التى انتشرت بين عمال المناجم . ومن الملاحظ أن نسبة عدد عمال المناجم انخفض بمقدار ٣٠٫ ٪ خلال ثلاث سنوات (ومن المنتظر أن يستمر هذا الانخفاض .

أما سوق الصلب فآخذة فى التحسن . فقد تم انتاج ٩٠ مليون طن من الصلب فى عام ١٩٦٧ أى بزيادة ٦ ٪ عن العام السابق وقد استوعبت دول السوق المشتركة ٧٢٫٥ مليون طن وتم تصدير ١٩٫٤ مليون طن . ومن المنتظر أن يستمر الوضع فى التحسن عام ١٩٦٨ .

(د) الاوراتوم :

قررت المنظمة الاوروبية للطاقة النووية (الاوراتوم) فى اجتماع وزارى عقد فى بروكسل فى ٨ ديسمبر الماضى ارساء تعاون الدول الاعضاء على أسس جديدة وهى : **أولا** — وضع خطة مشتركة للدول الاعضاء وتسهم فيها جميع هذه الدول فيما يتعلق بالمسائل التى تهم جميع الاعضاء ، **ثانيا** — وضع خطط تكميلية لا يشترك فيها من الدول الاعضاء سوى تلك التى يعنيها الامر .

٧ — المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة :

عقد المجلس الوزارى للمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة دورته السادسة والعشرين فى لوزان فى ٢٦ أكتوبر الماضى . وأكد الوزراء ضرورة التشاور فيما بينهم قبل اجراء المفاوضات مع السوق الاوروبية المشتركة وليس بعد ذلك .

وعقدت المنظمة اجتماعا فى جنيف فى ٢١ ديسمبر الماضى لبحث قرار وزراء خارجية السوق المشتركة برفض اجراء مفاوضات مع بريطانيا وغيرها من الدول حول انضمامها الى السوق المشتركة وذلك بسبب معارضة فرنسا . وأكد مندوبو بريطانيا وايرلندا والنرويج والسويد أنهم متمسكون بطلب عضويتهم الى السوق المشتركة .

القارة الامريكية

منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة :

عقد مؤتمر منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة دورته السابعة فى الفترة من ١٨ أكتوبر الى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ ولكن دون أن يتوصل الى اتفاق بشأن خفض الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء ، ذلك التخفيض الذى كان مقررا أن يبدأ سريانه فى ١٩٧٣ . وتركز الخلاف أساسا حول البترول والقمح . فقد اعترضت المكسيك والبرازيل والارجنتين على أن يكون البترول من بين السلع التى يجرى بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية ، بينما اعترضت فنزويلا وكولومبيا والاكوادور وبوليفيا على أن يكون القمح من بين السلع التى تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية .

منظمات أخرى

١ — منظمة الدول المصدرة للبترول :

عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول المؤتمر الرابع عشر فى فيينا فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ نوفمبر الماضى . وقد أعرب المؤتمر عن سخطه على عدم تقدم المفاوضات بين الدول المنتجة وشركات البترول العالمية المستغلة حول

موضوع الاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها هذه الشركات .

وقد عقد ممثلو الدول التسع الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول اجتماعا فى بيروت فى ٨ و ٩ يناير ١٩٦٨ لبحث الخلافات القائمة بين خمس من الدول الاعضاء وشركات البترول العالمية حول الامتيازات . وتطالب المنظمة بالغاء الامتيازات الممنوحة لست من شركات البترول الغربية . وتعطى هذه الدول الخمس بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الشركات خصما قدره ٦ر٥٪ من المقرر أن ينخفض حتى الصفر. وكان الخصم يبلغ أصلا ١٢ر٥ ٪ لكنه انخفض تدريجيا خلال السنوات الاربع الماضية وستعقد المنظمة اجتماعا آخر فى فيينا فى شهر يونيو ١٩٦٨ .

٢ — هيئة الصليب الاحمر الدولية :

واصلت اللجنة الحكومية التابعة لهيئة الصليب الاحمر الدولية مجهوداتها الهادفة الى اجلاء المرتزقة وبعض قوات بوليس مقاطعة كاتنغا الذين لجأوا الى مدينة بوكافو فى الكونغو كينشاسا وقد لجأ المرتزقة بعد ذلك الى رواندا .

أعلنت هيئة الصليب الاحمر الدولية ، فى ١١ يناير ١٩٦٨ ، أنه تم التوصل الى ترتيب عملية تبادل جميع الاسرى بين ج.ع.م واسرائيل . وقالت ان جميع الاسرى من الدول العربية الاخرى قد تمت اعادتهم الى بلادهم منذ بعض الوقت .

هذا وقد اكدت المصادر الدبلوماسية فى بيروت وجود أزمة حادة بين هيئة الصليب الاحمر الدولية والسلطات الاسرائيلية ، بسبب منع هذه السلطات ممثلى الصليب الاحمر من زيارة المعتقلين العرب فى سجون اسرائيل ومنعهم من زيارة الاماكن التي نسفتها السلطات الاسرائيلية انتقاما لحركة المقاومة العربية .





من قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية

فبراير ١٩٦٨

بيان رئيس وفد ج٠ع٠م

سيادة الرئيس ٠٠ منذ وصلت هنا الى أديس أبابا وأنا اشعر أن دواعى الامانة مع نفسى ومعكم تقتضى أن أحدثكم من الخطر الذى يعيش فيه أشقاؤكم فى الجمهورية العربية المتحدة حتى يكون ذلك فى ضمير هذا المؤتمر وهو ينعقد من أجل أفريقيا كلها ٠

اننا لم نطلب ادراج هذا الموضوع من قبل فى جدول الاعمال حتى لا ندخل فى تفاصيل ودقائق هذه المشكلة ولكن الذى شجعنى على طلب هذه الكلمة أمران اثنان ٠٠

أولا ـ الاهتمام الذى وجدته من جانبكم بهذا الخطر الذى يهدد أخوانكم فى شمال القارة ٠ هذا الاهتمام الذى لمسته كما لمستموه عندما تفضل جلالة الامبراطور هيلاسلاسى الاول بالاشارة اليه وقت ان شرفنا بافتتاح اعمال هذا المجلس كما وضح هذا الاهتمام فى كلمتكم يا سيادة الرئيس والتى بدأتم بها أعمال الرئاسة وأشرتم فيها الى احتلال جزء من أرض الجمهورية العربية المتحدة بواسطة غرباء نتيجة عدوان تستنكرونه وقلتم فيها أن قارتنا تعتبر كلا لا يتجزأ ومن اجل ذلك يجب أن يكون التضامن كاملا ٠

والامر الثانى الذى شجعنى فى طلب هذه الكلمة هو الاهتمام البالغ بمعرفة حقيقة الامور الذى لمسته من كل الزملاء الذين قابلتهم هنا وقد شجعنى ذلك فى أن أستسمحكم فى أن أضع فى اختصار شديد هنا أمام مجلسكم الموقر بعض الاضواء على حقيقة هذا الخطر الذى نعيش فيه فى الجمهورية العربية المتحدة والمشكلة التى تواجهنا ليست مجرد نزاع بين اطراف معينة كما يتوهمها البعض وانما المشكلة فى تصورنا لها شقان رئيسيان ٠

الشق الاول ـ يتعلق بحقوق عرب فلسطين الذين اعتدى عليهم عام ١٩٤٧ ثم أحيلوا الى أمة من اللاجئين حرمت من كل حقوقها ـ وهناك قرارات الامم المتحدة التى تعطى هؤلاء حق العودة وتتجدد هذه القرارات كل عام (كان آخرها الدورة الاخيرة للجمعية العامة) وترفض اسرائيل تنفيذها أو الاعتراف بهذه الحقوق المشروعة بل انها تطرد فى كل يوم (منذ عدوان يونيو الماضى)

نطرد آلافا من العرب سكان الاراضى التى احتلتها اسرائيل اغتصابا بعد أن ترهبهم وتعذبهم متبعة أساليب وحشية لم تعرفها الانسانية اللهم الا فيما قامت به النازية من أعمال بربرية استنكرتها كل الشعوب المحبة للسلام .

وفى الوقت نفسه تستجلب اسرائيل المهاجرين الجدد من أوروبا وغيرها وهى تعلن كل يوم عن مشروعاتها فى استجلاب السكان الجدد الى نفس الارض التى يطرد منها سكانها العرب، ولتستعد بواسطتهم للقيام بعدوان جديد .

ونحن فى هذا الشق من القضية لسنا وحدنا طرف النزاع فالقضية فى المقام الاول قضية شعب فلسطين الذى اعتدى عليه وله نفس الحقوق التى يكفلها ميثاق الامم المتحدة لكافة الشعوب .

وان هذا الشق لا يدخل فى نطاق القضايا الافريقية ولكنه بكل تأكيد قضية انسانية تتعلق بالضمير العالمى .

والشق الثانى من المشكلة — وهو فى اعتقادنا يدخل فى نطاق العمل الافريقى — لانه يتعلق بالسياسة العدوانية التى تنتهجها اسرائيل ضد دولة افريقية هى الجمهورية العربية المتحدة وعدد من الدول العربية الاخرى . لقد اعتدت اسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ مشتركة مع دولتين كبيرتين — واعتدت علينا فى يونيو سنة ١٩٦٧ وبين هذين التاريخين سجل من المخالفات والاعتداءات لا اريد أن اضيع وقت المجلس فى حصرها واكتفى بأن أقول ان الامم المتحدة قد سجلت هذه المخالفات والاعتداءات وأدانت اسرائيل فى مرات عديدة.

ورغم ذلك كانت اسرائيل تخدع العالم بالحديث المستمر عن السلام المزعوم الى أن كشف عدوانها الاخير عن حقيقتها وطبيعتها العدوانية التوسعية .

السيد الرئيس .. اننا لا نواجه اسرائيل وحدها وانما نواجه اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل من قوى كبرى تساندها بكل ما تريد وتدفعها للقيام بعدوانها ، هذه القوى هى قوى الامبريالية والاستعمار ، فالامبريالية والاستعمار تقف فى ضراوة وشراسة ضدنا اليوم وأن كانت تجىء مستترة وراء دولة عنصرية كاسرائيل لاننا رفضنا أن نجعل حريتنا موضعا للمساومة وأردنا لانفسنا حياة حرة كريمة لا نقبل ان نخضع لاحد ولاننا نرفض الاستسلام لسياسة الضغط والارهاب .

ان الخطر الذى يواجهنا لا يواجه بلادنا وحدها بل انه يواجه افريقيا كلها كما يواجه كل الشعوب التى تناضل من أجل حريتها واستقلالها وكرامتها.

اننا نواجه سابقة خطيرة استخدمت فيها القوة كوسيلة لتحقيق المكاسب الدولية ، وهذا اعتداء على المواثيق الدولية والمبادىء التى تأسست عليها الامم المتحدة وتأسست عليها أيضا منظمتنا الافريقية .

ان الميثاق الذى وقعنا عليه جميعا هنا فى اديس أبابا استهدف صيانة سلامة الدول الافريقية الاقليمية ، وصيانة الامن والسلام ، كما اكد التضامن الافريقى الشامل ضد قوى البغى والعدوان واصبح هذا التضامن الافريقى ضرورة من ضرورات وجود أفريقيا الحرة .

السيد الرئيس .. اذا كانت قارتنا تواجه اليوم مصاعب كبيرة وخطيرة فان من دواعى رضانا أننا نواجهها بأنفسنا ونواجهها مجتمعين ، وكنا من قبل فى عهود الوصاية الدولية الاجنبية محرومين من شرف مواجهة المشاكل بأنفسنا كما كانت الانعزالية مفروضة علينا .

عندما اجتمعنا لآخر مرة فى كينشاسا كانت هناك اخطار تهدد الكونغو ونيجيريا والجمهورية العربية المتحدة ، والآن نرى هذه الدول وشعوبها قد صمدت للاخطار وواجهتها بقوة وبسالة.

ان الاخطار المخيفة التى تخيم على القارة الافريقية لم تتمكن من تحطيم ارادة هذه الشعوب وقدرتها على النضال . وقد أظهرنا فى كينشاسا كما نظهر اليوم — من غير شك — مدى اهتمامنا بمشاكلنا جميعا ، ومدى حرصنا على ألا نقع فى هوة عدم الاكتراث بمشاكل بعضنا سواء كانت هذه المشاكل تبدو قريبة أو بعيدة .

السيد الرئيس .. اننا فى الجمهورية العربية المتحدة نناضل من أجل استرداد حقنا السليب اننا نناضل من أجل استرداد قطعة من أرض دولة افريقية لا شك أن لها فى افريقيا وفى قلوب الافريقيين جميعا معزة كل أرض سليبة فى افريقيا (فى أنجولا وموزمبيق وروديسيا وجنوب افريقيا وغيرها من الاراضى التى تحتلها قوى الشر والاستعمار) .

اننا نريد تحقيق السلام فى بلادنا وفى العالم أجمع ولكن لابد أن يكون هذا السلام قائما ومبنيا على العدل .

اننا نناضل من أجل استرداد حقوقنا ولكننا لا نستسلم . وأى دعوة لنا لقبول الشروط التى

حاول أن تفرضها علينا تسوى ... دوان فى ظل الاحتلال ... كرى هى دعوة غير عادلة .

اننا نرى ضرورة انسحاب القوات المعتدية فورا ولا يسمح لها بأن تتمتع بثمار عدوانها حتى لا تزداد جسارة فى القيام باعتداءات جديدة فى المستقبل .

سيادة الرئيس .. أرجو أن يغفر لى مجلسكم اذا كنت قد أطلت فى حديثى أو اذا كنت قد أسهبت فى شرح قضية (وان كانت دون شك تهم هذا المجلس) الا أنها تخص الجمهورية العربية المتحدة فى المقام الاول .

وأشكركم يا سيادة الرئيس وأشكر المجلس الموقر الذى أتاح لى هذه الفرصة ، فرصة الحديث عن أهم موضوع وأكبر خطر يشغل بالنا فى الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعبا .

شكرا ياسيدى الرئيس

قرار بشان موضوع العدوان على ج٠ع٠م

ان مجلس منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى اديس أبابا فى دورته العاشرة فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير ١٩٦٨ .

بعد أن استمع الى بيان السيد وزير الارشاد فى الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ،

- اذ يذكر بمبادىء ميثاقى منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

- واذ يذكر بالبيان الذى وافق عليه فى كينشاسا مؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول والحكومات والذى ينص على تضامن افريقيا مع ج٠ع٠م٠ ضحية العدوان الصهيونى والتى لا يزال جزء من أراضيها - التى هى جزء لا يتجزأ من القارة الافريقية - محتلا احتلالا عسكريا .

١ - يأخذ علما بالنص الكامل لبيان السيد وزير الارشاد فى ج٠ع٠م٠ .

٢ - ويؤكد من جديد تضامنه الفعال مع ج٠ع٠م٠ وجميع الدول العربية المحتلة .

٣ - ويطالب بانسحاب القوات الاجنبية فورا وبدون شروط من جميع الاراضى العربية المحتلة .

٤ - ويطالب جميع الدول الاعضاء بأن تقدم تأييدها الايجابى السياسى والمعنوى والمادى للقضية العادلة وهى قضية ج٠ع٠م٠ ودول الشرق الاوسط الاخرى التى كانت ضحية نفس العدوان .

قرار بشان روديسيا

١ - يدين المجلس حكم الاقلية العنصرية غير الشرعى فى روديسيا لارتكابه جرائم منافية للانسانية ضد الشعب الافريقى المناضل من اجل حريته .

٢ - يدين المصالح الاقتصادية والمالية التى تعطل تقدم الشعب الافريقى نحو الاستقلال .

٣ - يدين بغير تحفظ حكومة المملكة المتحدة لفشلها المستمر فى حمل مسئولياتها الادبية والسياسية بشكل فعال نحو شعب زيمبابوى ، ولسماحها لحكومة الاقلية العنصرية غير الشرعية برئاسة ايان سميث تدعيم مركزها متحدية بذلك الرأى العام الافريقى والعالمى .

٤ - يدين بقوة جميع الدول - خاصة بريطانيا العظمى - التى تستمر فى الحفاظ على روابطها التجارية المباشرة وغير المباشرة مع نظام الحكم غير الشرعى ، وذلك خرقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ الذى يفرض عقوبات اقتصادية الزامية منتقاة على روديسيا .

٥ - يؤكد من جديد اقتناعه بأن المسئولية الرئيسية لانهاء نظام حكم الاقلية العنصرية غير الشرعى فى سالزبورى تقع مباشرة على عاتق المملكة المتحدة ، وقد ازداد اقتناعه أكثر من أى وقت مضى بأن السبيل الوحيد لانهاء الحكم غير الشرعى هو باستخدام القوة .

٦ - يؤكد من جديد وبقوة حق شعب زيمبابوى فى الحرية والاستقلال .

٧ - يعاود مناشدة حركات التحرير فى زيمبابوى لضم صفوفها وتشكيل جبهة موحدة فى نضالها ضد العدو المشترك لتحرير بلادها بسرعة وفعالية .

٨ - ينيط المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة بمهمة العمل دون كلل لتنفيذ قرار مجلس الامن

رقم ٢٣٢ بطريقة فعالة ، والعمل على توسيع نطاق العقوبات الاقتصادية الالزامية المنتقاة الحالية ، لكى تصبح شاملة والزامية كما توخاها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بالنظر الى تدهور الموقف الخطير فى روديسيا .

٩ — يقرر ابقاء موضوع روديسيا فى جدول أعماله .

قرار بشأن لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا

١ — يحث المجلس جميع الدول الاعضاء لدفع المتأخرات من مساهماتهم فى الصندوق الخاص وكذا مساهماتهم فى السنة المالية الحالية .

٢ — يوصى رؤساء الدول والحكومات اعادة النظر فى وضع حكومة انجولا فى المنفى ، اذ أن مثل هذا الوضع لا يقود فقط الى التراخى ولكنه يقلل ايضا من ديناميكية النضال وحيويته ».

٣ — يناشد الدول المجاورة للاقاليم التى لا تزال تحت السيطرة الاجنبية ، وخاصة الدول المجاورة لزيمبابوى وجنوب افريقيا وموزامبيق وانجولا ، لتوفير التسهيلات لكادرات حركات المقاومة للتسلل الى ميادين العمل المختلفة ، ويطلب الى لجنة التنسيق لتحرير افريقيا تنسيق التفاصيل الخاصة بتنقلاتهم .

٤ — يدعو جميع اعضاء منظمة الوحدة الافريقية الاستمرار فى بذل جهودهم لتحقيق الوحدة داخل حركات التحرير ».

٥ — يعرب عن شكره لحكومة تانزانيا وشعبها للمساعدة السخية التى تقدمها الى اللجنة ».

قرار بشأن المستعمرات البرتغالية

١ — يدين المجلس كجريمة ضد الانسانية تلك التدابير التى يتخذها البرتغاليون ضد الشعب الافريقى المناضل من أجل حريته واستقلاله ».

٢ — يدين المصالح الاقتصادية والمالية والمصالح الاخرى التى تعطل تقدم الشعب الافريقى نحو الاستقلال ».

٣ — يطلب الى الدول الاعضاء فى منظمة حلف شمال الاطلنطى ان تكف عن :

(أ) تقديم أية مساعدات عسكرية الى حكومة البرتغال بما فى ذلك تدريب العسكريين البرتغاليين سواء داخل اطار الحلف أو خارجه ، الامر الذى قد تشجع حكومة البرتغال على الاستمرار فى قمع الشعب الافريقى فى الاقاليم التى تقع تحت سيطرتها ».

(ب) حظر بيع أو توريد أو شحن الاسلحة والمعدات العسكرية والذخائر وكذا المواد الداخلة فى صناعتها ».

٤ — يناشد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير بعدم تقديم المعونة الى حكومة البرتغال حتى تعترف هذه الحكومة بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرتها فى الحرية والاستقلال ».

٥ — يدين البرتغال مرة اخرى لرفضها احترام قرارات الامم المتحدة ».

٦ — يسترعى انتباه المجتمع الدولى الى التهديد الذى يثيره الوجود البرتغالى فى هذه الاقاليم للسلام والامن العالميين ».

٧ — يدين بشدة السياسة العدوانية التى تنتهجها البرتغال ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة وخاصة جمهورية الكونجو الديمقراطية .

٨ — يناشد من جديد جميع الدول الافريقية المستقلة أن تزيد من تأييدها المادى والمعنوى لنضال الشعوب فى هذه الاقاليم.

٩ — يطلب الى حركات التحرير أن تضم صفوفها فى النضال الذى يقومون به .

١٠ — تطلب الى لجنة الخمسة الخاصة بانجولا أن تجتمع فورا لكى تدعو الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وحكومة انجولا الثورية فى المنفى الى تشكيل جبهة موحدة . وفى هذا الصدد يطالب المجلس كلا من حكومة جمهورية الكونجو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونجو (برازافيل) لاستخدام نفوذها من من أجل الافراج عن المعتقلين الذين تحتفظ بهم كل من الحركتين فى أى من الاقليمين ، وأن يتم الافراج قبل بدء الاجتماع المشار اليه وذلك لضمان الجو المناسب لتحقيق المصالحة والوحدة المنشودة بين الحركتين ».

٥١٠

قـــرار بشـــان
جنوب غرب أفريقيا

١ ـ يؤكد المجلس بقوة الحق المقرر لشعب الاقليم الـــدولى لجنوب غرب افريقيا فى الحـرية والاستقلال وفقا لميثاق منظمــة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة والقرارات التى اصدرتها فى هذا الشأن منظمة الوحـــدة الافريقية والامم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) بشأن استقلال الـدول والشعوب المستعمرة .

٢ ـ يعاود التنديد باشـد العبارات نظام الحكم فى جنوب افريقيا بسبب تحديه المستمر للرأى العـام العـالمى ولخرقه قرار الامم المتحدة بانهاء وصايته على جنوب غرب افريقيا .

٣ ـ يدعو مرة اخرى مجلس الامن الى تقديم المساعدة الفعالة لمجلس الامم المتحدة لجنوب غرب افريقيا بغية تنفيذ مهمته ، وتوفير الضغط الفعال من جانب الامم المتحدة كما يتوخاه قـرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (٢١) ، وكذا تسهيل الحصول على وثائق السفر لمواطنى جنـوب غـرب افريقيا الراغبين فى مغـادرة البـلاد .

٤ ـ يدعو مرة اخرى الامم المتحدة لتطبيق احكام الفصـل السابع لميثاق الامم المتحـدة ضد جنوب افريقيا بسبب رفضها تسليم ادارة جنـوب غـرب افريقيا .

٥ ـ يدعو جميع الـدول الى التعاون الكامل مع مجلس الامم المتحدة لجنوب غرب افريقيـا لانجاز مهمته .

٦ ـ يؤكد تأييده الكامل والثابت لشعب جنوب غرب افريقيا فى نضاله العادل .

٧ ـ يوصى مجلس رؤساء الدول والحكومات بترشيح افريقى لتولى منصب المفـوض العـام لجنوب غرب افريقيا .

٨ ـ يقرر ابقاء موضوع جنوب افريقيا فى جدول اعماله .

قـــرار بشـــان
محاكمة الوطنيين فى جنوب غـــرب أفريقيـــا

١ ـ يدين من جديد ومن غير تحفظ نظام الحكم فى بريتوريـا للاجراء المجحف وغير الشرعى الذى اتخذته بالقبض على ٣٧ افريقيا فى جنوب غرب افريقيا ، وذلك خرقا لقرار الامم المتحدة بانهاء وصايتها على جنوب غرب افريقيا ، ولتطبيق قوانينهـا العنصرية المنافية للانسانية على هؤلاء الافريقيين .

٢ ـ يدين نظام الحكم فى جنوب افريقيا لعدم التزامه بقرار مجلس الامن فى هذا الشأن .

٣ ـ يطالب بالافراج فورا عن جميـع منـاضلى جنـوب غرب افريقيا المسجونين بسبب نضالهم من اجل تحرير بلادهم ، ويحث مجلس الامن ان يبـذل اقصى ما فى وسعه للافراج عن هؤلاء المسجونين وفقا لقراره .

قـــرار بشـــان
التميز والتفرقة العنصرية

١ ـ يعاود المجس تأكيده للقرارات التى اتخذتها منظمـة الوحدة الافريقية بشـأن التميز والتفرقة العنصرية .

٢ ـ يندد دون تحفظ بالاعمال التى تتخذها بعض الـدول ـ خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسـا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان ـ التى تـدعم نظام الحكم فى جنوب افريقيـا وتشجعه على الاسـتمرار فى سياساته العنصريـة ، نتيجـة تعاون هذه الدول المستمر مع هذا النظام فى المجالات السياسـية والاقتصادية والعسكرية .

٣ ـ يندد بالاعمال التى يقوم بها العملاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا ، الذين يزيدون من حجم تجارتهم مع جنـوب أفريقيا ومن استثماراتهم فيها ، متحدين بذلك النـداءات التى أصدرتها منظمة الوحدة الافريقية وخرقا لقرارات الامم المتحدة .

٤ ـ يدين بقوة بعض الدول الاعضاء فى منظمة حلف شـمال الاطلنطى وخاصـة فرنسـا وجمهورية المانيـا الاتحـادية وايطاليا ، التى تستمر فى بيـع المعدات العسكرية لجنوب افريقيا أو تعاونها فى انتاج الســلاح والذخيرة والغازات السامة ، وذلك خرقا لقـرارات الجمعية العامة للامم المتحـدة ومجلس الامن .

٥ ـ يدين بقوة المعونـة المباشرة وغير المبـاشرة التى تقدمها حكومة جنوب افريقيـا

الى حكومة الاقلية العنصرية التى يرأسها ايان سميث .

٦ – يندد بالمناورات التى تقوم بها حكومة جنوب افريقيا لاضعاف المعارضة الفعالة التى تنتهجها الحكومات الافريقية المستقلة ضد التمييز العنصرى ، وذلك من طريق التلويح بالمعونات الاقتصادية والمالية ، ويدين بقوة تلك الدول الافريقية التى تحتفظ بعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة بريتوريا العنصرية .

٧ – يطالب مرة اخرى جميع الدول التى مازالت تحتفظ بعلاقات تجارية وغير تجارية مع جنوب افريقيا أن تقطعها دون ابطاء .

٨ – يسترعى مرة أخرى انتباه العملاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا وخاصة الاعضاء الثلاثة الدائمين فى مجلس الامن ، الى أن رفضهم المستمر تطبيق العقوبات الاقتصادية التى ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، سيكون من شأنه ان يؤدى الى تدهور الموقف الذى يهدد بقيام نزاع عنيف فى جنوب افريقيا – لذلك يطالبهم المجلس مرة أخرى باتخاذ خطوات عاجلة وعملية لقطع كافة الروابط بينهم وبين جنوب أفريقيا .

٩ – يأسف بعمق لفشل مجلس الامن فى وضع نهاية لسياسة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ، نتيجة المقاومة التى يبديها العملاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا ، ومن بينهم الاعضاء الثلاثة الدائمون فى مجلس الامن .

١٠ – يعاود تأييده بقوة لفكرة تنظيم حملة دولية لعرض ونشر الوثائق اللازمة عن الطبيعة اللاانسانية لسياسة التمييز العنصرى والاثار الرهيبة المترتبة عليها .

١١ – يعرب عن تقديره العظيم لجميع أبناء الجنوب الافريقى الذين يناضلون بشجاعة وبلا كلل ضد التمييز العنصرى ، ويدعو جميع الدول الى تقديم المعونة المادية والمعنوية العاجلة لدعم نضالهم .

١٢ – يناشد مرة أخرى جميع الدول بالاحتفال بيوم ٢١ مارس الذى يوافق الذكرى السنوية لجزرة شاربفيل ، وذلك بوصفه يوما دوليا من اجل الغاء التفرقة العنصرية .

١٣ – يدعو السكرتير العام الادارى الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان اشتراك منظمة الوحدة الافريقية فى المؤتمر الدولى لحقوق الانسان المقرر عقده فى طهران فى مايو ١٩٦٨ وتقديم تقرير بشأنه الى المجلس .

قرار بشأن مشكلة الصومال الفرنسى (جيبوتى)

١ – يؤكد المجلس من جديد الحق الثابت لشعب الصومال الفرنسى فى تقرير مصيره واستقلاله وفقا للمبادىء التى يتضمنها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بميثاق الامم المتحدة .

٢ – يعرب عن أسفه لفشل الدولة المسئولة عن الادارة فى التعاون الكامل مع منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة من أجل التعجيل فى تصفية الاستعمار فى الاقليم .

٣ – يطالب الدولة المسئولة عن الادارة بما :

(أ) أن تتخذ الاجراءات اللازمة لاعداد الاقليم للاستقلال بما فى ذلك الممارسة الكاملة للحريات السياسية .

(ب) أن تسمح بعودة جميع اللاجئين الى الاقليم .

(ج) أن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة فى تحقيق الاستقلال الناجز للصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) .

٤ – يدعو لجنة التنسيق لتحرير افريقيا لاعداد تقرير عن متابعة الموقف فى الاقليم .

٥ – يؤكد لشعب الاقليم المسمى بالصومال الفرنسى تأييد منظمة الوحدة الافريقية المستمر لتحقيق حريتهم الكاملة ، ويناشدهم لتوحيد صفوفهم فى نضالهم .

٦ – يقرر ابقاء موضوع الاقليم المسمى بالصومال الفرنسى فى جدول الاعمال .

قرار بشأن مشكلة اللاجئين

١ – يعرب المجلس عن تقديره لجهود حكومة تانزانيا فى تقديم التقرير الخاص بالنواحى القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمشكلة اللاجئين .

٢ ـ اخذ المجلس علما بهذا التقرير ويعرب عن شكره للدول الاعضاء والهيئات والخبراء الذين اشتركوا فى هذا المؤتمر (المؤتمر الدولى لدراسة النواحى القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمشكلة اللاجئين الافريقيين المنعقد فى اديس ابابا من ٩ الى ١٨ اكتوبر ٦٧) ويسترعى انتباه الدول الاعضاء والسكرتير العام الادارى الى التوصيات التى يتضمنها هذا التقرير .

قرار بشأن اشتراك جنوب أفريقيا فى الدورة الاولومبية

١ ـ يندد المجلس دون تحفظ بقرار اللجنة الدولية الأولومبية الذى يسمح باشتراك جنوب افريقيا فى الدورة الاولومبية القادمة فى المكسيك عام ١٩٦٨ ، ويطالب بالغاء هذا القرار فورا وبلا شرط .

٢ ـ يدعو جميع الحكومات الافريقية الى اتخاذ خطوات تتفق والقرارات المتعلقة بالتمييز العنصرى التى سبق أن اقرها رؤساء الدول والحكومات ، وأن تقاطع بحزم كل الدورات الاولومبية القادمة التى تدعى اليها جنوب أفريقيا .

٣ ـ يحث المجلس الرياضى الاعلى فى افريقيا ان يعرب دون تردد عن الاصرار الافريقى برفض جميع الاجراءات التى اتخذتها اللجنة الاولومبية الدولية والتى تسمح بالسياسات العنصرية .

٤ ـ يدعو جميع الدول واللجان الدولية وعشاق الرياضة فى جميع انحاء العالم الذين يؤيدون المثل الانسانية العليا فى الحرية والمساواة ان يعارضوا بكل الوسائل مناورة اللجنة الاولومبية الدولية التى تستهدف التسامح مع سياسة التمييز العنصرى .

٥ ـ يوصى جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والدول الاخرى والهيئات الرياضية التى تستهدى بنفس المثل العليا فى المساواة العنصرية ، ان تمتنع عن الاشتراك فى الدورة الاولومبية ، وذلك فى حالة رفض اللجنة الاولومبية الدولية استبعاد جنوب افريقيا من الدورات الاولومبية طالما استمرت هذه الدولة فى اصرارها على اتباع سياسة التمييز العنصرى المنافية للانسانية .

